موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الخامس

ماليزيا

الناشرون

دار الكتاب المصري

القاهرة

دار الكتاب اللبناني

بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور

موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة
نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.
د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ – برقيا: كتا مصر – القاهرة
فاكسميلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت
شارع مدام كوري – تجاه فندق بريستول – بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ – ١١
بيروت – لبنان . برقيا: داكلبان – فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur دار الفكر- كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H
I.S.B.N 977-238-738-7

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

الجزء الأول

نظام الحكم في ماليزيا

المحتويات

١- حُكُومَةُ لِمَالِيزْيَا

عندما حقّق اتحاد الملايو الفيدرالى الاستقلال فى ١٩٥٧م ، كان شكل الحكومة الذى وقع الاختيار عليه هو حكومة ديمقراطية برلمانية مع ملكيّة دستورية . ولم يكن هذا بالطبع الشكل التقليدى للحكومة التى كانت موجودة فيما مضى فى ولايات شبه جزيرة الملايو . كانت ولايات الملايو ولايات ملكيّة إقطاعيّة ، يتولى الحكم فيها حُكّام بالوراثة بصفتهم أمراء إقطاعيين على شعوب تدين لهم بالولاء بمقتضى التقاليد وخوفا أيضا من سلطة الراجا .

ومن الواضح أن الحكام كانوا يؤثرون العودة للملكية المطلقة عندما تحقق الاستقلال . لكن ضعُف مركزهم عندما أُجبروا على التخلّى عن ولايات الملايو للبريطانيين من خلال معاهدات ماكمايكل سيئة السمعة . وتصاعد نضال الشعب وحزبه السياسى : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو UMNO ، بشكل كبير لاستعادة وتحرير ولايات الملايو ، وما يُسمى بمستعمرات مستوطنات المضايق .

واضطرّ البريطانيون تحت تأثير القلاقل التى سببتها تلك المنظمة للتخلى عن الاتحاد الماليزى واستبداله باتحاد الملايو الفيدرالى أو « البيرسيكيوتوان تانا ميلايو » . وقبل البريطانيون لأول مرة بمشاركة زعماء شعبيين فى الحكومة ، مع أنهم كانوا لا يزالوا فى مناصبهم .

وأدّى هذا لفتح شهية شعب الملايو للحصول على سيطرة أكبر على وطنهم . وكان الاستقلال التام هو الحد الأدنى لمطالبهم . ولأن المُنظّمة الوطنية لاتحاد الملايو ، تحت قيادة تنكو عبد الرحمن ، استشعرت أن البريطانيين لن يمنحوا الاستقلال دون بعض المشاركة من جانب أشخاص ليسوا من الملايو ، بدأت تُقيم نوعا من علاقات العمل مع المنظمة الصينية

الكبرى وهى : الاتحاد الماليزى الصينى ، وكوّنوا تحالفا بغرض محاولة كسب مقاعد فى انتخابات البلدية فى كوالالمبور فى ١٩٥٢م .

وأبلى هذا التحالف بلاء حسنا للغاية بهزيمته حزب استقلال الملايو المتعدد الأجناس بقيادة «داتو أون جعفر» ، الرئيس السابق للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . ونتج عن هذا النجاح تضامن حزب التحالف ، بانضمام حزب المؤتمر(الكونجرس) الهندى الماليزى ليمثل الأغلبية من الهنود بقوة .

وفى عام ١٩٥٥م أُجريت أول انتخابات للمجلس التشريعى الفيدرالى فى كل أنحاء شبه الجزيرة ، وجعل التحالفُ الاستقلال عن الحكم البريطانى برنامجه السياسى الأساسى . وواضح أن حزب استقلال الملايو بقيادة داتو أون و الحزب الإسلامى الماليزى الشامل لم يُفضّلا الاستقلال . وكانت هناك أحزاب أخرى مثلهما لا تدلُّ بوضوح على موقفها .

وكانت النتيجة انتصار واضح المعالم لتحالف المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو والاتحاد الماليزى الصينى وحزب المؤتمر(الكونجرس) الهندى الماليزى ، الذين دخلوا الانتخابات تحت شعار واحد ؛ وهو رمز السفينة الشراعية ، وفاز التحالف محرزا ٥١ مقعدا من بين ٥٢ مقعداً دارت الانتخابات حولها . وذهب المقعد الوحيد الباقى للحزب الإسلامى الماليزى .

وهكذا كانت الساحة مُعدّة لمفاوضات جادة من أجل الاستقلال التام . وتحت ضغط وإلحاح من شباب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، طالب الزعماء المترددون ، الذين كانوا يطالبون فى البداية بنوع من التسوية المؤقتة ، بالاستقلال التام فى عام ١٩٥٧م بدلا من عام ١٩٥٩م .

ولاختصار قصة طويلة ، أصبحت الملايو مستقلة فى عام ١٩٥٧م . وفى عام ١٩٦٣م ، عندما مارست سنغافوره و بورنيو الشمالية البريطانية و ساراواك حق الاختيار فى

الاستقلال من خلال انضمامهم لولايات شبه الجزيرة ؛ ليقيموا ماليزيا ثم توسيع حزب التحالف لاستيعاب أحزاب صباح وساراواك و أحزاب سنغافوره التى أرادت الانضمام . وأصبح هذا الائتلاف الموسّع معروفا باسم التحالف العظيم .

وفاز حزب التحالف بأول انتخابات عامة تُجرى بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٩م ، لكن بأغلبية أقل من الانتخابات السابقة . ولم يكن بعض أعضاءً الحزب الإسلامى الماليزى وحزب العمال و حزب پيراك التقدمى أعضاء منتخبين فقط ، بل خسر كل من أعضاء حزب كليمنتان وتيرنجانو أيضًا أمام أعضاء الحزب الإسلامى الشامل . ومع ذلك كان للتحالف ثُلثان قويّان من المقاعد بالإضافة إلى أنه الأكثر أغلبية فى الحكومة المركزية . ومكنّه ذلك من تغيير الدستور لكى يمنح سنغافورة و ساراواك حق الانضمام فى عام ١٩٦٣م . ثم تم إعادة تيراينجانوا لحظيرة التحالف عن طريق ارتداد أعضاء الحزب الإسلامى الماليزى الشامل وانضمامهم للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو .

ومرة أخرى شهدت انتخابات عام ١٩٦٤ م ، فوز التحالف بأغلبية ثلثى مقاعد البرلمان الفيدرالى ، الذى كان قد توسّع ليضم أعضاءً من صباح و ساراواك . وكانت سنغافوره مُمثلة بالكامل من خلال حزب النشاط الشعبى ، وهو حزب كان معارضا للتحالف مع أنه كان مؤيدا لانضمام سنغافوره لماليزيا .

ويدا أن قوة حكومة التحالف فى كل من العاصمة و الولايات الأخرى ، باستثناء سنغافوره و كيلانتان جعلت الزعماء راضين عن أنفسهم . وتم تجاهل الإيحاءات بأن أعضاء كل من الملايو والصين لم يكونوا سعداء ، لاسيّما فيما يخص ضمان مراكزهم والحصول على نصيبهم من ثروة الأمة . وقد حرّضت المعارضة التى كان معظمها صينى المشاعر والعواطف والعناصر الصينية والهندية على القلاقل بينما كان أبناء الملايو الأصغر سنا فى حزب الحكومة يشعرون بالقلق . وشعر شعب الملايو أن الحكومة لم تكن تهتم باحتياجاته ، برغم برنامج التنمية الشامل فى المناطق الريفية .

وكانت وجهة نظر الحكومة أن أبناء الملايو ينبغى أن يكونوا سعداء ؛ لأنهم كانوا يسيطرون على الإدارة ، وأنهم لم يكن لديهم فى الواقع قابلية للمشاريع التجارية والصناعية ، وبالتالى ينبغى ترك هذا المجال للصينيين . وانعكس تفكير الحكومة هذا على تشكيل مجلس الوزراء ؛ فكان وزيرا المالية والتجارة من الصينيين أمَّا أبناء الملايو فاحتلوا مناصب وزراء الزراعة والتنمية القروية إضافة إلى وزارات أخرى بعيدة عن مجال الاقتصاد .

وكان تأثير السياسات العنصرية يهدف إلى إضعاف التأييد للتحالف ؛ ففى انتخابات سنة ١٩٦٩ م ، فاز التحالف مرة أخرى لكن بأقل من ثُلثى مقاعد البرلمان . وذهبت كيلانتان مرة أخرى للحزب الإسلامى الماليزى الشامل ، أمَّا خسارة پينانج أمام حزب جيراكان الذى يسيطر عليه الصينيون ، والقدرة على تشكيل حكومات فى ولاية پيراك و سيلانجور هى التى جعلت أبناء الملايو يشعرون بعدم الاطمئنان على الإطلاق .

وابتهجت أحزاب المعارضة وهى ليست ملايوية واحتفلت بما اعتبروه انتصارا لهم بطريقة غاية فى الاستفزاز فى كوالالمبور ؛ وعمت أعمال الشغب العنصرى الأولى ، والتى نتمنى أن تكون الأخيرة ، العاصمة كلها ، وقُتل حوالى ٢٠٠ من أبناء الشعب وتم تدمير وإحراق عدد من السيارات والمنازل ، ورغم أن قوانين الطوارئ كانت نافذة المفعول لأن التمرد الشيوعى كان ما يزال منتشرا على نطاق واسع ، إلا أن حالة الطوارئ أعلنت مرة أخرى . وعطل البرلمان مؤقتا ، ووُضعت الأمة تحت قيادة المجلس القومى للعمليات .

تم استعادة القانون والنظام بسرعة نسبيا ، وتوقفت أعمال الشغب فى غضون أيام قليلة ، وساد السلام فى خلال ما يقرب من شهرين ، رغم أن الأجناس المختلفة كانت تنظر لبعضها البعض بعدم الثقة . وكان الإحساس العام ؛ أن شعور العداء سيظل موجودا دائما بين الأجناس . وتعرض مفهوم التحالف لحالة توتر فظيعة . وأعرب الاتحاد الماليزى الصينى عن رغبته فى ترك الائتلاف الحكومى ، فرحَّب كثير من الأصوات «الشابة» فى المنظمة

الوطنية لاتحاد الملايو بهذا الاتجاه .

وكان الأمر المنطقى هو الاعتقاد بانهيار التحالف فى النهاية . وفى أحسن الأحوال ، يمكنه أن يصبح مجرد ظل لوضعه السابق . ولم يكن فى الإمكان إيجاد ثقة حقيقية بين الأحزاب المكوّنة للتحالف وبين الأجناس المختلفة التى يمثلونها .

غير أن ما حدث فى الحقيقة هو عكس ذلك تماما . تحرر «تنكو عبد الرحمن» من الوهم الذى كان فيه واستقال من عمله بوصفه رئيس وزراء بعد عودة البرلمان للانعقاد ، وتولى «تون رزّاق» من بعده وبدأ برنامجا رائعا للمصالحة بين الأحزاب السياسية وبين الأجناس . وكانت النتيجة النهائية لذلك أن تكوّن حزب ائتلاف مُوسّع يضم أشدّ أحزاب المعارضة شراسة بوصفهم شركاء كاملين .

أما الجبهة الوطنية « أو باريسان ناسيونال » التى كوّنها «تون رزاق» فقد كان عناصرها هم كل الأعضاء السابقين فى التحالف « العظيم » وحزب كل الملايو الإسلامى الماليزى الشامل و حزب جيراكان الذى يسيطر عليه الصينيّون وحزب الشعب التقدمى الذى يقوده سيلون تاميل(كان قبل ذلك «حزب پيراك التقدمى ») .

ومن الواضح أن أقل تأثير لأعمال الشغب التى اندلعت فى ١٣ مايو ١٩٦٩ م ، هى أنها صدمت الزعماء ودفعتهم إلى الانسحاب من السياسة العنصرية الصارخة . وأيّدت جميع الأحزاب إجراء تعديل فى الدستور يُحرّم الإثارة العنصرية من النوع الذى يمكن أن يؤدى إلى فوضى وأعمال شغب شعبية . أمّا عن مكانة ووضع الحكّام وحقوق المواطنين الأصليين وحرية المواطنين غير الأصليين فى تعلّم لغاتهم الوطنية وممارسة عاداتهم الخاصة بهم وإعلان ولائهم وممارستهم لتعاليم أديانهم ، فقد كفل الدستور لهم ذلك وصانه . كذلك كان حق من هم ليسوا من أبناء الملايو أن يكون لهم مدارس ابتدائية تعلّم باللغة الصينية أو لغة التاميل بدعم مالى من الحكومة . و بذلك تم بسرعة استعادة الثقة فى النظام الديمقراطى البرلمانى . ومرّ الاحتفال بيوم ١٣ مايو بدون أى حادث مؤسف . وعندما

أجريت الانتخابات التالية فى عام ١٩٧٤م ، فى نطاق مدة الخمس سنوات لبرلمان ١٩٦٩م ، فاز تحالف الباريسان الوطنى بأغلبية ساحقة .

وبرغم ترك الحزب الإسلامى الماليزى الشامل لتحالف الجبهة الوطنية أو «باريسان ناسيونال» ، إلا أن التحالف فاز فى الانتخابات المتعاقبة لأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ بدون عناء وبأكثر من أغلبية ثلثى المقاعد فى كل مرة . . وهكذا ، وعلى مدى ٣٧ سنة من الاستقلال ، يحكم اتحاد الملايو ، أو ماليزيا بعد أن كبر حجمها ، نفس الأحزاب السياسية بنجاح كبير .

إن الحكومة التى تحكم بلدا لمدة ٣٧ سنة متواصلة لا بد أن تفهم شيئا عن فن وعلم الحكم . والحكومة التى تم انتخابها ثمان مرّات على التوالى لابد أن تعرف شيئا عن الديمقراطية وكيف تجعلها تعمل لصالحها وصالح الشعب .

إن الديمقراطية ليست أسهل الطرق لحكم أى بلد ، بل كثيرا وأكثر مما يعتقد الناس ! ما تفشل فى خلق جو من الاستقرار ، وقليلا ما تحقق رفاهية لشعوبها ! والديمقراطية مُمزّقة ؛ لأنها تميل لتشجيع التغيّرات المفاجئة فى السياسات والاتجاهات مع كل تغيير للحكومة . فبينما يكون تغير الحكومة للأفضل يكون أيضا للأسوأ ، أو يتطلب ، على أقل تقدير ، تعديلات بالجملة عن طريق الشعب وآلية الإدارة ، وبمعنى آخر قد يكون تمزيقًا فى كل نواحى الحياة تقريبا .

والتماسك والتناغم ، حتى لو انطوى على سياسة رديئة ، يمكن ضبطه وتنظيمه . ويمكن للناس و المشاريع التجارية والصناعية أداء مهامهم فى نطاق حدود سياسة متماسكة متناغمة . وبالطبع فإن الحكومة السيّئة تكون سيّئة للبلد كلها ، ولكن ، وعلى أقل تقدير ، شعبها يعرف على أقل تقدير ما إذا كان سيفعل شيئا أم لا ، مثلا : هل يستثمر أم لا؟ والحكومة الجيدة التى تكون غير متأكدة من البقاء فى السلطة لا تشجع التخطيط طويل الأجل من جانب شعبها ، وخصوصا رجال الأعمال منهم .

والديمقراطيون المتعصبون لا يهمهم ما إذا كان التغيير للأفضل أو للأسوأ ، طالما يوجد الحق فى التغيير ، وما دامت التغييرات تحدث بالفعل . وحتى لو كانت الحكومة الجيدة مستقرة فى مكانها ، فإن الديمقراطيين المتطرفين لن يسعدوا إذا لم تفرز الانتخابات تغييرا فى الحكومة . ومن وجهة نظرهم أنه لا توجد ديمقراطية إذا لم يُطرد من يحتل منصبا من منصبه ، حتى لو كان صالحا تماما لهذا المنصب . والديمقراطية بالنسبة لهم ليست وسيلة وصول لغاية ؛ وهى تعيين حكومة صالحة ؛ الديمقراطيّة ، بالنسبة لهم ، هدف فى حد ذاته ، بصرف النظر عن كون النتيجة هى إفراز حكومة جيدة أو حكومة سيّئة !

إن حكومة «باريسان ناسيونال» حكومة ديمقراطية لكنها لا تتبع تلك الجماعة التى تعبد الديمقراطية كهدف فى حد ذاتها . وهى تعتبر الديموقراطية وسيلةً لاختيار الحكومة . ويمكن للشعب أن يختار إعادة نفس الحكومة بشكل متكرر إذا أراد ذلك . لكن لابد أن يكون له حق الاختيار . ولابد من إجراء انتخابات على فترات محددة أو حتى قبل حلول موعدها . ومن حق الشعب اختيار من يمثله ومن يُشكّل الحكومة . فإذا اختار نفس الحزب ثمان مرات على التوالى ، فمن حقهم الديمقراطى فعل ذلك .

أما بالنسبة للحكومة ، فمن واجبها ومن حقها أن تحكم بالطريقة التى تُرضى الناس وتقنعهم بالاستمرار فى وضع ثقتهم فى حزب الحكومة . ومن الخطأ بالنسبة للحكومة أو الحزب الحاكم ، سواء عمدا أو بالتفسير المُضلّل للديمقراطية ، أن يتسببوا للشعب فى إبعادها وتعيين حزب جديد بصفته حكومة جديدة لمجرد إثبات أن الديمقراطية تّمارس فى البلاد .

وبقدر ما يجب أن يعرف الشعب كيف يستخدم الديمقراطية فى الحصول على أفضل حكومة له ، بقدر ما يجب أن تعرف الحكومة كيف تحكم حتى تحتفظ بالدعم الديمقراطى من الشعب وتطوّره من أجل استمرار حقها فى الحكم .

وبعد ٣٧ سنة فى حكم الملايو و ماليزيا ، يجب على حكومة التحالف / باريسان ناسيونال أن تكون قد تعلمت شيئا عما يُكوّن حكومة جيدة وعما ينبغى أن تفعله الحكومة

الجيدة من أجل الأمة ومن أجل الشعب .

إن التجربة أفضل مُعلّم . وينبغى أن تكون ٣٧ سنة خبرة قد علّمت حزب التحالف / الجبهة الوطنية مجموعة كاملة من الأشياء عن الحكم ؛ والإدارة و السياسات التى ينبغى للحكومة اتباعها على الأقل فى ماليزيا ؛ ذلك البلد متعدد الجنسيّات الذى لا تتقاسم الأجناس فيه الثروة بالعدل .

وإذا كانت التجربة تعتبر معلّما جيدا ، فهى أيضا مُعلم سىء ؛ إن الفرد يمكن أن يتعلم من الأخطاء ، لكن تلك الأخطاء يمكن أن تكون قاتلة بالنسبة للحكومة وللفرد على السواء . إن الخطأ الذى ترتكبه الحكومة يمكن أن ينتج عنه خروجها من الحكم . وقد لا تعود للسلطة بعد ذلك مطلقا إلا بعد أن تكون قد استفادت من تجربتها «الأفضل» .

على «باريسان ناسيونال» إذن ألا تعتمد فقط على التجربة ، بل ينبغى عليها أن تدرس تاريخ الحكومات الأخرى فى ماليزيا وغيرها من الدول على مدار التاريخ .

وقبل كل ذلك ، تاريخ الجبهة الوطنية و التحالف الذى سبقها فى الحكم . فهل هناك الكثير الذى نتعلّمه من تاريخهما ؟ بالتأكيد هناك الكثير . إن الحزب السياسى الذى حكم بشكل مستمر لمدة ٣٧ سنة لابد أن يكون قد تعلّم الكثير من الدروس التى يقدمها للمهتمين بفن الحكم والحكومة . وبالتأكيد يجب أن يدرسها من يعملون فى حكومة ماليزيا ، سواء فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل .

٢ ـ البَرَاجمَاتِيَّة ضِدّ الأيديُولوجيَّة

أولا : إن التحالف وأهم أعضائه ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، ليس لهما أيديولوچية لكى نتحدث عنها . وعلى الأقل لا يمكن معاملتهما وكأنهما مثل الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، وهى الأيديولوچيات الثلاث الكبرى أثناء وجود جبهة التحالف/ المنظمة الوطنية فى الحكم .

إن الكلمة الوحيدة التى نصف بها فلسفة جبهة التحالف / المنظمة الوطنية هى البراجماتية أو المذهب العملى . فهم دائما مستعدون ، بل وراغبون فى استعارة العناصر التى يختلفون معها فى الأيديولوچيات الأخرى الموجودة حاليا والتى يمكن ، فى تقديرهم ، أن تساعدهم وتساعد الأمة التى يحكمونها .

لقد كانت ماليزيا دائما ولا تزال ذات اقتصاد رأسمالى حر ، ولم تكن أبدا ذات اقتصاد شيوعى أو اشتراكى ، والناس الذين يرغبون فى كسب رزقهم عن طريق القيام بعمل تجارى ، سواء كبائعين متجولين فى أى مكان على قارعة الطريق أو رجال صناعة أو تجارة من أصحاب الملايين كانوا دائما – أحرارا فى عمل ذلك .

ولم يحدث فيما مضى أن كان أبناء الملايو وغيرهم من المواطنين الأصليين يجيدون الأعمال التجارية . ولم يكونوا موفقين حتى لو عملوا باعة متجولين . ولم تكن أعمالهم التجارية تنمو مطلقا ، وبالتالى فلم يحدث أن أصبحوا أغنياء من عملهم التجارى . وكانوا دائما يفضلون الوظائف ذات الرواتب المنتظمة ، لاسيما فى الحكومة ، حيث تتميز عادة بالأستقرار الوظيفى . وفى الوظيفة لا يمكن أن يصبحوا أغنياء مطلقا حتى لو وصلوا لأعلى المراكز . كما أن الوظائف الحكومية ذات الرواتب العالية ليست كثيرة . ولذلك يمكن لعدد

قليل جداً أن يكون من الطبقة المتوسطة الراقية نوعا ما . وتكون الغالبية العظمى فى الوظائف ذات الراتب المنخفض .

أما أولئك غير القادرين على الحصول على وظائف برواتب سواء فى الحكومة أو فى القطاع الخاص ، فكانوا يتحولون إلى مزارعين لفترات قصيرة ، ويكسبون أجوراً زهيدة مقارنة بأولئك من نفس طبقتهم الاجتماعية الذين يعملون بالتجارة .

وبوجود المواطنين الأصليين فى حالة فقر عام ، بينما غيرهم من المهاجرين أصلا فى حالة ثراء ، أصبح الموقف فى اتحاد الملايو نموذجيا لانتشار الأيديولوچية الشيوعية أو الاشتراكية . وكانت حقيقة أن المواطنين الأصليين هم الأغلبية ، ويتمتعون بنفوذ سياسى ، تجعل المبدأ الاشتراكى وربما الشيوعى الخاص بتوزيع الثروة على الناس بالتساوى والحكم الفاشستى (الذى يخضع فيه الفرد وحقوقه خضوعا كاملا لسلطات الدولة) المرتبط بالشيوعية ، تجعله جذّابًا جدا بالنسبة لهم . ولكن لم يحدث فى أى وقت أن كان هناك تأييدٌ سواء للشيوعية أو حتى للاشتراكية من جانب أبناء الملايو ، لا سيما أولئك الذين كان لهم نفوذ سياسى فى الحكومة . وهم يؤمنون عموما بالاستمرار فى النظام الرأسمالى الحر ، ومحاولة زيادة درجة مشاركتهم فى هذا النوع شديد التنافس من النظام الاقتصادى .

إنّ رفض أبناء الملايو للشيوعية كان يعود جزئيا لاعتقادهم أنها أيديولوچية ملحدة ؛ وبالتالى فهى ضد تعاليم الإسلام . كم أن هناك حقيقة أخرى أقنعتهم أن الشيوعية لم تكن أيديولوچية مقبولة ؛ وهى أن الشيوعيين الماليزيين كانوا أساسا صينيين ، وأنهم قاموا بعصيان مسلح للإطاحة بالحكومة التى كان يقودها أبناء الملايو ، هذه الحقيقة أقنعتهم بأن الشيوعية ليست أيديولوچية مقبولة .

وماذا عن الاشتراكية ؟ لقد رأى بعض أبناء الملايو مزايا فى مبدأ إعادة توزيع الثروة والعدالة والإنصاف فى الاشتراكية . ولكنهم لم يقتنعوا مطلقا أن عليهم بقبول الاشتراكية بالكامل . وكانوا ، على أيّة حال ، مستعدين لاستخدام بعض أساليب الاشتراكيين من أجل

تصحيح حالات الظلم الواضحة فى المجتمع الماليزى .

وهكذا أقامت الحكومات التى يسيطر عليها وزراء من الملايو فى المركز وفى الولايات الأخرى بتقنين انشاء شركات مملوكة للدولة تشارك فيها بأسهم نيابة عن أبناء الملايو وغيرهم من البوميپوترا . بعض الأنشطة كاستغلال احتياطىّ البترول تحتكرها الدولة فقط . كما تمتلك أيضًا معظم المرافق . وتم إنشاء وكالات ائتمان ؛ كانت الحكومة تقدم رأس المال سلفةً ، من خلال منح أو قروض مُيسّرة لأبناء الملايو والبوميپوترا ، وكانت وكالات الائتمان تلك تشترى الأراضى والأطيان المملوكة للأجانب وبعض الأراضى الصالحة للتنمية المملوكة للبوميپوترا وغيرهم على السواء .

لكن أبناء الملايو لم يؤيدوا مطلقا التأميم الاشتراكى على أنه سياسة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين من جميع الأجناس . هذا بالرغم من حقيقة ؛ أن مثل ذلك التأميم كان من شأنه أن يفيدهم كثيرا .

وحيث إن أبناء الملايو كانوا يتحكمون فى السياسة الماليزية ، وإن معظمهم يؤيد المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، «أومنو» وهو العنصر الرئيس فى ائتلاف الجبهة الوطنية / التحالف ، فإن توجههم نحو الأيديولوچيات السائدة يؤثر فى سياسات واتجاهات الحكومات . وكانت الشيوعية كأيديولوچية مرفوضة تماما . ولكن ، وكما أشرنا من قبل ، فقد تمّ تبنىّ بعض الأساليب الاشتراكية و تعديلها ؛ طبقا لاحتياجات المجتمع الماليزى متعدد الأجناس والذى ينمو بشكل بعيد عن المساواة .

ومن جهة أخرى ، لم يحاول أحد العبث باقتصاد السوق الحرة . وما كان يريده أبناء الملايو ومواطنون أصليّون آخرون هو اكتساب المهارات والطرق والوسائل التى تمكنهم من المشاركة فى اقتصاد السوق ، ولتحقيق الثروة العادلة عن طريق النظام . ولم يكن هذا بالأمر السهل بالنسبة لأبناء الملايو ، وغالبيتهم من الفلاحين ، لكنهم نجحوا إلى حد كبير من خلال التعليم والتدريب الخاص والفرص التى خلقوها لأنفسهم . حقا لقد كان نجاحهم بالقدر

الذى جعلهم مستعدين تماما للتخلى عن الطرق الاشتراكية القليلة التى كان زعماؤهم فى الحكومة قد تبنّوها . وبالتالى فهم يرحّبون عموما بخصخصة عدد كبير من الاحتكارات والوكالات الحكومية . وكما اتضح فيما بعد ، فقد تمكنوا من انتهاز الفرصة التى قدمتها الخصخصة لهم لتطوير وتحسين وضعهم فى المجال الاقتصادى .

ومن الواضح أن الكلمة التى يمكن أن نصف بها الاتجاه غير الأيديولوجى لحكومات ماليزيا منذ الاستقلال هى : البراجماتية ، وحيث إنه لم يكن يقيد حركتهم أى نوع من العقائد الأيديولوجية الجامدة ، فقد كانت لديهم الحرية لتبنى الشىء الذى ينجح معهم وأن يطرحوا جانبا ما كان يبدو أنه غير مناسب لهم ، وقد ارتكبوا عددا من الأخطاء على الطريق . ولكن تصحيح تلك الأخطاء لم يكن مشكلة بالنسبة لهم ؛ لأنهم لم يكونوا مناصرين متعصبين للأيديولوجية التى تفرض الطريقة ، وبالتالى تمكنوا من تبنّى ما كان يبدو أنه نوع من التأميم . وفيما بعد ، وعندما بدا أن الخصخصة ستثمر نتائج أفضل ، تمكنت الحكومة نفسها من تبنى هذا المنهج دون أى معارضة حقيقية من أحد .

وبدا وكأن عدم وجود أيديولوجية معينة مفيدٌ فى طريقة حكم الأمة ؛ فالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية كلها لها مزاياها ، ولها أيضًا عيوبها .

ربما يبدو أن الصراع بين الأيديولوجيات الكبرى فى العالم انتهى بانتصار الرأسمالية . إلا أن هذا غير صحيح فى الحقيقة ؛ فالرأسمالية التى نراها اليوم طرأ عليها تعديل كبير ، وعناصر الرفاهية فى الدول الإشتراكية بادية للعيان بشكل كبير كما هى فى البلاد الرأسمالية ، والإعانات المالية الخاصة بالبطالة والمعاشات أو المنح الحكومية لكبار السن والمعوّقين و حقوق الاتحادات و الحد الأدنى للأجور و القيود التى توضع على استغلال الأيدى العاملة ، كل هذه الأمور تساعد فى تعديل الرأسمالية الاستغلالية الجائرة التى عرفت فى بداية العصر الصناعى . وقد تم فى الحقيقة أيضا القضاء على عبودية الأرض التى كانت موجودة فى عصر مُلاّك الأراضى الكبار .وتم أيضا وضع حد للملكيات المزارع والأراضى

والأطيان الكبيرة ، وإذا كانت لا تزال موجودة ؛ فإن العمل فيها يخضع لقوانين عمل أكثر إنسانية .

لكن عندما تبنّت أسواق الرأسمالية الحرة عناصر دولة الرفاهية ، ظهرت دلائل على أنها فعلا تعدّت حدودها . على سبيل المثال : قلّل نظام تعويضات البطالة من الرغبة فى العمل . وارتفع الحد الأدنى للأجور ؛ حتى أنها أثرت فى روح التنافس فى السوق العالمى . ومع ذلك فربما لا تنخفض هذه الأجور ؛ لأن العمال بدءوا يعتبرون أى تخفيض إنكاراً لحقوقهم . وهم يفضلون بدلا من ذلك رفع الأجور فى الدول النامية ؛ حتى يقللوا من المنافسة معها .

إن الركود الاقتصادى الحالى فى أوروبا و أمريكا ، و معدل البطالة المرتفع ، والاعتماد على المهاجرين غير الأوروبيين ذوى الأجور المنخفضة ، والعمل المُتقن يرجع إلى حد كبير إلى تبنّى أفكار اشتراكية فى اقتصاديات السوق الحرة الرأسمالية لهذه البلاد المتقدمة .

لم تنتصر الرأسمالية على الشيوعية أو الاشتراكية . لكن الذى انتصر ظاهريا ، وظاهريا فقط ؛ هو نسخة مغشوشة للرأسمالية يمكن أن تجد فيها ملامح كثيرة من الاشتراكية وربما بعض نكهة شيوعية ؛ لذا ، لا يوجد شىء اسمه رأسمالية حقيقية تُمارس فى هذه الأيام . لقد كان على الرأسماليين أن يصبحوا عمليين وواقعيين لكى ينجحوا .

من أجل ذلك ، فالحكومة الماليزية على حق فى أن تتّبع المذهب البراجماتى وقبولها لنظام السوق الحرة الرأسمالية ليس قبولا تامًا ، ولكنه قبول مشروط ؛ إنه تكييف للنظام لكى يناسب الظروف المحلية ، وبذلك نجح بشكل جيد . ومع ذلك ، فهو مرن مرونته ، ويُعدّل من ممارساته وهو على الطريق . إن غياب التوجهات الأيديولوچية الجامدة يعطى الحكومة الحرية لتفعل الشىء العملى والمفيد ، وليس ما يُعتبر سليما و صحيحا من الناحية الأيديولوچية . وتقوم الحكومة بذلك فى المجالات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والمسألة بالطبع ليست مجرد رفض من الشعب للأيديولوچيات وحسب ؛ فالحكومة

عليها أن تدافع باستمرار عن سياساتها وأساليبها الفريدة وأن تقنع الشعب بها . هذا أمر جوهرى ويجب تنفيذه بشىء من المهارة لو أنها كانت تريد أن تحصل على تأييد الشعب وأن تظل فى السلطة ، ويمكن القول إن الأيديولوچية الجيدة بالنسبة للحكومة الماليزية أى لحكومة التحالف / الجبهة الوطنية ، هى عدم وجود أيديولوچية .

٣- نظام سياسي فريد

أما وقد رُفضت الأيديولوجيات السائدة ، فما سياسة الحكومة الماليزية ؟ ليس معنى أن الحكومة لا تؤمن بالرأسمالية أو بالاشتراكية أو بالشيوعية ، أن لديها الحرية الكاملة لكى تفعل ما تريد . وانسجاما مع الأفكار الحديثة للحكم ، نجد أن الحكومة الماليزية تؤيد مفهوم الديموقراطية ؛ أى حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب . وهو تعريف بسيط جداً للديمقراطية . ولكن من المستحيل أن يترك الناس حكم أنفسهم وهناك ملايين من المواطنين . حتى فى المدن الإغريقية كان عدد قليل فقط من الناس نسبته حوالى ١٠٪ هم الذين يشاركون فى الحكم ، والباقى كانوا من النساء والأطفال وكبار السن ، أمّا العبيد فلم يكونوا بدورهم مؤهلين أو جديرين بالمشاركة .

أما إذا كان لملايين الناس أن يحكموا أنفسهم ، فيمكنهم أن يكون ذلك عن طريق ممثلين لهم ، وينبغى أن يكون عددهم محدودا ، ومع ذلك يجب أن يمثل هذا العدد كل القطاعات قطاعات الشعب المختلفة تقريبا .

وتؤيد ماليزيا والحكومة الماليزية نظام حكومة الممثلين أو النواب عن طريق أعضاء منتخبين فى الهيئة التشريعية . وعلى هؤلاء الأعضاء المنتخبين اختيار مجموعة أصغر من بينهم لتشكيل مجلس وزراء ؛ يرأسه رئيس وزراء للقيادة .

وعلى الرغم من كون رئيس الوزراء وحكومته مشرعين فى واقع الأمر ، إلاّ إنه يجب أن يكون لهم بعض السلطات التنفيذية على الجهاز الإدارى . وهنا يصبح الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية غامضا إلى حد ما ، فمن المستحيل أن يكون هناك فصل تام بين الجناح التشريعى والجناح التنفيذى للحكومة ؛ لأن مجلس الوزراء لابد أن تكون له رقابة

وسيطرة على الإدارة وإلا فسوف تهمل الإدارة ببساطة رغبات الشعب كما فسّرتها الحكومة المنتخبة .

وتشكّل السلطة القضائية الجناح الثالث للحكومة ، ومرة أخرى ينبغى فصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . ولكن الحكومة المنتخبة لابد أن يكون لها رأى على الأقل فى اختيار وتعيين أعضاء السلطة القضائية . وهو ليس القول الفصل ، حيث إن رئيس السلطة القضائية له الحق فى تعيين القضاة ويكون التصديق على التعيين عن طريق «يانج دى بيرتوان أجونج» ، وإذا ما تم تعيين قضاة المحاكم العليا ومحاكم النقض والإبرام ، فلا يمكن إقالتهم إلا بواسطة نُظرائهم من خلال محكمة تنعقد طبقا لنصوص الدستور الفيدرالى . ولا يمكن أن تكون المراجعة القضائية غير محدودة . ولو كانت كذلك ؛ إذًا ومرة أخرى ، لا يكون النوّاب المنتخبون هم الذين يحكمون ، لكن السلطة القضائية هى التى تحكم ، وحيث إن الشعب لا يختار السلطة القضائية ، إذًا فالحكومة لا شأن لها بالسلطة القضائية ؛ حتى لا يتنافى ذلك مع المفهوم الديمقراطى عن الحكومة والتى تحكم الشعب بالشعب .

ويكفى المحاكم والقضاة أن يكونوا بعيدين عن تدخل الهيئات التنفيذية والتشريعية . ولا يمكن استخدام ضغوط على شكل تهديدات بإقالتهم بغرض التأثير على قراراتهم . وهناك قضايا كثيرة فى ماليزيا حكمت المحاكم فيها ضد الحكومة أو حزب الحكومة .

وباختصار ؛ فإن هذا هو نظام حكومة الشعب كما يُمارس فى ماليزيا . وبالطبع ليست هذه هى الطريقة الوحيدة لإيجاد حكومة من الشعب . ففى بعض البلاد ، يتم انتخاب الهيئة التشريعية بشكل منفصل عن رئيس الحكومة . ويُعين رئيس الحكومة كل من يراه مناسبا وصالحا لأن يكون عضوا فى وزارته ، وأن يرأس عدة وزارات أو هيئات ؛ فإن أعضاء مجلس الوزراء هؤلاء ليسوا أعضاء مجلس تشريعى مُنتخب ، وهم بالطبع غير مهتمين فى واقع الأمر بتأييد مُوكليهم . إنهم لا يمثّلون الشعب .

وفى نظام الحكم الرئاسى ، لا يعين الرئيس أعضاء الحاكم . وقد يتم انتخاب القضاة فى أنظمة أخرى . وفى بعض الحالات ، يخضع المرشحون للمناصب القضائية التى يختارهماالرئيس لفحص يقوم به أعضاء الهيئة التشريعية .

ولسنا بحاجة هنا لمناقشة مزايا وعيوب أنظمة حكم أخرى يختارها الشعب . ويكفى القول أنه فى النظام الماليزى ، يتضمن نظام الحكم ضمانا من الوزراء لِمَنْ انتخبوهم من النواب بأنهم سوف يهتمون دائمًا بالرأى العام ، وبالتأكيد برأى مُوكّليهم أيضا . وهم يُمثلون رغبات الشعب بأقصى درجة ممكنة . وإذا كان تفسيرهم لرغبات الشعب هذه خاطئا ، فقد يتخلى الشعب عنهم فى الانتخابات التالية .

ويسمح النظام السياسى الماليزى بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم . وكلما أجريت انتخابات فمن المتوقع إسقاط أعضاء الحكومة أو الحكومة بالكامل . واضح أن ذلك هو أهم ميزة بارزة للديمقراطية .

لا يمكن وجود ديمقراطية إذا لم يستطع الشعب تغيير حكومته . ومع ذلك إذا اختار الشعب ألا يغيّرها ، فهذا أيضا من حقّه الديمقراطى .

إن عُلُو منزلة الديمقراطية وتفوّقها على كل أنظمة أو أشكال الحكم الأخرى يعود إلى حق الشعب وقدرته على اختيار الحكومة التى يريدها ، ولأنه يمكن عمل ذلك ، فينبغى أن تكون الحكومة مسئولة فى نظر غالبية الشعب .

ولكى تنجح الديمقراطية حقا ؛ يجب على الشعب أن يعرف حدود النظام الحاكم ، وحيث إن الحكومة الفعّالة يمكن أن تؤدى مهامها فقط لو استطاعت الأغلبية أن تفرض سلطتها وتتحكم فى الأقلية ، فمن المهم أن يختار الشعب جماعة كافية من هيئة تشريعية لها نفس طريقة التفكير والتصرف ويشكّل منها الأغلبية . ويمكن أن يحدث ذلك على أكمل وجه من خلال تكوين أحزاب من أناس لهم نفس الميول وطريقة التفكير .

ولكن إذا كان هناك عدد كبير من الأحزاب السياسية وليس من بينهم حزب يتّسع لعدد كاف من المرشحين حتى يُشكل منهم الأغلبية ، أو إذا لم يفز أحد الأحزاب الكبيرة بغالبية المقاعد ، فإنه لا يمكن تشكيل حكومة أغلبية .

وفي مثل هذه الحالة ، ربما ينبغي أن توجد حكومة أقلية أو حكومة ائتلاف . ولا يمكن لمثل هذه الأحزاب الائتلافية التي شُكّلت على عجل بعد الانتخابات أن تشكل حكومات قوية . ولو تشكلت حكومة أقلية ، فيمكن هزيمتها في أي وقت في البرلمان . وفي حالة الائتلاف الضعيف ، فإن انشقاق عضو منه حتى لو كان عضوا صغيرا ، قد يتسبب في انهيار هذا الائتلاف . ومن الواضح أن الدولة التي بها حكومة أقلية أو حكومة ائتلاف نادرا ما يمكن أن تُحكم بالشكل الصحيح .

ولضمان إمكانية تشكيل أغلبية عقب الانتخابات ، يكون لبعض البلاد نظام حزبين . ومن المؤكد تقريبا أن أحد الحزبين سيفوز بأغلبية المقاعد وبالتالي يشكل حكومة أغلبية ، لكن إذا كانت الأغلبية صغيرة جدا ، فيصبح من الممكن مرة أخرى لقليل من الأعضاء أو حتى لعضو واحد أن يُسقط الحكومة بالانشقاق عن الحزب . ولا يمكن للحكومة التي يهددها انشقاق البعض أن تكون قوية أو حاسمة . ولا يمكن لمثل هذه الحكومات أن تكون فعّالة وناجحة . وإلى جانب هذا ، فإن نظام الحزبين ينكر حقوق هؤلاء الناس الذين تختلف آراؤهم ومصالحهم عن الحزبين المعنيين . ولا يمكن لآرائهم مهما كانت منطقية أو جيدة أن يستمع إليها أحد في غرف الهيئة التشريعية .

ولكي تكون بعض البلاد أكثر ديمقراطية يجب أن تُرتب الأمور فيها بحيث يكون عدد أفراد الهيئة التشريعيّة المُنتخبة متناسبا مع عدد الأصوات التي فازت بها الأحزاب المتصارعة في الانتخابات . ومرة أخرى ، لو كان هناك أحزاب كثيرة تحاول الفوز والحصول على مقاعد ، فمن غير الممكن لأيٍّ من هذه الأحزاب الحصول على أغلبية الأصوات

الانتخابية . وينتج عن ذلك أقلية ضعيفة أو حكومات ائتلافية . ومرة أخرى ، لا يمكن أن ينتج عن الانتخابات الديمقراطية النسبية حكومة قوية .

وعندما لا يكون التصويت فى الانتخابات إجباريا ، يتم تمثيل أقلية من المواطنين فى الهيئة التشريعية وفى الحكومة . ويصبح الأمر الفعلى هو ؛ أن أقليّة من الناس هى التى تحكم وتقرر السياسات للأغلبية ، إلخ . ومن الصعب أن يوصف هذا الوضع بالديمقراطية . ولكنه مازال يُعتبر كذلك فى معظم الحالات ، حيث إنه يتم تجنب الانتخابات الإجبارية . ويُقال إنه فى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وهى بلد الديمقراطية التى تتيه فخرا بنفسها ، يُدلى ٢٥٪ فقط من الناخبين بأصواتهم ! إذًا فالموجود فى الولايات المتحدة على أرض الواقع حكومة أقليّة .

من الواضح أن نظام الحكم الديمقراطى بعيد عن الكمال . و الحقيقة ، أن الأقلية يمكن أن تحكم الأغلبية . وهناك إقرار فى ماليزيا بهذا النقص والبعد عن الكمال ، وقد كان من الممكن أن تصبح الحكومة الماليزية حكومة أقليّة بدون التمثيل النسبى . ولكن عمليا تُبدى جميع نظم الانتخابات هذا الاحتمال فى البلاد الديمقراطيةوالواقع ، وكما أشرنا من قبل ، فإن بعضا من أكبر و أعرق الديمقراطيات فى بلاد الغرب تحكمها بالفعل حكومات انتخبتها الأقليّة ! وإذا تكلمنا بدقّة ، فإن هذه البلاد ليست ديمقراطيّات حقيقية .

وإلى هذه اللحظة ، وبرغم تعدد الأحزاب ، فإن الحكومات الائتلافيّة ، وبتأييد من معظم المواطنين ، ما زالت موجودة فى الحكم . إن نسبة إدلاء الناخبين بأصواتهم فى ماليزيا نسبة عالية جدا وقدتصل إلى ٨٠ ٪ فى معظم الأحيان . وإلى جانب ذلك ، فإن تحالف الجبهة الوطنية الماليزية هو ائتلاف قبل الانتخابات ، ويتصارع على المقاعد على أنه حزب واحد وله رمز واحد برغم أن المُرشحين من أحزاب مختلفة تكون هذا التحالف .

وكان حزب التحالف ، الذى دخل انتخابات عام ١٩٥٥م ، قبل الاستقلال ، يتكون من ثلاثة أحزاب وطنية وهى : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو UMNO و الاتحاد الماليزى

الصينى MCA والمؤتمر (الكونجرس) الهندى الماليزىMCA . وكوّنت الأحزاب الثلاثة ائتلافًا موحدًا قبل الانتخابات حاول الحصول على المقاعد الانتخابية تحت راية الائتلاف وبرنامج سياسى موحد . ولم يتصارع أى حزب منهم ضد الآخر ؛ لأنهم واقعيا كوّنوا حزبا واحدا . وكان هناك «مجلس أعلى» يُمثل الأحزاب الثلاثة بالتساوى يدير شؤون تلك الأحزاب . كانت هناك موافقة ضمنّية بأن حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو يكون ترتيبه الأول بين النظراء .

ولم يتكون هذا الائتلاف لاغتنام فرصة أو أن يبعد عن المشاكل عقب انتخابات لم يفز فيها أى حزب بالأغلبية من قبل . وقد كان يمكن لحزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أن يناضل وحده للحصول على عدد كاف من المقاعد لكى يُشكل الحكومة بمفرده وينجح فى ذلك ، لكنه كان باستمرار يحتل أقل من نصف العدد الكلّى للمرشحين لمقاعد البرلمان . وحتى لو فاز بجميع المقاعد ، فلم يكن ليستطيع برغم ذلك أن يشكّل الحكومة . ولقد تخلّى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى الواقع عن كثير من الدوائر الانتخابية للأغلبية فى الملايو لكى يساعد حزب المؤتمر الهندى الماليزى ؛ لأنه لم يحدث مطلقا أن يكون هناك دائرة انتخابية يكون أغلبية الناخبين فيها من الهنود .

وكان «للتحالف العظيم» المُكبّر الذى نتج عن انضمام أحزاب صباح وساراواك والجبهة الوطنية نسبة أصغر من المرشحين من حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . ومع ذلك ، فبعد تأسيس حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى «صباح» ، فقد يكون ممكنا لحزب المنظمة أن يحتل أكثر من نصف مقاعد المرشحين للبرلمان .

ولو كانت «الجبهة الوطنية» حزبا واحدا بلا شركاء لأدى ذلك لهدف ونتيجة مرجوة ، ولكن لماذا لا يُشكّل حزبا متعدد الأجناس تماما ؟إن الائتلاف من ثلاثة عشر حزبا يبدو أمرا غير عمليٍّ .

ولكن تبقى الحقيقة وهى أنه خلال سبعة وثلاثين سنة من عمر الاستقلال أدى

الائتلاف عمله ، وأداه بنجاح . والجبهة الوطنية / التحالف تتحلى بالوحدة و التآلف أكثر من معظم الأحزاب الوحدوية فى ماليزيا ربما فى ديمقراطيات أخرى . والسؤال الذى يُلحُّ على الخاطر هو : ما الذى يجعل هذا الائتلاف الفريد قادرا على البقاء لمدة حوالى ٤٢ سنة منذ حاول التحالف الأول لحزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو و الاتحاد الماليزى الصينى خوض الانتخابات والحصول على مقاعد فى البرلمان فى انتخابات البلدية فى كوالالمبور عام ١٩٥٢م .

ولا ينكر أحد أن قوة وحجم حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو يلعبان دورا رئيسيا فى جمع شمل أحزاب الجبهة الوطنية / التحالف سويا . ولو كان حزب المنظمة الوطنية ضعيفا لما نجح فى اجتذاب شركاء إليه ، ولو كان له شريك واحد فقط ، لتسبب انشقاق هذا الشريك فى سقوط حكومة الحزب هذه . إلا أنه كان هناك كثير من الشركاء ، وغالبيتهم جديرون بالاعتبار ؛ لذا فإن انشقاق شريك منهم لا يؤثر فى أغلبية الحكومة . كما أن هذا يمنع الأحزاب من الانشقاق عن التحالف ؛ لأن انضمامهم للمعارضة لن يعطيها الأغلبية التى تُشكل بها حكومة . وإذا انشقوا ، سوف يصبحون فى المعارضة ؛ أى خارج التشكيل الحكومى ، وليس داخل حكومة جديدة شكلتها المعارضة .

ويبدو أن الماليزيين عمليون بطبيعتهم ؛ فعندما تأسس حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى عام ١٩٤٦م ، كان هو الحزب الوحيد الذى تأسس لمعارضة بنود المواطنة المزدوجة فى اتحاد الملايو الذى أنشأه البريطانيون ؛ وهو بند يفيد غير أبناء الملايو . وكان حزب الاتحاد الماليزى الصينى يؤيد اتحاد الملايو بسبب هذا البند ، بل إن هذا البند كان فى صالح جميع الصينيين فى جزر الملايو ؛ لأنهم يحصلون على مزايا المواطنة الملايوية فى الوقت الذى يظلّون فيه مواطنين صينيين . وكانت الصين فى ذلك الوقت تدافع عن المواطنة بمقتضى الولادة من أبوين صينيين أو من سلالة صينية .

لذا كان المسرح مُعداً لمواجهة مباشرة بين أبناء الملايو والصينيين ؛ بين أكبر حزب

ملايوى وأكبر منظمة صينية . ولم يكن أحد يتصور أنه بعد مواجهاتهم المريرة حول اتحاد الملاوى أن يحدث تصالح بين الحزبين ، ناهيك عن عملهما المشترك وتأييد كل منهما للآخر .

ولكنهم فعلوا ذلك على أيّة حال . وكانت الطريقة التى تعاونوا بها معا فريدة من نوعها . وكانت هذه الطريقة قد أصبحت أبعد احتمالا ؛ لأن حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو كان قد رفض العرض المُقدم من داتو أون بفتح حزب المنظمة الوطنية هذا لغير أبناء الملايو برغم وقفة الحزب ضد اتحاد أبناء جزيرة مالايا . هكذا كان اعتراض بعض زعماء ومؤيدّى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ضد فتح باب الحزب لغير أبناء الملايو شديدا لدرجة أن داتو أون اضطُر للاستقالة بوصفه رئيسًا لحزب المنظمة الوطنية ، وأن يشكل حزبًا متعدد الأجناس مع بعض زعماء حزب المنظّمة الذين كانوا يدينون له بالولاء . وعرض الزعماء الباقون فى حزب المنظمة الوطنية بقيادة تون عبد الرزّاق بن حسين» (كان يُسمّى داتو حينئذ) رئاسة الحزب على تنكو عبد الرحمن .

كان حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو بزعامة تنكو عبد الرحمن هو الذى وجد تسوية مؤقّتة مع الصينيين بدون إنكار ملايوية حزب المنظمة . والائتلاف ليس اتحادًا . وكان كل من حزب المنظمة الوطنية وحزب الاتحاد الملايوى الصينى لا يزالان مندمجيْن ؛ كلاهما يندمج مع مجتمع الحزب الآخر ، فى الوقت الذى كانا قد أصبحا فيه عضوْين فى التحالف . وشعر كل حزب منهما بالأمان ، كما شعر أعضاء كل حزب منهما أيضا بالأمان ؛ لأن صالحهم الطائفى المشترك لن يتم إهماله لصالح سياسة غير عنصرية .

وفيما بعد ، وعندما انضم حزب الكونجرس (المؤتمر) الهندى الماليزى الأصغر حجمًا منهما لحزب التحالف ، أعطى نسبة تمثيل متساوية فى المجلس الأعلى للائتلاف ، وبالتالى قلّلوا من خوف الهنود ؛ لكونهم أقليّة ولعدم اندماجهم مع الأحزاب الأخرى فى حزب ائتلاف واحد .

لكن التمثيل المتساوى فى المجلس لا يعنى حصّة متساوية من المقاعد . لقد تم الاعتراف بواقع تكوين الدوائر الانتخابية ، كما تم تعيين حصص تتناسب وتتطابق تقريبا مع هيمنة الجماعات العرقية المختلفة على الدوائر الانتخابية .

وكما أشرنا من قبل ، لم يكن للهنود ، الذين يشكلون نسبة ١٠ ٪ من سكان شبه جزيرة الملايو دائرة انتخابية ، يشكّلون فيها أغلبية . وكان معنى إعطائهم ١٠ ٪ من المقاعد ؛ أن يتخلى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أو حزب الاتحاد الماليزى الصينى عن بعض الدوائر الانتخابية التى تسيطر عليها جماعاتهم . وكانا على استعداد لعمل ذلك لأن الناخبين الهنود وهم أقلية كانوا مازالوا قادرين على لعب دورٍ حاسمٍ .

وهذا لأن أحزاب المعارضة هى الأخرى طائفية ، حتى لو ادعوا أنهم غير عنصريين . ولكى يفوزوا عليهم تقديم مرشحين من نفس جنس أغلبية الناخبين فى أى دائرة انتخابية . وبالتالى فإنه فى دائرة انتخابية أغلبيتها ملايوية كان حزب الجبهة الوطنية / التحالف يقدم مرشحا من أبناء الملايو من حزب المنظمة الوطنية . وكان مُرشح المعارضة فى العادة ملايوى من الحزب الإسلامى .

وكانت أصوات أبناء الملايو عادة ما تنقسم إلى قسمين . أما الأصوات الفاصلة فكانت أصوات الصينيين والهنود . وبالمثل ، ففى الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الصينية ، كان الناخبون الصينيون ينقسمون بين مرشح صينى من حزب الجبهة الوطنية / التحالف وبين مرشح صينى من حزب العمل الديمقراطى . . ومرة أخرى ، كان أبناء الملايو والهنود هم الذين يحددون من يحصل على الأغلبية .

وحيث إن الجبهة الوطنية / التحالف يحصل على تأييد كل الأحزاب العنصرية الأساسية ، حيث توجد مجتمعات أقليّة أساسية ملموسة فى الدائرة الانتخابية ، تصبح فرصة الفوز أفضل لمرشح الجبهة الوطنية / التحالف من جنسية الأغلبية فى الدائرة الانتخابية المحددة . وبالتالى فإن الناخبين الهنود يساهمون بدرجة كبيرة فى فرص فوز مرشحين

صينيين أو ملايويين فى الدوائر الانتخابية التى تشكل جماعاتهم فيها الأغلبية ، ومن أجل هذا التأييد ؛ تصبح الأحزاب الملايوية والأحزاب ذات الأصل الصينى مستعدة للتضحية بعدد كاف من الدوائر الانتخابية للكونجرس (حزب المؤتمر) الهندى الملايوى وأن يؤيدوا مرشحيهم . وبهذا الشكل ، فإن عضوية الكونجرس (المؤتمر) الهندى الملايوى فى الجبهة الوطنية / التحالف مفيدة لكل من الكونجرس الهندى و للجبهة الوطنية / التحالف وللاتحاد الملايوى الصينى و الجيراكان .

وبالطبع ، فإن هذا التنظيم تنظيم عنصرى صارخ . لكن الحقيقة هى أن الماليزى العادى لا يستطيع التغلب على ولائه لجنسه وعلى مخاوفه ألا يتم تمثيله فى البرلمان ، وأهم من ذلك ألا يتم تمثيله فى الحكومة . ولقد مكّن تنظيم الائتلاف جميع الأجناس الكبيرة من أن تكون موجودة فى كل حكومة من حكومات الجبهة الوطنية / التحالف التى تشكّلت منذ الاستقلال .

٤-السِّيَاسَةُ الْعُنْصُرِيَّةُ

يمكن أن يُدين السياسة «العنصرية» للجبهة الوطنية / التحالف قوم يُصرّون على إنها سياسة ليست على حق كما إنها غير ديمقراطية . والتمييز العنصرى عبارة قبيحة حقا . كما أنها مرتبطة بالتعصب العنصرى الذى يمكن أن يكون غاية فى التطرف . ونحن نرى ذلك فى البوسنة والهرسك وفى جنوب أفريقيا ، وإن كانت قد انتهت هناك فى الآونة الأخيرة . نحن نرى فظائع التطهير العرقى والمذابح التى لا يمكن تخيّلها فى رواندا . ومن العدل والحق أن ندين ونشجب هذه المظاهر العنصرية .

لكن هذا لا يعنى أن أولئك الذين يدينون التمييز العنصرى خالون من مشاعر العنصرية . إن أولئك الذين يدينون قبول ماليزيا الصريح للتكيف السياسى المبنى على التمييز العنصرى ينبغى أن ينظروا لأنفسهم أولا . والأوروبيون على وجه الخصوص (ويشمل هذا كل من هو من أصل أوروبى أينما كان) ينبغى أن ينظروا لأنفسهم نظرة فاحصة أكثر تدقيقا . كلهم دعاة عنصرية إن لم يكونوا عنصريين فعلا . ومع ذلك فالأسوأ من هذا أنهم يتعمّدون التفرقة فى اللون .

والشىء المعروف جدا ، هو أنه بينما يتم قبول المهاجرين البيض بسهولة كما يتم منحهم الجنسية بلا مشاكل ، فقد لا يمُرّ غيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى من حاجز المهاجرين إلى الدول الأوروبية . وكثيرا ما يزعجونهم هناك ! ولا يجد المسلمون غير البيض هناك أى ترحيب ! وهكذا ففى الوقت الذى يُمنع فيه مواطنو هاييتى وكوبا والصين والهند من دخول بلاد معينة ، يظل الترحيب مستمرا بالبيض بينما يغرق القادمون من كوبا أو هاييتى فى عرض البحر وهم يحاولون الوصول إلى أرض الحرية (هكذا) (عبارة منقولة كما وردت من غير تعديل ! من ناحية أخرى ، فقد قبل أبناء الملايو التدفق الغزير والوجود الفعلى

لغير المواطنين فى ماليزيا ! ! وبالمقارنة بين هذين الأسلوبين ، فإن مجرد وجود نسبة ٥ ٪ من غير البيض بين سُكّان أى دولة أوروبية ينتج عنه جميع أنواع ممارسات التميز والتفرقة العنصرية .

وتتباهى الحكومات الغربية عادة بالتسامح العرقى ! لكنهم فى الحقيقة ليسوا بهذه الرقّة ؛ لأن غير البيض يُقتلون وتُحرق بيوتهم ، وهم بداخلها ويعلن العامة بطرق كثيرة مختلفة أن غير البيض جنس مُنفصل وغير مرغوب فيه .

فى ماليزيا ، أقل من ١٠ ٪ من السكان من الهنود ، ومع ذلك فإن لهم تمثيل جيد فى البرلمان وفى الحكومات . أمّا فى البلاد الأوروبية التى يوجد بها نسبة كبيرة إلى حد ما من السكان ذوى الأصول الهندية ، فلا يتم تمثيلهم مطلقا بوصفهم هنود . وقد يحدث أحيانا ، وبعد أن يتم التخلص من جذورهم الثقافية ، أن يتم انتخابهم فى الهيئة التشريعية .

ويكون العذر هو أن الأعضاء يختارون دون النظر لأصولهم العرقية . ولكونهم مُبعثرين فى جميع أنحاء البلاد ، فليس من المحتمل أن يتم تعيين أحدهم ، أما أن يُنتخب أحدهم فاحتمال حدوثه أقل بكثير . ويُعتبر هذا من الفضائل ؛ لأنه يتغاضى عن عامل الجنس . ولكن الحقيقة هى أنه عندما تحدث تفرقة عنصرية ضد غير البيض ، يصبح عليهم الاعتماد على إحسان النوّاب البيض لكى ينظر البرلمان فى قضيتهم .

وباعتراف الجميع ، يحاول النواب البيض فعلا متابعة شكاوى غير البيض وإيجاد حلولٍ لها . إلا أنه من المستحيل أن يكونوا بنفس درجة حماسة غير البيض عندما ينوبون عن غير البيض !

ومن بين مظاهر التفرقة العنصرية ؛ تلك المحاولة المستمرة لإدخال بعض الشروط الاجتماعية فى التجارة الدولية . وقد يكون من قبيل توافق الأحداث أو الصدف أن جميع البلاد النامية التى عليها الخضوع للقيود الناجمة عن إدخال الشروط الاجتماعية عَنْوة ليست

دولا أوروبية . لكن مثل هذه الصدف تتكرر كثيرا جدا ، حتى أننا لا يمكن أن نعتبرها مجرد صدفة .

وسواء أكانت المسألة صدفة أم غير ذلك ، فإن الشروط الاجتماعية تلك تؤثر تأثيرا عكسيا بالتأكيد فى النمو الاقتصادى للدول غير الأوروبية . وقد يجادل أحدهم أنه من مصلحة العُمّال فى البلاد غير الأوروبية رفع مستواهم الاجتماعى . ولكن ما ينفى هذا الكلام أن تكون النتيجة العاجلة لذلك هى إيقاف الاستثمارات الأجنبية وسحب الاستثمار الأوروبى بالفعل من البلاد التى تُوظّف عمالة من الأطفال ، على سبيل المثال ! ويقلل مثل هذا التصرف من فرص التوظيف ومن دخل عائلات الأطفال . فلو كان الطفل يساعد أمه المُطلّقة أو الأرملة ولها أطفال كثيرة أصغر منه ، فإن ضياع دخله من عمله يصبح أمرا غير محتمل ، إن لم يكن غير إنسانى . ونذكّر أن الدول الآسيوية الفقيرة لا تعطى معاشات لكبار السن أو إعانات مالية عند البطالة . إن هذه الدول ، وببساطة ، لا تستطيع عمل ذلك . والشروط الاجتماعية لن تُحسّن من حال العمال غير الأوروبيين ، وإنما ستؤدى إلى إفقارهم .

والشىء الأفضل الذى يمكن أن يفعله الأوروبيون إذا كانت عمالة الأطفال تُروّعهم هو أن يضاعفوا من استثماراتهم وأن يرفعوا الأجور ، أمّا توقفهم عن الاستثمار أو ترحيل الأوروبيين فإنه يزيد الموقف سوءا ويجعل الناس والبلاد أشد فقرا .

وهناك من يجادل ليقول إن العالم اليوم أصبح مختلفا ، وإنه ينبغى استخدام استثمارات الدول المتقدمة كأداة للإصلاح الاجتماعى فى الدول النامية ، وإنه لم يكن للأوروبيين فعالية مالية من قبل ، وبالتالى لم يستطيعوا القيام بالأعمال الخيرية الإنسانية .

وحقيقة الأمر هو أن البلاد النامية الآن كانت مستعمرات للقوى الأوروبية قبل ذلك ، وكانت تلك القوى تعلم جيدا أنها استغلت العمالة الرخيصة فى تلك البلاد لتنمية وتطوير بلادها ؛ فالبلاد الأوروبية متقدمة الآن ؛ لأنها استفادت من نقص الضمير الاجتماعى الذى

كانت تتميز به فيما مضى ، والذى مكّنها من الحصول على أكبر للمزايا من بؤس الشعوب فى مستعمراتهم . ولو كان لديها الضمير الذى تدّعى أنها تتحلى به اليوم لدفعت نفس الأجور للعمال فى مستعمراتها كما كانت تدفع لعُمّالها خلال تلك الفترة . والقول بأن الموقف الآن يعطيهم فعالية مالية وبالتالى فهو يختلف عن الوضع فى الماضى هو قول يتعذر جدا الدفاع عنه . ومهما قالوا ، فقد كانوا فى وضع أفضل لممارسة العدالة الاجتماعية فى فترة الاستعمار عما هم الآن .

إدرس خلفية وممارسات أولئك الذين يدّعون أنهم غير عنصريين والذين يدينون سياسة ماليزيا العرقية ، والصحافة الأوروبية على وجه الخصوص . ستجد ، وبشكل ثابت لا يتغير ، أن تحت الطبقة المتكلفة المغشوشة من التسامح العرقى درجة عالية جدا من التفرقة العنصرية ! حقا ، إن الاتجاه لنقد ماليزيا و بلاد أخرى غير بيضاء البشرة على أنهم متحيزون عرقيا هو فى حد ذاته عرض لتفرقة عنصرية ضاربة فى جذورها . هذا النقد تعبير عن ادعائهم بأنه لا يمكن لغير البيض أن يكونوا متسامحين مثل البيض ، وأن كل الأجناس من غير البيض يعجزون عن فهم القيم البشرية العليا التى يتحلون هم- الأوروبيون- بها ! وبمعنى آخر ، فإن الأوروبيين ، بادعائهم أنهم دائما على حق وأنهم وحدهم يعرفون القيم والمعايير الصحيحة ، هم بذلك فى واقع الأمر عنصريون .

الماليزيون واقعيون عندما يدركون دور الأجناس المختلفة التى تعيش فى ماليزيا والحاجة للنهوض بأعبائهم عند إدارة شئون البلاد . لقد تمكنت تلك الأجناس من التقليل بقدر المستطاع من الأحقاد العرقية بإيجاد ائتلاف من الأحزاب العرقية فى الأساس وبمساعدة تلك الأجناس لبعضها . ونحن نعترف أنه لا يوجد أحد يشعر بالرضاء التام عن الترتيبات والإجراءات التى تم اتخاذها . لكن هذا فى حد ذاته دلالة على صحة المنهج وعدالته . فى دولة متعددة الأجناس ، لا يمكن إرضاء الجميع . ومن جهة أخرى ، لو تم إرضاء جنس واحد منهم إرضاء تاما ، فلتكن واثقا أن الأجناس الأخرى عندئذ لا تُعامل المعاملة العادلة

الواجبة . فأنت إذا لا يمكنك إرضاء جنس بعينه إرضاء كاملا دون حرمان الأجناس الأخرى من أشياء ترضيهم بها . وعندما يرضى جنس مُعين بشكل تام وتشعر الأجناس الأخرى بالحرمان ، تبدأ بذور التوتر فى الظهور . ويؤدى هذا التوتر فى النهاية لمصادمات عرقية .

وعندما تكون كل الأجناس غير راضية بنفس الدرجة ، يستطيع المرء أن يتأكد أن معاملة الجميع عادلة . وحينئذ يصبح هناك تآلف وتوافق نسبى . وكما أشرنا من قبل إنه من المستحيل تماما أن تضمن رضا جميع الأجناس . ولو استطاع أحد تحقيق ذلك ؛ لأصبح الجنس لا علاقة له بالموضوع . وعند تلك المرحلة تصبح السياسة العنصرية غير ذات أهمية . وإلى أن يحدث ذلك ، فمن الأفضل بكثير إدراك حقيقة الجنس و تقديم أكبر قدر ممكن من العدالة للجميع ، وهذا ما فعلته ماليزيا . ولو قارنا الرقم القياسى للفترات الطويلة التى لم تقع فيها مصادمات عرقية فى ماليزيا ، وإذا أقررنا أن مختلف الأجناس تعمل مع بعضها البعض فعلا فى العمل وفى السياسة ، فيجب أن نعترف أن ماليزيا نجحت أكثر بكثير من معظم البلاد التى يعيش فيها أجناس متعددة فيما يخص العلاقات العرقية .

إن الإنسان الأعمى والمتحيز فقط هو الذى يُصرّ على أن ماليزيا أسوأ من معظم البلاد متعددة الأجناس . وفى الحقيقة ، إن ماليزيا أفضل بكثير مما يطلق عليها البلاد الأوروبية المتطورة والناضجة ، حيث كانت الأقليّات العرقية الآسيوية والإفريقية هدفا للعنف من جانب عصابات الشوارع ، بل وأحيانًا المواطنين العاديين . وقد تبدو الحكومة للوهلة الأولى عادلة ولا تمارس التمييز ، لكن ذلك مجرد واجهة .

وباستثناء خصوصية تناول المشكلات العرقية ، فإن ماليزيا بلد ديمقراطى لأقصى درجة . ونحن نعترف أنها ليست نسخة طبق الأصل نقلد فيها الديمقراطية الليبرالية التى نشأت فى البلاد الغربية فى السنوات الأخيرة . فبينما يقدس الغرب الحرية الفردية والشخصية على إنها صنم معبود ، تؤمن ماليزيا بحقوق وحرية الجماعات لاجتماعية والشعب على حد سواء .

وهل صحيح أنه إذا لم يكن هناك حرية شخصية مطلقة لن تكون هناك ديمقراطية ولا حرية حقيقية لأى إنسان ؟ حقيقة أنه إذا أصبحت الحرية الشخصية مطلقة ، سينتج عنها إنكار للحرية الشخصية ذاتها .

خذ مثلا ممارسة أى فرد لحرية الكلام . إن ما يقوله شخص ما قد يؤذى شخصًا آخر . وقد يكون الضحية غير قادر لعمل نفس الشيء للشخص الذى حطّ من قدره . وقد يسعى للحصول على تعويض من المحاكم ، غير أن هذا أمرٌ مكلفٌ وغير مضمون النتائج . وبمعنى آخر ، لقد فقد حريته فى الدفاع عن نفسه ؛ لأن شخصا آخر مارس حريته الخاصة فى الكلام للهجوم عليه .

ولو كانت حرية الفرد مقدسة إلى أبعد حد ، إذا فالضحية بالتأكيد ، لابد من أن يكون هو الآخر متحررا من الهجوم الذى لا مبرر له على شخصه . لكن من الواضح أن المهاجم يحصل على حقوقه أما الضحية فليس له شيء منها !

وحتى حرية الصحافة ، وهى مسألة إيمان عند الديمقراطيين الليبراليين ، أقل ديمقراطية . إنها تجعل الناس عرضة للنيل من سمعتهم دون أى أمل فى تعويض حقيقى . وفى الآونة الأخيرة دافعت الحكومات الديمقراطية الليبرالية فى الواقع عن حق الصحافة فى قول الكذب ! حقا إن الصحافة تُصرّ أن لها الحق فى رفض إعطاء مساحة للضحية للدفاع عن نفسه فى الصحيفة !

ويهلل الديمقراطيون الليبراليون كثيرا للتعويض القانونى . وفى الواقع العملى ، فإن التعويض القانونى أمر صعب المنال بالنسبة لمعظم الناس ، حيث أن تكلفته باهظة كما أنه لا يوجد ضمان أن العدالة ستأخذمجراها بعد المطالبة به فى المحاكم . ويعتمد ذلك كثيرا على المبادئ والقيم التى يتحلى بها القضاة .

ويسمح القاضى الليبرالى جدًا بكثير من الأشياء على أنها مسألة حق من الحقوق .

فبينما كان القاضى من قبل يؤيد حق الفرد ضد الصحافة إذا شوّهت سمعته ، نجد الآن أنه قد يؤمن بحق الجمهور فى الحصول على المعلومات ا لاسيما لو كان المشتكى شخصية عامة . أما عن كذب الصحافة فى أقوالها ، فقد يشعر القاضى أن لديها ما يبرر الكذب أو أنه من الصعب تحديد ما إذا كانت أقوالها تعتبر أكاذيب أم حقائق؟ ! وفى مثل هذه الحالة ينبغى إعطاء المُدّعى عليهم ؛ أى رجال الصحافة ، فائدة الشك . وقد يكون حق الفرد مقدسا ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بحق الفرد ضد الحكومة ، لكن حق الصحافة ، حتى فى قول أكاذيب يفوق حق الفرد ، وحيث إن الفرد لا يكون واثقا من الحصول على التعويض القانونى إذا سعى لذلك ، لذا فإننا نعتبره شخصًا شجاعًا حقا ذلك الذى يسعى لحل من هذا القبيل . إن إجراءات المحاكم يمكن حقيقة أن تصبح ساحة لإفشاء أسرار أليمة وغير دقيقة . ويرى معظم الناس أنه لا يوجد تعويض قانونى فى مجتمع ديمقراطى ليبرالى .

وفى ماليزيا نختار أن نقدم حقوق الشعب على حقوق الفرد . ويمكن ممارسة الحرية الشخصية بناء على مفهومنا للديمقراطية ، لكن يجب ألا ينتج عن ذلك ضياع حرية غيرهم فى جماعتهم أو فى المجتمع على حدٍ سواء . وبالتأكيد ، فإنه حين تُعرّض ممارسة الحرية الشخصية للفرد أمن الدولة للخطر ، حينئذ يمكن للدولة حرمانه من هذا الحق فورا .

وفى قضية تُعتبر نقطة تحول فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أقام رجل دار عرض سينمائى فى مجمع سكنى بإحدى الضواحى بغرض أفلام إباحيّة . وأثار ذلك غضب وحساسية مجتمع تلك الضاحية ، وشعروا بأنه هذا يُقوّض قيمهم ، ويفسد أخلاق أطفالهم . وبالتالى احتجوا ورفعوا دعوى ضد صاحب دار العرض فى المحكمة . لكن قرار المحكمة كان أنه من حق الفرد أن يُشغل دار العرض وأن يعرض فيها أى فيلم يُعجبه .

وما كان يمكن لقضية مثل هذه أن تصل لساحات المحاكم مطلقا فى ماليزيا ؛ لأن الديمقراطية عندنا لا تسمح للفرد أن يتصرف ضد القيم العامة للأمة . هذه الدولة لا تزال تعتبر الفن الإباحى والصور الداعرة شيئا غير مرغوب فيه وينبغى تحريمه ، ولا يصحّ لأحد أو

لجماعة من الناس مخالفة هذه القاعدة ، ولن يُعطى لأحد تصريح بذلك ، وإذا خالف أحدهم تلك القاعدة ، يتم القبض عليه و يُغلق المكان فورا . وإذا حدث وذهب للمحكمة ، فهو لا يتوقع شفقة كبيرة من القاضى ، أمَّا إذا حاول القاضى أن يكون ليبراليا وأن يتقبل معايير السلوك الغربية ، فسيجد نفسه فى ورطة ، حقا قد يواجه القاضى فى هذه الحالة احتمال إقالته من منصبه ، بالرغم من أن هذا الإجراء يخضع لشروط دستورية معقدة .

إن ديمقراطية ماليزيا تمنح الحرية لاختيار نُوّاب الشعب وبالتالى الحكومة . لكنها ليست ديمقراطية ليبرالية . وبالتأكيد فإنها لا تعتبر نفسها مُلزمة بقبول كل تفسير جديد للديمقراطية يأتى من الغرب .

وفى ديمقراطية ماليزيا يتم الحفاظ على الشيكات والرصيد كما هو الحال بين حقوق الفرد والصالح العام . وتُقرر الحكومة القائمة ما يُشكّل الصالح العام . وإذا اعتقد الناس أن الحكومة مخطئة فى تفسيرها ، حينئذ يمكنهم تغيير الحكومة . فالمفترض أنهم يوافقون على آرائها .

وقد يكون الوضع أن يؤيد الشعب السياسة الإقتصادية مثلا ، ولكنه لا يؤيد القيم الأخلاقية للحكومة ، وبما أنهم اختاروا حكومتهم بأنفسهم ، فعليهم أن يتحملوها رغم مساوئها . وإذا شعروا بحق أن تفسير الحكومة للصالح العام تفسير خاطئ ، فيجب إذا أن يكونوا على استعداد للاستغناء عن السياسات الاقتصادية الجيدة وإقصاء الحكومة . إنك لا يمكنك أن تحتفظ ، فى الوقت نفسه .

إن توجه الحكومة نحو الصحافة يدل فى حد ذاته على مدى اهتمامها بالصالح العام ، فالصحافة حرة ولكن يجب ألا يُساء استخدام هذه الحريّة . والمؤكد أن ترديد الصحافة للأكاذيب أمر لا يمكن تحمله ، وبما أن الشخص العادى لا يستطيع اللجوء للقضاء ، فيجب على الحكومة مراقبة سلوك الصحافة .

والعرق قضية حساسة جداً فى ماليزيا . ففى عام ١٩٦٩م . أدّت المناقشة المفتوحة والاستفزازية عن المشاكل العرقية إلى أعمال شغب عرقية قُتل فيها حوالى ٢٠٠ شخص . وبالإضافة لذلك خسرت الدولة والشعب بلايين الدولارات بسبب انهيار الأنشطة الاقتصادية و فقدان الثقة من جانب المستثمرين . وتحمّل هذه الخسائر الغنى والفقير على السواء . ولم يكن هناك وظائف . حتى الباعة المتجولون فقدوا وسائل رزقهم .

لقد مات ٢٠٠ من البشر كان من الممكن ألا يموتوا لولا أحداث الشغب . كان لأولئك الناس الحق فى الحياة . لماذا كان عليهم أن يدفعوا ذلك الثمن الباهظ ؟ لماذا يُجبرُ مُحبوهم وعائلاتهم على دفع الثمن ؟ إن أعمال الشغب والقتل المرتبط بها لا تفيد أحدا . إن المحرضين على الشغب قد يحققوا أهدافهم ، ولكن لماذا تكون لهم هذه الحرية فى التضحية بممتلكات الآخرين ورفاهيتهم ، وربما بحياة أناس آخرين لصالح حرية المحرّضين فى تحقيق أهدافهم ؟

واضح أن الثمن الذى تدفعه الأمة والشعب لهذا النوع من الحرية للمحرضين على الشغب ثمن باهظ . لا ينبغى أن يكون لأحد الحق فى إحداث التمزق الاقتصادى للبلاد ، وفقدان الممتلكات وحياة البشر فى السعى لتحقيق أهداف شخصية أو حتى جماعية . إن الحكومة التى تشعر بالمسئولية لا يمكن أن تسمح بذلك ولزامٌ عليها أن تحمى الشعب والأمة ؛ لذا يجب أن تنكر حق أى إنسان ؛ فردا كان أو جماعة فى التحريض و إثارة الشعور العام وإحداث حالة من الفوضى فى البلاد .

ولكن كيف يمكن عمل ذلك ؟ من الطبيعى أن تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بعد تلك الحوادث ، ولكن هل تستطيع الحكومة أن تسمح ؛ وهى تعرف بتدمير الممتلكات وقتل الأرواح وتخريب الاقتصاد القومى قبل أن تتحرك ؟ إن الحكومة التى لديها شعور بالمسئولية لا يمكن أن تسمح بذلك . وحتى الجماهير نفسها ، فى الحقيقة لا تريد أن تقع الكوارث عليها قبل أن تتحرك الحكومة للتصرف ، ولذلك لدينا فى ماليزيا «قانون الأمن

الداخلى» المثير للجدل والذى يبيح للحكومة حقَّ الاحتجاز أو السجن التحفظى ؛ وهو الاعتقال والحجز قبل ارتكاب «الجريمة» .

وقانون الأمن الداخلى هذا أداة قوية ، وربما تستخدمه الحكومة أحيانا بشكل خاطئ ولا تفيد منه جيداً . كما أنها قد تكون مخطئة بشكل حقيقى فى افتراضاتها وتقييمها للمواقف . وقد تتصرف باندفاع زائد عن الحد . وقد تكون الحكومة فى الحقيقة مُستبدة وجائرة بغير قصد .

وبرغم تطبيق قانون الأمن الداخلى ، فما زالت هناك وسائل وفرص لإذاعة ونشر شكاوى حقيقية ، ويشهد على ذلك الأخبار وأعمدة رسائل القراء فى الصحافة المحلية . كما أن قنوات التليفزيون كثيرا ما تقوم بعمل تقارير استقصاء عن شكاوى الناس . ومرة أخرى ، فإن بعض هذه التقارير يكون حقيقيًا والبعض الآخر مبالغ فيه . إن النزعة العاطفية أمر شائع فى تقارير وسائل الإعلام . وهى وسيلة لشد الانتباه و تكوين ثروات .

والحكومة القمعية لا تسمح بأى نقد لها على الإطلاق ا ويميل رجالها للسماح بالمديح فقط من رجال الإعلام ومن الجميع ، وفى الحقيقة ، إنهم يحصلون فى الانتخابات على ٩ ,٩٩ ٪ من مجموع الأصوات !!! هذا إذا أرادوا استكمال التمثيلية التحريرية !!!

لكن نادرا ما يُستخدم قانون الأمن الداخلى فى ماليزيا . وحتى هذه اللحظة لا يوجد لدينا محتجزون سياسيون ، ولم يكن هناك أحد منهم فى الفترة الأخيرة . والفئة الوحيدة المعتقلة هى فئة تجار المخدرات الذين لا يمكن تقديمهم للمحاكمة لسبب أو آخر .

والواقع أن قانون الأمن الداخلى لا يستطيع منع الناس من الإدلاء بأصواتهم من أجل إقصاء الحكومة ؛ لأن مرشحى الحكومة يمكن أن يخسروا الانتخابات بسبب ذلك . قد حدث أن ضاعت أصوات ولايات بأكملها من حزب الحكومة بسبب منع الناخبين من التصويت . ولم يحدث أبدا أن خلا البرمان من أعضاء المعارضة ، أعضاء المعارضة الذين

ينتخبهم الشعب لا يطاردهم أحد حتى يصبحوا غير قادرين على خدمة دوائرهم الانتخابية أو على متابعة حملاتهم العنيفة ضد أخطاء الحكومة .

وفى الحقيقة ، لو شعر الناس أن قانون الأمن الداخلى هذا جائر وغير ديمقراطى ، فإنهم يستطيعون دائما التصويت لإقصاء الحكومة عن السلطة . وتستطيع « المعارضة » دائما أن تجعل الطالبة بإلغاء قانون الأمن الداخلى جزءا من برنامجها السياسى فى أى انتخابات . لكن لم يحدث فى الواقع أن فعلت المعارضة ذلك من قبل ، ولم تقم مطلقا بأى حملة لإلغاء هذا القانون .

وهناك شىء غريب فى ماليزيا وهو أن الناس الذين اعتقلتهم الحكومة تحت قانون الأمن الداخلى انضموا للحكومة فيما بعد ! ولم يجعلوا إلغاء قانون الأمن الداخلى شرطا مُسبّقا لانضمامهم للحكومة ، وهم سعداء بوجودهم فى الحكومة ويقبولهم لاستمرار فرض قانون الأمن الداخلى .

والديمقراطية لا تنقص قيمتها بوجود قانون الأمن الداخلى ؛ لأنها فى حقيقة الأمر سوف تُصبح عملية بشكل أفضل ، ففى كثير من البلاد الديمقراطية الليبرالية يخشى الناس وحتى الزعماء مثيرى أعمال الشغب من المتطرفين الذين يستغلون الحرية الديمقراطية فى إضعاف حالة الرفاهية التى يتمتع بها المجتمع والدولة . وهم يشعرون أن لا حول لهم ولا قوة فى إيقاف المتطرفين والإرهابيين . وكثيرا ما يُسمح لهؤلاء الناس بتهديد وإيذاء أفراد غيرهم قبل اتخاذ إجراء قانونى مُعيّن . وكثيرا أيضا لا يتم اتخاذ أى إجراء على الإطلاق ، حيث لا توجد دلائل كافية دائما جديرة بالقبول فى المحاكم .

لابد أن يكون هناك حد لأى نوع من أنواع الحرية . ولابد أيضا من وجود شخص يحدد الوقت الذى يكون أحدهم قد تعدى فيه هذا الحد فيتخذ الإجراء المناسب لإيقافه . وما هى السلطة الأفضل من حكومة منتخبة لتحديد وفرض ذلك الحد ؟

والحكومة ليست فوق القانون . كما أن الشعب يمكن أن يُقصيها فى أى وقت ؛ لذا فهناك إجراءات وقائية كافية ضد إساءة استخدام الحكومة للسلطة . والنظام بهذا الشكل ليس كاملا وتاما ، ولكن لم يحدث أن اخترع أحد ، ولا حتى الديمقراطيون الليبراليين النظام الكامل الذى يمكن أن يضمن الحرية للجميع أو الديمقراطية الكاملة .

والنظام الديمقراطى الليبرالى الغربى لم ينجح أويعمل بشكل جيد حقيقى ، فقد سقطت ٤١ حكومات هناك دون أن تتمكن من تحسين حال الشعب ليحل محلها حكومات جديدة تتساوى معها فى عجزها عن مساعدة الشعب أو الدولة . وهناك بعض البلاد الغربية التى توالت عليها ٥٠ حكومة فى غضون ٥٠ سنة . كما كان لبلاد غربية أخرى حكومات من الضعف بحيث لم تستطع عمل أى شىء . فتسود الفوضى التى هى محصلة طبيعية لذلك . والسؤال الغامض المحيّر فعلا هو : لماذا ينبغى على الدولة أن تنفق مثل هذه المبالغ الباهظة من المال لانتخاب ما لا يمكن أن نسميه حكومة ؟

إن نظام الحكم الماليزى ليس نظاما كاملا بلا نواقص ، لكنه خدم الأمة جيدا . ويطلب «ال يانج دى بيرتوان أجونج» من زعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد عقب الانتخابات تشكيل الحكومة ، ويمكنه فقط اختيار أعضاء من بين المنتخبين لمجلس الوزراء ، وليس بعض الأصدقاء المقربين له . وعند الضرورة ، قد يختار عضواً من المحتمل أن يصبح له وجود فى مجلس الوزراء ويعيّنه فى مجلس الشيوخ قبل أن يجعله وزيرا ؛ لأن عضو مجلس الشيوخ يمكن أن يخدم لمدة ست سنوات فقط فى حياته . ومن الواضح أنه إذا كان عليه أن يستمر بصفته عضوا فى مجلس الوزراء ، فعليه أن يسعى للحصول على مقعد فى مجلس مُؤلف من الفرع الشعبى فى الهيئة التشريعية . والشعب يمكنه أن يقرر بعد ذلك ما إذا كان مُرشّحا مناسبا أم لا .

واضح أنّ الشعب فى ماليزيا هو الذى يقرر من يحكمه . وهذا ما تعنيه الديمقراطية فى الحقيقة : حكومة بالشعب من خلال نُوّابه المنتخبين . والمهم فى التحليل النهائى هو فهم

الشعب لما قامت به الحكومة من أعمال . ولا يوجد نظام كامل بلا عيوب ، من الوارد إساءة استخدام كل نظام ، وكذلك وارد أن يفشل أى نظام ، والأمر يرجع للشعب حتى يضمن أن النظام يعمل بأقصى درجة من الكفاءة .

لقد تم تغيير أنظمة كما تم تغيير حكومات ، لكن مشاكل حكم أى بلد لم تجد حلولا جذرية حتى فى أكبر ديمقراطيّات العالم الغربى تطورا . ونفعل خيرا عندما لا نقع أسرى بسهولة لذلك النوع من الدعاية عن الديمقراطية الليبرالية التى يواصل الغرب التهليل لها . وينبغى أن يكون لدينا الإيمان والثقة الكافية بنظامنا لمؤازرته ودعمه ولتعليم شعبنا ما يجعله ينجح فى أداء مهامه .

٥- حُقُوقُ الْعُـمَّالِ

ماذا عن عقيدتنا الاجتماعية ؟ هل تنسجم مع الديمقراطيّة ، أو مع القيم العالمية لهذا العصر ؟ ونعود ونكرر أنه من المهم أن نتذكر أن أحدا لا يملك احتكار الفضائل البشرية ؛ لأن القيم تختلف بين المجتمعات والشعوب اختلافها بين الأديان والعقائد وحتى بين الأفراد .

والشىء الواضح يكون واضحًا فقط ؛ لأننا ننشأ ونحن نعتقد أنه كذلك ، ولذا ففى فترة ما قبل الإسلام كان العرب يقتلون بناتهم وهُنّ أطفال رُضّع . وهذا شىء لا يفكر فيه مطلقا الماليزيون فى الوقت الحاضر ؛ إنه شىء غير إنسانىّ . وهو أمر لا يصح الآن فى هذا العصر ، ولكن فى أيام المجتمع العربى قبل الإسلام ، كان قتل البنات الرُضّع مقبولاً على أنه أمر عادى . ويمكن للمجتمع البشرى قبول قيم معيّنة فى أى وقت ، ثم يعود بعد مرور الزمن فيرفضها تماما بدرجة من الذعر بسبب خطأ تلك القيم . والحقيقة أن القيم تتغير مع الزمن ، وتختلف بين المجتمعات فى زمن معين .

وهناك اليوم احتجاج شعبى صاخب بخصوص عمالة الأطفال فى بنجلادش . ولكن عندما حدثت الثروة الصناعية فى بريطانيا ؛ أى عندما كانت بريطانيا عند مستوى بنجلادش بالنسبة للنمو ، كانت عمالة الأطفال شيئا شائعا ، وكانت أمرا مقبولا ومن الجميع . لم يكن هناك عيب فى ذلك ، ولم يكن هناك عيب أيضًا فى دفع أى مبلغ ضئيل للغاية مقابل العمل فى الوقت الذى كان أصحاب الغمل ؛ الرأسماليون الأسياد يحققون أرباحا ضخمة ويتمرّغون فى النعيم ويبنون منازل فخمة ويتوسعون فى صناعتهم . كان «أوليفر تويست» هو الطفل الذى ساهم فى تصنيع بريطانيا حتى أصبحت أكبر دولة متقدمة صناعيا فى العالم ، ولقد أمضى «ديكنز» وقتا طويلا ليُغيّر ذلك الوجه القبيح للتصنيع فى بريطانيا .

وساعدت عمالة العبيد على جعل الولايات المتحدة أعظم منتج للقطن ثم دولة صناعية عظيمة فى نهاية المطاف . وفى المستعمرات انتقلت عمالة الصبية المُدربين على مهن معينة من الهند بغرض افتتاح مزارع للمطاط وقصب السكر فى المستعمرات الأخرى . وماتت أعداد كبيرة منهم بسبب الملاريا وغيرها من الأمراض .

وفى ولايات الملايو تم استيراد حمّالين وعمالاً غير مهرة من الصين لتشغيل مناجم القصدير . واستغلهم أصحاب العمل الأوروبيون والصينيون بطريقة مخزية . ولجعل كل عامل منهم سهل الانقياد ولزيادة ملء خزانة الدولة أنشأت الحكومة شركة تحتكر بيع الأفيون ومن ثمَّ استنفد العمال الأجور الزهيدة التى كانوا يتقاضونها فى أوكار الأفيون البغيضة .

كل هذا وغيره كثير ساهم فى ثراء الغرب . ولم يكن هناك منظمة عفو دولية ولا منظمة عمل دولية ولا فاعلو خير . لم يكن هناك حملات إعلامية ضد المعاملة غير الإنسانية للناس فى المستعمرات . ولم تكن هناك تقارير عن آلاف من الهنود ماتوا من الملاريا وهم يستصلحون الأدغال الماليزية ويمهدوها لزراعة أشجار المطاط . لم يكن هناك وجود لضمير ولا معترضون من ذوى الضمائر الحية .

كان هذا - فى جزء منه على الأقل - هو السبيل الذى أوصل الدول المتقدمة إلى ما حققته من تقدم . كل تلك البنايات الأشبه بالقصور والشوارع العريضة ، والمروج المُشذّبة بشكل جميل وذلك الريف الفتّان ، كل ذلك كان نتيجة «ولو جزئيا» لدم وعرق وكدح العمال فى المستعمرات .

ونحن لا نقترح على الدول النامية تطبيق هذه الوسائل لكى تتطور وتتقدم ، إنما ما نود أن نقوله إنه لا ينبغى أن يجبرها أحد على أن تقوم فجأة بدفع الأجور السائدة حاليا فى الدول المتقدمة إضافة للفوائد الاجتماعية المعتبرة للعمال فى بلادهم . نحن نقول إن العملية ينبغى أن تكون تدريجية . لا لعمالة الأطفال ، ولا لعمالة العبيد ولا لعمالة الصبية المهنيين وعمالة

المدانين فى جرائم ولا للحمالين والعمال غير المهرة مدمنى الأفيون . يجب صرف أجور مُرضية تضمن أسباب العيش المعقول للعمال .

وبينما كان أجر العامل الزراعى فى زمن المستعمرات ١٢ دولارًا أمريكيًا أو أقل شهريا ، نجده قد ارتفع اليوم ليصبح أكثر من ٤٠٠ دولار شهريا . وأصبح للعمال عُطلات وأماكن إعاشة مُرضية وأجور عن ساعات العمل الإضافية . حتى فى حالات التضخم ، فإن أجر الـ ٤٠٠ دولار شهريا فى ماليزيا يفوق بمراحل مبلغ الـ ١٢ دولارًا أمريكيًا أيام المستعمرات .

واليوم لدينا اتحادات للعمال ؛ ولم يكن مسموحا بها أيام المستعمرات . كما لم يكن هناك طرقٌ للحصول على تعويضات . ولم يكن هناك سبيل للمناقشة ومحاولة إثارة الشعور العام . وكما يقولون فى الأمثال «إذا لم تكن تحب هذا الشىء فعليك أن تبتلعه» .

واتحادات العمال فى ماليزيا اليوم اتحادات نشطة ، إلا أنها ولسوء الحظ من خلال اتصالاتهم وعلاقاتهم باتحادات أجنبية ، يتم إقناعهم بالعمل ضد مصلحتهم وربما كانوا يعملون وهم فى غفلة من أمرهم لصالح عمال الغرب ، كما كان يفعل أجدادهم أيام المستعمرات .

والأجور المنخفضة فى ماليزيا هى الميزة النسبية الوحيدة تقريبا الموجودة لدينا لكى نجتذب الاستثمارات لاسيما الاستثمارات الأجنبية . إن خلق وظائف جديدة يصبح أمرا صعبا فى ظل التزايد السريع فى عدد السكان . وبسبب الفشل فى خلق وظائف ينتج عدم استقرار سياسى وأنشطة تخريبية أخرى مما يجعل البلاد أقل جذبا للمستثمرين .

هل تعنى الأجور المنخفضة استغلال العمال ؟ إنها لا تعنى ذلك فى ماليزيا ؛ وذلك لأن تكاليف المعيشة حوالى ثلث تكلفتها فى معظم البلاد المتقدمة . كما أن آمال العمال وتوقعاتهم أقل منها فى البلاد المتقدمة ، ومع ذلك فالأجور فى ماليزيا أعلى بكثير منها فى

كثير من البلاد النامية الأخرى . ولذلك ، يوجد لدينا مليون عامل أجنبى ، سواء بالطرق القانونية أو بالطرق غير القانونية من مجمل عدد السكان البالغ عددهم ١٩ مليون نسمة .

والواضح فى ماليزيا هو أن أجور وظروف العمل يمكن أن تتحسن دون اللجوء للعمل الصناعى ، فإن مجرد جعل الظروف جذابة للمستثمرين يمكن أن يؤدى إلى نقص فى العمالة يجبر أصحاب الأعمال بدورهم على عرض أجور و ظروف عمل أفضل مما هى عليه الآن ، ولقد أجبر النقص فى عدد العمال فى ماليزيا الحكومة والشركات الصناعية على رفع مهارات القوة العاملة لديهم حتى تتناسب مع طرق الإنتاج التى تعتمد على التكنولوچيا بشكل مكثف . ومن الناحية النظرية ، المفروض أن تقلل التكنولوچيا الحديثة والاستثمارات فى هندسة الإنتاج الأفضل من الحاجة للعمالة وتسبب فائضا كبيرا فيها . لكن شيئا من ذلك لم يحدث فى ماليزيا . وهو يحدث ؛ لأن السلام الصناعى ببساطة مستمر فى جذب استثمارات تحتاج لخلق وظائف جديدة كثيرة .

ولم يحدث أن تم ترحيل عمال أو فصلهم من عملهم . وبدلا من ذلك فهم يُشغّلون خطوط الإنتاج الجديدة التى تنتج أضعاف حصص الإنتاج السابقة ، وذلك بعد أن يتم تدريبهم للوصول لمستوى مهارات أعلى . كل ما يحدث هو أن نفس القوة العاملة ، بعد رفع مستواها التقنى ، تصبح قادرة على إنتاج أضعاف الكميات التى كانت تنتجها وأفضل منها بكثير من حيث الجودة . والحقيقة أنه ما يزال هناك نقص فى العمالة ، لكنه من ناحية أخرى فقد ارتفعت المهارات والأجور .

لقد ارتفعت أجور العمال فى «بينانج» بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ سنويا فى غضون الخمس سنوات الماضية بسبب زيادة الطلب على العمال . وهذا أعلى من أى طلب سابق بزيادة أجور العمال فى المنظمات العمالية . ولم يتم تحسين ظروف العمل فقط ، بل تم عمل دورات التدريب والتطوير وهى الأخرى تُمكّن حتى العمال ذوى المؤهلات العلمية البسيطة من إنجاز عمل راقٍ متطور . وطبيعى أن أجورهم ترتفع بارتفاع المهارات التى

يكتسبوها من خلال الدورات التدريبية وخبرة العمل .

ويوجد أمن صناعى فى الوقت نفسه . والمستثمرون ، سواء المواطن منهم أو الأجنبى ، يشعرون بالاطمئنان على أن استثماراتهم لن تتضرر بسبب طلبات رفع الأجور غير المتوقعة أو التى لا مبرر لها ، يصاحبها تهديدات للنشاط الصناعى و ما يمكن أن يكون أكثر تخريبا وهو إضرابات فعلية عن العمل و ضياع ساعات عمل ، إضافة لما يمكن أن يحدث أحيانا من احتمال إتلاف معدات وتسهيلات أخرى من أدوات الإنتاج .

وكما أشرنا من قبل ، فإن الاستثمارات الأكثر تعنى طلبا أكثر على العمال وبالتالى أجورا وظروف عمل أفضل .

إن النشاط الذى يؤثر على الصناعة مفهومٌ عفا عليه الزمن . وفى أحسن أحواله هو أداة الملاذ الأخير . أمّا فى أسوأ الحالات فإنه يصبح سلاحًا سياسيًا ، لا يرتبط مطلقا بحقوق ورفاهية العمال . وتستخدمه أحزاب العمال لمجرد كسب النفوذ . ولكن بوصفهم حكومات ، لم يستطيعوا عمل أى شىء للعمال . لذا تحدث إضرابات كثيرة فى ظل حكومة العمال بنفس القدر الذى كانت تحدث به فى ظل حكومات أخرى .

وفى عالم يؤمن بإيجاد حلول للنزاع بين الدول وبين الجماعات وبين الأفراد عن طريق المفاوضات أو عن طريق التحكيم وأحكام القضاء التى تشمل أطراف ثلاثة ، من الغريب فى عالمٍ كهذا أن نرى التأييد المستمر لتسوية الأمور بالمواجهة واختبارات القوة . وفى السنوات الأولى للثورة الصناعية كانت هناك أسباب لتسوية نزاعات العمل عن طريق اختبارات القوة .

وكانت القوانين يشوبها التفرقة ؛ لأنها كانت فى صف أصحاب العمل . وكان استغلال العمال سائدًا ومنتشرًا . وكانت الاتحادات فى معظم حالاتها غير قانونية ، تماما كما كان أى شكل من أشكال النشاط الصناعى . لم يكن هناك فى الواقع أى سبيل للحصول

على التعويض القانونى .

لكننا ابتعدنا جدا عن ممارسات تلك الأيام . وتسود الآن الآراء الليبرالية عن حقوق جميع المواطنين . وتكفل القوانين المتعددة التى صدرت حماية حقوق العمال . وتضمن حكومات البلاد الغربية أمن الوظيفة وإعانات مالية متعددة لمن يتعرضون للبطالة . فالعامل العاطل لا يصل لمرحلة الموت جوعا رغم أن حظه قد لا يكون بمثل حظ العامل الموظف . وفى بعض البلاد الغربية ينبغى أن تدفع الدولة أجوراً ورواتب للعمال الذين يعانون من البطالة بنفس القدر الذى كانوا يتسلمونه عندما كانوا على رأس عملهم .

ألا يستحق هذا الاهتمام بالعمال الثناء ! ولكن لكى تستطيع الدولة تمويل تلك التعويضات المالية الضخمة الخاصة بالبطالة ، عليها جمع مال لهذا الغرض من الشعب . ومن هنا يجب رفع أسعار البضائع والخدمات حتى تشمل الضرائب المطلوبة لتمويل الإعانات المالية للعاطلين عن العمل الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى أن ترتفع نفقات المعيشة وتصبح الأجور غير كافية لدفع أسعار السلع والخدمات .

والتكلفة العالية للخدمات والبضائع تزيد من تكلفة البضائع والخدمات المطلوبة لإنتاج السلع . وتصبح السلع المُصدّرة غير قادرة على المنافسة . ويصبح كبح جماح التضخم أمرا مستحيلا . فبينما قد تبدو الدخول مرتفعة ، فإن تكاليف الخدمات والإعانات المالية تلتهم معظم الأجور والرواتب . وهنا يُمجّد مبدأ «اعملها بنفسك» كطريقة للتغلب على التكاليف العالية . ولكن ما يعنيه ذلك هو أن يكون على الطبقات المتوسطة والفقيرة أن تخدم نفسها بنفسها . عليهم أن يقوموا بإصلاح أى شىء عاطل عندهم وأن يلبّوا مطالب كل احتياجاتهم الشخصية والعائلية . وهم فى الواقع يقضون أوقاتهم الثمينة فى تأدية أعمال لا علاقة لها بمؤهلاتهم ، ويؤدونها دون أى أجر يحصلون عليه . وإذا كان عليهم دفع نقود لمن تكون وظيفتهم أداء كل هذه الأعمال الروتينية ، فإنهم بذلك يصبحون أقل قدرة من الطبقة الاجتماعية التى صُنّفوا عليها ؛ أى أن مستوى معيشتهم لا يكون مرتفعا فى حقيقة

الأمر . وقد يكون لهم دخل عال ، لكن هذا الدخل يكون نتيجة ليس فقط لما يحصلون عليه من أجر مقابل العمل الذى يُوظفون فيه ولكن مقابل العمل الذى ينبغى أن يؤدّوه لأنفسهم . فإذا أضفت كل الذى ينبغى عليهم عمله فإن أجورهم حقيقة لا تكون مرتفعة . وما يحصلون عليه من أجر يكون منخفضا مثل الحال فى البلاد الأقل تطورا .

ومن الخطأ أن نعتقد بأن الحكومة تتولى دفع جميع المساعدات الاجتماعية المخصصة لكل مواطن . بل إن الشعب ، بمن فى ذلك العمال الذين يتقاضون أجورا كبيرة ، هو الذى يدفعها .

وبرغم كل المساعدات المالية ، فإن مجرد الإصابة باعتلال جسدى بسيط قد يكون سببا لإفقار المريض ؛ لأن الخدمة الصحة المجانية غير نظامية وخالية من اللمسة الإنسانية . فلابد من دفع نقود من أجل التأمين الصحى . وحتى إذا احتاج المريض لعلاج من نوع خاص ، فإن تأمينه يُعتبر غير كاف .

والسبب فى معدلات البطالة العالية فى أوروبا هو الرواتب و العلاوات التى تمنح للموظفين . ويصر القانون على تلك الرواتب والأجور بصرف النظر عن إنتاجية الفرد . إن رجال الصناعة فى إيطاليا يعرفون أن العمال فى جنوب إيطاليا أقل إنتاجية عنهم فى الشمال . وهم على استعداد لاستثمار أموالهم فى الجنوب شريطة أن ترتبط الأجور بالإنتاجية بصورة أو أخرى . لكن القانون لا يسمح لهم بذلك ؛ ولهذا فهم يجعلون جميع مراكزهم الصناعية وتسهيلاتها فى الشمال حيث تكون الإنتاجية أعلى من معدلها فى الجنوب ويساعدهم ذلك على إكمال مسيرتهم فى السوق العالمى . وفى نفس الوقت يظل العمال فى الجنوب فى حالة بطالة .

إن متوسط نسبة البطالة فى إيطاليا بشكل عام يبلغ حوالى ١١٪ . إلا أنها فى جنوب إيطاليا تبلغ حوالى ٢٠٪ ، وستظل هذه النسبة عالية طالما اضطر أصحاب العمل لدفع نفس الأجور التى يدفعونها فى الشمال .

ولا يمكن لماليزيا أن تتحمل التورط فى مثل هذا الموقف . فليس لدينا إعانات مالية للعاطلين . ونتوقع من العائلات رعاية أعضائها من العاطلين . وعندما يعتقدون أنهم لا ينبغى أن يكونوا عبئا على عائلاتهم ، يجب عليهم عندها إيجاد عمل لأنفسهم بسرعة . ولسنا بحاجة لأن نفرض ضرائب كثيرة على الشعب لتمويل الإعانات الحكومية والمنح الأخرى للعاطلين عن العمل . وبالتأكيد فإن العمال يشرعون بالمحافظة بشكل عملى على كل ما يكسبونه من رزق . وتساعد الأجور المنخفضة ليس فقط على جعل السلع الماليزية تنافس فى الأسواق ، لكنها أيضا تحافظ على خفض تكاليف المعيشة . والأجور المنخفضة يمكن إنفاقها فى بيئة تكون التكاليف فيها رخيصة لمدة أطول من المدة التى تُنفق فيها الأجور والضرائب المرتفعة فى بيئة تكون تكاليف المعيشة فيها غالية . ولأن الخدمات تتكلف القليل ، لا يضطر الناس لعمل الأشياء بأنفسهم . وتجدهم على استعداد لأن يدفعوا نقوداً لإصلاح أشياء . .إلخ ، ولا يُضيّعوا أوقات الفراغ فى محاولة توفير نقود بأداء أعمال يمكن للمتخصصين فيها أداؤها على أحسن وجه .

وتظل تكاليف العلاج الصحى منخفضة ويمكن لمعظم الناس تدبيرها . ويحصل أصحاب الدخول المنخفضة على علاج طبى مجانى أو مدعوم . وتدفع الحكومة رواتب كبيرة للأطباء ومهنيين آخرين ، لكنها كبيرة فقط بالنسبة لدخل أفراد الشعب . وعموما فإن معدل الدخل منخفض ، والأجور المهنية فى الحقيقة منخفضة أيضا ويمكن أن يتحملها أولئك الذين يتوقعون أن ينتفعوا من هذه المهن .

وتبدو الإعانات المالية للعاطلين حلاً يأخذ طابع الإحسان لمشكلة البطالة . والشىء المؤسف هو أننا نحتاج لنقود أكثر عندما لا يسير الاقتصاد سيرا حسنا ؛ لأنه فى مثل تلك الأوقات يتعرض عدد أكبر من الناس للبطالة . وعندما يزدهر اقتصاد البلاد وتتدفق مصادر الدخل على الحكومة ، تنخفض معدلات البطالة وتقل المبالغ المطلوب دفعها ؛ إعانةً للعاطلين والفقراء .

وتنخفض مصادر الدخل الحكومى فى حالة الركود الاقتصادى ، ومع ذلك يكون الاحتياج أكبر لنقود أكثر فى مثل تلك الأوقات لدفعها للعدد الأكبر من العاطلين ، كما ينبغى على الحكومة إنفاق أموالٍ أكثر فى تلك الأوقات لكى تدفع الاقتصاد للأمام وتخلق فرص عمل للعاطلين فى الوقت الذى تُخفض فيه الضرائب . فكيف تدفع الحكومة إعانات مالية أكثر للعاطلين عن العمل وتدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام من خلال وضع ميزانية توسعيّة فى الوقت الذى يؤثر الركود الاقتصادى بشكل معاكس فى مصادر الدخل؟ !

وفى أحسن الأوقات يغلب أن تُقلل إعانات البطالة من الدافع للعمل . فلن يُقبل أحد على العمل إذا لم يكن أجره أعلى بالقدر الكافى من الإعانة المالية التى تقدمها الحكومة للعاطلين . إن العيش على الإعانة المالية للفقراء يبدو أمرًا مغريًا جدًا للكسالى والمتراخين من البشر ، إنهم يصبحون بطالة تقاوم تغيير وضعها بعناد وعبئًا ثقيلاً على المجتمع .

والدولة النامية لا يمكنها تحمل هذا النوع من الترف ؛ إن هذا يجلب الفقر للبلاد ويفرض عبئًا لدفع أموال فوق طاقة الشعب ، ويجعل البلد مستدينة على الدوام معتمدة اعتمادًا كليًا على المعونات .

ورغم أن ماليزيا أغنى من معظم البلاد النامية ، فما زالت غير قادرة على تحمل هذا النوع من المعاملة لعمالها ، وفى الحقيقة فإنه ينبغى على ماليزيا ألا تتبنى منهج دولة الرفاهية الغربى حتى عندما تصبح دولة متقدمة ، وواضح بالفعل أن فلسفة : « الأمن من المهد إلى اللحد » فلسفة مُضعفة وتتجه لتدمير المجتمع واقتصاد حتى أقوى الأمم .

وينبغى أن تكون فلسفة ماليزيا دائمًا : «المكافأة العادلة للعمل الجيد» . فالحد الأدنى الثابت للأجور وفوائد التوظيف وتعدد الألقاب وغيره ، كل هذا قد يبدو جميلاً وعادلاً ، لكنه يبيت على المدى الطويل غير عادل ليس فقط للشعب ككل ، ولكن للعمال على وجه الخصوص .

لابد من أن يرتبط ارتفاع أجر العامل بإنتاجه ، وهذا يقلل من اتجاه ارتفاع تكاليف المعيشة وحالة التضخم . ومن واجب الحكومة خلق المناخ الذى يُوصّى للاستثمار الذى يقوم به المستثمرون من المواطنين والأجانب ، وتكون الحوافز بالشكل الذى يسود فيه موقفًا من التوظف الشامل أو شبه الشامل للعاملين ، حينئذ يستطيع كل إنسان كسب قوته بعدالة ، وترتفع الأجور لسبب بسيط وهو : «نقص الأيدى العاملة» . ويكون استخدام الآلات ذاتية الحركة والإنسان الآلى عند هذه المرحلة مزيدًا من إنتاجية العمال ، كما يفعل التوجه السريع للتكنولوجيا المتقدمة والصناعات ذات القيمة المتزايدة . ولا تحل الماكينات فعلاً محل العمال ، ولكن يصبح هؤلاء العمال مشرفين ومحافظين على آلات الإنتاج وصيانتها ، وسوف يتقاضون أجورًا مرتفعة أكثر من الماضى بسبب هذا الدور الجديد الذى سيقومون به .

وهكذا تستمر العملية على هذا المنوال ، بتزايد أجر العمال بشكل مستمر دون الضغوط و حالات التمزق التى تسببها نزاعات العمال ، والمواجهات والتمزق فى وضع الإنتاجية وبدون حالة التضخم التى تواكبها .

وقد يبدو هذا الكلام نموذجيًا- إلى حد ما- ولكن لا يمكن تحقيق التوافق الكامل فى العلاقات بين أصحاب العمل والعمال ، وإذا تم إيجاد تسوية للمنازعات من خلال المفاوضات والتحكيم وقرارات المحاكم ، فسينتج عن ذلك خسارة أقل فى كمية الإنتاج مقارنة بإيجاد حلول للمنازعات من خلال العمل الصناعى ، وبالتالى لن ترتفع -كثيرًا- أسعار التكلفة ولا ما ينتج عنها من تضخم ، وسيتم الاحتفاظ بحد المنافسة .

وحقوق العمال ممتازة وينبغى حمايتها ، لكن يجب أن يكون العمال واتحاداتهم قادرين ، يُقَيّموا بدقة ما إذا كانوا ينجزون بشكل أكبر بالعمل الصناعى أو بدونه ، ويجب أن يدرك العمال أنهم عندما يتوقفون عن العمل ، فإن الخسارة الناجمة عن هذا التوقف يتحملونها هم أنفسهم كما يتحملها أصحاب العمل ، إن فكرة أنهم لا يخسرون شيئًا أو أنهم

يخسرون أقل من أصحاب العمل فكرة غير صحيحة .

إن فترات التوقف عن العمل والرواتب الأعلى -إضافة إلى امتيازات العمل الأخرى- دون زيادة تعويضية فى عملية الإنتاج تساهم فى زيادة تكاليف المعيشة ، وتنفى الزيادة فى تكاليف المعيشة الزيادة فى الدخل التى يكسبها العامل من خلال العمل الصناعى ، وبمعنى أخر : لم يحسن العمال -فى الواقع- من قوتهم الشرائية ، ويضطرهم الأمر بعد فترة وجيزة من الزمن لتقديم طلبات لرفع الأجور مرة أخرى ، وحتى لو لم يصاحب هذه الزيادة عمل صناعى ، فإنها ستتسبب مع ذلك فى نوبة أخرى من نوبات التضخم .

وإذا واجهت الصناعات الكثيرة المختلفة نوعًا ما من الطلبات فى أوقات مختلفة من السنة ، فسيستمر الضغط على الأسعار ، لذا يصبح التضخم عملية مستمرة ، وهذا يسبب بدوره زيادة المطالب ، وعملاً صناعيًا أكثر و زيادة فى التضخم بالطبع ، وبالتالى يتضح أنه لم يتم كسب شيء أو حل أية مشكلة .

حقًا ، إن تسوية النزاعات ما بين العمال وأصحاب العمل عن طريق المواجهة الصناعية ليست حلاً لمشكلة العمال ، ويجب حل الخلافات بين العمال والاتحادات مع أصحاب العمل الخاص بهم من خلال المفاوضات أو التحكيم أو طرف ثالث يحكم بكون الطلب له ما يبره أو عكس ذلك . ويجب أن تضع المحاكم فى الاعتبار العوامل المتعددة التى تمت الإشارة إليها ، وليس مجرد حقوق مطالب العمال أو أضرارها ، ويحب أيضًا أن تضع المحاكم فى اعتبارها -بعناية- عواقب أحكامها و تأثيرها على العمال وعلى الدولة .

وأسوأ شيء يمكن أن يحدث هو : «العون الدوجماتى غير المبنى على دليل لما يُسمى بحقوق العمال والتعاطف الذى يُوضع فى غير مكانه» ، ولن يساعد العمال مثل هذا التصرف على المدى الطويل ، لكن الدمار الذى يمكن أن يحدثه فى اقتصاد البلاد لا يمكن حصره ، ويجب على الطرف الثالث الذى يقوم بعملية التحكيم أو الحكم ألا ينظر للطريق

الأسهل للخروج بحل للشكوى المعروضة ، والرأى الشائع هو أن العمال هم الضحايا دائما وأنهم الأكثر عدداً ؛ فمن الأسهل الخضوع لهم خيراً من الخضوع لأصحاب العمل أو أصحاب الأملاك .

ولو تذكرنا جميعًا أن رفاهية الدولة تفيد الجميع فإن ذلك سيكون له وزنه الضرورى فى إصدار جميع الأحكام ، ولقد ظهر بوضوح فى الدول الأوروبية أن تأييد ما يُسمى بحقوق العمال نتج عنه تدهور هذه البلاد اقتصاديًا وتعطل نسبة كبيرة من العمال عن العمل ، وينبغى أن نتذكر أن أكبر و أصعب مشكلة تواجه الاتحاد الأوروبى اليوم هى : «البطالة» .

اكتشف الشيوعيون والاشتراكيون الآن أن أيديولوچيتهم التى تنادى بالمساواة لم تنجح ، والحقيقة أن اتباعهم الأعمى لأيديولوچيتهم نتج عنه ليس جنة للعمال ولكن جحيمًا لهم ، إن أمراض البيئة وأمراض أخرى يعانى منها العمال فى بلدان أوروبا الشرقية لهى شهادة ناصعة لمبادئ المساواة التى وُضعت فى غير موضعها فى نظامهم ، وكذلك لاتباعهم الأعمى لعقائدهم .

يجب على الأيديولوچيين الليبراليين الغربيين المخلصين لما يُسمى بحقوق الإنسان ، ولما فيها من حقوق العمال ، التوقف عن التعصب ، وكما أن الشيوعيين والاشتراكيين مخطئون فإن الليبراليين فى الغرب يمكن أن يكونوا مخطئين مثلهم بالتساوى ، وقد لا يكون التلف الذى سببته ليبراليتهم فظيعًا كذلك الذى حدث فى البلاد الشيوعية / الاشتراكية ، لكن التلف موجود قطعًا ويمكن لكل عين رؤيته .

وإن تدعُ بقية شعوب الأرض وتجبرهم على قبول ليبرالية الغرب فليس أفضل من محاولة فرض أيديولوچية الشيوعية بالقوة ولو كان الشيوعيون قد نجحوا فى تشكيل العالم أجمع فى قالبهم ، لما أصبح هناك شىء للمقارنة بين نتائجه ونتائج نظام السوق الحرة ، ولكانت النتائج كلها ستصبح محزنة للطرفين ، وتدعى أن هذه هى الحالة الطبيعية للشئون

البشرية .

وبالمثل ، لو كان على العالم بأكمله أن يتحول لليبرالية الغربية ، إذًا فعندما تظهر الأخطاء والنتائج المأساوية لليبرالية تلك ، فسيفترضون هناك أن هذه هى الحالة الطبيعية للشئون البشرية ، ولن يكون هناك شىء للمقارنة به لإظهار ما إذا كانت الفلسفة جيدة أم سيئة .

وعندما تكون القيم مقبولة ، فهى تتطور فى النهاية لتصبح بنود عقائدية ، والكفر هو تحدّى بنود العقيدة . وفى أيامنا هذه قد لا يُحرق المُنشقّون عن العقيدة فى الخازوق ، ولكن قد تكون هناك طرقًا أخرى لإحراقهم مثلاً : «تشوّه سُمعتهم ، ويتم صلبهم فى وسائل الإعلام ، وهى أقوى سلطة من بين السلطات الأربعة » ، هذا إذا كنا نستطيع أن نقول : «إنه ما زال هناك أربع سلطات» . ويمكن تطبيق العقوبات على أمم بأكملها ، ومن بين العقوبات التى يمكن استخدامها بل والتى تم استخدامها بالفعل : «الطرق المختلفة للوى الذراع وتشمل : «تجويع الشعب المتمرد» ، ولا يحتاج الأمر الآن لبوارج حربية ؛ لأن التهديد يمكن أن يأتى -ببساطة- من على بعد آلاف الأميال . ما زالت القوة هى التى على حق -إلى حد كبير- .

٦- نِظَامُ الْقِيَمِ فِي مَالِيزِيَا

لا ترغب ماليزيا فى قبول الأفكار الغربية عن العمال وحقوقهم أو بالنسبة لتلك المسألة : «الحقوق الإنسانية كما يفسرها الغرب» . وهذا لا يعنى أننا نرفض الحقوق البشرية برمّتها ، إن ما نعنيه -ببساطة- هو أننا لا نوافق على التفسير الغربى لحقوق الإنسان .

أين نختلف ؟ إذا عبرنا عن ذلك ببساط نقول : «نحن نؤمن برفاهية الأغلبية بينما نحترم حقوق الأقلية أو حقوق الفرد فى أن يفعلوا ما يشاؤون طالما أنهم لا ينكرون حقوق الأغلبية ، أما الغرب فيؤمن بحقوق الأفراد حتى لو كان فى ممارستهم لهذه الحقوق إنكار لحقوق الآخرين .

فى الغرب ، يُضربُ بحق الفرد للتعبير عن رأيه بحرية المثل الشائع الذى يقول : « أنا لا أوافق على ما تقول ، لكننى سأدافع عن حقك فى أن تقوله » . ويبد هذا شيئا نبيلاً جداً ، وحينما ظهر هذا القول كان الاختلاف على آراء ومعتقدات سياسية صُغرى ، ولم يكن يحدث ضرراً حقيقيًا لأن شخصًا اختلف عن الآخر .

ولكن ، ماذا لو حرّض أفراد على العنف من خلال الخطابات الملتهبة ؟ وماذا لو أضرّ هؤلاء الأفراد باستقرار المجتمع ؟ ماذا لو خرّب هؤلاء الأفراد قطاعات من المجتمع ؟ ماذا لو تصرّف هؤلاء الناس بتخطيط مُنظّم لاستخدام العنف من أجل إقصاء الحكومات الشرعية ؟

يمكن تحملهم طالما كانوا مرفوضين فى معظمهم من جانب الشعب ، ولكن لكون الطبيعة البشرية على ما هى عليه ، فإنه يمكنهم أن يؤثّروا ، بل ويؤثّروا فعلاً على السُذّج من الناس الذى يسهل انقيادهم فى الديموقراطية ، لا تحدد الأغلبية نتائج الانتخابات فى كل الحالات ، فكثيراً ما تكون منقسمة ومبعثرة ، وكثيرا ما تحدد الأقلية نتيجة الانتخابات ،

فيلقون بأصواتهم خلف أولئك الذين يُرحبون بمساعدتهم على تحقيق رغباتهم من أجل الحصول على سلطة ضئيلة بالاسم فقط .

ويمكن لأمم بأكملها أن تنحرف عن الطريق المستقيم ، ويتم تدمير البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بنشاط فرد أو اثنين أو مجموعة صغيرة من المجرمين المتآمرين الذين ينوون الاستيلاء على الحكم . لقد استولى كل من : «هتلر ، وموسوليني ، ولينين وستالين وكثير من الدكتاتوريين في أمريكا الجنوبية على الحكم بهذه الطريقة» . وبسببهم قتُل الملايين وتحطمت اقتصاديات ورفاهية معظم بلدانهم تحطيمًا شاملاً .

إن الدفاع عن حق من حقوق الفرد وهو : «التعبير عمًّا في خاطره» شيئًا كريمًا ويتسم بالتسامح والنبل ، ولكن السماح للفرد بالاستيلاء على الحكم بالقوة وتدمير بلده فهذا أمر مختلف تمامًا ؛ فهذا ليس بالأمر النبيل ، ولا هو تعبير عن الكرم والتسامح ، وما يكون ذلك إلا تنصّل كامل من المسئولية من جانب الحكومة ، بالطبع ليس من السهل التنبؤ بالذي يدور في ذهن مثير الشغب ، لكن يجب على الحكومات قراءة الدلائل ولو بغير الدقة المطلوبة .

ونحن في ماليزيا لا ننوي السماح للناس بالاستيلاء على الحكم بالقوة من خلال استغلالهم للعملية الديموقراطية ، وهناك فرصة طيبة وهي أن آمال هؤلاء الناس لا تعير الديموقراطية أهمية ، ومن أجل هذا لم يحدث مطلقًا أن سمحنا للحزب الشيوعي في ماليزيا بالمشاركة في الانتخابات الديموقراطية ، ولم يحدث بعد أن واتتنا الفرصة للتصرف ضد جماعات متعصبة تخريبية أخرى بهذه الطريقة لكننا سوف نتصرف بالتأكيد لو ظهرت الحاجة لذلك . وفي نفس الوقت ننوي القضاء على مثل هذه الاحتمالات في مهدها وذلك باتخاذ خطوات ضد أفراد يُشكُّ في أن تكون لديهم مثل هذه المقاصد ، ونحن لن نسمح بتعريض رفاهية الأغلبية ، وهم الشعب ، للخطر عن طريق أفراد يرون في الديموقراطية السبيل للاستيلاء على السلطة وفرض حكم فاشستي ؛ إن حرية الفرد لها حدودها .

والحكومة لها مسئولية خطيرة لحماية الأغلبية ، وقد تكون الحكومة مخطئة فى بعض الأحيان ، بل قد تسىء الحكومة استخدام سلطاتها فى بعض الأحيان . لكن الشعب يستطيع إقصاء الحكومة إذا كان حقًا يرغب فى ذلك ، وحتى من قبل ذلك ، هناك وسائل كافية فى ماليزيا لجعل الحكومة تعرف ما يُغضب الشعب ، هناك ضمانات مناسبة وكافية للشعب وللديموقراطية ، لكن الاهتمام بالشعب وبالأمة وبالديموقراطية نفسها يتطلب ألا تكون حرية الفرد مطلقة ، إن نوع الديموقراطية الليبرالية التى تكون بلا حدود تلك التى يدعو لها الغرب ليست لنا ، وهم يدعون للديموقراطية غير المحدودة ؛ لأنهم يعتقدون أنها لن تهددهم ، ولكنها عندما تهددهم ، فسيفعلون بالتأكيد ما يطلبون من الآخرين الآن عدم فعله ، وهكذا أدانوا التحرك الماليزى ، لتثبيط همة اللاجئين الڤيتناميين ، وعندما بدأ السود فى هاييتى والأسبان الكوبيون الرسوّ على شواطئهم ، زجّوا بهؤلاء المساكين فى البحر ؛ ليعودوا كما جاءوا .

ونحن هنا فى ماليزيا لا يوجد عندنا ما يخجلنا ، إن ديموقراطيتنا وأفكارنا عن حقوق الإنسان وعن الحريّات أفكار نبيلة ، مثلنا مثل الآخرين ، بل نحن فى الحقيقة أكثر ليبرالية عن غيرنا فى نواحٍ كثيرة ، فمثلاً نحن نسمح بإقامة مدارس تستخدم لغات غير اللغة الوطنية ، بل إننا حتى نقوم بتمويلها ، ولكن -عمليًا- تعترض جميع هذه الديموقراطيات الغربية الليبرالية على استخدام لغات أو أديان أخرى ، و فى إحدى البلاد «الليبرالية» حتى ارتداء الحجاب على الرأس أصبح ممنوعًا .

وماليزيا لا تكتفى بوضع رفاهية الأغلبية فوق حرية الفرد ، لكنها تؤمن أيضًا بمؤسسات العائلة وبالزواج وبالقيم الأخلاقية المحافظة على العادات والتقاليد .

وكنتيجة لدفاع الغرب المستميت عن حرية الفرد ، سُمح لأفراد الشعب بالهجوم على المؤسسات القائمة ، وفيما مضى كانوا يعتبرون العلاقات الجنسية للرجال والنساء خارج نطاق الحياة الزوجية شيئًا غير أخلاقى ، لكنهم شعروا بعد ذلك بأنه ينبغى تلبية طلب المتعة

الجنسية للرجل ، وبالتالى أصبحت الدعارة مُباحة قانونًا أو على الأقل يمكن التغاضى عنها .

ثم ظهرت حبوب منع الحمل ، وهنا شعرت نساء الغرب أنهن قد تحررن بشكل حقيقى ، والآن يمكنهن التصرف كما يتصرف الرجال قبلهن تمامًا ، أى أنهن يتمتعن بالحياة الجنسية خارج نطاق الحياة الزوجية .

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، لقد رغبن فى أن يصبحن أحراراً تمامًا ، أردن أن يصبن كل شىء اعتبرن أنه كان مقصوراً على الرجال فقط ، فقمن بحملة «لتحرير المرأة» . يجب ألا يعتبروا بعد الآن كزوجات للرجال ، فأهملوا الاصطلاحات الدالة على ذلك وهى السيدة كذا ويُذكر اسم الزوج بدلاً من « كذا» ، ولا حتى رغبن فى أن يُطلق على غير المتزوجات لفظ « آنسة » ، فقد يوحى هذا اللفظ بأنهن لم يكن متزوجات وبالتالى فيمكن التقدم لطلب الزواج بهن بناءً على ذلك ، واخترعن كلمة « مسز » Mrs و«مس» أى : Ms لتُستخدم أيتهما للمرأة سواء المتزوجة أم غير المتزوجة ، وبذلك حطموا الرباط المقدس وقسم الزواج .

وبعد أن انطلقوا فى هذا الطريق ، لم يعد يوقفهم شىء . وهن يرين أنهن لابد من أن يُقمن المساواة بينهن وبين الرجال مهما تكلف الأمر ، ولابد من أن يقمن بكل الوظائف التى يقوم بها الرجال ، ولابد من أن يشبههن الرجال من حيث المظهر ، وكما يُشبع الرجال شهواتهم مع محترفات الجنس من النساء ، فلابد لهن من أن يفعلن نفس الشىء .

لماذا يصبح من الضرورى اتخاذ الرجال كرفقاء ؟ ينبغى للنساء مرافقة النساء ، فيعشن مع بعضهن ويكُنّ أزواج وزوجات مع بعضهن ، ولكن ماذا عن الأطفال ؟ يبدو أن الزوجين من السحاق حنّوا مؤخرا لأطفال من نتاجهن ، وتم إيجاد حل ببساطة لهذه المسألة : تنام «الزوجة » مع أى ذكر وتحصل على الطفل بهذه الطريقة ، ومن هو أبوه ؟ شىء غير مهم أو متصل بالموضوع ؛ الطفل لا يحتاج إلى معرفة ذلك ، على الطفل إذًا أن يكون بلا

أب ، ابن حرام ، ولكن لم يعد ذلك يُعتبر أمراً مخلاً بالشرف ، وهكذا ينمو ابن الحرام مع الزوجين من السحاق على أنه ابن كل واحدة منهما ، وقد يتزوج هذا الطفل بعد أن يكبر ، وهناك احتمال أن يتزوج طفل آخر أنجبه نفس الأب -تمام كل ذلك- حتى زنا المحارم أصبح « طبيعيًا » ومقبولاً هناك .

وبالطبع ليست النساء وحدهن اللاتى يتزوجن بعضهن ، وتمامًا كما كانت النساء «يتحررن» شيئًا فشيئًا ، أراد الرجال هم الآخرون أن يصبحوا متحررين ، إنهم يريدون أن يتخلصوا من جميع قواعد السلوك التى تحكم حياتهم ، لماذا تكون النساء فقط هن اللاتى لهن شعر طويل ، ويلبسن فطيرة شعر فوق رؤوسهن أو يصنعن ذيل حصان من شعورهن خلف رؤوسهن ، ويلبسن حلقانًا فى آذانهن ؟ ! وهكذا يحافظ الرجال الآن على الشعر الطويل ويربطونه لأعلى على شاكلة ذيل حصان أو فطيرة ويخرمون آذانهم لوضع الأقراط .

وبالطبع يجب أن يعرضوا على الملأ تفضيلهم لبعضهم ؛ فهم يتجمّعون أزواجًا كأى حبيبين و « يتزوّجا» بعضهما (بطريقة قانونية فى بعض البلاد) ، أمّا أن يكون لديهما أطفال فهذا أمر أصعب قليلاً حيث أن القليل من النساء ، مهما كانت كل واحدة منهن غير مقصورة على رجل واحد ، مستعدات لفراق أطفالهن ، لكن هناك القدر الكافى من النساء ممن لا يعبأن بشىء وليس عندهن إحساس ولهن أرحام للإيجار ، ومن الصعب اعتبارهن من البشر ، وهم دائمًا على استعداد لبيع أنفُسهن .

ولكن لماذا يحصر كل واحد منهما نفسه مع الطرف الآخر فقط ؟ لطالما تبادل الزوجان المشتهيان لأفراد الجنس الآخر شركائهما وكوّنوا مجموعة جنس مفرط فى انغماسه فى اللذات ، وإذا أصبحت المرأة حاملاً ولم تستطع معرفة ممن حملت فلا شىء يهم ، وكله تمام . لم يعد يهم مطلقًا من هو الوالد لأى طفل .

والزواج و «الأسرة »كما عرفناها طوال حياتنا فقدا وضعهما كمؤسسات اجتماعية ، ولم تعد الأسرة ، كما هى مُعترف بها ومقبولة على وجه العموم ، هى الوحدة الرئيسية فى

المجتمع ، وللتكيف مع العُرف الجديد ، فالأسرة فى المجتمع الإباحىّ يمكن أن تتكون من أبوين فقط من جنس واحد ، أو من امرأتين تجامع كل واحدة منهما الأخرى ومعهما طفل بلا والد ، أو أطفال من آباء مختلفين ولكن غير معروفين ، أو أسرة مكونة من ذكرين ومعهما طفل بالتبنى ، أو طفل هو والد نفسه .

وفى هذا الوضع الذى قد لا يُعرف فيه الآباء أو حتى الأمهات تصبح فُرص العلاقات المحرمة بين المحارم عندما يشُبّون نسبتها عالية جدًا بالطبع ، ولكن هذا أمر غير مهم ؛ لأن المجتمع الإباحى يتقبل زنا المحارم على أنه أمر عادى .

وإذا أصبح اللواط مُتفشيًا فسينخفض معدل المواليد بشكل عنيف ، وهذا لا يهم . وتربية الأطفال مهمة شاقة وبغيضة وينبغى تجنبها بقدر الإمكان ، إن أهم شىء هو الحق فى الاستمتاع بالحياة ، والحياة الجنسية على وجه الخصوص ، ولا ينبغى السماح لشىء بالوقوف ضد مسرات الحياة ومتعها ، يبدو أن هناك خلطًا منتشرًا فى الغرب بين السعادة والملذات ؛ إن إشباع الحواس عندهم يتساوى مع السعادة ومرادف لها فى المعنى .

صحيح أنه لا يزال يوجد فى الغرب كثير من الناس « الطبيعيين » الذين يتزوجون ويكوّنون عائلات وسط هذه المجتمعات الإباحية ، ولكن حتى فى حالة هؤلاء «الطبيعيين» ، تشيع حالات الجنس قبل الزواج و كذلك حالات الزنا ، وهناك تسامح عام تجاه هذه الممارسات ، إن الأمهات المتزوجات بالطريقة الشرعية يُزوّدن بناتهن غير المتزوجات بالغمد العازل الواقى وحبوب منع الحمل كعلامة لفهمهن وقبولهن للأعراف السائدة الجديدة .

ولقد أصبح تعاطى المخدرات أمرًا عالميًا تقريبًا ، فلا بد من تدخين الحشيش أو الماريجوانا فى زمن معين من عمر الولد / البنت . ويُهد الفاليوم ومواد كيميائية تركيبية أخرى مجتمعات بأسرها ، وأصبح استخدام المخدرات الصعبة شديدة التأثير منتشرًا على نطاق واسع .

والحكومات الليبرالية تتفهم هذا جيدًا ، ويُعاقب المجرمون من تجار ومهربى المخدرات والمحرّضين عليها بأحكام قضائية بسيطة ، هذا إذا تم القبض عليهم ، ويُعامل المدمنون معاملة إنسانية بمعنى أنهم يُقدّم لهم الإبر و الحُقن ، وفى بعض الحالات يتم حقنهم ضد المخدرات مجانًا فى العيادات .

ولم يسفر انتشار مرض الأيدز سوى عن حملة لاستخدام العازل الطبى والحقن الجديدة التى غالبًا ما تزودهم الحكومة بها ، فلا يجب كبح جماح الحرية الجنسية بأى شكل .

وكل هذه الأشياء لم تقلل من إساءة استخدام العقاقير ، إن العائلات تخسر أطفالها التى تنضم لجماعات من المدمنين المنغمسين فى تناول المخدرات والجنس الجماعى ، ودفعت الحاجة للمخدرات لارتكاب جرائم بسيطة وأخرى كبيرة ، لذا أصبحت المدن صغيرها وكبيرها غير آمنة ، إن تجوالك بالليل فى الأحياء التجارية المهجورة أو فى الحدائق العامة فى المدن الكبيرة فى أمريكا أو أوروبا معناه أن تتوقع هجومًا عليك ، وأحيانًا الموت ، إن المراهقينَ الباحثين عن الإثارة يُنفّذون عمليات إزهاق أرواح بريئة ؛ نشدا للمتعة .

وصحيح أنه ليس كل الناس فى المجتمعات الليبرالية الإباحية غير متزوجين وليس لهم عائلات تقليدية و منغمسين فى علاقات لوطية ويتعاطون المخدرات ، ولكن لكونهم إباحيين أو مجرد أنهم متسامحين ومتساهلين ومتقبلين للممارسات الشاذة ، فهم فى واقع الأمر يشجعون هذه الممارسات للدرجة التى تصبح بها منتشرة على نطاق واسع ، إن هذه الممارسات الشاذة تصبح بعد ذلك قواعد سلوك فى المجتمع ، لم تعد هذه الأمور مجرد ممارسات شاذة ، لكنها الآن جزء من المستوى الأخلاقى للمجتمع ، إن الشىء السيىء أصبح الآن حسنًا وجميلاً ، أما الشىء الجميل الطيب فهو الذى أصبح غريبًا وتقليديًا بشكل قاسٍ وصارم ، أى : «دقّة قديمة» . أن تكون «طبيعيًا» الآن فذلك يتطلب قبول وممارسة نفس الأشياء التى كانت تُعتبر خطأ من الناحية الأخلاقية فى الماضى .

والمفارقة هى أنه فى هذه المجتمعات يتوقع الناس من الزعماء المنتخبين أن يكونوا أبرياء من انغماسهم فى ماضيهم فيما يعتبر قيمًا وممارسات مقبولة ، وبالتالى تُقلّب الصحافة فى تاريخ الزعيم وتُفتش فيه تفتيشًا دقيقًا و تفضحه بنشر علاقاته الجنسية مع زوجته قبل الزواج أو بارتكابه جريمة الزنا أو تعاطيه الحشيش ، وما لا يمكن فهمه أو إدراكه هو : «كيف يمكن أن نتوقع من أى زعيم أن يكون بريئًا من ارتكاب هذه الممارسات المقبولة والشائعة فى المجتمع الذى يعيش فيه؟ !» ولو كان قد مارس القيم القديمة التى ضربوا بها عرض الحائط لاعتبروه «دقّة قديمة » أو تقليديًا وشاذًا ، ولا يمكن للتقليديين و«الدقة القديمة» أن يحبهم الشعب ويختارهم لقيادة حتى مجتمع صغير ، ناهيك عن أمة بأكملها .

هل ينبغى للمجتمع الماليزى والشعب الماليزى أن يقبل القيم الاجتماعية للدول الغربية المتقدمة بما أنه يرغب أن يصبح شعب دولة متقدمة هو الآخر ؟ وهل يمكن لدولة ماليزيا المتقدمة أن تتجنب الأشياء التى ما زال الماليزيين يعتقدون أنها انحطاط أخلاقى ؟ هل تكون قيم الغرب الأخلاقية شكلاً من أشكال الانحطاط والتدهور أو شكلاً من أشكال التطوّر الحديث ؟ وإذا كان للأمة الماليزية أن تصبح عصرية ومتطورة ، ألا ينبغى عليها قبول القيم المُنحطّة والتوقف عن اعتبارها منحطة ؟ ومع ذلك ، فالشىء الأكثر أهمية هو : « هل ينبغى على الماليزيين قبول ما قد يبدو قيمًا وممارسات نبيلة ، بينما تكون هى التى أدّت إلى الانحطاط الأخلاقى السائد حاليًا أو على الأقل ساهمت فيه ؟

مما لا شك فيه أن الذى بدأ عملية الانحطاط الخلقى هو تمجيد الحرية داخل نطاق المجتمع : «الحرية المطلقة» . عندما يعيش الرجال فى صحبة أقرانهم من الرجال ، عليهم مراعاة قواعد سلوكية معينة يمكن أن تساعد المجتمع على تحقيق -على الأقل- درجة مقبولة من الانسجام والتناغم ، فلو كان هناك أفراد معينون فى المجتمع غير متحفظين فى سلوكياتهم ، تعمُّ الفوضى ، بل وقد ينهار هذا المجتمع .

حتى أكثر المجتمعات البشرية تخلفًا لها قواعد سلوك تسير عليها ، وتجدهم يقيمون

نظامًا بشكل ثابت -تقريبًا- لفرض وضع هذه القواعد موضع التنفيذ ، وربما يتفق الجميع على منح أقوى وأذكى عضو الحق فى تقرير وفرض القواعد هذه بنفسه أو من خلال جماعته . ومن هنا نشأ نظام رؤساء القبائل الذى تطوّر تدريجيًا ؛ ليصبح نظامًا ملكيًا وإمبراطوريًا وراثيًا .

وتنشأ كل تلك النظم الهرمية وتتواجد لأن المجتمع البشرى يحتاج للقانون والنظام حتى يعيش على هذا الحال ، والقانون والنظام يجب أن يُقيّدا من حرية أعضاء المجتمع فى أن يفعل ما يحب فعله ، أو فى اتباع رغباته الدنيئة والمليئة بالأنانية .

ومما لاشك فيه أن القوانين فى بعض المجتمعات أصبحت مُقيّدة جدًا وتخدم فقط من عُهد إليهم بوضع القوانين موضع التنفيذ ، وفى أمثلة كثيرة تُترك سلطة الحكم بالإعدام للملوك والحكام المطلقون الذين كوّنوا أجهزة جائرة تضع أحكامهم موضع التنفيذ ، فبدلاً من أن يقوم القانون والنظام بحماية الناس وبتمكينهم من العيش كمجتمع ، كانا يُعرّضا حياة ورفاهية الناس للخطر ، وعندما يكون القانون والنظام أدوات قهر يفقد أعضاء المجتمع وسائل الخلاص أو الحماية .

وإذا كان هذا يمكن أن يحدث ، بل وحدث كثيرًا بالفعل ، إلا أنه ليس معناه أن القانون والنظام يُسيئا للمجتمع البشرى ، فهما لا يزالان ضروريّين جدًا وجيدين ، الشىء السيئ هو إساءة استعمال سلطة فرض القانون والنظام ، والحل هو تزويد الشعب بالوسائل التى يكبح بها جماح حالات إساءة استخدام القانون ، ويطيح بها فى النهاية بهؤلاء الذين عُهد إليهم بسلطة وضع القانون موضع التنفيذ .

أما الانتقال للطرف النهائى الآخر وهو إزالة جميع القيود التى يفرضها القانون أو إضعاف مهمة وضع القانون موضع التنفيذ تمامًا بالنسبة لمن هم بيدهم سلطة تنفيذ القانون ووضعه موضع التنفيذ ، فهذا معناه : «خلق حالة من الفوضى» ، والفوضى ، حتى وإن كانت فى منطقة محدودة من مناطق النشاط البشرى ، شىء سيئ للمجتمع ولأعضاء هذا

المجتمع .

ويدافع الديموقراطيون الليبراليون عن التمتع بالحد الأقصى للحرية فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعى ، الأمر الذى أدّى إلى حالة الفوضى الاجتماعية . بدأت تلك الحالة بفكرة الحرية ، ثم امتدت لحرية الفرد فى مخالفة جميع الأعراف السائدة المقبولة ، ثم تلا ذلك التحرر الكامل من القيود الجنسية لكل من الذكر والأنثى ، وامتدت حرية الكلمة لتصبح حرية بلا حدود للصحافة حتى فى ذكر الأكاذيب ، لقد أصبح كل شىء وأى شىء يحدث الآن باسم الحرية شيئًا مُقّدسًا .

إن انهيار مؤسسة الزواج والأسرة ، والممارسات واسعة الانتشار للعلاقات اللوطية والزواج اللوطى ، وزنا المحارم ، والكتابات والصور الداعرة فى المجلات والتليفزيونات وأفلام السينما ، وبممارسات الجنس الجماعى ، وطابور آخر لممارسات جنسية شاذة أخرى يمكن ربطها بشكل مباشر بالتبجيل المُغالى فيه للحرية ، ويجب ألا يصدر أى قانون أو أن يوضع موضع التنفيذ طالما كان يُحدّ من الحرية ، ولو بقدر ضئيل ، وفى الحقيقة ، تصدر قوانين جديدة فى بعض الحالات لكى تسمح بما كان غير مسموح به من قبل ، وهكذا أصبح الزواج اللوطى بين الرجال يُبيحه القانون وأصبحت عائلات السحاق واللواط مقبولتين فى المجتمعات هناك .

٧- الحُرِيَّةُ وَالدِّيمُقْرَاطِيَّةُ

إن الانحلال الخلقى فى الدول الغربية نتيجة مباشرة للعبادة الكاملة لفكرة الحرية المطلقة . والحكاية بدأت ببراءة شديدة عندما أبدى الكثيرون رغبتهم فى ألا تحدث تفرقة ضد النساء وحقهن فى الإدلاء بأصواتهن فى الانتخابات وفى أنواع معينة من الأعمال . لكن تبع ذلك حملات ضخمة ؛ الغرض منها منع أى تفرقة بين الرجل والمرأة ، ونظر الناس لتحرر المرأة على أنه مطلب للتحرر من القيم التقليدية ، وسرعان ما انقض الرجال والنساء على كل القيم التقليدية المتوارثة جيلا بعد جيل ، ثم أصبحت القوانين التى بدا أنها تحد من «حرية» أى عضو فى المجتمع أو تُقيِّدها هى الهدف فأُهملت أو لم تعد توضع موضع التنفيذ . وهكذا وصلنا إلى الوضع الحالى للأمور فى الغرب والذى بلغ تقريبا درجة الفوضى الإجتماعية . الحكومات تصبح الآن مسلوبة الحرية والقوة وعاجزة تماما عن وضع أى قانون موضع التنفيذ ومن ثمَّ أصبحت ضعيفة وغير مستقرة وتعيش فى حالة خوف من الجماهير «المتحررة» ومن المؤسسات الجماهيرية .

وتبدو المحاكم فوق مستوى النقد لبعض الوقت ، فما زالت قادرة على إصدار أحكام ، لكنها أصبحت هى الأخرى موضع هجوم الآن ، وتكاثرت إعادة المحاكمات ونقض الأحكام .

إن مشكلة النزعات أو الاتجاهات فى المجتمع البشرى هو أنه عند اكتسابها قوة دافعة ، يصبح من الصعب إيقافها . وهكذا فما بدأ بالمشروع العادل ، تدهور ليصبح تحولاً سريعًا نحو الفوضى الاجتماعية .

والمشكل هو أن تعرف المدى الذى تذهب إليه ومتى تقف وفى الحقيقة متى تعود بندول الساعة للخلف . ونحن فى الواقع لا نعرف حتى أين النقطة الوسطى وبمعنى آخر

نحن لا نعرف المُثل الصحيحة ، وعندما يتدهور الموقف بشكل لا يمكن إصلاحه عند هذا فقط يحدث الإدراك بوجوب إيقاف تلك النزعات ! .

لكن المجتمعات التى لم تقع فى الشرك بعد ما زالت لديها ميزة القدرة على الملاحظة والتحليل والتصرف . إن ماليزيا والماليزيين سعداء الحظ من حيث إنهم لم يتورطوا بشكل كامل حتى الآن . إنهم يُؤيدون التحرك نحو قدر أكبر من الحرية ؛ نحو المساواة بين الجنسين والحاجة لتطبيق العدل فى معاملة النساء . ولكنهم ، وبعد أن رأوا انهيار الأخلاق فى المجتمعات الرائدة فى المطالبة بالحرية التى لا يكبح جماحها شىء فى كل شكل من أشكالها ، ينبغى على الماليزيين أن يكونوا قادرين على تحديد المدى الذى ينبغى أن يصلوا إليه ، وكيفية الموازنة بين الحرية والمسئولية من أجل الرفاهية الحقيقية للمجتمع الماليزى .

لقد خطونا فى الحقيقة خطوات حذرة جدا . ولا يستطيع أحد إنكار أننا شعب حر . إن أعظم حرية فى أى ديمقراطية هى حرية انتخاب الهيئة التشريعية وبالتالى حكومة الاختيار ؛ أى الحكومة التى يؤيدها الأغلبية . وهذا كما أشرنا سلفا يساعد على التعامل الصحيح مع من يسيئوا استخدام السلطة .

الحكومات تؤدى مجموعة هائلة من المهام . ومن الخطأ الحكم على الحكومة من منظور مهمة واحدة لها فقط . ومن الخطأ الشديد تقييم درجة الحرية التى تمنحها الحكومة بمعزل عن إنجازاتها فى مجالات أخرى .

وبصراحة ، نحن هنا فى ماليزيا لا نؤمن بالحرية المطلقة وغير المسئولة . يجب أن تُبنى الحرية على الحاجة لتجنب إنكار حرية الآخرين داخل المجتمع . وهكذا ، فبينما يجب أن يكون للعمال الحق فى الإضراب ضد أصحاب العمل ، لا ينبغى أن ينتج عن تصرفهم هذا درجة عالية من الإزعاج والقلق للجمهور العام . وبالمثل فلا يمكن لأصحاب العمل تهديد الجماهير لكى ينتقموا من العمال لديهم . وهذا عكس ما يحدث فى بعض البلاد ، حيث يتعرض الجمهور للمعاناة بغرض إجبار أصحاب العمل أو الموظفين للخضوع للمطالب .

وبالمثل ، فبينما يكون المواطن حرا ، لا ينبغى لممارسته لحريته أن تكون على حساب أعضاء آخرين فى المجتمع .وتماما كما أن المجتمع له حق الاعتراض على الضوضاء التى تحدثها عمليات البناء أو التطوير فى المناطق المجاورة ، فلابد أن يكون للمجتمع الحق فى الاعتراض على الأفراد الذين يجرحون مشاعر وأحاسيس المجتمع .

ولهذا نجد أن الممارسات الجنسية المثلية أو العُرى أو التخريب المتعمد للممتلكات العامة والخاصة ممنوعة فى ماليزيا . والصحافة حرة فى نشر أخبارها والتعبير عن آرائها ، لكن هذه الأخبار يجب أن تكون حقيقية على أقل تقدير كما يجب ألا تُشهر تلك التقارير بأعراض الناس أو تكون هدّامة أو تتجه للتحريض على العنف العنصرى أو أى سبب آخر قد يُؤدى إلى العنف . . إلخ .

ومن حق الشعب أن ينتقد الحكومة أو حتى يهاجمها فى أى قرار تتخذه ، لكن أى محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة أو التحريض على استخدام العنف ضد الحكومة هى أمور غير مسموح به مطلقا فى ماليزيا . أما إذا كانت الحكومة غير شعبية أو جائرة وظالمة ، فإنه يمكن عزلها واستبدالها بحكومة أخرى عن طريق الانتخابات .

وبالمقارنة مع كثير من البلاد النامية ، نجد أن ماليزيا متحررة سياسيا ، لكن هذا التحرر لا يصل إلى درجة السماح بإساءة استخدام الحرية على حساب الشعب والدولة . يجب أن تكون ممارسة الحرية مقرونة بالشعور بالمسئولية .

وقد تبدو الحكومة عتيقة أو من الطراز القديم عندما تحرص على رعاية أخلاقيّات الشعب . ويحب الليبراليون أن يعتقدوا أن الناس تعرف ما ينفعها ، وأن الإشراف الحكومى عليها شىءٌ غير ضرورى . لكن الحكومة المُنتخبة تُمثّل وجهة النظر الشعبية بقدر أكبر من الليبراليين التقدُميين . الليبراليون يُمثّلون أنفسهم فقط ؛ فهم أقليّة . وإذا أرادوا أن يمثلوا الشعب ، فيمكنهم تشكيل حزب خاص بهم ويدخلوا به الانتخابات .

وإذا عرف الشعب برنامجهم السياسى بشكل تام وانتخبهم برغم ذلك لتشكيل الحكومة ، فمن المُفترض حينئذ أنهم فعلا يُمثّلون وجهة نظر غالبية الشعب . لكن إثارة القلاقل وتهديد الحكومة بالعنف والنقد ، وخصوصا من جانب الأجانب والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، فليس هو الطريق لفرض آرائهم على الحكومة المنتخبة .

إن وسائل الإعلام إحدى مؤسسات المجتمع الديمقراطى . ومما لاشك فيه أنها تلعب دورا مهمًا جدا على طريق الديمقراطية . وهى تنقل للناس ما يحدث حتى يكوّنوا أحكاما مبنية على معلومات عن الأحداث التى تدور حولهم ، وخصوصا عن أوجه نشاط الحكومة التى انتخبوها . وفى الحقيقة ، يمكن لوسائل الإعلام المساعدة فى تقرير اختيار الشعب لممثليه أثناء الانتخابات .

ويسبب قدرتها على التأثير على اختيار الحكومة ، أصبحت وسائل الإعلام قوة يحسب الجميع حسابها بما فى ذلك الحكومة القائمة . وبمرور الزمن أصبح دعم وسائل الإعلام أمرا حاسما بالنسبة لمستقبل الحكومات .

وإذا تكلمنا بصراحة ، فإن الحكومة «الجيدة» ينبغى أن تحصل على التأييد الإعلامى . لكن الأمر للأسف لا يسير على هذه الوتيرة باستمرار ، فإن من يسيطرون فعلا على مُحتوى أخبار مختلف وسائل الإعلام ، وقد يكونون أصحابها أو رؤساء التحرير أو المحررين أو الكتاب الصحفيين أو المعلنين الكبار ، وفى بعض الأحيان يكون لهم آرائهم وبرامجهم السياسية الخاصة . وبعيدا عن كونهم غير مُتحّيزين ، فإن أقساما معينة فى وسائل الإعلام يكون لها أحيانا ميل سافر للانحياز فى التقارير والمواد والمقالات . وواضح أنهم يريدون تشكيل الرأى العام للشعب بحيث يصبح مُتمشّيا مع آرائهم ومعتقداتهم .

وهكذا نجد أن بعض الصحف اشتراكية ، وبعضها رأسمالية ، بينما تدافع صحفٌ أخرى فقط عن وجهات نظرها فى أى موضوع . ويسبب اقترابها من الجمهور وسهولة الوصول إليه ، فإن آراءها و تحيزها لأمر ما يغلب أن يؤثر فى طريقة تفكير الناس . لقد

أصبحت وسائل الإعلام اليوم بارعة للغاية فى استغلال تأثيرها على الناس .

وهناك عامل آخر يؤثر فى ممارسة وسائل الإعلام للحرية ؛ وهو خضوع عدد متزايد منها لسيطرة القطاع الخاص ، فغلبت مصالحهم التجارية على أى ولاء كانوا يتحلّون به للصحافة الشريفة . وفى محاولاتهم لمضاعفة الكمية المباعة من صحفهم أو مجلاتهم أو زيادة عدد مشاهديهم فى التليفزيون أو مستمعيهم فى الإذاعة ، أخذوا فى مخاطبة أحط أنواع الغرائز البشرية وبهذه الصورة الفجّة يتم الآن التشجيع والترويج للجنس والعنف والتحيز العرقى ، وإذا لم يكن هناك مواد كافية لهذا الاتجاه ، فيمكن دائما اختراعها . وبهذا أصبحت الأكاذيب و التلميحات الخبيثة هى السلع الشائعة لأولئك الذين يتحكمون فى مضمون وسائل الإعلام .

لقد ظهر الآن ملوك وسائل الإعلام الذين يريدون السيطرة على مختلف وسائله فى كل أنحاء العام . وهم يقومون بشراء الصحف وشبكات محطات الإذاعة والتليفزيون فى العالم ، وقد وسّعت الأقمار الصناعية من المساحات التى يتحكمون فيها ، وسوف يستمر الوضع على هذا المنوال إلى أن يسيطر رجل واحد فقط على كل الأخبار والآراء فى العالم .

ولو كان هذا الرجل أحد رجالات الحكومة لدانه الجميع إدانة كاملة . لكنه مقاول مستقل ؛ لذا فهو فوق مستوى اللوم . ويحتمل أن تكون حملاته الشخصية العنيفة ومُساندته لحكومات معينة وأيديولوجياتها جزءا من حريته الشخصية فى النظام الديموقراطى .

ويمتد أثر تملك وسائل الإعلام العالمى إلى إعطاء عدد قليل جدا من الناس غير مسئولين أمام أحد سوى أنفسهم الفرصة والحق فى التأثير على الرأى العام العالمى فى أى شىء . ومن خلال التقارير الإخبارية المحرفة ، والتى يخضعونها للرقابة ، يستطيع هؤلاء الناس تشتيت عقول ملايين القراء والمستمعين والمشاهدين .

وقد يدّعون أنهم لا يقصدون إساءة استخدام نفوذهم على وسائل الإعلام . ولكن بما

أنهم فى الغالب دائما من البلاد الغربية ، فإن ما يُروّج له فى إعلامهم ليس سوى الآراء والزوايا الفكرية الغربية . ولا تُحظى الآراء الآسيوية والإفريقية بأى مساحة إعلامية لديهم . وحتى لو كان هناك أفراد من آسيا أو إفريقيا ضمن هيئة العاملين عندهم ، فهم قوم قد طُوّعوا ليصبحوا غربيين .

ونتيجة لهذا ، أصبحت عملية قولبة أو تنميط الآسيويين والأفارقة أو المسلمين على نحو ثابت غير متغير هى العرف السائد فى وسائل الإعلام العالمية . إن شعوب تلك البلاد فى نظرهم لم يفعلوا ولا يستطيعون فعل أى شيىء جيد أو له قيمة تُذكر .

وحيث إن وسائل الإعلام الغربية قوية ولها نفوذها وتتحكم فى كل الأخبار التى تصل إلى العالم فقد أصبح لأصحابها سلطة وقوة لا حدود لها . لا يجرأ أحد على نقدهم . ولو كانت هناك آراء أخرى غير آرائهم ، يجرى التعتيم عليها تمامًا أو يتم تحريفها فتنتشر الآراء المُضادة لها .

فى عصر الإقطاع ، كانت سلطة الملوك المتوارثة تقوى وتأخذ طابع الاستمرارية ليس فقط بشرعية المجتمع الإقطاعى ولكن أيضا باستثارة مشاعر النعمة الإلهية . وهكذا اخترعوا فكرة الحقوق المقدسة للملوك وكانت الفكرة تنتشر فى كل أنحاء المملكة . وكان الملك هو حامى حمى العقيدة ، وكان فوق القوانين التى صنعها الإنسان ، كما كان فوق مستوى أى نقد . لقد كان الملوك وورثة العرش من بعدهم مُقدسين ! .

ومن الطبيعى ، وحيث إن الملوك قد ارتفعوا فوق مستوى القانون ، فقد تجاهلوا كل القوانين وحقوق الشعوب التى يكفلها لهم القانون . وحتى عندما كان الملوك مهذبين ومحترمين بوصفهم أفرادًا ، فإن السلطة التى كانت بين أيدهم كانت تفسدهم فجاروا جميعهم بلا استثناء تقريبا على شعوبهم .

ولقد كان من المستحيل تقريبا تصحيح السلوك غير السوى للملوك ؛ وذلك بسبب

هالة الحقوق الملكية وقبول المجتمع لها على أنها حقوق مقدسة ، وكان الأمر الأكثر صعوبة هو خلع الملوك الطغاة عن العرش . وحتى لو تمت الإطاحة بهم عن طريق الاغتيالات ، والتى كان ينفذها عادة آخرون ممن كانوا يدعون أحقيتهم فى العرش ، كانت المؤسسة الاجتماعية للحكم الملكى تظل باقية جنبا إلى جنب مع السلطة التقليدية للملوك . ومن الطبيعى أنه ، وفى خلال فترة وجيزة من الزمن ، كان الملوك الذين يستولون على الحكم سرعان ما يسيئون استخدام مراكزهم بنفس الطريقة وبنفس درجة من سبقوهم .

وكانت محاولات كبح جماح سوء استخدام السلطة ، مثلما حدث عندما أُجبر ملك بريطانيا على توقيع «الماجنا كارتا» (أو الوثيقة العظمى) أو عندما أعدم الملك تشارلز ، كانت تفشل فى فضح زيف فكرة الحقوق الملكية والدستور غير المكتوب الذى كانت لهم السلطة المطلقة بناء عليه . وظل الوضع على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة الفرنسية التى تم على إثرها فضح زيف ونبذ فكرة سلطة الملوك الإقطاعية ، واعتُبر الملوك بعدها ، إن وُجدوا ، حكاما عاديين ، فلا هم مقدسون ولا هم فوق مستوى قوانين البشر .

ومن الواضح أنه عندما يقيم المجتمع أى مؤسسة ويُقرّها ، يصبح من الصعب إزالتها مهما ثبُت أنها سيّئة ومؤذية . وفى ظل الديمقراطية الحديثة ، تم إقامة الكثير من المؤسسات الجديدة وقبولها على إنها مؤسسات رئيسية ولا غنى عنها للنظام الديمقراطى ، وبهذه الصفة يجب ألا يسخر منها أو يعبث بها أحد . ولقد أصبح الكثير منها فى الحقيقة مُقدسا و«إلهيا» . ويجب ألا ينتقدها أحد وبالتأكيد يجب عدم الاستغناء عنها . وحتى عندما يثبت أنها ضارة نوعا ما بالمجتمع ، يظل قبولها والدفاع عنها قويا ونشطا ؛ لأن هذا هو الثمن الذى ينبغى دفعه من أجل الديمقراطية . والصحافة الحرة هى إحدى دعوات الديمقراطية . وقد لا يسأل أحد عن سوء استخدام حرية الصحافة ، تماما كما كانوا يسألون أو يشككون فى الحقوق الإلهية المقدسة للملوك فى ذروة عصر الإقطاع .

٨- تكاليف المعيشة

مرت فترة منذ وقت قريب لم يكن للتضخم فيها وجود عملى فى ماليزيا . كان ذلك هو الوضع فى ولايات الملايو قبل حوالى ٦٠ سنة . كان نفس المبلغ هو الذى يُستخدم فى شراء نفس الكمية من السلع سنة وراء الأخرى . وكانت الرواتب ثابتة فيما عدا العلاوات السنوية التى كانت تُدفع لأن المُفترض أن أداء العاملين يتحسن نتيجة لزيادة خبرتهم . وكانت تلك العلاوات تتوقف بعد العمل فى نفس الوظيفة بضع سنوات ، حيث إنه كان هناك أيضا حد لزيادة إنتاجية الموظفين . وكانت الحكومة تدفع معاشات ثابتة لا تزيد بمرور السنين . ولو أراد المستفيدون من المعاش الحصول على جزء من معاشاتهم كمنحة إضافية للمعاش ، كان ذلك المبلغ ببساطة يُخصم من إجمالى استحقاقاتهم التى من المفروض أن يستلموها حتى متوسط بقية أعمارهم الطبيعية .

وكان معدل سعر الصرف ، على الأقل مقابل الجنية الإسترلينى ثابتا عند ٣ ,٨ دولار أمريكى ، وكان هذا السعر أيضا ثابتا دائما . وكانت ولايات الملايو و مستوطنات المضايق معزولة تماما عن عملات البلاد الأخرى ؛ لأن التجارة فى الأساس كانت تتم فى معظمها بواسطة شركات بريطانية . وكان التمييز الإمبراطورى يضمن أن تكون التجارة مقصورة على البلاد الداخلة فى نطاق الإمبراطورية البريطانية ، والتى كان يُطلق عليها مجازا «منطقة الإسترلينى» . وكان الماليزيون لا يعيرون التضخم الشديد فى جمهورية الڤايمر (ألمانيا) أى أهمية .

وربما يمكن القول أن التجارة كانت بسيطة فى ذلك الوقت وكان من الممكن تجنب التضخم . ولكنه حتى فى أيامنا هذه ، هناك مواقف معينة لا يحدث فيها تضخم أو يحدث فيها تضخم سلبى فقط . وعلى الجانب الآخر هناك دول يحدث فيها أنواع من التضخم

الشديد سنة وراء الأخرى ، تضخم يصل إلى ١٠٠٠٪ سنويا .

واضح أن التضخم قابل لأن يُقبل أو يُعكس وأنه يمكن أن يكون سلبيا ، تماما كما يمكن أن يكون مرتفعا للغاية . وواضح أيضا أن المعدلات العالية جدا من التضخم تكون نتيجة قبول الجميع لمقولة أن التضخم شيء لا يمكن تحاشيه وكأنه إحدى حقائق الحياة الثابتة . وبما أنه حقيقة من حقائق الحياة ، فما علينا إلا قبوله وأن نجرى التعديلات اللازمة فى أمورنا لكى نواصل الحياة فى ظله .

وفى ماليزيا حدث ذات مرة أن وصل التضخم إلى أرقام لا معقولة . حدث ذلك إبان فترة الاحتلال اليابانى . كانت النسبة تزيد عن ١٠٠ ٪ سنويا . وعاش الناس عموما على مستوى الكفاف خلال الفترة اليابانية تلك . وكان من يتقاضون أجورا يجدون صعوبة كبيرة فى ضبط أمور حياتهم . وكان عليهم أن يعملوا أعمالا إضافية ليلا من أجل زيادة الدخل ، ولكن كان هناك التجار الصغار الذين صاروا «أغنياء» من خلال الأرباح الفاحشة التى حققوها باستغلالهم فرصة التضخم .

وكان انهيار عملة اليابان يرجع إلى عاملين : انعدام ثقة الناس واستغلال فرصة التضخم لتحقيق الثراء الفاحش فى موقف يتمثل فى عجز الإمداد والتموين فى كل شيء .

بينما كتبت الحكومة البريطانية الاستعمارية «العطاء القانونى» كما كان يمثّله الدولار الذى كانت تصدره «هيئة عملات» مستوطنات المضايق وولايات الملايو الفيدرالية بوضوح عليه ضمانا بقيمته ، كانت العملة اليابانية تذكر فقط القيمة الاسمية للورقة النقدية . وكانت نوعية الورقة ضعيفة جدا وكان الاعتقاد السائد بين الجمهور أن الإدارة العسكرية اليابانية كانت تطبع النقود كلما ظهر عجز مالى . وبالتالى لم يكن هناك غطاء ذهبى لهذه النقود الورقية ، ونتيجة لذلك لم تتوفر الثقة فيها .

وكان العامل الثانى : هو نقص حقيقى فى الطعام واحتياجات مادية مهمة أخرى .

ويبدأ الاستغلاليون من التجار الجشعين فى رفع الأسعار ، بشكل بطىء أولا ، ولكنهم اكتسبوا قوة دفع عندما أصبح النقص فى كل شىء منتشرا . وحيث إن مشكلة النقص لم تجد حلا لها من خلال الارتفاع المستمر فى الأسعار ، ظل معدّل ارتفاع الأسعار مستمرا . وبسرعة أصبح هناك حالة وثوب نحو التضخم .

وقد يكسب التجار الاستغلاليون مبالغ طائلة ، لكن ما يستطيعون شراءه فى ذلك الوضع من نقص السلع المختلفة لم يكن أكثر مما كانوا يفعلونه قبل رفعهم الأسعار وزيادة أرباحهم ، وربما كانوا أغنى ممن يكسبون رزقهم بالعمل بالأجر ، ولكنهم لم يكونوا أغنى مما كانوا قبل ارتفاع الأسعار . وكلما حاولوا مضاعفة أرباحهم ، كان عليهم أن يدفعوا ثمن الإمدادات والتموين لتحل محل ما قاموا ببيعه . وتضاعفت الأرقام التى كانوا يتعاملون بها بشكل ضخم ، لكن حجم السلع التى كانوا يتاجرون فيها ظل كما هو بشكل عملى ، وربما تناقص فى بعض أنواع السلع .

وفى الوقت الذى كانت الحرب فيه تقترب من نهايتها وبات واضحًا أنَّ اليابانيين سيخسرونها ، كان التضخم قد وصل إلى معدلات عالية للغاية ؛ حتى أن النقود كان يجب حملها فى جوالات من الخيش . وكان الطلب على مقدار أكبر من النقود مُلحّا جدا ؛ حتى أن الإدارة اليابانية كانت تكتفى فى بعض الأحيان بطبع القيمة الجديدة للعملة على العملات القديمة .

وفى تلك المرحلة بدأ دولار الملايو القديم فى الظهور خلسة فى السوق السوداء . وتم تبادل كميات ضخمة من الأوراق النقدية اليابانية مقابل كل دولار ملايوى بريطانى . ولكن قليلاً من الناس فى الواقع تمكنوا من شراء هذه النقود ، وبكميات محدودة جدا أيضا .

وانتهت الحرب وعاد البريطانيون لإنشاء الإدارة العسكرية البريطانية . وتم الاعتراف مرة أخرى بدولار ولايات الملايو الذى كان يُستعمل قبل الغزو بوصفه عطاءً قانونيًا ، وصدرت أوراق نقدية جديدة للعملة عن طريق هيئة عملات الملايو . وكانت قيمة العملة

القديمة والعملة الجديدة مُوحّدة . ولكى يتم تداول العملة الجديدة ، كانت الإدارة العسكرية البريطانية تدفع المستحقات المالية المتأخرة لكل موظفى الحكومة .

وبطريقة سحرية ، هبطت أسعار السلع التى كانت تعانى من نقص الإمداد هبوطا عموديا شديدا . ولم تكن النقود اليابانية قابلة للتحويل للعملة البريطانية ، ووجد البليونيرات اليابانيون أنفسهم فقراء مثلهم مثل أى إنسان آخر . وتمكن من كان عندهم بضائع أن يبعوها لأجل الحصول على العملة الجديدة .

وتستحق هذه الظاهرة الدراسة المستفيضة الشاملة لكى نفهم ظواهر التضخم و إزالة التضخم . فلو استطعنا أن نفهم كيف يتم إيقاف التضخم الذى يزداد مُعدّله بمنتهى السرعة ، ويحل محلّه ما يصل لمرحلة إزالة التضخم ، كما حدث عندما حلّت نقود ولايات الملايو التى كانت تصدرها بريطانيا محل النقود اليابانية ، فربما نستطيع السيطرة على التضخم . وبالطبع تضمنت عملية «إزالة التضخم» خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية انبعاث وإصدار عملة جديدة . لكنها كان يمكن أن تصبح بدون تغييرات فى الأوراق المالية النقدية ، لأنها لم تكن سوى مجرد عملة رمزية . إن الذى يدركه الجمهور ويراه هو الذى يجب أن يُحسب حسابه .

لو أخذنا السعر الأخير لتبادل ٠٠٠ ,١٠ دولار ملايوى يابانى مثلا مقابل دولار ملايوى بريطانى واحد ، ستكون نسبة التقلص المئوية هى ١٠٠x٠٠٠ , ١٠ / ١= ٠٠٠ , ٠٠٠ , ١٪ . ولكن الملحوظة الأكثر أهمية هى أن دولار الإدارة العسكرية البريطانية الواحد كان يمكن أن يشترى بما قيمته ٠٠٠ ,١٠ دولار يابانى . لقد حدث فى الواقع إزالة تضخم بمعدل مرتفع جدا . نعم حدث بعض التمزق فى حياة سكان ماليزيا وأنشطتهم التجارية ، لكنه كان ضئيلا للغاية ؛ حتى أن الناس الذين عايشوا هذه الفترة ، بما فيهم مُؤلف هذا الكتاب ، لا يستطيعون بالفعل تذكر أى ذُعر أو كارثة مالية كانت ! إن الأمر يبدو وكأن الدولار الملايوى البريطانى عاد وكأنه لم تكن هناك فترة انقطاع عن استعماله بسبب

الاستعمار اليابانى . لقد بدا وكأن الوضع الاقتصادى يتواصل بدون توقف مؤقت .

وعاد من يعملون بالأجر إلى عملهم السابق الذى كانوا يشغلونه قبل الاحتلال . وبعد الاحتلال اليابانى بحوالى سنة ونصف (١٩٤٥) ، كان مؤلف الكتاب مشغولا وكان يعمل فى وظيفة كاتب فى مكتب الحارس على ملكيات العدو براتب ٨٠ دولارًا أمريكيًا شهريا . وحيث إنها كانت وظيفة مؤقتة ، كان الراتب أعلى من غيره . أما الكتبة الآخرون الذين واصلوا العمل بعد الحرب أو الذين تعاقدوا على العمل على أساس دائم بعد الحرب فكان مُعدل أجرهم ٦٠ دولارًا ملايويا كما كان معدل الوضع قبل الاحتلال . وبدا أن الحياة الاقتصادية كانت تسير بسهولة ويُسر حتى بعد أن رحل اليابانيون بسنة ونصف السنة . وبدا كما لو لم يكن هناك حالة تضخم خلال تلك الفترة على الأقل أو ما بين فترة ما قبل الاحتلال اليابانى وفترة ما بعد ذلك الاحتلال ؛ أى حوالى أربع سنوات .

وبدا كما لو كانت أسعار ما قبل الاحتلال وما بعد الحرب قد عادت مرة أخرى رغم تجربة معدلات التضخم المرتفعة أثناء الاحتلال . وبدا أن الثقة كانت قد عادت بالكامل ؛ الثقة فى العملة وفى الوضع الاقتصادى .

ونتيجة لذلك ، وكما سبق وأشرنا ، كانت نسبة إزالة حالة التضخم مليون فى المائة . ومع ذلك لم يشعر الناس بأى ألم ولم يشكوا من شىء . ولو استخدمنا المصطلحات الرقمية ، كان إنفاق الفرد يقل عنه أثناء الفترة اليابانية بنسبة مليون فى المائة . ومع ذلك لم يكن أحد أقل فقرا عما كان . وكانوا قادرين على شراء ما اعتادوا على شرائه بالكميات الضخمة من العملة اليابانية . وبمعنى آخر ، فإن مقدار النقود فى حد ذاته لا يعنى شيئا . وكان الشىء المهم هو كمية السلع أو الخدمات التى كان يمكن شراؤها بهذا المال .

ويوضح الانتقال السريع من العملة اليابانية إلى العملة الملايوية البريطانية بقدر كاف أن المهم هو القوة الشرائية ، وليس المبالغ المالية .

ولقد سبق الإشارة أن عندنا فى الوقت الحاضر بلاد بها معدل مرتفع جدا من التضخم وبلاد أخرى معدل التضخم فيها منخفض . وفى الحقيقة ، فقد خاضت بعض البلاد فى أوقات معينة تجربة معدلات التضخم السلبى . وبملاحظة هذه الظاهرة ، ألا نستطيع استغلال التضخم لكى نحقق التضخم السلبى أو إزالة التضخم ؟

ولقد اقترح البعض أنه يمكن إحداث إزالة التضخم بالتخفيض العام المُتعمّد فى تكلفة وأسعار كل شىء ؛ أى الأجور وأسعار السلع والخدمات والضرائب وأى شىء له قيمة مالية بما فى ذلك القروض . إلخ . ولقد سبق الإشارة أيضا أن هذا التخفيض فى القيمة الرقمية قد حدث بالفعل فى فترات الركود الاقتصادى . وحدث هذا حتى فى ماليزيا . والسؤال الآن هو : هل يمكننا تعمد حدوث ذلك ؟

ولكن قبل أن نتأمل مليّا فى تخفيض أسعار كل شىء ؛ أى فى إزالة التضخم والتخلص منه ، دعنا ندرس لنرى ما إذا كان ذلك أمر مفيد أو لا . إذ لا جدوى من عمل ذلك إن لم يكن له فائدة . وبرغم كل شىء ، ففى بعض البلاد التى تكون قيمة الوحدة المالية فيها منخفضة ، تكون جميع الأسعار مرتفعة بالمقادير الرقمية ، فمثلا فى إيطاليا ، حيث يساوى الدولار الأمريكى الواحد ١٤١٢ ليرة إيطالية ، يُقال أن دخل الشخص الواحد فى إيطاليا هو ١٧,٥٠٠ دولار أمريكى أو ٢٤,٧١٠,٠٠٠ ليرة . ولكن لأن القوة الشرائية لعملة الليرة هى ١/ ١٤١٢ من الدولار الأمريكى ، فإن ٢٤,٧١٠,٠٠٠ ليرة تشترى سلعا وخدمات قيمتها ١٧,٥٠٠دولار أمريكى تقريبا . أو أنّ ١٤١٢ ليرة تشترى سلعا بما قيمته دولار أمريكى واحد . فإذا ضاعفنا الليرة الواحدة ١٤١٢ مرّة ، ستكون الليرة الواحدة مساوية لدولار أمريكى واحد . حينئذ يمكن تخفيض الدخول والأسعار ١٤١٢ مرّة دون التأثير على دخل الفرد بالدولار الأمريكى أو على قوته الشرائية .

ومع ذلك ، فالقوة الشرائية للرينجيت الماليزى فى ماليزيا أعلى من ذلك بكثير . إن الرينجيت الماليزى الواحد يساوى ٠,٣٦ سنت من الدولار الأمريكى أو أن الدولار الأمريكى

الواحد يساوى ٥٧ ,٢ رينجيت ماليزى . لكن القوة الشرائية للرينجيت الماليزى الواحد أو ٣٦ ,٠ سنتا من الدولار الأمريكى أعلى بكثير عن القوة الشرائية ل ٣٦ ,٠ سنت من الدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة . حقا ، مع أن دخل الفرد فى ماليزيا هو ٢٣٠ ,٣ دولار أمريكى فيما يتعلق بالقوة الشرائية للسلع والخدمات ، لكن دخل الفرد يساوى ٠٥٠ ,٨ دولار أمريكى .

ماذا يعنى ذلك بالنسبة للعامل الماليزى مثلا ؟ لو كان يكسب ٤٠٠ رينجيت ماليزى شهريا ، فإن دخله فى الواقع يكون أكثر من ال ٦٤ ,١٥٥ دولار أمريكى وهو سعر الصرف المساوى لمبلغ ٤٠٠ رينجيت ماليزى . ففيما يتعلق بالقوة الشرائية ، نجد أن أجر العامل حوالى ٣٩٠ دولار أمريكى ، الشيء الذى يجعل من الرينجيت الماليزى مساويًا للدولار الأمريكى تقريبا . وإذا كانت تكاليف المعيشة فى ماليزيا هى نفس تكاليف المعيشة فى الولايات المتحدة ، لكان العامل الماليزى حقا فقير جدا مقارنة بالعامل الأمريكى . ولكن لأن تكلفة المعيشة منخفضة فى ماليزيا ، فالعامل الماليزى أفضل حالا من الناحية المالية بكثير عمّا يمكن أن يوحى به ما يماثل (٦٤ ,١٥٥ سنتا من الدولار الأمريكى) من دخله . وهو دخل لا يزال منخفضا بالطبع ، ولكنه ليس بدرجة الانخفاض الذى يبدو أن معدل سعر صرفه يدلّ عليها . إن ميزة انخفاض تكاليف المعيشة فى ماليزيا هى أن تكلفة العمالة يمكن أن تعطيها ميزة نسبية دون استغلال العمالة الماليزية بشدة على نحو غير ملائم .

ينبغى أن تدفع دولة ماليزيا المتقدمة لعمالها الأجور الكافية لتعزيز أسلوب حياة يُقارن بمتوسط المستوى الذى نجده فى الدول المتقدمة فى هذا العصر . ولو ظلت تكاليف المعيشة فى ماليزيا أكثر انخفاضا عنها فى الدول المتقدمة ، فيمكن أن تظل أجور العمال الماليزيين منخفضة وتعطى المنتجات الماليزية حدًا تنافسيًا . فمثلا ، لو كانت تكاليف المعيشة فى ماليزيا نصف تكاليفها فى الدول المتقدمة إذا فينبغى أن تكون الأجور فى ماليزيا نصف سعر الصرف المساوى للأجور فى الدول المتقدمة . وهنا يكون العامل الماليزى بنفس مقدار دخل نظيره فى

البلاد المتقدمة .

ومع ذلك ، لو افترضنا أن العامل الماليزى ذهب لقضاء عطلته فى الدول المتقدمة ، فإنه سيتمكن من تحمل صرف نصف معدلات صرفه فى وطنه فقط فيما يخص السلع والخدمات . والعكس صحيح إذا طبقناه على العامل فى الدول المتقدمة الذى يقضى عطلته فى ماليزيا . إن مثل هذا العامل سيصبح أغنى من الناحية المالية بنسبة ١٠٠ ٪ . ولكن لن يحدث هذا فى عالم الواقع . ذلك لأن نسبة مئوية ضئيلة من العمال منخفضى الدخل هم الذين يسافرون لقضاء عطلتهم فى الخارج بهذا الشكل .

ومع أن قائمة تكاليف المعيشة تشمل بالفعل تكلفة السلع المستوردة ، فإن العامل ذا الأجر المنخفض فى ماليزيا يجد أن البضائع المستوردة مُكلِّفة أكثر من غيرها . وعلى الجانب الآخر ، فإن العامل ذا الراتب الأكبر فى بلد مستوى المعيشة فيه مرتفعُ يجد سلع ماليزيا رخيصة .

إن ماليزيا دولة تجارية . ومن الواضح أنه لو كانت بضائعها أرخص من مثيلاتها فى السوق الدولية ، فإنها ستصبح بذلك ذات قوة تنافسية أكبر ، وتصبح قادرة على تصدير كميات أكبر وعلى كسب عملات أجنبية أكثر و جذب استثمارات أكثر سواء عن طريق المستثمرين المحليين أو الأجانب . لابد لكل تلك العوامل أن تساعد على نمو اقتصادى سليم . وهذا فى الحقيقة ما يحدث الآن عندنا .

وعكس ذلك هو ما يحدث فى الدول المتقدمة ؛ فأسعارها أعلى وهى أقل قدرة على المنافسة فى السوق الدولية . وهى تجذب استثمارات أقل وتكسب عملات أجنبية أقل أيضا مقارنة بنا . أن نموهم الاقتصادى راكد وبطىء . ومع ذلك فعادة ما يكون معدل التضخم عندهم أقل منه عندنا .

وإذا كان معدل التضخم فى ماليزيا عادة ما يكون أعلى منه فى الدول المتقدمة ، وإذا

ظل سعر الصرف مستمرا على ما هو عليه ، فسيأتى الوقت ، نظريا الذى تصبح تكاليف المعيشة فيه فى نفس المستوى . ولكن هذا هو التفاوت فى تكاليف المعيشة بين ماليزيا والدول المتقدمة والذى سيستغرق فترة طويلة جدا من الزمن إلى أن يصل لمستوى تكاليف المعيشة فى الدول المتقدمة . ومع أن معدل التضخم فى ماليزيا أعلى منه فى بعض الدول المتقدمة ، فهو ليس أعلى منه بكثير . ومن غير المحتمل أن تصبح تكاليف المعيشة فى ماليزيا فى مثل ارتفاع تكاليف المعيشة فى الدول المتقدمة .

ما الذى ينبغى أن تكون عليه استراتيجية ماليزيا ؟ من الواضح أن عليها دعم حدّها التنافسى عند إنتاج السلع للسوق الدولية . وباعتبارها دولة ما زالت وراء الدول المتقدمة فيما يخص المعارف والأساليب التكنولوجية ، ورأس المال وشبكة المشاريع التجارية فى شتى أنحاء العالم والمهارات الإدارية والسوق الوطنية الكبيرة ، فإن الميزة التنافسية الحقيقية الوحيدة لها فى الوقت الحاضر هى الأجور المنخفضة للعمالة .

وإذا كان علينا أن نعتمد اعتمادا تامًا على الأجور المنخفضة لكى ندخل حيّز المنافسة ، فمعنى ذلك أن نجعل عمالنا يدفعون ثمن بقائنا فى وضع المنافسة . ومن الواضح أن هذا أمر غير عادل بالنسبة للقطاع الفقير فى المجتمع الماليزى . ومع ذلك ، فلو ظلّت تكاليف المعيشة منخفضة ، فإن الأجور القليلة للعامل الماليزى (مقارنة بسعر الصرف المماثل للعامل فى الدول المتقدمة) تدعم فى الواقع بقاء مستوى للمعيشة لا يختلف كثيرا عن مستوى معيشة العمال فى الدول المتقدمة . ولقد أظهرنا أنه مع أن العامل الماليزى يتقاضى ٤٠٠ رينجيت ماليزى شهريا ، إلا أن قوته الشرائية فى الواقع تعادل حوالى ٣٩٠ دولارًا أمريكيًا شهريا .

ولو استطعنا الحفاظ على تكاليف المعيشة بمستواها المنخفض الحالى ، فالمفروض أن نكون قادرين على المنافسة دون معاقبة عمالنا . إن دخلهم ينبغى أن يتزايد تدريجيا بالطبع . ويمكن تحقيق ذلك بمواصلة تحسين الطاقة الإنتاجية إما من خلال كفاءتهم التى تتحسن تدريجيا أو عن طريق التكنولوجيا الجديدة . وحتى لو كانت الأجور المُحسّنة فى المشروع

التجارى تعود إلى استثمارات رأس المال فى التكنولوچيات الحديثة ، فإن جزءًا على الأقل من هذه الزيادة فى الأجور يجب أن يُعطى للعمال . وما هذا إلا عدل ، حيث إن الزيادة فى الإنتاج والأرباح الناتجة عن كفاءة العامل المتطورة تتقاسمها المؤسسة التجارية صاحبة المشروع أيضا .

ولكن فى النهاية ، لابد أن تأتى الأجور الأكبر للعمال من الصناعات الجديدة التى تزيد عما قبلها من صناعات فى قيمتها العالية . إن صناعات الأيدى العاملة الكثيفة التى خلقت فى البداية وظائف فى الوضع الذى كان العمل فيه وفيرا لم تعد قادرة فى العادة على تقديم أجور أعلى من الأجور السابقة ، وحيث إن الصناعات تتطور يوما بعد يوم نتيجة للاستثمارات الجديدة فى رأس المال والوسائل التكنولوچية ، تصبح محتويات العمالة من التكلفة منخفضة بشكل تناسبى . وتحتاج التكنولوچيا وصناعات رأس المال الكثيفة مُحتوى بسيط فقط من الأيدى العاملة .

ومع ذلك ، لابد أن يقبل العمال بأن يتم إعادة تدريبهم على المهارات الجديدة للأعمال التى تتطلب تقنيات عالية . وربما يجد العمال فوق سن الأربعين صعوبة فى التكيّف مع الأعمال الجديدة وطرق العمل الجديدة . لكن لا ينبغى على العمال الأصغر منهم سنًا أن يجدوا صعوبة إذا كانوا على استعداد للتعلم والتدريب على كل جديد مرة أخرى . ويجب أن تكون الأجور الأفضل والفوائد مكافأتهم على ذلك .

فى أوروبا يعترض العمال ونقاباتهم على تغيير طبيعة الوظيفة . وسواء كانت مهاراتهم تتناسب مع العمل الجديد أو لا ، فهم يريدون مواصلة أداء نفس العمل القديم الذى اعتادوا عليه ، كما يريدون لأجورهم أن تستمر فى الزيادة مقابل قيامهم بأعمالهم التى أصبحت غير مناسبة . وهذا طريق أكيد تجاه كارثة فى عالم يحدث فيه تغيرات تكنولوچية كل ساعة تقريبا ؛ لأنه طالما يرفض العمال الأوربيون ونقاباتهم القبول بالحاجة لتغيير طبيعة عملهم ، فسيظلون عاجزين عن المنافسة فى السوق لفترة طويلة جدا .

يجب على العمال فى ماليزيا وعلى نقاباتهم بالتالى أن يُعدّوا أنفسهم للتغيير . يجب أن يكتسبوا مهارات جديدة طول الوقت كما يجب أن يتفوقوا فيها فى أقصر وقت ممكن . وعندما يفعلون ذلك ، فسوف يضمنون أن تنتج ماليزيا المنتجات المطلوبة فى السوق فى كل الأوقات .

فهرس

١- الأعلام

٢- الأماكن

٣- المُنَظَّمَاتُ وَالْهَيْئَاتُ

٤- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ

الجزء الثاني

أزمة العملة كيف ولماذا حدثت

المحتويات

مُقَدِّمَة

على مدار عشر سنوات متتالية نمت ماليزيا ، البلد المتعدد الجنسيات الذى كان يُؤمن دائما بالسوق الحرّة ، بنسبة تزيد عن ٨ ٪سنويا ، ولقد كانت ماليزيا دائما فى حالة استقرار سياسى ومرونة اقتصادية ، وكانت عملتها قوية كما كانت ديونها الدولية فى نطاق الحدود المقبولة ،وكانت حقا قادرة ، وبشكل متكرر ،على سداد القروض قبل موعدها ، ولم تكن ماليزيا بالتأكيد مرشحة لحدوث ركود اقتصادى عنيف بها ، ربما كان هناك بطء فى النمو ، ولكنها لم تتعرض لأزمة اقتصادية أو مالية عنيفة .

ومع ذلك ففى شهر يوليو عام ١٩٩٧ بدأت قيمة العملة الماليزية فى الانخفاض السريع و غاصت البورصة المالية فيها لمستويات غاية فى الانخفاض ، ويؤكد العلماء أن هذا الانخفاض المفاجئ كان نتيجة للتوجيه السيئ ولتأثير عدوى هبوط الباهت التايلندى ، وبدا أن الهبوط فى قيمة الرينجيت ورسملة البورصة المالية أمرا يغلب عليه الاستمرارية ، ولم يتمكن أحد من إيقافه عند حده ، واحتار الماليزيّون فى أمرهم وهم يجدون أنفسهم فجأة يتعرضون للفقر .

ولم تكن البلد ولا الحكومة على استعداد مطلقا لعلاج الاقتصاد الذى كان يتدهور بشكل خطير ، لكن زعماء الحكومة سرعان ما حدّدوا تجار العملة ومستثمرى الأجل القصير باعتبارهم المجرمين المسئولين عما حدث من اضطراب عنيف ، ولكن ذلك لم يكن كافيا ؛ إذ كان من الضرورى فهم الطريقة التى كانوا يعملون بها وكيف يمكن مواجهة هجومهم على اقتصاد ماليزيا .

وإننى لأرجو مخلصا - أنه من خلال تقديم تفاصيل تجربة بلدى فى التعامل مع أزمتها الاقتصادية والمالية العنيفة - أن يفهم الماليزيون المشكلة الغاية فى الخطورة التى تعرضت لها بلدهم وأن يقدّروا الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للتغلب على تلك الأزمة ،

كما نأمل أيضا أن تقدم تجربة ماليزيا هذه دروسا عظيمة القيمة لبلاد أخرى يمكن أن تواجه مواقف مماثلة لما حدث فى ماليزيا .

دكتور مهاتير بن محمد

بوتراجايا

٢٩ أغسطس عام ٢٠٠٠

١- أُسُسٌ اقْتِصَادِيَّةٌ قَوِيَّةٌ

عندما تعرض الرينجيت الماليزى لهجوم المضاربة فى شهر يوليو عام ١٩٩٧ ، لم تكن الحكومة فى ماليزيا على استعداد مطلقا أن تتعامل مع الأزمة التى نشأت نتيجة لذلك ، ولم يكن باديًا على أى شخص أنه يفهم ما كان يحدث ولماذا كانت قيمة الرينجيت تنخفض بمثل تلك السرعة مقابل الدولار الأمريكى؟ وكان سعر الرينجيت التجارى فى السوق من قبل حوالى ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، وكان هذا السعر ضيقا ومعقولا .

وكان الرينجيت يعتبر عملة قويّة ومستقرة ، وكان البعض فى الحقيقة يشعر أنه يُقّدر بأقل قليلا من قيمته الحقيقية ، ولم تكن الحكومة تثُبّت سعر الرينجيت رسميا مقابل الدولار الأمريكى ، ويبدو أن السوق هو الذى كان يحدد سعر ٥ ,٢ رينجيت مقابل كل دولار ومعدل السعر التجارى الضيق حول هذا الرقم ، وكان يمكن تعديل أى تصعيد فى سعر الصرف بسهولة عن طريق بنك نيجارا ماليزيا (بنك ماليزيا المركزى) ، وذلك بالتدخل البسيط وكانت مثل تلك التدخلات قليلة وعلى فترات متباعدة .

ولقد كانت الحكومة فى ماليزيا تؤمن على الدوام بأهمية الاستقرار فى كل القطاعات ، ولم يكن سعر صرف الرينجيت مُستثنى من ذلك ، فالاستقرار أمر ضرورى للغاية للتطور والنمو ، وأيضا بالنسبة لقطاع العمل التجارى حتى يدير أصحابه عملهم بنجاح ، وتريد الحكومة أن ترى الأعمال التجارية رابحة لأن لها حصة نسبتها ٢٨ ٪ من الأرباح من خلال ضريبة دخل الشركات .

وكان معدل سعر صرف الرينجيت فى العادة مستقرا مقابل العملات الإقليمية ، ففى مقابل عملات بلدين جارين لماليزيا وهما تايلاند والفيليبين ، كان سعر الرينجيت مستقرا

عند رينجيت واحد مقابل ١٠ (باهت) تايلندى وكذلك رينجيت واحد مقابل ١٠ (بيزو) فيليبينية ، وكانت قيمة الرينجيت تزيد فعلا مقابل (الروبية) الإندونيسية ، لكن ذلك كان يرجع لضعف الروبية مقابل معظم العملات بما فيها الرينجيت .

وعلى عكس الرينجيت ، كانت حكومة تايلاند تحدد سعر صرف الباهت بحوالى ٢٥ باهت مقابل الدولار الأمريكى ؛ حيث إن سعر صرف الباهت مقابل الرينجيت كان مستقرا عند ١٠ ، تكوّنت لدى البعض فكرة خاطئة بأن الرينجيت هو الآخر كان سعره قد ثبت عند ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى .

وكانت الأمور فى ماليزيا تسير سيرا حسنا بسبب استقرار العملة (عند حوالى ٥ ,٢رينجيت مقابل الدولار) ، وفى نهاية عام ١٩٩٦ زاد إجمالى النتاج الداخلى الحقيقى بنسبة حوالى ٥ ,٨ ٪ سنويا لمدة عشر سنوات متتالية ، وبدا أن هذا المعدّل فى النمو سيستمر فى غالب الأمر لسنوات كثيرة بعد ذلك ، وقبل نهاية عام ١٩٩٧وصل إجمالى التجارة الخارجية لأكثر من ١٥٨ بليون دولار أمريكى ؛ مما جعل ماليزيا ، وطبقا لمنظمة التجارة العالمية ، الدولة رقم ١٨ من بين أكبر الدول المصدرة والدولة رقم ١٧ من بين أكبر الدول المستوردة فى العالم ، وكانت الحكومة تتمتع بفائض مالى ، وعموما هبط الدين الخارجى ليصل إلى ٤٠ ٪ من إجمالى النتاج القومى ، وكان الحساب الجارى لميزان المدفوعات قد ضاق من عجز قدره ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى ، وكان المتوقع أن يتحسن الوضع أكثر من ذلك ، وكان التضخم فى أدنى حالاته بنسبة ١ ,٢ ٪ .

وعن جبهة الموارد المالية ، كان نظام الأعمال المصرفية سليما ومستقرا ، وانعكس ذلك فى وجود رأسمال وتمويل قوى ومزيّة الأصول المرتفعة ، وكانت نسبة متوسط رأس المال المستخدم للحد من المخاطر للنظام المصرفى تزيد عن ١٠ ٪ وذلك بالمقارنة مع الحد الأدنى للمستوى الدولى وهو ٨ ٪ . وكانت قروض عدم الأداء ، حتى باستخدام تصنيف الشهور الثلاثة المتسم بصعوبة الحصول على القروض ٦ ,٣ ٪ فقط من مجموع الديون المستحقة أو

غير المدفوعة ، وكان نظام الأعمال المصرفية بالفعل خاضع لمستويات دولية مُتعقّلة وصارمة ، وقد تم تبنّى معظم «المبادئ الأساسية للإشراف المصرفى الفعّال» وعددها ٢٥ التى أوصى بها «بنك التسويات الدولية» وكان معدل مدخرات ماليزيا ٣٨ ٪ من إجمالى الإنتاج الداخلى ، من بين أعلى المعدّلات فى العالم ، وكانت المدخرات القومية تكفى لتمويل ٩٥ ٪ من إجمالى نفقات الاستثمار .

أما وقد كانت الحكومة تتمتع بهذه الأحوال السعيدة ، فإنها لم يخطر على بالها التفكير فى إعادة تقييم الرينجيت أو تخفيض قيمته ؛ لذا كانت ماليزيا راضية بالسماح للسوق بتحديد سعر الصرف ، فمع وجود اقتصاد ثابت كالصخر ، واستقرار سياسى ، وحكومة قوية مُشجّعة للمشاريع التجارية ؛ اعتقدت ماليزيا أن السوق لن يفقد استقرار سعر صرف الرينجيت .

٢- التَّوْزِيعُ الْعَادِلُ لِلثَّرْوَةِ

منذ عام ١٩٧٠ ، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطى كل مجتمع نصيبًا عادلاً من ثروة البلاد ، وتم وضع «السياسة الاقتصادية الجديدة» منذ عام ١٩٧٠ ، واتّبعت «سياسة التنمية القومية» فى عام ١٩٩٠ ، وكان الغرض من «سياسة التنمية القومية» هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة ، مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم على الكم .

وقد نتج عن سياسة الخصخصة اندفاع مجموعات من المواطنين الأصليين فى عالم المشاريع التجارية الكبيرة ، وأدى الكثير منهم أعمالهم بنجاح ، وبمرور الوقت ، كُنا واثقين أن كثيراً من المواطنين الأصليين سيرقى لهذا المستوى من المشاريع التجارية ، صحيح أنه كان يوجد بعض الأجانب وقليل من الماليزيين غير الأصليين الساخطين وبعض السياسيين الاشتراكيين من شبه جزيرة المالايو الذين حاولوا الإيحاء بأن «السياسة الاقتصادية الجديدة» أفادت فقط قليلا من أصدقاء رجال الحكومة وأعضاء من عائلاتهم ، لكن القليل من الناس هم الذين أخذوا هذا الادعاء مأخذ الجد .

والحكومة الماليزية تشجع المشاريع التجارية بشكل صريح ، ونحن نعتقد أن منهج تشجيع الأعمال التجارية منهج جيد من أجل النمو الاقتصادى ومن أجل مضاعفة الدخل الحكومى ، أما المعلقون الغربيّون الذين ينبذون سياسات وممارسات ماليزيا باعتبارها دولة رأسمالية صديقة ، فهم يفقدون الأساس المنطقى للتعاون وللعلاقات المتبادلة طويلة الأجل بين المؤسسات والبنوك والحكومة فى نظام يتوسط للمدخرات الكبيرة لتكون نسبة ديون / حقوق مرتفعة للمساهمين من الموجود فى الشركة ، والحكومة التى تشجع الأعمال والمشاريع التجارية ، لابد لها أن تعرف جميع أعضاء مجتمع رجال الأعمال ، لقد كنا نعرف

من منهم الصالح ومن الطالح ، وعندما كانت هناك عطاءات لعقود من أجل خصخصة كيانات حكومية ، لم تكتفِ الحكومة بمجرد الاطلاع على العروض دون الرجوع لسجل ملفات العارضين ، وعلى أية حال ، فمهما كانت المعايير ، كان الذى يفوز مُقدّم عطاء أو مُزايد واحد ، وكان تصنيف أى فرد يفوز بالعطاء بوصفه صديقًا للحكومة يضعها فى موقف الخاسر أو من لم يفز ؛ حيث إن القرار الذى اتخذته مهما كان نوعه سيُعتبر قرارا خاطئا ؛ لأن الفائز مهما كان ، سيصبح لقبه - بالتحديد والتعريف - صديقًا للحكومة .

وعلى عكس بلاد كثيرة ، لم تكن ماليزيا تحتاج لبيع أصول أو ممتلكات حكومية للأجانب لجمع عملات أجنبية من أجل سداد ديون خارجية ؛ لذا كان برنامج الخصخصة لحكومة ماليزيا يشترط بيع الكيانات الحكومية للماليزيين ، وخصوصا لأهل البلد الأصليين لكى تساعدهم على الدخول بسرعة فى المشاريع التجارية الكبيرة ، وكان ما يُسمح به للأجانب مجرد حصّة قليلة فى الشركات التى يجرى خصخصتها ، وكان من الطبيعى أن يشعر الأجانب بالإحباط وعدم السعادة لعدم حصولهم على نصيب الأسد ؛ حيث إنه كان لديهم الإمكانيات الهائلة للحصول على أرباح طائلة من الخصخصة ، وكان من المتوقع سماع اتهامهم لحكومة ماليزيا بالمحاباة والمحسوبية ، وينبغى تفهم رفض الحكومة الاهتمام بهذا النقد .

ولا يمكن لأحد إنكار أنه كان هناك على الدوام بعض الفساد فى ماليزيا ، لكن ممارسته لم تكن منتشرة ولا صارخة ، وكان الموظفون ورجال السياسة المقبوض عليهم بتهمة الفساد تُوجه إليهم التهم ويعاقبون طبقا لنصوص القوانين المتصلة بالقضايا ، ولم يكن الفساد فى ماليزيا بالدرجة التى تعوق النمو أو الاستثمارات ، ويعرف الأجانب أنه يمكنهم الحصول على التصديقات المطلوبة فى وقت معقول بعد قليل من المشاحنات ، إنّ معدل النمو العالى فى ماليزيا هو خير دليل على قلة نسبة الفساد ؛ حيث إن البلاد التى يستشرى فيها الفساد يصبح التطور والاستثمار والنمو فيها بطيئًا جدًا ، وكانت الاستثمارات الأجنبية

المباشرة فى ماليزيا من أعلى الاستثمارات فى العالم ، وهناك أمثلة كثيرة لشركات كانت تتوسع وتستثمر أموالها بشكل متكرر ، ولو كان هناك فساد فى الحكومة أو لو كانت تمارس المحسوبية لذهبت تلك الشركات لمزاولة أنشطتها فى بلاد أخرى ، وكانت هذه الشركات تعلم جيدا أنه لو كان الفساد يستشرى ؛ لكان عليهم أن يقُدموا أسهما مجانية فى مشاريعهم لشخصيات مختارة ، ولم يكن الوضع كذلك فى ماليزيا عندما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمتلكها الأجانب بشكل كلّى ، وكانوا غالبا ما يحصلون على رخصهم معفيّة من الضريبة فى أقل من أسبوع .

وكان صندوق النقد الدولى يشيد بالإدارة المالية فى ماليزيا حتى الربع الثانى من عام ١٩٩٧ ، ومع أن ماليزيا كانت قد بدأت عدة مشاريع ضخمة خاصة بالبنية التحتية تتكلف آلاف الملايين من عملتها المحلية ، إلا أنه لم يكن هناك زيادة ملحوظة من القروض الأجنبية ، وتمكنت ماليزيا من تمويل معظم هذه المشاريع من مصادر وطنية ، وكانت قروض الحكومة الخارجية قليلة ، وفى حالات كثيرة استطاعت ماليزيا أن تسدد هذه القروض حتى قبل حلول موعد السداد ، ولم يكن هناك بالتالى أى ضغط على الحكومة لإيقاف المشاريع الضخمة حتى أثناء فترة الأزمة بسبب مشاكل تحدث فى سداد القروض ، على العكس من ذلك ، كانت البنوك الأجنبية توّاقة دائما لإقراض نقود لحكومة ماليزيا أكثر مما تطلبه وذلك قبل فترة الأزمة لأن تلك البنوك كانت تعتبر ماليزيا لها درجة ملاءة عالية (أى تتمتع بتقدير مقبول لمبلغ الدين الذى يمكن أن يُقدّم لها دون مخاطرة ليس لها داع) .

وتخلّص القطاع الخاص فى ماليزيا أيضا من أعباء القروض الخارجية الكبيرة ؛ إذ إنه كان يعلم أن النظام المالى فى ماليزيا يفيض بالسيولة المالية ، وأن معنى ذلك دفع أسعار فوائد مُنخفضة ؛ ولذلك كانت القروض الوطنية تغطى الجزء الأكبر من الاحتياجات المالية للقطاع الخاص ، وكان موقف السيولة بالقوة التى جعلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجزءًا كبيرًا من احتياجاتهم المالية من مصادر محلية .

وحافظت الحكومة على احتياطيّ النقد الأجنبى على مستوى عال بحيث كان قادرا على تمويل أكثر من أربعة أشهر من السلع المستوردة المحتجزة ، وكان معنى هذا المستوى العالى لاحتياطيّ النقد الأجنبى أنه كان يمكن تلبية جميع متطلبات ماليزيا من الواردات ، سواء من السلع الإنتاجية أم السلع النصف جاهزة أم السلع الاستهلاكية دون اللجوء للقروض الخارجية ، وأهم ما فى الأمر أنه فى نهاية شهر يونيو عام ١٩٩٧ ، كان الموقف المالى فى ماليزيا سليمًا جداً . فلم تكن ماليزيا بالتأكيد مُعرضة لأزمة مالية أو اقتصادية عنيفة .

وعندما هوجم الباهت فى يونيو عام ١٩٩٧ ، لم تشعر ماليزيا بالقلق على نحو غير ملائم ، وكنا نعلم أن الموقف المالى فى ماليزيا أفضل بكثير عنه فى تايلاند ، ففى حالة تايلاند ، كان الأهالى يأخذون كميات كبيرة من الأموال الخارجية بقروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع محليّة داخلية طويلة الأجل فى تايلاند ، وكانت هذه الاستراتيچية منطقية بالنسبة لهم ؛ إذ إن سعر الفائدة على الدولار الأمريكى كان أقل بكثير من سعر الفائدة على الباهت التايلندى ، ومع ذلك فقد اعتمدت هذه الاستراتيچية بالكامل على زعم وافتراض استقرار سعر صرف الباهت مقابل الدولار الأمريكى ، ثم أجبر الهجوم على الباهت البنك المركزى فى تايلاند على التخلّى عن تثبيت سعر الدولار وأن يترك للسوق تحديد ذلك السعر ، وفى الحال تكرر تخفيض قيمة سعر الباهت .

وبسبب ذلك حاول المصرف المركزى فى تايلاند الدفاع عن الباهت خلال المراحل الأولى لهجوم المضاربة على العملة الوطنية ، وكان البنك المركزى هناك يعلم أنه بمجرد التوقف عن تثبيت سعر الدولار ؛ تتعرض شركات كبرى حصلت على قروض خارجية ضخمة لخسارة فادحة فى العملة ؛ وهذا يؤدى بالتأكيد لهبوط حاد فى اقتصاد البلاد ، وحاول البنك المركزى التدخل قدر الاستطاعة فى سوق النقد الأجنبى لدعم الباهت ، لكنه فشل فى محاولاته ، ثم قررت الحكومة تعويم الباهت وسرعان ما تدهور هذا الباهت

بشدة ، وعندما حدث اتصال تايلندى مع ماليزيا ، وعدت ماليزيا بمساعدة تايلاند فى التغلب على أزمتها المالية بقرض قدره بليون دولار أمريكى (٣,٨ بليون رينجيت ماليزى) ، وتم على الفور دفع ٨٦٢ مليون دولار من هذا القرض ، كانت - إذًا - ثقة ماليزيا بأنها لن تتأثر بأزمة العملة فى تايلاند - كبيرة للدرجة التى جعلتها ترحب بتقديم العون المالى لجارتها .

٢ـ هُجُومُ المُضَارَبَةِ عَلَى الرِّينْجِيت

وبعد شهر أو نحو ذلك ، أى فى يوليو عام ١٩٩٧ ، سرت أحاديث مشئومة عن العدوى ، وقيل لنا أنه إذا هبط الباهت التايلندى فإن الرينجيت سيهبط هو الآخر . لماذا ؟ حسنا ، يبدو أن مصائر العملات مُعدية ، وطبقا لهذا «المنطق» فلو هبط الباهت ؛ تصبح تكلفة الإنتاج فى تايلاند أرخص من تكلفته فى ماليزيا ، ولمواجهة هذا الوضع ؛ لابد لماليزيا من تخفيض قيمة الرينجيت ، وهكذا تحرك تجار العملة لبيع الرينجيت على المكشوف قبل التخفيض «المنتظر» فى الوقت الذى لم يكن قد تم تثبيت سعره رسميا مقابل الدولار ؛ وكانت النتيجة الاتجار السريع الذى تسبب فى تخفيض قيمة الرينجيت ، وكان من الممكن حدوث تخفيض للقيمة نتيجة للعدوى ، لكنه لم يكن ليصبح بمثل هذه السرعة ولا بمثل تلك القسوة ، إن الهبوط الحاد فى سعر صرف الرينجيت مقابل الدولار الأمريكى وعملات أخرى كان السبب فيه هم تجار العملة و بيعهم الرينجيت على المكشوف .

ليس للعملة جهاز إحساس ولا يمكنها أن تعرف أن هناك عملات أخرى مريضة ، ولا يمكن للعملات أيضا أن تعرف أن الحكومة فاسدة أو تمارس المحسوبية والمحاباة للأقارب والأصدقاء ، ولا يمكن للعملات تخفيض قيمتها طواعية ، ويُخفّض تجار العملة من قيمة العملات ليس لأنهم يخشون أن العملة التى فى حوزتهم ستنخفض قيمتها وبالتالى سيخسرون أموالهم ؛ ولكن لأنهم يرون الربح فى بيعها على المكشوف ، لقد كان الجشع والطمع وليس الخوف هو العامل الذى دفعهم لما قاموا به .

ولم يكن يهم المضاربين فى العملة بكميات كبيرة من المبالغ المقروضة الاعتراف بقوة ماليزيا ، لقد قرروا جمع أرباح مستغلين ذلك المفهوم الغامض عن «العدوى» ، وعندما أصابت تايلاند هذه الأزمة ، تجاهل المشاركون فى السوق تماما الأسس الاقتصادية القوية

لماليزيا ، وكانت حالة الرفض من جانبهم بالاعتراف بأوجه الاختلاف الاقتصادى المهمة التى كانت موجودة فى مختلف بلدان المنطقة هى التى تسببت فى الانتشار السريع للعدوى ، كما أطلقوا عليها ، وبالرغم من وجود أُسس قوية ، تسببت موجات المضاربة على سعر صرف الرينجيت فى هبوط قيمته بشدّة مقابل الدولار الأمريكى ، ثم سحب مستثمرو الأجل القصير فى سوق الأسهم رأسمالهم وتسببوا فى هبوط سريع لأسعار الأسهم مما جعل الأزمة الاقتصادية تتفاقم من خلال الهبوط السريع فى رؤوس أموال السوق .

وعندما بدأت قيمة الرينجيت فى التناقص مقابل الدولار الأمريكى ، تدخل بنك نيجارا (البنك المركزى) لدعم الرينجيت ، لكنه توقف عن التدخل بسرعة عندما أدرك أنه كان يواجه قُوى لها موارد تفوقه بمراحل ، لقد كان يمكن أن ينتج عن الدفاع عن الرينجيت نفاد خطير فى احتياطىّ النقد الأجنبى ؛ مما كان يؤدى إلى زيادة ضعف مكانة الرينجيت . وكان يمكن لذلك الهبوط التلقائى الذى يعقب ما حدث أن يتسبب فى كارثة اقتصادية ومالية للبلاد .

أحست القيادة فى البلاد أنها لا حول لها ولا قوة ؛ وحدد رجال القيادة تجار العملة باعتبارهم المجرمين و الأشرار الذين تسببوا فى تخفيض قيمة الرينجيت ، كما أُدين هؤلاء القادة بدورهم من الجميع تقريبا بدءا من مديرى الوكالات الدولية ، إلى الخبراء الذين حكموا على أنفسهم إلى تجار العملة ، أكد هؤلاء فى ذلك الوقت أن السبب فى هبوط قيمة العملة هو الحكومة الفاسدة وأن كل ما كان مطلوب لاستعادة الثقة ولضمان استرجاع قيمة الرينجيت هو إحلال حكومة رشيدة مكان الحكومة السيئة التى كانت تحكم البلاد ، وأحلّوا تجار العملة من تبعتهم تماما ومن أية مسئولية عن المشاكل التى واجهها النمر الاقتصادى السابق ، وكان هؤلاء الخبراء مقتنعين بأن الأزمة التى حدثت كانت حالة مؤقتة ، وقيل لزعماء ماليزيا أنهم لا يعرفون شيئا عن الأحوال المالية الدولية ولا عن غرائز القطيع . . إلخ ، ووُصف رئيس الوزراء بأنه يعرض بلاده للخطر .

واعتبر تجار العملة أنفسهم قُوى جبارة فى السوق ولم يكن رد فعلهم رحيما تجاه الانتقادات الموجهة إليهم ، إنهم يدّعون أنهم يؤدون واجبا بمعاقبة وتأديب الحكومة المتمردة والمخطئة ، وفى كل مرة كان الماليزيون ينتقدونهم ، وخصوصا رئيس الوزراء ، كانوا يردّون على هذا النقد بتخفيض قيمة الرينجيت أكثر ، مع تخفيضهم لعملات أخرى فى شرق آسيا ، وأصبحت إدانة القيادة فى ماليزيا ذائعة الانتشار ، وفى مرحلة ما ، حثّ البعض زعماء آخرين من شرق آسيا على إدانة زعيم ماليزيا الذى كان قد اتهم تجار العملة بالتلاعب فى أسعار العملات ، وادعوا أن الزعيم الماليزى ، بصوته العالى المزعج ، كان يُخفض ليس فقط من قيمة الرينجيت ، ولكن من قيمة جميع عملات شرق آسيا أيضا .

من أجل ذلك ، فصل زعماء اقتصاديات النمر فى شرق آسيا أنفسهم عن آراء زعيم ماليزيا ، وكانت ماليزيا تتحوّل شيئا فشيئا إلى دولة إقليمية منعزلة يتجنبها الجميع .

ومع ذلك ، فإن عدم انتقاد تجار العملة لم ينقذ الزعماء الآخرين فى شرق آسيا من تخفيض قيمة عملاتهم ، وبدا أن مستقبل نمور شرق آسيا كان بين يدى مضاربى العملة ، وكانوا جميعا متجهين نحو تدهور مالى واقتصادى سريع لا يمكن إيقافه إلاّ إذا سلّموا حكم المال والاقتصاد فى بلادهم للأجانب ، ولصندوق النقد الدولى على وجه الخصوص ، وكان معنى ذلك ببساطة عدم وجود للنمور أو التنينات المستقلة فى شرق آسيا ، إذا لن يصبح القرن الواحد والعشرون أبدا قرن آسيا .

واختار الكثيرون استدعاء صندوق النقد الدولى ، وكان المفروض أن تضمن القروض التى قدّمها هذا البنك والإصلاحات التى اقترحها علاجا للمشاكل ، ومع ذلك فقد فطنت ماليزيا فى وقت مبكر إلى خطر اللجوء لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدات المالية ، ولم نكن نرغب أن نُخضع إدارة اقتصادنا لهذا الصندوق ، وكنا نعتقد أن صندوق النقد الدولى لم يكن يفهم الظروف المحلية ، وأن مشاكل البلاد المختلفة لم تكن متشابهة وسوف لا تستفيد بالتالى من نفس نوع العلاج .

وكانت ماليزيا محتاجة للرقابة والسيطرة على اقتصادها أكثر من أى بلد آخر ، ولم يكن التركيز الاقتصادى فى ماليزيا مُنصبًا على زيادة إجمالى الإنتاج المحلى ولكنه كان يهتم أيضا بنواحى توزيع هذه الزيادة ، لقد كنا نريد النمو مع عدالة التوزيع أى أنه يجب أن تتمتع جميع المجتمعات فى ماليزيا بالثروة الاقتصادية للبلاد بالعدل ، وكانت ماليزيا مشغولة بعملية إعادة بناء اجتماعى اقتصادى معقد ، ولو وضعت نفسها بين يدى صندوق النقد الدولى ، فإن الحاجة لعدالة توزيع الثروة الاقتصادية لن تلقى العناية المطلوبة ، إن الانتعاش وحده لم يكن كافيا فى ماليزيا وإنما يجب أن يصحبه توزيعا عادلا «للكعكة» الاقتصادية بين سكان البلاد الأصليين وغير الأصليين ، وكان يمكن أن يؤدى الفشل فى تحقيق هذا الهدف لذلك النوع من الشغب العنصرى مثل الذى اندلع فى مايو عام ١٩٦٩ ، فما الخير الذى يمكن أن يحققه الانتعاش الاقتصادى لو تعرضت البلاد للاضطرابات السياسية وأعمال الشغب العنصرى المستمر؟

لم يكن لماليزيا أن تُخضع اقتصادها بأية حال من الأحوال لصندوق النقد الدولى حتى لو كان ذلك هو الطريق الوحيد للبلاد لتحقيق الانتعاش الاقتصادى ، وكان لزاما على ماليزيا أن تجد حلولها الخاصة بها لمشاكل تخفيض قيمة الرينجيت والانكماش فى رأسمال السوق الذى كان يمكن أن يؤدى لتدمير اقتصادها ، ومن هنا كان على زعماء ماليزيا أن يقدحوا زناد فكرهم لإيجاد حلول بديلة .

إن أحد العوامل التى أدّت للنمو السريع لماليزيا هو قُدرتها على الابتكار والتخطيط وتنفيذ خططها بنجاح ، وكان لماليزيا خطط خمسية منتظمة وخطط مدتها ٢٠ عاما وحتى رؤية للمستقبل مدتها ٣٠ عاما ، ولم تكن تلك مجرد أحلام وهمية ، لكنها كانت خرائط طريق واضحة يجرى تنفيذها كلها بجديّة تامة ، وقد كانت هذه القدرة على التخطيط بطرق مبتكرة ، وتنفيذ الخطط على أسس علمية وعملية هى التى مكّنت ماليزيا بسكانها من ذوى الأجناس المتعددة وأوجه التفاوت العنصرى المتداخلة من أن تصبح مستقرة وتحقق تطورا

اقتصاديا مشهودا .

عندما واجهت ماليزيا حوادث الشغب المخرّب فى مايو سنة ١٩٦٩ ، أنشأت «مجلس العمليات القومى» الذى صمّم ونفّذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» من أجل النمو مصحوبا بعدالة التوزيع ، ولكى تسرع ماليزيا من خطوات النمو ؛ ابتكرت فكرة «ماليزيا المتحدة» ، ونبذت فى وقت مبكر مبدأ ملكية الدولة لتحل الخصخصة محلها .

عندما واجهت ماليزيا الأزمة الاقتصادية والمالية العنيفة التى تسببت فيها قوى خارجة عن نطاق سيطرتها ، أعدت «خطة إنعاش الاقتصاد القومى» وأنشأت «مجلس العمل الاقتصادى القومى» واستدعت إليه زعماء المعارضة ، وتمخضت المذكرات والمناقشات عن أفكار حول كيفية التعامل مع تلك الأزمة .

وأثناء ذلك ، واصلت العملة تعرضها لهجوم المضاربات واستمرت قيمتها فى الهبوط ، وبرغم حظر بورصة كوالالمبور البيع على المكشوف ، استمر سعر بيع أسهم ماليزيا فى الهبوط الحاد ، ونتج عنه طلب البنوك بوضع حد أدنى للبيع وزيادة فى القروض التى لا يتم تسديدها ، ونشرت وسائل الإعلام الأجنبية باغتباط الانخفاض السريع فى قيمة الرينجيت ودليل أسعار الأوراق المالية فى بورصة كوالالمبور ، وبدا أنه لابد لماليزيا أن تذهب فى النهاية لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدة .

وأصبحت الحكومة فى حالة يأس ، وكانت قد طلبت من «مايكل كاميديسس» فى صندوق النقد الدولى أن يدعو لاجتماع لوزراء المالية من بلاد متقدمة وبلاد نامية لمناقشة طرق استقرار سعر العملات و للسيطرة على أنشطة تجار العملة ، وذكر «كاميديسس» لوزير المالية فى ماليزيا فى ذلك الوقت أنه سيعقد هذا الاجتماع فى أبريل عام ١٩٩٨ ، لكن لم يحدث أى شىء من هذا القبيل ، ولم يتم عقد أى اجتماع .

٤- الفشل الفعلى لسياسة صندوق النقد الدولى

باستمرار أزمة النقد ، أصبح من الواضح أن وزير المالية - بمساعدة البنك المركزى - كان يقوم بتنفيذ سياسات جعلت الموقف السيء أكثر سوءا ، لقد نفّذ وزير المالية والبنك المركزى عددا من الإجراءات بدأت فى أكتوبر عام ١٩٩٧ بدا أنها كانت تعكس آراء صندوق النقد الدولى ، فقد أعلن بنك نيجارا أو البنك المركزى عن الحد من الإقراض وتضييق الاعتمادات ؛ الأمر الذى نتج عنه سحب البنوك لاعتماداتها وخلق موقف متأزم جدا لوضع الاعتمادات فى البنوك ، وتكررت زيادة أسعار الفائدة من مستوى رقمى واحد إلى أكثر من ١٢ ٪ سنويا ، حتى الشركات ذات المشاريع القادرة على النجاح والاستمرار ، والتى لديها أوامر تصدير مُوثّقة وجدت أنه من الصعب عليها الحصول على التمويل اللازم لعملياتها من البنوك ، وقام البنك المركزى بتقصير فترة العجز عن السداد بالنسبة لقروض عدم الأداء من ستة إلى ثلاثة شهور ، مما تسبب فى مشاكل أخرى للبنوك والشركات ، وتم تضييق النطاق على الطلبات المتعلقة بالبنوك وذلك بأمرهم بزيادة الشرط العام للديون المعدومة (أو الهالكة) أو غير المضمونة من ١٪ إلى ٥ ,١ ٪ من القروض الكليّة .

وقيّد وزير المالية والبنك المركزى أيضا من إنفاق المستهلك بفرض حد أقصى قدره ٧٠٪ لتمويل شراء عربات الركّاب ، إضافة لذلك ، تم تقييد الحد الأقصى لفترة السداد بالنسبة لقروض شراء المركبات بالتقسيط لتصبح خمس سنوات .

كما قيّد وزير المالية والبنك المركزى أيضا أنشطة البناء التى كانت مهمة جداً بالنسبة لإجمالى النتاج المحلّى ، فلم يسمح للبنوك بمنح قروض لأى مشروع للعقارات التى كان البناء لم يبدأ فيها بعد ، وحتى فى حالة مشاريع العقارات التى كان البناء قد بدأ فيها بالفعل ، كان البنك المركزى يدفع البنوك إلى إعادة النظر فى قابليتها للاستمرار وإنقاص مبالغ

التمويل .

والبنك المركزى ، باستمراره فى المحافظة على نسبة عالية من الاحتياطى القانونى فى مواجهة موقف السيولة يزداد فى التأزم ، كان يدفع حتى البنوك المربحة لمواقف تتسبب فى إحداث خسائر بها ، وكان البنك المركزى يحفظ ما يساوى ٥٢ بليون رينجيت ماليزى من الاحتياطى القانونى لا تُدر أى إيراد ،وإذا أقرض البنوك كان يفرض نسبة قدرها ١٢٪ سنويا وبذلك يشكل خسائر لا لزوم لها للبنوك .

وطلبت الحكومة من البنك المركزى أن يُسهّل من موقف السيولة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى من ١٣,٥ ٪ إلى ١٠ ٪ . وانصاع البنك المركزى لهذا الطلب ، لكنه سرعان ما خرّب الهدف منه بعد أن سحب مبلغا مساويًا من السوق المصرفى حتى أنه على أساس قاعدة صافى النقد لم يعد هناك سيولة إضافية فى النظام ، بل أن البنك المركزى تمادى أكثر بعد ذلك بأيام قلائل ، وذلك بإعطاء تعليمات للبنوك عقب تقليص نسبة الاحتياطى القانونى من ١٣,٥ ٪ إلى ١٠ ٪ بوجوب استخدام المبالغ النقدية الزائدة ، مهما كانت قيمتها ، لإنقاص حجم قروضهم من السوق المصرفى بدلا من إقراضها لعملائها ، وهكذا تلاعب البنك المركزى فى الهدف الحقيقى من وراء تقليص نسبة الاحتياطى القانونى وهو إيجاد تأثير إيجابى على السيولة فى البنوك فزاد من سوء حالة أزمة الاعتمادات المالية الطاحنة فى البلاد .

وتم تنبيه وزير المالية أن وزارته والبنك المركزى يتسببان فى انكماش الاقتصاد وأن الحكومة قد لا تحصل على الإيراد الكافى لتصريف أمور الإدارة ، غير أن الوزير كان واثقا أن سياسة «صندوق النقد الدولى» الفعلية التى يتّبعها سوف تنقذ اقتصاد البلاد .

وقبل نهاية شهر أبريل عام ١٩٩٨ ، كانت الأزمة الاقتصادية فى البلاد قد ازدادت سوءا باستمرار تدهور قيمة الرينجيت التى وصلت إلى ٤,٨ ٪ مقابل الدولار الأمريكى ، وواصل سوق الأوراق المالية اندفاعه التنازلى وأصبح موقف الاعتمادات المالية المنهار لا

يمكن تحمله بسبب إجراءات البنك المركزى المُقيّدة و المتعسفة ، وكانت وجهة نظر رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أنه على وزير المالية والبنك المركزى التحرك لتقديم الحل الذى يرضى البنوك وعملاءها من خلال خطوات من شأنها تيسير الموقف ، ومع ذلك ، وبدلا من إرضاء البنوك والعملاء ، أعلن البنك المركزى فى ٢٧ أبريل عام ١٩٩٨ الإجراءات التالية ، لكى يزيد الموقف تأزما :

١ . تم رفع نسبة الحد الأدنى لرأس المال للحد من الأخطار لشركات التمويل (التى كانت أشد الشركات تأثرا بالأزمة) من ٥ ,٨ ٪ إلى ٩ ٪ .

٢ . تم رفع الحد الأدنى لمبالغ رأس المال الخاصة بشركات التمويل من ٥ مليون إلى ٣٠٠ مليون رينجيت ماليزى على أن يتم الاستجابة لهذا المطلب قبل نهاية شهر يونيو سنة ١٩٩٩ ويزداد المبلغ بعد ذلك ليصبح ٦٠٠ مليون رينجيت قبل نهاية سنة ٢٠٠٠ .

٣ . تم إنقاص حد العميل الواحد للمؤسسات المالية من ٣٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من مبالغ رأس المال الخاصة بتلك المؤسسات .

وعلى الجانب المالى ، أنقص وزير المالية الإنفاق الحكومى بنسبة ٢١ ٪ سنويا ، الأمر الذى أوقف عمليا أعمال التنمية بالكامل ؛ حيث إنه لم يمكن إنقاص رواتب الموظفين التى كانت تُشكّل ٨٠ ٪ من ميزانية الحكومة ، وكان معنى عدم الإنفاق على التنمية عدم وجود عقود لكثير من شركات البناء ومُورّديهم ، وكان معنى ذلك ، إضافة لإجراءات البنك المركزى الأخرى ، إفلاس كثير من الشركات .

وكانت مُحصّلة تأثير جميع الإجراءات السابق ذكرها أن البنوك والمؤسسات التى كانت تعانى بالفعل من الأزمة المالية دُفعت لموقف مأساوى رهيب ، إن ما فعله وزير المالية ، بالتضامن مع البنك المركزى ، كان من أجل تنفيذ فعلى لخطة صندوق النقد الدولى بدون أى قروض من هذا البنك ، وهذه الخطة عبارة عن مجموعة سياسات مالية متشددة وهى

رفع سعر الفائدة لحماية سعر الصرف ، ومحاولة تقوية النظام المصرفى عن طريق معدّلات أكثر تشددا و تخفيض الإنفاق العام لتحسين ميزان العمليات الجارية ، وكنتيجة لتنفيذ هذه المستويات من طرق علاج صندوق النقد الدولى للأزمة ، غاص اقتصاد ماليزيا بشكل أعمق فى حالة الركود ؛ وأصبح العمل التجارى فى حالة شبه توقف تام ، وعدّلت الحكومة بشكل تنازلى الإيراد المتوقع من ضرائب الشركات للعام التالى ، وامتدحت وسائل الإعلام الأجنبية وزير المالية لتنفيذه سياسة فعلية لصندوق النقد الدولى ، وكان الجميع يتنبؤن ببهجة بأنه قد اقترب الوقت الذى تطلب فيه ماليزيا مساعدة صندوق النقد الدولى وأن تُخضع اقتصاد ماليزيا لسيطرته ، وكان هناك إحساس عام بأنه على ماليزيا كشف اقتصادها للأجانب بدون شروط ولا قيود ، ويترتب على ذلك حصول أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، بما فى ذلك هؤلاء الذين اشتروا المدّخرات الاحتياطيّة أو أموال الحماية (من تقلبات الأسعار)على نصيب الأسد .

إن «تمرد» زعيم ماليزيا كان هو الآخر موضع انتقاد قطاع من أهل البلد المحليين الذين أرادوا منه أن ينحنى وأن يُسلّم الدّفة لنائبه الذى كان أيضا وزير المالية ، واتهم معاونو نائب رئيس الوزراء الحكومة ورئيس الوزراء بالتلميح لشخصه بالمحسوبية والفساد ومحاباة الأقارب فى التوظيف ، وكانت الرسالة واضحة لرئيس الوزراء ، إن اقتصاد البلاد لن ينتعش إلا إذا ترك المنصب وسلّم نصاب أمور الحكومة لنائبه ، ومع ذلك يبدو أن رئيس الوزراء لم تصله الرسالة .

نعم كانت الحكومة فى حالة يأس ، ولكنها لم تكن لتستسلم أو تذعن ، واتخذت إجراءات معيّنة لمنع زيادة التدهور الاقتصادى ، فأوقفت جميع الزيادات فى الرواتب ؛ وتقلّص نظام السفر للخارج بالنسبة للوزراء وهيئات حكومية أخرى وقلّت العلاوات ، ووصل الأمر لمحاولة تخفيض استهلاك السكر واستيراد الطعام ومنتجات أخرى ، ولم تكن كل هذه الإجراءات فعّالة على الإطلاق ، بل إنها قلّلت من مُعدّل الاستهلاك ومن مستوى

معيشة الشعب ، و عانى جميع المستوردين وتجار الجملة وتجار التجزئة ، وفى النهاية كان على الحكومة أن تشعر بوطأة الجرح من خلال نقص الإيراد .

وساءت أحوال البناء والتعمير و مبيعات التجزئة وشراء العقارات والمركبات بشكل مؤسف ، ولحسن الحظ ، لم يحدث استغناء مؤقت عن خدمات العمال الماليزيين بشكل كبير لأن الطلب على السلع والبضائع الماليزية ، لاسيما الإلكترونيات ،ظلّ كبيرا ، لقد ظلّت ماليزيا من قبل محتاجة للعمال واضطرت للسماح لحوالى مليونى عامل أجنبى بالعمل فى البلاد ، ومع أن بعض الماليزيين فقدوا وظائفهم ، فإن الوطأة العظمى فى حسم النزاع وقعت على العمال الأجانب فلم يجد الكثير منهم وظائف واضطروا للعودة إلى بلادهم .

ومما ساعد على تحسن اقتصاد ماليزيا حقيقة عدم تأثر اقتصاديات الدول المتقدمة بما حدث عندنا وتحسن أحوالهم فعليا ؛ إذ تمكنت ماليزيا من مضاعفة صادراتها ، وربح مُصدّرو زيت النخيل (الذى يُباع بالدولار الأمريكى) رينجات أكثر وأكثر بسبب ضعف سعر صرف الرينجيت إضافة إلى زيادة الطلب عليه ، وبلغة الرينجيت ، وحتى بلغة العملة الأجنبية ، حققت ماليزيا - بسرعة - فائضا من الحساب الجارى ، وهو الشىء الذى لم تستطع تحقيقه من قبل بسبب العجز الكبير فى حساب الخدمات .

وخرج علينا رئيس الوزراء بفكرة غريبة لحل الأزمة ، فلعب بفكرة رفع الدخل من خلال زيادة الرواتب والأجور و السماح بزيادة تتناسب مع رفع الدخل فى أسعار السلع والخدمات ، وكان يدرك أن هذا يمكن أن يؤدى إلى حلزون التضخم ، لكنه شعر أن الحكومة ستتعامل مع التضخم بحيث يكون أقل من تخفيض قيمة الرينجيت ، والجانب السلبى لمثل هذا التصرف هو زيادة تكلفة الإنتاج فى ماليزيا وتأثير ذلك على الصادرات وعلى أرباحها ، ورفض أعضاء آخرون فى الحكومة هذه الفكرة تماما على أساس أنها ليست عملية وأنها تؤدى فى الغالب إلى العدو السريع نحو التضخم .

وكان مجلس العمل الاقتصادى القومى قد شكل مجلسا تنفيذيا مُكونا من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء مع وزير المالية و الوزير ذى المهام الخاصة ونائب مدير بنك نيجارا ماليزيا «بنك ماليزيا المركزى» (ولسبب ما ، لم يحضر مدير البنك مطلقا) والمدير العام لوحدة التخطيط الاقتصادى ومأمور أحد سجون ماليزيا وشخص من قطاع رجال الأعمال ، وبعد ذلك تم تعيين مستشار البنك المركزى والوزير الثانى للمالية فى المجلس ، وكُلفت اللجنة بمراقبة الأداء الاقتصادى والمالى للبلاد وباتخاذ قرارات وبالتصرف عند الضرورة ، وكانت اللجنة تجتمع كل صباح أثناء الأزمة لمراجعة جميع الأرقام المالية والاقتصادية والتجارية ذات الصلة ، وكانت وكالات الأنباء الحكومية تقدم موجزا لعمل اللجنة ، وخُوّلت اللجنة بأن تتصرف بسرعة عند الضرورة دون انتظار موافقة مجلس الوزراء .

ومن بين الإجراءات التى قررتها اللجنة : إحياء التجارة وإنعاشها مع جيران ماليزيا التابعين لاتحاد بلدان جنوب شرق آسيا ، وكانت كلها تواجه مشاكل اقتصادية ولم يكن لديهم عملات أجنبية كافية لتمويل الواردات ، وكان لابد من استخدام آلية اتفاق الدفع الثنائى بالتراضى الذى يجرى فيه تصفية إجمالى التيارات التجارية ذات الطريقين كل ثلاثة أشهر وتسوية صافى الرصيد بعملة المصدّرين ، وكان المفروض أن يتم الدفع بين البنكين المركزيين على التوالى ، وكان المفروض أن يُدفع للمُصدّر عن طريق البنك المركزى لبلده عند التصدير مباشرة ، كما يدفع المستورد لبنك بلده المركزى بعملته المحلية هو الآخر ، وكانت آلية اتفاق الدفع الثنائى موجودة بالفعل منذ سنوات كثيرة بين ماليزيا وكثير من الدول النامية ، وكانت ماليزيا رائدة فى هذا المجال وساعدت بذلك على زيادة تجارتها مع شركائها غير التقليديين بنسبة تصل إلى ٤٠٠ ٪ ، والفارق الوحيد بين الممارسة التجارية الموجودة فى ذلك الوقت والاتفاق المُقترح لاتحاد بلدان جنوب آسيا أنه : بينما كانت تسوية صافى الرصيد فى السابق بالدولار الأمريكى ، كانت بلاد هذا الاتحاد - التى واجهت أزمة ولديها عجز فى العملات الأجنبية - تسدد مدفوعاتها بالعملة المحلية .

وسافر رئيس الوزراء إلى بانكوك ومانيلا وجاكارتا ؛ ليعرض هذا الاقتراح على رؤساء وزراء و رؤساء جمهوريات تلك البلاد ، وتمت الموافقة على الاقتراح ، وهو خاضع لقوانين وممارسات تلك البلاد ، ولسوء الحظ ، استغرقت الإجراءات البيروقراطية وقتا أطول من اللازم ولم يتم تنفيذ اتفاق الدفع الثنائى المُقترح .

وفى نفس الوقت استمر الاقتصاد فى التدهور وظلت قيمة الرينجيت فى التناقص جنبا إلى جنب مع عملات إندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية ، وبدا فى بعض الأحيان أن هذا الانخفاض فى قيمة العملة سوف يستمر طويلا وأن ماليزيا ستغوص أكثر فى بئر الركود الاقتصادى ، وبدا أنه ليس هناك حد لقوة المدّخرات الاحتياطية (مبالغ التغطية أو الحماية من تقلبات الأسعار) فى تدمير أى اقتصاد ، لكى تقوم بعودة الـ٣٠ ٪ الذى طالما هللوا له لمستثمريهم .

٥- فَهْمُ سُوقِ فُورِيكْس المُعَقَّدِ

استمرت ماليزيا فى الاعتقاد بأن السبب الجذرى للأزمة الاقتصادية والمالية هو الاتجار فى العملة عن طريق المدّخرات الاحتياطية والبنوك ، ولو كان للبلد أن تفعل شيئا من جانبها وعلى مسئوليتها لمواجهة المدّخرات الاحتياطية ، لكان من الواجب الفهم الكامل لآلية عملية الاتجار فى العملة ، وتصميم خطة لهزيمة مضاربى العملة فى صميم عملهم ؛ ولسوء الحظ ؛ فإن الشخص الذى كان يعمل فى البنك المركزى (بمركز مستشار) والذى كانت لديه خبرة دولية فى الاتجار فى العملات الأجنبية ، كان قد ترك العمل فى البنك منذ عام ١٩٩٤ .

وربما ، فى هذه المرحلة ، نحتاج سرد قصة غزوة بنك نيجارا (البنك المركزى) فى سوق صرف العملات الأجنبية فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٣ ، لم يكن بنك نيجارا قد أدار الاحتياطىّ الذى يملكه بنشاط حتى عام ١٩٨٥ ، ومع ذلك ، تغير هذا الوضع بعد اتفاق بلازا فى عام ١٩٨٥ عندما قررت بلاد مجموعة السبعة تقوية الين اليابانى حتى تجعل اليابان أقل تنافسا ، وتعرضت ماليزيا - التى كانت لها قروض كبيرة من فئة الين - لخسائر فادحة ، ومن أجل تعويض الخسائر الناجمة عن قرارات دول مجموعة السبعة ؛ بدأ بنك نيجارا فى إدارة الاحتياطىّ الخارجى الخاص به بنشاط ، بما فى ذلك تحويل العملات الأجنبية ، وعُيّن كبير مستشارى بنك نيجارا مسئولاً عن ذلك ، وكانت أنشطة الصرف الأجنبى مقصورة على عملات بلدان مجموعة السبعة ، ولم تتعامل مع عملات البلاد النامية ، أما وقد كان لدى بنك نيجارا السيولة الكبيرة المتاحة بعملات بلاد مجموعة السبعة ، فإن صفقاته لم يكن لها أى تأثير حقيقى على أسعار الصرف لعملات دول مجموعة السبعة ، وأبلى بنك نيجارا بلاء حسنا فى أنشطة التجارة فى الصرف الأجنبى

وكوّن أرباحا ضخمة ، وأصبح البنك مشهوراً جدا فى السوق الدولى للصرف الأجنبى كتاجر عملى ومميز فى الصرف الأجنبى ، ومع ذلك فقد أدان نشاطه التجارى هذا بعض خبراء المال الذين شجعوا فيما بعد أنشطة تجارة العملة التى دمرت اقتصاديات النمور الآسيوية ، وواضح أنه ليس خطأ ذلك الذى كان يحدث لكن الخطأ فيمن كان يفعله .

ولسوء الحظ تعرض بنك نيجارا لخسائر خلال الأزمة الدولية فى العملات التى حدثت عقب عدم إقرار معاهدة ماستريخت من جانب الدنمارك فى عام ١٩٩٢ ، واستقال المستشار من بنك نيجارا ماليزيا ، وأعطت الحكومة تعليماتها للبنك بالتوقف عن المتاجرة فى العملات الأجنبية ، وإنه حقا لمنعطف غريب فى التاريخ أن تكون هذه التجربة باهظة التكاليف فى سوق الصرف الأجنبى هى التى زوّدت ماليزيا بالمعرفة والمهارة المطلوبة لتنفيذ نظام الرقابة المختار على عملية صرف وتحويل العملة لتثبيط عزيمة تجار العملة والمساعدة على الإنعاش الاقتصادى فى البلاد .

وتم استدعاء المستشار السابق للبنك المركزى لتقديم تقارير موجزة لما يحدث ، وعقب سلسلة من الاجتماعات بين رئيس الوزراء والمستشار ، تفهم رئيس الوزراء ، ولأول مرة منذ حدوث الأزمة ، الأعمال والأنشطة المعقدة لسوق الأوراق المالية الأجنبية ، بما فى ذلك الطريقة التى كانت تُقدّم بها الأسعار والعوامل النفسية التى تُحرّك تجار العملة (الجشع والخوف) ومفهوم العملة عبر الشاطئ ، وكان فهم رئيس الوزراء لطبيعة سوق الصرف الأجنبى ضرورى بصفة جوهرية لتصميم خطة لإنقاذ ماليزيا من المضاربين فى العملة ومن صندوق النقد الدولى .

أصبح واضحا الآن أن بعض المعلومات التى قدّمها وزير المالية للحكومة ، بما فى ذلك الأرقام عن تدفق كبير للرينجيت على شكل أوراق نقدية إلى سنغافورة ، كانت مضللة ، إن وزير المالية لم يفهم فكرة الرينجيت عبر الشاطئ ، واعتقد أن هذا الاصطلاح كان يشير إلى الرينجيت المادى عبر البحار ، وفى سنغافورة أساسا .

كـما أن البنك المركـزى لم يّنوّره أو يدلّه على الطريق الصـحيح أو أنه هو الآخـر لم يفـهم ، وعلى أية حـال ، لم يوقف البنك المركـزى الوزير والحكومـة عن إعطاء تعليـمـات لموظفى الجمارك بتفتيش المسافرين الذين يعبرون الحدود بحثا عن الأوراق النقـدية التى فى حوزتهم ، ولم يوقف هذا التصرف السخيف الرينجيت من الذهاب خارج البلاد أو من الاتجار فيه .

والفرق بين الرينجيت عبـر الشاطئ والرينجيت المحلى ليس ما إذا كـان الرينجيت موجوداً ماديا داخل ماليزيا أو خارج ماليزيا ، فباستثناء كميات قليلة من النقد مع من يحوّلون النقود أو مع البنوك ، فإن الرينجيت سيكون دائما موجوداً ماديا فى ماليزيا ، وعندما يُباع الرينجيت من شخص غير مواطن لشخص آخر غير مواطن ، فكل ما يحدث هو تغيير فى الملكية من البائع إلى المشترى فى حسابات بنك ماليزيا والبنك الأجنبى ، لا يُغيّر النقد الأيادى وإنما يُغيّر فقط فى القيد فى دفاتر البنوك بين البائع والمُشترى

وعندما يقترض تاجر العملة الرينجيت ، يحدث نفس الشيء ، فالجانب المُقرض ، الذى غالبا ما يكون مصرف دولى أجنبى ، مجرد أنه ينقل ملكية الرينجيت للمقترض فى دفاتر البنك وللمصرف الماليزى الذى يمتلك الرينجيت ، ويمكن للتاجر حينئذ أن يبيع الرينجيت على المكشوف بتسليمه بعد أن يكون قد نقصت قيمته ، مرة أخرى عن طريق. حسابات المشترى .

ومما يفسر قوة مبالغ المدّخرات الاحتياطية ؛ أن تكون قادرة على رفع الفعالية (استخدام الدين لتحسين القدرة على المضاربة) إلى ٢٠ ضعف رأس المال ، بمعنى : أنهم يستخدمون وضع الأموال المنقولة لمحاربة البنك المركزى الذى يستخدم وضع أموالهم النقدية فقط ، وتميل مبالغ المدّخرات الاحتياطيّة للتصرف بشكل جماعى وذلك بالشراء والبيع لبعضهما البعض و برفع قيمة الرينجيت أو تخفيضه من أجل الوصول لأقصى حد ممكن من الربح ، وهم لا يشترون الرينجيت أو أية عملة أخرى لكى يدفعوا ثمن بضائع أو أجور

خدمات ، وهم فى الحقيقة ليس لديهم أى استخدام للنقود سوى المضاربة فيها و التلاعب فى حالها ، بالنسبة لهم ، النقود عبارة عن سلعة كأية سلعة أخرى ويتم المتاجرة بها على أساس تبادل أو تحويل هذه السلعة ، وكما هو الحال فى عمليات السلعة آجلة التسليم ، فإن الوجود المادى للعملة ليس له أهمية .

وأصبح الأمر مُلحّا لماليزيا أن تتخذ موقفا عنيفا لحماية نفسها من المضاربين فى العملة ، ولم يكن الاقتراض من صندوق النقد الدولى من بين الخيارات ؛ لأن معظم هذه القروض كان سيُستخدم فى سداد ديون البنوك الأجنبية ، لقد كان الأمر مجرد نقل الدين إلى صندوق النقد الدولى ، ويصبح أنه لا يزال على ماليزيا إيجاد أموال لدفعها لصندوق النقد الدولى فيما بعد ، و«التخرج» التدريجى من هذا الوضع من شأنه أن يستغرق عشرات السنين ، وأن تأخذ ماليزيا الأوامر خلال هذه المدة من صندوق النقد الدولى ، مما يفقدها استقلالها المالى .

وكانت أول خطوة جادة قامت بها ماليزيا لمحاربة مضاربى العملة الجشعين ، الذين كان أمامهم رهان على طريق واحد ، هى أن تجعلهم يدركون أن بيع الرينجيت لا يحتاج أن يكون رهان الطريق الواحد طول الوقت ، وكانت هناك حاجة لتحديد بعض مصادر الإمداد من الدولارات الأمريكية التى يمكن أن تُباع مقابل الرينجيت وذلك لتعويض شراء الدولارات الأمريكية فى مواجهة الرينجيت من جانب مضاربى العملة ، و كان هناك قرار قد اتُّخذ بالفعل بأن على البنك المركزى ألاّ يستخدم الاحتياطىّ الخارجى الذى فى حوزته فى التدخل ، ولحسن الحظ ؛ فإن لماليزيا عدداً من الشركات لها حصيلة كبيرة من أموال التصدير وهى من البائعين الطبيعيين للدولار الأمريكى ، وكل ما كان مطلوبا هو تنسيق مبيعاتهم للدولار الأمريكى بالطريقة التى يتم بها الانقضاض على البائعين على المكشوف بشكل مباغت وإثارة عنصر الخوف فيهم حتى يعيدوا شراء الرينجيت الذى كانوا قد باعوه على المكشوف بدافع خشيتهم أن ترتفع قيمته فيتسبب ذلك فى خسارتهم أموالا كثيرة ، وبالطبع

فإن قيمة الرينجيت ترتفع أكثر عندما يشترونه .

وعندما وُضعت هذه الاستراتيچية موضع التنفيذ ، نجحت فى البداية ، فتوقف تدهور الرينجيت ، وبعد ذلك أخذ سعره فى الارتفاع ليصل إلى ٣,٠٠ مقابل الدولار الأمريكى ، وبدا كما لو كان ، الرينجيت سيعود لمستواه الأصلى وهو ٢,٥ ، وعند هذا الحد عادت مبالغ المدّخرات الاحتياطية لتنتقم بعد أن أدركت ماذا كان يحدث وما هو المنتظر بناء عليه ، وباعوا كميات هائلة من الرينجيت ، ولم تستطع الشركات الماليزية أن تتحمل الدفاع عن الرينجيت فى مواجهة مبالغ المدّخرات الاحتياطية التى تبلغ عدة بلايين من الدولارات الأمريكية والبنوك الأجنبية الكبيرة التى سمحت لهم برفع الفاعلية لتصل إلى ٢٠ ضعف رأس المال ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن رأسمال مبالغ الكم أو الحصص ورصيد إدارة التسليف طويل الأجل كان يُقدّر بعشرة بلايين دولار أمريكى (٣٨ بليون رينجيت ماليزى) ، ورفع فاعلية هذه المبالغ ٢٠ ضعفا ، فهذا يعنى أن لهم بالفعل موارد رأسمال لا حدود لها لمواجهة أية محاولة من جانب ماليزيا للرد على تخفيض قيمة الرينجيت . وبسرعة شديدة تخلّت الشركات عن الدفاع عن الرينجيت .

وحيث إن الخطة أو الاستراتيچية الأولى لم تنجح ، كان لابد من محاولة شيء آخر ، درست الحكومة اقتراحا بتثبيت سعر الرينجيت مقابل الين اليابانى ، لكن تثبيت السعر لم يكن ممكنا طالما أن الرينجيت كان متوفرا بلا رقابة مع تجار العملة يتلاعبون بسعره كيفما شاءوا .

وأخيرا ، تقرر أن الخيار الباقى الوحيد هو فرض إجراءات الرقابة المختارة على صرف وتبادل العملة ، وفى بداية عام ١٩٩٨ ، وُضع اقتراح لإطار عمل كبير خاص بإجراءات الرقابة على الصرف .

وكان أهم عنصر لضمان نجاح إجراءات الرقابة على العملة هو منع الرينجيت من الوصول لأيدى تجار العملة .

وكما شرحنا من قبل ، فإن الرينجيت لا يغادر الوطن أبدا ، وهذا لأن الرينجيت ليس بالعملة المطلوبة فى بلاد أخرى ، والرينجيت الفعلى يفيد فقط لاستبداله مع عملات أخرى عن طريق أشخاص يريدون العودة به داخل ماليزيا ؛ حيث يمكن استخدامه لشراء أشياء منها ، وقد يحتجز من يقومون بتغيير العملات والبنوك الأجنبية كميات بسيطة من النقد لتغييرها مع المسافرين الذين يرغبون فى زيارة ماليزيا .

أما المبالغ الأكبر التى تدخل ماليزيا فقد تكون عن طريق حوالة مصرفية يمكن سحبها من بنك ماليزى ، ويستلم البنك الأجنبى من المشترى المبلغ المساوى للمبلغ المراد تحويله بالعملة الأجنبية لتحويل الرينجيت لحساب المشترى فى البنك الماليزى قبل إصداره الحوالة المصرفية .

أما الطريقة التى يشترى بها تجار العملة الرينجيت ويبيعونه فقد تم شرحها من قبل بالفعل ، ويمكن أن نُطلق على مثل هذه الصفقات أية صفة إلا أن نقول إنها شريفة ، وهى صفقات سريعة جدا الآن ؛ حيث إنها تتم على الحاسب الآلى فى البنوك ، ويمكن ببساطة انتقال ملكية مئات الملايين من الدولارات خلال ثوان قليلة عبر حدود بلاد متعددة .

وإذا كان علينا أن نمنع تجار العملة من وضع أيديهم على الرينجت ، فيمكننا فعل ذلك فقط عن طريق بنوك ماليزيا ، التى تخضع لتوجيهات بنك ماليزيا المركزى ، فبعد دراسة أسلوب عمل تجار العملة تقرر أنه - وحيث إن أية صفقة رينجيت فى الخارج لابد أن تظهر فى دفاتر البنوك الماليزية ؛ حيث يُحتفظ بالرينجيت المادى - ينبغى توجيه تعليمات لها وللبنوك الأجنبية التى تعمل فى ماليزيا ألا تنقل الرينجيت من حساب إلى آخر ؛ وهكذا تظل الملكية القانونية للرينجيت لصاحب الرينجيت عند الوقت الذى فُرضت فيه الرقابة ، بصرف النظر عن بيعه للرينجيت ؛ و بذا لا يُخوّل للشارى الحق فى الرينجيت الذى اشتراه ، وكان معنى هذا بشكل فعلى أنه من غير الممكن إتمام أية صفقات أو معاملات تجارية بالرينجيت خارج ماليزيا .

وتوقفت مبيعات الرينجيت خارج ماليزيا فجأة ، وحدثت بعض عمليات سريعة أخيرة لشراء الرينجيت عن طريق تجار العملة على أمل أن تعيد الحكومة تقييم العملة ، وكنتيجة لهذا ارتفعت قيمة الرينجيت قليلا ، كما ارتفعت قيمة العملات الآسيوية الأخرى ؛ حيث إنه كان هناك خوف عام أن تحذو بلاد أخرى حذو ماليزيا ، لكن تلك البلاد كانت بالطبع تحت سيطرة صندوق النقد الدولى فلم تستطع القيام بعمل مستقل .

وعندما تمت المتاجرة بالرينجيت بسعر ٣,٨ مقابل الدولار الأمريكى ، أعلنت الحكومة أن هذا سيصبح سعر التحويل بين الرينجيت والدولار الأمريكى .

لكن الأمور لم تكن سلسة عقب نشوء وتطوير استراتيجية تثبيت سعر صرف الرينجيت بحرمان تجار العملة من الدخول بنشاطهم فى البلاد ، وتم عقد مناظرة طويلة فى لجنة مجلس العمل الاقتصادى القومى ، وفى البداية كان معظم الأعضاء ضد هذه الخطة ؛ وأكّد نائب مدير البنك المركزى أن المؤسسات المالية الدولية – وحتى الدول الغنيّة – ستسعى للثأر بصورة أو أخرى .

ستصبح ماليزيا منبوذة ، تتجنبها بنوك العالم ، ولن تستطيع أن تقترض إذا احتاجت المال لأى سبب من الأسباب . ، وسوف يرتفع سعر الفائدة على مثل تلك القروض إلى مستويات مُحرّمة وفلكية ، كما لّمح المعارضون أنه قد يتم فرض عقوبات على ماليزيا .

إضافة لهذا ، كان على ماليزيا أن تدفع ثمن الواردات ، هل سيكون هناك عملات أجنبية كافية لدفع هذه المبالغ ؟ بما أن ماليزيا تعتمد على غيرها من الدول فى الحصول على السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة لكى تُصنّعها من أجل التصدير ؛ فإن عدم القدرة على دفع أموال الواردات سيقلل من صادرات ماليزيا ومن تدفق العملة الأجنبية داخل البلاد .

ماذا لو هاجر جميع المستثمرين سواء فى الاستثمار قصير الأجل أم طويل الأجل؟ حينئذ ينهار اقتصاد ماليزيا ، كما كان هناك احتمال اتخاذ إجراء قانونى ضد ماليزيا بواسطة

مجموعات كبيرة ممن تضرروا مما حدث ، وهنا لن تستطيع ماليزيا الدفاع عن نفسها .

وخرج أحد أعضاء اللجنة باثنين وثلاثين سببا من أجلها لا ينبغى لماليزيا محاولة الرقابة والسيطرة على سعر الصرف بالطريقة التى اقترحتها اللجنة ، ومع أن جميع الحجج تم دحضها ، لكن الخوف كان حقيقيًا ، كما أن المشاكل التى يمكن أن تواجه البلاد كانت مخيفة .

وفى ذلك الوقت ، كان الموقف السياسى فى ماليزيا لا يزال مستقرا ، وكان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية لا يزالان فى الحكومة ، ومع ذلك ، فلو فشلت وسائل الرقابة والسيطرة المقترحة ، فستتحطم بالتالى مصداقية الحكومة ، وقد يخسر حزب الحكومة فى الانتخابات التالية .

وخلال المناقشات ، كان نائب مدير البنك المركزى غير مقتنع و معارضا للرقابة ، وعندما أشار البعض أن الصين لها مثل تلك القيود على الاتجار فى عملتها ، جادل بأنه بينما لم يحدث أن حررت الصين عملتها مطلقا ، فإنه قد تم تعويم الرينجيت فترة طويلة وأن الرقابة عليه ستكون خطوة للخلف .

وفى النهاية ، وبدرجات معارضة متعددة ، تقرر أنه يجب فرض وسائل الرقابة والسيطرة على الرينجيت ، وكان من الطبيعى أن يُكلّف البنك المركزى بمهمة تنفيذ الخطوات المختلفة ، والتى كان على رأسها توجيه تعليمات للبنوك فى ماليزيا بعدم تحويل الرينجيت لأى حساب عندما تصلهم تعليمات بذلك من بنوك عملائهم فى الخارج ، وكان على بنك نيجارا الإشراف على إدارة الرينجيت الذى يمتلكه الأجانب بكل حزم وذلك لمنع أى تسرب ، ومع ذلك ، فكان يمكن استخدام الرينجيت الذى يملكه الأجانب فى شراء أى شئ من داخل البلد ولتصدير السلع المُشتراة ، وكان معنى هذا ببساطة إطلاق سراح الرينجيت فى السوق و زيادة السيولة ، وبهذه الطريقة ، كان يمكن إعادة كثير من النقود التى كانت تُستخدم فى المضاربة إلى ماليزيا ؛ مما يُمكّن البنوك الماليزية من إقراض سكان ماليزيا .

ولم يُمكن إخراج الرينجيت من البلاد على أى شكل ، ومع ذلك ، سُمحت لأرباح الأسهم أو الحصص المالية أو عوائد المبيعات بالتحويل للخارج بالعملة الأجنبية بسعر ٨ ,٣ لكل دولار أمريكى يتم الحصول عليها من المؤسسات المصرفية أو البنك المركزى ، ولم يكن بيع الأصول أثناء مثل تلك الأوقات بالأمر السهل ؛ لأنه لم يكن هناك إلا القليل من المشترين المحليين وبالتالى لا تكون الأسعار جيدة ، وكان البيع للأجانب ينطوى على تدفق الأموال داخل البلاد ولا يؤثر فى الاحتياطىّ عندما تخرج العملة الأجنبية من البلاد .

٦- عَامِلُ كُلُوب

سبق أن ذكرنا أن الأزمة الاقتصادية كانت أيضا نتيجة سحب مستثمرى الأجل القصير لاستثماراتهم في بورصة كوالالمبور ، وكانت الأسهم قد هبطت بشكل عمودى حاد مما نتج عنه انخفاض خطير جدا فى رسملة السوق ، وفى الوقت الذى بدأت فيه أزمة العملة ، كان السوق يساوى أكثر من ٨٠٠ بليون رينجيت ماليزى أو حوالى ٣٢٠ بليون دولار أمريكى بسعر ٢,٥ رينجيت للدولار ، وبمجرد تعرُّض الرينجيت للهجمات وانخفاض قيمته ، بدأت أسعار الأسهم فى بورصة كوالالمبور فى الانخفاض ، وكان دليل أسعار الأوراق المالية يشير لحوالى ١٠٠٠ نقطة فى عام ١٩٩٧ ، وقبل نهاية عام ١٩٩٧ انكمش الرقم ليصبح حوالى ٦٠٠ نقطة .

وحاولت الحكومة إيقاف التدهور بجعل البيع على المكشوف أمرا غير قانونى ، ومع ذلك هبطت أسعار الأسهم ، وكان واضحا وجود تسرب ، وأن هذا التسرب يمكن أن يعود فقط لكون الأسهم تُباع فى بورصة خارج السوق الرسمية فى سنغافورة تُسمى «كلوب» (دفتر حسابات الطلبات المحدودة المركزى) أقامتها سلطات سنغافورة لتسويق أسهم ماليزيا عندما انفصلت بورصة سنغافورة للأوراق المالية عن بورصة كوالالمبور فى عام ١٩٨٩ .

ولابد من تسجيل مبيعات أسهم بورصة كوالالمبور فى حسابات جهاز الإيداع المركزى فى ماليزيا ، وتخضع مثل هذه الودائع لشروط تفرضها السلطات الماليزية ، ويتم فرض رسوم على السماسرة الماليزيين وعلى فوائد بورصة كوالالمبور للأوراق المالية من العمولات ، وبالطبع ، فإن المبيعات فى سنغافورة لن تفيد الماليزيين ولا الحكومة .

---

* أى دفتر حسابات الطلبات المحدودة المركزى .

ورغم اعتراض الحكومة الماليزية على إقامة وتشغيل «كلوب» ، إلا أنه لم تحدث أية محاولة جادة لإيقاف أنشطة الاتجار بالأسهم الماليزية خارج السوق الرسمية فى سنغافورة ، وحتى عندما بدأت الإشاعات المتكررة فى سنغافورة التى تسببت فى هبوط أسعار السهم ثم فى ارتفاعه ثانية عندما اكتُشف أنها لا أساس لها من الصحة ، لم تفعل السلطات الماليزية أى شىء ، ومن الواضح أن المضاربين فى سنغافورة كانوا يجمعون مالا كثيرا من هذه الإشاعات ومن تذبذب الأسعار الذى تلاها .

ولكن عندما بدأت أزمة العملة ؛ أصبح الانخفاض فى سعر الأسهم أكثر حدّة رغم الحظر الذى فُرض على البيع على المكشوف ، وبسبب الشك فى أن «كلوب» هو السبب فى فشل الحظر ، طُلب من المستشار السابق للبنك المركزى تقديم دراسة مُفصّلة عن الآلية التى كان يتم من خلالها الاتجار فى الأسهم الماليزية فى «كلوب» ، واتضح أن «كلوب» كان يمتلكه «بنك الإيداع المركزى المحدود» فى سنغافورة ، وتدخل جميع الأسهم المشتراة عن طريق «كلوب» بنك الإيداع المركزى الذى كانت له حسابات نظام ودائع مركزى مع المضاربين الماليزيين ، لكن جملة العهدة كانت فى هوانج (دى بى إس بى إتش دى) فى بينانج ، ولم يكن لأصحاب أسهم «كلوب» المستفيدين منها فى سنغافورة ملكية قانونية لهذه الأسهم بقدر ما يخص جهاز الإيداع المركزى الماليزى ، وما كان لديهم هو بيان من جهاز الإيداع المركزى الذى اعتمد لهم ملكيتهم للأسهم ، بما فى ذلك الأسهم الماليزية المشتراة من «كلوب» ، على أساس شهرى .

وحيث إن أُمناء مالكى السندات ظلوا كما هم ، فإن الصفقات فى «كلوب» كانت لا تنعكس على جهاز الإيداع المركزى ، وكان يمكن للإيداع المركزى المحدود فى سنغافورة أيضا إقراض الأسهم للبيع على المكشوف فى «كلوب» ولن يكون جهاز الإيداع المركزى الماليزى أكثر تعقلا منه ، ومع ذلك فالأسعار فى «كلوب» تؤثر على أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية بكوالالمبور .

ولإيقاف نشاط «كلوب» ، تقرّر عدم السماح بتسجيل الملكية عن طريق أُمناء ، وكان يجب على مالكى الأسهم التسجيل بأسمائهم دون غيرها ، ولم يُسمح بالاتجار بالأسهم التى تم الحصول عليها عن طريق «كلوب» حتى يسجل أصحابها فى جهاز الإيداع المركزى ، وكان معنى ذلك أن التسجيل باسم الأمناء كان لا يمكن أن يتم وأن مشترى الأسهم لن يكون له الحق فى الأسهم التى اشتراها إلى أن تكون قد سُجّلت باسم صاحبها فى جهاز الإيداع المركزى ، وقد أوقف هذا الإجراء عمليات «كلوب» بنجاح .

وبعد تقرير ما يجب عمله لإيقاف الاتجار فى العملة الماليزية وإيقاف أنشطة «كلوب» ، بقيت الحاجة لوضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ ، وطبيعى أن يكون البنك المركزى هو السلطة التنفيذية الرئيسة ، وقدّم مدير البنك المركزى ونائبه عرض اللحظة الأخيرة لإيقاف إجراءات الرقابة والسيطرة ، ثم قدّم كل منهما استقالته ؛ وكان على الحكومة تخويل السلطة على وجه السرعة لمساعد مدير البنك للتصرف باعتباره رئيسًا للبنك المركزى و لوضع الإجراءات موضع التنفيذ .

٧- كَيْفَ يَنْجَحُ نِظَامُ إِجْرَاءَاتِ الرَّقَابَةِ المُخْتَارُ عَلَى الصَّرْفِ

فى ٢ سبتمبر عام ١٩٩٨ وُضع نظام إجراءات الرقابة موضع التنفيذ ، وأُصيب العالم بصدمة وتنبأ الجميع ، لاسيما خبراء المال والاقتصاد العظام بالطبع ، بالانهيار الكامل للاقتصاد الماليزى ، لقد كان ضربا من الجنون بالنسبة لماليزيا ، ذلك البلد النامى الصغير ، أن تسير ضد بقية دول العالم تقريبا .

ماذا كانت بالضبط إجراءات الرقابة على الصرف؟ فى الواقع كانت تلك الإجراءات قليلة جدا ، كان هناك ثلاثة إجراءات فقط ، وهى بالتحديد كما يلى :

١ . تم التخلص من سوق الرينجيت بالخارج ولم يعد لمضاربى العملة بعد منفذ لاعتمادات مالية بالرينجيت . وتم ذلك بـ «تجميد» حسابات الرينجيت فى الخارج لمن لا يقيمون فى ماليزيا ، لم يُسمح لهم ببيع الرينجيت أو إقراضه لشخص آخر غير مقيم ولكن كان يمكنهم استثمار أموالهم هذه فى ماليزيا بحُرّية ، وبالتالى لم يتمكن تجار العملة من بيع الرينجيت على المكشوف كما لم يتمكنوا من تغيير سعر الصرف له ، فالحكومة فقط هى التى كان باستطاعتها تغيير هذا السعر .

٢ . ثبّتت الحكومة سعر الصرف عند ٣,٨ مقابل الدولار الأمريكى .

٣ . تم فرض «قاعدة الاثنى عشر شهرا» التى تحظر إعادة أموال محفظة السندات والأوراق التجارية إلى البلاد لمدة اثنى عشر شهرا ، وكانت قاعدة الاثنى عشر شهرا هذه ضرورية بناء على عدم الاستقرار السائد فى السوق المالى آنذاك ، وكان هناك احتمال أن ينتج عن الدعاية السيئة عقب إجراءات ماليزيا «غير التقليدية» تدفق قصير الأجل لرأس المال بكميات رهيبة خارج البلاد ، لذا كان هذا التقييد لمدة اثنى عشر شهرا يُعتبر ضروريا ،

ومع ذلك ، فعندما استقر الوضع بعد ستة أشهر من فرض القاعدة ، تم استبدال قاعدة الاثنى عشر شهرا تلك (بالنسبة للأموال الجديدة) بفرض ضريبة عليها و تبع ذلك تخفيف هذه الضريبة عما كانت بحيث تُطبّق فقط على الأرباح العائدة من الخارج ، ومن الطريف أنه عند انقضاء قاعدة الاثنى عشر شهرا فى سبتمبر عام ١٩٩٩ ، لم يصبح هناك تدفق كبير للأموال خارج البلاد ، لقد تغيرت صورة السوق تغيرا هائلا فى المدة من سبتمبر عام ١٩٩٨ إلى سبتمبر عام ١٩٩٩ ، وسعد المستثمرون الأجانب بتقدير وضع أسهمهم فى بورصة كوالالمبور للأوراق المالية وبالأداء العام للاقتصاد الماليزى .

لقد كان الهدف الرئيس لنظام إجراءات الرقابة الماليزى على الصرف الذى وُضع موضع التنفيذ فى سبتمبر عام ١٩٩٨ : هو استعادة ماليزيا سيطرتها على اقتصادها من مضاربى العملة وممن يتلاعبون بأسعارها حتى يمكن للماليزيين تقرير مصير ماليزيا ، وقد تم إعداد الإجراءات التى تم تنفيذها بكل عناية لجعل النواحى الإيجابية للعولمة أقرب ما تكون للكمال و لإزالة النواحى السلبية منها ، وكانت النواحى الإيجابية التى تم الاحتفاظ بها للعولمة هى الحرية الكاملة فى أمور التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد تم الحفاظ على النظام الليبرالى الذى كان يحكم الصفقات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بلا تغيير ، أما النواحى السلبية للعولمة التى تم التخلص منها فكانت السوق الخارجى للاتجار فى الرينجيت والتدفق الحر للودائع المصرفية قصيرة الأجل التى تتسبب فى فقدان استقرار الوضع الاقتصادى .

وثبتت الحكومة سعر صرف الرينجيت عند ٨ ,٣ للدولار الأمريكى ، وهو السعر الذى ساد فى الوقت الذى فُرضت فيه إجراءات الرقابة .

وكان يمكن للحكومة أن تُثبّت الرينجيت على السعر القديم وهو ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، وكان يمكن لهذا الإجراء إثراء ماليزيا والماليزيين ، ومع ذلك ، فإن مثل هذا المعدل القوى للرينجيت كان من شأنه أن يجعل ماليزيا أقل تنافسا مقارنة مع

جيرانها ، لقد أعاد سعر ٨ ,٣ للرينجيت مقابل الدولار الأمريكى السعر السابق للرينجيت مقابل الباهت والبيزو وهو ١ :١٠ ، وصحيح أن السلع المستوردة بالدولار الأمريكى تصبح أغلى وسعر الرينجيت ٨ ,٣ وليس ٥ ,٢ مقابل الدولار الأمريكى ، لكن هذا فى الواقع فى صالح الاقتصاد الماليزى ، ففى الوقت الذى تقل فيه الواردات ، ستزداد الصادرات ، وبالتالى يصبح من السهل أكثر تحقيق فائض تجارى ، حقا لم يحدث أن كان الفائض التجارى الماليزى أكبر مما هو عليه الآن .

وبمجرد إيقاف نشاط «كلوب» عن العمل من خلال القواعد الجديدة فى عام ١٩٩٨ ، ارتفعت الأسعار بشدة فى بورصة كوالالمبور ، وارتفع دليل أسعار الأوراق المالية لبورصة كوالالمبور بسرعة من ٢٦٢ إلى أعلى من ٨٠٠ وازدادت رسملة السوق بشكل ملموس ، ورأى المستثمرون الماليزيون فى الشركات المسجلة قيمة أسهمهم ترتفع جدا ، وأصبحت المطالبة بحد السعر فى خبر كان ، ولم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمن يريدون جمع الأموال فى بيع أسهمهم بأسعار أعلى بكثير عن ذى قبل .

ولم يستطع حاملو الأسهم التى تم شراؤها عن طريق «كلوب» بيع أسهمهم عقب إغلاق «كلوب» مباشرة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ . إذ كان لابد من عمل ترتيبات منطقية لترحيل الأسهم لجهاز الإيداع المركزى فى كوالالمبور على أساس فردى ، وتمت عملية الترحيل هذه فى منتصف عام ٢٠٠٠ ، وخلال تلك الفترة ، كانت قيمة الأسهم قد تضاعفت بنسبة تفوق ٣٠٠ ٪ ، ينبغى إذا لحاملى أسهم «كلوب» أن يعترفوا بجميل حكومة ماليزيا لتأخيرها بيع أسهمهم .

وينطبق نفس هذا الكلام على « قاعدة الاثنى عشر شهرا » التى فُرضت على المستثمرين غير المقيمين فى بورصة كوالالمبور للأوراق المالية ، والتى منعتهم من إعادة رأس مالهم للوطن لمدة ١٢ شهرا ، ولو لم تُفرض هذه القاعدة لباع غير المقيمين أسهمهم بأسعار أقل بكثير عمّا باعوها وأعادوا أموالهم للبلاد ، وكنتيجة لقاعدة الاثنى عشر شهرا تلك ، لم

يستطع معظم المستثمرين الأجانب بيع أسهمهم ، واليوم يمكنهم التمتع بالأسعار ذات القيمة العظيمة للأسهم التى فى حوزتهم ، فإذا افترضنا أن ما كان فى حوزتهم من أسهم يُقدر بـ ٣٠ ٪ من رسملة بورصة كوالالمبور ، فلو كانوا قد باعوا أسهمهم فى عام ١٩٩٨ ، لنتج عن ذلك تدهور حاد فى بورصة كوالالمبور و استنفاد الاحتياطىّ الخارجى لماليزيا ، وكان من شأن ذلك إثارة القلاقل فى الاقتصاد الماليزى وجعل الانتعاش الذى تبع ذلك أصعب بكثير عما حدث لذا فإن «قاعدة الاثنى عشر شهرا» خلقت موقف ربح لكل من المستثمرين غير المقيمين و الحكومة الماليزية .

وهناك نقطة مهمة تحتاج التأكيد عليها وهى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تكن تخضع لنظام إجراءات الرقابة المختار على الصرف بأية حال من الأحوال ، فقد سُمح لهم ليس فقط بإعادة أرباحهم للوطن ولكن أيضا بإعادة العوائد من بيع أصولهم ، حال اختيارهم لذلك ، ويجب ملاحظة أن قواعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا لا تطلب من هذه الاستثمارات أن تُدخل ١٠٠ ٪ من رأسمالها للبلاد لتلبية جميع احتياجاتهم المالية ، فهم يُسمح لهم باقتراض ٣ رينجيت من بنك ماليزيا مقابل كل رينجيت واحد يدخلونه للبلاد ، ولم تغير إجراءات الرقابة هذه السياسة ، وماليزيا قادرة أن تكون ليبرالية فى هذا المجال لأنها تملك احتياطيًا خارجيًا كبيراً إضافة لسيولة وافرة فى جهاز التمويل الوطنى ، إن أهم ما يوضع فى الاعتبار فى سياسة ماليزيا تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو إيجاد وظائف و نقل التكنولوجيا ، ولم يحدث مطلقا أن كانت نقطة تدفق الصرف الأجنبى للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلاد لها اعتبار مهم فى سياسة ماليزيا تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولضمان ألا يكون الإقراض المحلى من الشركات التابعة للبنوك الأجنبية العاملة فى ماليزيا بالكامل ، فُرضت قاعدة ٦٠ :٤٠ التى تطلب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلبى ٦٠٪ على الأقل من قروضهم الداخلية من بنوك يملكها ماليزيون فى ماليزيا .

ونتج عن هذه السياسة الليبرالية السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاقتراض من البنوك فى ماليزيا أيضا وضع «ربح ربح» ، فهم منفقون جيدون لرواتبهم ، وتكسب البنوك فى ماليزيا - بما فى ذلك البنوك التى تملكها ماليزيا - أرباحا جيدة بإقراضهم ، فإذا سلّمنا بأن ماليزيا لها سعر فائدة عال على المدخرات قيمته ٣٨٪ من إجمالى النتاج القومى ؛ فإن البنوك تحتاج لإقراض جزء لا بأس به من المدخرات الوطنية .

ومع ذلك ، فهناك ظاهرة مفيدة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا وهى أنهم يزيدون من استثماراتهم فى ماليزيا إما بإضافة رأسمال جديد أو من خلال الاحتفاظ بالأرباح وإعادة توظيفها ،حتى خلال البقعة السيئة للأزمة المالية عامى ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، استمرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى زيادة استثماراتها .

وتحتاج سياسة ماليزيا فى إعادة حصيلة أموال التصدير للوطن للتفسير ؛ حيث إنها كانت عاملا مهمًا فى قدرة ماليزيا على تنفيذ نظام الرقابة المختار على الصرف فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، تطلب اللوائح الحكومية من المصدرين (بما فى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إعادة حصيلة أموال صادراتهم لماليزيا بمجرد استلامها ، وهناك بعض الاستثناءات التى تُقدم فى هذا المجال ، لكنها استثناءات قليلة جدا ، يُسمح للمصدرين بمنح المستوردين ائتمانا لمدة أقصاها ستة شهور ، وهذا يعنى أنه ، وفى خلال ستة أشهر كحد أقصى بعد تاريخ التصدير ، يتم إعادة حصيلة أموال التصدير بالكامل لماليزيا وبيعها للبنوك فى ماليزيا أيضا . والبنوك فى ماليزيا ، بعد تلبية طلبات المستوردين ، تبيع صافى الرصيد للبنك المركزى يوميا ، وقد نتج عن هذه السياسة تعزيز مقنع للاحتياطىّ الخارجى الماليزى عبر السنين ، وإعطاء ماليزيا الثقة لتنفيذ نظام إجراءات الرقابة المختار على الصرف فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، على أساس مركز متين للاحتياطى الماليزى الخارجى ، وينبغى ملاحظة أن الجمع بين الاتجاه الليبرالى بالسماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن تقترض من جهاز التمويل الوطنى ومنعهم بحزم من الاحتفاظ بحصيلة أموال التصدير فى الخارج نتج عنه قدرة البنوك الماليزية على إعادة

استخدام المستوى العالى للمدخرات الماليزية و البنك المركزى فى تعزيز الاحتياطى الخارجى .

وبعد استقرار سوق العملة من خلال إجراءات الرقابة على الصرف وبعد إنشاء بورصة كوالالمبور للأوراق المالية من خلال إغلاق «كلوب» ، كان للحكومة الفرصة ، من سبتمبر عام ١٩٩٨ فصاعدا ؛ للتركيز بشكل مباشر أكثر على إنعاش الاقتصاد .

٨ - إنْعَاشُ الاقْتِصَادِ

وفى ذلك الوقت ، كانت قروض عدم الأداء لجهاز العمل فى البنوك قد ارتفعت من ٧ ,٤٪ فى نهاية عام ١٩٩٧ ، إلى ٢ ,١٣٪ ، وقد وُضعت قوة وأس المال للمؤسسات المصرفية فى اختبار شديد القسوة عندما تطلّب أحد عشر منهم دعمًا ماليًا جديداً ، وكان أداء الجهاز المصرفى قد تأثر تأثرا شديدا بعد أن سجّلت ٤٦ مؤسسة مصرفية خسائر كبيرة ، ووصل مجموع الخسائر التى سجّلها الجهاز المصرفى إلى ٣ ,٢ بليون رينجيت ماليزى .

ويعكس التسلسل التاريخى التالى للأحداث التصرف السريع للّجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى من أجل إنعاش الاقتصاد :

• ١ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض مُعدّل الاحتياطىّ القانونى من ٨٪ إلى ٦ ٪ ، وذلك بإدخال بليون رينجيت فى الجهاز المالى .

• ٣ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل (الوساطة) لبنك نيجارا ماليزيا من ٥ ,٩٪ إلى ٨٪ سنويا لإحداث تخفيض مساو فى أسعار الفائدة العامة للجهاز المالى ، كما تم تخفيض معدّلات نسبة الأصول السائلة أيضا من ١٧٪ إلى ١٥٪ ، ونتج عن ذلك تحرير ٨ بليون رينجيت ماليزى من الأصول السائلة التى كان يمكن للمؤسسات المالية بيعها لتمويل عملياتها ، أما عن متطلبات البنوك التجارية للمحافظة على رصيد حساباتهم مع البنك المركزى فقد ارتفعت ونتج عن ذلك تزويد البنوك بسيولة إضافية تزيد عن بليون رينجيت .

• ٨ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم إعفاء القروض المخصصة لشراء وبناء منازل تتكلف ٢٥٠, ٠٠٠ رينجيت ماليزى فأقل من حد ال ٢٠ ٪ لإقراض قطاع العقارات العريض كحافز إضافى لقطاع البناء .

• ١٥ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض الحد الأقصى على الأجر الأساسى المُسعّر للإقراض من ٤ ٪ نقطة إلى ٢,٥ ٪ نقطة ؛ وذلك لتخفيض أجر الإقراض للشركات والأفراد بغرض تسهيل المشاريع القابلة للاستمرار و تشجيع الاستهلاك إضافة إلى تخفيض عبء دفع فوائد الديون على الشركات .

• ١٦ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض مُعدّل الاحتياطى القانونى من ٦ ٪ إلى ٤ ٪ وبذلك تحررت ٨ بليون رينجيت ماليزى أخرى وانضمت لاقتصاد البلاد .

• ٢٣ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم رفع حد المؤسسات المالية للإقراض بغرض شراء أسهم و تمويل شركات الاستثمار بالوحدات من ١٥ ٪ إلى ١٧ ٪ من مجموع القروض المستحقة وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات فى بورصة كوالالمبور .

• ٢٥ سبتمبر عام ١٩٩٨

تمت إطالة أمد تصنيف قرض عدم الأداء من ٣ شهور إلى ٦ شهور ؛ وذلك لتقديم مهلة التقاط أنفاس للمقترضين ؛ لكى ينظموا حساباتهم .

• ٥ أكتوبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل (الوساطة) فى بنك نيجارا ماليزيا من ٨ ٪ إلى ٧,٥ ٪

سنويا ؛ وذلك لزيادة التخفيض فى النسبة العامة لأسعار الفائدة ، وتم إلغاء الحد الأقصى للتمويل وقدره ٦٠ ٪ تفرض على القروض لشراء عقارات سكنية وأراض ؛ ذلك لإعطاء دفعة لقطاع العقارات الذى تهدد بشكل خطير نتيجة للأزمة .

• ١٣ أكتوبر عام ١٩٩٨

تم إنشاء وحدة شكاوى القروض والرقابة في بنك نيجارا ماليزيا ؛ وذلك لمساعدة المقترضين الذين يواجهون مصاعب فى ضمان التمويل .

• ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل من ٥ ,٧ ٪ إلى ٧ ٪ سنويا ؛ وذلك لزيادة التخفيض فى معّدل أسعار الفائدة فى نظام التمويل .

• ١٩ نوفمبر عام ١٩٩٨

أنشأت الحكومة بما قيمته ٧٥٠ مليون رينجيت ماليزى «صندوق إعادة تأهيل الصناعات الصغيرة والوسيطة » ؛ لتقديم مساعدات مالية للصناعات الصغيرة والوسيطة القادرة على الاستمرار والتى كانت تواجه مشاكل سيولة نقدية مؤقتة .

• ٢٠ نوفمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض الحد الأدنى للدفع الشهرى لبطاقات الائتمان من ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ ؛ لتشجيع إنفاق المستهلكين .

• ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٨

طُلب من كل مؤسسة مصرفية إقامة «وحدة خاصة لإعادة تأهيل القروض» ؛ لمساعدة المقترضين الذين واجهوا مشاكل فى سداد قروضهم ، وتم إلغاء الحد الأقصى للتمويل وهو ٨٥ ٪ بالنسبة لسيّارات الركاب التى تتكلف ٤٠,٠٠٠ رينجيت ماليزى فأقل .

• ٥ ديسمبر عام ١٩٩٨

خفّض بنك نيجارا ماليزيا الحد الأقصى لفائدة القرض تحت بند تمويل الصناعات الصغيرة والوسيطة والمشروع الخاص بالمنازل ذات التكلفة المنخفضة والمتوسطة من ١٠٪ إلى ٥ ,٨٪ .

وأعطت اللجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى اهتماما خاصا لعمليات داناهارتا (شركة إدارة سندات) ، و دانامودال «شركة إعادة تمويل» ، و«لجنة شركات إعادة بناء الدين» ، وكانت جميعها قد تم إنشاؤها خلال الأزمة للتعامل مع مشاكل قروض عدم الأداء و إعادة رسملة البنوك ، وكان الدور الذى لعبته داناهارتا هو إلغاء قروض عدم الأداء من نظام البنك حتى يمكن للبنوك إعادة التركيز على وظيفتها فى الإقراض من أجل إنعاش الاقتصاد ، وكان دور دانامودال هو إعادة رسملة المؤسسات المالية وبالتالى استعادة قوة رأس المال لنظام العمل المصرفى لمستوى صحىّ أفضل بكثير مما كان ، وكان دور لجنة شركات إعادة بناء الدين هو تقديم أرضية للبنوك والشركات للتعاون سويا و إعداد برنامج إعادة بناء الدين بطريقة غير رسمية .

وبمجرد وضع إجراءات الرقابة على الصرف موضع التنفيذ ، أسرعت المؤسسات الثلاث الخطى لتنفيذ المهام الموكلة إليها ، وفى ٣١ مارس عام ١٩٩٩ كانت داناهارتا قد حصلت على قروض عدم أداء تصل قيمتها إلى ١٦ بليون رينجيت ماليزى ، وكانت دانامودال قد أعادت رسملة عشر مؤسسات مصرفية بما قيمته ٢ ,٦ بليون رينجيت ماليزى ، وركّزت لجنة شركة إعادة بناء الدين تماما على إعادة بناء عدد من الشركات الكبيرة .

وكانت اللجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى تفحص كل ناحية من النواحى الاقتصادية بشكل يومى ، ومما كان يوضع على بساط البحث أمام اللجنة : الأرقام الخاصة بالنشاط التجارى والاحتياطى الخارجى ، وأسعار الفوائد و إقراض البنوك و مبيعات العقارات والملكيات و المركبات و المبيعات بالتجزئة و الحمولة بالطن والحاويات التى تسلمها

الموانئ و المسافرين بالطائرات وأجرة الشحن عليها و تفاصيل عن السلع المُصنّعة والمُصدّرة للخارج و تفاصيل الواردات وعما تم تسجيله من أعمال تجارية جديدة وحالات الإفلاس والبطالة و الوظائف الخالية والأجور والمشاريع والعقود الحكومية و مقدار الكهرباء التى تم استهلاكها . . إلخ ، وكثيرا ما كانت تُتخذ إجراءات مُحدّدة ، فعندما كانت المركبات لا تُباع بشكل جيد ، كانت اللجنة تقرر اتخاذ خطوات خاصة بالشراء بالتقسيط و تتأكد من صحة أسعارها .

وتم إدارة حملتين لملكية الأراضى والعقارات من أجل الإقلال من التهديد الكبير لقطاع الملكيات ، وأُديرت أول حملة فى ديسمبر عام ١٩٩٨ والثانية فى أكتوبر عام ١٩٩٩ ، وشارك تجار الأراضى والعقارات بحماس فى أسواق بيع العقارات وأخذوا معهم المُجسّمات و كُتيبات الدعاية و أعدوا أكشاك البيع وبها كثير من مندوبى المبيعات ، وهناك اجتمع تحت سقف واحد رجال البنوك وشركات التأمين والمحامون وموظفو الحكومة المختصون بتسجيل مبيعات العقارات وبإجراءات قانونية أخرى ، وخلال هاتين الحملتين ، تم بيع أراضى و عقارات بما قيمته الإجمالية ٤ ,٦ بليون رينجيت ماليزى ، وكانت هذه النتيجة سارة ومرضية للجميع ، بما فى ذلك الحكومة ، التى تعرف جيدا التأثير الجانبى المضاد للتهديد الكبير للملكيات والعقارات .

وعندما انخفضت مبيعات التجزئة ، أعطت الحكومة علاوة مؤقتة قيمتها ٦٠٠ رينجيت ماليزى لجميع الموظفين ، وصُرفت هذه العلاوة بواقع ١٠٠ رينجيت شهريا لضمان إنفاقها فى البلاد على شراء الحاجيات الضرورية اليومية ، واستفاد تجار التجزئة من هذه القوة الشرائية الزائدة لموظفى الحكومة .

واستمعت اللجنة المركزية لشكاوى مجتمع رجال الأعمال وقُدّمت مذكرات مختصرة متكررة عن طريق وكالات حكومية متعددة والقطاع الخاص ، وكثيرا ما تم اتخاذ خطوات عاجلة ، وكانت دائما بهدف ضمان ألا يقف فى الطريق نحو النمو السريع .

لقد مرت – الآن – سنتان منذ أن فرضت ماليزيا إجراءات الرقابة المختارة على العملة والدلائل واضحة أنها أوقفت بنجاح تجار العملة ومستثمرى الأجل القصير عن إحداث أى تلف آخر للاقتصاد الماليزى ، وظل سعر صرف الرينجيت ثابتا مقابل الدولار الأمريكى وهو ٣,٨ ، وارتفع مؤشر أسعار الأوراق المالية في بورصة كوالالمبور من ٢٦٢ نقطة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٨٠٠ نقطة فى الوقت الحاضر ، واستعادت جميع الشركات والبنوك تقريبا عافيتها ، وعادت الثقة وأصبح لدى الناس نقود ينفقونها مرة أخرى .

وانتعشت جميع الأنشطة الاقتصادية ، وعادت أوناش وروافع البناء للعمل والحركة مرة أخرى ، وعادت مبيعات المركبات لمعدلات فترة ما قبل الأزمة ، وتشير كل الدلائل فى الحقيقة لانتعاش اقتصادى قوى ونشيط .

فى عام ١٩٩٧ ، عندما بدأت فترة الركود ، كان إجمالى الناتج القومى لا يزال عاليا بنسبة ٥,٧٪ ؛ حيث أثرّت حالة التدهور فى النصف الثانى من السنة فقط ، وكانت سنة ١٩٩٨ هى أخطر السنين عندما انكمش إجمالى الناتج القومى بنسبة ٢,٧٪ ، لكن سنة ١٩٩٨ أظهرت إنعاشًا مميزًا بعودة هذا الناتج إلى ٦,٥٪ ، ومن المتوقع أن يحقق إجمالى الناتج القومى هذه السنة ٨,٥ على الأقل كما تتصور الحكومة .

٩- العَوْدَةُ بِقُوَّةٍ للوَضْعِ السَّوِيِّ والدُّرُوسُ المُسْتَفَادَةُ

لقد استعادت ماليزيا وضعها السّوىّ ، واستعادته بسرعة شديدة وبقوة هائلة ، أما عن الخبراء الذين تنبؤا بحدوث كارثة لماليزيا عندما فرضت إجراءات الرقابة المختارة على الصرف فهم الآن إما صامتون أو اعترفوا بقلوب مملوءة بالحسد بنجاح هذه الإجراءات وبأنها مكّنت ماليزيا من العودة بقوة للوضع السّوىّ .

وقد امتدح صندوق النقد الدولى ماليزيا مؤخرا لحل مشكلتها الاقتصادية عن طريق نظام إجراءات الرقابة المختار التى صممتها بنفسها ، حتى «جورج سوروس» الذى كان قد دان ماليزيا وقيادتها لاختيارها تجار العملة وحدهم على أنهم المذنبون المسئولون عن تخفيض قيمة العملات وعن تدمير اقتصاديات البلاد ، يعترف«سوروس» الآن أن ماليزيا فعلت الشىء الصحيح بعدم خضوعها لصندوق النقد الدولى ولا للصيغة القياسية التى تُوصف لكل القلاقل الاقتصادية .

ومما يدعو للغرابة الشديدة أن «سوروس» تاجر العملة الشرير من الطراز النموذجى ، اعترف بالفعل أن تجارة العملة تحتاج للتنظيم وأن السوق ينقصها الكمال ولا يمكن الاعتماد عليها فى تحديد أسعار الصرف لكن بنك النقد الدولى والدول الغربية القوية اقتصاديا وماليا ما تزال متصلبة فى عنادها بأنه يجب الإبقاء على حرية الاتجار فى العملات ، والحرية شىء مقدس ولا ينبغى كبح جماحها مطلقا ، إنها مسألة عقيدة يجب ألا يُثار الجدل حولها بأية حال من الأحوال .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الاتجار فى العملة تسبب فى تدهور مريع فى اقتصاديات البلاد التى نقصت قيمة عملاتها عن طريق تجّار العملة ، وهناك أمثلة كثيرة على أن الأزمة المالية والاقتصادية الناتجة عن تخفيض قيمة العملة كانت مصحوبة بالبطالة ونقص

فى الطعام والوقود و المظاهرات و أعمال الشغب و إحراق المبانى و عمليات سلب ونهب و اغتصاب وجرائم قتل ، وكانت الحكومات تُسقط ويحل محلها حكومات أخرى مهزوزة غير جديرة بالثقة لم تخضع لسيطرة صندوق النقد الدولى والدول الغربية فقط ، بل إنها كانت غير قادرة على إحداث إصلاحات فى الاقتصاد ، وتلك هى الدول التى سبق لحكوماتها أن أظهرت قدرتها على تنمية بلادها حتى أصبحت معروفة باسم النمور الاقتصادية ، ومع ذلك لا يضعون اللوم على تجّار العملة للتدهور الذى حدث لهؤلاء النمور الاقتصادية ، و يضعون اللوم بالكامل على أكتاف حكومات بلادهم ، فهم متهمون بالرشوة و المحسوبية و محاباة الأقارب فى التوظيف و عدم الشفافية و بطرق الحكم السيئة عموما .

لأنه طالما يوجد هذا الرفض بالاعتراف بأن الاتجار فى العملة و جشع تجار العملة هما اللذان تسببا فى التدهور الذى لم يكن لزاما أن يحدث لاقتصاد كثير من البلاد ، وسيستمر التدهور فى الحدوث حتى للاقتصاد المتين بسبب الاتجار فى العملة حتى الدول القوية لن تنجو من الخطر كما أظهرت ذلك مبالغ إدارة رأس المال طويل المدى .

ولا يوجد أمل فى أن يتم فرض حظر على الاتجار فى العملة أو حتى كبح جماحه على وجه السرعة ، هناك كثير من ذوى السلطة يكوّنون ثروات كبرى عن طريق الاتجار فى العملة ، ولسوء الحظ فقط أن العملة هذه تأتى من شقاء الفقراء من الناس فى البلاد الفقيرة .

وكما قال أحد الفرنسيين : «لقد تم إخراج الجنّى من الزجاجة ، ولا يستطيع أى مخلوق فى العالم إعادته إليها» . وهذا تصريح جدير بالملاحظة إذا وضعنا فى الاعتبار أن الناس الذين أطلقوا سراح الجنّى هم بذاتهم الذين عيّنوا أنفسهم رجال الشرطة فى العالم ، ويجب على الفقراء والضعفاء أن يلحظوا ذلك جيدا ، إنهم أقل أهمية من تجار العملة ، الذين يجب الدفاع عن حريتهم بكل ثمن .

وسوف تساعد تجربة ماليزيا فى التعامل مع الأزمة لاقتصادية والمالية فيما يحدث مستقبلا من أزمات واضطرابات مماثلة ، وأهم درس نتعلمه من هذه التجربة هو الحاجة لمعرفة الأسباب الحقيقية للتدهور وكيف تعمل ، والعلاقات المتداخلة المتشابكة بين العوامل

المختلفة ، وعندما تُعرف التفاصيل ، سيصبح من الممكن تصميم استراتيجية لمحاربة القوى التى تسبب المشكلة ، وقد تطرح عدة حلول نفسها لمشكلة واحدة من المشاكل ، وتحتاج هذه الحلول للمناقشة و الاختبار ، وينبغى تجهيز حلول مساندة لاستخدامها فى حال فشل الطريقة المختارة ، ويتطلب تنفيذ استراتيجية معينة أو أحد الحلول مراقبة عملية من صانعى القرار ، على الأقل فى الإشراف على عملية التنفيذ وفى اتخاذ إجراء لتصحيح الأوضاع .

إن المعلومات الكاملة والمستمرة عما يحدث على الأرض لهى أمر جوهرى للغاية ، فالأرقام والرسوم البيانية والجداول تقدم صورة أفضل بكثير من التقارير الشفهية ، أما التفسيرات فيجب أن تُقدّم شفهيا ، وبالطبع يجب أن يكون متلقى التقارير مُلمّا بالقدر الكافى بالمواضيع ؛ ليتمكن من عمل تقييم عنها ويقرر الإجراءات التى يحتاج الوضع اتخاذها تجاهها ، إن الجهاز مهم ، لكن الأشخاص الذين يديرونه أكثر أهمية منه بكثير ، والحقيقة ، أن الجهاز الجيد وحده يقدم حلولا جزئية فقط فى أحسن الأحوال ، أما الأشخاص الذين يعملون فيه فهم الذين يجعلونه يعمل و بنجاح .

ومن بين الدروس المستفادة المهمة : أنه يجب على ماليزيا أن تكون حريصة دائما فى إدارة اقتصادها ، ولا يجب ألا تسمح لنفسها مطلقا بأن يضعفها الإهمال فى المحافظة على قوتها المالية والاقتصادية ، باليقظة التامة فقط نستطيع أن نضمن أن يكفى معدّل النمو فى ماليزيا للوصول لمنزلة الدول المتقدمة كما نتصوره فى رؤيتنا لماليزيا عام ٢٠٢٠ .

إن أزمة العملة أزمة ليس لها لزوم وكانت لا تحتاج للحدوث لو كان هدف الجهاز المالى الدولى حقا هو تسهيل التجارة و التفاعلات الاقتصادية الأخرى بين الدول ، بما فى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لكن القوى الرأسمالية الكبرى تريد ما هو أكثر من ذلك ، فهم يريدون تعزيز برنامجهم السياسى أيضا ، وبسبب هذا البرنامج السياسى قام الجهاز المالى الدولى ليس فقط بالسماح بالاتجار فى العملة ، ولكنه أيضا شجّع ممارستها فى بعض الأحيان ، وهى أنشطة لا لزوم لها مطلقا ؛ لأنها تُدمّر ثروة أكثر بكثير مما توجدها .

فهرس

١ـ الأَعْـلَامُ

٢ـ الأَمَاكِنُ

٣ـ مُنَظَّمَاتٌ وَهَيْئَاتٌ وَاتِّفَاقِيَاتٌ

٤- كلمات ومصطلحات أساسية

الجزء الثالث

إدارة الاقتصاد الماليزي

المحتويات

١- أَوْلَوِيَّاتُ مَالِيزْيَا الاِقْتِصَادِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ

يُقال إن الانتخابات العامة العاشرة فى ماليزيا ستُجرى بعد أسابيع أو شهور فقط ؛ ولذلك لم يكن فى الأمر مفاجأة أن يُطلب منى التحدث اليوم عن أولويات ماليزيا السياسية ، ولقد طُلب منى أيضا أن أتحدث عن أولويات ماليزيا الاقتصادية فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى شرق آسيا التى خرّبت المنطقة - وبخاصة اقتصادات التنانين والنمور الأكثر انفتاحًا و تحررًا - عقب أزمة البات التايلاندى فى يوليو عام ١٩٩٧ .

وقبل أن أفعل ذلك ، اسمحوا لى أن أُقدّم ماليزيا كقرينة - والقرينة دائمًا حاسمة - فإذا لم تفهم قرينتنا ، فإن أشياء كثيرة نفعلها قد تبدو مُحيّرة ، وهذا يشبه كثيرًا الطريقة التى قد نسىء بها فهم أمريكا إذا لم يكن لدينا تقدير للقرينة الأمريكية .

ولو حُرم الكثير من الناس من القرينة ؛ لاتفقوا مع «صامويل چونسون» الكاتب الشهير قرب نهاية القرن الثامن عشر عندما قال عن الأمريكان - ربما وهو نصف مازح - بأنهم : «جنس من المدانين ، وينبغى أن يشكرونا على أى شىء نسمح لهم به يكون أقل من الشنق» .

ولو حُرم الكثير من الأوروبيين من القرينة ؛ لاتفقوا فى كل مرّة مع «روبرت ساوذى» ، الذى كتب فى عام ١٨١٢ يقول : «تأملوا معنى أن تأخذ أُمة مكانها بين الدول المتحضرة قبل أن يكون لها رجال محترمون أو علماء باحثون ، لقد اكتسبوا (الأمريكان) فى خلال ٢٠ سنة شخصية قومية مُميزة بالاحتيال الكاذب والوضيع» .

* خطاب ألقى فى غداء عمل فى المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٩٩م .

في عام ١٨٢٠ ، بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأربعة وأربعين عاما ، كتب مراقب اسكتلندى غاضب على الولايات المتحدة اسمه «سيدنى سميث» يقول : «فى أركان الدنيا الأربع ، من ذا الذى يقرأ كتابا أمريكيًا؟ أو يذهب لمسرحية أمريكية ؟ أو ينظر إلى صورة أو تمثال أمريكى؟ بم يدين العالم للأطباء والجراحين الأمريكان ؟ ما المواد الجديدة التى اكتشفها علماء الكيمياء عندهم؟ ما المواد القديمة التى قاموا بتحليلها؟ ما الأبراج والكواكب الجديدة التى اكتشفها تليسكوب الأمريكان؟ ماذا أضافوا للرياضيات؟ من يشرب من الأكواب الأمريكية ؟ أو يأكل من الأطباق الأمريكية؟ أو يلبس معطفًا أو عباءة أمريكية؟ أو ينام فى بطانيّة أمريكية ؟ وأخيرًا : تحت أية حكومة من الحكومات الأوروبية المستبدة القديمة يكون من بين كل ستة رجال عبد من العبيد قد يشتريه إخوانه من البشر و يبيعونه و يعذّبونه؟

ياله من فرق تُحدثه مائة أو مائتان من السنين !

لقد استعمرت ثلاث قوى أوروبية مختلفة الماليزيين لمدة تزيد عن أربعمائة عام ، ثم احتلتنا بعد ذلك قوة إمبريالية أخرى ، وكانت هذه المرة من آسيا ، وهى اليابان ، وبرغم استغلال اليابانيين لنا لمصلحتهم فقط ، إلا أنهم تركوا لنا أيضا بعض الأشياء الجيدة ، لكنهم سرقوا شيئًا لا يُقدّر بثمن من أمة وشعب بأكمله - سرقوا حريته وكرامته .

وقد يجد كثير من الناس صعوبة فى فهم أهمية هذه الأشياء التى قد تبدو تجريدية : الحرية والكرامة ، إننى واثق من أن آباءكم الذين أسسوا أمريكا وكل من هربوا إلى شواطئ الولايات المتحدة ما كانوا ليجدوا صعوبة كبيرة فى فهم مدى أهمية هاتين الكلمتين .

وبعد أربعة عقود من الاستقلال ، ربما قال الكثير من الناس إنه قد آن الأوان أن ينسى الماليزيون عار الاستعمار وجرحه الغائر - ربما- لكن من الصعب قليلا على الأمريكيين من أصل أفريقى أن ينسوا العبودية والنضال من أجل الحقوق المدنيّة حتى برغم مرور زمن لا بأس به ، من الصعب ، حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن ، على اليهود فى كل مكان نسيان «أوشفتز» .

وعندما غادرتنا القوى الاستعمارية ، تركوا لنا أيضا مشكلة عرقيّة دينيّة ضخمة ، فبينما كانت ماليزيا من قبل فى معظمها شبه جزيرة الملايو وكان معظمها مسلمين ، إلا أننا أصبحنا بعد الاحتلال مجتمعًا منقسمًا متعدد الجنسيات به عدة أديان وعدة لغات ، وانتماءات غير مؤكدة و هويّات متصارعة ، أما سكان شبه الجزيرة الأصليون الذين كانوا يشكلون الأغلبية العددية المطلقة ، والأغلبية الساحقة من الناخبين – والذين قال البريطانيون إنهم قد جاءوا ليساعدوهم وينقذوهم – فقد وجدوا أنفسهم أفقر المجتمعات وأكثرها تخلفًا ، وكانت البلد أشبه بمكان سريع الاشتعال ، مغمورة فى رذيلة الفقر المطلق ، أفقر حتى من هاييتى ، وتسيطر عليها قبضة الانحياز العرقى والتعصب الأعمى ، وقد أُلقى بها فى المرجل العنيف للحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية ، وكنا بوضوح ، وذلك فى رأى الكثيرين بما فيهم عدد كبير من الماليزيين أنفسهم ، كأننا قد قُدرّ علينا أن نوضع فى صندوق زبالة التاريخ .

لم يكن لنا فى ماضينا خبرة مع الديموقراطية . لم نكن سوى عدد كبير من الممالك الأهلية الصغيرة لحكامها السلطة المطلقة ولا سلطة للشعوب فيها ، وعقب ذلك ، ولمدة زادت عن أربعة قرون ، استمر الحكام الجدد فى امتلاك السلطة المطلقة – غير أنهم كانوا حكامًا برتغاليين أو هولنديين أو بريطانيين أو يابانيين أو بريطانيين مرة أخرى ، ومع ذلك ، فعندما حصلنا على الاستقلال ، اخترنا النظام الديمقراطى ، إن حكوماتنا يجرى انتخابها عن طريق الشعب ، وقد أجريت تسعة انتخابات حرة عندنا فى غضون ٤٢ سنة منذ الاستقلال ؛ انتخابات فاز فيها مرشحون من المعارضة ، بل إنهم استولوا على ولايات متعددة .

لقد جعلنا الديمقراطية تعمل وتنجح برغم المجتمع المنقسم انقسامًا حادًا ، وبرغم العصيان الشيوعى الإرهابى المسلح الذى استمر ٣٣ عاما ، وبرغم مرور أكثر من أربعة عقود

من الصراع بين المنحرفين من الإسلاميين المتطرفين و إسلام الأصوليين - ذلك الصراع الذى أفرز نتائجًا عنيفة فى أماكن أخرى من العالم .

وبتجميع كل الإيجابيات والسلبيات ، سوف يُسلّم أى إنسان له عقل موضوعى بأننا أحرزنا نجاحًا عظيمًا فى عالم نام به قليل من النجاحات ، وكانت انتكاساتنا الوحيدة مدتها قصيرة والحمد لله : كانت تلك هى فترة خلو العرش بين وفاة ملك وتولى آخر الحكم والتى استمرت ١٨ شهراً بدأت فى مايو ١٩٦٩ عندما انفجرت أعمال الشغب الطائفية فى العاصمة ، وسوف أعود لهذا الحدث فيما بعد ، لأنه ترك بصمة يستحيل محوها من ضمير أمتنا ، إنها نقطة تحول فى تاريخنا القصير .

لقد كنا ومازلنا بلدًا صغيراً جدًا وموارده محدودة للغاية ، وتعدادنا حاليًا ٢٢ مليون نسمة ، ومع أن مستوى المعيشة عندنا ، باستخدام مصطلحات تعادل القوة الشرائية ، يساوى رُبعه عندكم ، إلا أن صافى إنتاجنا المحلى فى عام ١٩٩٧ كان واحدا وربع فى المائة فقط من إجمالى الإنتاج المحلى عندكم ، إنكم تستطيعون - بينما لا نستطيع نحن - أن تتحملوا الهجمات الضارية لتجار العملة ومُضاربى صندوق التغطية ، إنهم يتحكمون فى موارد ليس لها علاقة مطلقا بمواردنا ، إنهم (جولياث) ، ذلك المحارب العملاق ، ونحن لسنا (بداوود) الذى قتله ، على شاطئ بلا حصى ، ما نحن إلا كابوريا تعدو مسرعة انتظاراً لوطأة أقدام عملاقة .

ولو استطعت أن أعيدكم لما مضى فى تاريخكم ، أرجو ألا تنسوا أنه بينما لم تعودوا أنتم كما كنتم فى الماضى ، فما زال عمر تاريخنا كله صغير جدا ، إن تاريخ بلدنا كله هو ٤٢ عاما ، وربما تقدروا وجهة نظرى بشكل أفضل إذا عدتم إلى عام ١٨١٨ ، أى بعد ٤٢ عاما من حصولكم على الاستقلال ، بكل شجاعة وشهامة ، من نفس القوى الاستعمارية ، أكثر من أربعة عقود قبل أن تمزقوا أنفسكم إربًا فى واحدة من أكثر الحروب الأهلية دموية فى التاريخ ، نحن الآن حيث كنتم أنتم فى ١٨١٨ ، بالقرب من الوقت الذى كان «صامويل

جونسون» يعتقد فيه أنه على الأمريكان أن يشكروا الله لأنهم لم يُشنقوا ، وعندما كان «سميث» يعتقد أن أمريكا لا تصلح لشيء ، وعندما كان «ساوذى» يعتقد أن أمريكا والأمريكان عار على المجتمع المتحضر . إن كثيرًا من الأجانب اليوم لهم وجهة نظر عن ماليزيا قريبة جدا من آراء أولئك الناس عن أمريكا فى ذلك الوقت .

وبالرغم من أى إنسان فيكم ، فقد تمكنتم من السير بصعوبة فوق العقبات ثم التغلب عليها ، والعالم اليوم أكثر تعقيدًا من أى وقت مضى ، إن ماليزيا وعمرها ٤٢ عامًا لا يمكنها تحمل هجمات شرسة أكثر من اللازم ولا تستطيع أن تتحسس طريقها بسهولة .

دعونى أتحول لما أعتبره بعض الأولويات السياسية لماليزيا اليوم ، ولأسباب تتعلق بعدم التطويل ، سأتطرق لثلاث منها فقط : أولاً- تحويل السكان الذين يُفرقهم العرق واللغة والدين والثقافة إلى أمة متحدة من الماليزيين ؛ ثانيًا- ضمان أن تظل ماليزيا فى حالة تقدم وتحرر فى آرائها وفى كل سياساتها فى الداخل والخارج ؛ وثالثًا- ضمان قدرة الماليزيين على التمتع بالسلام ، والتوافق ، و الاستقرار ، والازدهار فى كل الأوقات .

سيظل التحدى الرئيس الذى يواجهنا مستمرا إلى أن يرى سكان شبه جزيرة الملايو ، والصينيّون ، والهنود ، والقادازان ، والإيبان ، وكل الجنسيات الأخرى أنفسهم ويرى كل جنس منهم الجنس الآخر كمواطنين ماليزيين أولاً وقبل كل شيء ، ثم كأعضاء فى جماعتهم العرقية ثانيًا ، وستنتهى مهمتنا عندما تعيش مجتمعاتنا فى حالة من الزمالة والمشاركة العادلة مع بعضهم البعض ، بلا أى إحساس بأن جنسًا منهم تابع لجنس آخر ، أو على الهامش مقارنة به أو أنه فى عزلة عن الآخرين .

وأنا أعتقد أن السياسات المتوازنة والعادلة التى تبنيناها فى كل المجالات - السياسة ، والتعليم ، والقضاء على الفقر ، والنمو الاقتصادى ، وما إلى ذلك - تلك السياسات التى لها ثمنها الباهظ ، كما أن لها فوائدها الجليلة ، قد ساعدت ماليزيا على تحقيق تقدم ملموس فى بناء أمة متحدة منذ أحداث الشغب العنصرى فى مايو عام ١٩٦٩ ، ولقد

خدمتنا جيدًا برامج العمل الإيجابى التى تبنيناها فى علاج حالات الظلم فى مجال الاقتصاد وتوسيع نطاق المشاركة السياسية فيما بين الأجناس ، وسوف تستمر هذه البرامج كذلك إلى أن يتوقف تأثير الأصول العرقية على تفكيرنا بشكل مُكثف .

إن التقدم الذى حققناه حتى الآن أدى إلى أن يعرض الكثيرون وضعنا للعالم كمثال ناجح للدولة متعددة الأجناس ، وربما نكون كذلك فعلا ، لكنى ليس عندى أى أوهام أو صور خادعة بخصوص التحديات المستمرة التى تواجهنا ، ولا تزال حدود خطئنا هى الانقسامات العرقية والدينية ، لا يزال التعصب الدينى والعواطف العرقية قوى جبارة فى ماليزيا ، ولو سمحنا لأنفسنا بالانقياد الخاطئ بمنح المساعدة والدعم للقضية الخاسرة ، فقد نشهد الانهيار الكامل لماليزيا التى نعرفها ، ونحن لا نريد أن نكون كوسوفو أخرى أو البوسنة والهرسك .

ويقودنى هذا للأولوية السياسية الثانية التى تواجه ماليزيا ، إننا نحتاج إلى ضمان بأن تظل ماليزيا فى حالة تقدم وتسامح ، و أن تكون متحررة فى نظرتها للأمور ، نريد أن نتأكد من أن سياساتنا المعتدلة والمتسامحة والمُسوية للخلافات ستظل مستمرة ، وأعتقد أننا فى حاجة إلى استمرار هذه النظرة للأمور و للسياسات المصاحبة لها لأن بقاء ماليزيا ذاته يعتمد على ذلك .

وستذهب ماليزيا قريبًا جدًا لصناديق الانتخابات ، وأمام الناس - ومُؤيديهم ومن يتعاطف معهم من الخارج - خياران : تأييد «باريسان ناسيونال» (أو تحالف الجبهة الوطنية) ، الحزب الثابت المستقر ، صاحب القاعدة العريضة ؛ إذ يتكون من تحالف ١٤ حزب أو أن يختار تحالف أحزاب بديل مفكك المفروض أن أهم وأقوى عضو فيه هو الحزب الإسلامى (PAS) ومن غير المتوقع للأحزاب الأخرى فى هذا التحالف أن تؤدى عمليًا أداءً حسنًا ، إن المستفيد الرئيس من انتهاء مشكلة أنور إبراهيم ليس حزب زوجته : (حزب كيديلان) وإنما سيكون الحزب الإسلامى ، وهو شريك تحالف كيديلان .

والحزب الإسلامى هو الحزب الذى استغل الموقف بمنتهى المهارة واكتسب أعظم قوة ممكنة ، وهو حزب مشهور بإساءة استخدامه للإسلام وإساءة تفسيره سعيًا وراء مصلحته السياسية ، وأحيانا يُعتبر حزبًا أصوليًا ، ولكنه ليس كذلك ، فلو التزم الناس بأصول الإسلام وتعاليمه ، لنتج عن ذلك حب السلام والتسامح تجاه الآخرين ، ويؤمن الحزب الذى أنتمى إليه ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، بالسلام والتسامح ، وهى التعاليم الحقيقية للإسلام ، ونحن ننادى بأننا أصوليون بالمعنى الصحيح للكلمة ، إن الوعد الحقيقى الذى يعطيه الحزب الإسلامى أنه عندما يحكم ، سيقطع الأيادى والأرجل والرؤوس ، وهى أشياء يفرضها الإسلام فى ظروف خاصة جدا ، والمؤكد أن القرآن لا يفرضها فى مجتمع متعدد الأجناس يخضع فيه غير المسلمين للقانون الإنجليزى العادى ، ويخضع فيه المسلمون للشريعة الإسلامية ، لأن ذلك سينتج عنه ظلم وإجحاف ، وصدّقوا إذا شئتم أو لا تصدقوا ، إن الإسلام الحقيقى يبغض الظلم ويمقته .

وتستحوذ على الحزب الإسلامى فكرة حجب النساء عن النظر ، وخصوصًا الجميلات منهن ، ولا ينبغى على النساء مجرد تغطية أجسادهن بالكامل فحسب ، ولكن ينبغى عليهن عدم العمل خارج بيوتهن ، وليس للحزب الإسلامى سياسة اقتصادية معروفة غير أن يقول إنها لابد من أن تكون إسلامية ، ومع ذلك ، فمعنى أن تكون هذه السياسة إسلامية أمر غير واضح .

أرجو أن تفهموا أنه بينما يوجد فى ماليزيا جمعيات يمكن أن تلقى نجاحًا عالميًا ، وبينما يوجد أعداد ضخمة من الماليزيين متلهفين لأن يصبحوا فى طليعة عصر الإنترنت ووسائل الإعلام المتعددة ، إلا أن هناك أيضًا عددًا غير قليل منهم يعتقدون أنه يجب إلقاء أجهزة التليفزيون فى النهر لأنها أداة من أدوات الشيطان .

وخلال الفترة التى تنتهى بإجراء الانتخابات العامة العاشرة ، نرى الآن مستوى من التدخل الأجنبى لم نشهده من قبل منذ حاولت إندونيسيا والشيوعيون جاهدين إجهاض

مولد دولة ماليزيا ، إن الأجانب بمن فى ذلك كثيرون من الولايات المتحدة ، الذين يسعون الآن لتعزيز ودعم المعارضة ، ينبغى أن يكون لديهم فهم واضح للخيارات الاستراتيجية : إما الائتلاف الثابت المستقر لحزب «باريسان ناسيونال» الذى تقوده المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، وهو الحزب العصرى ، التقدمى ، المتسامح ، الليبرالى ، والذى تم اختباره ووضعه تحت التجربة بسجلات ماضيه الناصعة ، أو ائتلاف مفكك من الأحزاب التى يسيطر عليها الحزب الإسلامى المنحرف عن الطريق المستقيم ، والذى يستطيع كل الناس رؤية سجل أدائه كحكومة فى ولاية كيلانتان ، وهو حزب سياسى صاحب جدول أعمال واضح ومعلن هدفه إقامة دولة إسلامية على نموذجه الخاص .

أستطيع فقط أن آمل فى أنه عندما يؤيد المناصرون الأجانب أحزاب المعارضة ، عليهم أن يعرفوا ما يفعلونه ، إن حزب الجبهة الوطنية الحاكم لا يستجدى التأييد الأجنبى ، لكنه يمكنه الحصول على التأييد رغم التقارير المشوشة المستمرة حوله ، لقد قلت إن أولويتنا السياسية الثالثة هى ضمان قدرة الماليزيين على التمتع بالسلام و الوفاق والاستقرار فى كل الأوقات ، ونحن فى ماليزيا نعطى هذه الأمور قيمة وجدانية خاصة لأننا عرفنا جدارتها بعد تجارب صعبة ، لقد تهددت ماليزيا سنوات كثيرة بدأت فى عام ١٩٤٨ بالعصيان الشيوعى المسلح ، وكنا مُجبرين على العيش فى ظل هجمات حرب العصابات على مدى ٣٢ سنة ، وهزمنا العصاة الشيوعيين المسلحين ولكن بعد شقاء مرير ودفع ثمن باهظ ، إضافة لهذا ، ولمدة ثلاث سنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ تحملنا مواجهات من إندونيسيا .

لكننا أخذنا أعظم درس عن السلام والاستقرار من أحداث ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، عندما مضت عدة أيام والمبانى تُدمر تدميرًا كاملاً ، وأماكن المعيشة والإيواء تُخرّب من الداخل تمامًا ، وكانت الدماء تسيل فى شوارع كوالالمبور ، وتم تعليق الديمقراطية البرلمانية مؤقتًا لمدة عام ونصف العام وفرض قانون الطوارئ .

وتعلمنا حينذاك ، وتعلمنا جيدا ، ما تعلمه رئيس عظيم من رؤسائكم ، وهو أبراهام

لينكولن ، قبل ١٣١ عاما عندما قال : «لا توجد مظلمة يمكن ردها عن طريق قانون الغوغاء» ، وكان ساعتها يتحدث لجمع من الشباب ، وما زالت كلماته حافلة بالمعانى العميقة ، وستظل كذلك ، لاسيما لشباب ماليزيا فى أيامنا هذه ، لقد وُلدوا جميعا بعد ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، منذ أكثر من ٣٠ سنة ، وكان من يقل عمرهم عن ٣٠ سنة هم أعظم المستفيدين من التحولات التى حدثت بعد عام ١٩٦٩ لكن ليس لديهم ذكريات شخصية أو عميقة عن الكابوس الذى غمر حياة كبار السن فى وطنهم .

وتتفق الغالبية العظمى من الماليزيين اليوم مع لينكولن على أنه لا توجد شكوى أو مظلمة - خيالية كانت أم حقيقية- لا يمكن تعويضها أو علاج أسبابها من خلال الإجراءات المناسبة فى الديمقراطية ، إن حكومتى لا تتسامح وتتحمل الانشقاق عن منهجها فقط ، لكنها ترحب به أيضا ؛ لأن حق المعارضة والانشقاق هو من صميم الديمقراطية ، لكننا لن نقرّ أبدًا الإهاجة والإثارة فى الشوارع ، وترويع الناس ، والعنف ، والفوضى ، إن للمنشقين حقوقهم ، لكن الحكومة هى الأخرى مسئولة عن حفظ السلام لأغلبية الشعب .

ونحن نعرف أنه من الصعب إخماد لهيب العنف العرقى إذما اندلعت شرارته . ونحن فى ماليزيا رأينا الأحداث المأساوية لإخواننا فى إندونيسيا المجاورة لنا ، إن ماليزيا لا تقدم العذر لأى إنسان عندما تكون حكومتها حازمة فى الحفاظ على القانون والنظام .

اسمحوا لى الآن أن أنتقل للأولويات الاقتصادية لماليزيا ، وبالتحديد الإصلاحات الهيكلية الداخلية ، واستقرار وضع الرينجيت والإصلاح الدولى للعملة ، حتى قبل أن نفرض إجراءات الرقابة المختارة على العملة فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ، كُنا قد بدأنا خطة إنعاش اقتصادى قومية شاملة وبعيدة المدى ، وشرعنا فى تنفيذها بأكثر من ٢٠٠ إجراء محدد والعشرات من الإصلاحات الهيكلية ، وسوف نتابع تنفيذ هذه الإجراءات بإخلاص لضمان العلاج الاقتصادى السريع والسليم و المستمر .

وفى ضوء عشرات الإصلاحات البنيوية والخطوات العملية التى اتخذناها ، نجد أن ما يحيّرنا قليلا هو استمرار الهجوم علينا والنقد اللاذع لنا لعدم التزامنا بإصلاح البنية

الاقتصادية للبلاد .

إن ماليزيا تعتمد اعتماداً كبيراً للغاية على الطلبات الخارجية وعلى الصادرات كمصدر للنمو الاقتصادى ، والطلبات المحلية سواء سريعة أو متوسطة أوقصيرة الأجل غير متطورة ومتخلفة جدا ، كما أن صادراتنا تعتمد على السلع المُصنّعة ، والتى تصل لأكثر من ٨٢٪ من صادراتنا ، وهى نسبة عالية للغاية .

وبأرخص الأسعار فى العالم حسب "Big Mac's" (طبقًا لدليل ماكدونالد للأسعار) ، وبأرخص الفنادق فى العالم وأعظمها جودة ، سنستمر فى جعل ماليزيا مرفأ للسائحين وجنة للمتسوّقين ؛ لابد من توسيع قطاع الخدمات عندنا بكل نشاط وأن نجعله أكثر إنتاجا ، حتى ونحن نُعمق ونشجع نوعية الصناعات ذات القيمة المضافة التى ننتجها ، لابد من أن نحقق مستويات أعلى بكثير للمحتوى المحلى ، وتتطلب كل هذه الأشياء إصلاحًا هيكليًا أساسيًا وغاية فى الصعوبة .

ومع ذلك فنحن لا نسمع فى الواقع كلمة واحدة عن تلك المجالات الحاسمة للإصلاح الهيكلى ، وبدلاً من ذلك ، يُقدّم لنا فى كل يوم طوفان من النصائح التى لا تنتهى ومقالات وخطاب ثقافى عظيم عن حاجتنا لبيع بنوكنا للأجانب ؛ من أجل ضمان التمويل الكافى ، ولضمان الحصول على الفوائد المتمثلة فى الكفاءة التى تأتى من وجود بنوك أجنبية تقدم فن الأعمال المصرفية الذى يمكن أن يضمن المنافسة الداعمة للإنتاج . .إلخ .

ألا يعرف هؤلاء المفكرون الأجانب العظماء ، وعلماء الاقتصاد الأجانب العظماء ، والرأسماليون الأجانب العظماء ، والصحفيون الأجانب العظماء أن لماليزيا مشكلة هى زيادة رأس المال والسيولة؟ ألا يعرفون أن البنوك قد أُعيد رسملتها بشكل كامل؟ ألا يعرفون أن ماليزيا لديها بنوك أجنبية منذ عدة سنوات ، وأن إجمالى عددها الآن ١٣ بنكًا؟ إن هذه البنوك تملك ثلث كل الأصول البنكية ، ألا يمكن تحقيق المكاسب الناتجة عن الكفاءة

والمنافسة إلا إذا كانت ١٠٠٪ من جميع بنوك ماليزيا التى لا يمتلكها إلا أجانب؟ إنى أشك فى أن ٥٠ ٪ من الهجمات على ما يُسمى بإهمالنا فى الإصلاح الهيكلى يمكن أن يختفى ببساطة وبشكل إعجازى إذا وافقنا على بيع جميع بنوكنا للأجانب ، وسيختفى النصف الآخر لو أننا قدّمنا أكبر تشجيع ممكن لرأس المال الأجنبى لشراء ما تبقى من ماليزيا المنتجة .

ونحن لا نجد سببًا واحدًا لبيع الفضة الخاصة بعائلتنا فى الوقت الذى لا نحتاج فيه للنقد الأجنبى ، ونحن نوفر حوالى ٤١ ٪ من إجمالى إنتاجنا المحلى - الشىء الذى يجعل مُعدّل مُدّخرات اليابان يبدو منخفضًا إلى حد ما ، ومع ذلك يظل الخبراء العظام الذين يعرفون كتبهم المقررة والذين لديهم خبرة عريضة عن أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وبلاد أخرى وكيف أوشك رأس المال عندهم على الهلاك ، يقولون لنا إننا لابد من أن نتبنى سياسات تضمن تدفق الأموال الأجنبية داخل البلاد .

نحن لا نجد سببًا واحدًا لبيع المؤسسات أو الشركات الماليزية ، التى أمضينا جيلا بأكمله فى إنشائها ، بأسعار بخسة ، لاسيما أننا قد تمكنا من إطفاء الحريق قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة تمامًا ، والذى قام بإطفاء الحريق هو إجراءات الرقابة المختارة على الصرف .

وعندما فعلنا ذلك ، كنا حريصين أشد الحرص على عدم الاقتراب من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ولقد أصبحت إجراءات الرقابة المختارة على الأموال أكثر انتقائية عن ذى قبل فى شهر فبراير عندما سمحنا بإعادة أسهم رأس المال العادية (الخاضعة لجباية ضريبة العودة للوطن) ، وكما كان الوضع فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ ، يمكن لجميع الأموال القديمة التى لم تتمكن من الهرب بعد ما أغلقنا البوابات الثابتة ، أن تغادر البلاد دون أى شروط كانت ، ويسرنا غاية السرور أنه منذ أن فتحنا ما أسماه كثير من المعلقين «مسارب الفيضان» أى البوابات التى تتحكم فى تدفق المياه فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ ، لم يغادر البلاد سوى أقل القليل من العملات الأجنبية .

وكان السبب الواحد و الوحيد الذى تبنينا من أجله إجراءات الرقابة المختارة فى الأول

من سبتمبر عام ١٩٩٨هو استقرار وضع الرينجيت ، ولم يكن الهدف هو دعم الرينجيت ، ولم يكن لوضع الرينجيت فى مستوى لا يمكن تثبيته عنده ، ولم يكن لتقوية سعر صرف الرينجيت مقابل العملات الأخرى .

وبدون تلك الإجراءات المختارة الغاية فى الجرأة والمحسوبة بدقة لضمان استقرار العملة ، كنا واثقين من استمرار التذبذب والدوران المحورى المجنون للرينجيت الماليزى ، ولم تجعل إجراءات صندوق النقد الدولى العملات الآسيوية مستقرة حتى توقفت البنوك عن الإقراض لأموال ذات فعالية مالية مرتفعة بعدما تم تجاهل انهيار صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل وتجاهل الدول الآسيوية لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وتظهر الهجمات الأخيرة على البات التايلاندى ، أن الوضع لا يزال غير آمن هناك .

لكننا بُلّغنا عن طريق حُفَاظ الكتب المقدسة بأننا كنا أغبياء أو معتوهين ، ونُقل عن مسئول كبير فى إدارة الرئيس كلينتون قوله للنيو يورك تايمز إن الإجراءات التى اتخذناها ستفشل «فشلاً ذريعًا» ، ومع أن كل ما فعلناه هو التصريح بتثبيت سعر ٣,٨ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى ، وعدم السماح بعد ذلك للرينجيت الماليزى أن يُشترى أو يُباع خارج الحدود ، قيل لنا إننا تخلينا عن نظام السوق ، وقالت «الهيرالد تريبيون» الدولية العظيمة إن : «ماليزيا أغلقت الباب الأسبوع الماضى فى وجه الاقتصاد العالمى» .

وباعتبارنا الدولة رقم ١٧ من بين أكبر الدول التجارية فى العالم ، كنا بمثابة من يقدم على الانتحار لو حدث أن أغلقنا الباب فى وجه الاقتصاد العالمى ، ونحن طبعًا لسنا أذكياء فوق العادة ، لكننا أيضًا لسنا بهذا الغباء ، لقد تضاعفت تجارتنا مع العالم فى الواقع بينما لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق علينا والسائحون الأجانب يدخلون البلاد بأعداد هائلة .

والآن يقول «مايكل كامديسس» : «إننى أثنى على الطريقة التى تمكنت بها ماليزيا من تبنى نظام سلس للرقابة والسيطرة» . ومن جانبى أود أن أسجل هنا شكرنا على الكلمات

الرقيقة التى تصلنا الآن من صندوق النقد الدولى ومن أماكن أخرى فى العالم .

والسؤال المفضل الآن لدى تجار العملة الأجنبية ، والمستثمرين الأجانب لمجموعة السندات ، ووسائل الإعلام الُملمة بجميع المعلومات والذين يعتقدون أن «الاستثمار» يعنى استثمار رأس المال الأجنبى العادى وأن «الرأسمالية العالمية» تعنى الاتجار فى العملة ، السؤال هو : متى سترفع ماليزيا جميع الإجراءات وتسمح بالاتجار فى الرينجيت مرة أخرى بشكل مكثف فى الأسواق الدولية؟

ولقد كررنا القول كثيرا بأن وسائل الرقابة لن يتم رفعها حتى يصبح النظام المالى الدولى أكثر أمنًا من خلال الإصلاحات ، ولا يوجد سبب على الإطلاق يُسمح من أجله ولمصلحة القليل من تجار العملة الأغنياء ، بمنع إجراء الإصلاحات التى تجعل الهجمات على العملة أقل تدميرًا ، وبينما ننتظر حدوث ذلك ، سنستمر فى إجراءات الرقابة لأننا لا نؤذى أحدًا بأى شكل من الأشكال إيذاءً شديدًا ، كما أننا نجلب الخير الكثير لأنفسنا بفعل ذلك .

ولقد جادل البعض بأن هذا الكوكب أمامه خياران ، إما أن يجعل العالم آمنًا للرأسمالية العالمية أو أن يجعل الرأسمالية العالمية آمنة من أجل هذا العالم ، وأنا أعتقد أنه يجب علينا عمل الشيئين معا ، وأنا لست ضد الرأسمالية العالمية فى حد ذاتها ، لكننى أعتقد صدقًا أننا يجب أن نجعل المضاربة بالعملة - وهى جزء صغير من الرأسمالية العالمية ، لكنه جزء خطير - آمنة بالنسبة للعالم .

إن كل هذا الحديث عن الهندسة المالية العالمية نوع من الكلام الفارغ غير الجاد ، إن القوى التى تتمتع برفاهية لم يسبق لها مثيل لا ترى وجود سبب لعمل أى شىء ، إنهم يرون فائدة فقط فى قدرتهم على رفع قيمة عملة هنا وخفضها هناك ، وبالتالى من يهتم بطرد الملايين من وظائفهم ، ليصبحوا غير قادرين على تحمل أعباء ثمن الطعام والدواء ، ويقومون بعمليات السلب والنهب وبأعمال العنف وإسقاط الحكومات؟ إن هذا كله يحدث لشعوب

أخرى فى بلاد أخرى .

لقد رأينا التخريب فى ماليزيا يؤثر فى بلدنا وفى جيراننا ، وهى حقيقية واضحة جداً بالنسبة لنا ، ونحن لسنا على وشك العودة لطرق أيام الماضى الجميل حتى تتغير الطرق القديمة الجميلة .

ولقد أدارت ماليزيا شعبها المتغاير الخواص والعناصر واقتصادها المعقد بشكل جيد نسبيًا ، فلابد من أننا نفعل شيئًا صحيحًا ، ونحن لا نطلب من العالم أن يتّبع خطانا أو أن يحذو حذونا ، كل الذى نطلبه هو أن يتركنا العالم نعمل على طريقتنا .

٢- أَسَالِيبُ الرَّقَابَةِ المَالِيزِيَّةِ المُخْتَارَةِ عَلَى العُمْلَةِ وَكَيْفَ نَجَحَتْ ؟

منذ عام مضى بالتمام والكمال ، فرضت ماليزيا إجراءات رقابة مختارة على العملة لكنها قوية ، وبعد تلك السنة الحاسمة والمهمة جداً ، لا يمكننى عمل أية مقدمة أفضل من أن أذكركم بأن ما هو الآن فى خبر كان ، كان ذات مرة هو المستقبل ، وكان ذلك المستقبل حينئذ مستقبلاً غير مضمون لأقصى درجة ، لقد كان مستقبلاً محفوفًا بالمخاطر ومنذراً بالتخريب ومظلمًا وكئيبًا لأبعد الحدود بالنسبة لجنوب شرق آسيا كله ولمعظم بلاد شرق آسيا ، لقد انساق الكثيرون لحالة من اليأس المفضى للتهور والقنوط ، حتى الثقة فى ذلك الوقت كانت أقل من رأس المال واعتقد الكثيرون أننا سننهار جميعًا ، وكنا نُبلغ كل يوم ، وعدة مرات فى اليوم – وأحيانًا من ذات الناس أنفسهم الذين قالوا لنا منذ وقت سابق قصير جدا إننا كنا إما تنّانين أو نمورا – إننا جميعًا أصبحنا فجأة إما بطًا أعرج أو بطًا ميّتا .

ولا يمكننى أن أفعل شيئًا أفضل من أن أعود بذاكرتكم إلى مثل هذا الوقت بالضبط من عام مضى ، فبعد أكثر من عام من التخريب ، كان معظم شرق آسيا فى حالة دمار ، وكان الأمل فى المستقبل ضئيلاً ، لم يكن هناك ضوء فى نهاية النفق ، وبدا ذلك النفق فى الحقيقة بلا نهاية ، وكان كل يوم يأتى بأخبار أسوأ من اليوم السابق له ، وإذا حدث شىء سىء فى تايلاند أو الصين ، كانت أسواق الأسهم المالية عندنا تسقط أو تهتز بعنف ، وعندما كان يحدث شىء محزن بفعل سوء الحظ فى إندونيسيا أو هونج كونج ، كانت أسواق الأسهم عندنا تضطرب وعملاتنا تنهار ، وعندما كان يحدث شىء مشئوم أو غير مُوات فى كوريا الجنوبية أو اليابان ، كانت أسواق الأسهم عندنا تهتز كأنما قد أصابها زلزال وكانت

* خطاب ألقى فى الندوة الدولية عن أساليب الرقابة على العملة والتعاون النقدى الآسيوى فى كوالالمبور بماليزيا فى ٢ سبتمبر عام ١٩٩٩ .

عملاتنا تبدو وكأنها تُضرب بالمطرقة .

وعندما أصاب ماليزيا نصيبها الخاص من الأنباء السيئة ، سقطت أسواق الأسهم المالية واهتزت أسعار عملات جيرانها من الدول ، وكانت التفسيرات لذلك بسيطة ، كانت ضرورة استخدام أكثر من كلمتين أمراً نادراً ؛ وكانت هاتان الكلمتان هما : «عدوى إقليمية» ، أو «غريزة القطيع» ، أو «رأسمالية الأصدقاء المقربين» ، أو «الحكم المشترك» ، أو «الحلقة المفرغة» ، أو «الرعب المالى» .

وكانت جهات معينة تكاد لا تحب ماليزيا ، بل وتبغضها لبعض الأسباب التى لا أفهمها ، فإلى جانب الهجمات على عملتنا ، كان من الواضح لنا أنه إما أن يتم إسقاط الحكومة أو أنه ينبغى على رئيس الوزراء أن يقدم استقالته ، أما عن آسيا ، فقد أصدر ألان جرينسپان- رئيس مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (نظام مصرفى له نفوذه الكبير فى أمريكا) وأقوى رجل فى العالم -تحذيراً فظًا بأن ضعف اقتصادات آسيا مستمر . والدلائل التى أمامنا حتى الآن- هكذا قال جرينإسبان فى ٢٢ يوليو عام ١٩٩٨ -لا تقدم دليلاً على الاستقرار ، فى الحقيقة ، فإن أحدث المعلومات لا تزال تظهر حالة التدهور ، إن الرجل الذى حذّر من «الوفرة غير المنطقية» عندما كان معدل داو الصناعى ٦٠٠ ,٦ ، حذّر أيضًا من أن هبوطًا حاداً فى أسواق الأسهم المالية كان أمراً حتميًا عند نقطة معينة . ليس «ممكنًا» أو «محتملاً» ولكن «حتمياً ولا مفر منه» .

وبعد يوم واحد من كشف النقاب عن «الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى» من جانبنا ، والتى عرضت أكثر من ٢٠٠ إجراء للإصلاح والتحويل ، عشيّة رحيل عرض الطريق الماليزى والذى كان الهدف منه جمع بليونين من الدولارات الأمريكية (٧ ,٦ بليون رينجيت ماليزى) على شكل سندات - أظهر مكتب «مودى» الاستثمارى توقيته الذى لا يخطئ وميوله ونزعاته غير المُنزّهة عن الأخطاء بتخفيض درجة دين ماليزيا بالجنيه الإنجليزى

الذهبى بحيث يُقدّر سعره بأعلى قليلاً من وضع سندات السلع المستعملة .

وفى اليوم التالى فعل مكتب «ستاندارد و بورز» الشىء نفسه ، ولم تكن مفاجأة أن هبطت سوق الأوراق المالية بكوالالمبور لأدنى سعر للأسهم منذ تسع سنوات ، ووقع الرينجيت تحت ضغوط ثقيلة ، وبالطبع توقف استخدام السندات .

دعونى أصف لكم خلفية الأخبار والأحداث التى اتُخذ فى مواجهتها القرار بفرض إجراءات الرقابة المختارة ، إن لم تكن القوية ، على العملة ، ولكى أُبسّط الأمور ، سأقوم فقط بالاستشهاد بنصوص بعض العناوين الرئيسة للصحافة الدولية بدءًا من ٣ يوليو عام ١٩٩٨ ، ولأسباب متعددة ، لا أستطيع أن أنقل إليكم العناوين الرئيسة التليفزيونية ، وهى بالطبع نابضة بالحياة و مبهرة أكثر .

فى ٣ أغسطس ، كتبت «مجلة نيكى ويكلى» الأسبوعية : «إن عمليات السلب والنهب تصعق إندونيسيا» ، وكتبت «فاينانشيال تايمز» التى تصدر فى لندن عنوانًا لمقالها الرئيس : «سُحب الكآبة تطل على طموحات الفلبين قصيرة الأجل» وذكرت «الهيرالد تريبيون الدولية» أنه «هبطت صادرات كوريا الجنوبية بنسبة ٧ ,١٣؟٪ فى شهر يوليو ، ويزداد القلق بأن حالة الركود قد تزداد عمقًا ، وفى نفس العدد ظهر رسم كاريكاتورى يوحى بأن الصين ستُخفض من قيمة عملاتها لو انهار الين اليابانى ، ولو تداعى معدل النمو فى الصين ، ولو حدثت ضغوط من المُصدرين الصينيين ، وتبع ذلك كثير من التقارير والتحليلات الإخبارية من وسائل الإعلام العالمية عن الين المنهار ، وعن تداعى معدل النمو الصينى ، وعن خسارة الصين فى المنافسة على التصدير .

فى ٣ أغسطس ، نشرت التريبيون الدولية أيضًا قصة كان عنوانها «ماذا لو حدثت أسوأ الأمور فى آسيا؟ الأمر ليس بهذا السوء» ، وذكرت هذه المقالة ما اكتشفه «علماء اقتصاد محترمون» فى مكتب «ستاندرد و بورز» أنه تحت «أسوأ حالات السيناريو» التى ينكمش فيها الاقتصاد اليابانى بنسبة ١٠ ٪ ، والتى يهبط فيها معدل النمو الاقتصادى الصينى من ٨ ٪

إلى ١ ٪ ، والتى تهبط فيها إندونيسيا لحد العجز عن سداد ديونها الأجنبية ، فإن الولايات المتحدة ستمر بحالة «ركود خفيفة فقط» .

وفى نفس اليوم ، ذكرت «جريدة وول ستريت الآسيوية» أن «معدل البطالة فى اليابان ارتفع لرقم قياسى قدره ٣ ,٤ ٪ فى شهر يونيو» ، وكان عنوان مقال «بيزينس ويك» عن ماليزيا «وفجأة تجد الشركات تسقط مثل جوز الهند - ويهدد تيار مرتفع من حالات الإفلاس بابتلاع الاقتصاد الماليزى» ، ومع ذلك ، لم يكن واضحًا ما إذا كنا سنموت نتيجة ارتجاج فى المخ ناشىء عن «سقوط جوز الهند» أو لمجرد الغرق نتيجة «لارتفاع تيار حالات الإفلاس» .

وفى ٤ أغسطس : «هبوط (البورصة / العملة) فى طوكيو يصيب الأسواق الآسيوية» - كما ذكرت الفاينانشيال تايمز ، «الصين تطلب من إندونيسيا التصرف إزاء أعمال الشغب العنصرى» - الفاينانشيال تايمز مرة أخرى ، «هونج كونج تندفع مسرعة نحو الركود الاقتصادى» - الهيرالد تريبيون الدولية ، «الصين تحارب الانكماش بالإنفاق» - الهيرالد تريبيون الدولية ، «الين يهبط مقابل الدولار لأدنى سعر منذ ٧ أسابيع» - جريدة وول ستريت الآسيوية ، «البورصات الماليزية تواجه الهبوط لو أُطيح بماليزيا خارج دليل كاف CAFE Index مورجان ستانلى)» - جريدة وول ستريت الآسيوية .

فى ٥ أغسطس ، ذكرت التريبيون الدولية أن : «القلق على اليوان يضرب البورصات فى الصين» و«سول تفرد الشركات المملوكة للدولة للبيع» .

وفى ٦ أغسطس ذكرت التريبيون الدولية أن «هبوط الأسعار فى تجارة شرق آسيا يضيف للنكبات الاقتصادية هناك» ، وذكرت جريدة وول ستريت الآسيوية أن «تايلاند تتجه مسرعة نحو الفشل التجارى» ، وأعلنت الفاينانشيال تايمز أن «استهلاك اليابان يهبط بنسبة ١ ,٣ ٪» وأن «ارتفاع عملة شنغهاى الأجنبية يُلقى الضوء بشدة على تخفيض قيمة عملة اليوان الصينية» .

ومقابل تلك الخلفية ، فى ٦ أغسطس عام ١٩٩٨ ، وبعد شهور من المناقشات التفصيلية وأكثر من أربعة وعشرين اجتماع ، تم التوصل أخيرًا لاتفاق كامل وجماعى بأنه على ماليزيا التخلى عن ٣٠ سنة من الالتزام بتقاليد العملة .

فى ٦ أغسطس ، وأثناء الاجتماع اليومى المعتاد للجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى المختص بإدارة شئون الأزمة ، اتُخذ القرار أخيرًا بفرض رقابة قوية لكن مختارة على العملة ، وكان موعد تنفيذ القرار مازال مفتوحًا ، ولكنه كان قد تقرر ألا تصبح العملة الماليزية بعد ذلك الوقت فى متناول أيدى تجار العملة حتى لا يُعطوا الفرصة للتلاعب بسعر الصرف ، وكان على الحكومة تثبيت السعر طبقًا لما تراه مناسبًا ، وحيث إن البورصة كانت هى الأخرى ساحة للتلاعب والمضاربة من خلال أنشطة البيع على المكشوف ، تقرر عدم السماح باسترجاع استثمارات الأسهم الأجنبية للبلاد إلا بعد مرور سنة على هذه الاستثمارات .

ومع ذلك ، لم يكن من الممكن تنفيذ هذا القرار إذا لم يتم إيقاف نشاط السوق غير القانونية فى سنغافورة ، والمسمى «كلوب» ، (أى : دفتر حسابات الطلبات المحددة المركزى) ، وباستخدام شركات مُعينة أو مُرشحة ، كانت مبيعات «كلوب» تستطيع تجنب التسجيل الرسمى فى البورصة بكوالالمبور ، وبالتالى كانت الأسهم لا تزال يمكن إقراضها وبيعها على المكشوف ، ولإيقاف «كلوب» ، يصبح تسجيل كل الأسهم باسم أصحابها الحقيقيين فى بورصة كوالالمبور مطلوبًا ، وتوقف الاعتراف بملكية الشركات المُرشحة أو المعينة ، وكان أى تغيير فى الملكية غير مُسجل فى بورصة كوالالمبور يعتبر غير قانونى ، ومع ذلك ، فقد تم استثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الطاقات الإنتاجية فى البلاد من هذا الحظر على إعادة رؤوس الأموال أو الأرباح للبلاد .

وبعد ٦ أغسطس ، كان يمكن تغيير أو تعديل ذلك القرار الجماعى ، لكنه لم يكن هناك أى سبب على الإطلاق لعمل ذلك ، حقًا ، بدا أن كل شىء يبرر الحاجة الملحة لعزل

الرينجيت الماليزى عن المضاربة بالعملة والهجوم عليها ، ولضمان الاستقرار الثابت كالصخر للعملة .

وفى ٧ أغسطس ، ذكرت الهيرالد تريبيون الدولية : أنه تزداد المخاوف بتخفيض پكين لقيمة اليووان - وهبط اليووان لأدنى سعر منذ خمس سنوات فى الاتجار فى السوق السوداء ، وذكرت الفاينانشيال تايمز أن هبوط سوق الأسهم فى هونج كونج لأدنى مستوى منذ ثلاث سنوات ونصف يثير قلق التزام السلطات بتثبيت سعر الدولار و بضمان الصين بعدم تخفيض قيمته .

وفى عدد عطلة نهاية الأسبوع الصادر فى ٨ أغسطس ، ذكرت جريدة وول ستريت الآسيوية : أن فى آسيا ، يترقب الجميع أسوأ الأوضاع الاقتصادية ، وفى صفحتها الرئيسة نشرت جريدة وول ستريت الآسيوية رسمًا كاريكاتوريًا على خيار پكين : إما أن تحافظ على الاستقرار ، أو اليووان .

جادلت الهيرالد تريبيون الدولية : «الأزمة المالية التى تشد وتُوتّر الروابط السياسية للدول الجيران فى آسيا» ، وفى صفحة أخرى فى نفس الجريدة تقرأ العنوان التالى : «ڤيتنام تخفض قيمة الدونج بنسبة ٧ ٪» . و : «المضاربون يزيدون من حدة الهجوم على العملة الآسيوية - اليووان ودولار هونج كونج يواجهان ضغوطا» ، وكان للفاينانشيال تايمز العنوان التالى : «التجار فى الصين يندفعون نحو الدولار الأمريكى» .

ونحن نحمد الله على وجود أيام الآحاد ، عندما تأخذ وسائل الإعلام العالمية يوم راحتها ، لكن عادت الأخبار المرعبة يوم الاثنين ١٠ أغسطس ، ذكرت الفاينانشيال تايمز : «الإشاعات العرقية تشعل المخاوف فى ماليزيا» ، وقد تُذكّر أولئك الذين لم يكونوا فى ماليزيا فى ذلك الوقت لكنهم يعرفون ماليزيا جيدًا أن تلك كانت قصة ليست عن مشاكل ماليزية صينية أو صينية هندية أو ماليزية هندية ، ولكن عن انفجار غضب محتمل بين الماليزيين والعمال الإندونيسيين الموجودين بشكل غير قانونى ؛ ولم تكن المشكلة «عرقية» أبدًا تقريبًا ،

كما كنت أعتقد .

وفى ١٠ أغسطس كان الخبر المبهج من جريدة وول ستريت الآسيوية هو : «يتوقع المستثمرون زيادة هبوط الأسهم الآسيوية» ، هذا برغم حقيقة أنه فى الأسبوع السابق كانت الأسهم قد هبطت بنسبة ١٢ ٪ أخرى فى جاكارتا ، و ٩ ,٩ ٪ أخرى فى مانيلا ، و ٦ ,٩ ٪ أخرى فى كوالا لمبور ، و ٢ ,٧ ٪ أخرى فى هونج كونج ، ولاحظت جريدة وول ستريت الآسيوية أن أسهم طوكيو هبطت بنسبة ٤ ,٣ ٪ فقط .

دعونى أقدم لكم بعض عناوين الأخبار التى ظهرت فى ١٠ و ١١ و ١٢ أغسطس : «أوبوتشى تصدر دعوة للتحرك فى المسار الاقتصادى - أول إعلان عن خطة عمل أو سياسة يظهر مديحًا ضئيلاً ؛ هبوط الأسواق المالية» ، «أوبوتشى تعترف بهبوط يطول مداه» ؛ «ليس هناك ثقة فى اليابان» ؛ «النقاد يهاجمون الخطة المصرفية لليابان» ؛ «تقارير المكاسب الكورية لن تكون جميلة» ؛ «هموم العملة : هجوم صندوق أموال التغطية تصادم مع عوامل محلية (فى هونج كونج)» ؛ «أوقات عصيبة تواجه هونج كونج - ويبدو أنها تزداد سوءًا» ؛ «الين يتعدى أدنى سعر له منذ ثمان سنوات مع تزايد المخاوف من هبوط أكثر» ؛ «تزايد القلق على دولار هونج كونج» ؛ «البنك المركزى الصينى يقول : إنه لن يخفض قيمة اليوان» .

وأنا أقدم اعتذارًا من القلب لعدم ذكر أماكن العناوين التى ذكرتها والتى تعطى تسلسلاً تاريخيًا للتكاليف الإنسانية والاجتماعية للأزمة الآسيوية ، فمن الغباء الشديد اتخاذ أى قرار اقتصادى أو نقدى أو مالى دون وضع العواقب الإنسانية والاجتماعية الخطيرة فى الحسبان ، بل إنه أمر إجرامى ، وأقول هذا بصرف النظر عما يقوله كثير من رجال الاقتصاد وحملة شهادة الدكتوراه والشباب الغاية فى الذكاء من أنهم لا يمكنهم أن يهتموا بالأمور غير الاقتصادية أو غير النقدية أو غير المالية .

وأنا مندهش كيف تُقدّم مجرد قراءة عناوين صحفية منذ عام مضى شهادة بليغة للأمور الاقتصادية والنقدية والمالية الرهيبة المشكوك فيها التى حدثت فى مثل هذا الوقت من

العام الماضى .

فى ١٤ أغسطس عام ١٩٩٨ ، قررت هونج كونج ، معقل رأسمالية السوق الحرة ومبدأ عدم التدخل فيها ، إيطال نشاط سوق الأسهم المالية والمضاربين بأسعار العملات عن طريق الشراء بكميات ضخمة من سوق الأسهم المالية فى هونج كونج .

لقد أصابت أزمة العملة أمريكا اللاتينية ، وتخلفت روسيا عن سداد ديونها ، وفقد بعض المشاهير من الناس بلايين الدولارات ، وخسرت «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» - أكبر مؤسسة لأموال التغطية فيما يتعلق بالفاعلية المالية ، وبرغم وجود اثنين ممن فازوا بجائزة نوبل فى مجلس إدارتها - مقداراً كبير من المال بعد ذلك بفترة قصيرة وكان لابد من أن يُطلق سراحها بكفالة عن طريق أصدقاء من ذوى المراكز العالية ، ومرت روسيا فى قلب الجحيم قبل أن تستطيع الوصول لطرق العلاج .

لقد رسمت لكم الخلفية الدولية التى اتُّخذ القرار لمواجهتها : إنها بحر التمرد والفتنة والشغب الذى كان من الطبيعى لقارب صغير تتلاعب به العواصف أن يسعى لإيجاد مأوى ينقذه منها ؛ وذلك بالانسحاب لخليج يسوده الهدوء و السكينة .

دعونى الآن أروى لكم خلفية الأحداث الخاصة بماليزيا من التجربة والفشل والأزمة . والحقيقة أننا جرّبنا كل شىء عمليًا . وأصاب الفشل كل شىء جربناه ، ففى بداية الأزمة ، التى حدثت لنا ولبقية أنحاء العالم ، أسأنا التقدير واستخففنا بقسوة النتائج الناجمة عن أزمة البات التى بدأت فى ٢ يوليو عام ١٩٩٧ ، ولم يتنبأ أحد بدءاً من صندوق النقد الدولى ومن هم أقل منه ، بقسوة وشدة ما يُسمى بالعدوى الإقليمية .

وفى منتصف يونيو عام ١٩٩٧ ، كانت ماليزيا قد تسلمت بطاقة امتياز وتفوق A+ من مايكل كامادیسس بنفسه ، وكنا واثقين غاية الثقة أننا لسنا مثل المكسيك أو تايلاند ، وهذا شىء يمكن أن يفهم الجميع دوافعه ، وكنا واثقين تمامًا من أنفسنا حتى أننا تعهدنا بسرعة

ويغير تحفظ بدفع بليون دولار أمريكى كمساعدة مالية لتايلاند ، وهذا المبلغ هو ضعف ما كانت أستراليا قد تعهدت بدفعه لتايلاند كمساعدة مالية حينئذ ، وفيما بعد تعهدنا بدفع بليون دولار أمريكى آخر لإندونيسيا .

ثم بدأت سوق الأسهم المالية فى الانهيار بشكل حاد كما فعل الرينجيت الماليزى ، وحذا حذوهما رجال الاقتصاد الحقيقى - أولئك الذين ينتجون سلعًا وخدمات عينية ملموسة وليست مستندات مالية - وعندما بدأ الاقتصاد الحقيقى فى الانهيار ، ارتكبنا خطئًا بشعًا . فقد تبنينا ما كان يُسمى بصفقة صندوق النقد الدولى كلها دفعة واحدة دون اللجوء لصندوق النقد الدولى ذاته ، لقد كان ذلك أقرب ما يكون لعملية الاسترجال أو ادعاء الرجولة بشكل أزيد عن الحد ، لقد شعرت بأننى لا ينبغى أن أعلق على إدارة الآخرين للمخاطرة الاقتصادية ، وأقول الآن ليتنى لم أقاوم أحاسيس الجرأة والشجاعة ، لكن كانت تلك هى الطريقة التى دبرت بها العقول العظيمة التعامل مع مثل تلك الأزمة .

وبعدما ضربتنا الأزمة كان لابد من دعم الطلبات المحلية والاستثمار ، وبالتالى ماذا فعلنا؟ وفى ظل أهم نصائح صندوق النقد الدولى ، قررنا ألا ندعم ، بل نخفض من الإنفاق المالى الحكومى بنسبة ٢١ ٪ ، وكان ذلك هو الخطأ القاتل الوحيد الذى ارتكبناه ، لكننا كنا مطيعين للغاية .

وكان يجب أن نستقر على ميزانية بها عجز مالى ، على شىء كان يمكن أن نتحمله جيدًا بعد سنوات من الفائض والزيادات فى الميزانية ، وبدلاً من ذلك ، اتبعنا مرة أخرى أهم نصائح صندوق النقد الدولى : أيدنا الميزانية ذات الفائض ، وكان يجب أن نترك البنوك وحدها ، وبدلاً من ذلك ، طلبنا منها إيقاف استخدام نظام القرض المعدوم الأداء الذى تبلغ مدته ستة شهور وتبنى نظام القرض المعدوم الذى تبلغ مدته ثلاثة شهور بدلاً منه . وبذلك ساعدنا على القضاء على المشاريع التجارية فى أسرع وقت ، لكن ذلك لم يكن فيه الكفاية كما ينبغى ، لقد طلبنا من البنوك أيضًا عدم إقراض نقود لما يُسمى بالأنشطة غير المنتجة ،

فتوقفت البنوك بشكل أو بآخر عن الإقراض بكل أنواعه ، ويبدو أنه لم يعد هناك أى شىء منتج فى رأيهم فى ذلك الوقت .

وقيل لنا إن السوق لن ترى عودة الثقة إلا بعد أن يروا الدم ، أرادوا أن يروا التجارة عندنا وقد تم سحقها والقضاء عليها ، وقيدنا حركة التجارة ، لكن ذلك لم يكن كافيًا بالنسبة لهم ، الدماء ، لابد من سكب مزيد من الدماء ، ومع أننا كنا ننزف الدماء بغزارة ، كنا نتعجب على ضعفنا الذى كان يتزايد باستمرار ، ولماذا لم يكن هناك عودة لتلك البضاعة الثمينة التى تُسمى بالثقة؟

وبدلاً من الإبقاء على أسعار الفائدة أو حتى تخفيضها ، قررنا رفع تكاليف الاقتراض لمعدلات لا يمكن لأية تجارة أن تستمر فى ظلها ، ولم يكن الأمر مدهشًا ؛ إذ إن كثيرًا من المشاريع التجارية انطحنت إلى أن توقفت ، وعندما تُطحن التجارة حتى تتوقف ، يسقط الاقتصاد كالحجر ، فهذا ما حدث لنا ، لقد سقط الاقتصاد الماليزى كالحجر .

ومنذ البداية ، اتهمتنى الصحافة الأجنبية بأننى «رافض للاعتراف بالحقيقة» ، ولابد من أن أعترف أننى أخفيت آراء مختلفة عن أسباب الأزمة الاقتصادية العنيفة ، ويبدو أن عدم قبول الآراء المقبولة من الجميع يمكن أن يُترجم على أنه «رفض الاعتراف بالحقيقة» ، وبالطبع ، يجب علىّ ألا أخص الصحافة الأجنبية بالذكر ، فقد ردد بعض النقاد المحليين اتهام «رفض التسليم بالحقيقة» هذا .

ماذا كانت الخيارات التى أمامنا؟ إذا لم نرفع أسعار الفائدة لعنان السماء ، كانت كميات ضخمة من الرينجيت الماليزى ستنتقل لسنغافورة ؛ حيث يمكن للمودعين ضمان عوائد تصل إلى ٣٥٪ ، ويبدو أن المودعين لم يكن يهمهم انخفاض قيمة رينجيت بلدهم على يد المضاربين بالعملة طالما يكسبون عوائد عالية على ودائعهم .

وهكذا تدفق الرينجيت للخارج تاركًا البنوك المحلية بدون نقود للإقراض ، واقترض

المضاربون الرينجيت وباعوه على المكشوف وخفّضوا من قيمته أكثر وأكثر ، ولكن إذا حاولنا المنافسة مع سنغافورة ورفع أسعار الفائدة أعلى مما كانت عليه ، سيتحطم الاقتصاد الحقيقى على الأرض .

وهذا هو ما حدث تمامًا ، عندما اتخذنا القرار بإعداد إجراءات الرقابة على العملة فى ٦ أغسطس ، كنا نعلم أن إجمالى الإنتاج المحلى فى الربع الثانى من عام ١٩٩٨ سيتقلص بشكل مكثف لمستوى لم تشهده ماليزيا منذ إقامتها عام ١٩٥٧ .

وكانت عملتنا قد انخفضت بالفعل من ٢,٥ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى إلى ٤,٨ رينجيت دفعة واحدة ، وأطبق على البلاد تضخم لم يسبق له مثيل ، وبزيادة تكاليف المعيشة ، يفقد عدد أكبر من الناس وظائفهم ودخلهم ، ولابد من أن يتبع ذلك اضطرابات اجتماعية عنيفة ، وواضح أن يصاحبها عدم استقرار سياسى أيضا .

لقد استوردت ماليزيا بما قيمته حوالى ٨٠ بليون دولار أمريكى سلعًا وخدمات ، وعندما يصبح سعر الدولار الأمريكى ٤,٨ رينجيت ، تكون الخسارة فى القوة الشرائية ٤٨ بليون دولار أمريكى ، وهبط دليل سوق الأسهم المالية بشدة من أكثر من ١,٠٠٠ إلى ٢٦٢ فى نهاية أغسطس عام ١٩٩٨ ، وانخفضت رسملة السوق من أكثر من ٨٠٠ بليون رينجيت إلى أقل من ٣٠٠ بليون ، وكانت هذه الخسارة حقيقية بالنسبة للبنوك والشركات ، لم تستطع البنوك تلبية الدعوات الجدّية وتوقفت البنوك عن إقراض الشركات المضروبة ، مما زاد الطين بلة بالنسبة للموقف التجارى ، وأظهر المراقبون الأجانب شماتة مكشوفة على فشل الشركات ، كان ذلك شيئًا جيداً ، لقد كانوا ينزفون الدم ، واقترب الدور على الحكومة لتنزف الدماء هى الأخرى بعد أن حُرمت من تحصيل ضرائب الشركات ، وماذا ستفعل الحكومة إذن؟ عليها أن تتجه لصندوق النقد الدولى طالبة المساعدة بالطبع ، لكن صندوق النقد لم يكن قد فعل شيئًا للاقتصاد المنكوب فى بلاد أخرى فى شرق آسيا يستحق الثناء عليه من قبل ، كل الذى فعله كان تغيير الدائنين ، ومازالت على هؤلاء الدائنين أموال

مطلوب سدادها ويمكن أن تكون عملاتهم مستمرة فى تخفيض قيمتها حتى ذلك الوقت ، كما هبطت أسواق الأسهم المالية هناك ، إضافة إلى كل ذلك ، كان على هذه البلاد إخضاع توجيه اقتصادهم لأسياد أجانب ، وهم أفراد يرون أن استعادة القدرة على سداد الديون الخارجية وحده هو الهدف الوحيد لوجود الحكومة .

ويمكن للشعب أن يتضور جوعًا ، ويقوم بأحداث شغب ، وأن يسرق وينهب ، وأن يقتل ، هذه أمور لا تتصل بالموضوع وليست لها قيمة طالما يتم دفع الديون ، لا يمكن أن نعتبر صندوق النقد الدولى حلاً بديلاً بمخزونه المحدود من أنواع العلاج أو الحلول .

كنا نريد أن نقترض من السوق ، لكن رغبة من وكالات التقدير العظيمة فى حمايتنا من أن نصبح مدينين دائمين ، قامت بتخفيض درجات تقدير المبلغ الذى أردنا اقتراضه مما جعل اقتراضنا من السوق ببساطة يُزيد من مشاكلنا .

إن صالح الحكومة وخير الوطن ورفاهيته يعتمد على نجاح أو فشل القطاع الخاص وذلك فى مجال اقتصاد السوق الحرة ، فلو فشلت شركة ما أو مجموعة صغيرة من الشركات ؛ فإن الحكومات يمكنها أن تجد طرقًا ووسائل للتعويض ، ولكن عندما تفشل جميع البنوك والشركات ، فلا توجد طريقة تستطيع بها الحكومة تمويل نفسها بها ، وستفشل هى الأخرى ، وسيصبح هناك عدم استقرار اجتماعى وسياسى وربما تسود الفوضى .

لذا لا يمكن أن تترك الحكومات المؤسسات التجارية تفشل بشكل جماعى ، ومع ذلك ، فهذا هو الذى حدث عندنا نتيجة لتخفيض قيمة العملة و الهبوط العمودى لأسعار الأسهم .

إن السوق الحرة نظام عظيم ، ويستطيع المساهمة فى النمو الاقتصادى وفى تحسين حال الشعب ، ولكنه يمكن أيضًا أن يُساء استخدامه ، وعندما يحدث ذلك ، يمكن أن يُدمّر الاقتصاد تدميرًا كاملاً ، وأن يتعرض الأبرياء من الناس للمعاناة .

إن ماليزيا تؤيد نظام السوق الحرة ، لكنه ليس دين من الأديان بالنسبة لنا ، إنه مجرد نظام اقتصادى رسمه وأعده بشر غير كاملين أو غير معصومين من الخطأ ، ففى الوقت الذى ينبغى علينا فيه أن نلتزم ونتقيد به ، لا نجد سببًا لقبول أى شىء يتم باسمه ونحن لم نعد نجنى منه أية فوائد ، إن أى نظام يعتبر نظامًا جيدًا فقط بقدر النتائج الطيبة التى يعطيها ، ومع ذلك ، فقد كان الاعتقاد بأن النظام سيعطى النتائج المرجوة منه هو الذى أدى لإنشائه ، فإذا لم يعطى هذه النتائج ، فهل يجب علينا برغم هذا الالتزام التقيد به بشكل أعمى؟

وعندما كان نظام السوق الحرة فى طور الظهور ، لم يضع أحد تصميمًا له بحيث يحصد تجار العملة أرباحًا خيالية بالجملة عن طريقه فى ليلة واحدة ، لقد صُمم من أجل المنافسة العادلة بين المتساوين ، من أجل المنافسة فى السلع والخدمات العينية الملموسة ، من أجل التدفق الحر للاستثمارات التى يكون رأس المال مطلوبًا فيها ؛ وحيث يمكن الحصول على أرباح من الأنشطة التجارية .

لم يعلن أحد أنه يجب اعتبار العملات كالسلع التجارية ، وأن يتم الاتجار فيها مثل السكر أو القمح أو القهوة ، العملة كانت مجرد أداة لتسهيل الاتجار فى السلع ، طريقة للاستغناء عن البيع والشراء عن طريق المقايضة المرهقة والبطيئة أو الدفع بالعملة النفيسة ، وكان يمكن للسوق الحرة أن تستمر فى العمل بدون الاتجار فى العملة ، وفى الحقيقة ، لم يكن هناك اتجار فى العملة لفترة طويلة عندما كان العالم يتاجر وينمو اقتصاديًا .

ومكنت أسعار الصرف الثابتة من ارتباط قيمة العملة بالبضائع والخدمات ، ويمكن أن تحدث أنواع من الفوضى عندما تغير الحكومات سعر صرف عملاتها ، لكن التلف فى التجارة العالمية لم يكن شيئًا مقارنة بما حدث فى العامين الماضيين من اضطرابات وأزمات اقتصادية فى كل أنحاء العالم .

ونحن نشعر بأننا غير مخلصين تجاه السوق الحرة إذا لم نسمح بالاتجار فى العملة ، إن تجارتنا الحقيقية ينبغى ألا تتأثر ، كما لا ينبغى أن يعانى الاستثمار الأجنبى فى الطاقات

الإنتاجية ، لكن السوق الماليزى عانى أيضًا من مضاربة سوق الأسهم المالية الزائدة عن الحد ، وخصوصًا من البيع على المكشوف ، هذا النشاط الخاص فى سوق الأسهم المالية عادة ما يكون مقبولاً ، ولكن عندما ينخرط ممثلو الأدوار التافهة الذين يملكون القدرة على تحريك أسعار الأسهم لأعلى أو لأسفل ، لاتصبح العملية مسألة مضاربة ، إنها ليست أكثر من مناورات أو مضاربات مفتعلة ، وكما أن انخراط الشخص المُطّلع على بواطن الأمور أو صاحب السلطة فى التجارة غير مسموح به ، فنحن لا نرى أى سبب ينبغى أن يُسمح من أجله بالمضاربة المفتعلة فى السوق .

وكانت الحكومة قد أوقفت البيع على المكشوف فى بورصة كوالالمبور ، لكن سنغافورة كانت قد أقامت سوقًا غير قانونية خارج الحدود لم تكن للحكومة الماليزية سيطرة عليه ، وإذا كان لابد من إعادة الاستقرار للاقتصاد الماليزى ، كان لابد من إيقاف نشاط «كلوب» (دفتر حسابات الطلبات المحددة المركزى) ، وهكذا ، ففى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ، أوقفت ماليزيا الاتجار فى الرينجيت كما أوقفت عمليات «كلوب» ، وأصبح الرينجيت الموجود خارج ماليزيا بأى شكل من الأشكال لاغيًا إلا إذا أعيد داخل البلاد خلال شهر من تاريخ صدور القرار ، كما تضمن القرار وجوب عدم مغادرة رأس المال الجارى استثماره فى أسهم ماليزية خارج البلاد لمدة سنة ، هذا رغم أنه تم السماح لرؤوس الأموال الأخرى الجارى استثمارها فى ماليزيا بالخروج والدخول من وإلى البلاد بحرية ، كما كان يمكن إعادة الأرباح داخل البلاد بحرية .

وكان هناك ثلاثة أنواع من ردود الأفعال لمضاربى العملة ، ومستثمرى الأسهم الأجنبية العادية ، ورجال الاقتصاد الأجانب فى السوق الحرة ، والصحافة العالمية الصادرة باللغة الإنجليزية وهى : سباب غير صفيق ومستمر ، وسباب فى زى الحوار الفكرى ، وسباب على شكل نصائح حرة وغير مطلوبة .

لقد وصف چورچ سوروس إجراءات ماليزيا فى الأول من سبتمبر بأنها «عنيفة

وفظيعـة» ، أما وقد أصبحت وجهات نظره عـالمية ، وأصبح مـحتـاجًا لتكوين ثروة من التحركات الكبيرة فى مجال العملة ، فمما لاشك فيه أن مـا حدث بالنسبة لـه كان «عنيفًا وفظيعًا» وألصقت مجلة «بيزنس ويك» صفة «الاقتصاد المرتد» بماليزيا ، ونقلت «نيو يورك تايمز» مـا قاله مسئول كبير فى إدارة كلينتون عندما سمّى تحول الأحداث فى مـاليزيا «مأساة» ، وقال عن إجراءاتنا إنها ستكون «فشلاً فاضحًا و مدويًا» ، ونقلت مجلة «تايم» عن خبير أصله من بانكوك قوله : إن مهاتير يحول ماليزيا إلى بورما ، إنها ستخلق سوقًا سوداء للعملة ، وسيصيب البلد ذعر عند شراء الدولارات الأمريكية ، وقالت «بيزنس ويك» واسعة المعرفة إنه يمكن للإجراءات أن تطعن الاحتياطى الأجنبى ، مما يجعل تخفيض قيمة العملة أمرًا محتملاً ، كما تحض على تقييد العملة ، وقال خبير الاقتصاد العظيم ميلتون فريدمان للعالم : إن تحرك ماليزيا كان أسوأ خيار ممكن ، وذكرت الهيرالد تريبيون الدولية أن ماليزيا أغلقت الباب فى وجه الاقتصاد العالمى فى الأسبوع الماضى ، كلمات قوية جدا . وقال محلل أصله من لندن : إن ماليزيا كانت تعانى من أزمة حاصل الذكاء ، وأنا واثق أنه لابد من أن يكون هذا إشارة إلى حقيقة أنه لا يوجد عندنا اثنان من رجال الاقتصاد الحاصلين على جائزة نوبل واللذان يقدمان لنا نصائحهما ، ولا يمكن أن يكون هذا إشارة للاقتراح الذى كثيرًا ما يُقدّم وهو أن ما يعرفه الدكتور مهاتير عن علم الاقتصاد يمكن كتابته خلف طابع بريد .

سباب من مضاربى العملة والمتلاعبين والمناورين بها ، الذين لم يستطيعوا بعد ذلك تكوين ثروة بسبب حالة الشقاء التى كان الرينجيت يعانى منها ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه ، سباب من مستثمرى الأسهم الأجنبية العادية الذين كان عليهم الانتظار لمدة سنة ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه أيضًا ، سباب من رجال اقتصاد السوق الحرة ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه هو الآخر ، فقد كنا نتحدى وصايا مقدسة برغم كل شىء ، لكن أن يكون السباب من الصحافة العالمية الناطقة باللغة الإنجليزية ، فذاك هو الأمر المحيّر إلى حد ما .

وكما لاحظتم دون شك ، أن أول سطر فى الجدال الذى وُجّه ضدّنا كان فحواه أننا كنا بلهاء تمامًا ، وأن الكارثة ستصيبنا على وجه السرعة ، كانت ماليزيا متجهة للدمار الشامل ، انتهى كل شىء .

وبعد ذلك ، وعندما أصبح واضحًا أن الكارثة لم تقض علينا ، وأن ماليزيا لم تُدمر تدميرًا شاملاً ، شهدنا الجدال بأنه إذا كان الموت مستبعدًا ، فإن الاقتصاد الماليزى سيصيبه الشلل ، لأن التوابع متوسطة الأجل يمكن أن تكون مهولة .

أما آخر أشكال الجدال بعد أن نجحت ماليزيا وكانت على طريق الخلاص من الأزمة بشكل جيد هو أن الاقتصاديات التى يدعمها صندوق النقد الدولى سارت فى طريق الإنعاش الاقتصادى بنجاح مثل ماليزيا لكن دون أن تضطر للجوء لأساليب الرقابة على العملة ، ويبدو أن مؤيدى هذا الجدال كانوا مصابين بعمى فى رؤية مسألة منطقية ، إذا كانوا يستطيعون أن يجادلوا بأن الآخرين قد حققوا نتائج يمكن مقارنتها بنتائجنا دون أن يضطروا إلى تبنى أساليب الرقابة على العملة ، ألا يمكن أن نجادل نحن بأننا حققنا ما حققه الآخرون دون الحاجة للتعرض لحالات البؤس الناتجة عن البطالة الجماعية ، ومأساة الأطفال الذين يُطردون من المدارس ، والقضاء على الجزء الأكبر من الطبقة المتوسطة التى أمضينا جيلاً كاملاً فى بنائها ، والدماء فى الشوارع ، والاضطرابات السياسية العنيفة فى كل أنحاء أرض الوطن؟

لقد تمكنًا من تحقيق ما حققه الآخرون دون الحاجة للجوء للديون الضخمة وإرهاق أجيالنا القادمة بأعباء خدمة الديون الثقيلة ، ودون الاضطرار لبيع مورثات العائلة من فضيّات وأغراض ثمينة أخرى ، ودون الحاجة لاضطرارنا لبيع شركاتنا الغالية فى المزاد للأجانب بأزهد الأسعار ، وبدون الحاجة للانثناء والانحناء لأى مخلوق ودون الاضطرار لتقبيل أقدام أى مخلوق .

ومن المؤكد قطعًا أن ما نعتقد بأنه غاية فى الأهمية بالنسبة لنا قد لا يكون بنفس

الدرجة من الأهمية للآخرين ، إن جميع اقتصاديات شرق آسيا مختلفة عن بعضها ؛ لذا كثيرا ما تكون المقارنات بينها صعبة وغير عادلة ، لكن من المؤكد جدًا أن كل عملة لها الحق فى تقرير أولوياتها وفى اختيار طريقها الخاص فى العلاج ، وواضح كل الوضوح أن الإجراءات غير التقليدية والجريئة والقوية التى قمنا بوضعها موضع التنفيذ منذ عام مضى أثمرت وأتت أُكُلها .

لقد قيل لنا إنه سيكون هناك هروب مكثف لرؤوس الأموال إلى الخارج بطريقة أو بأخرى ، وأن الناس سيقتحمون الأبواب فى محاولة للاستيلاء على الدولارات الأمريكية ، وستلجأ البنوك مضطرة لرفع أسعار الفائدة بسبب النقص الشديد فى السيولة ، وستكون هناك سوق سوداء فى كل زاوية وناحية ، وسيكون هناك بيروقراطية ضخمة حيث سيتم الاحتياج لجيش من العمال المدنيين لإدارة النظام ، وسيستشرى الفساد لأن الماليزيين والشركات الماليزية تشترى ما يحتاجونه من العملات الصعبة التى ستكون بالطبع غير متوفرة ، وسوف يقلل المصدرون من إظهار صادراتهم ، أما المستوردون فسوف يزيدون من إبراز وارداتهم ، وسوف تتسبب أسعار النقل فى أحداث الشغب ، ولن يتمكن الرينجيت من استقرار سعره ، وفى الحقيقة سيُضطر لتخفيض قيمته ، ولا يحتاج الأمر أن نذكر أن سوق الأسهم المالية ستمر بمرحلة هبوط لولبى شديد ، ولن تساوى الأسهم الماليزية سنًا واحدًا (عملة يابانية أو إندونيسية أو كمبودية صغيرة) .

وحتى يومنا هذا ، هناك بين أعظم علماء الاقتصاد واسعى المعرفة من يستطيعون أن يوجدوا فى خيالهم السوق السوداء للعملة والتى لم يستطع أحد منا أن يوجدها ، لقد ظل الرينجيت صلبًا كالصخر ، وفى الحقيقة ، لو كانت هناك «مخاوف» ، فالخوف والشىء الشائع توقعه هو أن يقوى وضع الرينجيت .

أما بخصوص سوق الأسهم المالية ، فلعلى أذكر فقط أنه فى نهاية أغسطس عام ١٩٩٨ ، وقبل أن يحصل أى إنسان على قدر ضئيل من إجراءات العملة التى اتخذناها فيما

بعد ، كان الدليل المُركّب لبورصة كوالالمبور ثابتًا عند ٣٠٢ ، وقبل نهاية الأسبوع الأول من يوليو عام ١٩٩٩ ، كان الدليل قد قفز فوق ٨٧٠ ، وقد تصحح الوضع منذ ذلك التاريخ ، وأنا كلى ثقة أنه سيبدأ مسيرته فى الارتفاع مرة أخرى .

وقبل عام ، كانت رسملة سوق الأسهم فى بورصة كوالالمبور أقل من ٣٠٠ بليون رينجيت . أما الآن فهى تصل لأكثر من ٥٠٠ بليون رينجيت ، لقد تم خلق أكثر من ٢٥٠ بليون رينجيت ، لقد وجد «مفعول الثروة» طريقه فى الاقتصاد ، أما بخصوص سعر الفائدة المهم والحاسم ، فقد كان الأجر الأساسى للإقراض هو ١١,٧ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ . أما اليوم فهو أقل من ٧٪ .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، توقفت صادراتنا عند ٧٩,٥ بليون دولار أمريكى ، بنقص قدره ١٧,٨ ٪ سنويًا ، فى يونيو عام ١٩٩٩ ارتفع المبلغ إلى ٦,٩ بليون دولار أمريكى ، زائد ١٧,٨ ٪ ، سنة بعد سنة ، لقد تفوق أداء اقتصادنا على أى اقتصاد آخر فى شرق آسيا .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ توقف الاحتياطى الخارجى لدينا عند ٢٠ بليون دولار أمريكى ، وقبل نهاية يوليو عام ١٩٩٩ ، ازداد هذا المبلغ ليصبح ٣٢ بليون دولار أمريكى ، وهى زيادة قدرها ٦٠ ٪ فى غضون ١١ شهرا .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، كان عندنا ما يكفى لتمويل أربعة أشهر من الواردات المحتجزة ، وقبل نهاية يوليو عام ١٩٩٩ ، كان الاحتياطى الخارجى لدينا يكفى لسبعة أشهر .

وأنا أكره أن أخيب آمال النقاد ، نحن كنا ، وما زلنا ، ولا نتوقع أن يصبح لدينا عجز فى النقد الأجنبى ، كما أننا كنا ، وما زلنا ، ولا نتوقع أن يصبح لدينا عجز فى السيولة ، وباعتبار ترتيبنا الثالث فى أعلى نسبة مدخرات فى العالم - بفائض قدره ٤٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى - فنحن لا نعتمد مطلقًا على رأس المال الأجنبى المباشر ، رغم أننا نحب الاستثمار الأجنبى المباشر .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، توقف معدل التضخم عندنا عند ٦ ,٥ ٪ . وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، انخفضت هذه النسبة بشدة لتصبح ١ ,٢ ٪ . وكان دليل سعر المنتج زائد ٥ ,١٤ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وهبط بشدة لناقص ٧ ,٦ ٪ فى يونيو عام ١٩٩٩ .

كان عدد تخفيض الوظائف الشهرية الجديدة قد هبط من ٧ ,١٢٥ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٥٨٠ ,١ فى يوليو عام ١٩٩٩ - أقل من العام السابق بمقدار أربع مرات ونصف ، ومن جهة أخرى ، قفز عدد الوظائف الخالية من ٠٠٥ ,٦ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٧١١ ,٩ فى يوليو عام ١٩٩٩ .

أما بالنسبة لقطاع الأعمال المصرفية ، توقفت نسبة معدل كفاية رأس المال المرجح ذى الأخطار فى ماليزيا عند ٢ ,٨ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وهى نسبة تدخل فى نطاق المستويات الدولية التى أعدها بنك التسويات الدولية ، وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، توقفت النسبة عند ٧ ,١٢ ٪ .

وتوقفت القروض المعدومة فى النظام المصرفى على أساس ستة شهور عند ٤ ,١١ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وعلى عكس توقعات الخبراء الأجانب ، لم ترتفع ارتفاعًا هائلاً ، فى الحقيقة انخفضت القروض المعدومة إلى ٩ ,٧ ٪ فى مايو من هذه السنة ، وعلى أساس ثلاثة شهور ، توقفت القروض المعدومة عند ٨ ,١٢ ٪ فى سبتمبر ، من واجبى أن أُفنّد آراء أولئك الذين يعتقدون بأنهم يعرفون أكثر من غيرهم ، لكن القروض المعدومة على أساس ثلاثة شهور توقفت عند ٧ ,١٢ ٪ فى مايو فقط ، قارن ذلك بنسب ٣٠ ، و ٤٠ ، و ٥٠ ٪ التى شوهدت فى أماكن أخرى .

سجّل دليل الإنتاج الصناعى ناقص ٥ ,١٤ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، سجل زائد ٤ ,١٢ ٪ .

قفزت مبيعات سيارات الركاب من ٧٠١ ,١٣ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى

١٤١ ,٢٠ فى يونيو عام ١٩٩٩ ، هذا وقد قفزت مبيعات الدراجات البخارية من ٣٦٩ ,١٩ إلى ,٢٢٥ ,٢١ وقفزت مبيعات المركبات التجارية الجديدة من ٦٨١ ,١ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٦٩١ ,٢ فى يوليو عام ١٩٩٩ .

أستطيع أن أستمر كثيرًا فى سرد الإحصائيات ، وإذا لم يكن عندكم ثقة فى الإحصائيات ، فعليكم فقط بزيارة المحلات والمطاعم ، ولكن عليكم بتخصيص بعض الوقت الإضافى لأنى آسف أن أعلن أن ازدحام المرور قد عاد كما كان بكامل قوته .

فى الربع الثالث من عام ١٩٩٨ ، عانينا من النمو السلبى الضخم ، وفى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ، حدث عندنا تحسن ، لكن النقص كان لا يزال محدودًا فى رقمين .

وقبل نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ ، كنا قد حققنا انقلابًا هائلاً فوصلنا إلى ناقص ٤ ,١٪ نمو ، وهذا تحول مشهود عندما نتذكر أنه لولا النقص الكبير وقدره ٧٪ فى يناير ، عندما تأثر الإنتاج باحتفالات عيد الفطر الإسلامية ورأس السنة الصينية ، لشهد الربع الأول نموًا إيجابيًا .

وأستطيع أن أخبركم اليوم أننا فى الربع الثانى من السنة ، حققنا نموًا بنسبة ١ ,٤٪ ، ونحن نعرف أننا حققنا انتعاشًا اقتصاديًا هائلاً ، فمن الناحية الفنية ، ولأن الركود يُعرّف على أنه ربعان متتاليان من النمو السلبى ؛ لذا نستطيع الآن أن نقول إن الركود الاقتصادى الكبير فى ماليزيا فى عام ١٩٩٨ قد انتهى .

ونحن الآن نتلقى أجمل أشكال المديح وأحيانا من أبعد الأماكن احتمالاً لتلقيه ، قال مايكل دى المدير الإدارى لمؤسسة مورجان ستانلى دين ويتر الآسيوية لأسواق ديون رأس المال : إن الإجراءات التى تم اتخاذها فى ماليزيا قد قللت من قابلية تعرضها للصدمات الخارجية ، من حق ماليزيا أن تفخر بالإنجاز الذى حققته حيث إنها لم تستخدم إجراءات صندوق النقد الدولى لعلاج المشكلة ، لكنها ابتعدت عنها ، وتقول آن جينسبرج ، وهى نائبة

مدير مورجان ستانلى والمحللة الأولى لاعتمادات السلطة العليا : لقد تم استخدام إجراءات الرقابة بالشكل الصحيح ، وفى الحقيقة ، لقد جعلت البلد - التى تملك ميزان مدفوعات سليم - أكثر تنافسًا ، وقالت مارجريت كيللى ، الاستشارية الأولى فى الإدارة الآسيوية الپاسيفيكية لصندوق النقد الدولى إن ماليزيا استخدمت - وعلى نطاق واسع - فرصة الراحة والتفكير التى قدمتها إجراءات الرقابة ، وقال رئيسها ، مايكل كامديسس : إنى أثنى على الطريقة التى تمكنت ماليزيا من خلالها من تبنى نظام سلس من إجراءات الرقابة ، ويوحى تعليق كامديسس بالسبب الذى من أجله نجحت إجراءات الرقابة القوية - لكن المختارة - على العملة ، لأنه كان فعلاً نظامًا سلسًا .

وعلى عكس ما افترضه النقاد ، لم تكن الإجراءات التى اتخذناها «وحشية» ، ولا ذات قبضة ثقيلة ، مُؤذية أو غير ملائمة ، ولم تكن هناك حاجة للبيروقراطية لأن البنوك التجارية أدّت معظم المهام أثناء السير الطبيعى لعملها .

وهناك سبب آخر مهم جدا وهو حقيقة أننا كنا ناجحين فى طرق إدارتنا للصادرات ، لقد كانت العملات الأجنبية تدخل البلاد بكميات كبيرة عن طريق تسويق الأسهم ، وعلى عكس تحذيرات أولئك الذين يحاولون التقليل من شأننا ، لم يحدث عجز فى العملات الأجنبية ولم تكن هناك مشكلة سيولة ، كان لزامًا علينا أن نكون حازمين ، لكننا كنا نملك المال الكافى لتشغيل ما أسماه كامديسس «نظام سلس لإجراءات الرقابة» ، كانت ماليزيا تزخر بالمال ، وما كنت لأوصى أى بلد على أن تُجرّب إجراءات رقابة وسيطرة على تبادل العملات إذا كانت هذه الإجراءات ستفشل فى إفراز فوائض تجارية ملموسة .

وهناك سبب ثالث لنجاحنا وهو حقيقة أننا حاولنا جاهدين ضمان استقرار وثبات الرينجيت الماليزى ، وليس قيمته ، كنا نريد سعرًا محددًا - وليس سعرًا مرتفعًا - للرينجيت .

رابعًا- لقد نجحنا لأننا سعينا متعمدين لاستقرار الرينجيت عند مستوى معقول ،

وليس عند مستوى مبالغ فيه أكثر من اللازم ؛ وذلك لأسباب تثبيت فنية لسعره ولأن وضع صادراتنا وطرق المنافسة الوطنية كانت دائمًا فى صدر ما يشغل عقولنا .

ونحن بالتأكيد لم نحاول تحقيق سعر للرينجيت لا يستطيع الأصوليون إيجاد مبرر له ، ولأنه تم تقييم الرينجيت بشكل منطقى ومعقول ، لم يكن هناك مطلقا أى سبب يجعلنا نتحول لأية عملة أخرى بشكل غير ضرورى ، وهناك سبب آخر لنجاح الإجراءات التى اتخذناها وهو حقيقة أنه بهذه الخطوة الوحيدة الجريئة ، تم استعادة الثقة بسرعة فى سوق الأسهم المالية ، وفى الرينجيت الماليزى ، وفى الاقتصاد الحقيقى . وبدون هذه الاستعادة السريعة للثقة ، والتى تمت بين عشية وضحاها تقريبًا ، لم يكن بإمكاننا أن نحقق النجاح ، ولم تكن الثقة لتعود لو كنا قد شاهدنا أعمال شغب فى الشوارع ، ولو كنا قد عانينا من عدم استقرار سياسى .

وحقيقة أن إجراءات الرقابة على الصرف لدينا كانت مختارة وتعود إلى حالة الثقة والتفاؤل التى ربطتنا بها ، لقد حرصت هذه الإجراءات كل الحرص على ألا تعوق التجارة أو استعادة الأرباح داخل البلاد بأى شكل من الأشكال ، ولم يترك المستثمرون المباشرون الأجانب البلاد ، فى الحقيقة ، تدفقت على البلاد استثمارات أجنبية مباشرة ، وهذا شىء لا يدعو للدهشة ؛ حيث إن الصادرات كانت فى حالة ازدهار ، إن المستثمرين الذين يشقون طريقهم للبنك وهم يضحكون لا يوقفون أعمالهم أو يقللون من حجمها ، حتى الاستثمار فى الأسهم الأجنبية العادية سجّل زيادة صافية ملموسة حيث إنهم يطاردون الأرباح فى سوق أسهم ترتفع أسعارها بسرعة .

وهناك أيضا عوامل خارجية ساعدت بقدر كبير على نجاحنا ، لقد تغلبت أموال التغطية على التقهقر المتسرع والإجبارى بعد الفشل الذريع لإدارة رأس المال طويل الأجل ، لقد أصبح من يساند أموال التغطية هذه ومن يمدها بلفات النقود أكثر حرصًا بكثير عن ذى قبل ، لقد كان استقرار العملة فى شرق آسيا والانتعاش الاقتصادى الذى حدث فى اقتصاديات شرق آسيا من العوامل التى ساعدتنا مساعدة عظيمة .

لقد كنا ومازلنا محظوظين بأنه لم يحذو حذونا فى ماليزيا أحد أو حتى قال إنه ينوى أن يحذو حذونا ، فأنت يمكن أن تتحمل المنشق عن العقيدة ، لكن الهرطقة أو الانشقاق عن العقيدة لا تستطيع أن تتحملها ، وكان يمكن أن تعاقبنا الرأسمالية الإجمالية والقوى ذات النفوذ لو أننا نشرنا هرطقة لا يمكن احتمالها .

ومع أننا نشكر بعض التطورات الخارجية ، فإن العوامل الخارجية التى تحدث بالمصادفة لا تنقص قيد أنملة مما استطعنا إنجازه بأنفسنا ، ولا أستطيع أن أوفى الخبراء والفنيين حقهم من المديح ، فهم الذين لم يتذبذب تعهدهم وإيمانهم بماليزيا مطلقا ، والذين تأكدوا أنه لن تكون هناك عقبات كبرى فى تفاصيل تنفيذ الإجراءات .

وأخيرا ، وليس بآخر ، فأنا لابد من أن أعبر عن شكرى للشعب الماليزى لاستشرافهم العملى للأمور والمشكلات ولوحدتهم وإرادتهم - من العامل لصاحب المشاريع الكبرى ، ومن المزارع للموظف فى الخدمة المدنية - لأنهم جميعًا عرفوا أننا كنا نجاهد من أجل حياتنا ، ووجدوا الإرادة والطريق السليم ليظلوا متحدين ؛ وليعملوا ويجاهدوا سويًا فى فريق العمل نفسه من أجل الهدف المشترك وهو الانتعاش الاقتصادى القومى السريع ، إنهم أعظم أسرار نجاح ماليزيا ، وإنى لأقدم التحية لهم جميعًا .

٣- العلاقات الماليزية الصينية التحديات والفرص في القرن ٢١

دعوني أبدأ بالقول إنه من دواعي سروري حقًا أن أعود إلى بكين مرة أخرى ، وبشكل ما ، أستطيع أن أقول بصدق إنني أشعر بأني في وطني وأنا في الصين ، لماذا؟ لأنني ، وعلى خلاف الذهاب لأجزاء أخرى من العالم ، بما في ذلك جيراننا في إندونيسيا أو تايلاند ، فأنا هنا غير مضطر لضبط الوقت في ساعتي ، فبرغم المسافة الهائلة بين الصين وماليزيا ، فكلتا الدولتين تتقاسمان منطقة الوقت نفسها ؛ ولهذا نستطيع أن نتمتع بالأوقات الطيبة سويًا كما نواسي بعضنا البعض في الأوقات العصيبة .

ولندع المزاح جانبًا الآن ، لقد طُلب مني أن أتحدث عن العلاقات الماليزية الصينية : التحدّيات والفرص في القرن ٢١ ، ومع ذلك ، فقبل أن أبدأ بإمعان النظر في القرن الحادي والعشرين ، أحب أن أتذكر أنه في شهر مايو عام ١٩٩٩ ، احتفلت ماليزيا والصين معًا بالذكرى الخامسة والعشرين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين ، ولقد تغيرت أشياء كثيرة في كل من ماليزيا والصين خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٤و ١٩٩٩ ، وكما تغيرت أشياء كثيرة أيضا في منطقة شرق آسيا بوجه عام .

وأذكر أن بلدي كانت الأولى من بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ ، كانت علاقات الصين بماليزيا و اتحاد دول جنوب شرق آسيا مختلفة اختلافًا شاسعًا مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٧٤ ، لقد مهدت الخطوة الجريئة التي اتخذتها دولتينا الطريق لاتجاهات جديدة للروابط بين الصين وجنوب شرق آسيا في الربع الأخير من القرن العشرين .

---

* خطاب ألقي في المنتدى الماليزي الصيني الثالث في بكين بالصين في ١٩ أغسطس عام ١٩٩٩ .

وعن العلاقات الثنائية بيننا ، يسرنى أن أقول إن كلا الجانبين احتفظا بروابط طيبة جداً خلال تلك الفترة ، وقد ساعدت الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التى تم التوصل إليها على دفع روابطنا الاقتصادية للأمام ، ومع أن لنا نظمًا سياسية واجتماعية مختلفة ، لكننا لم نسمح بالاختلافات أن تعترض علاقاتنا ، وبدلاً من ذلك ، ركزنا على ما يمكن أن يجعل روابطنا أقوى من أجل مصلحتنا المشتركة ، وإلى جانب التجارة والاستثمارات ، انتقلنا فى العقد الأخير من القرن العشرين إلى مجالات أخرى ، فعلى سبيل المثال ، هناك اتفاقية التعاون فى مجال العلم والتكنولوچيا فى ١٣ يوليو عام ١٩٩٢ التى شجعت الأبحاث المشتركة و تبادل التكنولوچيا بين البلدين ، وفى مجال التعليم ، شجعت مذكرة التفاهم فى ٢٠ يونيو عام ١٩٩٧ التبادل التعليمى الأكاديمى .

ومن بين الدلالات الأكيدة ، حقيقة ، على العلاقات الوثيقة بين البلدين هى علاقات تبادل شعبى البلدين لبعضهما ، قبل عام ١٩٩٠ زار ماليزيا القليل جدا من الصينيين ، ومع ذلك ، فقبل نهاية عام ١٩٩٦ ، وصل عدد الزائرين إلى ١٣٥, ٧٤٣ ثم زاد هذا العدد مرة أخرى إلى ١٥٨, ٦٧٩ فى العام التالى ، وفى أول شهرين من هذه السنة زاد عدد الصينيين الذين وصلوا إلى ماليزيا بنسبة ١٣٧ ٪ ، وازداد عدد طلبات الحصول على تأشيرة دخول لزيارة الصين إلى ٢٠٥, ٠٠٠ فى عام ١٩٩٦ ، وإلى ٢٣٩, ٠٠٠ فى عام ١٩٩٧ ، بعد أن كان عددهم آلاف قليلة فى بداية هذا العقد .

وقبل نهاية عام ١٩٩٦ ، كانت علاقتنا قد ارتقت لتصبح علاقة «شراكة» ، وفى تلك السنة انضم إلىّ ٢٥٠ ماليزى و ٤٥٠ صينى للمشاركة فى حوار پكين عن الشراكة الماليزية الصينية . حقًا ، لقد أقنعت الروابط المتبادلة المفيدة كلا الجانبين بالحاجة والرغبة فى الانطلاق نحو علاقة أكثر تقاربًا فى القرن الجديد ، وينادى البيان المشترك بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة ماليزيا عن إطار العمل للتعاون الثنائى فى المستقبل ، الذى وقّعه وزيرا خارجية بلدينا فى ٣١ مايو من هذه السنة ، بعلاقة متعددة التوجّهات فى السنوات القادمة .

وبينما نستمر فى البناء و دعم الروابط الثنائية بيننا ، يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لأقترح أن تصبح علاقتنا الوثيقة - شراكتنا - لها مظهرها الخارجى الأكثر بريقًا مما هى عليه الآن من أجل أن تشمل هذه الشراكة المنطقة المستمرة فى التكامل والتوحّد بشكل أفضل عبر السنين ، ومثلما اتخذت ماليزيا والصين الخطوة الجريئة منذ ٢٥ سنة مضت فى تغيير الموقف بين الصين وجنوب شرق آسيا ، أود أن أقترح أن تشرع شراكتنا فى محاولة جديدة لإقامة ورسم عصر جديد للمنطقة ، إن الأزمة المالية والاقتصادية التى هزت منطقتنا خلال العامين الأخيرين من القرن العشرين أرادت منا بوضوح أن ندرك أن هناك تحديات كبرى يجب على ماليزيا والصين وبلاد أخرى فى المنطقة مواجهتها فى القرن ٢١ .

لقد كان اهتمام الصين برفاهية شرق آسيا فى الأزمة المالية محط إعجاب الجميع ، إن اقتصاديات المنطقة والمجتمع العالمى بأسره يقدرون بكل اعتزاز قرار الصين بعدم خفض قيمة اليووان رغم الضغوط القوية ، لقد أنقذ تعاون وإحساس بكين العالى بالمسئولية المنطقة من عواقب أسوأ بكثير مما حدث بالفعل ، إن تخفيض قيمة اليووان كان من شأنه أن يتسبب بالتأكيد فى جولة جديدة من تخفيض قيمة عملات الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة .

ومع ذلك ، فطالما توجد تحديات صعبة ، فأنا أفضل أن نعتبرها فرصًا سانحة لدعم العلاقات الثنائية بيننا ، ونحن فى إدراكنا لحاجتنا لمنهج إيجابى وفعال وقبولنا به ، يمكننا ضمان فوائد ومنافع إضافية لشرق آسيا أيضًا .

والتحدى العاجل هو ضمان الإنعاش الاقتصادى ، ففى أعقاب أعظم أزمة تصيب المنطقة بعد عدة عقود من نمو وتطور لم يسبق لهما مثيل ، أصبحت هناك الآن حاجة بأن تعمل ماليزيا والصين معًا - ومع جيراننا أيضًا - من أجل ضمان إنعاش اقتصادى متين لبلاد شرق آسيا ، وبعيدًا عن الاستشارات الثنائية عن التجارة والاستثمار ، يستطيع الجانبان أن يتوليا قيادة الاقتراحات فى القمة غير الرسمية لرؤساء دول وحكومات اتحاد جنوب شرق آسيا العشرة بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية والتى ستعقد آخر هذا العام .

لابد من أن نجعل صندوق النقد الآسيوى حقيقة واقعة خلال فترة زمنية متوسطة ، لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية التى لم يسبق لها مثيل الحاجة الملحة لإقامة صندوق نقد للمنطقة ، تستطيع الاقتصاديات التى تواجه مشاكل مالية حادة أن تتجه إليه بسرعة لمساعدتها من أجل تفادى التدهور السريع لاقتصادياتها ؛ لذا ، فبالنسبة للأجل المتوسط ، ينبغى على الصين وماليزيا أن يدرسا بعناية كيف نستطيع مع جيراننا تحقيق إنشاء صندوق النقد الآسيوى الذى اقترحته اليابان ، وربما تتذكرون أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى أجهزا على الاقتراح اليابانى الأصلى ، ولقد أحيت طوكيو الفكرة مؤخراً ، وتعتقد ماليزيا أنها فكرة تستحق التأييد والدعم وأنه من الخير أيضًا شد انتباه الصين لها ، إن كلا من بكين وكوالالمبور يمكنهما مناقشة الموضوع ليريا كيف يمكننا ، مع البلاد الأخرى فى المنطقة ، تشجيع اليابان ، التى منحها الله أكبر موارد مالية ، على تحقيق إنشاء هذا الصندوق ، ويمكن مناقشة كل النقاط التى قد تتطلب إزالة الخلافات التى تعترضها من أجل أن تلجأ اقتصاديات شرق آسيا التى تواجهها أزمات للصندوق طلبًا للمساعدة .

أما التحدى الأكبر فى المستقبل فهو أن نسعى جاهدين من أجل بناء مالى دولى ، من بين دروس الأزمة المالية الإقليمية والعالمية المهمة هى أن النظام المالى العالمى ببساطة غير ملائم أو كافٍ لحماية الاقتصاديات الصغيرة من هجمات أموال التغطية وتجار العملة ، ومنذ أن بدأت أزمة العملة فى منتصف عام ١٩٩٧ ، ألحت ماليزيا كثيراً فى طلب تحرك دولى لإيقاف تجارة العملة المدمرة و الكف عن تشجيع الاستثمار قصير الأجل فى سوق الأسهم المالية ، وفى خريف عام ١٩٩٧ ، تحدثت فى هونج كونج عن الحاجة لتنظيم أنشطة المضاربين فى العملة لحماية الدول النامية على وجه الخصوص ، لكن صوتى حينئذ لم يكن سوى صوت فى صحراء قاحلة ، لقد اعتبروا آرائى مضحكة وسخيفة فى عالم يسرع الخطى نحو العولمة ، و استبعاد الرقابة الحكومية وليبرالية أعظم بكثير من ذى قبل ، وقيل إن أى نوع من أنواع التنظيم والرقابة يقضى على الاستثمار الأجنبى ، وبالتالى يتسبب فى خراب أكثر لاقتصاد البلاد النامية .

ومع أن الصين لم تنج من نتائج الأزمة ، لكنها مع ذلك لم تعان من التخفيض السريع لليوان بسبب الحماية التى يحصل عليها نتيجة عدم الاتجار فيه فى السوق الدولى للعملات ، لكن تجربة البلاد المجاورة للصين أظهرت كيف يكون الأمر مُدمّرًا عندما تتعرض الثروة القومية التى حصلت عليها البلاد بشق الأنفس والتى كونتها عبر عدة عقود من الزمان للنقصان الشديد بسبب الهجمات على العملات المحلية التى نفّذها فى الأساس تجار العملة المجرمون من البلاد الغربية .

وبينما تمكنت الصين من تجنب مثل هذه الكارثة ، فإن هونج كونج ، التى كانت قد عادت للسيادة الصينية قبل ذلك بعام واحد ، لم تكن بمثل حظ الصين ، لقد رأينا ماذا حدث لهونج كونج ، لم تنج من مثل تلك الهجمات المدمرة ولا حتى عملة اقتصاد السوق الحرة ذات السمعة العالمية وسوق الأسهم المالية ، ولم يكن أمام سلطات المنطقة الإدارية الخاصة خيار سوى التدخل لإنقاذ الاقتصاد ، وكم أُدينت الحكومة لاتخاذها هذا الإجراء ، يبدو أن من حق المهاجمين أن يهاجموا كيفما يشاءون ، ولكن يجب على المدافعين عدم الإقدام على الدفاع .

وانتشرت العدوى من آسيا إلى روسيا ، وفى بداية عام ١٩٩٩ ، انتقلت إلى البرازيل ، وواضح أن ما كان إقليميًا ، أصبح بعد ذلك عالميًا ، ولم تتوقف ماليزيا عن حث المجتمع الدولى على اتخاذ إجراءات عاجلة لكبح جماح أولئك الذين يربحون ربحًا فاحشًا مستغلين الأزمة بلا رحمة ، عن طريق مجموعة صغيرة من تجار العملة وأموال التغطية ، إن التجارة العالمية فى السلع والخدمات تجلب الثروة والدخل الكبير لملايين الناس فى كل أنحاء العالم . لكن الاتجار فى العملة ، الذى يُقال عنه إنه أكبر من التجارة العالمية بعشرين ضعفًا ، يقدم أرباحًا لآلاف قليلة من البشر ، وأسوأ من هذا بعد ، أنه يدمّر الثروة ويجلب الفقر للملايين من الناس فى البلاد التى تتعرض لهجوم تجار العملة ، وواضح أن النظام المالى الدولى الحالى غير كاف ولا ملائم لمنع إساءات الاستخدام المدمرة والعواقب الوخيمة

لذلك ؛ لذا لابد من إجراء إصلاحات لضمان أن يكون النظام المالى الدولى فى صالح الجميع .

وأعود فأقول : إن موقف الصين أثناء الأزمة يستحق التحية ، لقد أظهر دعمها للاقتصاديات الإقليمية التى ضربتها الأزمة اهتمام الشعب الصينى بجيرانه ، ولقد كان أعظم مساهمة قمتم بها هى عدم تخفيضكم لقيمة عملتكم ، أنتم لم تفعلوا ذلك خلال عام ١٩٩٨ ، ونعتقد أنكم لن تفعلوا ذلك فى هذه السنة ، مع أنكم معكم كل الحق ولكم جميع المبررات لاتخاذ هذا الإجراء ، إن الثمن الذى على الصين أن تدفعه لمساعدة شرق آسيا ثمن باهظ ، ونحن فى ماليزيا نقدر لكم بصدق الموقف الذى اتخذتموه .

وبنفس مقدار أهمية ما ذكرناه ، ومن أجل تجنب تكرار مثل هذا التخريب ، يمكن لماليزيا والصين التعاون من أجل صوت أقوى والعمل مع أقطار أخرى فى شرق آسيا لدفع الدول المتقدمة على بذل مجهود منظم لبناء هيكل مالى عالمى جديد .

وماليزيا ليست واقعة تحت أى وهم بأننا يمكننا مواجهة التحدى والتغلب عليه بسهولة ، إن الطريق للإصلاح طويل وملتو ، إنها مهمة شاقة وعسيرة ، لكن الفرصة موجودة أمامنا عن قرب ، فلابد من الإمساك بها والتقدم للأمام ، والفوائد واضحة ، خاصة للدول النامية .

ولابد أيضًا من أن نشكل المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، لقد جلبت الأزمة الاقتصادية والمالية الإقليمية خلال السنتين الماضيتين - فى رأيى - لبؤرة الاهتمام الحاجة الماسة لمؤتمر اقتصادى لدول شرق آسيا ، فهو بمثابة هيئة استشارية يمكن أن يتجمع فيها أقطار شرق آسيا للتداول فى شئون الاهتمامات الإقليمية ، وحقيقى أنه فى خلال السنوات القليلة الماضية ، لم تسمع الصين ، والمنطقة بالكامل - فيما يتعلق بهذه المسألة- كثيرًا عن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، وكان هذا يرجع إلى حد كبير للاهتمام الذى وُجّه لعمليات APEC ، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية ، فيمكن فهم الأمر على هذا النحو ، وحتى فى

السنة الأولى للأزمة ، لم يكن هناك ذكر للمؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، وفى الحقيقة يمكن أن أغامر بالقول بأن الاقتصاديات التى ضربتها الأزمة لم تكن تريد إثارة الموضوع لشعور كثير من الناس بأنه لن يُرضى صندوق النقد الدولى ولا الولايات المتحدة ، لم يكن هذا هو الوقت المناسب لإثارة غضب الولايات المتحدة ، ليس هذا هو الوقت لإثارة غضب مثل تلك الكيانات .

وفى نفس الوقت ، ومع ذلك ، لا أستطيع مقاومة الإحساس بأنه لو أن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، الذى يشمل دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية ، كان قد عقد اجتماعات متكررة لمناقشة قضايا تخص المنطقة ، لما كان أول ملاذ لكل من تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية هو صندوق النقد الدولى ، وإنما للمؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، والسبب هو أن دول هذه الاقتصاديات تدرك تمامًا الشروط الصعبة التى يفرضها عليهم صندوق النقد الدولى مقابل المساعدة المالية ، فقد أثبتت ذلك أحداث العامين الماضيين ، صحيح أنه فى مثل هذه المواقف الصعبة ، لا يمكن أن يكون صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة خارج الصورة تمامًا ، ومع ذلك ، فإن مجموعة تتكون من دول أعضاء فى المنطقة كان من الممكن أن تتفهم مشاكل واحتياجات الاقتصاديات المعنية بشكل أفضل ، لاسيما وجوب تحاشى التمزق الاجتماعى الذى يسبب تدهورًا سريعًا وأكثر ضراوة ، إن تدخل صندوق النقد الدولى فى إندونيسيا حالة كلاسيكية يجب أنت تتحاشاها الاقتصاديات بكل ثمن حالة حدوث أزمات أخرى فى المستقبل .

وبينما تم تحقيق مفهوم المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا بشكل غير رسمى مثل دول وحكومات اتحاد جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى القمة غير الرسمية لرؤساء الدول والحكومات فى الثلاث سنوات الأخيرة ، وفى الاجتماعات الأوروبية الآسيوية ، غير أننى أشعر شخصيًا بأن هذا غير كاف لمواجهة الاحتياجات الملحّة للمنطقة ، وما النداءات من أجل تعاون أوثق بين دول شرق آسيا فى

الشهور القليلة الماضية إلا إدراك واعتراف واضح لهذه الحقيقة ، وآخر ما حدث أن شخصًا ليس أقل من سفير اليابان الحالى فى كوريا الجنوبية «كازيو أوجورا» علّق على هذه المسألة . وفى مقالة غاية فى الإثارة والتحفيز بعنوان عملية خلق لآسيا جديدة (صدى اليابان العدد ٢٦ فى ٣ يونيو عام ١٩٩٩) كتب السفير أوجورا يقول : والحقيقة أننا دخلنا فى عصر لابد لآسيا من أن تتصرف فيه بطريقة مُوحّدة ، ويجب على اليابان أن تتحمل جزءًا كبيرًا من القيادة المطلوبة لتحقيق ذلك ، ويتعلق أحد أسباب الهيمنة الأمريكية على العالم بتركيز القوة فى يد الولايات المتحدة ، ولجعل قيادة الولايات المتحدة للعالم فعالة بحق ، وبالتالى سهل تقبلها من جانب دول العالم ، من الضرورى للغاية تعاون قوى دولية أخرى يمكنها تكملة دور الولايات المتحدة اقتصاديًا وسياسيًا معها ومساندة قيادتها ، وفى الوقت الحاضر ، نجد أن أوروبا وآسيا فقط هما القادرتان اقتصاديًا واستراتيجيًا على لعب هذا الدور .

من الضرورى لآسيا موحدة ، جنبًا إلى جنب مع أوروبا الغربية ، أن يكونوا مستعدين لكبح جماح أمريكا ومراجعتها لضمان أن تكون قيادتها خالية من الاعتقاد بأنها أقوم أخلاقًا من الآخرين وخالية من التحيز ومن أنها لا تنزلق لمبدأ حماية الإنتاج الوطنى والأنانية ضيقة الأفق ، وينبغى على أمريكا من جانبها ، أن تتوقف عن اعتراض محاولات الدول الآسيوية للتجمع والتوحد وتبادل الآراء فيما بينهم .

ويتذكر الماليزيون أيضًا أن الصين كانت أول بلد فى شمال شرق آسيا تعلن صراحة عن دعمها للمؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، وترددت اليابان وكوريا الجنوبية بسبب ضغوط من الولايات المتحدة ، كما أعتقد ، ولكن ، وكما أشارت ملاحظة أوجيورا ، أصبحت اليابان أكثر انفتاحًا وأكثر استعدادًا للاستجابة لاقتراح ماليزيا و اتحاد دول جنوب شرق آسيا .

ومن الأرجح أن يكون الأعضاء المتوقع انضمامهم لمنتدى شرق آسيا يرغبون فى تغيير اسم المجموعة ، ولا ينبغى أن تصبح هذه مشكلة ، المهم هو أننا يجب أن ندفع بالعملية إلى

الأمام . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحث الصين للانضمام لماليزيا وبلاد أخرى من اتحاد دول جنوب شرق آسيا للتشاور مع اليابان وكوريا الجنوبية حتى يتمكن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا أو أية هيئة من شرق آسيا لها اسم آخر أن تأخذ الطابع الرسمى ويتم الاعتراف بها بوصفها مجموعة إقليمية تمثل مصالح دول شرق آسيا ، ومما لاشك فيه أن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا المعترف به يسمح بمشاورات أكثر حول قضايا حيوية تخص المنطقة ، وبوجود المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، يمكن دعم المشاكل الإقليمية بشكل أفضل فى Apec والاجتماعات الأوروبية الآسيوية Ase ، ومنظمة التجارة العالمية ، وفى تحديدنا للتحديات التى ستواجهها اقتصادياتنا فى القرن الواحد والعشرين ، تأتى الحاجة للتعاون فى مجالات العلم والتكنولوچيا على رأس قائمة تلك التحديات ، ويطالب العلم والتكنولوچيا بشراكة وثيقة بين ماليزيا والصين فى القرن ٢١ ؛ حيث إنهما الحد القاطع فى مجال المنافسات العالمية فى التقدم فى وسائل الاتصال ، والطب ، وموارد الطاقة ، وأساليب الدفاع ، يجب على كلا الجانبين إعطاء التعاون الحد الأعلى من اهتمامهم فى هذا المجال الحيوى للتطور القومى والإقليمى .

إن مصداقية شرق آسيا والشهادة لها بأنها آلة النمو لمنطقتها وللاقتصاد العالمى يمكن تحقيقها فى أفضل صورة لو أصبحت دول المنطقة فى مثل تقدم الدول الغربية من الناحية التكنولوچية ، أو لو استطاعت تضييق الفجوة بين المنطقتين خلال تلك الفترة ، فبينما كنا بوضوح مجرد متلقين ومستهلكين للتكنولوچيا الغربية خلال القرن العشرين ، يجب علينا أن نعزم بشكل جماعى أن نصبح مساهمين فى النمو التكنولوچى العالمى ، إن اتحاد دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى حاجة لتبنى مجموعة عقلية منظمة جديدة تمامًا تخطط لنصبح - ليس فقط - دولاً صناعية قوية فى القرن الواحد والعشرين وإنما أيضًا دولاً تمتلك الخواص العلمية والتكنولوچية ، وهذا يستدعى فحصًا دقيقًا للنظم الخاصة بالتعليم عندنا ، إن أكبر عقبة فى طريقنا لنصبح دولاً قوية فى النواحى العلمية

والتكنولوچية ليست فى نجومنا ، كما يُذكّرنا شكسبير ، ولكن فى أسلوب تفكيرنا ، وفى اتجاهات عقولنا ، قوموا بتغييرها ، ولسوف نشهد تغيرات عظيمة فى التقدم العلمى والتكنولوچى فى شرق آسيا فى القرن ٢١ ، وهذه ليست رسالة مستحيلة ، لكنها رسالة ممكنة .

والتحدى والفرصة المهمة الأخرى لماليزيا والصين فى القرن ٢١ هى الحاجة الملحة فى أن يعملا معًا مع دول إقليمية أخرى لإنشاء وسائل إعلام آسيوية ، ويرجع ذلك للهيمنة الساحقة لوسائل الإعلام الغربية التى تعد تقاريرها عن الشئون الإقليمية والعالمية خلال القرن العشرين ، وكان أكبر ما يشغل دول شرق آسيا هو التقارير المحرّفة والمشوشة للأحداث العالمية للجماهير الآسيوية وتقارير أخرى عن آسيا لأنحاء أخرى من العالم ، ولقد أدى هذا لمحاولات قامت بها بعض دوائر وسائل الإعلام الآسيوية لوقف هذا التيار بتقديم مصادر بديلة لإعداد الأخبار ونشرها ، وفى التسعينيات اجتمع رؤساء تحرير الصحف التى تصدر بالإنجليزية فى شرق آسيا مرتين فى كوالالمبور لمناقشة الحاجة لإبلاغ الأخبار والمعلومات عن آسيا عن طريق آسيا ، ومع أنه منذ عام ١٩٩٥ ، سعت جريدة آسيا تايمز التى تصدر فى بانكوك إلى أن تؤدى هذا الغرض تمامًا ، لكنها لسوء الحظ كان عمرها قصيرًا ، فقد أغلقت تلك الجريدة نشاطها بعد ذلك بعامين ، ورغم أن تلك المبادرات تستحق كل الثناء ، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام آسيا قبل أن تقدم التوازن الإعلامى الذى نصبو إليه ، وبينما يمكن لكل بلد على انفراد بذل جهوده فى هذا المضمار ، فإن الجهود الإقليمية المشتركة تكون مؤثرة وفعالة أكثر من الجهود الفردية بكثير بسبب التكنولوچيا اللازمة ورأس المال المطلوب ، ومما يساعد كثيرًا على نجاح هذه المحاولة المهمة أن تكون هناك قيادة ماليزية صينية مشتركة .

لقد انقضى موعد الإصلاحات الحيوية فى الأمم المتحدة منذ فترة طويلة ، ولو كانت لهذه المنظمة الدولية أن تصبح بحق المنظمة المركزية لدعم السلام والاستقرار العالميين كما ينبغى أن يكون بعد نهاية الحرب الباردة ، فعليها بإعادة تنظيم نفسها ، ولسوء الحظ ، فإنه

باستثناء الصين وروسيا فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بالنسبة لهيئة تشمل دولاً أخرى حريصة على نصرة الديموقراطية للدول النامية ، فهناك أعضاء دائمون فى مجلس الأمن لم يظهروا إلا اهتمامًا بسيطًا بممارستها فى تلك المنظمة نفسها .

وتتقاسم الصين وماليزيا الرغبة المشتركة لأمم متحدة لا يهيمن عليها أحد لتصبح لها السلطة العليا فى الأمور التى تؤثر على المجتمع الدولى ، والصين ، باعتبارها البلد الآسيوى الوحيد العضو فى مجلس الأمن ، فإنها بمشاركة ماليزيا يمكن أن تعمل لدعم الإصلاحات فى الأمم المتحدة ، إن توسيع العضوية فى مجلس الأمن لتعكس مصالح الدول النامية فى ظروف جديدة للغاية منذ تأسيس الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود مضت ، سيساعد على خلق نظام سياسى عالمى يسوده قدر أكبر من العدالة ، ولقد بذل تان سرى رزالى إسماعيل ، الماليزى ورئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس مجموعة العمل فى إصلاح مجلس الأمن أيضًا ، جهدًا شاقًا فى تطوير عملية الإصلاح ، ولقد آن الأوان لماليزيا والصين أن يدرسا سويًا بعض المبادرات الجريئة لتحويل طبيعة الأمم المتحدة وشكلها .

وينبغى أيضًا المواظبة على دعم المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا لضمان السلام والاستقرار الدائمين فى شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادى الآسيوية بأسرها ، وفى الوقت الذى لا تشجع فيه الصين أو ماليزيا تكوين الأحلاف فى المنطقة ، فكلاهما فى صف دعم الجهود الثنائية المتعددة من أجل السلام والأمن فيها ، إن المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا يعزز عملية بناء الثقة والأمل وهما الشيئان اللذان نحتاجهما بشدة ، لاسيما بين الأعضاء العموميين للمؤتمر الإقليمى .

إن بعض أعضاء المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ينتقدون المؤتمر لعدم التحرك بشكل أسرع لحل قضايا الأمن الإقليمية ، ومن المنظور الماليزى ؛ حيث إن بماليزيا نسبة متنوعة كبيرة من الجنسيات بين الأعضاء الواحد والعشرين ، فإن المؤتمر الذى اجتمع

فى يوليو للمرة السادسة ، يرجع إليه الفضل فى تقديم وسيلة ناجحة للدول الأعضاء للتعبير عن اهتماماتهم ومشاكلهم الخاصة بالأمن الإقليمى ، وبينما ما زال الطريق أمامه طويلاً لتحقيق أهدافه لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتشكيل مناهج لتسوية النزاعات ، فإن أعضاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا يؤمنون إيمانًا قويًا بفاعلية «التدرجية» فى حل قضايا النزاع بين الأعضاء ، وإذا سلمنا باحتمال أن تصبح بلاد معينة أعداء لنا ، وبتكوين تحالفات ضدهم ، فإن ذلك لن يسهم بالتأكيد فى تخفيف حدة التوتر وضمان السلام فى المستقبل .

ويجب علينا أيضا التشجيع على بناء مجتمع شرق آسيوى يسوده السلام الشامل والرفاهية ، وعبر الثلاثة عقود الماضية ، أسقطت منظمة السلام لاتحاد دول جنوب شرق آسيا الحواجز الأيديولوچية بين الجزءين المنقسمين لجنوب شرق آسيا بنجاح من أجل الوصول لجنوب شرق آسيا واحدة غير مجزأة (اتحاد دول جنوب شرق آسيا ١٠) كنهاية لمناهج القرن العشرين ، ويُعد هذا إنجازًا عظيمًا بحق للمنطقة الفرعية لأنه ، ولأول مرة فى تاريخها الطويل ، تصبح جنوب شرق آسيا موحدة فى ظل منظمة واحدة وستدخل القرن الجديد ككيان واحد .

ويمكن لماليزيا والصين أيضًا أن يعملا جاهدين سويًا لدعم السلام فى شرق آسيا ككل ، واعتمادًا على منظمة السلام لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ويمكننا أن نبدأ بجسارة ، وبمشاركة البلاد الأخرى فى المنطقة ، فى بناء مجتمع شرق آسيوى يمكن أن يضمن السلام الدائم للمنطقة فى القرن ٢١ ، وفى الحقيقة ، يمكن للمؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا أن يكون أداة مثالية لتنفيذ هذا الهدف .

مازال الماليزيون يتذكرون الكلمات الملهمة للرئيس چيانج زيمين عندما شارك فى مؤتمر القمة غير الرسمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ومعهم الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى نهاية عام ١٩٩٧ ، حقًا إن مجتمع شرق آسيا الذى نرغب فى وجوده يمكن خلقه بناءً على المبادئ التى وضعها ، لقد قال الرئيس چيانج : لقد أصبح الفهم المشترك

لدول شرق آسيا هو الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمى ، وتطوير الاقتصاد والعلم والتكنولوچيا ، وزيادة التعاون المتبادل المفيد لكل الأطراف ، وتعزيز الرفاهية المشتركة ، وتتعهد دول شرق آسيا بتطوير علاقاتها على أساس من الاحترام المتبادل ، ومعاملة كل دولة للدول الأخرى على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ومعالجة بعض الخلافات القائمة بالطرق السليمة من خلال المشاورات الودية ، وبالاستقرار السياسى تتمتع بلدان جنوب شرق آسيا بالعلاقات الطيبة فيما بينها . ولقد حقق ذلك مطلبًا مهمًا للنمو الاقتصادى الذى يؤيده الجميع لبلاد شرق آسيا ولتعاونهم فى المجال الاقتصادى .

وينبغى أن نلاحظ أن الرئيس چيانج لا يذكر مطلقًا أى تحالف عسكرى أو أى تعاون ضد أى إنسان ، سواء داخل الإقليم أو خارجه .

وفى الوقت الذى شهد فيه القرن الماضى ظاهرة النمو والتطور الاقتصاديين فى شرق آسيا ، فقد ركز الاهتمام أيضًا على قضية تثير النزاع بين عدة بلاد إقليمية ، ومنها الصين وماليزيا ، وهى بالتحديد النزاع على جزيرة سبراتلى صاحبة الاسم غير الدقيق ، إن المطالبات المتداخلة والمتشابكة بحق السيادة على هذه الجزيرة جعلتها مسألة فى غاية التعقيد ، ومع ذلك ، ومن أجل نزع فتيل المشكلة ، كانت الصين أول من اقترح وجوب تنحية قضية أحقية ملكية الجزيرة جانبًا وتطويرها بحيث يستفيد منها البلاد المتنازعة عليها جميعًا ، ولا يزال هذا هو الاقتراح العملى للغاية والذى يحتاج إلى الدراسة والتنفيذ .

إن ماليزيا والصين ، بما لهما من علاقات طيبة ، بل لعلها أفضل العلاقات فى بحر الصين الجنوبى ، ينبغى أن يتعاونا بشجاعة لتحويل المنطقة من منطقة مواجهة محتملة إلى منطقة سلام تعاونى ورفاهية للجميع ، ومن الواجب على كل الدول المطالبة بالجزر والمياه الضحلة هناك أن تحقق هذا الهدف فى القرن الواحد والعشرين ، وتستطيع ماليزيا والصين أن تمهدا الطريق للحل السلمى للمشكلة وذلك لتجنب التدخل الخارجى .

إن التطوير التعاونى للجزيرة ليس مجرد إنجاز مشهود لمنطقة شرق آسيا ، لكنه سيكون

درسًا إيجابيًا لمناطق أخرى من العالم يوجد بها مواقف مشابهة ، ولقد تعاونت كل من ماليزيا وتايلاند بالفعل بهذه الطريقة بسبب تنحية المطالبة بالملكيات جانبًا ، وسوف يبرهن التعاون الصينى فى هذه القضية على أنه شهادة إيجابية للغاية بين قوة صاعدة كبيرة وجيرانها الصغار .

ومن رأى المتشككين أن الصين ، بوصفها قوة كبيرة ، لن تتعاون مع المطالبين بأحقيتهم فى الجزيرة ، وإن أى تعاون يحدث لن يدوم طويلاً ، ولابد من أن نثبت خطأ المتشككين ، لابد من أن نرتفع إلى مستوى التحدى بالترحيب به كفرصة فريدة للتعاون ، بصرف النظر عن حجم النزاع .

قبل مائة عام بالضبط ، حلت نهاية القرن التاسع عشر وأعلن عن حلول فجر القرن العشرين ، ولم يكن عند شرق آسيا آنذاك ما تعرضه على العالم فيما عدا أن المنطقة بأسرها كانت واقعة فعلاً تحت الحكم الاستعمارى ، وكانت الإدارة البريطانية ، قبل نهاية القرن ، قد تأسست بقوة فى ماليزيا ، وفى نفس الوقت شهدت الصين الفرض المشين لمناطق النفوذ على البلد الذى خططت له قوى أجنبية تملك حقوقًا خارج نطاق حدودها ، وكان الهدف من النمو الاقتصادى فى الأساس وقتها هو خدمة مطالب القوى الاستعمارية .

والآن ، وبعد مائة سنة مما حدث ، وباقتراب ختام القرن العشرين هو الآخر ، ونحن على عتبة القرن الواحد والعشرين ، تغير الموقف تغيرًا جذريًا ، فبعد أن تخلصت الصين وماليزيا وجيرانهما من عبء السيطرة الأجنبية ، نهضوا جميعًا لتحقيق تطوير اقتصادى لم يسبق له مثيل ، لكن السنوات الأخيرة فقط أظهرت كم يمكن أن يكون شرق آسيا سهل الاختراق ومعرضا للسقوط بسبب التهديدات الخارجية المبنية على استغلال نقاط الضعف فينا .

من أجل هذا ، يجب أن تنهض ماليزيا والصين لمواجهة هذه التحديات فى القرن الواحد والعشرين من أجل المصالح الثنائية المتبادلة المفيدة ، وكذلك من أجل مصالح شرق

آسيا على النطاق الواسع ، ويستطيع الجانبان السعى لتحقيق تعاون أقطار إقليمية أخرى إذا نظرا للمسألة نظرة إيجابية كفرصة ذهبية ، وإذا دفعتهما الحاجة لاتخاذ خطوات مسبقة للتعامل مع المشاكل المتوقع حدوثها فى كل الأوقات ، إن المواجهة الناجحة لهذه التحديات سوف تجلب فوائد لا حصر لها لمواطنى ماليزيا والصين ، ولمواطنى دول أخرى فى المنطقة أيضا ، كما أن إرساء مجتمع شرق آسيوى يتمتع بالرفاهية ويكون فى حالة سلام مع نفسه فى القرن الجديد يعتبر محاولة نبيلة تستحق أن نبذل جهودنا المشتركة فى سبيلها .

وتستطيع ماليزيا والصين الشروع فى مواجهة تحديات الخمس والعشرين سنة القادمة وما بعدها ، يدفعهما ربع قرن من العلاقات الوثيقة ، وبمعاونة إخواننا فى شرق آسيا ، أثق أننا نستطيع الرفع من شأن منطقتنا فى عيون العالم .

٤ - مَالِيزيَا : النُّهُوضُ السَّرِيعُ مِنَ الحَافَّةِ

لقد مرّت ماليزيا بثلاث أزمات كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد نهضنا مسرعين من اثنتين منها ، وسوف ننهض مسرعين مرة أخرى بإذن الله ، كانت الأزمة الأولى حربنا ضد العصابات الشيوعية التى كانت تدبر لإقامة جمهورية شيوعية فى ماليزيا ، وهزمنا تلك العصابات ، وكانت ثانى أزمة عظيمة مرت بها ماليزيا بعد الحرب العالمية الثانية هى التى حدثت مع أعمال الشغب العنصرى فى كوالالمبور فى ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، وكان لابد من تعليق الديمقراطية البرلمانية ، لكن كل شىء عاد لوضعه الطبيعى فى خلال ١٨ شهرا ، ولضمان عدم تكرار مثل أعمال الشغب تلك ، قمنا بتنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» والتى كان الهدف منها اقتلاع الفقر من جذوره بصرف النظر عن العرق ، والقضاء على المطابقة بين العرق والمهام الاقتصادية .

وكما هو الحال فى جميع دول جنوب شرق آسيا ، يوجد فى ماليزيا مواطنون من أصل صينى ، وهم الذين سيطروا على الاقتصاد بشكل تام تقريبًا ، وقد ساعدت السياسة الاقتصادية الجديدة السكان الأصليين على اللحاق بالصينيين ، ولم تكن العملية «عملية روبين هود» (أى سرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء) ، فقد كانت إعادة توزيع الثروة تتم من خلال الثروة الجديدة الناتجة عن «السياسة الاقتصادية الجديدة» عملية حكومية تم التخطيط لها بعناية من أجل النمو الاقتصادى ، أما بخصوص الفقر ، فقد انخفضت نسبته من ٥٠ ٪ إلى ٧ ٪ فى خلال ٣٠ سنة من تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» .

نحن لم نختر النهج الاشتراكى أو النهج الشيوعى ، كان يمكن أن نقوم بالتأميم

* ورقة مقدمة فى غداء عمل فى المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا فى ٢٩ يناير عام ١٩٩٩ .

وذلك بتجريد الصينيين الأغنياء من ممتلكاتهم ، لكننا فضلنا السوق الحرة والتحرك الإيجابى ، وهذا شىء صعب التنفيذ ، ولقد أفادت «السياسة الاقتصادية الجديدة» كل مواطن أصلى من ماليزيا ، كل واحد منهم طبقًا لقدراته ، ومن الطبيعى أن يكون البعض قد أفاد أكثر من غيره ، إلا أنه لا يوجد مجتمع فى العالم به مساواة تامة - ولا حتى فى العالم الشيوعى ، كما أفاد المواطنون غير الأصليين أيضًا ، بمن فى ذلك الصينيون .

دعونى أتوجه الآن لمشكلتنا الثالثة الكبرى ، والتى مازلنا نمر بها حتى الآن ، وقبل بدء الأزمة بأسبوعين ، كان مايكل كامديسس الذى يعمل فى صندوق النقد الدولى قد امتدح ماليزيا لتغلبها على الضغوط الناتجة عن النمو الزائد ، ولحفاظها على نظام مالى سليم وسط تدفق رأس المال وسوق ملكيات مزدهرة ، ومع ذلك أصيبت البلاد بأزمة مالية مثلها مثل بلاد من شرق وجنوب شرق آسيا ، حيث انخفضت قيمة عملتها بسرعة بسبب تجار العملة .

ووقع اللوم على الحكومة بدلاً من لوم المضاربين ، ويُقال إن حكومات شرق آسيا كلها فاسدة ، وأنها تحابى الأصدقاء المقربين بتعيينهم فى مناصب سياسية مهمة ، والأقارب أيضا ، وأنها حكومات لا تتمتع بالشفافية ، ومما لاشك فيه أن هذه الحكومات كانت كذلك بدرجات مختلفة ، إلا أنها برغم ذلك كله ، تمكنت من تطوير بلادها بسرعة مذهلة جعلتها توصف بأنها معجزات اقتصادية ، فلو كانت نقاط ضعفها هى السبب فى الأزمة ، لكان من المستحيل تحقيق تلك المعجزات ، ولكانت هذه الحكومات قد انهارت منذ فترة طويلة ، لكنها انهارت فى يوليو عام ١٩٩٧ فقط عندما تم تخفيض قيمة عملاتها عمدًا عن طريق تجار العملة الذين كان شغلهم الشاغل هو جمع الثروات لأنفسهم .

ونحن لا يقنعنا القول بأن السوق تعاقب الحكومات على فسادها ، فإذا كان هناك طريق ما لجمع الثروات ، فإن تجار العملة حينئذ لا يهتمون بأمر الحكومات حتى لو كان من يديرها عصابات من اللصوص ، لكن السوق مكوّنة من أناس فى غاية الطمع يريدون فقط جمع ثروات لأنفسهم دون أى اعتبار للبؤس والشقاء الذى يتسببون فيه للفقراء والمساكين

فى الدول النامية .

يمكن أن تحقق عملية تخفيض قيمة العملات أرباحًا ضخمة لتجار العملة ، لكنها طريق أكيد لإفقار الناس والبلاد ولتدمير الاقتصاديات ، وإذا صاحب تخفيض العملة المتعمد هجمات على سوق الأسهم المالية ، فإن النتيجة تزداد سوءًا ، إن الولايات المتحدة العظيمة نفسها يمكن أن تهلك لو نقصت قيمة الدولار بنسبة ٥٠٪ وهبط مؤشر «دو جونز» إلى ٢٠٠ نقطة وينبغى إجراء تحليل حسابى لبعض الشركات العملاقة فى الولايات المتحدة فى مثل هذه الظروف .

وفى ماليزيا ، هبطت قيمة الرينجيت بنسبة ٨٠٪ فى بعض الأوقات وهبط الدليل المركب لبورصة كوالالمبور من ١,٢٠٠ إلى ٢٦٠ ، كاسحًا معه حوالى ٣٠٠ بليون دولار أمريكى فيما يتعلق برسملة السوق ، وعندما حدث ذلك ، استخدم صندوق النقد الدولى أصدقاءه الماليزيين المقربين فى رفع أسعار الفوائد ، وتضييق الاعتمادات ، وتقصير مدة تصنيف القروض المعدومة ، وظن البعض أن أسعار الفوائد العالية ستبعد أموالنا عن أيدى تجار العملة ، لكنها بدلاً من ذلك انهمرت على سنغافورة بغزارة حيث عُرضت حتى هناك أسعار فوائد عالية عليها ، وكان تجار العملة يحتاجون لاقتراض النقود فقط لفترات قصيرة ولم يكن يهمهم بالتالى المعدلات العالية للفوائد ، واستمروا فى تخفيض قيمة العملة بينما نفدت الاعتمادات فى ماليزيا .

وهبط الاقتصاد الماليزى هبوطا لولبيًا شديدًا وكان على حافة الإفلاس تقريبًا فى وقت ما ، وتنبأ المراقبون الأجانب فى سعادة بأن ماليزيا ستسعى بسرعة لطلب العون من صندوق النقد الدولى وستوافق على أن تكون تحت رقابته ، الأمر الذى يعنى السماح للأجانب بتولى مسئولية البنوك الماليزية ، والمرافق المخصخصة والمؤسسات ، وكلما أطالت ماليزيا فى إعاقة هذه الإجراءات ، هبط سعر الأسهم أكثر واشترى الأجانب الشركات الماليزية المحجوز على أموالها استيفاء للديون بأسعار أرخص .

وعندما رجونا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أن يكبحا جماح أنشطة تجار العملة ، اكتفى كامديسس بالكتابة لنا قائلاً إن الاتجار فى العملة عملية ضخمة جداً تشترك فيها بنوك الغرب الضخمة للدرجة التى يصعب معها تنظيمها .

لم نستطع فهم ذلك الكلام ، فبالنسبة لنا ، كان واضحًا أن الاتجار فى العملة هو السبب الجذرى فى الواقع لكل الاضطرابات والأزمات المالية ، ويضياع مئات البلايين فيما يتعلق بالقوة الشرائية لشرق آسيا ، فلا مفر من معاناة التجارة العالمية والاقتصاد العالمى ، ولكن يبدو أن حقوق تجار العملة أهم من اقتصاد العالم ؛ لذا يجب ألا يصابوا بالإحباط بأى شكل من الأشكال .

وقد يبدو أن النظام أصبح أهم من النتيجة ، لقد أصبح دينًا وعقيدة ويجب تأييده حتى ولو دمّر كل شىء ، الاقتصاد العالمى إذًا ليس بأهمية الأسواق الحرة وحقوق تجار العملة .

إن ماليزيا بلد صغير ، واقتصادها لا يهم العالم ، وسواء تم تدميرنا أم لا ، فهذا أمر لا يهم أحد ، وسواء جاع الشعب عندنا أم لا أو قام بأعمال شغب وتدمير للذات ، فهذا أمر لا يهتم العالم به ، وبما أن هذا هو اتجاه العالم ، فإن ماليزيا تضيّع وقتها وهى تأمل من المجتمع العالمى إعادة تشكيل النظام المالى الدولى لمجرد مساعدتنا على الخروج من الأزمة . وعلينا نحن الماليزيين القيام بعمل مستقل لكى نحمى مصالحنا .

وبما أننا نعتقد أن تجار العملة والمضاربين فى سوق الأسهم المالية كانوا هم المسئولين عما حدث لاقتصادنا ، فإن الشىء المنطقى الذى كان يجب علينا اتخاذه هو إيقاف نشاطهم ، ولذلك وسائل رقابة مختارة على الصرف رُسمت خصيصًا لمنع تجار العملة من الإمساك بالرينجيت والحصول عليه ؛ لذا جعلنا الرينجيت لا قيمة له خارج ماليزيا ومنعنا عودته داخل ماليزيا بعد شهر واحد من فرض وسائل الرقابة .

كان يجب إتمام العمليات التجارية بعملات أجنبية ، ويجب أن تزيد الصادرات عن

الواردات إذا شئنا أن نملك عملات أجنبية كافية لدفع ثمن الواردات ، وكان يمكن تحويل العملة الأجنبية داخل البلاد إلى الرينجيت بسعر ٣,٨٠ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى أو ما يماثله والعكس بالعكس ، ويكون التحويل لدفع أثمان الواردات فقط ، ارتفع الاحتياطى النقدى بنسبة ٣٥٪ إلى ٢٧ بليون دولار أمريكى خلال أربعة شهور من تطبيق أساليب الرقابة على العملة ، وبما أن كل مكاسب الصادرات تُباع للبنك المركزى ، فإن النقود المتداولة زادت هى الأخرى .

وكانت سوق الأسهم المالية الماليزية فريدة وغريبة من حيث إن كثيرا من العمليات التجارية كانت تتم فى سنغافورة ومع أن الأسهم التى كان يتم الاتجار فيها ، كانت غير قانونية طبقا لقانون ماليزيا ، ولم تكن تُسجل فى البورصة بكوالالمبور ، فقد أثّرت برغم ذلك فى الدليل المركب لكوالالمبور .

وخفّض البيع على المكشوف الدليل المركب بسرعة ، ودخلت كل البنوك والشركات الماليزية فى دائرة المناطق المنكوبة والمحجوز على أموالها استيفاءً لديونها ، فكانت عاجزة عن سداد ديونها أو عن اقتراض نقود لتمويل أعمالها التجارية ، فإذا لم يتوقف الاتجار فى سنغافورة ، فإن البنوك والشركات فى ماليزيا كانت ستُفلس ، وكنا سنضطر للسماح للأجانب بتولى مسئولية أعمالنا ومشاريعنا التجارية ، وكنا سنصبح نحن الماليزيين عُمالاً فى شركات يملكها أجانب .

ولمنع حدوث ذلك ، طلبنا أن تتم كل عمليات الاتجار بالأسهم عن طريق البورصة بكوالالمبور ، إضافة إلى هذا ، كان يجب بقاء رأس المال المستثمر فى سوق الأسهم داخل البلاد لمدة سنة واحدة على الأقل ، وأوقف هذا الإجراء المضاربة فى الأسهم بشكل فعّال ، وفى الوقت الذى فُرضت فيه أساليب الرقابة ، كان الدليل المركب لسوق الأسهم المالية فى كوالالمبور قد انخفض بشكل حاد ليصبح ٢٦٠ بعد أن كان يشير لـ ١,٢٠٠ قبل الأزمة ، لكن هذا الدليل ارتفع الآن لحوالى ٦٠٠ نقطة ، وأصبحت الشركات الآن قادرة على خدمة

قروضها وعلى أن تقترض مرة أخرى ، كما حدث إنعاش كبير فى العمليات والمشاريع التجارية .

وتم الآن تخفيض أسعار الفائدة لأن الرينجيت أصبح غير مُعرض لتخفيض قيمته على أيدى تجار العملة ، فى الوقت الذى ساعد فيه عودة الرينجيت من الخارج فى زيادة السيولة النقدية . ، وقد اشترت شركة لإدارة الأصول القروض عديمة الأداء بينما أعدّت أداة خاصة بغرض إعادة رسملة البنوك .

وعندما أدخلت ماليزيا أساليب الرقابة المختارة فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ،حدث استنكار عالمى تقريبًا لها ، قيل لنا أننا سنصاب بالشلل أو سيكون العلاج فى أحسن الأحوال مؤقتا ، واتهمت وسائل الإعلام الدولية كعادتها الحكومة الماليزية بفرض أساليب الرقابة لإنقاذ الأصدقاء المقربين لرئيس الوزراء وأعضاء أسرته ، ووصل الأمر بأنها ألحت أن الشعب سيهب ويطيح بالحكومة .

وأود أن أدعوكم لزيارة ماليزيا للاطلاع على الموقف بأنفسكم وإذا ما كانت وسائل الرقابة تلك قد أضرّت بماليزيا أم لا ، تحدثوا مع الماليزيين العاديين ، وليس مع القلة التى هى ضد الحكومة فقط ، اكتشفوا بأنفسكم ما إذا كان الشعب مهتمًا بأعمال الشغب و بالإطاحة بالحكومة ، اجتمعوا بمديرى الشركات المملوكة للأجانب بنسبة ١٠٠٪ واسألوهم كيف تسير أحوالهم .

إننى أطلب منكم أن تأتوا وتشاهدوا بأنفسكم لأنه ، وبعيدًا عن تجار العملة وعن المُغيرين على البورصة ، علينا أن نناضل أيضًا ضد وسائل إعلام غربية معادية تشوه الحقائق عن ماليزيا ولا تتورع عن اختلاق قصص كاذبة طالما كانوا ضدك ، ولو اعتمدتم عليها ، فلن تعرفوا الحقيقة مطلقًا ، ووسائل الإعلام هذه لا تحب البلاد التى ترفض الركوع لها ، وبمعنى آخر ، إنها تنكر حرية الرأى على الآخرين بينما تلقى العظات عن قدسية حرية الرأى التى يجب أن تُمنح لهم ، نحن نعرف أن المئات من السياح قاموا بإلغاء رحلاتهم السياحية لماليزيا

لأن وسائل الإعلام الغربية وصفتها لهم على أنها منطقة حرب ، ويبدو أن القوة أفسدت الصحافة ، ومما يدعو للسخرية ، ونحن فى «عصر المعلومات» أن نجد أن الطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات هو أن تذهب لترى بنفسك .

ومع ذلك إذا كان يهمكم تصديقنا ، فمنذ فُرضت وسائل الرقابة فى ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ ، كانت النتائج سارة ومرضية للغاية ، فقد انتعشت الأعمال التجارية وعادت إليها الحياة وهى تعمل بنجاح معقول ، وارتفعت أسعار الأسهم وانخفضت القروض المعدومة ، بعدما استعادت البنوك والشركات عافيتها ثانية ، وقد مكنتنا عودة الرينجيت الماليزى للوطن أيضا من إعادة رسملة البنوك وشراء القروض المعدومة بدون قروض أجنبية ، فى الوقت الذى أصبح تخفيض النفقات فيه فى أضيق الحدود ، وفى الحقيقة ، من الناحية الإحصائية ، مازالت البطالة عندنا عند درجة الصفر ، أى أنها غير موجودة على الإطلاق .

ووصل مستوى التضخم عند ٥ ,١ ٪ فقط فوق متوسط معدل التضخم السنوى ولا يوجد نقص فى الطعام ولا الدواء ولا الوقود ، والأسواق المركزية مليئة بالبضائع من كل صنف ، بما فى ذلك أنواع الطعام المستورد ، ولا يوجد أعمال شغب ، ويمكنكم الذهاب إلى أى مكان فى أمان .

وبينما كنا نعانى من نقص فى ميزان المدفوعات لمدة عشر سنوات تقريبًا ، أصبح لدينا الآن فائض ضخم ، وارتفع الاحتياطى الأجنبى أيضًا بنسبة ٣٥ ٪ فى غضون أربعة أشهر من ٢٠ بليون إلى ٢٧ بليون دولار أمريكى ، وهو مبلغ يساوى تحمّل تكاليف أكثر من خمسة أشهر من الواردات المحتجزة ، وارتفعت بشدة مبيعات الملكيات والسيارات ، وتشير كل الدلائل الأخرى إلى اقتصاد جارى إنعاشه .

وقد يكون هناك أسباب أخرى للانتعاش الاقتصادى ، لكنه لا يمكن أن يكون هناك شك فى أن فرض أساليب الرقابة المختارة على العملة ورأس المال لعبت دورًا رئيسًا فى ذلك ، ولا يمكن أن تكون المسألة مسألة مصادفة عندما تكون المؤشرات الاقتصادية الصحيحة قد

بدأت فى الظهور بمجرد فرض وسائل الرقابة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ .

أما أولئك الذين لا يدينون وسائل الرقابة بشكل مباشر فيسألوننا متى سنرفعها ونوقفها؟ وهم يعترفون أن وسائل الرقابة هذه ساعدت على استقرار وإنعاش الاقتصاد الماليزى ، لكنهم يصرون على أنها خطوات متردية ، ويقولون إنه بعد أن تم تحقيق الاستقرار ، ينبغى إزالة وسائل الرقابة تلك .

ونحن لا نرى سببًا يدعونا لإزالة وسائل الرقابة على العملة حاليًا ، تظهر تجربة بلاد أمريكا اللاتينية أنه بمجرد خلاص اقتصادهم من تأثيرات الهجوم على عملاتهم ، فإن تجار العملة شنوا هجومًا آخر كانت له نتائجه المأساوية التى تماثل نتائج الهجوم الأول ، وأقول بوضوح إنه طالما يسمح النظام المالى الدولى لتجار العملة بتخفيض قيمة العملات ، فلا يوجد ضمان بأن يتوقفوا ويكفوا عن القيام بأعمالهم تلك ويرجع هذا ببساطة لأن الحكومات قامت بتنفيذ الإصلاحات المالية بإخلاص ، ولا يهم تجار العملة سلوك الحكومات الطيب ، إنهم يهتمون فقط بالبلاد التى يوجد بها ثروات يمكن سرقتها ، وتُترك البلاد ذات الحكومات الضعيفة وحدها إذا كانت فقيرة بالشكل الذى لا يسمح بسرقتها عن طريق تخفيض قيمة العملات بها .

من أجل ذلك ، ستظل وسائل الرقابة مُطبقة حتى يخطط المجتمع الدولى نظامًا ماليًا جديدًا يكبح جماح أنشطة تجار العملة ، إن الاتجار فى العملة لم يخدم أى هدف حميد بقدر ما يهم الاقتصاد العالمى ، وهو يثرى القليل من أصحاب رؤوس الأموال على حساب البلاد الفقيرة وشعوبها ، إن الملايين من شرق آسيا حاليًا يتضورون جوعًا أو غير قادرين على تحمل أعباء العلاج الطبى ودفع ثمن اللبن لأطفالهم ، وقد تريدون لوم الحكومات على هذه الكارثة لكن هذه الأشياء لم تحدث قبل تخفيض قيمة العملة .

ويقع اللوم أيضا على صندوق النقد الدولى ، ووسائل الإعلام الغربية ، ووكالات فرض الأسعار ، وإن لم تكن مسئولياتهم مباشرة عما حدث ، إن تجار العملة هم المجرمون

الحقيقيون الذين تسببوا فى تدمير اقتصادات شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية وروسيا ، والعالم بأسره ، لقد حدثت خسارة تقدر بتريليونات الدولارات فيما يتعلق بالقوة الشرائية ودراسة المشاكل الاقتصادية بمعزل عن الأمور النقدية ، لقد دمر تجار العملة مبالغ ضخمة من ثروة العالم من أجل تكوين ربح قليل نسبيًا لأنفسهم .

وليس عندى سبب يدعونى لتغيير رأيى فيما قلته فى هونج كونج فى عام ١٩٩٧ من أن تجار العملة كانوا هم المسئولين عن تدمير اقتصادات شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وروسيا ، إن العالم يمكن أن يستغنى عن سلوكهم المدمر الذى يشبه سلوك القطيع ، وإذا لم يمكن الاستغناء عنهم ، فلابد على الأقل من تنظيم أعمالهم ، ولابد للحكومات التى تأوى هؤلاء التجار وتدعى أنها لا تستطيع السيطرة عليهم من أن تستقيل أو أن يتم إسقاطها .

ينبغى أن يشهد القرن الحادى والعشرين عالما أفضل من ذلك الذى شهده القرن العشرون ، لقد شهدنا اختراع أسلحة حربية أكثر تدميراً فى القرن العشرين ، ونحن نرى الآن أسلحة حربية أحدث ، وهى بالتحديد أسلحة مالية واقتصادية ، وهى أسلحة ليست أقل تدميراً ، ولا أقل فتكًا من الصواريخ والقنابل .

وإذا كان العالم يؤمن بالسلام والديموقراطية والعدالة للجميع حقًا ، فلابد إذًا من تدمير الاتجار فى العملة أو كبح جماحها . وحينئذ ، وحينئذ فقط سوف نشهد انتعاشًا للاقتصاد العالمى وتوزيعًا عادلاً للثروة .

إن ماليزيا متفائلة بالنهوض السريع من حافة الكارثة الاقتصادية ، غير أننى لابد من أن أصرح أننا بوصفنا دولة صغيرة ، فإن مدى هذا النهوض يعتمد على وضع الاقتصاد العالمى ، فنحن لن يحدث الإنعاش التام لنا حتى تعود الحياة للاقتصاد العالمى ، لكن العالم لن يتمكن من تحقيق ذلك إلا بعد تدمير الاتجار فى العملة أو كبح جماحها ، وبعد التوقف عن اعتبار الرأسمالية وكأنها دين من الأديان .

٥- إدارة الأزمة المالية الآسيوية

عقب صرف النظر عن الأزمة المالية فى شرق آسيا كإحدى مشاكل القارة الآسيوية عندما بدأت فى يوليو عام ١٩٩٧ ، تصاعدت الآن لتصبح جيشانًا اقتصاديًا ذا حجم عالمى ، ومنذ ذلك الوقت امتد نطاق الأزمة الاقتصادية إلى روسيا ؛ حيث فشل صندوق النقد الدولى مرة أخرى فى إنقاذها ، وبعد ذلك ، وفى الآونة الأخيرة وصلت موجات الصدمات المالية إلى الشواطئ الأمريكية ، وقد تحتاج عدة بلاد من أمريكا اللاتينية إلى أن تواجه تدفق عملاتها خارج البلاد بشكل مكثف و تخفيضات فى قيمة عملاتها لأن تلجأ إلى صندوق النقد الدولى حالاً ، وبانتشار العدوى فى ثلاث قارات يلوح التهديد بحدوث ركود اقتصادى عالمى وشيك ، ماذا أصاب البلاد؟ هل هناك حلقة مفقودة أم شىء مختلف بخصوص هذه الأزمة؟ أم هو مجرد حجم الأزمة والسرعة التى حدثت بها؟ هل تقدمت التكنولوچيا بحيث يصعب على العقل السيطرة عليها؟ لكى نعرف هذا علينا أن نعرف أولاً الأسباب الأساسية والأسباب الثانية ، بل وحتى الثالثة إن وُجدت لما حدث .

علينا أن نتذكر أن دول شرق آسيا كانت قبل انهيارها المالى ضمن أنجح بلاد العالم فى النواحى الاقتصادية ، وكان النجاح الاقتصادى حقيقى ، رغم أن إرجاع هذا النجاح لحدوث معجزات أمر خاطئ ، لقد تطورت هذه البلاد اقتصاديًا بسرعة لأنه يبدو أنها كانت قد عثرت على الصيغة الصحيحة للتطور ، والصيغة ليست واحدة فى كل الظروف والأماكن ، لكن هناك عناصر معيّنة مشتركة .

---

* ورقة مقدمة فى المؤتمر الدولى عن «إدارة الأزمة المالية الآسيوية : دروس وتحديّات» فى كوالالمبور بماليزيا فى ٢ نوفمبر عام ١٩٩٨ .

كانت كوريا الجنوبية قومية بشكل مغال فيه ، لم تكن تريد من الشركات الأجنبية أن تستثمر وتطور صناعاتها . وكانت تفضل شراء التكنولوچيا وتفريخ المقاولين ورجال الصناعة الوطنيين ، وكانت اليابان هى نموذجها الذى يحتذى به ومصدر وسائلها التكنولوچية ، وكانت الحكومة تقدم لمواطنى كوريا الجنوبية بصرف النظر عن إمكانياتهم ، الحماية والمبالغ المالية للدخول فى المشاريع الصناعية التى يختارونها ، وكانت الحكومة تقدم مساعدات أكبر لمن ينجحون فى إدارة أعمالهم ، وظهرت بسرعة نظائر ضخمة لبيوت التجارة اليابانية ، ومع أن هذه البيوت التجارية كانت ملكيات خاصة لمواطنين من كوريا الجنوبية ، لكن الحكومة لم تمنعهم من المساهمة مساهمة ضخمة فى التطور السريع والتصنيع فى كوريا الجنوبية ، ويمكن أن يعتبرهم البعض من الأصدقاء المقربين للحكومة ، لكن هذه الصداقة تكونت فى معظمها بعد أن أدركت الحكومة إمكانياتهم فى النجاح وفى المساعدة على دفع عجلة التصنيع للأمام ، وإلى جانب ذلك ، فإن نجاحهم تسبب فى إيجاد وظائف للقوة العاملة فى كوريا الجنوبية ، كما ساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن الخطأ القول إنه لم يكسب أحد سواهم من نجاحهم ، ومما يُشك فيه أيضًا إذا ما كانت الشركات العامة المحدودة تنجح لو تم تعويمها لكى تغامر باقتحام الحدود المجهولة للصناعات كبيرة الحجم ، بالتأكيد لم يكن ممكنًا إحراز نجاح سريع لأن إدارة الشركات العامة وعملية اتخاذ القرار فيها تُعتبر معقدة ، ومملة ، و تتسم بالحذر ، أما الشركات ذات القيادة القوية التى يتولاها المدير العام لصاحب الشركة فهى أكثر قدرة على القيام بغزوات فى الحدود المجهولة وعلى اتخاذ خطوات جريئة للتغلب على العقبات .

وواضح أن أى نقص فى المهارة ينتج عنه الفشل المبكر والزوال ، وبالتالى فقليلون هم الذين ينجحون ويستمرون ، وهؤلاء ينمون بسرعة شديدة ، خاصة وأن الحكومة بأهدافها القومية تمد لهم يد العون ، وظهر عدد من البيوت التجارية فى غضون فترة قصيرة جدًا بدا أنها قادرة على النمو فى كل اتجاه .

ويتطلب النمو السريع اقتراض مبالغ مالية ضخمة ، من مصادر داخلية محلية أولاً ، ثم من مصادر أجنبية ، وكان من المهم إيجاد فيض نقدى لخدمة القروض ، وكانت حكومة كوريا الجنوبية تلعب لعبة اللحاق بالقطار ، كان عليهم أن ينموا ويتطوروا ، وكان لابد لكل المال الذى يكسبونه من أن يستخدم فى التوسع ، وبسرعة مذهلة ظهرت كوريا الجنوبية فى الساحة كقوة اقتصادية عظيمة ، وقد يبدو الأساس عندهم ضعيفًا ، ولكن طالما أنهم يمكنهم النمو و الحصول على الفيض النقدى ، كان الوضع آمنًا بالنسبة لهم ، وكانت كوريا الجنوبية تزدهر كلما توسعت بيوتها التجارية ، وجعل دخل الفرد الكورى كوريا الجنوبية مؤهلة لعضوية «منظمة التعاون والنمو الاقتصادى» .

ومما لا شك فيه أن كوريا الجنوبية كانت قصة نجاح ، وواضح أن طريقتها فى تنفيذ مشروعاتها التجارية ليست نفس الطرق الاقتصادية الناضجة فى الغرب أو حتى فى اليابان ، لكنها مع ذلك فقد حققت نجاحًا اقتصاديًا ، وازدهر حال الشعب ككل ، وأخذ نصيبًا جيدًا من التعليم ، وأصبحت مهاراته عالية ، وكانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد أنهم إذا استمروا فى توظيف استراتيچيتهم ، فسوف يصبحون بلدًا متقدمًا بسرعة .

وقد يقال عن الكوريين إنهم يمارسون سياسة رأسمال الأصدقاء الأوفياء بغير منازع ، وواضح أن صفوة قليلة هم الذين استفادوا وظهروا كملوك مال عظماء ، ولكن لو أعطت الحكومة نفس النوع من الدعم الممتاز للآخرين ، ألن يُعتبروا كأصدقاء مُقربين للحكومة هم أيضًا؟ ولو حصل عدد كبير على نفس الدعم بدون تمييز ، هل كان النجاح سيصيب الاستراتيچية؟ إن قدرة الحكومة وطاقتها كانت ستمتد وتتشعب كثيرًا لو حدث ذلك ، ومن المحتمل ألا تنجح أية شركة نجاحًا حقيقيًا ، ولأصبحت الشركات جميعًا إما شركات صغيرة أو متوسطة الحجم ، الأمر الذى لا يضيف الكثير للأهداف التنموية القومية لكوريا الجنوبية ، ولأصبحت كوريا الجنوبية مثلها مثل أى بلد نامى ، يكافح سنوات وسنوات لتزويد شعبه بالطعام ، ولهاجر أكثر أبنائها نبوغًا أو استعدادًا للمغامرة ، وبقى من هم غير مقبولين على

المشاريع والمغامرة محصورين فى بلد نام إلى الأبد ، لكن كوريا الجنوبية خلقت ملوك المال وحققت نجاحًا باهرًا لتصبح بلدًا صناعيًا جديدًا ، ويجب أن نتذكر أن اليابان فعلت نفس الشىء بل وحتى أكثر منه تكاملا خلال فترة استعادة «الميجى» .

وفى جنوب شرق آسيا ، قرر اتحاد دول جنوب شرق آسيا الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية من أجل النمو والتصنيع ، وإذا لم يشركوا الأسواق المحلية معهم ، لكان الأجانب أحرارًا فى فعل أى شىء ، بما فى ذلك تملك ١٠٠ ٪ من الصناعات . وكانت مكاسبهم أقل من مكاسب كوريا الجنوبية وأبطأ فى الوصول عنها ، وقد استغرق اكتسابهم لتكنولوجيا ومهارات الإدارة الصناعية والاستثمارات وقتًا طويلاً ، كما استغرق بناء رأس المال الذى كانوا يحتاجون إلى أن يكون كبيرًا الكثير من الوقت أيضًا .

ولكنهم فى النهاية أنتجوا نسخهم الصغيرة من «الشيبولز» ، وتم استبعاد الأجانب من صناعات معينة ، وخصوصًا تلك التى تخدم الأسواق المحلية ، وعندما أصبحت الخصخصة مسموح بها ، سلمت الحكومات مشاريع الدولة ومنافعها الكبيرة لتلك الشركات المحلية التى كانت قد كبرُت بالقدر الكافى الذى يجعلها تتسلم تلك الكيانات المملوكة للدولة وتنفذ مشاريعها .

ولابد من أن نتذكر أن معظم الأعمال التجارية التى كانت الدولة تتولى إدارتها كانت تحتضر ، لقد كانت تعتبر الخدمات التى تقدمها الدولة فى مقابل الضرائب التى يدفعها الشعب ، وهكذا كانت الدولة تبنى الطرق وتصونها للاستخدام المجانى فى الأساس ، لدافعى الضرائب ، لم تكن الدولة تتوقع عائدًا فى المقابل ، وبما أن الدولة لم تكن تملك المبالغ الكافية من المال ، كانت الطرق تبنى ويتم صيانتها بشكل سىء للغاية .

وأزالت الخصخصة عن كاهل الدولة معظم المسئوليات الخاصة ببناء الطرق وصيانتها ، ولكن بما أن الدولة مستمرة فى جمع الضرائب ، فلابد لها من إعادة الضرائب للشعب بطريقة أو بأخرى ، وبالتالى فإنها تدعم بناء وصيانة المنافع العامة ببيع سلعها بأسعار

مُخفضة جدا ، وبذلك تظل التكاليف والرسوم المفروضة على الطرق فى حالات بعض الطرق العامة مخفضة .

ومرة أخرى ، كان لابد من اختيار بعض الناس لأى مشروع أو صناعة تريد الدولة التوسع فيها وإنجاحها ، وليس المهم من الذى كان يقع عليه الاختيار ، سواء كانوا من زعماء الحكومة أم لا ، المهم أن من يتم اختياره لأى شىء على الإطلاق ، سيقول الناس عنه إنه من الأصدقاء المقربين للحكومة ، وكانت تهم الصداقة المقربة للحكومة تُلصق حتى بالشركات العامة التى تختارها الحكومة ، تمامًا كما يمكن لأى رجل أعمال أن يستفيد بأى شكل من قرار الحكومة أن يُعاير بأنه من أصدقاء الحكومة المقربين ، ولم يكن يغير من الموقف أن هذه الاختيارات كانت تتم عن طريق مناقصات عامة ، فقد كان من يقع عليهم الاختيار يعتبرون مع ذلك من أصدقاء الحكومة .

وكان الاتهام بصداقة الحكومة لا يحدث فقط إذا حصل الأجانب على المشروع بدون أى شروط ، دون النظر للمصلحة القومية ، يجب السماح للأجانب بأخذ أى شىء لأنفسهم بدون أى قيود ، وكانت دعواهم هى أنهم ، وبسبب سيادتهم المطلقة ، يقومون بإسداء جميل للبلاد التى تم اختيارهم للعمل بها لأنهم سيقدمون أفضل الخدمات والسلع بأرخص التكاليف ، ويكون تجميعهم لأرباح ضخمة لأنفسهم نتيجة لذلك أمرًا مقبولاً لأقصى حد ، حتى لو تسببوا فى منافسة غير شريفة مع أصحاب المشروعات من المواطنين .

وقد تكون هناك درجة معينة من محاباة الأصدقاء المقربين والأقارب فى كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا ، ولابد من وجود البعض ممن أُعطيت لهم الفرصة والمساعدة لأنهم كانوا من الأصدقاء المقربين أو أعضاء من عائلات زعماء الحكومات أو من هم على صلة بهم ، لكن ليس صحيحًا ولا من العدل الزعم بأن كل من تم اختيارهم كانوا من الأصدقاء المقربين أو من أقارب الحكومات ، وحتى أعضاء الحكومات يجوز أنه كانت لهم الشرعية القانونية فى معاملاتهم التى تدخل الحكومة طرفًا فيها .

وسواء كانت ممارسات واستراتيچيات تلك البلاد جيدة أم سيئة ، لا يستطيع أحد القول بأنهم فشلوا في تطوير بلادهم بسرعة وبشكل جيد ، وأنهم أعطوا شعوبهم مستويات معيشية أعلى ، وضاعفوا من مهاراتهم التكنولوچية والتعليمية والمهارات الأخرى ، وعمومًا وضعوها ووضعوا بلادهم بقوة على طريق التقدم على رأس دول نامية أخرى ، وفي الحقيقة ، لو تُركت هذه الدول لحالها ، للحقت بركب البلاد المتقدمة في غضون فترة وجيزة من عمر الزمن .

هل كان يمكن لهذه البلاد التي كانت تمارس ما كانوا يمارسونه هم ؛ أن تنهار اقتصاديا؟ ربما كانوا لا يستطيعون اللحاق بهم والسير في ركابهم ، وقد يُصابون بالاختناق ، وكان يمكن لبعض أعمالهم التجارية وبنوكهم أن تفشل ، ولكن من المشكوك فيه أن يتعرضوا لانهيار تام ، وبالتأكيد ليس فجأة وبالتزامن مع أحداث أخرى - هناك لحظة تكون فيها بكامل الصحة والعافية وفي اللحظة التالية تترنح بلا هدف في حالة من الانهيار التام .

وإذا حدث أي شيء لمصارفهم أو مؤسساتهم أو مشروعاتهم التجارية ، بصرف النظر عن حجمها ، كبُر أم صغُر ، فإنه يمكن القيام بجهود للإصلاح في حينه ، إن إنقاذ الشركات شيء يفعله أي إنسان ، والفكرة القائلة بأنه لا ينبغي إنقاذ الشركات التي تفشل ليست وصيةً دينية . يمكن معاقبة كثير من الأبرياء لو تعرضت المشاريع التجارية للفشل ، عليك بمعاقبة المخطئين بكل وسيلة ممكنة ، لكن قتل الشركة لا يخدم أي هدف نبيل ، ويكون الأبرياء هم أكثر من يعانون ، وهكذا لو وُجدت حالات فشل ، فإنه يمكن وضع الشركات في غرف الإنعاش لإنقاذها ، وتستمر البلاد في حالة ازدهار ، إن أقطار شرق آسيا ما كان لها أن تنهار جميعًا فجأة وفي وقت متزامن ، كان يمكن ألا تحدث عدوى شاملة ، بل كان يمكن حدوث مجرد أنفلونزا مؤقتة .

لكننا نعرف أن أقطار شرق آسيا انهارت جميعها فجأة ، وإذا لم يكن هذا بسبب حكوماتهم السيئة ، وفسادها ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين لها ، ومحاباة الأقارب ، فماذا

إذن؟

لقد انهارت لأن ثرواتها انتُزعت منها من خلال تخفيض قيمة العملة ، انهارت لأنهم جعلوها فجأة فى غاية الفقر ، لم تستطع دفع ديونها ، ولم تستطع الاقتراض ، ولم تستطع تمويل مشاريعهم التجارية ، لم تستطع عمل أى شىء ، لقد أصابها الشلل من الناحية المالية .

وعندما انخفضت قيمة عملات تلك البلاد ، أصبحت غير قادرة على أعباء تكاليف دفع الديون الخارجية أو شراء المواد الخام ، أو قطع الغيار أو الخدمات ، ولا يمكن لأسعار الفوائد ولا الحد من الإقراض (تضييق الاعتمادات) أن يساعدا فى شىء يُذكر ، إن الهجمات المتزامنة على أسواق الأسهم تجعل الشركات عاجزة عن الدفع لأن البنوك تطالب بحد الربح ، وتضاعفت القروض المعدومة بشكل مخيف .

لقد تسبب تخفيض قيمة العملة فى الانهيار ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن تخفيض قيمة العملة هو الذى عجّل بالانهيار ، كيف يحدث تخفيض لقيمة العملة؟ هل استشعرت العملة بأن الحكومة كانت فاسدة فقررت أن تخفض قيمتها بنفسها؟ بالطبع لا . هل خفّضت الحكومة من قيمة العملة؟ واضح أن الحكومة لم تفعل ذلك ، إذًا من فعل ذلك؟ لقد كان تجار العملة هم الفاعلين .

لماذا فعلوا ذلك؟ هل لأنهم خافوا أن يخسروا أموالاً؟ لا . ليس هناك أى دليل على أنه كان معهم كميات كبيرة من العملات المعنيّة ، إذًا فأى هبوط فى قيمة العملة لم يكن ليكلفهم أى شىء ، كما لم يكن لأى إعادة تقييم لها أن يعطيهم أى ربح ، لكن باقتراض العملة ثم ببيعها كان يمكنهم أن يتسببوا فى تخفيض قيمة العملة ، وعندما تكون قد انخفضت بالقدر الكافى الذى يرضيهم ، كان يمكنهم شراء العملة وتسليمها لأولئك الذين كانوا قد اشتروها بالسعر الأعلى وبالتالى يكوّنون أرباحًا طائلة ، لا يتضمن الأمر إذًا نقص فى الثقة أو خوف من خسارة نقود فى استثماراتهم ، إن ما دفع تجار العملة هؤلاء على ما فعلوه هو إمكانية جمع أرباح طائلة عن طريق البيع على المكشوف ، لقد كان الطمع ، الطمع

الذى لا يهمه شىء عن الدمار الذى نتج عما فعلوه ، ولا عن انهيار اقتصادات سليمة ومزدهرة تمامًا ، الطمع الذى ينجح وينتعش على حساب شقاء الآخرين .

إن تجار العملة هؤلاء يتحكمون ويديرون مبالغ مالية ضخمة يستثمرها الأثرياء فى بلاد غنية جدًا ، وفوق هذا ، فإنهم يستطيعون رفع الفعالية المالية لتصل إلى ٢٠٠ ضعف ، وذلك فى حالة إدارة رأس المال طويل الأجل ، إن لهم اتصالات جيدة ، إنهم الأصدقاء المقربون لرجال البنوك الذين يديرون مبالغ ضخمة يملكها الجمهور ، وهم يعتقدون أنه طالما هم عظماء ، فلن يستطيع أحد منعهم من المضاربة فى السوق بأية طريقة يحبونها ، إن البنوك المركزية فى الدول النامية بما لديها من احتياطى ضئيل تفلس قبل أن تكون هذه المبالغ الاحتياطية قد تسببت فى المخاطرة ولو بكسر عشرى أو جزء بسيط من المبالغ الضخمة الموجودة تحت تصرف هؤلاء التجار .

ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق مطلقًا حقيقة أنهم بتخفيضهم لقيمة العملات يخلقون اضطرابًا عنيفًا وأزمة مالية ، ويتسببون فى إفقار البلاد وشعوبها ، ويطردون الملايين من وظائفهم ، ويحرمونهم من الطعام والدواء وما إلى ذلك ، ويتسببون فى قيام الشعوب بأعمال الشغب وينزعون الاستقرار من حكومات كانت أوضاعها فى السابق مستقرة ، بل ويتسببون فى الإطاحة بهذه الحكومات - كل هذا لم يزعجهم البتة ، وهم يكتفون فقط بالادعاء بأن هذه الحكومات كانت حكومات سيّئة ، وأنهم كانوا قد فقدوا الثقة بها وبالتالى سحبوا أموالهم للخارج ، ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق حقيقة أنهم لم يستثمروا مطلقًا فى هذه البلاد ، وأنهم فى الواقع لم يكن لديهم أى شىء يسحبونه من البنوك ، ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق أيضًا حقيقة أن ضياع ثقتهم ما كان ليتسبب لهم فى خسارة أى شىء ، أما إذا كانت عملية سحب أموالهم ستكسبهم أرباحًا طائلة ، فليقترضوا هذه الأموال لكى يتسنى لهم سحبها ، والمهم عندهم هو تكوين ثروة من تلك الفرصة التى استطاعوا خلقها بناء على ادعائهم بفقدان الثقة ، ولو كانت الأساسيات المالية جيدة ، ولا يوجد سبب فى فقدان الثقة ،

فالعدوى إذًا يمكن أن تكون سببًا وجيهًا لفقدان الثقة ، إن أى سبب يصبح سببًا جيدًا لاقتراض العملات لكى يسحبوها ، وأن يبيعوها على المكشوف ويحصدون أرباحًا ضخمة .

وهكذا انخفضت قيمة عملات اقتصادات النمور الآسيوية واحدة بعد الأخرى على أيدى تجار العملة ، وهكذا اتهمت حكوماتها بالفساد ، ومحاباة أقاربه فى التوظف ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين لها وسوء الإدارة ، وأصبح كل شىء كانت تلك الحكومات قد أنجزته من قبل وأدى إلى إثراء البلاد ونموها ، تُلام عليه الآن ويُعتبر السبب فى خلق فقدان الثقة وتخفيض عملاتها ، وشارك العالم أجمع فى ترديد الاتهامات لحكومات شرق آسيا بأنها تسببت فى حدوث الاضطرابات والأزمات المالية والاقتصادية لبلادها .

ولم يذكر أحد دور تجار العملة فيما عدا أنهم كانوا قد فقدوا الثقة ، واندفعوا بأموالهم خارج البلاد كأنهم قطيع من الماشية - هذا من حقهم - لماذا يضعون أموالهم فى موضع المخاطرة؟ لقد استثمروا من أجل تكوين ثروة ، وليس لدعم ومساندة الحكومات الفاسدة ، لكن الواحد منا يود أن يشير إلى أنهم فى الحقيقة لم يستثمروا مطلقًا بهذه العملات ، لكن هذا أمر لا علاقة له بما حدث ؛ وحيث إنهم وجدوا فرصة لاقتراض العملة ، ولبيعها على المكشوف ، وجنى الأرباح من وراء ذلك ، فلم لا؟

وهم يهاجمون أيضًا سوق الأسهم المالية ، فهى تبيع الأسهم التى يملكونها أو السهم الذى اقترضوه ، وانخفضت بشدة دلائل أو مؤشرات الأسهم ، وخسرت الشركات رؤوس أموالها وأصبحت عاجزة عن الوفاء بطلبات اكتتاب حد السعر أو الوفاء بالديون ، وانخفضت قيمة الأسهم عن قيمة الأصول ، كان يمكن شراء هذه الشركات بأسعار زهيدة ، وتوقفت عن دفع أية ضرائب على أرباحها ، لم تكن تحقق أى أرباح ، كانت هذه الشركات تخسر ، ولا تستطيع الحكومة أن تجعل الأطراف تلتقى الآن ، أى أصبحت عاجزة عن إيجاد أى حل .

ومن هنا يدخل صندوق النقد الدولى ، ويعرض القروض بشرط أن تسمح البلاد

للشركات الأجنبية بالقيام بأعمالها التجارية أو باستهلال مشاريعها هذه دون أى شروط ، كما يفرض الصندوق شروطًا أخرى تضمن فشل وإفلاس عدد أكبر من الشركات المحلية ، منها أسعار فوائد أعلى من غيرها وتخفيضات فى الاعتمادات المالية ، فازدادت حدة الأزمة ، ولكن ذلك لا يدعو للقلق . لقد فشلت الشركات لأنها كانت سيّئة وكان يجب التخلص منها . إن الشركات الجيدة فقط هى التى تبقى ، وعندما يعود الاقتصاد لحالته الطبيعية بعد الأزمة ، سيكون وضعه صحيًا أكثر ، لكن العملة رفضت استرجاع قيمتها ، على العكس ، ازداد وضعها سوءًا .

وفى النهاية يقع اللوم على صندوق النقد الدولى ، ومازال اللوم بعيدًا عن تجار العملة ، وتُركوا أحرارا لنهب بلاد أخرى ، فطالما لا يؤثرون بأى شكل على اقتصادات الدول الغنية ، فلا يقع عليهم أى لوم .

وازدادت جرأة مديرى المبالغ المالية لشعورهم بالأمان وبعدم تأنيب الضمير نتيجة للمآسى التى خلقوها فى كل أنحاء العالم ، فاقترضوا أكثر ووجهوا هجومهم نحو أى بلد يمكنهم تحقيق أرباح منه ، وأما البلاد التى تركوها فقط فهى البلاد التى بها مستثمرون من أمثالهم .

لكن روسيا انهارت تمامًا تحت تأثير هجماتهم بعد ذلك ، وأصبح الروبل الروسى لا نفع له ، وفقدت إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل مبلغًا ضخمًا من المال ، ولا يعرف أحد مقدار ما خسروه حيث إن الشفافية والصراحة تُطلب فقط من الآخرين ، ولكن ليس من أنفسهم .

ولكن ، بصرف النظر عن وجود شفافية أم لا ، فإن من اقترضوا من إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل لا يمكنهم إخفاء الخسائر الفادحة التى تكبدوها ، ونحن نعرف بعضًا من هذه الخسائر الفردية عن طريق البنوك وتعدت مبالغ معينة البلايين ، ونعرف أن الاحتياطى الفيدرالى اضطر إلى أن يجبر البنوك على دفع كَفالة لإدارة صندوق رأس المال

طويل الأجل تُقدّر بحوالى ٥ ,٣ بليون دولار ، غير أننا لن نعرف القصة بالكامل لأن وسائل الإنقاذ الخرافية تتصاعد لكى تكفل الآخرين ، إن المستثمرين فى إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل من الشخصيات المهمة جدًا ، وعلى عكس الملايين الذين يتضورون جوعًا فى البلاد الفقيرة والذين نهبتهم إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل ، ويجب إنقاذهم .

إن مبدأ محاباة الأصدقاء الأوفياء يمتد ليشمل عمليات البنوك وصناديق المال ، فهم جميعًا يعرفون بعضهم البعض ، ويتكلمون مع بعضهم طوال الوقت ، وهناك أمثلة كثيرة على أنهم سبق أن عملوا سويًا فى نفس المؤسسات أو الشركات ، إن الاكتتاب فى صناديق الأموال يتم بالدعوة فقط ، وواضح أن أولئك الذين يُدعون معروفون لمديرى الصناديق . ومع أن احتمال منافسة الصناديق لبعضها أمر وارد ، فهناك دلالات كافية على أنهم يتواطئون أيضًا .

وعندما تُباع أية عملة ، فلابد من أن يكون هناك مشتر لها ، وإذا كان شراء العملة سيرفع من قيمتها ، فينبغى إذًا أن ترتفع قيمتها بنفس عدد المرات التى تنخفض فيها تلك القيمة . ولا يمكن أن يحدث أى بيع دون أن يكون له شراء ، ولابد من أن يكون هناك دائمًا شخص يريد أن يشترى وآخر يوافق أن يبيع ، فكلاهما يُعادل الآخر ، لكن وكأنه يبدو أنه أحيانًا كان هناك بائعون فقط يخفضون من قيمة العملة دون وجود مشترين لإعادة تقييم العملة ، أى رفع سعرها .

وأحيانا تكون السوق ضعيفة ، أى تكون كميات قليلة جدا من العملات هى التى تُباع أو تُشترى ، ولكن العملات كلها يجرى تخفيض أو رفع قيمتها على أساس هذه التعاملات البسيطة ، كيف يمكن لمثل هذه الصفقات الصغيرة أن ينتج عنها خسارة أو ربح دول بأكملها لبلايين الدولارات؟ الناس ، ملايين منهم ، يتحولون إلى فقراء ، ويتضورون جوعًا ، ويُحرمون من فرص العلاج الطبى ، كل هذا لأن عددًا قليلاً من الناس باع مقدارًا بسيطًا من العملة فى مكان بعيد؟

قد تكون الحكومات فى كثير من دول شرق آسيا سيّئة ، وقد تمارس محاباة الأصدقاء المقربين والأقارب ، وما إلى ذلك ، وقد يقدمون العذر للناس على فقدان الثقة فى حكوماتهم عن طريق ما يُسمى بقوة السوق ، لكن هذه الحكومات لم تقم بخفض قيمة عملاتها ، كما لم تستشعر العملات فظاعة تلك الحكومات فقامت بالتالى بتخفيض قيمتها ذاتيًا ، إن تجار العملة هم الذين خفّضوا من قيمتها بمضارباتهم وتلاعبهم فى الأسعار ، ولم يُخفض رجال صندوق النقد الدولى من قيمة العملات ، لكنهم ساعدوا على ذلك ، وقدموا أعذارًا إضافية لتجار العملة لتخفيض قيمتها أكثر وأكثر ، ولو فشلت الحكومات فى تنفيذ انتقادات الصندوق ، فإن تجار العملة يتسببون فى تخفيض قيمتها أكثر ، وصندوق النقد الدولى لا يقع عليه اللوم الشديد ، لكنه استخدم تهديدات تجار العملة لاستخلاص أقصى درجة إذعان من الحكومات المعنية بالأزمة .

إن تجار العملة هم بلا شك المسئولون عن تخفيض قيمة العملة ، وهم السبب فى أزمة العملة واضطراب سعرها ، لقد نشروها فى العالم أجمع ، لقد كثّفوا وعجّلوا من الركود الحالى فى كل بلد ، وهم فى الطريق لخلق ركود على مستوى العالم كله .

وإذا كنا سنذير الأزمة المالية الآسيوية آملين فى إمكانية النجاح بأية درجة من الدرجات ، فعلينا أن نعالج المضاربة فى العملة والتلاعب فى أسعارها .

يُقال إن حجم الاتجار فى العملة يعادل ٢٠ ضعف حجم التجارة العالمية ، وربما كان الرقم أكبر من ذلك الآن ، ولكن ما الذى نجده لإظهار مقدار النقود المستخدم فى تجارة العملة؟ إن التجارة العالمية تخلق الثروة والوظائف والصناعات وجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية ، وبدون التجارة العالمية ، يستحيل أن تنمو أى بلد بشكل جيد ، إن صناعة النقل ، والنقل والشحن بالسفن ، والشحن الجوى ، والنقل البرى من كل نوع ، والتأمين ، وشحن وتفريغ البضائع ، وطابور آخر من أنشطة اقتصادية أخرى ما كان يمكن أن توجد بدون التجارة العالمية ، إن العالم وصل لدرجة التطور الذى وصل إليه اليوم بسبب التجارة

العالمية فى السلع والخدمات فى كل صنف ممكن أن يتصوره عقل .

وإذا كانت التجارة العالمية تعادل ٢٠ ضعف قيمتها الحالية ، فإنك لا يمكن أن تتصور الثروة والرخاء الذى ينتج عنها ، إن كل بلد حينئذ سيزداد ثراءً سواء كان غنيًا أم فقيرًا ، متخلفًا أم متقدمًا ، لكننا نعلم أن ثراء العالم يرجع إلى حد كبير إلى التجارة فى السلع والخدمات ، بينما الاتجار فى العملة ، وإن كان أكبر من التجارة فى السلع والخدمات بعشرين مرة ، لم يساهم بأى شىء فى رفاهية العالم وسعادته ، لم يساهم فى النمو الاقتصادى للعالم ، نحن نعلم حقيقة واقعة حقًا ، وهى أن الاتجار فى العملة دمر اقتصادات العالم الذى بنته التجارة العالمية ، وأفقر الملايين ، وهو الآن فى الطريق لتسبب فى حالة كساد عالمى ، وقد يكون عدد قليل من المستثمرين قد كونوا لأنفسهم أرباحًا طائلة من الاتجار فى العملات عن طريق ما يُسمى بمبالغ التغطية ، لكن لو جمّعت أرباحهم جميعًا ، فلن تضيف لأكثر من كسر عشرى فقط من كميات الثروة التى دمروها ، ونحن نرى الآن أنهم يمكن أن يسقطوا هم الآخرون وأن يجروا معهم المستثمرين الأغنياء ، والبنوك ، ومبالغ التغطية الأخرى ، ويرغم الكفالات المدفوعة ، فإن انهيار مجرد مبلغ تغطية واحد مشمول فى الاتجار فى العملة قد يسبب حالة ركود عالمى .

واضح أن الاتجار فى العملة لم ينتج عنه أى خير للعالم ، وأنه فى الحقيقة كان السبب فى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية ، وأنه أوقع العالم فى حالة من الفقر ، وإذا لم ندرك ونعترف أن الاتجار فى العملة هو السبب الجذرى للمشكلة الحالية ، فلا يمكن اتخاذ خطوات علاجية ، ولن يفيد مطلقًا الإصلاحات السطحية ، وتصحيح الأسباب البعيدة عن لب القضية ، كذلك لن يساعد الاعتراف بأن الاتجار فى العملة مشكلة كبيرة جدًا و قوية جدًا بحيث لا يمكن تنظيمها .

إن تبادل عملة ما مقابل عملة أخرى شىء ضرورى للتجارة العالمية ، لكن الاتجار بالعملة بشكله الحالى ليس أمرًا حيويًا ، وإذا كنا لا يمكن أن نستغنى عن الاتجار فى العملة ،

فلابد من تنظيمها والإشراف الصحيح عليها ، وهو أمر ممكن لو أن القوى الكبرى الغنية على استعداد للتعاون ، وسن قوانين وقواعد وفرضها للتنفيذ .

يحب أن تُجبر عمليات الاتجار فى العملة على الخروج إلى النور ، لقد تصرف العالم بطريقة متناسقة لمنع تسرب النقود فى البنوك عن طريق وسيط لعدم معرفة مصدرها ، ولا يوجد سبب من أجله لا يتحرك العالم فى عمل جماعى متناسق لتنظيم الاتجار فى العملة ، إن مثل هذا الاتجار يجب أن يُسجل رسميًا وأن يتم بتصريح رسمى فى كل بلد يعمل فيه تجار العملة ، ويجب أن تُعطى تعليمات للبنوك بتقليل حجم المبالغ التى تقرضها للمؤسسات المخصصة لإدارة الأموال لمضاعفات معقولة ، كما يجب تنظيم أساس تغيير سعر الصرف . فطالما يوجد مشترون ، ينبغى ألا يكون هناك تغيير فى الأسعار ، ينبغى فقط السماح بإعطاء نسبة مئوية محددة بالتغيير فى أسعار الصرف فى وقت معلوم ، كما ينبغى أن ينتج عن أى سعر للصرف يزيد عن النسبة المئوية المسموح بها إيقاف تاجر العملة عن العمل ، ويجب على البائعين تسليم النقود المباعة فى خلال فترة محددة ، ويجب تحديد مبلغ لا يتعدى نسبة مئوية محددة من تجارة البلد ذى الصلة باعتباره الحد الأقصى لأية معاملة بيع فى أى يوم .

واضح أن القواعد والتنظيمات والقوانين ستمنع التجار من تحقيق ذلك النوع من الأرباح الذى تعودوا على تحقيقه ، ولكن إذا كانت التجارة فى السلع والخدمات محدودة بما يمكن أن يتحمله السوق ، فلماذا لا تحدد التجارة فى العملة ؟ هل يجب علينا حماية الاتجار فى العملة ذى الربح المغالى فيه للحد الذى تغرق فيه البلاد والمناطق والعالم فى اضطراب وأزمات اقتصادية وحالات ركود اقتصادى؟

التجارة الحرة شىء جيد ولكن إذا جلبت الثروة والفوائد للشعوب وللبلاد المعنية فقط ، وليس المقصود بالتجارة الحرة تقديم أرباح لشخص واحد على حساب تدمير الطرف الآخر ، وإذا كانت التجارة الحرة تعنى أن الأغنياء يمكنهم سلب حقوق الفقراء ، فمن حق الأغنياء والأقوياء إذًا اللجوء لغزو بلاد الشعوب الفقيرة واستعمارها ، وإذا كان هذا هو

الشكل الذى سيصبح عليه النظام الاقتصادى العالمى ، فيحسن بنا ألا نتحدث عن استقلال الدول وعن حقوق الإنسان ، إن قمة النفاق هى القبول باستغلال الأغنياء للفقراء كقاعدة أخلاقية عامة عندما نتحدث جميعًا عن مجتمع بشرى عالمى جديد شجاع ورحيم ، إننا فى الواقع نتخلف ونعود للعصور المظلمة ، عصر الخرافات الذى يجب أن يؤيد الاستغلال الاقتصادى والسياسى فيه كل من يتألم لاتهامه بالكفر وشده على الخازوق .

ونحن هنا للتعرف على دروس وتحديات الأزمة الاقتصادية لإدارتها بطرقة فعالة وأكثر نجاحًا ، ولسنا هنا للانغماس فى تمارين علمية أكاديمية ، إن التحفظ فى التعبير عن الرأى لن يوصلنا لشىء ، علينا بمواجهة المشاكل مواجهة مباشرة جريئة ، وأن نكون على استعداد لقبول استنكار الأغنياء إذا كانت الأفكار التى نجدها تضيف أى شىء مهما كان لحل الأزمة الاقتصادية التى يواجهها العالم ، لابد أن نكون مستعدين لمواجهة تحدى الأزمة .

٦- رَدُّ فِعْلِ مَالِيزْيَا مَعَ أَزْمَةِ الْعُمْلَةِ

العالم متجه اليوم نحو حالة من الركود الاقتصادى . كل إنسان يعترف بهذه الحقيقة ، وبرغم أننا نعرف جميعًا أن العالم قد انكمش ليصبح قرية صغيرة وأصبحنا جميعًا جيراناً متقاربين ، إلا إنه لاتوجد محاولة للتعامل مع حالة الركود الوشيكة الحدوث على أنها مشكلة عامة ، إن الحلول التى اتخذت حتى الآن حلول جزئية تدريجية ، وغير متكاملة ، ومعزولة عن بعضها البعض ، كان فيها الكثير من المبالغة ، ولكنها خالية من اتفاق موحد على ما ينبغى القيام به من إجراءات ، وبالتأكيد لم يتم اتخاذ أى عمل متفق عليه .

إن أكبر عائق لحل الأزمات الاقتصادية والمالية التى تهاجم العالم هو عدم الرغبة فى الاعتراف بالسبب الجذرى للمشكلة وبالتالى التعامل معها بطريقة جماعية مترابطة ، إننا نلقى باللوم على أى شيء آخر سوى السبب الحقيقى للمشكلة .

لقد عاشت المشكلة معنا منذ فترة طويلة ، لقد مرّت بلاد كثيرة وأحيانا مناطق كثيرة من العالم ، واحدة بعد الأخرى بتجربة الانهيار المفاجئ والهائل لاقتصادها ، وتم تطبيق حلول معينة ، كما تم تحقيق بعض العلاج ، لكن العلاج لم يكن دائما ، وعاد الانهيار مرات ومرات .

وهكذا تكرر تعرض بلدان أمريكا اللاتينية لحالات من الركود الشديد ، وهذا الركود يكلفها ويكلف العالم الكثير من المال لإدخالهم فى غرفة الإنعاش ، وبمجرد أن يتم علاجهم ، يتعرضون لنوبة جديدة من الاضطراب والأزمة الاقتصادية والانهيار ، فيتم تطبيق أسلوب العلاج نفسه ، كما يتحقق بعض الشفاء .

---

* ورقة مقدمة فى حلقة دراسية نظّمتها «مينيتشى شيمبون» فى طوكيو باليابان فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

والدول الأوروبية ليست مُحصّنة ضد نوبات الفتور الاقتصادى التى يسببها تخفيض قيمة العملات ، وتم استدعاء الاحتياطى النقدى عندهم ، واستعادت عملاتهم قوتها ، ويدعى بعضهم أن عملاتهم أصبحت أقوى بعد نوبات الفتور الاقتصادى التى أصابتهم ، ولكن سواء كانوا أقوياء أم لا ، فإنهم يمكن أن يعانوا ، بل إنهم - فعلاً- يعانون كثيراً ، من تخفيض قيمة العملة مرات ومرات ، لقد عاق عدم استقرار العملات النمو الاقتصادى فى العالم أجمع ، ولم تؤثر الأيام السعيدة للأسعار الثابتة لصرف العملات فى ظل نظام «بريتون وودز» ، عندما جرّب العالم العلاج الاقتصادى السريع والمستمر إزاء تخفيض قيمة العملة فى الحرب العالمية الثانية ، لم تؤثر فى المدافعين عن اقتصاد السوق الحرة ، إنهم لم يصدقوا أن الحكومات ينبغى أن تحدد سعر الصرف مرة ثانية ، على السوق أن تقوم بذلك لأنها تعرف مصلحتها أكثر من غيرها ، وعندما يفشل الاقتصاد ، فإن ذلك يرجع إلى أنه يقوم برد فعل إزاء ضعف أساسى أو ممارسات خاطئة فيه .

فما الذى يحرك السوق؟ واضح إنها الرغبة فى الربح ، وهى فى الأساس الجشع والنهم والرغبة فى الزيادة ، أما الاقتراح بأن الأسواق لها أهداف أخرى ، وأنها تريد أن ترى حكوماتها فى وضع أفضل ، فهو اقتراح مضحك ويدعو للسخرية ، إن ما تعتبره السوق حكومة أفضل ، هو تلك الحكومة التى ترضى طمعها وجشعها بشكل أكبر وأسرع ، إن وجود عالم يسوده العدالة والإنصاف ، عالم يحيا كل من فيه فى سعادة ورفاهية أمر لا يهم السوق وليس من اختصاصها ، ولو استطاع مثل هذا العالم أن يكفل للسوق الوسيلة لتحقيق ربح أكبر لنفسها ، ستطلب السوق عندها فقط مثل هذا العالم المثالى .

ولذا فإن الشغل الشاغل الحالى لقوى السوق هو التأكد من أن النظم المالية للبلاد التى تود الإغارة عليها مفتوحة لها ، وليس بها ما يعوق استغلالها المتناهى لها ، وستعتبر قوى السوق هذه أية سياسة أو عمل قد يقف فى طريق عملياتها للحصول على أقصى حد ممكن

من الربح سياسة خاطئة وغير عادلة .

إن الوضع النموذجى بالنسبة لهؤلاء الناس هو الوضع الذى تضمن فيه الحكومة الحفاظ على القانون والنظام فى الوقت الذى يواصلون فيه تجارتهم بأية طريقة يحبونها ، ويجب ألا ينظم أحد عملهم حتى لو كانت أنشطتهم تدمر الاقتصاد و سبل العيش للشعب ، وفى الوقت الحاضر ، عبارة قوى السوق تعنى فى الواقع الأشخاص الذين يملكون تحت سيطرتهم مبالغ ضخمة من المال ويستخدمونها فى الاتجار فى العملات والأسهم ، وبما أنه لا يُوجّه أعمالهم أحد ، فهم أحرار فى التخطيط لوسائلهم الخاصة فى الاتجار ، وطبقًا لقواعدهم ، فإنه فى كل مرة يبيعون فيها أية عملة ، تنخفض فيها قيمة تلك العملة نقاط قليلة ، وبالبيع المتكرر لتلك العملة ، يمكنهم تخفيض قيمة أية عملة لأى مستوى يحبونه . وهكذا خفّضوا الرينجيت الماليزى بنسبة ٦٠ ٪ فى الوقت الذى خفضوا فيه الروبية الإندونيسية ٦٠٠ ٪ دفعة واحدة .

ولإعادة تقييم العملة ، لابد من شراء العملة بالدولار الأمريكى ، وبالتالى على البنوك المركزية الدفاع عن عملتها بشراء عملة بلادها أيضًا بالدولار الأمريكى ، ولكن حيث إن البنوك المركزية تستحوذ عادة على نقود أقل مما لدى تجار العملة ، يصبح الدفاع عن عملتها غير ذى جدوى .

وهناك قاعدة أخرى لتجار العملة وهى أنهم يستطيعون رفع قيمة عملاتهم ظاهريًا بالقدر الذى يحبونه ، وهم عادة يرفعونها لضعف قيمتها بعشرين مرة ، لكن إدارة صندوق المبالغ طويلة الأجل رفعتها فى الواقع لضعف قيمتها بثلاثين مرة ، ثم رفع هذا المبلغ لثمانية أضعافه ، وبهذا الشكل ، وبتشغيل رأسمال قدره ٤ بليون دولار أمريكى ، استطاعت إدارة صندوق المبالغ طويلة الأجل استثمار ما قيمته تريليون (واحد وإلى يمينه ١٢ صفرا فى أمريكا) دولار أمريكى .

وقد يكون صحيحًا أن تكون حكومات بلدان جنوب شرق آسيا فاسدة ، وتمارس

محاباة الأقارب والأصدقاء المقربين فى التوظيف ، وما إلى ذلك ، لكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه الحكومات طورت بلادها بشكل أفضل بكثير من أى بلد نام آخر ، لقد وصل تطورهم للمستوى الذى أطلق عليهم بسببه لقب نمور الاقتصاد ، ومع ذلك انهارت هذه البلاد فجأة ومرت بأسوأ حالات الركود الاقتصادى .

وادعى تجار العملة والمغيرون على سوق الأسهم المالية أنهم سحبوا أموالهم للخارج لأنهم فقدوا الثقة فى هذه البلاد ، هل صحيح أنهم فقدوا الثقة أم أنهم رأوا فرصة لجمع مبلغ ضخم من المال لأنفسهم ببيع العملات والأسهم؟ هل كانوا سيفقدون الثقة لو لم يستطيعوا تكوين ثروة لأنفسهم بالانسحاب من البنوك؟ وهل وضعوا النقود فى هذه البلاد لدعم العملات بها أم كانت أسعار صرف تلك العملات قائمة هناك فى الماضى دون أية مساعدة من تجار العملة؟

وإذا كان تجار العملة قد فقدوا الثقة فى اقتصادات النمور ، ما الذى دعاهم ألا يفقدوا الثقة فى تلك البلاد النامية التى يُدار الحكم فيها بطريقة سيئة ، وحكومتها فاسدة وتعانى من شدة الفقر؟ بالتأكيد كان ينبغى عليهم فقدان الثقة فى تلك الحالات الميئوس منها وليس فى اقتصادات النمور .

الحقيقة هى أنه لم يكن للثقة دور فى قرار تجار العملة والمغيرين على سوق الأسهم المالية بتخفيض قيمة العملات والأسهم ، لقد كان الجشع هو الذى دفع هؤلاء الناس لعمل كل ما فعلوه .

ماذا يحدث عندما تنخفض قيمة العملة وأسعار الأسهم فى البلد النامى؟ هذه البلد تصبح فقيرة جدا ، وتنخفض قدرتها على استيراد السلع بنفس النسبة المئوية التى حدثت فى تخفيض قيمة عملتها ، وترتفع تكاليف المعيشة فيها ، ولا يستطيع من يكسبون أجورهم فيها أن يجعلوا نهايات أو أطراف الخيوط تتلاقى ، وفى أحد هذه البلاد فقد حوالى عشرين مليون

عامل وظائفهم ، وفشلت بنوكهم وأفلست تجارتهم .

وبعد فترة وجيزة ، يتضور الناس الذين كانوا فى سعة من العيش جوعًا ، ولا يملكون حق الدواء أو الحليب لأطفالهم ، ويضطرون لاستجداء حق الطعام أو البحث عنه فى أكوام الزبالة ، وقد يضطروا لأكل القطط أو الفئران ليبقوا على قيد الحياة .

ثم يدخل صندوق النقد الدولى ليقدم قروضًا ، لكن هناك شروطا ، وهذه الشروط ، مثل مضاعفة أسعار الفوائد ، وتقليص حجم الاعتمادات ، وإفلاس البنوك والمشاريع التجارية تزيد الطين بلة ، إن أسعار الفوائد المرتفعة ، وتضييق الاعتمادات فى وقت تشتد فيه الأزمة الاقتصادية وحالة الإفقار العامة تتسبب فى الإكثار من حالات الفشل التجارى ، وفى النهاية تسقط الحكومات هى الأخرى لأن ضرائب الشركات والضرائب الشخصية تكون قد جفت ينابيعها ، ويصبح سداد قيمة قروض صندوق النقد الدولى أمرًا مستحيلاً . كما يصبح علاج الأوضاع الاقتصادية فوق طاقة أية حكومة .

هل نلوم صندوق النقد الدولى ؟ نعم ، لأنه زاد الوضع سوءًا ، لكن صندوق النقد الدولى تدخل فى وقت متأخر ، بعدما حدث الركود الاقتصادى نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، إن السبب الأول والأساسى هو تجار العملة وجشعهم ، إنهم الأشخاص الذين أصابوا البلاد التى سبق أن كانت مزدهرة بالمصائب والكوارث .

فى البدء نركز اللوم على حكومات شرق آسيا الفاسدة والتى تنقصها الكفاءة على الطريقة التى يتولون تنمية بلادهم بها ، والطريقة التى كانت تُدار بها الأعمال التجارية فى هذه البلاد ، وبدأت أصوات قليلة ببطء تلقى باللوم على صندوق النقد الدولى ؛ حيث إن الموقف ازداد سوءًا بعد تدخله ، ووُجّه اللوم لطريقة علاج صندوق النقد الدولى للأزمة ، لم يضع هذا الصندوق فى الاعتبار المواقف المختلفة للبلاد المختلفة ، وكانت يداه ثقيلة ثقيلة ، كان فى غاية القسوة .

وتحاشى كل إنسان لوم تجار العملة ، كيف يستطيع أى إنسان توجيه اللوم إليهم فى الوقت الذى يُعتبر فيه التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود أحد مبادئ التجارة الحرة ، لعالم لم يعد به حدود ، فى عالم ليبرالى غير مُنظّم ، يجب على الجميع قبول تدفق رأس المال داخل وخارج البلاد دون أى عائق لأن هذا يعطى صورة مصغرة لعقيدة التجارة الحرة ، الديانة الجديدة التى يجب أن يخضع لها الجميع ، ولا يكفى أن يكون رأس المال حرًا فى الذهاب أينما يشاء ، كذلك لا يجب أن يعرف أى إنسان أين سيذهب هذا المال ، ولا من أين جاء ، ولا من الذى يتحكم فيه ، وما مقدار ما يستخدم منه حاليًا؟ يجب أن يكون كل شىء واضحًا وشفافًا إلا أنشطة رأس المال .

ولكن كانت العدوى تنتشر فى نفس الوقت ، فبعد شرق آسيا جاء الدور على أمريكا اللاتينية وروسيا ، وتنبأت أوروبا والولايات المتحدة بثقة بأنهم لن يتأثروا بما أصاب شرق آسيا من مرض ، فهم يتحلون بالنظافة الزائدة ، وغير قابلين للفساد ، وهم لا يمارسون رأسمالية محاباة الأصدقاء المخلصين ولا الأقارب فيفضلونهم على غيرهم فى الوظائف ، وهم لن يفقدوا ثقة تجار العملة ، ولن يسحبوا أموالهم للخارج مطلقًا ، فقد جاءتهم أموالهم من بلادهم وليس من خارجها رغم كل شىء ، أين يمكن أن يحفظوا نقودهم لو سحبوها خارج البلاد التى تقدم رأس المال لمهاجمة البلاد الأخرى؟

لكن أوضاع أوروبا وأمريكا لا يمكن أن تبقى جيدة بينما أوضاع بقية بلدان العالم سيئة . فقبل كل شىء ، تُشكّل أسواق شرق آسيا أكبر سوق لأوروبا والولايات المتحدة ، فإذا كانوا فقراء ، فلن يستطيعوا شراء البضائع والخدمات من أوروبا والولايات المتحدة ، ولو فقدت أوروبا والولايات المتحدة أسواق شرق آسيا ، فلابد من أن تتأثر أوضاعهما الاقتصادية ، وهناك أشياء معينة تشتريها شرق آسيا من أوروبا والولايات المتحدة فقط ، منها على سبيل المثال الطائرات الضخمة طويلة المدى ، والكمبيوتر والإلكترونيات المتقدمة والأسلحة .

وعندما تصبح شرق آسيا فقيرة ، لابد لأوروبا والولايات من أن يصبحا فقراء أيضا – ربما ليس لهذا الحد ، ولكن ستكونان بالتأكيد أقل ثراء عن ذى قبل .

إن توجيه اللوم لصندوق النقد الدولى وعدم إعطائه مبالغ مالية لم يدفعا الولايات المتحدة وأوروبا لعمل شىء ، وأخيرا تحولت الأنظار الجبانة لتجار العملة ، ومبالغ التغطية وبلايينها والأنشطة المشكوك فيها التى تمارسها ، ولم تنتبه أوروبا والولايات المتحدة للخطر الذى تسببه مبالغ التغطية والاتجار فى العملة إلا بعد انهيار «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» .

وعندما سقطت «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» ، أدركت القوى الموجودة فى أمريكا فجأة أن نظامها الاقتصادى الخاص بها يمكن أن ينهار هو الآخر ، فلم تُضيّع الوقت فى السؤال عن فساد الحكومة أو محاباة الأصدقاء والأقارب ، لقد ساهم عدد أكبر من اللازم من الناس ، وكذلك البنوك ، ومبالغ تغطية أخرى فى فشل إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل الذى كان يصمد أمام أى فشل ويحظى بقيادة وتكريم نوبل ، لقد استثمر كل واحد منهم مبالغ ضخمة من المال ، تزيد عن البلايين فى حالة أو حالتين ، ولا يمكن السماح لهم بخسارة هذا النوع من النقود ، لابد إذًا من إنقاذهم ، ولا يهم أنهم يستخدمون فى الواقع مبالغ عامة لإنقاذ أنفسهم ، فطُلب من البنوك تقديم المال ، إجمالى مبلغ ٣,٥ بليون دولار لإنقاذ إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل ، وبمعنى آخر لإنقاذ المستثمرين .

واضح أن الاتجار فى العملة يمكن أن يضل الطريق ويهدد الدول الغنية والقوية أيضا ، ولو كان الفقراء وحدهم هم الضحايا ، فلن يتم عمل شىء من أجلهم ، والآن أصبح الأغنياء معرضين لخطر الاتجار فى العملة ، لذا لابد من تنظيم عمليات الاتجار فى العملة حتى لا يتهدد الأغنياء .

هذا هو العالم الذى نعيش فيه ، هذا هو المستقبل الذى نراه يُخيّم علينا فى القرن الحادى والعشرين ، فى الألفية الثالثة من عمر الزمن ، ونحن نرى هذه الأشياء فى ماليزيا

بوضوح ، نحن نرى أنه لا يعبأ أحد بما يحدث لنا ، نحن دولة صغيرة تكافح من أجل اللحاق بالدول المتقدمة ، ولا يمكن أن نتوقع أية مساعدة ، ولا أى أيد تمتد إلينا لترفعنا لأعلى ، هذا هو عالم التحدى الذى نسعى لحماية أنفسنا فيه بالقوة القليلة التى لدينا .

وعندما قررت ماليزيا فصل نفسها بعيدا عن العقيدة الدينية الجديدة كما كانت تمثلها السوق الحرة ، نعرف أننا سنُعتبر منشقين عن العقيدة ، وعلينا مواجهة احتمال شدنا على الخازوق ، ولكنه ليس أمامنا أى خيار حقيقة ، فأن تكون منشقًا عن العقيدة خير من أن يتحكم فينا أناس يؤمنون بالجشع على أنه الدافع الوحيد لأعمالهم ، والذين يعبدون الجشع ويعلنون أنه «عظيم» ، إن مثل هؤلاء الناس ليس لديهم رحمة ، ونحن نرى كيف دمروا أقطارا ومناطق ، وكيف طردوا ملايين من وظائفهم ، وكيف عجلوا بحدوث المجاعات ، وأحداث الشغب ، والاضطرابات السياسية والإطاحة بالحكومات ، نحن نراهم يفعلون ذلك ,ومع هذا ، فهم لا يُبرّئون أنفسهم من المسئولية فحسب ، بل إنهم يوقعون اللوم على الآخرين عما ارتكبوه من جرائم ، إننا نفضل أن نكون منشقين عن العقيدة ، أو حتى منبوذين «أعضاء فى طبقة اجتماعية دنيا فى تلك المنطقة من آسيا» عن أن يتحكم فينا أمثال هؤلاء الناس .

إن الطريق الوحيد الذى تتجنب ماليزيا به الاستعمار هو حماية عملتنا وأسهمنا من المضاربة التى يقوم بها هؤلاء الناس ، ولنفعل ذلك ، علينا باعتبار الرينجيت الموجود خارج البلاد غير قانونى ، ففى الظروف الطبيعية ، ليس للرينجيت قوة شرائية خارج ماليزيا ، لكن يمكن اقتراض أو بيع أو شراء الرينجيت الموجود خارج البلاد ، ولإعطاء قيمة للرينجيت الموجود خارج البلاد ، أن يكون موجودا فى البنوك فى الواقع العملى فى ماليزيا ، فى قسم «حسابكم لدينا» الذى يعكس ملكية وكمية العملة الموجودة بالخارج ، ولابد من تسجيل أى تغييرات فى ملكية الرينجيت الموجود فى الخارج فى الحسابات «حسابكم لدينا» الخاصة بمالكه .

وتنحصر أهمية الإجراء الماليزى هذا فى منع تجار العملة من الحصول على أو الوصول للرينجيت خارج ماليزيا ، وأصبحت جميع الرينجات الموجودة فى الخارج غير قانونية ، ولا قيمة لها ولا فائدة ترجى منها إلا إذا عادت إلى ماليزيا فى خلال شهر واحد .

ولا يمكن تحريك الرينجيت فى حسابات «حسابكم لدينا» فى بنوك ماليزيا بحيث تعكس أو تظهر حركة بيعه أو شرائه خارج البلاد ، لابد إذًا من أن تُبلّغ البنوك البنك المركزى بأية حركة تتم فى «حسابكم لدينا» بها ، وإذا لم يتم تداول الرينجيت داخل ماليزيا فى الأعمال التجارية العادية ، فلا بد من إيداعه فى البنك المركزى .

هذا عن الشىء الوحيد الذى تقوم به «هيئة الرقابة على الصرف فى ماليزيا» ؛ وحيث إن الرينجيت ليس له قيمة خارج ماليزيا ، فلا يمكن خروجه من البلد ، لكن العملة الأجنبية ، أو رأس المال الأجنبى ، يمكنه دخول البلد أو الخروج منه بحرية ، ويجب أن تتم مخالصة الفواتير التجارية بالعملات الأجنبية ، ولابد أيضا من أن يكون رأس المال الداخل للبلد «للاستثمار الأجنبى المباشر» بالعملات الأجنبية .

وبما أن الرينجيت يمكن الحصول عليه فى ماليزيا فقط ، إذن يمكن أن تتم أية عملية تغيير عملة بين الرينجيت والعملة الأجنبية داخل ماليزيا فقط ، ولن تحدث أية مضاربة على سعر تحويل الرينجيت ، ولكن تحويله إلى عملة أخرى أو العكس يمكن أن يتم من أجل تمويل أى عمل تجارى ، والحكومة هى التى تحدد سعر الصرف ، واضعة فى الاعتبار الحاجة للمنافسة فى السوق العالمى .

والسعر المحدد حاليا هو ٣,٨٠ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، أو أن الرينجيت الواحد يساوى ٠,٢٦ من الدولار الأمريكى ، وسيتم الحفاظ على سعر الصرف هذا أكبر مدة ممكنة حتى لو انخفضت قيمة عملات البلاد المتنافسة .

وبالطبع ينبغى وضع قواعد وتنظيمات معينة فى قالبها الصحيح لمنع إساءة استخدام

نظام سعر الصرف الثابت ، ويقول الكثيرون : إن سعر الصرف الثابت سوف يؤدى إلى إساءات استخدام وفساد ، وهذا الخطر قائم بلا شك ، لكن ماليزيا بلد صغير ، والناس فيها ملتزمون بإطاعة القانون إلى حد كبير ، والحكومة تتمتع بتأييد شعبى قوى وتستطيع فرض سياساتها بسهولة .

وحتى الآن ، عملت آلية «هيئة الرقابة على الصرف فى ماليزيا» بشكل طيب ، وتقبلها الناس ، وخصوصًا العاملين بالتجارة منهم ، سواء الأجانب أم المواطنين ، ولم يجدوا صعوبة فى إدارة أعمالهم ، حقا لقد وجدوا أن التخلص من الحاجة لمبالغ التغطية فى مواجهة التأرجح فى أسعار الصرف ميزة لا شك فيها عند وضع الأسعار وعمل الميزانيات .

إن الاقتصاد الماليزى يظهر - الآن بالفعل - علامات واضحة للتحول نحو الأفضل ، ازدادت كميات الاحتياطى النقدى ، وهناك فائض فى ميزان المدفوعات ، ويهبط معدل التضخم ليصبح أقل من نسبة ٥ ٪ السائدة الآن ، وازداد معدل بيع السيارات والمنازل ، مما يحفز على زيادة النشاط فى صناعات وسائل النقل ومواد البناء .

وهناك علامات كثيرة أخرى تدل على تحسن الاقتصاد الماليزى ، ومع أن هناك مشكلة سياسية نشأت من الاستغناء عن خدمات داتو سرى أنور إبراهيم ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ، ومحاكمته فى عدد من التهم ، إلا إن البلد هادئ على وجه العموم ، ولا تجد محاولة أتباع نائب رئيس الوزراء ووزير المالية السابق للجوء لحكم الغوغاء للتسبب فى إطلاق سراحه شيئًا من النجاح ، فما زال الشعب يؤيد حكم القانون والديمقراطية ، إنهم يرفضون حكم الغوغاء جملة وتفصيلا .

إن ماليزيا تستعيد استقرارها بشكل جيد بعدما استعادت سيطرتها على العملة وسوق الأسهم المالية ، ولم تنته مشاكلنا بعد ، إن من سلبونا بذلوا أقصى طاقة لديهم لتقويض دعائم البلاد ، لقد سمعت أن اليابانيين يعتقدون أن هناك أعمال شغب مستمرة فى ماليزيا

وأنها مكان خطر ، وأود أن أؤكد لكم أن ماليزيا بلد فى غاية الأمان ، ويمكنكم ليس فقط الذهاب لماليزيا ولكن يمكنكم أيضا الاتجار فيها ، يمكنكم استثمار أموالكم هناك وأن تحصلوا على أرباح شرعية جيدة .

كما أود أن أدعو الصحفيين اليابانيين لزيارة ماليزيا ورؤية كل شىء بأنفسهم ، لا تثقوا فى قنوات CNN أو CNBC الفضائية ، إن لديهم برامج مختلفة ، وهم يكذبون من أجل تطوير برامجهم ، وهم أيضًا يدفعهم الجشع وقد أفسدتهم القوة التى يستخدمونها بدهاء فسادًا تامًا .

٧- إدارة اقتصاد في أزمة "حالة اضطراب"

«هارفارد» هو مقعد الليبرالية بالطبع ، وهو المكان الذى شهد النضال ضد دور الحكومات فى السوق ، لكننى أود أن أؤكد أن الحكومات بالتأكيد هى أكثر من مجرد شر لابد منه ، وإننى أرى أن الحكومات تخلق وتحافظ على إطار العمل الذى لا يمكن للأسواق الحرة البقاء بشكل مقبول بدونه ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن الحكومات تتعامل مع «التجاوزات» غير المطلوبة للسوق لضمان الحماية الدائمة لمصالح المجتمع ، ولضمان ألا يؤدى التأثير الإجمالى لما يطلق عليه علماء الاقتصاد «الخارجانية » أو «الموضوعية » (التى تنبع فى غالب الأحوال من الملاحقة العمياء لمصالح الفرد الشخصية) لاستغلال الضعفاء ، ينبغى أن تسود دائمًا سعادة أكبر عدد من الناس ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون درجة معينة من الإشراف الحكومى .

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، الفيلسوف وعالم الاقتصاد الاسكتلندى ، يمتدحه الناس كثيراً باعتباره الأب المؤسس لعلم الاقتصاد السياسى الحديث ، وفى أشهر بحث قدمه هذا العالم بعنوان «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» والذى صدر فى عام ١٧٧٦ ، يتحدث سميث عن «اليد الخفية» التى تنظم الأسعار وتتحكم فى الأسواق ، وأصبحت هذه «اليد الخفية» روح قُدُس ، إذا جاز التعبير ، بالنسبة للمدافعين عن السوق الحرة ، الذين يعتبرون أى نوع من التدخل الحكومى تدخلاً غير مرغوب فيه - وأنه حلف مع الشيطان .

ومع أن سميث يناقش «اليد الخفية» فعلاً فى بحثه ، لكن ينبغى أن نتذكر أنه يدرك

* خطاب ألقى فى محاضرة رئاسة الوزراء السادسة لنادى هارفارد الماليزى فى كوالالمبور بماليزيا فى ٥ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

أيضًا ويشدة الأهمية الكبرى للدولة ، حاول سميث ، كما أعتقد ، أن يقيم في بحثه نوعًا من التوازن بين السوق والحكومة ، حقًا ، لقد أشار بوضوح عن استعداده للتخلي عن استراتيجية «سياسة عدم التدخل» كلما وُجدت أسباب اضطرارية للتنظيم الحكومي ، كما في حالة الأعمال المصرفية ، والعملة ، وحتى أسعار الفائدة ، وناقش أيضًا أن الحكومات ، بتقديم الدفاع ، والعالة الاجتماعية ، والبنية التحتية ، يمكنها خلق الشروط المسبقة لاقتصاد السوق و«لتلك الوفرة والثراء العالمي الذي يمتد ليصل إلى أقل فئات الناس مرتبة» .

ولم يكن سميث يعتقد أن الثروة هي كل شيء ، على العكس تمامًا ، في الحقيقة ، لقد عمل بقصد خلق مجتمع مثالي ، مجتمع أكثر استقرارًا وأكثر تحضرًا ، مجتمع يضبط أسوأ انفعالات الناس من الطمع والكسب ، لقد مكّن ازدياد الثروة الناس من أن يكونوا «مطبوعين على حب الخير» ، وذلك بتخفيف معاناتهم ، وواضح أنه كثير ما استهان الناس بأهمية تركيزه على دور الحكومة في بحثه الاقتصادي «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦)» .

إن روح آدم سميث المتألقة في رؤيته السامية لمجتمع جدير بالاحترام ، متمتع باقتصاد ناجح وفعّال ، لا تختلف كثيرًا عن الأهداف طويلة الأجل لماليزيا ، وما آلية السوق إلا إحدى وسائل تحقيق هذا الهدف : الكياسة والتحضر والنمو الثابت المستمر ؛ والحكومة هي الآلية الثانية ، وسميث لا يتصور عكس ما يتصوره الناس ، فنحن نحتاج أن نسعى بكل جهدنا لما هو أفضل مزج بين الحكومة والسوق ، توازن لا يحصل فيه طرف على ما هو أفضل مما يحصل عليه الطرف الآخر ، وأنا أعتقد أن الأسواق يمكن أن تصبح قوة هائلة في صالح المجتمع وخيره ، طالما أنها لا تُدار بحيث يستفيد منها رأسماليون أثرياء فوق العادة في الدول المتقدمة ، وعندما يتم تنظيمها بطريقة جيدة ويتم الإشراف عليها بحكمة ، سواء محليًا أو عالميًا ، إن كثيرًا مما في رؤية لماليزيا عام ٢٠٢٠ يعتمد على جهود الطاقات الخلاقة للأفراد والمشاريع ، وقوى السوق الديناميكية .

لقد مرت أكثر من سنة منذ بدأت الأزمة المالية الآسيوية لأول مرة ، ولكى أكون منصفًا أقول إنه لم يتخيل أحد فى البداية أن ما بدأ كموقف منعزل عما يجرى فى العالم فى تايلاند يمكن أن يتحول إلى الاضطراب العنيف والأزمة التى تغمر ليس معظم أقطار آسيا فقط ، وإنما روسيا وأجزاء كثيرة فى أمريكا الجنوبية أيضا أو ربما العالم أجمع ، كما تشير الأحداث الأخيرة ، وباستخدام اصطلاحات دولار الولايات المتحدة ، تشير الدلائل إلى أن إنتاج العالم يمكن أن يهبط ما بين ٢ ٪ إلى ٣ ٪ فى عام ١٩٩٨ ، بما يعكس تأثير الأزمة على روسيا وشرق آسيا ، والضغط على المدينين ومكاسب المؤسسات ، إضافة إلى مستويات المعيشة فى العالم أجمع ، ونحن ندخل على الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ، تبدو مخاطر التضخم العالمى أكثر واقعية عما كانت من عليه قبل ، ولم يتمكن صندوق النقد الدولى ولا مجموعة السبعة للبلاد الصناعية الرائدة من التعامل بشكل فعال مع المشكلتين التوءم للدولار القوى على نحو زائف و التخفيضات الكبيرة والمنتشرة التى تتم بالمضاربة ، وقد أدى الجمع بين الهروب المكثف لرأس المال قصير الأجل فى الدول التى تأثرت بخفض العملة ، وأسعار الفائدة العالية ، وبرامج التقشف لتدمير مأساوى لثروة تم جمعها بجهد جهيد و انخفاض قاسى ومرير فى مستويات المعيشة ، وبالتأكيد ، فإننا لا نرى قوى السوق وهى تخلق ما أطلق عليه سميث الوفرة والثراء العالمى الذى يمتد ليصل إلى أقل فئات الناس مرتبة ، ففى عالم تعداده ستة بلايين من البشر ، هناك حوالى ألف من تجار العملة ، وقليل مما يستثمرون أموالهم ، فقط هم الذين يثرون أنفسهم أكثر وأكثر عن طريق التلاعب والمضاربة التى لا يكبح جماحها أحد .

إن وصفة صندوق النقد الدولى النموذجية لجميع الأمراض الاقتصادية للدول - وهى أسعار الفائدة العالية ، و ميزانيات متوازنة ، وضبط للمدفوعات الخارجية الجارية _ وصفة قصيرة النظر ، وينقصها وضع أوجه الخلاف الكبيرة بين اقتصادات الدول المختلفة فى الاعتبار ، وتم إضافة الإصلاحات المصرفية المحسوبة لوصفة صندوق النقد الدولى النموذجية

بحيث تضاعف الفوائد فى حالة عدم سداد الديون فى مواعيدها ، والوسائل هى التى تهم بالنسبة لصندوق النقد الدولى ، بينما تُعتبر النتائج ليس مجرد شيء ثانوى فقط ، لكنها أيضًا لا لزوم لها ولا علاقة لها بالوسائل ، وبالتالى ، فبعد تنفيذ وصايا صندوق النقد الدولى ازدادت حالة التدهور الاقتصادى سوءًا فى هذه البلاد للحد الذى يمكن أن يستغرق حل أزمتهم عشرات السنين ، هذا إذا تم حذف بعض أصناف علاج صندوق النقد الدولى ، ولقد اعترف الصندوق للآن بأنه ارتكب «خطأ طفيفًا» فى التعامل مع الاقتصادات الآسيوية ، وقد يكون الخطأ «طفيفًا» من وجهة نظر صندوق النقد الدولى ، لكن ثمنه فادح ورهيب بالنسبة للدول الآسيوية ، فقد تم القضاء على تريليونات من الدولارات من الأصول التى كسبتها الدول بشق الأنفس ومن الطاقات الاقتصادية وضياعها إلى الأبد ، وفى الحقيقة ، فُقدت أرواح كثيرة ، وسقطت حكومات ، واشتدت حدة العداوات العرقية ، وتقوضت شراكة الدول المتجاورة وانعدم الاستقرار فى مناطق كثيرة ، واضح إذا إن نتيجة الخطأ الطفيف لصندوق النقد الدولى هو أى شيء إلا أن يكون طفيفًا . فقد دمر عمل عشرات السنين لمنطقة شاسعة من العالم .

إن إساءة استخدام السوق الحرة المثالية بواسطة قلة من الرأسماليين من الدول المتقدمة قد تكون قد جلبت لهم أرباحًا سريعة ومذهلة تصل لبلايين الدولارات ، لكن الدمار الذى أوقعوه بضحاياهم أكبر بكثير مما جمعوه من دولارات ، هناك خسارة صافية شاملة مقابل مكسب قليل جدًا نسبيًا للرأسماليين المضاربين بالعملة .

ولربما كان هدفهم أكبر من مجرد جمع أرباح لأنفسهم ، ربما كانت رسالتهم هى إصلاح الطريقة التى تدير بها الحكومات الآسيوية اقتصادها . ولكن حتى إذا كان هذا هو هدفهم ، فإن ثمنه لا يمكن الدفاع عنه ، إنه ثمن غير عادل ، لابد من أن هناك طرقًا أفضل لتحسين النظام الاقتصادى ، من تدمير بلاد ومناطق بأكملها و التسبب فى شقاء لملايين من البشر لا يمكن أن يوصف .

إن ما يُسمى بـ«التدمير البنّاء» الذى تنغمس فيه البلاد الغربية القوية ليس بنّاءً على الإطلاق . إنه ليس أكثر من محاولة لتفسير تصرف مُدمّر لخدمة الذات ، هو محاولة لتبرير ما لا يمكن تبريره .

قد لا تكون حكومات شرق آسيا أفضل الحكومات ، فمما لاشك فيه أن هناك ممارسات فاسدة ، ولكن هل يمكن أن تدعى أمريكا وأوروبا أنهما خاليتان من الفساد الحكومى ، ورأسمالية الأصدقاء الأوفياء ، ومن نقص الشفافية ؟ وإلى جانب هذا ، فإنه واضح أن معدل الفساد فى أقطار شرق آسيا لم يقف فى طريق اقتصادهم ونموهم الاجتماعى ، وعلى عكس المناطق النامية فى مناطق أخرى من العالم ، فقد نمت جميع أقطار شرق آسيا بمعدل يزيد عن معدل النمو فى الدول الغربية المتقدمة ، ويمكن إثبات أن نموهم هذا أفاد شعوبهم ككل ، والشخص الأعمى أو المتحيز فقط هو الذى يصر أن الذى استفاد فقط هو عدد قليل من الأصدقاء المقربين وأعضاء العائلات .

لقد زاد دخل الفرد بالنسبة للجميع بسرعة فائقة ، وتحسن مستوى المعيشة لكل الطبقات ، وارتفعت معدلات التوظيف ، وظهرت طبقة متوسطة ضخمة ، وكان هناك إسكان أفضل وملكيات للسيارات أكبر ، ونقود أكثر لشغل أوقات الفراغ وحتى للاستثمارات فى ظل الأوضاع الاقتصادية المزدهرة ، وبالتأكيد كان الشعب بأكمله ينعم بتغذية وملابس جيدة ، كما كان يعيش فى منازل أفضل ، قارن هذا بالصورة الأخيرة عندما تسلق قطة لتأكلها ، أو بحالات الشغب بسبب نقص الطعام ، أو بالعودة للبحث عن الطعام فى أكوام القمامة .

واضح أن تخفيض الغرب لقيمة العملات والأسهم فى اقتصاد هذه البلاد نتج عنه تدمير كل شىء بنته حكومات شرق آسيا الذى يفترض أنها كانت فاسدة ، وبعد أن كانت نموراً اقتصادية ، أصبحت الآن أشد فقراً حتى من أقل البلاد النامية ، لقد تم تدمير عشرات السنين من العمل الشاق الذى قامت به الحكومات وشعوبها لتنمية وتطوير بلادها ، لقد

تقهقر نموهم مدة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ سنة .

هل يستطيع أى إنسان فى كامل قواه العقلية أن يقول إن الوضع الحالى لهذه البلاد أفضل مما كان عليه قبل أن تصيبها الأزمة الاقتصادية ؟ وحتى لو كان المقصود بالتدمير تغيير ممارسات تلك الحكومات ، وأن الممارسات الجديدة ستؤدى إلى علاج اقتصادى صحى أكثر مما مضى ، فإن ذلك لا يبرر هذا الخراب الشامل الذى حدث للبلاد ، ومن المؤكد أن العلاج الاقتصادى ، هذا إن حدث على الإطلاق ، سيستغرق زمنًا طويلاً جداً ، ويتسبب فى معاناة طويلة لشعوب المنطقة ، إن أصحاب العقول المشوشة فقط هم الذين يبررون الدمار من أجل علاج غير مؤكد أبداً .

ويبدو أن وسائل الإعلام الغربية و خبراءهم الاقتصاديين وغيرهم يعتقدون أنه لابد من أن تكون حكومات آسيا جميعًا فاسدة وبلا كفاءة ، وأن أى نجاح يمكن أن يحققوه يفى بتنمية وإثراء بلادهم لابد من أن يعود لأعمال إجرامية وللفساد ومحسوبية الأقارب ورأسمالية الأصدقاء المقربين ، ويتجاهلون أن مثل هذه الممارسات لابد من أن تمنع بالتأكيد النمو الاقتصادى من النجاح ، وفى الحقيقة ، هم لا يبالون مطلقًا بأن غالبية شعوب تلك الأمم الآسيوية كانت تستمتع بشكل جلى بفوائد النمو الاقتصادى ، إنهم مستمرون ومصرّون على أنه لابد من أن يصحب أى ذكر للحكومات الآسيوية ملاحظات منحطّة عن فسادها وما إلى ذلك ، وواضح أن وجهة النظر التى تتبناها وسائل الإعلام الغربية هى وجهة نظر عنصرية ، ولكن قوتها الهائلة تجعل أى إنسان لا يجرؤ أن يذكر هذه الحقيقة الواضحة ، ويعتبر رجال الاقتصاد الغربيون وصحافتهم «السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا» ، التى رُسمت للتقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأجناس وللوصول لمجتمع متجانس ، على أنها محاباة الأصدقاء المقربين هى الأخرى ، وواضح أنهم يريدون العمل على استمرار عدم المساواة فى النواحى الاقتصادية والعداوات العرقية ، وقد يكون هدفهم أن ينتج عن هذا عدم استقرار و نمو ضعيف للبلاد ، وحينئذ نوفر عليهم اضطرارهم للدخول

فى منافسة معنا .

تختلف القيم الآسيوية وطرق القيام بأعمال تجارية فيها عما هو الحال فى الغرب ، ولا يعنى هذا أن الطرق والقيم الآسيوية لابد من أن تكون أقل مرتبة عنهم أو أنها خاطئة ، وبالتالى فإن الأعمال التجارية الآسيوية يمكن أن تقترض أكثر بكثير فى حال وجود مدخرات عالية ، ما قيمة المدخرات إذا لم تُستخدم فى الإقراض؟ والشىء المهم هو إذا ما كانت هذه القروض تُخدم (يُدفع عنها فوائد) أو تُسدد أم لا وواضح أنها كانت كذلك ، وكانت القروض تُخدم فى مواعيدها تمامًا لدرجة أن البنوك الأجنبية اندفعت لتعرض شروطًا جذابة جدًا لهم لكى يقترضوا منها .

ولكن عندما كان الآسيويون يقترضون من الخارج ، لم يتوقعوا أنه يمكن أن تكون لديهم القدرة على سداد القروض الأجنبية بفوائد مخفضة ، وعندما خفّض تجار العملة قيمة العملات الآسيوية متعمدين ، وجد المقترضون الآسيويون أنفسهم مدينين بأكثر مما اقترضوه ، وبالتالى لم يستطيعوا سداد القروض الأجنبية أو حتى خدمتها ، وفى النهاية لم يستطيعوا دفع فوائد حتى على القروض المحلية ، هل كان هذا نهبًا؟ هل هذا ذنب الطريقة الآسيوية فى التعامل مع الأعمال التجارية؟

إن القروض العالية لنسبة حقوق المساهمين من المفروض أنها ليست فى غير صالح العمل التجارى لو كان الفيض النقدى المعروض يسمح للمقترضين بخدمة الديون وسدادها ، وكانت لدى المقترضين الآسيويين النية الصادقة لسداد قروضهم ، وفى الحقيقة كان باستطاعتهم ذلك ، لأن الفيض النقدى المتوقع لهم كان يسمح بذلك ، ومع هذا ، فعندما تنخفض قيمة عملاتهم ، سيحتاجون مقدارًا أكبر بكثير من عملاتهم لسداد الديون ، وعندما يُطبق الركود الاقتصادى عليهم ، فلن يجدوا طريقة لكسب وجمع المال الكافى لخدمة ديونهم .

هل يخطئ الآسيويون فى أ نهم يعدون أنفسهم لإنجاز أعمالهم التجارية بسرعة

كبيرة؟ لا ، لا يخطئون ، الخطأ يقع فى تقويض قيمة عملاتهم على يد تجار العملة الجشعين ، إن أى عمل تجارى مهما كان جيداً يفشل لو تضاعفت مديونياتهم فجأة فوق المعدلات التى لا يمكن دعمه ومدّه بأسباب الحياة ، وتزداد الأمور سوءاً عندما تتضاعف أسعار الفوائد ويتم سحب خطوط الائتمان ، ومع ذلك يصر صندوق النقد الدولى على وجوب ارتفاع أسعار الفوائد وفرض سياسة مالية ضيقة من أجل استعادة قوة الاقتصاد ، وإذا استبعدنا فكرة أن صندوق النقد الدولى يساعد على حل المشكلة ، فالأدهى والأمرّ من هذا هو أن نظام الصندوق لا يكتفى بجعل سداد الدين أعلى من تقدير الاحتياجات المستقبلية ، وإنما ينقص فى الواقع المكاسب التى يُدرّها العمل التجارى بشكل ملحوظ .

ومن بين الممارسات الآسيوية الشائعة توظيف الفرد مدى الحياة مقابل ولائه للكيان التجارى الذى ينتمى إليه ، لكن الأوروبيين العرقيين يؤمنون بفصل الموظفين عندما يسوء حال العمل التجارى ، ينبغى أن ترعى الحكومة أحوال الموظفين من خلال الإعانات التى تخصصها لحالات البطالة ، وتلك هى شبكة الأمن الاجتماعى التى يتباهى بها رجال علم الاجتماع الغربيون ، إن الشعوب الأوروبية تعتبر أن هذا حقهم ، ونتيجة لهذا ، يفضل عدد كبير من العمال ألا يعملوا ، وأن يكونوا ممن يتسلمون الإعانة الحكومية للعاطلين عن العمل بدلاً من ذلك ، وهم يعتقدون أن الحكومة تدفع لهم تلك الإعانات ، ولكن الحقيقة هى أن العاملين الآخرين والمستهلكين هم الذين عليهم دفعها لهم من خلال الضرائب والأسعار المرتفعة للسلع والخدمات .

ولكى تظل البلاد المتطورة فى دائرة المنافسة ، نجدها تحاول إجبار المنافسين فى الدول النامية على رفع الأجور ودفع الإعانة الحكومية للعاطلين ، وبالطبع فإن التفسير الذى يقدمونه هو أنهم يهتمون بأحوال العاطلين فى الدول النامية ، لكنهم يتجاهلون حقيقة أن التوظيف مدى الحياة يتفادى الحاجة لشبكات الأمن الاجتماعى المكلّفة .

إن النظام الآسيوى للتوظيف مدى الحياة ، والأجور المنخفضة هو فى الحقيقة أعلى مرتبة ، فعندما يكون للعمال دخل مدى الحياة ، فما هى الحاجة للإعانات الخاصة بالعاطلين عن العمل؟ وعندما تكون الضرائب عن الدخل منخفضة ، فما هى الحاجة لدفع أجور عالية؟ الحقيقة أن الدول الغربية ترهقها أعباء نظامهم غير الاقتصادى ، وتريد من الآخرين أن يتحملوا أعباءً مثلهم .

لكن الأوروبيين ليسوا على وشك ترك الآسيويين وقيمهم وأنظمتهم فى حالها رغم أنها أثبتت فعاليتها فى تطوير اقتصادهم ، وجعلتهم منافسين للغرب ، يجب إرغام الآسيويين على قبول النظم الغربية حتى نجعلهم أقل نجاحًا وأقل تنافسًا معنا ، وعندما فشلت محاولات استخدام الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) ومنظمة التجارة العالمية ، وجد الغرب طريقة فعالة لإفقار الأمم الآسيوية ؛ وذلك بتخفيض قيمة عملاتهم .

وينكر الغربيون بشدة أنهم تآمروا لمنع الأقطار الآسيوية من النمو واللحاق بهم ، وهم يقسمون أن الحكومات الآسيوية ومحاباتها لأصدقائها المقربين و لأعضاء حكوماتها هو الذى تسبب فى فقدان ثقة الرأسماليين فى بلاد الغرب ،كما تسبب فى أنهم يسحبون أموالهم ويعجلون بالأزمة المالية والاقتصادية ، ولكن حقيقة الأمر أنهم بينما كانوا غير قادرين على حمل الأقطار الآسيوية على قبول النظم التى يمارسونها أصبحت هذه الدول الآن ، ومن خلال إفقارها وإجبارها على السعى للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولى ، مجبرة على تبنى مفاهيم وممارسات عقيمة و مرهقة ، وأكثر من هذا ، اضطرت البلاد الآسيوية لفتح أسواقها لكل من هب ودب وللسماح لمن يتولون السلطة فى الغرب بحق التدخل فى أسواقهم وأعمالهم التجارية .

وليس صحيحا أن مسألة فتح أسواق بلادهم للجميع هى شىء يؤمن به الأوربيون العرقيون ويطبقونه ، لقد كانوا يضعون العراقيل باستمرار فى طريق الشركات التجارية التى كانت ترغب فى المشاركة فى اقتصاداتهم أو تولى مسئولية أعمالهم التجارية ، وهناك مثل

واضح على ذلك لنادى اشتراه الآسيويون ويرفض السماح للآسيويين باستخدام التسهيلات المتاحة فيه ، كما أن هناك كثير من الشركات الأوروبية العرقية ذات الماركات أو العلامات التجارية مُنع بيعها للآسيويين .

إن ما يسمى بفقدان الثقة الناتجة عن سحب رؤوس الأموال وإفقار الأقطار الآسيوية ليس بسبب القيم والممارسات الآسيوية ، ولكن الذى دفع إلى حدوثه هو جشع الرأسماليين الغربيين ، والرغبة فى السيطرة على الآسيويين ومنعهم من النمو والتطور ، وبالطبع ينكر الأوروبيون العرقيون ذلك ، ولكن الحقيقة هى أن الدول الآسيوية أصبحت اليوم عاجزة ويسيطر الأوربيون بالفعل عليها .

لقد ظلت ماليزيا مستقلة استقلالاً طفيفًا لأكثر من أربعين سنة ، ومهما كانت الطريقة التى حققنا بها ذلك الاستقلال ، فنحن مازلنا نعتز به بشدة ، وكان تطورنا منذ الاستقلال يرجع إلى حد كبير لجهودنا الخاصة ، ولم نكن مستقلين اعتمادًا على حسنات نأخذها من أحد ، صحيح أن التصنيع عندنا اعتمد إلى حد ما على استثمارات أجنبية مباشرة ، لكننا كنا ندفع ثمنها ، لقد كنا ندفع من ضرائب سبق ذكر مصدرها ، من أشياء كنا نفرضها على الشعب ، لقد دفعنا بتقديم النسبة الأكبر من رأس المال المطلوب لهذه الاستثمارات ، وقبلنا بالأجور المنخفضة لضمان الربحية من هذه الصناعات المملوكة للأجانب ، وقبلنا بتقدير الأسعار المحوّلة بسبب التهديد بضياع هذه الصناعات من عندنا وتحولها لبلاد أسعارها منخفضة ، وحتى بعد انتهاء فترة الإعفاء من الضرائب للشركات الجديدة ، تكاد الشركات الأجنبية ألا تدفع أية ضرائب على أرباحها ، فهم يدبرون بشكل أو بآخر ألا يحصلوا على أرباح ، وينجح تدبيرهم .

ونحن لسنا على وشك التخلى عن الاستثمار الأجنبى المباشر طويل الأجل فى الطاقات الإنتاجية ، وسوف نرحب به رغم كل شىء ، ولكن دعنا نقول الحق ، إن ماليزيا تدفع أسعارًا عالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبسبب نقص العمالة عندنا ، تخرج

أموال كثيرة من البلاد تاركة القليل النادر لنا والذى نحصل عليه فى شكل الإيرادات .

ولو شعرت ماليزيا بالضيق من أشياء معينة ، فهذا يرجع لوجود أسباب تدعونا لذلك ، وإذا كانت ماليزيا تتجه لعمل أشياء بمفردها ، فهذا لأننا تعلمنا أن نعتمد على أنفسنا وعلى جهودنا نحن فقط ، وبالتالى فبعد أن نادينا بالتحرك الدولى لإيقاف الاتجار المدمر بالعملة والاستثمار قصير الأجل فى سوق الأسهم المالية دون أن نلقى آذانًا مصغية ، قررنا الإمساك بالثور من قرونه وتنفيذ حلنا الخاص للمشكلة .

وعندما قررنا أن تكون عملتنا داخلية ، لم نكن غير عاديين فى ذلك ، إن التحكم فى تدفق المال عبر الحدود أمر عادى بين الدول المتقدمة حتى الآن ، لقد تم القبض على ماليزيين فى الدول المتقدمة ووُجهت إليهم تهم عدم الإعلان عن النقود التى كانت معهم وهم يعبرون حدودًا معينة ، وهناك تعليمات مشددة فى أعظم دولة فى العالم عن مقدار النقود التى يمكن دخول البلد بها و الخروج منها .

أما ماليزيا فهى أكثر تحررًا أو ليبرالية من معظم بلاد العالم ، فأنت تستطيع أخذ أى مبلغ من المال داخل أو خارج البلاد دون كتابة استمارات أو الإعلان عما فى حوزتك من نقود ، ونتج عن هذه الحرية المفرطة تدفق أموال البلاد للخارج ليستخدمها تجار العملة فى تخفيض قيمتها ، وعرضت الدول الأجنبية فى الواقع أسعارًا مغرية لكى تشد الناس لبيع الرينجيت وتترك البنوك عندنا بلا مبالغ نقدية .

وحاولنا عرض أسعار فوائد أعلى للاحتفاظ بالنقد داخل ماليزيا ، لكن المحاولة لم تنجح على الإطلاق . وفى نفس الوقت أدت الزيادة فى أسعار الفوائد مع قلة السيولة لجعل الشركات عندنا عاجزة عن خدمة الديون بأمل استمرار العمل بها وتحقيق أى ربح ، وانخفضت قيمة أسهمها مما جعلها أقل قدرة على مواجهة الطلبات الجدّية ، وكان فشل تلك الشركات فى النهاية محتومًا .

وبهذا الشكل أصبحت تلك الشركات لقمة سائغة للأجانب ، وبسبب أسعار الأسهم والرينجيت المنخفضة للغاية استطاع الأجانب فى الواقع شراء الشركات الماليزية بأبخس الأسعار ، لكن الحكومة ظلت مصرة على أن تكون الأسهم الأجنبية فى الشركات المحلية محددة بنسبة مئوية معينة لا تتعداها ، وبالتالى استمر الضغط على أسعار العملة والأسهم من أجل إجبارنا على السعى لطلب معونة صندوق النقد الدولى والخضوع لشروط السوق المفتوح التى يفرضها الصندوق .

ولكى نتجنب ذلك ، قررنا فرض أساليب الرقابة على الصرف الأجنبى ومنع الأسهم الماليزية من الاتجار فيها فى قنوات غير شرعية ، وبهذا يمكن إيقاف المضاربة عن طريق ما يسمى بـ«قوى السوق» ، واستعادت الحكومة السيطرة على سعر الصرف بعد أن جعلت الرينجيت قانونيًا داخل حدود ماليزيا فقط .

وثبت سعر الرينجيت مقابل الدولار الأمريكى عند ٣,٨٠ رينجيت ، ويعتمد سعر الصرف للعملات الأخرى على ما يقابلها من سعر صرف الدولار ، وفى نفس الوقت ، تم إيقاف إساءة استخدام تحويل الأسهم لأشخاص أخرى بالاسم وذلك بالإصرار على أن تكون كل الأسهم مسجلة فى بورصة كوالالمبور بأسماء أصحابها المنتفعين بها ، أما صفقات أصحاب الأسهم المنتفعين بها خارج بورصة كوالالمبور فهى غير مشروعة ولا تعترف الحكومة بها .

وعندما أصبح الرينجيت لا قيمة له خارج ماليزيا ، اضطر من معهم الرينجيت بالخارج للعودة ومداولته داخل ماليزيا ، ومن هنا تمكنا من حل جزء كبير من مشكلة السيولة ، وذلك بعودة بلايين الرينجات الموجودة خارج البلاد إلى أرض الوطن .

وأصبح من الممكن تخفيض أسعار الفوائد لمعدلات معقولة دون هجوم تجار العملة والمغيرين على سوق الأسهم المالية على الرينجيت وسوق الأسهم ، وتستطيع المؤسسات التى لم تتمكن من خدمة قروضها ولا من الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفوائد أن تخدم

ديون قروضها مما لديها من نقد سائل وأن تعد ميزانياتها بثقة فى المستقبل .

ولقد عانت الشركات والمؤسسات عندما خفّض بنك نياجرا الفترة الزمنية للقروض التى لا يتم سداد فوائدها لتُصنف على أنها قروض معدومة من ستة شهور إلى ثلاثة شهور ، وحتى فى الأوقات العادية ، كان من شأن ذلك زيادة عدد القروض المعدومة . ولكن فى الوقت الذى اضطر فيه الاقتصاد الماليزى للدخول فى حالة الركود تم تخفيض أسعار الأسهم وما يعادلها من حيث قيمتها ، فإن تخفيض الفترة الزمنية للنصف ضاعف من العدد بشكل كبير ، وفشلت الشركات التى كانت أرباحها جيدة عند مواجهة أعباء التضخم والسوق التى تم إفقارها ، وبالإضافة إلى ذلك ، أصر بنك نيجارا على أنه لو كان على الشركة قرض معدوم فى بنك ما ، فلابد من اعتبار قروضه مع البنوك الأخرى قروضًا معدومة بالمثل ، حتى لو كانت تلك القروض يتم خدمتها بانتظام ، وبذلك زاد عدد القروض المعدومة وعدد المؤسسات الفاشلة بشكل كبير .

وعندما تكونت شركة إدارة الأصول والموجودات لشراء كل القروض المعدومة خفضت وكالات التقدير الدولية فى الحال تقديرات الائتمان فى ماليزيا ، مما جعل جمع الأموال فى الأسواق الأجنبية أمرًا مكلفًا للغاية ، وبهذه الطريقة كانوا يأملون فى فشل شركة إدارة الأصول والموجودات فى حل مشكلة القروض المعدومة ، ومن السذاجة أن نعتقد أن وكالات التقدير كانت فقط تقوم بخدمة جليلة للمقترضين المحتمل وجودهم ، إن توقيت تخفيضهم لتقديرات الائتمان يحمل كل دلالات التخريب المتعمد ، لكن مشكلة الديون المعدومة و انعدام السيولة نشأت فى الأصل بمحاولة بنك نيجارا إرضاء صندوق النقد الدولى ، واليوم ، وباستخدام أساليب الرقابة على الصرف ، وبالعودة لنظام مالى أكثر عقلانية ، خفّت مشكلة تلك القروض .

أما بخصوص سوق الأسهم وانخفاض قيمتها ، فقد اتخذ الإجراء الذى يجعل الاتجار فى الأسهم أكثر شفافية ووضوحًا ، فبدلاً من وجود عدد ضخم من الأسهم مسجل باسم

شركات مرشحة قليلة ، فإن بورصة كوالالمبور تطلب أن تُسجل هذه الأسهم بأسماء المالكين المنتفعين ، ولن يتم الاعتراف بأى اتجار داخل الشركات المرشحة ، وقد أوقف هذا الإجراء عمليات أسواق الأسهم غير القانونية وأجبرتها على إعادة الأسهم لبورصة كوالالمبور ، وكانت النتيجة السريعة لذلك هى التسبب فى علاج أسعار الأسهم والعودة بها لمعدلات معقولة أكثر مما كانت عليه .

وبالطبع أُدينت فى الحال كل الإجراءات التى اتخذناها لإنعاش الوضع الاقتصادى باعتبارها محاولات لمساعدة أعضاء عائلات الزعماء وأصدقائهم المقربين ، ومن المستحيل أن يعتبرنا كل من يحاول الانتقاص من قدرنا من الأجانب غير الآسيويين - نحن زعماء الحكومات الآسيوية - أناسًا شرفاء على الإطلاق ، فإذا فعلوا أى شىء فى صالح أوطانهم ، فلابد من أن يكون ذلك لأنهم فاسدون ويريدون مساعدة أصدقائهم المقربين وعائلاتهم ، ولسوف تستمر هذه الآراء العنصرية ، ولابد من أن نتذكر أن هؤلاء العنصريين من سلالة المستعمرين البيض القدامى الذين يؤمنون بأنهم من جنس يفوق كل الأجناس البشرية ، وهم لا يستطيعون التخلص من المراكز والرتب العسكرية التى كانت رمز سادتهم فى الماضى بصرف النظر عما وصلت إليه حضاراتهم من تقدم ، ونحن لا يمكن أن نتوقع العدالة والإنصاف من هؤلاء العنصريين ، علينا بتجاهلهم ومواصلة إعادة بناء اقتصادنا ,وعلينا التمسك بتقاليدنا وقيمنا الآسيوية ، وهى تقاليد وقيم لا تقل بأية حال من الأحوال عن تقاليد وقيم هؤلاء الأوروبيين العنصريين .

وعندما خسر صندوق مبالغ التغطية لإدارة رأس المال طويل الأجل قرابة تريليون دولار أمريكى ، أمر مجلس الاحتياطى الفيدرالى البنوك الغربية بدفع مبلغ للصندوق ككفالة ؛ وحيث إن حاملى الأسهم ومديرى البنوك يستثمرون أموالهم فى الصندوق بالفعل ، فقد كانوا فى الواقع يستخدمون أموال البنوك لدفع كفالات عن أنفسهم ، وبالطبع لا يعتبر هذا محاباة للأصدقاء المقربين من وجهة نظرهم ، لكن استخدام المال العام لكى

تدفع كفالة لنفسك أسوأ بكثير من محاباة الأصدقاء والأقارب .

ومع ذلك لابد من الاعتراف بأنه لا يمكن ضمان نجاح ما تفعله ماليزيا ، فهناك نقاط ضعف وهفوات ، وكل الاحتمالات قائمة بأننا يمكن أن نقوض ما نفعله ، وبالطبع سيحاول الغرب تحطيمنا ، والعثور على مواطن الخطأ عندنا والتى يمكن توسيعها و تحريكها بالقوة . لابد من أن نكون على استعداد لمواجهة كل هذه الأمور ، وأن نحمى أنفسنا واستراتيجيتنا ، وأن نبتكر الجديد ، ويجب ألا نكون جامدين أكثر من اللازم فى المنهج الذى نسير عليه وفى حلنا لمشاكلنا .

كما يجب ألا نشمت أو نتأمل فى وضعنا برضا وحبور لأن بعض الناس صرحوا بالفعل أننا عملنا الشىء الصحيح وأنهم هم المخطئون ، ومع ذلك ، فنحن ليس فى وسعنا تهنئة أنفسنا واستحسان خطواتنا أسرع من اللازم ، إن الأيام الصعبة ما زالت فى انتظارنا ، لكن لابد من تقوية عزائمنا لمواجهة كل تحرك وأية محاولة من شأنها تثبيط همتنا ودفعنا للفشل ، والتغلب عليها .

إن ماليزيا سوف تنتصر ، وسوف ننجح ، وسنحافظ على استقلالنا ، ولا يكفى أن نهتف فى أرض الملعب ونقول : «تعيش ماليزيا» ، لابد من حمل هذه الروح ، وهذا الإيمان بقدراتنا أينما ذهبنا ، وبالتأكيد لابد من أن نعتقد بأن «تعيش ماليزيا» فى إدارة اقتصادنا وسياستنا ، فلابد ، بل ونستطيع إدارة اقتصادنا حال تعرضه لأية أزمة .

٨- تنظيم أوضاع العملة ووسائل الرقابة على رأس المال

فى البدء كان مقدراً لأزمة العملة التى اجتاحت أقطار جنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ ألا تتعدى شهرين فقط، وبعيداً عن إيجاد أى حل لهذه الأزمة، فالذى حدث هو انتشارها فى كل أنحاء العالم بعد سنة من بداية حدوثها، ولم يستفد منها بالفعل إلا تجار العملة والمضاربون فى سوق الأسهم المالية .

ولابد من أن يسأل الواحد منا نفسه : لماذا يحدث هذا؟ هل هذا جزء من الدورة الاقتصادية المعتادة؟ هل لأن النظم الاقتصادية وممارسات جميع الدول التى تأثرت بالأزمة خاطئة؟ هل بسبب الفساد ورأسمالية الأصدقاء المقربين ومحاباة عائلات الوزراء؟ ولابد من أن يتفق الجميع على أنه، قبل حدوث الأزمة، كانت أقطار شرق آسيا من بين أعظم بلاد العالم حيوية وازدهاراً، وكان تقدمهم وازدهارهم حقيقيًا، كانت معدلات التوظيف عالية، وكان دخل الفرد يتزايد بشكل مستمر، وبعد أن كانت بلاداً زراعية فقيرة، وصل التصنيع فيها إلى درجات عظيمة، وأصبحت تنتج سلعا ذات نوعية ممتازة من الناحية الفنية للأسواق فى شتى أنحاء العالم، وكان مرسومًا لها أن تنمو وتزداد تطوراً .

ويحسن أن نُذكّر المدافعين عن الأسواق الحرة بأن الدول لا تنمو ولاتتطور بالمصادفة . لابد من أن تؤدى البيئة للنمو، وللوصول للبيئة الصالحة، يلزم للحكومة أن تؤدى دورها، وجميع الحكومات فاسدة بدرجة أو بأخرى، ولكن المؤكد هو أنه لو كانت البلد تسير سيراً حسنًا، فلا يمكن أن تكون الحكومة فاسدة وغير جديرة بالحكم بشكل تام، وحكومات شرق آسيا بعيدة عن وصفها بأنها كاملة بلا عيوب، ولكن لا يستطيع أحد القول بأنها لم

* مقالة نُشرت لأول مرة فى مجلة «تايم» بتاريخ ١٤ سبتمبر عام ١٩٩٨ .

تجلب الرفاهية إضافة إلى الفوائد الحقيقية والملموسة والتى يشعر بها كل فرد من أفراد شعوبها ، ولقد كان ازدهار تلك البلاد بالدرجة التى جعلت المستثمرين يجيئون إلى تلك البلاد أفواجًا ليحصلوا على قسط من هذا الرخاء ، وقد استفادوا جميعًا استفادة ضخمة من هذه المشاركة .

ماذا نرى اليوم؟ إن هذه البلاد وشعوبها يعانون ويقاسون ، إن العقل المعتوه فقط هو الذى يقول إن الموقف عندهم الآن أفضل مما كان عليه فى الماضى ، ومع ذلك فما زلنا نسمع أن تدمير اقتصادنا سيكون خيراً لنا على المدى الطويل ، كيف نقول للملايين العاطلين عن العمل والبنوك المفلسة والشركات الفاشلة تمامًا إن الكوارث التى أصابتهم خير لهم ولبلادهم؟ كيف نقول لرجل يلتهم النمر لحمه أنه فى حقيقة الأمر يساعد فى الحفاظ على نوع ثمين من الحيوانات؟

والحقيقة هى أن الكارثة الاقتصادية ما كانت لتحدث لو لم يهاجم المضاربون العملات وأسواق الأسهم ، ولو كان يمكن أن تحدث دون هجومهم ، لحدثت منذ فترة طويلة ، لقد حكمت نفس الأنظمة ونفس الحكومات عمليًا هذه البلاد أربعين سنة طويلة ، ولكن ، وبعيداً عن حالة الركود الاقتصادى التى تصيبهم الآن ، كانت هذه البلاد تنمو بخطى سريعة ، وبالتأكيد كانت حكومتها هى المسئولة عما أطلقوا عليه تحقيق «معجزات» ، وبالتأكيد أيضًا لا يمكن اعتبار هذه الحكومات وحدها السبب فى ذلك الانهيار الاقتصادى ، ومع ذلك فما زالت هذه الحكومات هى التى يقع عليها اللوم بينما يُكال المديح لتجار العملة وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمغيرين على أسواق الأسهم المالية على جهودهم فى تأديب تلك الحكومات ، مع إجبارهم على تغيير طرقهم فى الحكم وتبنى طرق الحكومات والتجارة فى الغرب .

هل نهتم فقط بالوسائل ونعتبر الأهداف أمراً آخر لا صلة له بالوسائل؟ إن المقصود بالنظم التى ينشئها أى مجتمع بشرى هو استفادة هذا المجتمع منها ، وهكذا تم تكوين النظم

القبلية والإقطاعية و الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وغيرها من النظم ، ويبدو أن أتباع تلك النظم كلهم تقريبًا نسوا أهدافها فى رغبتهم فى أن يراهم الناس كمؤمنين إيمانًا حقيقيًا بأنظمتهم ، وتبع ذلك ظهور التطرف ، وبعيدًا عن خلقه لمجتمعات مثالية ، تم قتل الملايين وتعذيبهم ووضعهم فى حالة من الفقر الشديد ، ومر وقت طويل قبل أن يجرؤ أحد على تحدى تلك العقيدة والانسلاخ بعيدًا عنها .

ويُقال لنا الآن إن النظام الوحيد المسموح به هو النظام الرأسمالى للأسواق الحرة ، نظام العولمة ، ويجب على الجميع القبول بهذا النظام ومن يخالفه يعتبر مارقًا ويُعاقب بناء على ذلك ، ولا يُسمح بأخف تعديل على ذلك ، ولا يهم مطلقًا أن تكون السوق الحرة غير المنظمة وغير المحكومة بقيود لضبطها هى التى دمرت مناطق بأكملها وأقطارًا كثيرة من أقطار العالم ، والشيء المهم هو الموافقة على النظام .

حدث فى وقت ما فى الماضى أن آمن المسيحيون بـ«ديوان أو محكمة التفتيش» ، فى قتل المسيحى غير الملتزم بأعراف الكنيسة الإنجليزية ، والمسلمين واليهود ، واستمر الحال هكذا لمدة ٣٠٠ سنة قبل أن يتضح لأتباع هذا الديوان أن ما كانوا يفعلونه ليس من المسيحية فى شيء ، ولقد مضت عقود ، بل قرون كثيرة قبل أن يعترف الناس بخطأ أيديولوجيات معينة ، لذا وجب توجيه السؤال التالى : كم من الوقت سيمر قبل أن نطرح جانبًا عقيدة خلو السوق الحرة من أى عيب أو خطأ؟ لقد بدأ البعض فعلاً بخوف وعلى استحياء فى انتقاد صندوق النقد الدولى ، والمضاربين وتدفق العملة عبر الحدود ، وحتى من عيّنوا أنفسهم قوى السوق فى عقاب وتأديب الحكومات المنتخبة ، هل تستطيع الانتظار ٣٠٠ سنة أخرى؟ لقد حلّ الخراب الشامل بالفعل ، وستمر عشرات السنين قبل أن نستعيد اقتصادنا ، هل ينبغى علينا العبث وتضييع الوقت؟

لا تستطيع ماليزيا الانتظار ، لقد اختارت ماليزيا أن تكون مارقة ، أو منبوذة إذا شئتم ، لقد ذهب رجاؤنا ، بأن ينظم المجتمع الدولى السوق ويعيد النظام إليه ، مع الريح ولم يعره

أحد أى انتباه ، فإذا كان المجتمع الدولى غير قادر على التغيير ، فإن ماليزيا يجب أن تعهد بإصلاح نفسها بنفسها ، ونحن معرضون للفشل بالطبع ، لكننا سنبذل بالقطع قصارى جهدنا لكى ننجح ، حتى لو تحالفت كل قوى الأغنياء والأقوياء فى العالم ضدنا ، ولسوف ننجح بإذن الله تعالى .

٩- إعادة النشاط لاقتصاديات شرق آسيا

دعونى فى البداية أبدى ملاحظاتى عما يمكن أن تحدثه سنة واحدة من اختلاف وتغيير . فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية ، كان هناك بعض القلق بشأن الاقتصاد التايلاندى ، الذى كان قد صد بنجاح هجمتين على عملته ، لكن الكلام كان وما يزال مستمرًا بكثرة عن معجزة شرق آسيا ، وهو وصف تصويرى تم اختراعه ، إذا لم أكن مخطئًا ، فى الغرب سريع التأثر ، وكنا جميعًا ، كما اعتقدنا ، وليس تايلاند فقط ، تلك الحالة الفريدة الخاصة .

ولقد قال لنا كثير من الأجانب - بما فى ذلك أشد الشخصيات والمؤسسات صلابة وعنادا - أكثر العبارات تملقً وإطراءً ، الأمر الذى قوّى من يقيننا بأن مبادئنا وأسسنا كانت قوية حقًا .

إن «الكتاب السنوى عن المنافسات العالمية» الشهير الذى تصدره سنويًا المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة قال عن الماليزيين ، على سبيل المثال ، إننا صادفنا بعض المشاكل فى أنحاء متفرقة هنا وهناك ، وكان بعضها خطيرًا إلى حد ما ، ولكن على أساس ما أسماه بـ«التقييم الشامل لقوة الاقتصاد الوطنى على المستوى الواسع النطاق» ، كانت ماليزيا ثانى أكبر قوة اقتصادية تنافسية فى العالم ،كنا فى مركز أفضل الرفقاء ، إذ كانت الولايات المتحدة فى المركز الأول ، وكانت سنغافورة فى المركز الثالث ، وكانت لوكسمبورج فى المركز الرابع .

وسجّل اقتصاد معظم الدول الأخرى التى أُصيبت بقسوة منذ صدور تقرير كتاب

* ورقة مقدمة فى الندوة الخامسة لمعهد الشئون المالية الدولية فى طوكيو باليابان فى ٢ يونيو عام ١٩٩٨ .

المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة فى عام ١٩٩٧ أيضًا ترتيبًا مرتفعًا طبقًا للمعايير الـ ٢٤٤ ، أو العوامل الأساسية ، التى كانت تُستخدم ، وإنى أنتظر باهتمام شديد تقريرهم السنوى عن عام ١٩٩٨ .

وأرجو أن تؤيد المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة تحليلها للعوامل الأساسية وألا تغير تحليلها للمعايير أو المبادئ الأساسية الـ ٢٠٠ التى تجادل عن اقتناع شديد بأن الاضطراب والأزمة اللتين حدثتا فى العام الماضى لم تكونا نتيجة أساسيات ، ولكنهما نتيجة قوى تكاد تكون ليست لها صلة بالأساسيات والمعايير الاقتصادية ، وأرجو ألا تغير المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة الحقائق بحيث تتناسب مع حقيقة مقدسة معينة ، أو نظرية لاهوتية مُكرّمة .

ومن السهل جدًا لبعض المحللين أن ينزلقوا للرأى القائل بأن حركات العملة الخالصة هى مهمة الأساسيات أو المعايير ، ويقول لنا المسئولون عن المعايير الأساسية للسوق هذا الكلام عن اقتناع صادق لا يصدقه عقل ، مهما ضحك المتفرجون بصوت عال وهم على طول الطريق إلى البنك ، فإذا كانت العملات لا يمكن أن تسقط ، طبقًا لم تقوله تعاليم اللاهوت ، إلا إذا كانت الأساسيات ضعيفة ، وإذا كانت العملات الآسيوية قد سقطت على هذا النحو الدرامى ، إذن ، ولنفس هذا السبب ، لابد من أن تكون الأساسيات ضعيفة هى الأخرى حتى ولو قلت : إنها كانت قوية قبل ذلك مباشرة ، والحقيقة أن العملات هبطت حتى لو كانت الأساسيات عندنا قوية ، والحقيقة ، ولنفس هذا السبب ، إن سقوط عملاتنا لم يكن إحدى مهام أو وظائف أساسياتنا الأساسية .

ولم تكن المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة هى المؤسسة الوحيدة التى كان لديها انطباع جيد عن ماليزيا فى العام الماضى ، ففى منتصف شهر يونيو عام ١٩٩٧ وتحديدا فى ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ ، أى قبل أسبوعين بالضبط من الانهيار الذى حدث للبات التايلاندى فى الثانى من يوليو ، والذى نتج عنه الانهيار المريع لعملات المنطقة كلها ، كان مايكل كامديسس المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى ، يقدم باقات الزهور لماليزيا من أجل إدارتنا الجيدة والسليمة

لاقتصادنا ، من أجل أساسيات اقتصادنا الممتازة ، وذكر فى مؤتمر دولى عن «تدفق رأس المال الإجمالى» فى لوس أنجلوس ، وأنا هنا أنقل ما قاله بالنص : «إن ماليزيا مثال جيد للبلد الذى تعرف فيه السلطات جيداً تحديات إدارة الضغوط الناتجة عن النمو المرتفع ، والحفاظ على نظام اقتصادى سليم وسط تدفقات رأسمالية كبيرة وسوق ملكيات مزدهرة» .

وأبدى كامديسس ملاحظةً قائلاً : «على مدار السنة الماضية ، هدأ نمو الإنتاج لمعدل يمكن تحمله ، وظل معدل التضخم منخفضًا ، وضاق بشكل ملموس العجز فى ميزانية الحساب الجارى - الذى يعتبر النتيجة الأساسية للإنفاق فى الاستثمار القوى - ونتوقع من الزيادة فى الفائض المالى الذى نهدف إليه فى هذه السنة عمل إضافة مهمة نحو تعزيز هذه الإنجازات» .

كانت هناك شكاوى بأننا ننمو بمعدل أسرع من اللازم ؛ لذا خفضنا من معدل النمو بشكل كبير جداً ، وكانت هناك شكاوى بأن العجز فى الحساب الجارى عندنا كان أعلى من اللازم ، فخفضناه للنصف ، مما أثلج صدر صندوق النقد الدولى بشكل واضح ، فلاحظ بحق أن العجز الكبير فى الحساب الجارى عندنا لم يكن على أية حال بسبب الاستهلاك الزائد عن اللزوم ، ولكنه كان بسبب ، حسبما قال كامديسس بالنص : «الإنفاق فى الاستثمار القوى» .

وقد تقولون إنه لا حاجة لنا لدلائل أكثر من هذا ، ولكن ماذا عن القطاع المصرفى والمالى؟ إذا كنتم يمكنكم تصديق كامديسس ، فسأنقل عنه قوله مرة أخرى : «لقد أكدت السلطات الماليزية أيضًا الحفاظ على المستويات العالية لسلامة أوضاع البنوك ، لقد هبطت بشكل ملحوظ نسبة القروض المعدومة للمؤسسات المالية فى السنوات الأخيرة ، أما نسبة رأس المال الُمرجّح تعرضه للأخطار فهى تفوق توصيات باسل» .

وربما ترغبون فقط فى ملاحظة أنه فى عام ١٩٨٨ ، توقفت القروض المعدومة فى النظام البنكى الماليزى عند ٥ ,٣٢٪ . وفى يونيو عام ١٩٩٧ ، بعد ذلك بثمان سنوات

فقط ، وكما شاء الحظ وكميات العرق الهائلة التى بذلناها ، انخفضت نسبة قروضنا المعدومة انخفاضًا تاريخيًا إذ بلغت ٥ ,٣ ٪ ، وهذا أداء مثير كما يمكن أن تتصوروا ، وربما كان هذا هو سبب تأثر صندوق النقد الدولى وإطرائه على أوضاعنا الاقتصادية .

وهناك كلام كثير عن الشفافية اليوم ، وأنا أوافق فعلاً على أهمية الشفافية ، لكن التركيز الأقوى من اللازم عليها على اعتبارها السبب الرئيس للانحدار الاقتصادى الذى حدث لنا قد يخفى عوامل أخرى أهم منها ، لكننى أشك أنه عندما يشكو الكثيرون اليوم من نقص الشفافية فى آسيا ، إن ما يشكون منه هو ببساطة جهلهم بحقائق الأمور ، وربما لا يأتى مثل هذا الجهل كمفاجأة لأن معظم من يحركون الأموال صغيرة الحجم وما يُدعون بالمستثمرين كان يمكن أن يعتقدوا – من أربع أو خمس سنوات مضت فقط ، أو حتى من خمسة شهور مضت – أن ماليزيا كانت فى أوج ازدهارها الاقتصادى ، أما عن شفافية النظام المالى الماليزى ، فدع كامديسس يتحدث مرة أخرى نيابة عن ماليزيا ، ففى نفس الخطاب الذى ألقاه فى لوس أنجلوس فى يونيو عام ١٩٩٧ الذى سبق ذكره ، قال : وفى محاولة لزيادة تدفق معلومات شاملة وحديثة ويمكن الركون إليها للأسواق ، كانت ماليزيا أيضًا من بين أوائل الدول التى تشترك فى مستوى نشر المعلومات الخاصة لصندوق النقد الدولى ، ومعنى ذلك أننا كنا بالفعل نتبع توصيات صندوق النقد الدولى لتحسين الشفافية فى النظام المالى ، ونظر إلينا الصندوق ، مرة أخرى ، فعلاً نظرة البلد الكامل الأوصاف .

وهكذا ، فى ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ ، قبل اقتلاع الإعصار للمنطقة بأسبوعين فقط ، قدم صندوق النقد الدولى شهادة صحية تثبت خلو ماليزيا من الأمراض الاقتصادية ، بل وأضاف إليها مديحًا فى أساسيات ماليزيا الاقتصادية ، وكان لدى صندوق النقد الدولى أفضل الأشياء التى يمكن قولها عن إدارتنا لاقتصادنا ، كما امتدح الصندوق ماليزيا للمستثمرين على أنها نوع من الاقتصاد يبرر ثقة الأسواق فيه .

إنى أذكر كل هذا لأخاطب أولئك المتطرفين من أصوليين السوق الذين يعتقدون بأن

السوق دائمًا على حق وبأن السبب الذى من أجله أصبح الكثيرون منا اليوم فى حالة عسرة يائسة هو أننا أسأنا إدارة اقتصادياتنا ولأن أساسياتنا كانت قد تعفنت فى الصميم .

وإذا كانت أساسياتنا خاطئة ، لماذا كان المستثمرون الأجانب ملهوفين وحمقى بهذا الشكل الذى جعلهم يصبون بلايين فوق بلايين من دولارات الاستثمار فى منطقتنا؟ وبالطبع استمرت جميع البنوك الدولية فى تخفيض أسعار الفوائد حتى يغرونا أن نقترض منهم حتى عندما كنا لا نحتاج لمبالغ مالية إضافية ، واضح أنهم ، مثلهم مثل السوق المحدد والمميز ، كان عندهم ثقة كبيرة فى ماليزيا ، وفى إدارتها الاقتصادية ، وفى مستقبلها .

ولو كانت أساسياتنا مُتعفّنة فى الصميم ، لماذا لم يقل ذلك كل المحللين الأذكياء؟ لماذا لم يجرؤ عالم اقتصاد واحد ، أو محلل مالى ، أو عرّاف اقتصادى على الظهور ليقول : إنه أو إنها كانت قد تنبأت بما حدث بعد ذلك؟ ولا واحد فقط فعل ذلك ، ومع ذلك ، فما زال نفس هؤلاء الناس مستمرين فى التنبؤ ، وفى تصديق الناس لما يقولونه ، وفى تأثيرهم على السوق ، فإذا كان من الخطأ أن يقوم العاملون داخل ماليزيا بتسريب معلومات يمكن أن تؤثر فى أسعار الأسهم ، لماذا لا يُعتبر من الخطأ أن يتنبأ المتنبئون بشىء يؤثر فى السوق لصالحهم؟

ولقد جادل الدكتور پول كروجمان لسنوات أن معجزة شرق آسيا لم تكن معجزة على الإطلاق ، وأنها كان المفروض منها أن تفعل المستحيل ، ويعزو كثير من الصحفيين الغربيين له بالتنبؤ بالصدام الآسيوى لعام ١٩٩٧ ، وكان قد ذكر علنًا فى الحقيقة أنه لم يفعل شيئا من هذا القبيل ، وأنه لم يكن يتصور حدوث مثل هذه الأشياء ولا حتى فى أشد أحلامه جنونًا ، وصرّح دكتور كروجمان فى هونج كونج فى ٢٦ مارس من هذا العام قائلاً : «لقد كنت مخطئًا بنسبة ٩٠ ٪ فيما يخص مستقبل آسيا ، وعزائى الوحيد أن الجميع غيرى كانوا مخطئين بنسبة ١٥٠ ٪» .

يجب على المحللين وكل من هم أكثر فطنة منا نحن الزعماء المنتخبين البسطاء أن يعلموا أننا لم نتم عشر سنوات بل أربعين سنة من النمو الاقتصادى الذى ليس له نظير فى

التاريخ ، وحيث إن بعضهم مازال صغير السن بحيث يصح أن يكونوا من أحفادنا ، فربما ينبغى أن نذكرهم بأن كثيراً من الأشياء التى يشكون منها ، والتى يقولون إنها السبب لما نحن فيه الآن من مشاكل كانت أشياء بدأنا نحن نشكو منها عندما كنا فى مثل أعمارهم ، وهكذا فإن كثيراً مما يُسمى بالأساسيات التى توضع فى قوائم الآن باعتبارها الأسباب الرئيسة للأزمة المالية وأزمة العملة التى حدثت خلال الاثنى عشر شهراً الماضية - الفساد ، والاحتكار ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين ، و الموارد البشرية غير الملائمة ، والنظم المصرفية البعيدة كل البعد عن الكمال ، والممارسات الفعلية - كانت دائمًا معنا ، ومع ذلك تمكنا من النمو بسرعة أكبر واستمررنا مدة أطول عن كل من سبقونا فى التاريخ .

واضح أن آسيا بأكملها لابد من أن تحاول التأثير فى نقاط ضعفها المتعددة ، لكى نتخلص من الصخور الموضوعة حول أعناقنا ، والسلاسل التى تقيد أقدامنا ، لابد من أن نفعل ذلك ، ليس لأنها أسباب أزمتنا الاقتصادية ، ولكن لأنها نقاط ضعف رديئة كما أنها تضعف قدرتنا على المنافسة والنجاح ، لابد من أن نفعل ذلك لأننا لا يمكن أن نسمح للمؤثرات الفاسدة أن تحدد من الذى يزودنا وبم يزودنا ، ولكن يجب البحث عن الأسباب الحقيقية للانخفاض المزرى لسعر العملة ولماذا نواجه الآن أزمة اقتصادية فى مجال ومكان آخرين ، ومع ذلك ، فلا يكفى مجرد التركيز على الأسباب ولا على النتائج ، إن مهمتنا هى التركيز على أنواع العلاج ، على الأشياء التى يجب أن تؤدى إذا كان علينا إعادة النشاط والحياة لأنفسنا ، وإذا أردنا ضمان إعادة النشاط لآسيا بالكامل ؛ لذا دعونى أركز على الأشياء التى لابد من عملها لضمان أسرع وأصح أسلوب يمكن الاستمرار فيه لإعادة النشاط .

بكل وضوح ، هناك الضرورات الملحة قريبة المدى ، وإجراءات متوسطة المدى ، واستراتيجيات بعيدة المدى ، وفى هذه المرحلة ورغم أنه يجب علينا ألا نهمل المدى المتوسط والبعيد ، فلابد من أن نتذكر نصيحة جى .إم . كينيز أننا جميعًا ميتون على المدى الطويل ، ونادراً ما كان المدى القريب مهمًا ، ومن أجل ذلك أتحدث الآن عن «الضرورات الملحة التى

يجب التعامل معها فى زمن قريب» .

وبكل وضوح أيضًا ، هناك ثلاثة مسارح للعمليات : أولاً- الأشياء التى ينبغى أن نطمح لتحقيقها دوليًا ؛ والثانى- الأشياء التى ينبغى أن نحاول تحقيقها إقليميًا ؛ وثالثًا- الأشياء التى يجب أن نحققها داخل حدود الوطن .

على المستوى الدولى ، أعتقد أن الوقت قد حان للتعامل مع قضية إصلاح النظام الدولى بأكملها وذلك لضمان استقرار العملة واحتواء أنشطة أولئك الذين يشترون النقود ويبيعونها ليس لأى غرض آخر سوى جمع الأرباح ، ودعونى أسرع لأقول مرة أخرى إن هناك حاجة لتبديل العملات لو كان للتجارة الدولية أن تستمر ، ومن أجل ذلك التقى زعماء دول الغرب لصياغة «اتفاقية بريتون وودز» والتى كان الهدف منها الاتفاق على آلية تحديد قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى ، ونجح النظام بشكل جيد جدًا ، ومكّن البلاد التى أفلست نتيجة للحرب ليس فقط من استعادة عافيتها الاقتصادية ، ولكن من الازدهار أيضًا ، وبالطبع لعبت خطة «مارشال» وفتح السوق الأمريكى لليابان أحد الأدوار فى ذلك ، ولكن لو لم يكن هناك نظام لاستقرار قيمة العملات ، لما نجحت جميع خطط العالم ، ولكن بعض البلاد فى الغرب قررت بعد ذلك تخفيض قيمة عملاتها لكى تشجع روح المنافسة ، فظهر بسرعة سوق للعملة استغل سعر الصرف غير المستقل بشكل معتدل ، وحدثت المضاربة الحقيقية لأن المبالغ المالية كانت صغيرة نسبيًا ، واعتمدت على التخمين الذكى فيما يخص أسعار الصرف .

ولكن سرعان ما تضخمت المبالغ المالية وتمكنت فى الحقيقية من تحريك أسعار الصرف من خلال تدخلاتها ، وهنا حلّت غريزة القطيع (التجمع) الشهيرة محل الأساسيات الاقتصادية ، وفتح اختراع الموازنة (المراجحة) والاتجار فى عمليات آجلة التسليم الطريق لرغبة تجار العملة فى تكوين كميات ضخمة من المال فى أقصر وقت ممكن ، وتم ابتكار نظام جديد مصطنع لتخفيض قيمة وإعادة تقييم العملات جعل من الممكن تخفيض قيمة عملة

ما وإعادة تقييم قيمتها فعليا فى خلال ثوان ، وهكذا حدث أن تم تخفيض الروبية الإندونيسية بنسبة أكثر من ٦٠٠ ٪ ، ثم استعادت بعضًا من قيمتها لتصبح قيمة التخفيض ٢٠٠ ٪ فى خلال أيام قلية ، وما زال سعرها يتأرجح بين تخفيض نسبته ١٠٠ ٪ و ٢٠٠ ٪ خلال يوم واحد ، أو حتى نصف يوم .

ذكر «فولكار» فى خطاب له فى هونج كونج قائلاً : إن نظام أسعار الصرف الذى ينتج عنه تأرجح قدره ٦٠ ٪ فى سعر الين / الدولار خلال فترة ١٨ شهرًا لا يمكن أن يعكس الأساسيات بأى شكل منطقى ، حسنًا ، لقد تحركت الروبية الإندونيسية ٦٠٠ ٪ فى فترة خمسة شهور ، هل يُعقل أن تساوى جميع أصول ذلك البلد الضخم الذى يضم ٢٢٠ مليون من العاملين الأشداء فجأة سدس قيمتها السابقة؟ ما هى قيمة الأمة إذا أمكن لأحد فجأة تخفيض قيمتها أو حتى إفلاسها؟

وإذا كان من الممكن جعل العملات بلا فائدة بهذه السهولة ، ماهى الفائدة من أن تصدر كل بلد نقودها الخاصة بها؟ يحسن بنا إذًا أن نعود للتجارة بالمقايضة .

ويُقال إن العملة ستقوى لو تم استعادة الثقة ، ولكن ليس هناك ما يؤكد على وجود الشىء الذى يعيد الثقة ، من يرصد ، ومن يقرر ما إذا كان لابد من استعادة الثقة أم لا؟ هناك كلام كثير عن قوى السوق ، ولكن من الذى يشكل قوى السوق ، وكيف تحدد قوى السوق القيمة التى تعطيها لكل قرار حكومى أو لاقتصاد يتعرض للهجوم؟

وإذا نظرنا للموضوع ككل ، فإن النظام الحالى يتسم بالفوضى ، ولا يركن إليه ، ومدمر ، هذا إذا كان هناك نظام على الإطلاق ، هل يمكن للتجارة العالمية الاعتماد على قوى السوق الوهمية المبهمة التى لا يعرف أحد سواها الطرق التى تتبعها؟ صحيح أنه من خلال التغطية ، يمكن التقليل بقدر الإمكان من تأثير التذبذب فى أسعار الصرف ، ولكن هذه التغطية لا تدر أرباحًا إلا لمبالغ التغطية فقط ، إضافة إلى تكلفة السلع والخدمات ، ولو كانت أسعار الصرف تتقلب بأقل معدل ، لما كان هناك ضرورة على الإطلاق للتغطية وأرباح

مبالغ التغطية .

لا يوجد ما يشير إلى الحاجة للاتجار فى العملة سوى الأرباح الهائلة التى يمكن أن يجمعها تجار العملة ، ومن جهة أخرى ، فنحن نعرف الآن مدى الخراب الذى يمكن أن يحل باقتصاد بلاد ومناطق من العالم بأكملها من جراء الاتجار فى العملة .

والعذر القائل بأن الاتجار فى العملة يقدم لقوى السوق الوسيلة التى يؤدب بها الحكومات عذر غير مقبول على الإطلاق ، إن أحوال تجار العملة تزدهر عندما تكون أسعارها غير مستقرة ، ومن المضحك أن يقترح البعض أنهم يعاقبون الحكومات و يكافئونها باستقرار سعر الصرف عندما يحرم مثل هذا الاستقرار التجار من فرصة جمع المال . إن الحكومات تحتاج للعقاب والتنظيم بالفعل ، لكن لابد أن تكون أفكار النظام المالى الدولى قد أفلست إذا لم تكن تجد طرقًا أخرى أقل تدميراً تعاقب بها الحكومات .

إن كل شىء يشير إلى الحاجة لنظام مالى دولى يحدث استقراراً فى أسعار الصرف ، من بين ما يجب أن يفعله ، ونحن نعترف أننا لا يمكن أن نعيد «معيار الذهب» أو نظام «بريتون وودز» ، لكن يصدر التعليق المحزن على قدرة خبراء الاقتصاد والمال فى العالم لو لم يستطيعوا أن يخرجوا علينا باقتراحات لنظام مالى دولى جديد ، وتبدو عادتهم بالاكتفاء بمحاولة تفسير الاضطراب والأزمة الحالية على أنها ترجع لممارسات سيئة قامت بها الحكومات المعنية بالأزمة إلى حد كبير وكأنها عذر ودفاع عن تجار العملة ، النقود لا تعرف ما إذا كانت الحكومات جيدة أم سيئة ، ويكون رد فعلها هو تعديل أسعار الصرف ، إن هناك من يقوم بهذا العمل وواضح أنه يجمع أرباحًا وفيرة من جراء ذلك ، هل نحتاج لحماية مصالح هؤلاء الناس على حساب التجارة العالمية؟

لم يعد سعر الصرف الثابت ممكنًا أو واقعيًا ، وواضح أن العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة يكون له تأثيره على قيمة عملتها ، فإذا كانت البلد فى حالة ثورة ، فمن المحتمل أن يقل الإقبال على عملتها ، وبالتالى يتم تخفيضها ، أما بالنسبة للاقتصاد ، فهناك

مؤشرات متعددة يمكن تقييمها بعدد من النقاط تدل على قوة اقتصاد البلد ، وبالتالى قوة عملتها ، ولا يعتبر تخطيط مقياس للأداء الاقتصادى للدولة باستخدام المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم تحديد القيمة النسبية لعملتها بناء على ذلك ، أمر فوق طاقة رجال الاقتصاد العظام فى العالم ، ويستطيع تجار العملة المضاربة بالرغم من هذا ، ولكن لا ينبغى أن يؤثر شراؤهم أو بيعهم على قيمة العملة .

بالطبع ما هذا إلا اقتراح ، وقد يضحك خبراء المال وعلماء الاقتصاد على ما أقول ، لكنه سيمنع تجار العملة من الضحك وهم فى طريقهم إلى البنوك التى يتعاملون معها .

وهناك اعتقاد بأنه عندما تنخفض قيمة العملة ، تصبح السلع التى تنتجها الدولة المعنية أرخص وتنافس أكثر فى السوق العالمى ، وقد يحدث ذلك فعلاً ، لكن تخفيض التكلفة والأسعار يكون دائمًا أقل بكثير من النسبة المئوية لتخفيض قيمة العملة ، وذلك لأن كل المنتجات المستوردة ستتكلف أكثر بالعملة المحلية وتبطل بالتالى تأثير تخفيض قيمة العملة ، ويرفع التضخم المستورد الأجور وأسعار محلية أخرى أكثر ، مما يقلل أيضًا من ميزة تخفيض قيمة العملة ، وفى النهاية يصبح من الصعب استبانة السعر الذى تم تخفيضه ، ولم تعد منتجات البلاد التى انخفضت فيها قيمة العملة تنافس عما كانت من قبل ، وفى حالة بلد منها على الأقل ، فقدت تلك البلد قدرتها على استيراد مدخلات أجنبية بسبب التخفيض المتناهى فى قيمة عملتها .

وتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها ليس هو الحل لمشاكل العالم الاقتصادية ، الحل هو تحسن نوعيات الإنتاج الذى يمكن أن يتحقق من خلال ترقية المهارات ووجود إدارة أفضل وتطوير تكنولوچى مستمر .

وتعتمد البلاد على عوامل مختلفة للوصول لمزيّة المنافسة ، أحدها قلة تكاليف الأيدى العاملة ، لكن ما هو أهم منها هو رأس المال ، ومهارات الإدارة ، والتكنولوچيا . وبينما ينفر من عنده رأس المال ، ومهارات الإدارة ، والتكنولوچيا أن يشارك فى هذه الميزات بحرية ،

فهم يطلبون إلغاء عامل قلة تكاليف الأيدى العاملة وذلك برفع الأجور .

إننا نتحرك بلا رحمة نحو العولمة ، ومثلما هناك اقتراح بربط حقوق الإنسان والبيئة وممارسات الأيدى العاملة فى التجارة ، فإن العولمة ، والليبرالية وعدم السيطرة والتحكم هى آراء تنشأ فى البلاد الغنية ظاهريا من أجل إثراء العالم ، ولكن يبدو حتى الآن أن المزايا هى الحق الشرعى للأغنياء فقط ، وصحيح أن الدول الفقيرة يمكن أن تجد مدخلاً لأسواق الدول الغنية ، لكنها ليست لديها الأشياء الكثيرة التى تصدّرها لهذه الأسواق ، وتتحكم أسواق السلع فى الدول الغنية فى المواد الخام التى ينتجونها ، لذا تستمر شروط التجارة لهذه البلاد الفقيرة فى التدهور .

وعلى طريق الاستعداد للعولمة ، تصاعدت حالات دمج الشركات مع بعضها والحصول على ممتلكات ، ويجرى الآن فى البلاد المتقدمة إنشاء البنوك والمؤسسات الكُبرى الجبارة التى ستسود العالم ، ولن يكون هناك مكان للشركات الصغيرة فى البلاد الفقيرة ، وتضيق الفرص بالطبع بالنسبة لها للتوسع والانتشار داخل الأسواق الغنية المفتوحة لهم حاليا .

وربما ينبغى أن يكون الناس فى الدول النامية سعداء لأن الذى سيلبى طلباتهم هو أكفأ و أكبر شركات فى العالم ،سيكون أمامهم فرصة اختيار بنك من ثلاثة بنوك عملاقة ، وأربع ماركات سيارات ، وخمس سلاسل من الفنادق ، وسلسلتين من الطعام السريع ، وما إلى ذلك ، لكن ذلك سيكون عالمًا فاترًا ، قليل النشاط التجارى ، وأشك أنه يوجد بعض الناس الوطنيين بشكل غبى يشعرون بالتعاسة بدون وجود علامات وطنية لسلع من إنتاجهم من النوعية الفقيرة .

وهل يلزم وجود حكومات وطنية فى عالم العولمة؟ لقد رأينا أن قوى السوق يمكن أن تغير حكومات ، ما هى الحاجة للانتخابات الوطنية إذا كان السوق هو الذى يجب أن يوافق على نتائجها؟

هناك بعض القضايا الدولية التى يجب إما أن تجد حلاً لها فى الحال أو على الأقل تُجرى ندوات جادة حولها ، وغالبًا ما تكون القرارات التى تؤخذ فى هذه القضايا بعيدة عن الديمقراطية ، ومع ذلك ، يصر نفس هؤلاء الناس على الديمقراطية للجميع ، ولقد آن الأوان تقريبا لأن يتم الاعتراف بالديمقراطية الدولية باعتبارها بنفس أهمية الديمقراطية الوطنية .

وسواء اعترفنا أم لم نعترف ، فإن شرق آسيا منطقة من مناطق العالم ، منطقة مجاورة جداً ، وليس من المصادفة أن تكون أسرع الاقتصاديات نمواً موجودة فى هذه المنطقة ، وليس من المصادفة أيضًا أن تكون أكبر أزمة اقتصادية شهدها العالم منذ «الكساد الاقتصادى العظيم» تشملها هذه المنطقة ، والحقيقة أن هذه المنطقة نمت مع بعضها لأننا عملنا سويًا ، ومن المعقول أن يتوقع الناس منا أن نخرج من المستنقع الاقتصادى الذى نحن فيه بالعمل سويًا .

واليابان أغنى بلد به كساد فى العالم ، وما زالت طاقة النمو وقيادة حركة النمو فى هذه المنطقة موجودتين فى اليابان ، فنحن نحتاج لتطهير أنفسنا من ممارسات الماضى الرديئة ، ولقد فعلتم أنتم ذلك فى اليابان إلى حد كبير ، وينبغى الآن على حكومتكم ورجال الأعمال عندكم وشعبكم إعادة تأهيل ثقتكم بأنفسكم وإعادة بناء اقتصادكم بأسرع ما يمكن .

إنكم تملكون رأس المال ، والتكنولوچيا ، والمهارات ، وكل الأشياء الأخرى المطلوبة للتنمية الاقتصادية ، ينبغى عليكم توظيف كل هذه الأصول وتقديم الدور القيادى الذى تحتاجه المنطقة ، ينبغى أن تستثمروا فى أقطار شرق آسيا كما فعلتم من قبل ، وينبغى عليكم شراء منتجاتهم لكى تثروهم ، ينبغى أن تساعدوا على جعل شرق آسيا سوقًا لنفسه وللعالم .

ما زالت ماليزيا تنظر للشرق ، وكم سألنا لماذا ، فى الوقت الذى أصبح واضحًا فيه فشل اليابان ، ونحن نعترف أن اليابان فشلت فى نواح متعددة ، لكن حتى حالات الفشل

تلقننا دروسًا مهمة ، وما زال هناك أشياء كثيرة يمكن أن نتعلمها منكم ، إن مهاراتكم الفريدة ، والتكنولوچيا عندكم ، والنظام والانضباط و وآداب العمل ، كلها أمور تستحق المضاهاة والتقليد .

وما تحتاجه ماليزيا وباقى المنطقة هو إحياء الاستثمارات اليابانية ، وخلق الوظائف ، وإثراء الناس و خلق الدافعية للنمو الاقتصادى ، وخلق أسواق جيدة لليابان كشىء عرضى أو ثانوى على ما تقدم ، إن بعضًا من المال الذى تضخه الحكومة اليابانية فى الاقتصاد يمكن أن يُضخ بشكل جيد فى اقتصاديات شرق آسيا التى تواجه الأزمة ، وكما حدث من قبل ، عندما خلقت الاستثمارات اليابانية الازدهار لشرق آسيا ، فقدمت بدورها أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية ، فإن الأموال اليابانية المستخدمة فى إعادة الحياة لاقتصاديات شرق آسيا من شأنها أن تفيد هذه البلاد واليابان معًا ، إن اليابان تملك الوسيلة لإنعاش شرق آسيا ، على ألا تفكر كثيرًا عما يمكن أن يقوله الآخرون لو خيّبت اليابان آمالهم .

أما فيما يخص ماليزيا ، فالطريقة الوحيدة التى يمكننا بها التغلب على عدم استقرار أسعار الصرف فهى الاستغناء عن العملة فى التجارة بقدر الإمكان ، سنعود للمقايضة ، سنحتاج أن نوازن تجارتنا مع البلاد التى لها فائض تجارى معنا ، واليابان هى البلد التى تملك أكبر فائض تجارى ، وأينما نكون علينا أن ندفع وسندفع بعملة شريكنا فى التجارة المعنية .

أما إقليميًا ، فقد اتفقنا مع بلاد «اتحاد دول جنوب شرق آسيا» على أنه ينبغى تشجيع التجارة فيما بيننا ، حيث إن التخفيض الذى حدث فى عملاتنا هو تقريبًا بنفس المعدل ، كما سنستخدم أيضًا عملاتنا معًا ونحدث توازنا فى تجارتنا ، وقد يكون هذا الترتيب دائمًا بيننا ، إلا بالطبع لو تغير الهيكل المالى الدولى وحلّ محله هيكل جديد يُقلل أو يكاد يقضى على التذبذب العنيف فى أسعار صرف العملات .

وقد عقدت ماليزيا العزم على إعادة الحيوية لاقتصادها عن طريق عدة إجراءات محلية ، ستدون وتدرس أنواع النقد المتعددة التى وجهتها لها قوى السوق ، كما سندرس

تأثيرها المزعوم على الاقتصاد الماليزى ، بما فى ذلك تخفيض قيمة الرينجيت التى حدثت مؤخراً .

لقد حاولت أن أعدد العوامل التى تتطلب التصحيح من أجل إعادة الحياة لاقتصاديات اليابان وشرق آسيا ، وأنا لست خبيراً فى هذا المجال ، لكننى صادفنى بعض النجاح فى وطنى ، وأعتقد أننى أعرف ما الذى أتحدث عنه أكثر مما يعرف أصحاب النظريات الذين لم يسبق لهم إدارة أى بلد على الإطلاق ، ولم يساعدوها بالطبع على النمو ، وإذا تركنا اقتصاد شرق آسيا يعمل بحرية ، فسوف ينمو مرة أخرى ، ولكنه لن يمنح فرص تركه يعمل بحرية وبدون تدخلات خارجية ، وبالتالى ستصبح عملية إعادة الحيوية والإنعاش للاقتصاد صعبة للغاية .

١٠- جنوب شرق آسيا بعد الأزمة تحديات وآمال المستقبل

ما هى تحديات وآمال المستقبل لجنوب شرق آسيا بعد الأزمة الاقتصادية؟ إن التركيز على المستقبل أمر ملائم بالتأكيد ، فمهما كان ما وقع لنا من أحداث فى الماضى ، ومهما كان ما قد يهاجمنا الآن ، فإن المستقبل يكون حقيقية حيث يمضى كل واحد منا بقية عمره ، ولكن لكى نتنبأ بالمستقبل ، ونخطط له ، نحتاج لإلقاء نظرة للوراء ، ونتعلم من الماضى ، ونفهم حاضرنا وندبر أموره .

وأثناء الفترة التى كانت فيها شعوب جنوب شرق آسيا ، خاضعة للسادة المستعمرين ، كان كل دورهم هو إنتاج المواد الخام لتصديرها للدول الكبرى لتظل بلادهم أسواقا أسيرة للسلع الصناعية لتلك الدول ، لم يكن مسموحًا لهم بالتصنيع والمنافسة مع مستعمريهم ، كما لم يكن مسموحًا لهم أيضًا بالمتاجرة مع المستعمرات المجاورة التى تتبع قوى أخرى غير التى تستعمرهم .

وحصلت أقطار جنوب شرق آسيا على استقلالها قبل حوالى أربعين سنة ، وسرعان ما أدركوا أن ذلك الاستقلال كان بالاسم فقط ، فكانوا لا يزالوا يعتمدون جميعًا على الأجانب ، الأوروبيين منهم أساسًا ، فى الحصول على السلع المُصنّعة التى يحتاجون إليها ، واستمروا فى إنتاج المواد الخام التى اعتادوا على إنتاجها إبان الحكم الاستعمارى ، ومع ذلك تدهورت الشروط التجارية ، فكان عليهم تصدير مواد خام أكثر وأكثر من أجل شراء ما هو أقل بكثير من السلع المصنوعة التى كانوا يحتاجون إليها .

* ورقة مقدمة فى المنتدى الماليزى-الألمانى التجارى فى هانوفر بألمانيا فى ١٩ مارس عام ١٩٩٨ .

ومن الطبيعى أن يزداد فقرها ، لاسيما أن عدد سكانها كان يتضاعف بسرعة .

ويدا أنه كان عليهم أن يستمروا فى كونهم دولا تابعة لغيرها ، و متلقين لمعونات إلى الأبد ، وكانت حكوماتهم فى معظمها تنقصها الكفاءة ، كما كانت إدارتهم يسودها الفوضى .

ثم بدأت دول جنوب شرق آسيا المستقلة تتغير منذ حوالى ثلاثين سنة ، وأيا كان نوع الحكومة والإدارة التى شكلتها كل دولة منهم ، إلا إنهم جميعًا كان يبدو عليهم الإرادة فى تطوير بلادهم ، وبدلاً من الأيديولوچيات السياسية والقوميات الضيقة ، التى كانت تميز السنوات الأولى بعد الاستقلال ، استقر رأيهم على اختيار التطوير وتحسين الأحوال المعيشية لشعوبهم .

وقبلوا بعناصر اقتصاد السوق ، وبسطوا سجاد الترحيب للمستثمرين الأجانب ، وحاولوا جاهدين تحسين نوعية الإدارة عندهم ، وتقديم سياسات اقتصادية جديدة ، وحوافز للاستثمارات الجديدة ، وما إلى ذلك .

وما كانت مستعمرات فقيرة إلى عهد قريب بدأت فى النمو بخطى بطيئة فى البداية ، ثم بسرعة معقولة بمرور الوقت ، وتم خلق وظائف ، وتقديم مهارات جديدة ، وقلت حدة الفقر بالتدريج ، وقبلت بالاستثمارات الصناعية الأجنبية بسبب نقص المهارات الإدارية والطرق الفنية ، ثم تدرجت وارتقت فى التكنولوچيا المتقدمة بعدما بدأت بعمليات بسيطة فيها ، وسرعان ما أنتجت أحدث المنتجات الصناعية للأسواق العالمية ، ونافست منتجاتها بنجاح نفس منتجات الدول المتقدمة .

وفى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، كانت هذه الدول قد أصبحت منافسًا جديرًا بالثقة فى السوق العالمية ، وظهرت فى الأسواق على أنها اقتصاد النمور ، ولم يعد أحد يصنفها على أنها دول صناعية جديدة ، ولكن كان من الواضح أنها

تشق طريقها لقمة الطريق ، وأعلنت هذه الدول صراحة أن هدفها هى أن تصبح دولاً متقدمة ، ووصل الأمر بوجود حديث غريب أنها ، مع دول شمال شرق آسيا التى تنمو بسرعة هى الأخرى ، سيسودون العالم ، وسيجعلون القرن الحادى والعشرين القرن الآسيوى . ، وبدءوا يتحدثون عن القيم الآسيوية بلا اكتراث و بغرور ، ونادوا بأن القيم الآسيوية أعلى مرتبة من القيم الأوروبية ، وأن تلك القيم هى التى ساهمت فى نجاح اقتصادهم .

ولم تكن حكومات تلك البلاد أبدًا بالحكومات النموذجية التى يتصورها الغرب ، وكان لأكثر حكومة نجاحًا فيها زعماء لهم خدمة طويلة كان تأثيرهم ونفوذهم ملموسا ، واتجه هؤلاء الزعماء للعمل عن قرب مع زعماء التجارة فى بلادهم .

ونتج عن هذا ظهور مؤسسات ضخمة كانت تُقارن بالمؤسسات التجارية العملاقة القديمة فى البلاد المتقدمة ، واقتحموا شتى مجالات التجارة والصناعة ، وبدا أنهم جميعًا أحرزوا نجاحًا ملحوظًا .

وبدا أن المستعمرات السابقة التى طحنها الفقر كانت تشق آفاق التقدم وثوبًا لتحقق طموحها فى أن تصبح بلادًا متقدمة وتجعل القرن الآسيوى حقيقة لا خيالاً ، وفجأة بدأت فى التعثر والترنح والانكماش العينى والانهيار ، وبدأت الثروة الاقتصادية التى كانت قد جمعتها فى الاختفاء ، وطوت بنوكها و صناعتها أعمالها ، وطُرد عمالها من وظائفهم وأعمالهم بالملايين ، وكانت أجور ورواتب البقية الباقية التى ظلت فى عملها تمثل جزءًا بسيطًا جدًا من قدرتها الشرائية السابقة .

أما حكومات المنطقة ، وهى نفس الحكومات التى أدارت ببراعة ما أطلقوا عليها «معجزتهم الاقتصادية» ، فقد اكتشف الغرب فجأة أنها حكومات بلا كفاءة ، وفاسدة ، ومنقادة فى رأسمالية محاباة الأصدقاء المقربين ، كما اكتشف الغرب فجأة أن السياسات والاستراتيجيات التى كونوها والتى كان من الواضح أنها ساهمت فى نموهم السريع وثرائهم

العام كانت السبب فى انهيار نظامهم ، وفقد المستثمرون الأجانب الثقة فى اقتصاد البلاد ، وبدءوا فى الانسحاب آخذين معهم رؤوس أموالهم وأرباحهم .

ومن الغريب أن نفس الحكومات بنفس زعمائها ، وبنفس استراتيچيتها وممارساتها التى خلقت «المعجزة الاقتصادية» لمدة ثلاثين سنة تسبب الآن انهيارًا اقتصاديًا ، وبطالة شبه جماعية وفقر فى البلاد ، وعدم استقرار اجتماعى وسياسى ، هل يمكن القول بأن شيئًا معينًا عمل بنجاح فى الثمانينيات وبداية التسعينيات يفشل لأننا أصبحنا فى عام ١٩٩٧؟ لم يتغير أى شىء آخر سوى الوقت .

ربما تمكن الواحد منا من فهم ما حدث لو كانت الحكومات قد تغيرت فى يوليو عام ١٩٩٧ومن ثم تم استخدام سياسات جديدة ، وربما تمكن الواحد منا من فهم ما حدث لو تولى عدد من المجانين فجأة مقاليد الحكم فى أقطار جنوب شرق آسيا ، لقد شاهدنا حدوث تغيرات جذرية عندما كانت تتغير زعماء الحكومات ، مثلما حدث مثلاً عندما أصبح «هتلر» مستشار ألمانيا أو رئيس وزرائها .

ولكن لم يحدث تغيير حكومات أو زعماء فى جنوب شرق آسيا ، كما لم يحدث أى تغيير تدريجى أو مفاجئ فى السياسات أو فى النظام أو الأيديولوچية ، ولكن فى ظرف أقل من شهر انقلب نمور جنوب شرق آسيا إلى قطط صغيرة تئن وتتذمر وتجرّ فى وحلها وتطلب المساعدة بكل ذلّة ومسكنة ، وذهب مع الريح الفخر والطموح بأن يصبحوا دولاً متقدمة ، والكلام عن السيادة الآسيوية ، والقرن الآسيوى .

لقد حدث شىء ما ، لابد من أن شيئا قد حدث ، يومًا ما ، سيقوم مؤرخ عظيم بدراسة هذا السر ، وسيكتب عن «صعود وسقوط النمور الآسيوية العظيمة» .

وأنا واثق من أن هذا المؤلف سيكون لديه دروس مهمة جدا مبنية على الإدراك المتأخر . ولكننا لا نستطيع بكل أسف انتظار هذا العمل الواسع المعرفة ، إن علينا أن نعمل

لنجد العلاج الآن ، إن الناس ، الملايين منهم ، يعانون الآن بالفعل من نقص الطعام ، ومن قلة الدواء ، ومن عدم التأكد فيما يمكن أن يحدث لهم فى الغد ، إننا نريد العمل الآن .

أما وقد ألقينا نظرة على الماضى ، ولاحظنا وضعنا فى الوقت الحالى ، فعلينا الآن أن نتطلع للمستقبل ، وأن نحاول خلق مستقبل يكون أفضل من الوقت الحاضر بالطبع ، ولكن مختلف بشكل أو بآخر إذا لم تتكرر مثل هذه الأزمات .

أمامنا عدة طرق مفتوحة ، أولاً نستطيع أن نتّبع بلا مناقشة النصائح الموجهة إلينا بالاندماج كلية فى الاقتصاد العالمى المعروف بالعولمة ، لقد كان هدفنا لعدة سنوات بعد الاستقلال هو حماية اقتصادنا ، واعتقد بعضنا أنه ينبغى علينا أن نحتفظ بأسواقنا لأنفسنا ، ولقد فعلنا ذلك من خلال حواجز التعريفات الجمركية والحواجز بدون التعريفات الجمركية .

وعن طريق الفرض المُبسّط للتعريفات الجمركية التفاضلية على السلع المستوردة والسلع المنتجة محليًا ، تمكنا من إقناع المستثمرين الأجانب أن ينقلوا تسهيلات الإنتاج الخاصة بهم إلى بلدنا إذا أرادوا أن نفتح لهم أسواقنا المحلية ، وبالإضافة لهذا ، وكنوع من التشجيع وإثارة الحوافز ، أعفينا من الضرائب رجال الصناعة الأجانب الذين ينتجون سلعًا صناعية بغرض التصدير .

ومكنتنا هذه الاستراتيچية من التصنيع ، ومن مضاعفة الصادرات وعوائد الحكومة ، وكانت هذه الاستراتيچية واضحة لدرجة أنه أمكننا احتضان حتى صناعة السيارات المتقدمة ، وأصبحت مصانع تجميع السيارات قابلة للنمو والانتشار بسبب الضرائب الجمركية العالية على السيارات المستوردة ، والضرائب المخفضة على السيارات المجمعة محليًا ، ومن خلال نفس آلية التصرف أصبح الحصول على ما يسمى بالسيارات الوطنية ممكناً ومربحًا .

وربما يمكن تفسير هذه الاستراتيجية على أنها تدعم كلاً من الشركات الأجنبية والمحلية ، لكن البلاد المتقدمة أيضا تقدم دعمًا مماثلاً تقريبًا لما نقدمه نحن ، والأمر ليس بغير عادى لحكومات وبلاد الدول المتقدمة بتقديم أراض مجانية أو بأسعار رمزية ، وحتى بتقديم جزء كبير من رأس المال للشركات الأجنبية التى تستثمر أموالها فى مشاريع تخلق وظائف للمواطنين ، وما كانت تفعله دول جنوب شرق آسيا لم يكن غير عادى بهذه الدرجة .

وعندما أصبحت الاشتراكية محبوبة ، اعتقدت الحكومات أنه ينبغى على الدول الدخول فى مشاريع تجارية والحصول على كل الأرباح بدلاً من مجرد ضرائب الشركات ، وبعد سنوات من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، تم الاعتراف أخيرًا أنها لن تكون ذات كفاءة ، ومسرفة ، وغير مربحة ، واعتُبر أن الحل لفشل ملكية الدولة هو الملكية والإدارة الخاصة .

وهكذا أصبحت الخصخصة محبوبة ومطلوبة ، وتم السماح للشركات الخاصة الناجحة أن تدخل فى عطاءات لتولى مسئولية الشركات الحكومية والمرافق العامة والدخول فى الصناعات الكبرى ، لكن الحكومات لم تستطع مجرد كف يدها عن مسئولياتها أمام الشعب .

مع أن المنافع تتبع الآن القطاع الخاص ، فما زالت الحكومة مستمرة فى جمع الضرائب من جميع الأنواع ، وبالتالى فالحكومة مضطرة للاستمرار فى معاونة الناس من خلال نوع من الدعم غير المباشر ، والهدف هو تخفيض الأسعار للمنتفعين من الشعب ولجعل الكيانات المخصخصة قابلة للحياة والنمو .

وسواء كان هناك اثنان فقط أو ألفان من المزايدين ، لخصخصة أى كيان ، فلا يمكن أن يفوز به إلا واحد فقط ، وأيًا كان هذا الفائز ، فإنهم يعتبرونه فى الحال صديقًا مقربًا للحكومة ، ومن هنا أصبحت «رأسمالية الأصدقاء المقربين» صفة تُلصق بالحكومة كرمز لإساءة استخدام سلطتها .

أما حقيقة أن حكومات كثيرة لبلاد متقدمة تدعم شركات معينة بطرق دبلوماسية أو بالتأثير على قرارات العقود والإمدادات عن طريق حكومات البلاد النامية ، فهذه لا تُعتبر «رأسمالية الأصدقاء المقربين» ، وفى عمليات شراء الأسلحة ، على سبيل المثال ، فإن حكومات موردى الأسلحة غالبًا ما تقدم قروضًا للبلاد من أجل التأثير على قراراتها وتمكينها من شراء ما لا يمكنها تحمل نفقات شرائه ، لكن هذه الأمور ، لسبب أو لآخر ، لا تعتبر «رأسمالية الأصدقاء المقربين» .

ومهما كانت مزايا ونتائج الاستراتيجيات والنتائج التى تتبعها أقطار جنوب شرق آسيا ، فالحقيقة أنها لن يُسمح لها أن تستمر معهم ، والمطلوب منهم الآن أن يقبلوا العولمة ، والتحرر والبعد عن التحكم والسيطرة .

نحن فى جنوب شرق آسيا مستعدون لفتح بلادنا للتدفق الحر لرأس المال عبر الحدود ، ونحن نوافق على أنه ينبغى أن تكون هناك تفرقة طفيفة أو حتى لا يكون هناك تفرقة على الإطلاق ضد الشركات والسلع الأجنبية من خلال الضرائب التفاضلية ، كما نوافق أيضا ، لصالح الكفاءة العالية وتخفيض الأسعار لشعبنا ، أن يتم السماح لنسبة ١٠٠ ٪ من البنوك والشركات المملوكة للأجانب بالدخول والعمل بحرية فى بلادنا .

ونحن ندرك أن كل هذه الخطوات ستضيف للتطور السريع لبلادنا ، أما الاستمرار فى غلق الأسواق المحلية سينتج عنه فقط تحميل الشعب أعباء سلع وخدمات ذات أسعار عالية ونوعية رديئة .

ومع ذلك ، فمن المحتمل أن يُقّلل السماح للدخول الحر للمنتجات الأجنبية المعفية من الضرائب من الاستثمار فى بلادنا ، ولن يتمكن عُمالنا من الحصول على وظائف خصوصا إذا كانت تسوية أرض الملعب تتضمن تسوية أجور العمال فى العالم أجمع ، وستقل عوائد الحكومة فى غالب الأمر ، ويتوقف النمو الاقتصادى وتتباطأ خطوات القضاء على الفقر .

ولكى يصبح عالم بلا حدود وخال من الرقابة الحكومية له معنى ، يجب السماح لعمالنا الذين لا يجدون عملا بالعبور عبر الحدود بحرية ، إن مهاراتهم واستعدادهم للعمل بجد له ما لنفس قيمة الإدارة والمهارة التكنولوجية للعاملين فى الدول المتقدمة ، ويمكنهم المساهمة فى تخفيض الأسعار ومضاعفة الإنتاج فى الدول المتقدمة .

ونحن بالطبع نرى بالفعل هجرة العمال هذه من البلاد النامية للبلاد المتقدمة ، ولا ينكر أحد أنهم ساهموا فى نجاح اقتصاد موطنهم الجديد ، وفى الحقيقة ، لو عاد العمال المهاجرين لأوطانهم ، فمن المحتمل انهيار اقتصاد كثير من الدول المتقدمة .

وماليزيا لها خبرة عريضة فى استضافة المهاجرين ، إن نصف عدد سكاننا ، فى الحقيقة ، أصله من المهاجرين ، وقد ساهموا فى اقتصادنا بشكل كبير ، لكننا لا نستطيع تحمل وجود مهاجرين أكثر من اللازم فى بلدنا ، ونحن نستثمر ونخلق وظائف جديدة فى البلاد التى لا تعمل فيها القوة العاملة بكامل طاقتها ؛ وذلك للتقليل من الهجرة غير المطلوبة ، ولكن هناك حالة من الفقر الواسع الانتشار فى كثير من البلاد الآسيوية ، وذلك بسبب تخفيض قيمة العملة ، نحن نرجو أن يتمكن هؤلاء العمال من عبور الحدود بحرية للبحث عن العمل ، لاسيما ونحن فى عالم بلا حدود ومتجه للعولمة .

وبالنسبة لأقطار جنوب شرق آسيا التى يبلغ تعدادها نصف بليون نسمة ، يمكن أن يكون انعدام الرقابة الحكومية أكثر والتحررية والعولمة أحد حلول مشكلة العمال الحالية ، وينبغى أن ينتج عن هذا ارتفاع مستوى المعيشة أكثر للسكان الذين تقل أعدادهم بعد هجرة كثير من قوة العمل فى تلك البلاد للخارج ، ومن جهة أخرى ، يجب السماح للمستثمرين الأجانب بالاستيطان فى بلادهم ، وبالتالى جعل مهاراتهم ورؤوس أموالهم وطنية .

ويمكن لآسيا أن تصبح آسيوية أكثر باختيارها ، كما يمكن للدول الآسيوية ابتكار شكل جديد لتجارة المقايضة ، وذلك كحل لمشاكل تخفيض قيمة العملة ونقص الدولارات ، وقد قرر أعضاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا بالفعل أن تكون التجارة بين

بعضهم البعض بعملاتهم الخاصة .

وواضح أنهم ستصادفهم عقبات لأن عملاتهم تتغير قيمتها بسرعة ، لكنهم لاحظوا أن هذه العملات تنقص قيمتها بنفس النسبة تقريبا ، وبمعنى آخر فإن أسعار الصرف فيما بين هذه العملات واحدة تقريبا ، مما يقلل من مخاطر التذبذب فى أسعار الصرف بين هذه العملات .

ومن الممكن تماما للتجارة بين بلدين أن تتم دون الحاجة لدفع نقود مقابل كل صفقة ، وبالتالى يمكن جمع كل الواردات والصادرات بين بلدين فى نهاية كل يوم ثم يتم دفع الفرق الباقى فقط نقدا للبلد الذى يكون قد صدّر أعلى من البلد الآخر ، ويُدفع الفرق بالعملة المحلية فيما بين المصدرين والموردين لكل بلد ، وسوف يقضى هذا النظام على الحاجة لوجود ممتلكات ضخمة لعملات الشركاء فى العملية التجارية ، وبالتأكيد سيمكن عن طريق هذا الإجراء التغلب على الحاجة لشراء عملة دولة ثالثة لإتمام عملية الدفع .

وهذه الطريقة هى المقايضة بشكل عملى ، ويمكن امتداد هذا النظام ليشمل التجارة بين عدة دول آسيوية ، والذى يتم الدفع فيه بعدما تكون قد أُجريت العمليات الحسابية لإظهار بواقى الأسعار لكل بلد .

وباستخدام الكمبيوتر ، يمكن إقامة مركز حديث لتصفية الحسابات يمكنه متابعة العمليات التجارية على الطبيعة ، ويستخرج قيمة المطلوب دفعه فى نفس اليوم ، وسيقلل هذا من تأثير تذبذب أسعار الصرف .

ويمكن لهذا النظام فى الواقع أن يمتد فيما وراء أقطار جنوب شرق آسيا ، وجارى بالفعل عقد محادثات مع دول شمال شرق آسيا لتبادل التجارة معها بعملة كل بلد منا ومنهم ، وهناك لن يحتاج الوضع لعملة ثالثة ، وتتحدد قيمة السلع من خلال آلية مشترٍ راغب فى الشراء وبائع راغب فى البيع ، وبالتالى ، فإذا كانت عملة البائع أعلى فى قيمتها ،

فعلى الشريك الآخر استخدام مقدار أكبر من نفس العملة حتى يشترى ، ولكن فى نفس الوقت ، يمكن التأكد من أنه عندما يبيع طرف بعملته الخاصة ، فإنه سيحصل على مقدار أكبر منها .

وعندما تكون واردات وصادرات البلدان متطابقتين ، فعندها لا يهم الأمر سواء ارتفعت أم انخفضت قيمة تلك العملات ، فقد تتغير الأرقام لكن قيمة السلع أو الخدمات سوف تظل كما هى ، فإذا تغيرت أسعار الصرف ، مرة ثانية فيما بعد ، فإن قيمة السلع لا تتغير ، وبجانب ذلك يشارك الطرفان مخاطرات تذبذب أسعار الصرف .

وهناك اعتقاد خاطئ بأنه ينتج عن تخفيض قيمة العملة سلع أرخص للتصدير ، وهذا لا يحدث دائما لأن كل ما يتم تصديره يدخل فى صناعته بعض المحتويات المستوردة التى أصبحت أغلى ثمنًا مما كانت عليه قبل تخفيض قيمة العملة ، وإلى جانب هذا ، فإن البلد الذى انخفضت قيمة عملته لابد من أن يمر بحالة تضخم لعدد من الأسباب المختلفة . ثم يطلب المشترون من بلاد أخرى تخفيض أسعار البيع لاعتقادهم بأن تكلفة الإنتاج قد نقصت بسبب تخفيض قيمة العملة ، وفى النهاية لا تكسب البلد الذى انخفضت قيمة عملتها شيئًا على الإطلاق .

أما فى حالتنا الحالية ، ولأن جميع أقطار جنوب شرق آسيا قد انخفضت قيمة عملاتها ، لم تكسب أى بلد منها أية ميزة تنافسية ، ولن تزيد صادراتها ، وحتى مكاسبها ربما تقل عن الماضى ، إن تخفيض قيمة العملة أبعد ما يكون عن أن يوصف بأنه نعمة اقتصادية .

هناك بالتالى ميزة ما فى دعم التجارة بين أقطار البلاد الآسيوية بعملاتها المحلية .

وهناك طريق آخر يمكن أن تسلكه أقطار جنوب شرق آسيا ، وهو الرجوع للنظام الذى جلب لهم الرخاء الاقتصادى ، وبالطبع سيتحتم إجراء تعديلات عليه ، ولكن يمكن الاحتفاظ منه بحواجز واقية معينة ، والاحتمال الأكبر أن تؤثر عليهم ضغوط قوية ، ولن

تستطيع الدول التى قبلت بشروط الرجوع لنظامها القديم .

والقطاع البنكى مثال جيد لذلك ، فما زالت البنوك الوطنية لهذه البلاد صغيرة أكثر من اللازم ، وإذا سُمح للمصارف الأجنبية العملاقة بدخول البلاد بلا قيود ، فلن تستطيع البنوك المحلية المنافسة . ، ويمكن أن تتحمل البنوك الأجنبية الخسارة فى البلد ، أما البنوك المحلية فلا يمكنها ذلك .

ولكن لو حصلت البنوك المحليـة على وقت كاف لتندمج وتتوحد ، ولتكتسب خبرات ، يمكنها أن تصبح قوية بالقدر الكافى لمواجهة الهجمات الضارية للبنوك الأجنبية العملاقة ، فإذا سُمح للبنوك الأجنبية بعد ذلك بالدخول والعمل فى البلاد ، فيمكن أن يُكتب عندها البقاء للبنوك المحلية .

وهذا المنهج الثالث لإدارة اقتصاد أقطار جنوب شرق آسيا سيكفى لتقديم متطلبات درجة معينة من درجات القومية والرغبة فى الحفاظ على الكيان القومى والاعتزاز به ، وقد يكون هذا النوع من القومية مدعاة للسخرية لانطوائه على مفارقات تاريخية فى عالم العولمة الحديث ، وربما كان من الأفضل لنا أن ننسى جنسنا وجنسياتنا فى صالح شعوبنا ومنحها مداخل لا حدود لها لأفضل وأرخص السلع والخدمات ، ومما لاشك فيه أنه لو مُنحت الشركات العملاقة من أكثر البلاد تقدمًا وتطوراً الفرصة للعمل فى البلاد فإن شعوب تلك البلاد النامية ستحصل ، ليس فقط على أفضل السلع والخدمات ، لكنهم سوف يتخلصوا من حكوماتهم الفاسدة ، لكن الناس حمقى وأشرار ، وهم قد يفضلون أن تكون منتجاتهم وخدماتهم الخاصة غير ذات كفاءة وأقل من غيرها رغم كل الظروف .

وقد يكون هذا الاختيار الثالث غير منسجم مع عالم العولمة المتحرر من السيطرة الاقتصادية ، ولكنه قد يكون أقل تمزقًا وقد يقلل من الهجرة والمشاكل التى يمكن أن تسببها للعالم المتقدم ، فينبغى علينا إذًا ألا نلغى هذا الاحتمال البديل .

ومهما كان اختيار دول جنوب شرق آسيا ، فإن طريق العودة سيكون طويلا وأليما ، لقد حدث الخراب ، وربما يكون خرابًا لا يمكن إصلاحه ، فباسم العدالة والأمانة ، فليسمحوا لدول جنوب شرق آسيا باختيار طرق العودة التى تروق لهم .

وتشير التقوية الطفيفة التى حدثت لعملاتها وأسعار الأسهم فيها أن لدى هذه الدول القدرة على استعادة الثقة ، ونستطيع اختيار طريق العودة شريطة أن يتوفر بعض الاستقرار فيما يخص أسعار الصرف ، وأنا واثق من أنهم عندما يختارون الطريق الذى يسلكونه ، فسوف تعود لهم قوتهم الاقتصادية ، وسوف يسهمون فى ازدهار العالم .

وفى الوقت نفسه ، فإن هذه الدول تحتاج المساعدة فى شكل استثمارات أجنبية طويلة الأجل ، وإن هذا لهو الوقت المناسب حيث إن العمل عندهم رخيص للغاية الآن ، وأسعار البناء الآن رخيصة فيما يخص العملات الأجنبية ، كذلك فالشركات والملكيات رخيصة هى الأخرى لأنها مليئة بالمشاكل ومعروضة للبيع ، وقد يكون هناك بعض القيود ، لكن دول جنوب شرق آسيا تعلمت الدروس التى تفيدها ، وتعرف ما هو فى صالحها ، وبذلك ، ستتمكن من مواجهة تحديات المستقبل مهما كان نوعها .

١١- فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْأَزْمَةِ تَظْهَرُ الْفُرَص

إن الاضطراب والأزمة التى تواجههما دول جنوب شرق آسيا حاليا ، أحد أكبر تحدياتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وفى هذا المجال يواجه شمال شرق آسيا أيضا الأزمة نفسها التى تمتد فيما وراء كوريا الجنوبية .

وقبل أن نتكلم عن كيفية الخروج من الأزمة ، من الضرورى أن نحاول وأن نفهم ماذا تكون كل هذه الأزمة ، وبعبارات بسيطة جدا ، هذه الأزمة عبارة عن إدخال دول بأكملها ، بل مناطق من العالم بأكملها فى الحقيقة فى دائرة الفقر من خلال ما يُسمى ، بعبارة لطيفة ، بـ«قوى السوق» .

منذ زوال اقتصاد الأوامر ، أصبحت السوق الحرة هى العقيدة الاقتصادية للعالم . ومثل كل العقائد والاقتصاديات ، يجب أن تُمارس بلا أية مناقشة ، وغير مسموح فيها بالهرطقة حتى لو نتج عن الممارسة خسائر وشقاء كما نرى اليوم . . وفى السوق الحرة ، يكون عرض السلع وعقود السندات من خلال ما يوصف بـ«قوى السوق» . وتضمن السوق ألا يشرد أحد بعيدا عما يُعتقد أنه الصواب فى سلوك الحكومات ، وإذا كانت تلك الحكومات متمردة ، فستتخذ قوى السوق الإجراءات الضرورية لعودة المتمرد منها للخط السليم .

أما الطريقة التى تعمل بها قوى السوق فهى من خلال إما إثراء أو إفقار قوى السوق ، ويمكنها فعل ذلك بتحريك أسواق الأسهم إما لأعلى أو لأسفل ، ومن الضرورى للبلاد وزعمائها أن تقول الأشياء التى تخلق الثقة فى السوق وأن تفعل هذه الأشياء حتى

* ورقة مقدمة فى المنتدى الإماراتى الدولى فى دُبى بالإمارات العربية المتحدة فى ١٨ مارس عام ١٩٩٨ .

تتجنب التعرض للفقر ولكى تصبح بلادا غنية ، وللأسف ، فمثلما يكون الجمال فى عين الناظر إليه ، فإن قوى السوق أيضا توجد فى بصيرة وخيال أولئك الذين يحرّكون السوق ويهزونه هزا ، إن ما يمكن أن يتم أو يقال لخلق الثقة قد لا ينتج عنه فى الحقيقة خلق تلك الثقة ، ومن الضرورى أن يخطو المرء بكل حذر فى هذا الحقل من الألغام ، وأن تتوقع أن الخطوة الخطأ قد تتسبب فى نتائج غير سارة ، غالبًا ما تكون على هيئة تخفيض قيمة العملة ، ويجب على زعماء البلاد أن يلتزموا بالحرص ، لاسيما أثناء إلقاء الخطابات لشعوبهم أو الإدلاء بأحاديث للصحافة ، إن كلمة واحدة خاطئة قد يثبت فيما بعد أنها كانت مصيرية .

إن دخول أى بلد فى دائرة الفقر شىء مؤلم للشعب ، وحتى لحكومته ، ونحن نرى الآن الملايين من الناس فى جنوب شرق آسيا يطردون من أعمالهم ، ويتسلم الباقى فى العمل منهم مجرد جزء بسيط جدا من الأجور التى تعودوا عليها فيما مضى فيما يتعلق بالقوى الشرائية ، أما فيما يتعلق بظروف الحياة ، فإن هذه الرواتب والأجور تعنى ببساطة غذاء غير كاف ، وعدم القدرة على شراء حليب للأطفال وعدم وجود دواء ، وبالطبع حياة خالية من التسلية والمتعة ، ويلجأ الشعب الفقير للشوارع ويشرع فى نهب المحلات ، ويحث هذا الشعب حكومته على الاستقالة ، ويهاجر الكثير منهم للدول المجاورة ، وأحيانا قد لا تكون قريبة جدا منهم ، ولابد من قبول كل هذه الأشياء لأن هذه هى الطريقة التى تتبعها قوى السوق فى عملها .

وتشكل الدول الفقيرة أسواقًا فقيرة ؛ لأن احتياجاتها موجودة ، لكنها ببساطة لا تملك الأموال التى تشترى بها احتياجاتها ، وفى النهاية لابد أن يؤثر ذلك فى اقتصاد شركائها فى التجارة ، عندما تتعرض دولة واحدة للفقر ، فهذا لا يؤثر تأثيراً كبيراً فى التجارة العالمية ، ولكن عندما تصبح مناطق بأكملها ، ومناطق كانت غنية ، مناطق فقيرة ، يمكن أن يكون ذلك له تأثيره القوى على التجارة العالمية ، وعلى اقتصادات شركائها فى التجارة .

ما مدى حالة الفقر التى وصلت إليها جنوب شرق آسيا فى الأزمة الحالية ؟ ليس من السهل عرض الأرقام التى يمكن أن يقر بها علماء الاقتصاد ، ولكن فى حالة ماليزيا ، فقد تم تخفيض قيمة الرينجيت من ٥ ,٢ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى إلى ٤ رينجيت مقابل هذا الدولار ، وهذا يعنى تخفيض قيمته حوالى ٦٠ ٪ . وحيث إن ماليزيا تشترى وتستورد بحوالى ٨٠ بليون دولار أمريكى سلعًا وخدمات فى السنة ، فمن الواضح أن تكون طاقتها الشرائية قد انخفضت بما قيمته حوالى ٤٨ بليون دولار أمريكى ، وبالإضافة لهذا انخفضت أسعار أسواق الأسهم لأقل من نصف قيمتها ، وحيث إن الرسملة كانت ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار أمريكى قبل أزمة السوق ، ، تكون الخسارة أكثر بقليل من ٢٠٠ بليون دولار ، والجدير بالملاحظة أن قيمة العملة فى بلاد أخرى قد انخفضت بنسبة ٤٠٠ ٪ وتم القضاء على رسملة السوق فيها تمامًا .

إن الخسارة التى حاقت بدول جنوب شرق وشمال شرق آسيا بأى مقياس تعتبر خسارة فادحة حقًا ، والأزمة جد خطيرة ، والخضوع لا يكفى لحلها ، وحتى بعد الإذعان المقيت للصندوق ، يمكن مع هذا أن تظل العملة منخفضة القيمة ، ولو تحررت دولة ما من الوهم وخاب أملها نتيجة عدم تحقيق أى فرج أو حل لأزمتها بعد خضوعها للصندوق ، وحاولت اتخاذ إجراء آخر ، فسوف يستنكر العالم أجمع تصرفها ، وتنخفض قيمة العملة مرة أخرى ، تلك هى طبيعة الأزمة التى ضربت جنوب شرق آسيا ، لقد أصبح من كانوا نمور اقتصاد منذ ثمانية شهور قططا صغيرة تئن وتشكو وتنتحب .

كيف نخلق فرصًا إذًا من المصائب التى أصابت دول جنوب شرق آسيا ؟ والإجابة على هذا السؤال تكمن فى تجربة الماضى عندما كانت هذه الدول جميعًا مقعدة ؛ أى عاجزة تماما عن التصرف ، لقد كانت منتجة للسلع وتعتمد اعتمادًا كبيرًا على تقلبات السوق فى تصريف منتجاتها ، وبعد حصولها على الاستقلال ، وجدت أن الشروط التجارية آخذة فى التهور ، وكانت مكاسبها من منتجاتها تجلب لها بضاعة مُصنّعة أقل بكثير مما كانت تحتاجه ،

ولم تتمكن من توظيف سكانها الذين كان عددهم يزداد بشكل مستمر بطريقة مقلقة لأن إنتاج السلع لم يخلق إلا وظائف قليلة جدا .

ومن جهة أخرى ، لم يكن لهذه الدول قدرة وطنية على التصنيع ، ولهذا فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية ، وهنا نجحت بشكل جيد حتى أنها تفوقت فى مجال النمو الاقتصادى على الدول المتقدمة ، ووجدت بالفعل أن شعوبها لم تستطع شغل جميع الوظائف التى كانت متاحة لهم .

وهكذا فإنه برغم أن الأزمة ستستغرق وقتا طويلا حتى يتم القضاء عليها ، إلا أن أقطار جنوب شرق آسيا قد باشرت العمل بالفعل فى برامج واستراتيجيات الهدف منها جذب الاستثمارات الأجنبية ، ولديها أدوات كثيرة فى صالحها لتحقيق هدفها ، إن أسعار أسهم شركاتها منخفضة جدا لدرجة أنها أقل من القيمة الصافية لأصولها ، وحقيقى أن كثيراً من المستثمرين ، والأجانب منهم فى الأساس ، حيث إن المستثمرين الوطنيين ليس معهم أموال ، مازالوا منتظرين هبوط سعر الأسهم لحده الأدنى ، غير أن هناك ما يشير إلى أن سوق الأسهم فى طريق عودته للنمو .

والأفضل من هذا أن تخفيض قيمة العملة جعل كثير من الشركات تربح أكثر ، وقطاع الزراعة والمزارع قطاع جذاب على وجه الخصوص ، فبينما تحتفظ منتجاته بأسعارها الدولية بشروط العملة الصعبة ، فإن الأسعار أعلى بالطبع بحساب العملة المحلية ، لقد ارتفعت الأرباح فى بعض الحالات بنسبة ١٠٠٪ .

وكما أشرنا من قبل ، لم ترتفع الأجور برغم تخفيض قيمة العملة ، ويرجع السبب لذلك أن هناك نقص فى الوظائف الآن ، لم يكن التضخم كبيراً بالقدر الذى يبرره تخفيض قيمة العملة ، إن الزيادة فى أرباح قطاعى المزارع والسلع له مغزاه الكبير فى الاقتصاد المحلى .

وفى النهاية ، وعندما يستعيد الاقتصاد عافيته ، لابد من أن تزد قيمة أهم تلك المزارع

وصناعات المزارع والصناعات التى أساسها السلع ، ويسرع الانتعاش الاقتصادى من خطاه من خلال الاستثمار الأجنبى ، وواضح أن أسواق الأسهم فى البلاد التى ضربتها الأزمة أسواق جذابة للغاية ، إن المشترين الأجانب الذين يتلقفون الأسهم بأسعارها المنخفضة الحالية ، سيرفعون من قيمتها ، هذا إلى جانب أرباح الكسب المفاجئ ، وفى أثناء سير العمليات ، سوف يستعيد سوق الأسهم عافيته وكذلك الاقتصاد القومى .

لكن الاستثمارات الأجنبية فى التصنيع تجذب المستثمرين أكثر من غيرها ، إن تكاليف الاستثمار والإنتاج فى البلاد التى تأثرت بالأزمة منخفضة جدا حقيقة ، ويرجع هذا لانخفاض قيمة العملات ، لكن هذه المنتجات تجلب نفس الأسعار بالعملة الأجنبية عندما تُصدّر للخارج ، لقد أصبحت مكاسب الشركات الصناعية أكبر اليوم ، وستزيد هذه المكاسب عن ذلك فى حالة الاستثمارات الجديدة ، وهناك دلالات على أن المستثمرين يستغلون هذا الوضع فهم إما يتوسعون فى هذه التسهيلات أو ينشئون تسهيلات جديدة .

لكن أقطار جنوب شرق آسيا لا تعتمد اعتماداً كلياً على الاستثمارات الأجنبية ، ومع ضيق الناحية المادية وارتفاع أسعار الفوائد ، فإن المكاسب الأعلى من الصادرات فيما يتعلق بالعملة المحلية تعنى أن تظل شركات معينة فى وضع جيد ، وتم التوسع فى طاقات الإنتاج لسلسلة كاملة من السلع المصنّعة بعد نشوء أسواق جديدة يمكن أن توافق على السلع التى أصبحت أسعارها قابلة للمنافسة أكثر مما كانت عليه فى الماضى ، وتزداد مكاسب التصدير الآن بالفعل وانقلب حال الميزان التجارى وأصبح يعطى هذه البلاد فائضاً تجارياً .

ولا يمكن أن يكون هناك شك بأن صناعات التصدير الوطنية والأجنبية ستتوسع وتنمو كنتيجة للأزمة ، ومع أن العملة يمكن أن يرتفع ثمنها وبالتالى تزداد تكلفة الإنتاج عليهم ، فإن التكلفة الحالية لاستثمارهم ستنخفض ، لاسيما فيما يتعلق بالعملة الأجنبية ، وكالعادة ، يتم بذل مجهود أكبر فى الأوقات الصعبة من أجل إيجاد أسواق جديدة ، وعندما يتم فتح هذه الأسواق والتوسع فيها ، فمن غير المحتمل أن يُسمح لهم بالانكماش فى

المستقبل ، وما كان من ماركات ومنتجات لم تكن تلك الأسواق تألفها من قبل تصبح معروفة ومحبوبة من الآن فصاعدا ، ولن تكون الشعبية مقصورة على هذه المنتجات وحدها ، لكنه ستمتد للبلاد المختصة بصناعتها ، وسوف يساعد ذلك بالتأكيد البلاد التى أصابتها الأزمة على الانتعاش والازدهار مرة ثانية .

كانت النوعية السيئة هى المرادف فى المعنى للمنتجات اليابانية فى وقت من الأوقات ، وبعد حرب الپاسيفيك ، قام اليابانيون بجهود من نوع خاص للتخلص من هذه الصورة ، وبمرور الوقت نجحوا فى الحصول على الاعتراف بأن منتجاتهم ، وإن كانت ما تزال أرخص من المنتجات الأوروبية ، لكنها تتمتع فى الواقع بنوعية أفضل ، وعندما تكونت هذه السمعة الطيبة ، أصبحت جميع المنتجات اليابانية بالنوعية الجيدة والقيمة المالية التى تستحقها ، وكان مرجع النجاح الاقتصادى اليابانى خلال الستينيات والسبعينيات يعود لهذه السمعة الطيبة ، وقد كان لهذه السمعة أثرها الطيب إلى حد ما على الأقطار الآسيوية الأخرى ، وأصبح المفهوم السائد الآن هو أن منتجات البلاد الأخرى فى شرق آسيا مقبولة على أقل تقدير .

وتستطيع دول شرق آسيا استغلال هذه الفرصة فى زيادة صادراتها وإظهار أن نوعية إنتاجهم لا يُعلى عليها ، وبالطبع فإنهم منافسون من ناحية الأسعار نظرًا لتخفيض قيمة عملاتهم ، وهم الآن فى الطريق للحصول على قبول منتجاتهم وعلى زيادة أرباح صادراتهم بناءً على ما يبذلونه من جهود .

وبينما ستدر زيادة الصادرات عليهم قدرًا أكبر من العملات الأجنبية التى يحتاجونها لشراء سلع رأسمالية ومواد خام لمضاعفة إنتاجهم من المواد المصدرة ، تحاول هذه البلاد جاهدة التقليل من الواردات ، وإن يكن هذا أمرًا صعبًا بالنسبة لهم إذ أن كل ما يحتاجون عمله هو إنتاج احتياجاتهم فى أوطانهم .

ونتج عن هذه الاحتياجات تغير فى نوع التجارة المحلية ، ومرة أخرى أصبح البديل

للمستورد مهمًا ، لقد كان الطعام ، وخصوصًا الطعام المُصنّع أى المعالج بسلسلة من العمليات الصناعية المتعاقبة أحد أهم الصادرات ، ونتج عن الحاجة للتقليل من الطعام المستورد تغيراً فى عادات تناول أنواع بعينها من الطعام ، سوف يقل استهلاك القمح والسكر ولحم العجول وما إلى ذلك عما تعود عليه أهل هذه البلاد من قبل ، وسوف يزيد الطلب على الأرز والدقيق واللحوم المتاح الحصول عليها محليًا بدلاً من أنواع الطعام المستورد السابقة ، وتُستخدم أية قطعة أرض موجودة حاليًا لزراعة الخضراوات والفواكه ، ولتربية المواشى بما فيها الحيوانات الدخيلة كالنعام والسمان والأوز والبط ، وستكتسب العناية العلمية بالحيوانات وخصوصًا الدواجن منها والنباتات المائية ، وهى التى كانت صناعة مربحة دائما فى أقطار جنوب شرق آسيا ، أهمية إضافية لأن طلبات التصدير ستزيد على الطلبات المحلية ، وجارى خلق فرص عمل جديدة فى هذا المجال .

وتظهر زراعة الأخشاب ورعاية الخيزران والروطان بشائر كبيرة بالنجاح ، وقد نتج عن الأبحاث بالفعل التعرف على أنواع وفصائل جديدة سريعة النمو ، وبينما كانت الغابات فى الماضى تُقطّع ثم تُترك لتصلح وتجدد من نفسها ، سيتم من الآن إعادة زراعتها بشكل جاد ، وسيحدث نفس الشىء مع كل الأراضى التى كانت تُترك ميتة ، عاطلة ، أو كانت تُخصص لإقامة صناعات معينة عليها أو كأماكن إيواء لا يمكن مباشرة العمل فيها بعد ذلك بسبب قلة الطلب عليها ، وسوف تقدم مجموعة كاملة من الصناعات المبنية على المنتجات الزراعية فرصًا للاستثمار تدعم اقتصاد ما بعد الأزمة .

وبسبب الحاجة للإقلال من الواردات ، تم دراسة عدد من الصناعات التى لم تكن جذابة من قبل بعناية ، وسوف تتغير الشخصية الصناعية لدول جنوب شرق آسيا حيث إنه يتم تطبيق التكنولوچيا الحديثة ، والأبحاث ، والتطوير على الصناعات القديمة .

ولقد أظهرت دول جنوب شرق آسيا دائمًا أن التعود على شىء يُولد مهارة وكفاءة أكبر ، وبرغم كل شىء ، فقد نجحوا دائمًا فى أخذ أصول من بلاد أخرى وتحويلها لمنتجات

قيمتها أعلى بكثير من تلك الأصول ، فأخذت ماليزيا شجرة المطاط و زيت النخيل ونباتات الكاكاو من أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأنتجت منهم صناعات تدر أرباحًا غير معقولة ، لقد حوّلت الأبحاث والتطويرات تلك النباتات الأجنبية إلى مصانع صغيرة تنتج عصارة لبن المطاط ، وزيت صالح للأكل وكاكاو أكثر مما كان يستطيعون صنعه فى البلاد التى تنمو فيها تلك النباتات .

وصاحب حدوث الأزمة دعم وتشجيع للأبحاث والتطوير مرة أخرى ، وأصبحت الحكومة والقطاع الخاص مشغولين بعمل أبحاث لجعل كل قطعة صغيرة من البدائل المحلية فى نفس جودة القطع التى كانت تستورد ، إن لم تكن أفضل منها ، ولو كان أداؤنا فى الماضى عبارة عن أى شيء يمر الناس عليه مرور الكرام ، فسوف يُضاف إليه قيمة تزكية أكثر ، هذا بالنسبة للمحاصيل الجديدة ، والعناية العلمية بالحيوانات وخصوصًا الدواجن منها ، وموارد المواد الخام القابلة للتجديد التى ستمكن من تصديرها فى المستقبل .

ولكن أهم فرصة قدمتها الأزمة هى فى تحسن الإدارة المالية فى البلاد ، لقد اكتشفنا منذ حدوث الأزمة أن الفاقد كان كبيراً فى القطاعين العام والخاص ، لقد اعتدنا على تعيين عدد مبالغ فيه من العمال والموظفين لأداء مهام وأشياء أخرى قليلة جدا ، كان هناك ميل للإهمال والتسيب فى إنفاق الأموال .

لقد حضّتنا الأزمة على النظر لتكاليفنا ، إن كل بند من بنود مصروفاتنا يُفحص فحصًا دقيقًا الآن ، وسوف نقوم باستقطاعات كبيرة فى كل مالا نحتاجه للضرورة القصوى ، وسيتم تقوية القاعدة المالية الأساسية للدولة كنتيجة للأزمة .

كانت حكومات وشعوب شرق آسيا منذ عشرات السنين ترسل شبابها للدراسة فى الخارج ، وخصوصًا فى البلاد الغربية المتقدمة ، وكان عبء ذلك ثقيلاً على الخزانة العامة لتلك البلاد ، كان لماليزيا ٥٠,٠٠٠ طالب يدرسون فى الخارج فى أى وقت من الأوقات ، وكانت تكاليف التعليم الأجنبى ترتفع فى كل سنة عن سابقتها ، ولكن شعوب شرق آسيا

لم تهتم مطلقا بالتكاليف لأنها كانت تحترم التعليم وتعرف قيمته ، وكانت تلك الشعوب تشعر أن التعليم الجيد يستحق ما يُصرف عليه من أموال .

أما اليوم فهى لا تستطيع ، ولكن لأنها ما تزال تعتبر التعليم ذا أهمية قصوى ، كان عليها إيجاد بديل تكون تكاليفه أقل ، لقد أصبح التعليم الآن تجارة مهمة بزيادة الطلبات على معاهد التعليم المحلية ، ويتم الآن استدعاء الطلبة من الخارج إلى أرض الوطن للدراسة فى جامعات جديدة ومعاهد تعليمية ، معظمها خاص ، منتشرة فى كل أنحاء شرق آسيا ، وكانت نوعية التعليم راقية فى كل هذه الجامعات والمعاهد ، وما زالت كذلك ، وبالإضافة للطلبة العائدين من الخارج قبل استكمال دراستهم ,فهناك بالطبع طلبة جدد سيتم تعليمهم داخل أوطانهم .

ويسود الاعتقاد بأن دول جنوب شرق آسيا المحاصرة ماليًا حاليًا سوف توفر أموالاً كثيرة بعودة طلابها من الخارج ، وليس هذا فقط ، بل إنها ستصبح مراكزًا جديدة للتعليم الممتاز الذى يمكن أن يلبى احتياجات الطلبة الأجانب .

إن أحد قرارات «الاجتماع الآسيوى الأوروبى» فى بانكوك فى العام الماضى كان سببًا فى جعل طلاب من أوروبا يدرسون فى جامعات آسيوية ، ولقد كان الطلبة الآسيويون يذهبون للبلاد الأوروبية لاستكمال تعليمهم العالى منذ قرون ! وفى خلال ذلك ، لم يكتسبوا العلم والمعرفة فقط ، لكنهم اكتسبوا تقدير الثقافة الأوروبية ، وكان ذلك يمكنهم من تناول العلاقات مع أوروبا والأوروبيين بمهارة عندما كانوا يقومون بالتجارة أو ينفذون أعمالاً تجارية لحكوماتهم تدخل فيها أوروبا والأوروبيون .

وفى الجانب الآخر ، فإن الأوروبيين ، الذين لم يعيشوا أبدا فى أقطار آسيوية كطلبة من قبل ، يجدون أنفسهم غير قادرين على تبادل العلاقات مع البلاد الآسيوية وشعوبها ، وبدراستهم فى الجامعات الآسيوية ، سيتمكن زعماء الحكومات ورجال الأعمال الأوروبيون فى المستقبل من فهم وتناول علاقاتهم مع آسيا والآسيويين بشكل أفضل .

وبالتوسع فى المعاهد التعليمية الذى نتج عن الأزمة الحالية فى أقطار جنوب شرق آسيا ، ستتوفر أماكن كثيرة للطلبة الأوروبيين للدراسة فى آسيا ، لذا فإن مجال التعليم يبدو الآن مبشراً بالنجاح الكبير ؛ فهو مجال يمكن أن يضيف الكثير فى نمو أقطار شرق آسيا فى مرحلة ما بعد الأزمة ، وتعد إمكانياته إمكانيات ضخمة حقًا ، فإذا فكّرنا فى بلايين الدولارات التى يتم صرفها الآن فى أوروبا وأماكن أخرى على التعليم فى الخارج وهى تعود لجنوب شرق آسيا ، يتأكد لنا أن ازدهار الاقتصاد فى جنوب شرق آسيا يصبح مضمونًا فى المستقبل ، وبالطبع سيكون هذا التغيير تقريبًا غير قابل للإلغاء ، ومع ذلك ، فإذا لم يترك معظم الطلبة الأوروبيين أوطانهم ليحصلوا على التعليم عندنا ، فلماذا يترك طلبة جنوب شرق آسيا أوطانهم للغرض نفسه؟

لقد كانت الصفقات التجارية بين دول شرق آسيا فى مجملها بالدولار الأمريكى ، وتتم ٧٠ ٪ من تجارة ماليزيا بالدولار الأمريكى مع أن نسبة ١٨ ٪ فقط من التجارة الماليزية مع الولايات المتحدة ، إن تخفيض القيمة الذى تم فى عملات جنوب شرق آسيا هو فى الأساس مقابل الدول المتقدمة ، وعمليًا ، لا يوجد أى تغيير فى أسعار الصرف بين عملات جنوب شرق آسيا ، ولم تتغير تكاليف الاستيراد كثيراً بالنسبة لهذه البلاد .

ولأنه ليس من السهل الحصول على التحويل الخارجى وأن الغرض منه هو شراء سلع إنتاجية ، فلابد من أن تعتمد التجارة بين البلاد التى تأثرت بالأزمة على العملات المحلية ، وبدلاً من الدفع عقب كل صفقة ، من الممكن عمل حسابات على الكمبيوتر لمجمع الصادرات والواردات للشركاء فى العمليات التجارية ، ثم يتم دفع فروق الأسعار فقط ، وبهذه الطريقة تنتقل كمية صغيرة نسبيًا من المال من مالك لآخر ، سيصبح الفارق الذى يجب دفعه للبلد التى صدّرت أكثر مما استوردت بسيطًا جدا ويمكن الوفاء به بعملة ذلك البلد .

وسوف يمكّن سحر الكمبيوتر من تسوية الحسابات اليومية وإتمامها فى مكتب تصفية

الحسابات ، ومن المتوقع أن تزداد التجارة بشكل كبير بين أقطار جنوب شرق آسيا ، وبالطبع قد يكون هذا على حساب دول أخرى شركاء فى التجارة ! لكن نمو التجارة فيما بين هذه الأقطار سيكون أمرًا طبيعيًا إذا وضعنا فى الحسبان أنها لا تستطيع شراء احتياجاتها من البلاد الأخرى بالكثرة التى كانت تشترى بها منهم قبل الأزمة .

وسوف يتغلب جنوب شرق آسيا على المشاكل الناتجة عن تخفيض قيمة عملاته عن طريق تفهم واستغلال الفرص الجديدة التى طفت على السطح كنتيجة لتخفيض قيمة العملات ولحدوث حالة الفقر فى البلاد ، ستتغلب على المشاكل جزئيًا بعزل الاقتصاد المحلى ، وبتقليل الحاجة للصرف الأجنبى ، وبتقوية المرونة حالة الرجوع للأوضاع السابقة الداخلية ، وأثناء تنفيذ ذلك ، سيتم اتخاذ توجهات ورسم ممارسات جديدة ، وقد لا تعود أقطار جنوب شرق آسيا للنمط القديم للنمو الاقتصادى المبنى فى معظمه على الاستثمارات الأجنبية ، وسوف تستمر فى طلب مثل هذه الاستثمارات ، لكنها ستعتمد أكثر على طاقاتها المحلية وقوتها الفعلية .

وسوف يستغرق العلاج وقتًا طويلاً بالنسبة لمعظم بلادنا ، وهذا أمر مقبول ، فقد كنا عاجزين عجزًا تامًا عندما بدأنا العلاج ، لقد نهضنا وشددنا من أزر أنفسنا بأنفسنا ، وبعد أن عرفنا أن الطريق الذى اتخذناه قد جار على مصلحة الآخرين ، سنتجنب هذا الطريق .

إن عدد سكان جنوب شرق آسيا نصف بليون نسمة فى منطقة مجموع عدد سكانها يتعدى ٢ بليون نسمة ، وهم جميعا ممن يعملون بجد ومعتادون على كل أنواع المصاعب والتحديات ، ومع أننا يجب ألا نقول ما سأقوله ، إننى مازلت أعتقد أن القيم الآسيوية سوف تساعدنا على اجتياز هذه المرحلة الصعبة بسلام ، وسوف نكون صبورين للغاية ، وما هذا بغريب علينا ، فقد أمضينا عدة قرون لنحصل على استقلالنا ، وسوف نتغلب على الصعاب ، وخلال تنفيذنا لهدفنا ، سنخلق فرصًا لأنفسنا وللآخرين لم يسبق أن يراها أحد من قبل .

وعندما نعود بالفعل ، سوف نضيف ما عندنا لعالم أفضل ؛ عالم لا يتعرض الناس فيه مرغمين للفقر من أجل إثراء حفنة من الناس ، ونحن فى ماليزيا نؤمن بالمشاركة النبيلة ؛ المشاركة التى يربح جميع الشركاء فيها ، وبرغم ما حدث لنا ، فنحن ما زلنا نؤمن بأن يأخذ كل شريك نصيبه كاملاً ، وسوف نتقاسم الفرص التى خلقناها والتى سوف نخلقها مستقبلاً نتيجة للأزمة التى حاقت بنا مع الجميع .

١٢- تنظيم الاتجار في العملة

بعد «حرب الباسيفيك» وما تلاها من عملية إنهاء لعهد الاستعمار المسلح ، شهدنا تطورًا جديرًا بالثناء ورخاءً اقتصاديًا متزايدًا بين معظم أقطار العالم حديثة الاستقلال .

وفى جنوب شرق آسيا ، نشأ تجمع إقليمى منذ ثلاثين عاما أظهر وحدة مرموقة وقدرة عظيمة على إدارة النمو الاقتصادى ، وفى بلاد أخرى ، وبعد محاولات أوليّة لالتماس الطريق السليم ، وتجارب تمهيدية مع أنواع من الاقتصاد مركزى التخطيط ، تحقق فيها الاستقرار السياسى وتم إرساء قواعد النمو الاقتصادى وتقدمه فيها .

وفى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ، كانت معظم أقطار شرق آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية قد حققت نموًا ملموسًا بمساعدة الدول المتقدمة والوكالات الدولية أو بدون مساعدتها ، وكانت أقطار جنوب شرق آسيا قد تقدمت تقدمًا عظيمًا لدرجة أنه أُطلق عليها لقب «التنانين والنمور الاقتصادية» ، واعتُبروا أمثلة عليا للطريقة التى يمكن أن تحكم بها الدول المتقدمة نفسها وتدير نموها الاقتصادى بمهارة فائقة ، كانت قد أصبحت بلادًا غنية جدًا وكوّنت أسواقًا جيدة جدًا لمنتجات وخبرات البلاد الصناعية المتطورة فى الشمال ، وفى الحقيقة ، ساهمت بلادنا فى ثروة الدول المتقدمة وثروات العالم ، وكان نموها المستمر يبشر بجعل المجتمع الدولى يعيش فى رفاهية وبمساهمته فى القضاء على حالة الفقر فى العالم أجمع ، ويطرد الجوع وويلات أخرى كانت تعذب العالم .

ومع ذلك ، ففى يوليو عام ١٩٩٧م ، سقطت هذه الدول المزدهرة فى حالة نكوص

---

* ورقة مقدمة فى افتتاح اجتماعات وزراء مالية اتحاد دول جنوب شرق آسيا و الاتحاد + ٦ وفى مؤتمر «مبادرات مالية للقرن ٢١» فى كوالالمبور بماليزيا فى ١ ديسمبر عام ١٩٩٧م .

اقتصادى سريع لم يسبق له مثيل ، وانخفضت قيمة عملاتها بسرعة وبشكل مستمر ، وانهارت أسواق الأسهم فيها وكانت عواقب هذا الانهيار بغيضة ! وأصبحت الشركات الناجحة والرابحة عاجزة عن سداد ديونها وأفلس ملوك المال والمستثمرون الصغار على حد سواء ، وتوقفت مشاريع البناء ، ولم تجد المكاتب والمنازل المكتملة البناء من يشغلها أو يشتريها ، مما جعل أصحابها يخسرون مبالغ هائلة وتتراكم عليهم الديون ، وحجزت البنوك على الشركات غير القادرة على تقديم حتى دفع حدّى لقروضها وباعت الضمانات الإضافية بأبخس الأسعار ، مما زاد من كساد أسواق الأسهم والملكيات .

ولم يمكن سداد القروض الضخمة المستحقة للبنوك الأجنبية وحدثت ضغوط على الحكومات لتخفيض وتعويم عملاتها ، وعندما فعلت الحكومات ذلك ، انخفضت قيمة العملات بسرعة مقابل الدولار الأمريكى وعملات الدول المتقدمة الأخرى .

وتسبب تخفيض قيمة العملة فى إفقار البلد والشعب ، وطائفة التجار منهم بشكل خاص ، وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين تماما عن سداد ديونهم الأجنبية عندما احتاجوا المزيد من عملاتهم الخاصة ببلدهم لتعويض الخسارة فى قيمة العملة ، وبدا كما لو كانوا لن يستطيعوا سداد ديونهم على الإطلاق ، وبدا كما لو كانت البنوك الأجنبية التى أقرضتهم نقودا لن تتمكن من استرداد قروضها ، وبدا كما لو كان المقرضون الأجانب هم الذين سيتحملون بقسوة وطأة تخفيض قيمة العملة ، وظلت قيمة عملات جنوب شرق آسيا فى الانخفاض بمعدل سريع طول الوقت ، مما جعل محاولات الإصلاح شبه مستحيلة .

وانصب اللوم على حكومات جنوب شرق آسيا باعتبارها المسئولة عن تخفيض قيمة عملاتها ، رغم أنها كانت حتى ذلك الوقت يُكال لها المديح لقيامها بمعجزات اقتصادية ، ولمهاراتها فى الإدارة ، ولسياساتها الاستثمارية الليبرالية ، وللحوافز التى كانت من اختراعهم .

وقيل لتلك الحكومات إنها تسببت فى خسارة ثقة المستثمر لأنها كانت قد دبرت

معدلات نمو لا يمكن دعمها ومدّها بأسباب الحياة (والشيء غير الواضح تماما هو السبب الذى اعتبروا من أجله أن النمو كان لا يمكن دعمه ومده بأسباب الحياة ؛ لأنه ، وإلى أن بدأ تجار العملة فى التدخل ، كانت الحكومات قد دعمت نموها طوال السنوات التى قيل لها خلالها إنه لا يمكن دعمه واستمراره) ، وكان لديها عجز فى المدفوعات الخارجية ، وسمحت لبنوكها للتعرض أكثر من اللازم لقطاع الملكيات ، وقيل لتلك الحكومات أيضا إن سياساتها سيّئة وإن مؤسساتها ضعيفة .

وبرغم الرقم القياسى الذى حققته هذه الحكومات فى النمو ، ونجاحها فى التقليل من حالة الفقر ، وفى استثماراتها فى البنية التحتية وفى السلع المعمرة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية ، قيل لها إن طريقة إنفاقها للأموال كانت غاية فى الإسراف ويعوزها الحكمة والتعقل ، وكانت تضعف من وضعها الاقتصادى ، وبدا أن كل هذه الأشياء كانت تقضى شيئًا فشيئًا على ثقة المستثمرين ؛ لذا انسحبوا من البلاد ، ونتج عن ذلك انخفاض قيمة عملات هذه البلاد وغرقت أسواق الأسهم فيها ، وعندما حدث ذلك ، أشار الغرب أن النقاد والمستثمرين عندهم كانوا على حق فى تنبؤاتهم وأنهم كانوا قد حذرونا بوقوع ما يحدث لنا الآن .

ونحن نعترف أننا كنا مذنبين فى بعض هذه الأمور ، ليس فيها جميعًا ، ولقد تعرضت بالفعل بلاد قليلة لمشكلة أو اثنتين من هذه المشاكل ، لكنها استطاعت إيجاد حلول لها ، وكانت نقطة الضعف الوحيدة التى كان يمكن تحديدها هى العجز فى ميزان المدفوعات الذى وصل ذروته فى عام ١٩٩٥ ، ومع ذلك كان هذا العجز قد انخفض للنصف تقريبا قبل نهاية عام ١٩٩٦ ، وفى الشهور الأولى لعام ١٩٩٧ ، كان العجز قد نقص وأصبح بنسبة أقل مما كان عليه ، لقد كانت بعض مشاريع البنية التحتية والتطوير فى ماليزيا كبيرة ، لكن التجارب السابقة كانت قد أظهرت أنها يمكن إدارتها ، لكن ما يُسمون بالمستثمرين أصرّوا على أنهم كان لا يمكنهم الاحتفاظ بالثقة فى ماليزيا .

وقالوا : إن عملة تايلاند التى كانت قيمتها قد انخفضت ستجعل تايلاند أكثر تنافسًا من ماليزيا وهذا سيجعل التجارة فى ماليزيا تتآكل ، ورغم أن ذلك كان لم يحدث بعد ، لكنه كان واقعًا فى المستقبل لا محالة ، وأضافوا أن ذلك سيتكرر مع الوضع التنافسى لإندونيسيا والفلبين ، وبصرف النظر عن أن كل اقتصاد لهذين البلدين ليس صورة طبق الأصل من الاقتصاد الآخر ؛ وبصرف النظر عن أن أسواق منتجاتهما فى نمو متزايد ؛ كان هناك اقتراح بإغلاق المصانع فى ماليزيا وإندونيسيا والفلبين لأن مصانع تايلاند ستجعلهم لا يقووا على منافستها أو زائدين عن حاجة السوق ، وكانوا يحاولون الإيحاء أن ذلك سوف يحدث فى يوم وليلة إلا إذا خفضت دول اتحاد جنوب شرق آسيا الأخرى قيمة عملاتها ؛ وحيث إنها لن تفعل ذلك متطوعة ، فسوف يُغرق من يُسمون بالمستثمرين ما لديهم من عملات «أى يبيعونها بسعر أقل من سعر السوق فى بلادها» لكى يتحاشوا الخسارة عند انخفاض قيمتها .

عجبًا ، انظر ، فى اللحظة التى باع فيها تجار العملة عملات بلادهم بأرخص الأسعار ، انخفضت قيمة تلك العملات ، وكان ما يبدو للناس أن تجار العملة وفروا على أنفسهم بعض الخسائر بانسحابهم السريع من الأسواق .

لكن هل هذه هى الحقيقة الفعلية؟ هل كانت قيمة العملات على وشك أن تنخفض من نفسها أم أنها انخفضت لأن تجار العملة أغرقوا كميات ضخمة منها ببيعها بثمن بخس؟ وهل كانت العملات تُشترى فعلاً من قبل تجار العملة ، أى هل كانوا يحوزون كميات ضخمة من هذه العملات ويخاطرون بخسارة أموال من التخفيضات التى كانت تنذر بالوقوع الوشيك؟

وحيث إن الاتجار فى العملة ليس عملية مفتوحة ، ولا شفافة ، وإنما سرية للغاية ، فمن الصعب التحقق من مقدار ما يسمى بالعملات الدخيلة التى كانت فى قبضة التجار . ولكن المؤكد هو أن الدول المعنية لم يحدث أن كان لها مثل هذا الكم الهائل من المبالغ خارج

الحدود كان يتم الاتجار فيها فيما يسمى بسوق العملة ، ومع ذلك ، فيبدو أن هناك مددا لا ينضب من الأموال الموجودة بالخارج ، يزيد عن بلايين وبلايين الدولارات بين يدى تجار العملة ليبيعونها فى الأسواق .

وفى الواقع ، فإن هذه العملة خارج البلاد لم يكن لها وجود بالطبع ، إن الاتجار فى العملة كما يخطط له تجار العملة هو الوضع الذى يمكنهم فيه اقتراض أموال خارج الحدود وبيعها ، فى معظم الحالات ، لبعضهم البعض ، وفى كل مرة يبيعون فيها تنخفض قيمة العملة عدد من النقاط ، وبتكرار بيع العملة عدة مرات يمكن أن تنخفض قيمتها بشكل غير محدد ، وعندما تكون العملة قد انخفضت انخفاضًا شديدًا ، يمكن استعادة شرائها بالسعر المخفض وتسليمها للمشترين ، الذين يكونون قد باعوا بالمصادفة بالفعل المقدار الورقى من المال الذى كانوا قد اشتروه الذى كانوا هم بأنفسهم قد سلموه ، لم تتحرك نقود حقيقية ، ربما باستثناء المرحلة الأخيرة ، هذا لو حدث أن توقفت عملية بيع العملة .

والطريقة الوحيدة التى يمكن علاج قيمة العملة بها هى عندما يشترى أحدهم العملة عن طريق بيع الدولار الأمريكى ، ويمكن للبنوك المركزية التى لديها احتياطى من الدولارات عمل ذلك ، لكن مبالغها محدودة ، كما أنها تتعامل بالنقد ، وفى مقابل المبالغ المحدودة فى البنوك المركزية ، يستطيع تجار العملة دعم ورفع مبالغهم المالية بالمضاربة لتصل لأكثر من عشرين ضعفًا ، ويُقدّر أن تجار العملة يملكون فيما بينهم مبالغ تصل لحوالى ١٨٠ بليون دولار أمريكى ، ويصل عشرون ضعف هذا المبلغ لحوالى ٣,٦ تريليون دولار أمريكى ، ولا يستطيع أى بنك مركزى أو أى بلد نام أن يضاهى هذا أو يكون ندًا لهذا المبلغ ، وتجار العملة يعملون مع بعضهم بتناغم و بشكل جماعى .

واضح أن تجار العملة يمكنهم التلاعب بسهولة فى تخفيض قيمة العملات ، ولم يحدث لهم مطلقًا أن استثمروا أو كانت العملات التى أكدوا أنها ستنخفض قيمتها فى حوزتهم بالفعل ، ولم يحدث أن دخلوا أى مخاطرة تعرضهم لخسارة أى مبلغ من المال ، كل

ما فعلوه هو اقتراض العملة من البنوك ، ثم بيعها وإعادة بيعها بشكل متكرر وأخذ أرباحهم من الفرق بين السعر العالى الأصلى الذى باعوا به ونقود السعر المنخفض التى سلموها ، إنها الحالة الكلاسيكية للبيع على المكشوف ، والفرق فى هذه المرة أنهم كانوا يتسببون فى حركات البيع عمداً ، وليس عن طريق أى شىء فعلته الحكومات أو بسبب أى نقاط ضعف فى أساسياتها .

وحيث إنهم هم الذين تسببوا فى حركات البيع ، لم يكن هناك فى الحقيقة أية مخاطرة مقارنة بنشاط المضاربة العادى ، لقد اكتشف تجار العملة أو بالأحرى اخترعوا طريقة مضمون نجاحها لربح البلايين فى أيام قليلة قصيرة عن طريق بيع وشراء العملات ، ويمكنهم استخدام هذه الطريقة ضد أى بلد يختارونه ، وكعلاوة إضافية ، يجعلون سوق الأسهم المالية أيضًا فى حالة كساد من خلال هجومهم على العملات .

ويكون رد فعل البنوك الأجنبية على مثل هذه الهجمات هو رفع أسعار الفائدة ، وارتفاع أسعار الفائدة يخنق عملية الاتجار فى الأسهم ، فتهبط أسعار الأسهم ، ويزيد تجار العملة من أرباحهم من خلال البيع على المكشوف ، وكانوا أحيانا قادرين على إقراض النقود التى كانوا قد اقترضوها من قبل ولكن بسعر فائدة أعلى لكى يستفيدوا من زيادات البنك المركزى لأسعار الفوائد ، وبهذا الشكل جمعوا نقوداً أكثر وأكثر .

إن عمليات تجار العملة هذه هى التى تسببت فى تخفيض قيمة عملات أقطار جنوب شرق آسيا ، وقد يوجد بعض نقاط الضعف المتأصلة أو الأساسية فى اقتصاداتهم ، لكن لم يكن لها إلا أقل قدر من التأثير على قيمة العملات ، وقد تنخفض قيمة العملة بشكل طفيف دون تدخل تجار العملة ، لكنها قد تستعيد قيمتها فيما بعد ، وفى الحقيقة ، لقد استعادت عملات كثيرة من بلاد جنوب شرق آسيا قيمتها فى الماضى مقابل الدولار الأمريكى عندما كانت الولايات المتحدة لا تسير سيراً حسنًا من الناحية الاقتصادية ، لكن مثل تلك التحركات فى العملة لم تكن بعيدة المدى أو متطرفة ، أما عمليات تجار العملة ، من جهة

أخرى ، فقد تسببت فى تخفيض نسبة ما بين ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من عملات أقطار جنوب شرق آسيا .

ومن الواضح أن تجار العملة يمكنهم مهاجمة أى بلد بصرف النظر عن قوة اقتصادها ، وذلك نظراً للإمكانيات الضخمة الموجودة رهن إشارتهم ، وبعد أن هاجموا جنوب شرق آسيا ، أخذوا يبحثون عن ضحايا آخرين ، لا يوجد نقص فى الأسباب لتخريب اقتصاد أى بلد ، إن تجار العملة ينشرون ويوزعون نشرات تحليلية لمستقبل الاقتصاد فى كل بلد ، ومن خلال ما يطلقونه من أنباء لا تسر ومن إشاعات عن الأسواق ، تمكن هؤلاء التجار من تكوين أرضيات لتخفيض قيمة العملات ، وفى غياب المعلومات التى تثبت عكس ما يقولونه ويروجون له ، تتحقق نبوءتهم تلقائيًا ، ومن ذلك الوقت فصاعدًا ، تتولى القيادة ما يُسمى بغريزة القطيع (غريزة التجمع) الموجودة فيهم .

المناورة المفضّلة مُعدية ، وهكذا ، وبسبب تخفيض قيمة عملاتهم ، قيل إن دول جنوب شرق آسيا أصبحت تتنافس أكثر من هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية ، ولاستعادة وضع المنافسة ، لابد من انخفاض قيمة عملات تلك البلاد ، حينئذ يبدأ تجار العملة بدورهم الإعلان والتصريح بأنهم فقدوا الثقة فى اقتصاد تلك البلاد ، ثم يكشفون عن رغبتهم جهاراً فى الانسحاب وبيع استثماراتهم فى تلك العملات .

وعن طريق الإجراء نفسه ، وهو اقتراض وبيع تلك العملات بشكل متكرر ، يمكنهم القول بأن تنبؤاتهم كانت صحيحة ، فقد انخفضت عملاتهم بالفعل كما غرقت أسواق الأسهم المالية هى الأخرى .

وكانت هناك مناورة أخرى ، وهى قولهم إنه حيث إن الفقر قد زاد فى البلاد التى انخفضت قيمة العملات فيها ، فقد قلت بالتالى قدرتهم على شراء سلع من شركائهم فى التجارة أيضًا ، ولابد من أن يواجه هؤلاء الشركاء الآن حالة ركود ، فيمكن تخفيض قيمة عملات بلادهم هى الأخرى ، وبالفعل هناك بلاد مثل أستراليا التى واجهت احتمال فقدان

أسواقها الكبيرة فى الشرق الأقصى ، ومن ثم انخفضت قيمة العملة الاسترالية ، وإن كانت بنسبة غير مرتفعة .

ما تأثير تخفيض العملة؟ أساسًا ، يُقلل هذا التخفيض من القوة الشرائية للواردات ، وحيث إنه لابد لكل البلاد من استيراد سلع معينة ، ومواد غذائية وخدمات ، فلن تتمكن من الإبقاء على مستويات المعيشة التى تعودوا عليها ، وبمعنى آخر ، سيزداد الفقر فى تلك البلاد ، وفى ماليزيا ، إن تخفيض ما نسبته ٤٠ ٪ من قيمة الرينجيت الماليزى يعادل انخفاض دخل الفرد من ٠٠٠ ,٥ دولار أمريكى إلى ٠٠٠ ,٣ دولار ، وباستخدام مصطلحات إجمالى الناتج القومى ، يصل هذا لى ما يقرب من ٤٠ بليون دولار أمريكى سنويا ، وفى نفس الوقت ، تم إزالة أكثر من ١٠٠ بليون دولار من سوق الأسهم المالية الماليزى الذى كان قد تدهور بنسبة ٦٠ ٪ . لقد كان مجموع ما خسرناه حوالى ١٤٠ بليون دولار أمريكى .

أما دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا الأخرى فلابد من أنها خسرت فيما بينها أكثر من ٥٠٠ بليون دولار فيما يتعلق بالقوة الشرائية للواردات .

ما مقدار المال الذى جمعه تجار العملة من جراء إفقارهم لهذه البلاد؟ مبالغ ضخمة ، ولكنها مع هذا لا تمثل سوى كسر عشرى من مجموع خسائر البلاد التى هاجموها ، لذا هناك بالتالى مبلغ صاف من ثروة ليس تلك البلاد فقط ، وإنما أيضا ثروة العالم أجمع فى الواقع ، إذا وضعنا فى الاعتبار أن بقية العالم فقد جزءًا كبيرًا من سوقه .

كلنا نعلم أن الدول الآسيوية ليست هى فقط التى تعرضت لهجوم ، ولكن هناك أيضا دول أمريكا اللاتينية وحتى أفريقيا ، والبلاد التى نجت من الهجوم هى تلك البلاد التى لا تملك أموالاً تستحق من أجلها شن الهجوم عليها ، ومن الغريب أن عملات بعض هذه البلاد الفقيرة ارتفع سعرها مقابل أسعار عملات البلاد الأغنى منها التى تم الهجوم عليها ، لابد أن لهذه البلاد الفقيرة من أساسيات جيدة ، وإلا كيف لنا أن نفسر أداء عملاتها؟

نحن نوافق على أن هناك حاجة لتبادل النقود ، فلا يمكننا إتمام العمليات التجارية بغير هذا التبادل ، لكن الاتجار فى العملة الذى رأيناه يدمر اقتصاد كثير من الدول النامية ليس له فى الحقيقة أية صلة مباشرة بالاتجار فى السلع والخدمات ، إن الاتجار فى العملة يعامل النقود على أنها سلعة ، لكن النقود ليست أكثر من رموز بلا قيمة فعلية حقيقية ، النقود ليست كالمطاط أو النحاس أو القصدير أو الذهب ، والقيمة التى للنقود هى ما نوافق على أن نمنحها ؛ لذا فإن قيمتها يمكن أن تقل أو تزداد بإرادتنا ، والشىء المؤسف أنه عندما يتم تخفيض قيمتها يصبح الناس والبلاد أكثر فقراً عما كانوا ، وأحيانا فقراء جداً نتيجة لذنب لم يرتكبوه بالفعل ، فهم حقيقة لا يستحقون البلاء الذى وقع بهم عن طريق أولئك الذين يعبثون بقيمة العملات .

هل تسهم التجارة فى السلع والخدمات بشكل ملموس فى النمو الاقتصادى للناس ورفاهيتهم؟ إنها تخلق وظائفًا ، وأعمالاً ومشاريعًا تجارية ، وصناعات ، وشحنًا للبضائع ، وتأمينًا عليها ، وبناء طرق وسكك حديد ، وبريدًا ، ومطارات والكثير من أسباب الراحة والمتعة الأخرى التى تفيد الجنس البشرى .

ويقال إن الاتجار فى العملة أكبر بلغة النقود بعشرين مرة من التجارة العالمية فى السلع والخدمات ، ولكن ما الفوائد التى نحصل عليها منها؟ بصرف النظر عن أن مجموعة قليلة من الناس تجمع لنفسها مبالغ ضخمة من المال أو تخسرها أحيانا ، فهى لم تخلق أية زيادة فى التوظف ، ولا أى نمو فى التجارة أو فى ثروة الأمم والشعوب ، وعلى الجانب الآخر ، فقد تسببت بوضوح فى إفقار الملايين من البشر ، وقد أفقرت بلاداً ومناطق من العالم ، وقد قضت تمامًا على عشرات السنين من العمل الشاق ، والعرق ، والجهد ، والدموع .

ولكننا للأسف مازال فى انتظارنا ما هو أسوأ من كل ذلك ، أشار تقرير لوكالة الأسوشيتد برس للأنباء أن «الاضطراب والأزمة التى حدثت فى الاقتصاد الآسيوى والضعف فى اليابان . . . أدى إلى تقلبات سريعة الزوال فى أسعار الأسهم فى أسواق العالم

المالية . . . ويخشى المستثمرون أن تضر المشاكل الآسيوية شركات أمريكا الشمالية والشركات الأوروبية التى تصدر للمنطقة» .

ماذا لدى صندوق النقد الدولى لكى يعرضه لمواجهة مشاكل العملة هذه ، والتدهور فى القدرة على سداد القروض؟ إنه يعرض إقراض أموال يتم بها سداد فوائد قروض المقرضين الأجانب ، لكن القروض تأتى ومعها مجموعة من الشروط مرتبطة بها من بين أهمها فتح القطاع المالى للمشاركة الأجنبية الكاملة ، وسينتج عن ذلك فى غالب الأمر أن تسيطر البنوك الأجنبية فى النهاية على الأمور المالية للبلد المعنى بالمشكلة .

ومن أجل ذلك ترددت كوريا الجنوبية ، أما سول فطبقًا للتقرير نفسه ، ترى ذلك الطريق - مع ما يصاحبه من سيطرة اقتصادية - كآخر شىء تلجأ إليه ، فهو طريق يحول بلد فخور بنفسه إلى بلد متسول يخضع سيادته باستسلام للآخرين ، وتسبب تردد كوريا الجنوبية فى تخفيض قيمة «الون» الكورى بنسبة ١٠٪ أخرى .

ليس هناك مؤامرة للسيطرة على اقتصاد الدول النامية فى شرق آسيا ، ولكن من الواضح أن مشكلتهم قدمت فرصة لفرض فتح اقتصادهم ولاحتمال لأن يؤدى ذلك لسيطرة الدول القوية صاحبة النفوذ عليه .

ولم تفعل هجمات تجار العملة ضد الاقتصاديات الناشئة فى الظهور فى الجنوب شيئًا طيبًا لهذه البلاد المستهدفة .

ولقد بُذل الكثير من أجل إنعاش الاقتصاد فى هذه البلاد فى النهاية ، ولكن حتى لو انتعش اقتصادها بالفعل ، سيكونون قد فقدوا الكثير من ثروتهم ومن ثمرات نضالهم . وبالإضافة لهذا ، ربما يكونون قد فقدوا سيادتهم الاقتصادية أيضا .

وبالتأكيد لا يستطيع أحد أن يجادل فى أن من حق تجار العملة تحقيق أرباح ضخمة متجاهلين سعادة ورفاهية وثروة الملايين من الناس والبلاد ومناطق العالم ، وصحيح أن

البلاد نفسها من الممكن أن تكون مخطئة ، لكنها ما كان يمكن أن تصبح فى مثل هذا العسر الرهيب دون تلاعب ومضاربة تجار العملة .

وإذا كانت الدولة ستسمح بالاتجار فى العملة ، فينبغى أن يصبح شفافًا ويجب أن يتم الرقابة على خطواته وأن يكون منظمًا ، ومما يدعو للسخرية أنه فى الوقت الذى تُنصح فيه الحكومات وجميع المؤسسات التجارية الأخرى بأن تكون مفتوحة وشفافة ، لابد أن يُسمح لتجار العملة من أن يقوموا بعملياتهم التجارية فى سرية تامة ، نحن لا نعرف من هم ، ولا مقدار رأس المال الذى فى حوزتهم ، وما هى المبالغ التى اقترضوها ، وما هى العملة التى تحت أيديهم ، ولمن يبيعون العملات ، وممن يشترونها؟ ما هى الضرائب التى يدفعونها ولمن يدفعون هذه الضرائب على الأرباح التى يحققونها من البلاد المستهدفة؟ بالتأكيد هذه البلاد لا تُحصّل منهم أية ضرائب .

فى الوقت الذى تُنفذ فيه التجارة فى المخزون من البضائع والأسهم والسلع علانية وفى أسواق مُصنفة تصنيفًا سليمًا ، لا توجد سوق سليمة وصحيحة للاتجار فى العملة ، لا عضوية ، ولا قواعد ، ولا تنظيمات حكومية للتصدى للمخالفات وإساءة الاستعمال ، من الذى قرر أن التجار يمكنهم أن يضاربوا حتى يرفعوا الفاعلية المالية للمبالغ التى يودعونها فى البنوك لمقدار عشرين ضعفًا أو أكثر مع أصحاب البنوك ، ومن هم أصحاب البنوك الذين يجعلون تريليونات من الدولارات تحت تصرف عملائهم؟ ما مصادر رؤوس أموال هذه البنوك؟ من استثمر فيها وبأى مبلغ؟ وكيف يمكن لهذه البنوك أن تصبح أغنى من معظم بلاد العالم؟

نحن نؤمن بالعولمة وبحرية التجارة ، كما نؤمن بإلغاء القوانين الحكومية التى تعوق التجارة وتدفق رأس المال داخل وخارج البلاد ، ولكن بالتأكيد لا ينبغى للتحررية وانعدام رقابة وسيطرة الهيئات الحكومية أن ينتج عنهما التعرض لعالم يسوده الفوضى ، ألم يخبرنا أحد بالالتزام بقواعد القانون؟ كيف يحدث أن يؤدى إلغاء القوانين الوطنية لغياب قواعد

القانون فى السوق العالمى المكبر؟

لو كان للعولمة والأسواق المفتوحة أن تساهم فى النمو وحال الثراء ، فلابد من وجود قواعد القانون الدولى ولابد من أن يحترمها الجميع ، فبدون القوانين ، سوف يحكمنا الأقوياء والفاسدون ويسيطرون على مقدراتنا ، هل هذا هو ما يجرى الدفاع عنه؟

نظم التجارة الدولية مبادئ وسياسات متفق عليها فى «منظمة التجارة العالمية» ، لماذا يُستثنى الاتجار فى العملة من صلب قوانين هذه المنظمة؟ لماذا لا تستطيع المنظمة مناقشة وتكوين قواعد وتنظيمات للاتجار الدولى فى العملة ، قواعد تكون للدول الغنية والفقيرة على السواء يد فى صياغتها ، قواعد منصفة وعادلة وتُخطط بحيث تسبب الثراء والازدهار للجميع؟ وحيث إن الاتجار فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة العالمية ، فهل من المنطق أن تكون الرقابة والسيطرة على التجارة العالمية على السلع والخدمات التى تشكل ٥٪ فقط من التجارة العالمية وتترك بلا تنظيم أو رقابة تجارة أكبر منها بعشرين ضعفًا بعيدة عن نصاب قوانين أولئك المسئولين عن تحقيق العدالة فى تجارة العالم؟

ينبغى على صندوق النقد الدولى مواصلة الإشراف ، ولكن إذا كان الاتجار فى العملة تجارة ، فعلى منظمة التجارة العالمية أن تتولى مسئولية وضع النظم والتعليمات الخاصة بها ، لماذا تُعتبر النظم أمرًا مُعترضًا عليه فى الاتجار فى العملة بينما هى أمر طيب فى مجال التجارة فى السلع والخدمات؟ هل هناك شىء مقدس يخص تجارة العملة ، أو هل هناك شىء عنها لا يحتمل الفحص العلنى؟ وفى عالم يؤمن بحق الجميع فى العلم بالأمور وبالمعرفة ، عالم يستطلع بإمعان وفضول وينقّب بحثًا عن الشئون الخاصة للشخصيات الخاصة جدا ، أليس من حقنا أن نعرف معلومات عن الناس وعن أنشطة تجار العملة الذين قد تتسبب قراراتهم فى كل أنواع البؤس والشقاء لملايين من البشر ولعدد كبير من الدول؟

من الطبيعى للأفراد الذين يربحون أموالاً مما يفعلونه أن يدفعوا ضرائب لحكومات الشعب الذى يجمعون منه تلك الأرباح ، والنقود التى يجمعها تجار العملة هؤلاء هى من

الاتجار فى عملات بلاد كثيرة ، وعلى قدر ما هو معروف ، فإن تلك البلاد لا تتلقى منهم أية ضرائب ، فهل من العدل أن تجمع البلد التى يقيمون فيها وحدها ضرائب منهم؟ إن بلادًا معينة تفرض ضرائب على الأرباح التى تجمع فى بلاد أخرى غيرها ، أليس للبلاد التى تزود تجار العملة بعملاتها ليربحوا أموالاً عن طريقها الحق بفرض ضرائب عليهم؟

إذا نظرنا للموضوع من أية زاوية ، سنجد أن الاتجار فى العملة يحتاج إلى تنظيم ، وذلك لمصلحة الجميع ، وبغير ذلك ، يمكن لكل دولة أن تتأثر تأثرًا عكسيًا حتى الدول المتقدمة ، وحتى البلاد التى يقيم فيها تجار العملة ، لقد خلّفوا وراءهم اقتصادًا محطمًا وفاقد الهويّة فى أى مكان وجدوا فيه ، وتعيش تلك الدول وغيرها من التى لم يحلوا بها بعد فى رعب من هجماتهم ، وطالما لم يتم تنظيم عملهم ، وطالما يمكنهم تجميع تريليونات من الدولارات تحت أمرهم ورهن إشارتهم ، فستظل قدرتهم على الهجوم وعلى تخريب أى اقتصاد باقية ، وسيلقون الرعب ليس فى قلوب الحكومات ووزراء المال والاقتصاد فقط ، ولكن أيضًا فى قلوب رجال الأعمال والناس ، الغنى منهم والفقير على حد سواء .

يمكن لأى منا أن يكون ضحية لتجار العملة ، لابد من أن نولى اهتمامنا ونفكر ونضع فى الاعتبار الحاجة والمضمون للنظم والتعليمات التى يجب أن توضع موضع التنفيذ الجبرى للتقليل من فوضى المضاربة فى العملة .

١٣- مَالِيزِيا حُكُومَةٌ تُشَجِّعُ المَشَارِيعَ التِّجَارِيَّة

أود أولاً أن أقول كم أنا مبتهج أن أكون هنا فى طوكيو اليوم لأخاطب هذا الجمع من الشخصيات المرموقة فى مجتمع التجارة اليابانى ، لقد لعب المستثمرون اليابانيون دائمًا دورًا مهمًا فى النمو الاقتصادى لماليزيا ، الشىء الذى نشعر بالامتنان الشديد لكم من أجله .

لقد كانت ماليزيا تشجع دائمًا الاستثمار الأجنبى ، والحكومة تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية السبعينيات لأننا نعتقد أنها يمكن أن ، بل وسوف ، تساهم دائمًا وكثيرًا فى النمو السريع للاقتصاد الماليزى ، وستظل هذه السياسة تلعب دورًا رئيسًا فى جهودنا لنصبح مجتمعًا تصنيعيًا بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٠ ، لقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع التصنيع وحدها فى ماليزيا فى ازدياد مطرد ، ومن عام ١٩٩١ حتى أكتوبر عام ١٩٩٧ وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧٨ ,٣٤ بليون دولار (على أساس أن معدل سعر الصرف كان دولار واحد مقابل ٥ ,٢ رينجيت ماليزى) ، وبترتيب الدول ، كانت اليابان هى أكبر الدول بمجموع كلى للاستثمار الذى صدّقت ماليزيا عليه بما قيمته ٧ ,٣٩ بليون دولار أمريكى (أو ٢ ,٢١ ٪) ، وكانت الولايات المتحدة من بين أهم المستثمرين (٩ ,٥ بليون دولار أو ٠ ,١٧ ٪) وتايوان (٦٦ ,٤ بليون دولار أو ٤ ,١٣٪) وسنغافورة (٩٣ ,٣ بليون دولار أو ٣ ,١١ ٪) وكوريا (٧٤ ,١ بليون أو ٠ ,٥٪) وفرنسا (٧١ ,١ بليون دولار أو ٩ ,٤ ٪) ، ووصلت استثمارات هذه الدول الست وحدها ٣٥ ,٢٥ بليون دولار أمريكى أو ٨ ,٧٢٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المُصدّق عليها ، ويعكس هذا المعدل العالى للاستثمار ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد الماليزى .

* ورقة مقدمة فى حوار قيادات المشاريع التجارية فى طوكيو باليابان فى ٢٨نوفمبر عام ١٩٩٧ .

ولقد ازدهرت أوضاع ماليزيا الاقتصادية من خلال فتح أبوابها فى وقت مبكر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حقًا ، يرجع التصنيع والنمو السريع فى ماليزيا إلى حد كبير للاستثمارات الأجنبية .

وعندما أصبحت ماليزيا مستقلة فى عام ١٩٥٧ ، كانت منتجة ومصدرة للقصدير والمطاط ، وللأمانة ، كانت ماليزيا غنية جدا ، والاقتصاد المبنى على هذه السلع ، كان أغنى بكثير من معظم المستعمرات الأخرى التى كانت تحصل على استقلالها فى ذلك الوقت ، لكن المطاط والقصدير كانت أسعارهما مذبذبة بدرجة كبيرة لأنهما يعتمدان على عوامل معينة مثل الحرب وصناعة المحركات والموتورات لخلق طلبات عليهما ، ولا يمكن أن تكون الحروب مستمرة بلا انقطاع ، كما أن صناعة المحركات واستخدامها كان مقصوراً على البلاد الغنية القليلة فى ذلك الوقت ، وإلى جانب هذا ، فقد بدأت بدائل المطاط والقصدير كمادة تغليف تحدث تآكلاً فى السوق لهاتين السلعتين .

إضافة إلى ذلك ؛ فحيث إن الأسواق كانت فى البلاد الصناعية الغنية فى أوروبا وأمريكا (لم تكن اليابان قد ظهرت بعد) ، كان ثمن هاتين السلعتين يتحدد عن طريق تلك الدول الغنية فقط ، ولم يكن لنا نحن المنتجين والمصدرين أى رأى أو كلمة على الإطلاق ، وكنتيجة لذلك ، كثيراً ما تم تخفيض أسعارهما بشكل كبير ، وكنا مضطرين لبيع أكبر كميات من السلعتين من أجل شراء أقل كميات من السلع المصنّعة ، وكان سكان ماليزيا الذى يزداد عددهم باستمرار يجدون صعوبة فى إيجاد وظائف ، ولم تكن حدة الفقر تخف عنهم .

ولكى تنمو ماليزيا اقتصاديا ، كان لزامًا عليها أن تتجه لصناعة التصنيع ، ولسوء الحظ لم تكن لدينا الخبرة ، ولا رأس المال ، ولم يكن لنا سوى سوق محلية صغيرة جداً ، وحتى نتغلب على هذه النواقص ، قررنا فى وقت مبكر جدًا مقارنة ببلاد أخرى حديثة الاستقلال ، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كان ذلك بدافع الفطرة السليمة ، وليس تحت تأثير

الضغط الدولى الذى جعلنا نقبل المشاركة الأجنبية فى اقتصادنا ، وكانت الاستثمارات التى قام بها اليابانيون إضافة إلى بلاد أخرى أيضًا هى الأساس لكى نحقق هدفنا فى أن نصبح دولة تصنيع بها وظائف لكل الناس و ومكاسب بالنقد الأجنبى تتزايد كل عام ، وقبل نهاية عام ١٩٩٦ كان ٨٠٪ من دخل إجمالى صادراتنا الذى بلغ ٧٠ بليون دولار أمريكى من حصيلة سلع مُصنّعة .

من أجل هذا ، فتحت من بين الدعاة الأوائل للاقتصاد المفتوح وتدفق رأس المال داخل وخارج الحدود ، ولم نكن نحتاج لأى تشجيع ، ولا بالتأكيد لأية قوة تجبرنا على فتح بلدنا للتجارة ، كنا نؤمن بالخير الذى يمكن أن ينتج عن رأس المال الأجنبى وبسهولة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود .

لا يمكن لبلد فقير أن ينمو بسرعة مطلقًا لكى يتغلب على مشكلات تزايد عدد السكان والحاجة لتحسين مستوى المعيشة بدون التصنيع ، وبدون تدفق رأس المال الأجنبى داخل البلاد ، وبدون مهارتهم والوظائف التى يخلقونها ، لركدت الدول الفقيرة وتمرغت فى وحل الفقر ، والفقر لا يولّد إلا الفقر ، بينما تؤدى الثروة لثروات أكبر ، ولكسر دائرة الفقر ، لابد للدول الفقيرة من السعى لإشراك الدول الغنية فى نموها ، وفى النهاية ، ومن خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يمكن للفقراء أن يصبحوا أغنياء وقادرين على مضاعفة نموهم بأنفسهم ومن داخلهم ، ومع هذا تظل الحاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وخصوصًا لإنتاج السلع والخدمات ، وتساعد فى الاستمرار فى النمو وفى الإسراع بخطواته .

والشيء الملازم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يوازيها من حيث الأهمية هو التجارة العالمية ، لا يمكن لدولة فى مثل صغر حجم ماليزيا ولعدد سكان يقارب ٢٠ مليون فقط أن تنمو اعتمادا على سوقها المحلى فقط ، لابد من أن تصدّر لبقية أنحاء العالم إذا أرادت الزيادة لدخلها ومكاسبها ، لذا فالتجارة العالمية مهمة للغاية لماليزيا كما هى مهمة فى الواقع

لكل البلاد تقريبا ، إن التجارة العالمية ، بتقديمها سوقًا ضخمةً للسلع المصدرة ، تجعل الاقتصادات ذات الميزان المدرج ممكنا ، كما تضمن استمرارية صناعات الإنتاج بالجملة .

ونجح التصنيع فى ماليزيا بوجود السوق العالمية مفتوحة لمنتجاتها ، بل إنه تخطى جميع التوقعات ، وفجأة حققت ماليزيا ، جنبًا إلى جنب مع دول نامية أخرى فى جنوب شرق آسيا ، ما وُصف بأنه معجزة اقتصادية ، وأُطلق على ماليزيا أحد نمور وتنانين آسيا ، وكان من الواضح أنها مُعدة لتصبح بلدًا متقدمًا بشكل تام خلال عقدين أو ثلاثة من عمر الزمن .

ولكن كما تعلمون ، حدث ما أوقف تقدمنا ، بل أعاده للوراء ، واليوم هناك حالة اضطراب وأزمة فى الاقتصاد الماليزى وفى دول جنوب شرق آسيا الأخرى ، لقد توقفت النمور عن الزئير ، ولم يعد جهاز تنفس التنانين الذى يستنشق نارا يتجشأ النار من خياشيمه ، ولم يعد هناك حديث عن القرن الحادى والعشرين باعتباره القرن الآسيوى .

وبسبب تخفيض قيمة العملة فى ماليزيا ، طبقًا لمصطلحات إجمالى الناتج القومى ، فقدت ماليزيا ٤٠ بليون دولار أمريكى تقريبا فى القوة الشرائية ، وهذا يعنى أن البلد أصبحت أكثر فقرا ، وأصبح الشعب الذى كان يأمل فى تخطى ظروفه التعيسة بلا أمل ، على الأقل أثناء حياته ، فى أن يطفو على السطح ويتخلص من الفقر ، وبدلاً من ذلك أصبح فقرهم أشد مما كان ، وانضم الكثير لطبقتهم الاجتماعية من بين أولئك الذين رفعوا مستواهم من قبل فوق خط الفقر ، وإذا لم يحدث شىء مفاجئ ومثير ، فإن نمو ماليزيا الذى تقهقر خمسة عشر عاما للوراء سوف يتخلف بطول هذه المدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

ولكن بعيدا عن تخفيض قيمة العملة ، ترى ماليزيا خسارة خطيرة و جسيمة لرسملة سوق الأسهم ، لقد انخفضت أسعار الأسهم انخفاضًا مُروّعًا وقضت على ٦٠٪ من رأس المال بمقدار يصل لحوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكى ، وتواجه البنوك مشاكل سيولة حيث إن العملاء لم يقوموا بسداد طلبات الدفع الحدّية ، وعليها أن تدفع الضمانات الإضافية بأسعار

زهيدة للغاية .

وحقيقى أنه برغم كل هذه الظروف ، يُقال إن اقتصاد ماليزيا لا يزال قويًا ، وتأمل ماليزيا ألا تضطر مطلقا للجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولى ، لكن الضغوط على ماليزيا شديدة جدا جدا ، إن الهجوم مستمر على العملة جنبًا إلى جنب مع سوق الأسهم .

والشيء المؤسف أن السبب فى كل هذه المتاعب هو نفس الشيء الذى رحبت به ماليزيا فى الماضى - تدفق رأس المال والتجارة العالمية عبر الحدود ، لأننا انفتحنا ولأننا سمحنا بشراء الأجانب لعملتنا وأسهمنا والمتاجرة بهم خارج حدود بلادنا ، علينا اليوم مواجهة القوة الكاملة للمضاربة الدولية بالعملة ولهجمات سوق الأسهم .

لقد سن قواعد الاتجار فى العملة تجار العملة أنفسهم ، وهم يعطون لأنفسهم ميزات على ضحاياهم لا يمكن التغلب عليها ، ويستحيل أن يرد البلد المستهدف هجمات هؤلاء التجار .

ولن أؤذى جمعكم بتفسير آليات الاتجار فى العملة ، لكنى أحب أن أشير كيف ، بين التضارب بقيمة العملات والهجوم على سوق الأسهم ، ضمن المضاربون أنهم سيربحون فى كل الأوقات .

قبل تصعيد الهجوم على العملة ، تجدهم يحصلون على كميات كبيرة من تلك العملة . . وعندما يهاجمون يدافع البنك المركزى عن العملة برفع أسعار الفائدة . وهنا يُقرض التجار العملة التى كانوا قد حصلوا عليها بنسبة فوائد عالية وتخفض الفائدة العالية التى تفرضها البنوك المركزية أيضا أسعار الأسهم وينهمك التجار فى البيع على المكشوف لكى يحققوا أرباحًا من هبوط أسعار الأسهم .

وواضح أنهم يربحون من تخفيض قيمة العملة ، ومن ارتفاع أسعار الفائدة والهبوط فى أسعار الأسهم ، إنها طريقة رائعة لتحقيق أرباح ضخمة ، وكل شيء فى نطاق قواعد نظام

السوق الحرة والتجارة العالمية .

والشيء المؤسف هو أن الدول والناس تخسر الكثير من الثروة فى فترة بسيطة جداً من الوقت ، ثروة عملوا بجهد كبير للحصول عليها خلال سنوات طويلة جدا ، والأسوأ من ذلك ، أن خسارة الأمم والشعوب للثروة أكبر بكثير من الأرباح التى حققها المضاربون ، ففى حالة ماليزيا مثلاً ، بينما تُقدر خسارة إجمالى الناتج القومى بـ ٤٠ بليون دولار أمريكى ، فإن الربح الذى حققه المضاربون لا يمكن أن يكون أكثر من ٥ بليون دولار أمريكى ، حدث اختفاء لقرابة ما يساوى ٣٥ بليون دولار من الثروة والقوة الشرائية .

وإذا جمعنا الخسائر التى تكبدتها جميع دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا بسبب تخفيض قيمة العملات ، فإن المجموع الكلى لها يصل إلى مئات البلايين سنويا ، وعلى الجانب الآخر ، نجد أن مكاسب المضاربين صغيرة وإنها حدثت مرة واحدة ، بهذا الشكل ، هناك ضياع لقدر هائل من الثروة من أجل إعطاء التجار أرباحهم ، فى حالة الربح الذى يصاحبه خسارة للطرف الآخر ، الذى يحدث هو أن ما يخسره الخاسر يربحه الرابح ، وفى حالة الاتجار فى العملة ، يخسر الخاسر أكثر بكثير جدا عما يحققه الرابح من مكاسب .

ويبدو الأمر كأن تجارة العالم غير المقيدة بقواعد وقوانين تحكمها يمكن أن تدمر بنفس القدر الذى يمكن أن تبنى به . والتجارة العالمية ، أى التجارة فى السلع والخدمات خلقت الثروة للجميع فى كل أرجاء العالم : الوظائف ، والعقود وشحن البضائع والتأمين والنقل وتسليم الموانىء - كل هذا وما هو أكثر منه ينشأ وينمو من التجارة العالمية ، ولكن من الذى يستفيد من تجارة العملة وكم عدد من يستفيد منها ومن المضاربة فيها وفى سوق الأسهم - إنه لعدد قليل من الناس حقا ، وهم لا يخلقون وظائف فعلية لأحد ، ولا يستخدمون خدمات ملموسة ، ولا ينتجون ولا يستهلكون أية سلعة ، ولا يفيدون العالم بأى شىء - حقا ، كما تمت الإشارة من قبل ، إن المضاربة فى الاتجار فى العملة وسوق الأسهم المالية لا ينتج عنها إلا تقليص الثروة ، الثروة الحقيقية ، أما التجارة فى السلع والخدمات فهى التى تخلق الثروة

وتقلل من الفقر ، لكن التجارة بالعملة واستثمارات المحفظة أو مجموعة السندات عبر الحدود فهما ينقصان الثروة وتزيدان الفقر ، أينما يذهب تجار العملة ، يتركون ورائهم أثراً من آثار الفقر واقتصاداً بعيداً عن الاستقرار .

ويقال إن التجارة فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة العالمية فى السلع والخدمات ، تخيل لو كانت التجارة العالمية فى السلع والخدمات أكبر بعشرين ضعفًا عما هى الآن ، ما مقدار الثروة التى يمكن أن تخلقها؟ ! وكم يكون القضاء على الفقر ناجحًا وفعّالاً؟ ! إن العالم كان يصبح أغنى مما هو عليه الآن بعشرين مرة ، وكان يمكن القضاء على الفقر فى كل أنحاء العالم قضاءً مبرمًا .لكن الاتجار فى العملة الذى يشكل حوالى ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ضاعف من الفقر بدلاً من ذلك .

لقد انتهزت هذه الفرصة للتحدث عن التخريب الذى يسببه الاتجار فى العملة لكى أفرق بينه وبين تدفق الأموال عبر الحدود بغرض النشاط الإنتاجى ، وألقى الضوء عليه ، إن ماليزيا تحاول الآن إدارة الوضع الاقتصادى الصعب الذى تواجهه ، ونحن نعتقد أننا قد نتمكن من ذلك ، لكننا نحتاج لاستثمارات إنتاجية طويلة الأجل بشكل عاجل أكثر ، وكنا قد تطلعنا إلى صندوق النقد الآسيوى المقترح إقامته ، ولكن بعد أن اتضح لنا أنه سيكون امتداداً لصندوق النقد الدولى ، أصبح لا يشدنا إليه أكثر من ذى قبل ، فلو كنا نحتاج لهذا النوع من المساعدة ، لكنا لجأنا لكفالة صندوق النقد الدولى ، لكن مثل هذه الكفالة لا تضمن لنا إنعاش اقتصادنا ، إنما الشيء المؤكد أنها ستحد من حريتنا فى تخطيط وابتكار طرق جديدة للتشجيع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى بلدنا ، ولتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية جديدة ، لقد كانت ماليزيا دائما مبتكرة ، ولهذا تقدمنا ، وستُحد القيود التى تفرض علينا من تقديم هذه الابتكارات فى إدارتنا لاقتصادنا .

ومن الطبيعى أن يؤدى الهبوط فى قيمة العملة لحالة التضخم ؛ حيث ترتفع الأجور لاستعادة القوة الشرائية ، وكما هو معروف جيدا ، فإن الواردات تشكل جزءاً مهمًا من

السلع والخدمات التى تستهلك محليًا ، وسوف ترتفع قيمة هذه الأشياء المستوردة فيما يتعلق بالعملة المنخفضة السع ، وسوف يبطل هذا طبعًا التأثير الإيجابى لتخفيض قيمة العملة .

ولو كان هناك أى مكسب على الإطلاق فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج بسبب تخفيض قيمة العملة ، فيغلب أن تكون مكاسب مؤقتة . فبمرور الوقت ستنتهى عملية تخفيض تكاليف الإنتاج مهما بلغت لأن الأجور ترتفع كما ترتفع معها أسعار السلع والخدمات ، وإذا لم تستفحل حالة التضخم ، فإن أحسن ما نتوقعه هو العودة لمستويات التكاليف الأصلية .

وفى ماليزيا ، على أية حال ، لم ترتفع التكاليف والأسعار المحلية حتى الآن ، مازالت الأجور عند مستوياتها القديمة برغم أن قوتها الشرائية قد نقصت فيما يتعلق بالعملة الصعبة ، ولم يطالب العمال بزيادة فى الأجور ببساطة لأنهم ما زالوا قادرين على شراء نفس السلع والخدمات التى كانوا يستطيعون شراءها قبل تخفيض قيمة العملة ، وفى نية حكومة ماليزيا المحافظة على مستوى الأجور القديمة من خلال الحملة التى تقودها ضد الإسراف ، وضد الكماليات غير الضرورية وعن طريق ربط الأحزمة ، وسوف يتم التقليل من استهلاك الأشياء غير الضرورية ، لاسيما المستورد منها لأقل حد ممكن ، ولقد حصلت الحملة على تأييد كل طبقات الشعب بما فى ذلك النقابات والعمال ، وباعتبارنا بلدًا به عدد قليل نسبيًا من السكان ، إضافة لكونهم منظمين ومنضبطين ، يسهل على الحكومة مراقبة المبالغ التى تتسلمها والمصاريف التى تنفقها بدقة لضمان القليل من حجم التضخم المستورد لأدنى حد ، ولقد تعهد الشعب بالتعاون التام لتحقيق برنامج يجعل ماليزيا تنافس بشكل أكبر عالميا .

ماذا يعنى هذا بالنسبة للمستثمرين الأجانب؟ يعنى أنهم يستطيعون إنتاج سلع وخدمات فى ماليزيا بتكاليف أقل بالفعل عما كانت عليه من قبل ، وهم بذلك إما يحصلون على أرباح أكثر ، أو يصبحون منافسين أكثر فى السوق العالمى ، وكما تعلمون ، فإن المستثمرين وجدوا ماليزيا دائما مركز تصنيع جيد بسبب كفاءتها وتكاليفها المنخفضة . .

والآن ستصبح التكاليف حتى أقل بكثير عما كانت .

وفى الوقت نفسه ، ستستمر ماليزيا فى تقديم التعامل الممتاز مع طلبات واحتياجات المستثمرين ، وسيتم تقريبا إلغاء جميع الإجراءات البيروقراطية ، وستستمر جميع الحوافز والمزايا الضريبية القديمة ، وستجعل الحكومة المشجعة للأعمال التجارية حاضرة ومستعدة على أعلى مستوى لحل أية مشكلة قد تظهر فى الطريق .

منذ عهد قريب ، بدأت ماليزيا تشجع الصناعات التى تعتمد على التقنيات العالية وتشجع على الابتعاد عن الصناعات التى تعتمد على الأيدى العاملة بشكل مكثف ، ويرجع هذا لنقص العمال عندنا وعلينا أن نسمح بدخول عمال أجانب للبلاد ، ونحن نريد أن نقلل من الاعتماد على العمال الأجانب فى الوقت الذى نضاعف فيه من دخل المواطنين المدربين تدريب أفضل على الصناعات ذات التقنية العالية .

ومع ذلك قررنا التوقف عن هذه السياسة ، وسوف نسمح الآن بالصناعات التكثيفية العمالية التى تعتمد على العمالة الأجنبية إذا كانت الصناعات للتصدير ، ونحن لدينا الآن حوالى ٧ ,١ مليون عامل أجنبى ، وسوف نسمح بزيادة عددهم تدريجيًا إذا تطلبت الصناعات المعدة للتصدير قوة عمل أكبر .

وهناك عدد من الفنادق فى ماليزيا يملكها يابانيون ، وهم أيضا يفضلون مرشدين ومديرين سياحيين يابانيين ، ونحن مستعدون جدا للسماح بدخول عدد أكبر من المديرين السياحيين اليابانيين ، إذا استطاعوا إدخال سياح إضافيين أو لإطالة مدة إقامتهم فى ماليزيا .

وبعيدًا عن ذلك ، نحن على استعداد لسماع ودراسة أفكار أخرى قد تطرأ عليكم لمضاعفة الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا .

فى هذه اللحظة ، ورغم ما يُسمى بأزمة العملة والنمو البطىء ، مازال هناك توظيف كامل للجميع فى ماليزيا ، وهكذا فنحن قادرون على إعادة تشكيل اقتصادنا دون تكاليف

باهظة أكثر من اللازم على شعبنا ، وشعبنا منظم ومنضبط وسهل التدريب تقليديًا ، وهو ليس نزّاع للعمل الجامح أو المتطرف الذى يمكن أن يدمر اقتصادنا ، وهو يتعاون تعاونًا تامًا ويؤيد الحكومة التى انتخبها بأغلبية ساحقة ، وفى الحقيقة ، فإن الهجوم على العملة الماليزية والأعمال المعينة التى كانت موجهة ضد زعماء البلاد لم تفعل شىء سوى تقوية وحدتهم وتأييدهم لحكومتهم ، حتى أعضاء المعارضة مؤيدون ومتعاونون للغاية .

وهذا يجعل البلاد مستقرة سياسيًا ويجعل الحكومة ناجحة وفعالة تمامًا ، ولن تمزق السياسات والمناهج التى تقترحها الحكومة رباطة جأش الشعب .

ونحن نعتقد أن الشعب سيرحب بالخطوات التى اتخذناها ويدعوتنا لزيادة الاستثمارات الأجنبية ، حقا ، إن كل أفراد شعبنا سيكونون على استعداد لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين من بلدكم . وستجدون الحياة رخيصة التكاليف والعمل ممتع فى ماليزيا .

أحب أن أدعوكم جميعا لزيارة ماليزيا للتأكد من صحة ما أقوله لكم ، ستجدون أنه لا يوجد ضباب ولا غموض في ماليزيا ، وبموافقة إندونيسيا ، نستطيع أن نؤكد لكم أنه لن يحدث أى ضباب أو غموض فى ماليزيا فى المستقبل ، وستجدون أن موظفينا فى المكاتب يصغون لما تقولونه وعلى استعداد لتلبية كل طلباتكم ، وستجدون الماليزيين ودودين وكرماء كعادتهم دائما .

إذًا تفضلوا بالمجىء لماليزيا لتستثمروا وتتمتعوا بمناخها الصحى ، وسيكلفكم ذلك أقل من الماضى فيما يتعلق بالين اليابانى ، لأن الين هو الآخر قد ارتفع سعره مقابل رينجيت بلادنا .

١٤- التَّحَدِّيَاتُ وَالْفُرَصُ فِي آسْيَا

عندما دُعيت للتحدث فى هذا الجمع من البنك الدولى - صندوق النقد الدولى قبل أكثر من ثلاثة شهور ، كانت الأمور تسير على ما يرام حقا بالنسبة لآسيا ، وشرق آسيا على وجه الخصوص ، وهو الجزء الذى اعتقد العقلاء أنه كان من المنطق والسهولة بمكان تجميعهم سويا فى مؤتمر اقتصادى ، وهو المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا .

كانت أقطار شرق آسيا تعيش فى سلام ، فى الداخل والخارج . حتى الشجار لم يحدث فى كمبوديا ، وكان الشىء المؤكد هو أن دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا سوف تنمو اقتصاديًا ، وسوف تصبح بالتدريج قوة اقتصادية لها تأثيرها ونفوذها فى بقية أنحاء العالم ، وكان هناك أحاديث كثيرة أيامها عن التنانين والنمور الآسيوية ، وبالطبع عن المعجزة الآسيوية ، وكان الإطراء والمداهنة ينهالان علينا ، وكنا نعتقد أنهم معجبون بقوانا ومهاراتنا

وكنا قد نسينا تجارب اليابان وكوريا الجنوبية ، فعندما بدا أن هذين البلدين كانا على وشك اللحاق بركب العالم المتقدم ، بدأت أشياء معينة تحدث لهم ، تم جذب الين اليابانى لأعلى بغرض تقليل الوضع التنافسى للسلع اليابانية ، بينما وُضعت كوريا الجنوبية فى زمرة البلاد الصناعية الحديثة ، والتى يجب أن يتوقف مسارها .

ولقد نسينا حتى درس ما حدث فى المكسيك التى أُصيب اقتصادها فجأة بالشلل عندما تم سحب رؤوس الأموال الأجنبية فجأة منها ، واضطرت المكسيك لاقتراض ٢٠ بليون دولار أمريكى لكى تواجه التيار وتستعيد اقتصادها الممزق ، لقد جمع أحدهم مبلغًا

* ورقة مقدمة فى الاجتماعات السنوية للبنك الدولى - صندوق النقد الدولى عن «اقتصاديات آسيا : التحديات والفرص» فى هونج كونج فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩٧ .

محترمًا من المال من هذا القرض .

وبالطبع ، نحن فى ماليزيا ضحكنا كثيراً على الاقتراح الذى قال إننا سنلقى نفس مصير المكسيك ، كيف يمكن لذلك أن يحدث فى الوقت الذى نملك فيه اقتصاداً سليمًا؟ ولم يكن علينا فى الواقع أى ديون أجنبية ، وكان نمونا مرتفعًا ، والتضخم كان منخفضًا . وكان وضعنا السياسى مستقراً والاجتماعى متوافق ومتجانس ، لقد كنا قد وضعنا استراتيجيتنا موضع التنفيذ ، وجربناها واختبرناها لخطة نمو تستمر لمدة ثلاثين عامًا .

وطردنا من أذهاننا إشاعة أن ماليزيا تسير فى نفس الطريق الذى راحت المكسيك ضحية له ، ولم تفعل ماليزيا ذلك حقا ، ولم ندرك كم كنا قريبين جدا من الأزمة الاقتصادية المخطط لها ببراعة ، لقد واصلنا أعمالنا بهمة ونشاط وسعادة ، وكنا مقتنعين أن المكسيك وكوريا الجنوبية واليابان وما أصابهم لم يكن له صلة بنا بقدر ما يخصنا ، لقد كنا نشعر بأننا معزولون تمامًا عن أحداث الدول الأخرى .

لكننا الآن نعرف أحسن ، نعرف لماذا اعتقد البعض أن ماليزيا كانت تسير فى نفس الطريق الذى ذهبت إليه المكسيك؟ نحن نعرف الآن أنه كما كان الانهيار الاقتصادى المفاجئ الذى حدث فى المكسيك كان قد خُطط له ببراعة ودُبر له أن ينهار ، فإن اقتصاد دول نامية أخرى أيضا يمكن أن يُخطط له ببراعة فجأة ويُجبر على الانحناء لمديرى رؤوس الأموال العظام الذين أصبحوا الآن الأشخاص الذين يقررون من ينبغى أن يزدهر اقتصاده ومن لا ينبغى له ذلك .

لم أكن أعرف كل هذه الأشياء عندما قبلت الدعوة للتحدث هنا إليكم ، للتحدث عن آمالنا وطموحاتنا ، عن مشاركتنا ازدهار بلادنا مع البلاد الأخرى ، كنت قد أردت التحدث عن سياسات «اجعل جارك مزدهراً اقتصاديًا» ، عن الاستراتيجيات ، عن وفرة الفرص للجميع فى قارة آسيا .

إذا كان معنى عبارة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» تتعجبون ، فإنى أحب أن أفسر مرة أخرى أنها تعنى ببساطة أنك لو ساعدت جارك على الازدهار ، فإنك سوف تزدهر معه ، عندما تكون البلاد مزدهرة ، تصبح أكثر استقرارًا ولا تحتاج شعوبها للهجرة إلى بلدك ، وبدلاً من ذلك ، سيقدم ازدهارها سوقًا لسلعك ، وفرصا لتستثمرها ونُغنى بلدك حتى وأنت تخلق وظائف وثروة لهم .

إن الجيران الفقراء مصدر للمشاكل للجميع ، لأنفسهم ولك على السواء ، وتتجب مشاكلهم لأن تصب على حدودك ثم تقوض السلام والازدهار الذى تعيش فيه .

عندما استثمرت اليابان فى ماليزيا ، خلقت الوظائف والثروة لنا ومكنتنا من التصنيع بسرعة ، واليابان بالطبع ربحت ربحًا مباشرًا من استثماراتها ، ولكن ما هو أكثر من هذا ، إننا أصبحنا أفضل أسواق لليابان .

واضح أن اليابان ازدهرت بمساعدتها لنا على الازدهار ، وهذا هو المقصود بعبارة اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا كمعنى مضاد لعبارة اجعل جارك متسولاً ، إن الجميع يكسب من اتباع سياسات اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا بينما يكسب جانب واحد من عواقب اجعل جارك متسولاً .

إن ماليزيا دولة نامية لكننا ننفق أموالاً كثيرة لمساعدة الآخرين ، ولن أسترسل فيما فعلناه ، لكننا نفعل ذلك فعلاً بروح عبارة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» .

أما الاتجاه القديم فيمكن تلخيصه بعبارة «اللعبة التى يعنى مكسب أحد أطرافها خسارة الطرف الآخر» ، فأنت تفوز إذا خسر الآخرون ، ويزدهر حالك على حساب إفقار الآخرين .

لقد ازدهرت ماليزيا لأننا آمنا أن نكون منفتحين عندما بدا أن الآخرين يرتابون من الأجانب ومغالين فى قوميتهم ، ويريدون الاحتفاظ لأنفسهم باقتصاد بلادهم ، ولكن فى

جنوب شرق آسيا ، فتحت المغالاة فى القومية الطريق بسرعة للانفتاح الاقتصادى العملى النشط .

ويبدو أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وكل أقطار شرق آسيا بالنسب لهذا الموضوع ، يؤيدون فلسفة : « اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا » ، ويبدو أيضا أن جنوب آسيا التقطت نفس الفلسفة حاليًا ، جنبًا إلى جنب مع الأقطار أخرى فى أفريقيا ، تخيلوا كم يكون العالم رائعا لو ساعدنا بعضنا جميعًا لتحقيق الازدهار ، وهو الشىء الممكن حدوثه تمامًا ، ولكن يبدو أن غريزة «اجعل جارك متسولاً» مازالت موجودة وما زالت المبدأ الذى يهتدى به مجموعة من الناس الأثرياء فوق العادة ، بالنسبة لهم ، لابد من أن تأتى الثروة عن طريق إفقار الآخرين ، من أخذوا ما يملكه الآخرون لكى يثروا أنفسهم ، وسلاحهم هو ثروتهم فى مواجهة فقر الآخرين .

لقد كدّت دول شرق آسيا وعملت بجد واجتهاد ليل نهار لتحسين قدر شعوبها ، وعندما أصبحت ماليزيا مستقلة فى عام ١٩٥٧ ، كان دخل الفرد من سكانها الخمسة ملايين فى ذلك الوقت ٣٥٠ دولار أمريكى ، وقبل نهاية يونيو عام ١٩٩٧ ، وبعد ٤٠ عامًا طوالاً من الجهد والعرق والعمل الشاق ، كان دخل الفرد لشعبها المكون من ٢٠ مليون حينئذ قد أصبح ٥,٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا ، ما بعد شهر يوليو ، فأنتم تعرفون ما حدث .

وحاولنا باستمرار الانصياع لرغبات الأغنياء والأقوياء ، لقد فتحنا أسواقنا ، بما فى ذلك أسواق الأسهم والمال ، ومن جهة أخرى فإن معظم الشركات الأجنبية التى تعمل فى بلادنا لا تسمح بمشاركة الشركات المحلية معها ، وهم ليسوا منفتحين ، لكننا لم نشكُ لأحد ، وتتراكم أرباحهم وتذهب لحاملى أسهمهم فى موطنهم الأم ، وفى الواقع فإنهم لا يدفعون أية ضرائب .

قيل لنا إننا لابد من أن نسمح بأن يتم الاتجار فى عملتنا خارج بلادنا ، وطلب منا أن نسمح بالبيع على المكشوف ، بل وحتى باعتبار الاتجار فى الأسهم المقرضة قانونيًا ، ولابد

من أن نسمح بالمضاربة ، ونفذنا كل ما طُلب منا عمله ، ولكن قيل لنا إننا لم نفعل ما فيه الكفاية ، فطُلب منا أن نبطئ فى خطى التقدم ، وقيل إن الإسراع لا يدوم طويلاً ولا يمكن تحمله ، وأنه ليس فى صالحنا ، وأننا سنحُفّز الاقتصاد أكثر من اللازم ، وعلى وجه الخصوص ، ينبغى علينا ألا نتجاسر وندخل فى المشروعات الكبيرة ، ما يُسمى بالمشروعات الضخمة ، حتى لو كانت من أجل تحقيق استكمال البنية التحتية اللازمة التى قيل لنا إننا كنا نحتاج إليها ، وطبعا قيل لنا إننا إذا لم نستكمل إعداد البنية التحتية ، فلن نقدر على النمو ، أمور محيّرة ومربكة حقيقة ، لو فكّرنا فيها .

لكن ماليزيا وجيرانها من جنوب شرق آسيا استمروا فى النمو والازدهار ، وكان هؤلاء العُصاة ، المتمردون ، والوقحون أحيانًا ، محدثو النعمة هؤلاء ، وماليزيا على وجه الخصوص ، من التهور والطيش أن تحدد أهدافًا أعلى من أهداف الدول المتقدمة القوية ، والتى يسمونها بالدول التى تحرك العالم .

أنا لا أعرف الكثير عن الرجال العاديين فى الشارع ، لكن عدداً غير قليل ممن يعملون فى وسائل الإعلام ويتحكمون فى أموال كثيرة يبدو أنهم يريدون رؤية دول جنوب شرق آسيا ، وعلى رأسها ماليزيا ، وقد توقفت عن محاولة اللحاق بسادتها وأن تعرف مكانها وإذا لم تفعل ذلك ، فلابد إذًا من أن تجبر عليه ، وهؤلاء الناس يملكون الوسائل والأموال الكافية لفرض إرادتهم على محدثى النعمة هؤلاء .

وقد لا توجد مؤامرة من هذا النوع ، لكنه من الواضح تمامًا أن عدداً قليلاً ، من رجال الإعلام ومديرى رؤوس الأموال ، لديهم جدول أعمال خاص بهم ، وهم مُصرون على تنفيذه .

لقد رحبنا دائما بالاستثمارات الأجنبية ، بما فى ذلك أنشطة المضاربة ، ويمكنهم الدخول لشراء أسهم وأن يخرجوا إذا شاءوا لأى سبب من الأسباب ، ولكن عندما تستخدم رؤوس الأموال الكبيرة نفوذها الضخم لكى تحرك الأسهم لأعلى أو لأسفل حسب رغبتها

وأن تحقق أرباحًا ضخمة بمضاربتها ، هنا يصبح من الصعب أن تتوقع منا أن نرحب بهم ، خصوصا عندما ينتج عن أرباحهم خسائر فادحة لنا - طبقًا للنظرية القديمة : «اللعبة التى يعنى مكسب أحد أطرافها خسارة الطرف الآخر» .

إن التجارة الدولية تجعل تبادل العملات أمرًا ضروريًا ، وإلا فعلينا أن نلجأ لنظام المقايضة ، إن شراء وبيع العملة لتمويل العمليات التجارية شىء جميل ، ولكن نشأ عن ذلك التجارة الخالصة فى العملة كأية سلعة من السلع .

ويُقال لنا إن التجارة فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة الحقيقية فى السلع والخدمات ، وخلاف أرباح وخسائر التجار ، لا توجد فى الحقيقة فوائد ملموسة للعالم من هذه التجارة الضخمة ، ولا يتم إيجاد وظائف مهمة ، ولا يتمتع أحد من الناس العاديين بالمنتجات أو الخدمات ، التجارة بأكملها سرية ويغلفها نوع من الشك حيث يبدو أن مبالغ ضخمة تنتقل من بنوك إلى بنوك أخرى ، ولا تتضمن هذه التجارة استخدام نقود حقيقية ، بل مجرد أرقام ، يحتاج بليون رينجيت لشاحنة كبيرة تنقله من مكان لآخر ، وواضح أن هذا مستحيل إذا لم تتكرر «سرقة القطار العظيمة» مئات المرات .

وكما هو ظاهر ، فإن التجار يجمعون بلايين فى كل صفقة يتمونها ، ولكن عندما تكون الصفقة التى تكون تحت تصرفهم ضخمة ، ويكونون فى وضع يسمح لهم بالتأثير على قيمة العملات باستثماراتهم وتجريدهم ، تصبح أسواق العملة أبقارًا تدر نقدًا بالنسبة لهم ، وهم لا يمكن ألا يحققوا أرباحًا فى أى اتجاه تسير إليه البوصلة .

وللأسف فإن أرباحهم تتحقق على حساب إفقار الآخرين ، بما فى ذلك بلاد فقيرة جدا وقوم فقراء ، لقد أصبحت أقطار جنوب شرق آسيا الآن هى هدفهم لأننا ببساطة نملك النقود ، ولكن ليس بالقدر الكافى الذى ندافع به عن أنفسنا .

وفى حالة ماليزيا ، انخفضت قيمة الرينجيت بنسبة ٢٠ ٪ . ، ومعنى هذا أن ، كل

واحد منا ، بما فى ذلك الحكومة ، فقد ٢٠ ٪ من القوة الشرائية لما معنا من نقود ، وأصبح الفقراء أشد فقرًا ، وأصبح هناك عدد أكبر من الفقراء فى ماليزيا ، وأصبح الأغنياء فقراء أيضا ، لكننا بالطبع لن نشعر بالتعاطف معهم .

لكن تجار العملة أصبحوا أغنياء ، أغنياء جدا من خلال جعل غيرهم من الناس أشد فقرًا ، وهؤلاء هم البليونيرات الذين لا يحتاجون لأى نقود أكثر مما عندهم ، حتى الناس الذين يشترون المبالغ الذين يُشغلونها أغنياء ، ويُقال لنا إن معدل العائد حوالى ٣٥ ٪ سنويا .

ويُقال لنا أيضا إننا لسنا عالميين إذا لم تقدر أعمال السوق المالى الدولى ، تقول لنا الدول العظيمة إننا يجب أن نوافق على أن يصيبنا الفقر لأن هذا هو كل ما تدور حوله الشئون المالية الدولية ، واضح أننا لسنا متقدمين بما فيه الكفاية بحيث نقبل بخسارة الأموال لكى نزيد من ثراء المضاربين.

ويحذروننا أيضا بأن هؤلاء ناس أقوياء ، وإذا أحدثنا ضوضاء أو تصرفنا بأى شكل لإحباطه فسوف نصيبهم بالضيق ، وعندما يصابون بالضيق ، فإنهم يستطيعون تحطيمنا تحطيما تامًا ، يمكنهم تحويلنا إلى مُقعدين عاجزين عجزًا كليًا ، علينا أن نقبل أنهم حولنا ، وأنهم سيظلون حولنا ، وأننا فعلا ليس فى وسعنا عمل أى شىء تجاههم ، فهم الذين يقررون ما إذا كنا ننجح ونزدهر أم لا .

حدث ذات مرة أن سمحت الولايات المتحدة بالاحتكارات ، ثم نحى چون دى . روكفلر صناعة زيت البترول فى أمريكا جانبًا ووضعها فى وضع محرج ودمر اللاعبين الصغار وأرهق المستهلكين ، ورأت حكومة الولايات المتحدة أن ذلك كان تصرفًا خاطئًا ولم يكن من حقه ، وحرّمت الاحتكارات قانونًا من خلال قوانين سحب الثقة .

وإذا عدنا عقودًا قليلة للوراء ، نجد أن بعض أصحاب المشاريع عثروا بالمصادفة على

فكرة الحصول على حصة مسيطرة فى الشركات ثم يقومون بسلب أصول تلك الشركات وممتلكاتها ، ولم يكن هيكل الشركات الذى يبقى بعد سلبها قادرًا على إعطاء أى عائد لحاملى الأسهم الصغار ، وخسر آلاف الناس نقودًا كثيرة من جراء ذلك .

وهنا تدخلت الحكومة وطلبت من أى شخص حاصل على كمية أكبر من نسبة مئوية معينة من الأسهم أن يتقدم بعرض لبيع الباقى الذى يملكه فوق تلك النسبة ، وبهذه الطريقة تمكن حاملو الأسهم الصغار من التصرف فى أسهمهم بالسعر المعروض ، واستراحوا من احتمال امتلاك أسهم فى شركات لا فائدة منها . ولمنع إساءات أى استخدام أخر ، أصبح لزامًا على كل شخص أن يشترى أكثر من ٥ ٪ من الأسهم المعلن عنها .

وعندما كان المطلعون على بواطن الأمور فى أية شركة يستغلّون المعلومات الداخلية الخاصة بها فى بيع أو شراء أسهمهم الخاصة ، كانت معرفتهم تلك تُعتبر ميزة غير عادلة وبالتالى يصبح البيع أو الشراء الذى قاموا به شيئًا غير قانونى .

وأنا أذكر كل هذه الأشياء لأنه لابد من حماية المجتمع من أمثال هؤلاء الاستغلاليين معدومى الضمير ، وأنا أعلم أننى أقوم بمخاطرة كبيرة عندما أقدم اقتراحى هذا ، وهو أن الاتجار فى العملة شىء غير ضرورى ، وغير مثمر ، وغير أخلاقى ، وينبغى إيقاف هذا النشاط ، وينبغى اعتباره غير قانونى ، نحن لا نحتاج للاتجار فى العملة ، نحن نحتاج لشراء النقود عندما نريد أن نموّل التجارة الحقيقية . . وفيما عدا ذلك ، لا ينبغى أن نشترى أو نبيع العملات كما لو كنا نبيع بضائع أو سلعًا تجارية .

ونحن لا يمكننا العودة لبريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة ، رغم أننا يجب أن نكون من الأمانة بمكان لنعترف أن أسعار الصرف الثابتة لم تعق أو تعترض الإنعاش الاقتصادى فى العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، لقد كانت غير صحيحة فقط لأنها لم تكن تعكس بالفعل الأداء الاقتصادى للدول المعنية .

وكان مسموحًا للدول ذات السيادة أن تخفض من قيمة عملتها بإرادتها ، لكن التعويم كان ينتج فى الدول الفاقدة لحق السيادة ، وظهر تجار العملة الذين قاموا بعمليات قتل فى محاولاتهم تتبع الثعبان ، إلخ ، لكنهم كانوا نسبيًا لاعبين صغارا ، لم يكونوا المحركين ومثيرى المشاعر الذين حكموا السوق ، كانوا مجرد مضاربين .

وأعتقد أنه لا يوجد من يود العودة لأسعار الصرف الثابتة ، ولكن لو كانت الفوضى مذمومة من كل المواطنين فى كل مكان ، فلا يوجد سبب يجعلنا لا نكره بشدة الفوضى فى النظام المالى العالمى ، لا بأس من وجود درجة معينة من الشك ، لكن عالمًا ماليًا يحيطه الشك الكامل وعدم الثقة لا يفيد أحدا ، ماعدا بالطبع أولئك الذين يخلقون الشك والريبة عمدًا مع سبق الإصرار ، لكن أمثال هؤلاء الناس يعرفون يقينًا ماذا سيقومون بفعله؟ ويمكنهم إما الاختباء فى مكان آمن أو استغلال مواقف معينة ، بالنسبة لهم ، لا يوجد شيء اسمه الشك أو عدم التأكد ، إنهم يتاجرون فى أشياء مؤكدة تمامًا ، ولا يوجد احتمال لتحملهم أية خسائر ، فإذا كانت تجارة المطلعين على بواطن الأمور غير عادلة ، فهل يمكن أن يُقال عن الخوارج الذين يعرفون ما الذى سيحدث بالضبط ثم يتاجرون إن تجارتهم عادلة؟

إذا كان للتجارة أن تنمو ، فلابد من ارتباط قيمة العملات بالأداء الاقتصادى للدول المعنية ، وهناك دلائل كافية يمكن أن تساعد على الدلالة على قيمة العملات ، وعلى أسعار الصرف لها ، وينبغى السماح للدولة التى تؤدى أداءً حسنًا بشكل منطقى عند سعر صرف معين بالحفاظ على هذا السعر ، أما إذا كان أداء الدولة سيئًا ، فيمكن لتخفيض عملتها أن يساعدها وذلك بجعل تكاليفها أقل وجعل منتجاتها بالتالى أكثر منافسة فى الأسواق ، ومن ناحية أخرى ، إذا كانت البلد منافسة قوية بشكل زائد عن الحد ، فمن السلامة اعتبار العملة أقل قيمة مما هى عليه ، ومن الممكن وجود أسعار كثيرة إذا دخل فى الموضوع عوامل كثيرة ، هنا يمكن للتجار المجازفة بشراء العملة ، إذا كانوا مضطرين لذلك .

وبهذه الطريقة لن يكون هناك سعر محدد ثابت ، لكن معدل التذبذب لن يكون

واسعًا أكثر من اللازم ، سيوجد قدر كاف من الشك للتجار الحقيقيين ، لكن لن يحدث أن يوجد تأرجحات عنيفة بحيث تتسبب فى أزمات مالية للبلد صاحب المشكلة ، وبذلك لن يحدث تمزق للأعمال التجارية ، وسوف يتم دفعها للأمام ، مما يضاعف من ثروة الجميع . سيكون هذا موقف ربح - ربح أى أرباح لكل الأطراف .

لقد نجحت دول جنوب شرق آسيا وازدهرت لأنها أدارت اقتصادها بشكل أفضل عموما من معظم البلاد النامية الأخرى ، ولقد ساهم ازدهارها فى ازدهار شركائها فى التجارة ، لقد ساهمت فى الحقيقة فى اقتصاد كثير من الدول النامية باستعدادها لأن تخدم كنموذج لدول نامية أخرى .

وفى ماليزيا كنا دائما نعتقد أننا قادرين أفضل من غيرنا على إقناع دول نامية أخرى ، لاسيما الدول التى كانت شيوعية وتريد التحرر ، بفوائد اقتصاد السوق ، وعندما تنظر هذه الدول لأوروبا وأمريكا الشمالية ، سوف يشعرون أن إدارة اقتصاد السوق الحرة فوق طاقتهم ، لقد أمضت أوروبا قرنين من الزمان لتحقق ما وصلت إليه وأنجزته ، وتشعر تلك الدول النامية دائمًا بأن التعقيدات والوقت المطلوب يقفان فى طريقها ، وكان النظام المخطط له مركزيًا يبدو دائمًا أنه أسهل بالنسبة لهم ، ولكن الاشتراكية والشيوعية فشلتا ، كما نعلم جميعًا ، لم ينجح نظامهما الاقتصادى ، وتحتاج الدول التى كانت اشتراكية فيما مضى إلى تبنى جزء على الأقل من نظام السوق الحرة الذى اتضح لهم نجاحه .

وعندما يرون أن بلدًا مثل ماليزيا ، إحدى مستعمرات بريطانيا السابقة ، والتى كانت قريبة الشبه بهم جدا منذ ٤٠ سنة ، ناجحة جدا فى إدارة اقتصاد السوق ، يشعرون بثقة أكبر فى أنهم يمكنهم عمل نفس الشىء ، وهناك بعض من أقطار جنوب شرق آسيا الأخرى تجذبهم أيضا ويعتبرونها نماذج مقنعة لهم ، وهناك عدد من هذه البلاد على استعداد لفتح دفاترها للدول النامية وحتى لتدريب أفراد منها على النمو الاقتصادى وإدارته .

ونحن لم ننفق نقودًا كثيرة مثلما أنفقت الدول الغنية التى تمد المعونات لغيرها من

الدول ؛ ولم نقترض نقوداً من أحد ، لكننا نعتقد أنه كان لنا دور فعال أكثر من غيرنا فى مساعدة كثير من الدول النامية فى جنوب شرق آسيا ، وأفريقيا ، وآسيا الوسطى والمحيط الباسيفيكى الجنوبى فى التحول من اقتصاد السلطة الآمرة المخطط له مركزيًا لاقتصاد السوق الحرة .

وبالإضافة لهذا ، فقد تعلمت أقطار جنوب شرق آسيا الكثير من الإجراءات الإدارية واستراتيچيات النمو بمراقبة كل دولة منهم للدول الأخرى ، فنحن نتبنى ما يبدو أنه الشيء الصحيح ونترك جانبًا ما يثبت فشله ، وليس من قبيل المصادفة أننا نجحنا سويًا فى وقت واحد . نحن نماذج حية لبعضنا البعض .

ولو أعطيت أقطار جنوب شرق آسيا أنصاف الفرص لأمكنهم أن يصبحوا الأنظمة والاستراتيچيات ، وآلة النمو لكثير من البلاد فى آسيا ، وفى أجزاء أخرى من العالم النامى .

ماذا كان يمكن أن يحدث لبقية دول العالم لو أن هذه الدول النامية أصبحت متقدمة؟ لو كان العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى ، أو عالم «اجعل جارك متسولاً» لاستطعنا أن نزعم أن العالم المتقدم حاليًا سيصبح أكثر فقراً ، وأضعف ، ومعدا ليستعمره غيره عن طريق العالم المتقدم الجديد الذى بدأ نجمه فى الظهور ، وإذا كانت هذه هى النتيجة فى النهاية ، فينبغى إذا للدول المتقدمة من أن تمنع الدول الأخرى دائما من محاولة التقدم ، لابد لدول شمال شرق وجنوب شرق آسيا من أن تظل فقيرة وأن تصبح غير مستقرة على الدوام ، وبالطبع لابد من تدمير شبه القارة الهندية اقتصاديًا إذ إنها ستصبح فى الغالب منطقة النمو التالية ، ويجب ألا يُسمح لشعوب جنوب آسيا التى يصل عددها إلى ١,٢ بليون نسمة إضافة لمن يصل عددهم إلى ٢,٠ بليون نسمة والذى تزداد ثروتهم باستمرار من إقليم شرق آسيا تحت أى ظرف من أن تصبح دولاً متقدمة .

وسيُضاف الخطر البنى اللون لخطر العام الماضى الأصفر ، وسوف يتم سحق الأوروبيين وإغراقهم ، سوف يمتطى جنكيز خان جواده مرة أخرى ، وهكذا دواليك .

لكن نظرية أن العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى هى أحد اختراعات المتشائمين ، المصابين بداء الخوف من الأجانب ، الناس الذين يوصفون بأنهم «صدام الحضارات» ، وسواء سيحدث ذلك أم لا ، هذا يعتمد على اتجاهاتنا الحالية وعلى الذى نفعله الآن ، إن نتيجة حرمان اليابان من المواد الخام اللازمة لصناعاتها نتج عنها شن اليابان حرب الباسيفيك .

ولكن على افتراض أننا جميعًا ناصرنا بإصرار نظرية «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» ، على افتراض أننا نرى فى ازدهار الآخرين فرصًا لإثراء أنفسنا ، فنحن إذًا لسنا بحاجة لكل هذا الخوف من تزايد ثروة ومن التقدم التكنولوچى لدول العالم النامية .

وأنا هنا أكرر ، عندما استثمرت اليابان فى التصنيع فى ماليزيا ، فإننا لم تزدهر أحوالنا الاقتصادية فقط ، وإنما أصبحنا أحسن سوق لليابان ، واليوم أصبح الميزان التجارى فى صالح اليابان بشكل ضخم ، وبالطبع حصدت اليابان أرباحًا طائلة من استثماراتها فى ماليزيا .

ولقد ساعدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا على زيادة دخل الفرد فيها بنسبة ١,٠٠٠ تقريبا على مدار فترة ٣٠ سنة ، ومع ذلك فالأفضل من هذا أننا اكتسبنا القدرة على التصنيع وعلى تصدير سلعنا الخاصة بعلامتها التجارية المميزة .

واضح أن هذا لم يكن العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى ، لقد كانت تلك هى صيغة ربح - ربح . فإن اليابان بمساعدتنا ، ساعدت نفسها وساعدت الآخرين ، ولم يخسر أحدهم مثقال ذرة من شىء .

حتى بقية العالم استفاد هو الآخر لأننا ساعدنا على تخفيض أسعار التكلفة وعلى جعل السلع فى متناول يد الفقراء فى كل مكان ، وخصوصًا فى البلاد الفقيرة ، وبالطبع فإن ماليزيا ليست سوقًا لليابان وحدها ، فبامتلاكنا لثروتنا ، ومع زيادة متطلباتنا لشكل مستمر ، أصبحنا سوقًا جيدة لكل أنواع المنتجات من كل البلاد المتقدمة الأخرى ، وبمعنى آخر ، ساعد

ازدهار ماليزيا على ازدهار الدول المتقدمة فى كل مكان .

ونفس الشىء حدث مع دول جنوب شرق آسيا ، لقد ساعدنا على ازدهار كثير من البلاد ، بما فى ذلك بلاد الشمال الغنية ، وتشهد الأرقام التجارية على صحة هذا الكلام .

ولا تزال كثير من البلاد النامية فى حالة فقر شديد ، وهى لا تساهم بشىء تقريبًا فى ثروة الأغنياء ، وهى تحتاج لدعم مالى بشكل مستمر ، وهى بلاد أوضاعها غير مستقرة ، وبها حروب أهلية ، ومجاعات ، وكوارث من كل نوع بلا توقف ، ويجازف السياح بحياتهم عند ذهابهم لهذه البلاد ، وينبغى إنفاق مبالغ ضخمة لحفظ السلام فى هذه البلاد .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن البلاد المزدهرة يغلب عليها طابع السلام ، وأن يكون عبؤها أقل على بقية أنحاء العالم ، لذلك يمكن لسياسة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» تعطى عائدًا أفضل من سياسة «اجعل جارك متسولاً» .

لا داعى إذًا لأن نخاف من ازدهار الدول النامية ، فهى لن تصبح مصدر تهديد للدول المزدهرة . ولا ينتظر فائدة من محاولة احتوائهم ، أو تدميرهم اقتصاديًا ، أو منعهم من أن يجروا مباحثات مع بعضهما البعض أو مع الأغنياء من جيرانهم ، وهم لا يمكن أن يشكلوا تهديدًا لأنهم مشغولون جدًا فيما بينهم بالمنافسة فى التجمع ضد الدول المتقدمة ، والآسيويون على وجه الخصوص أكثر اختلاف من الناحية العرقية عن الأوروبيين ، فهم لا يمكن أن يعملوا سويًا أبدا ، لذا لن يحدث «صدام الحضارات» معهم أبدا .

وبالطبع لن يحدث أن يوجد عالم يسوده السلام بشكل كامل أبدا ، وستحدث حروب محلية وما زال من الممكن صناعة الأسلحة وبيعها بربح كبير لهذه الشعوب ، ولكن عمومًا ، فالعالم الأكثر تقدمًا وازدهرا أفضل من عالم مقسم من بلاد غنية جدا وبلاد فقيرة جدا .

وبرغم مرارتنا بسبب محاولة دفعنا عقدًا من الزمان للوراء عن طريق تخفيض قيمة

عملتنا إجباريًا ، واغتصاب سوق أسهمنا المالية ، فنحن فى جنوب شرق آسيا وفى آسيا مازلنا مهتمين باستقبال استثمارات من أوروبا وأمريكا ، لقد كثر الكلام عن تجميعنا بصعوبة لرؤوس الأموال الأجنبية (يعنى الغربية) ، ولكن ينبغى أن تقدروا لنا أيضا أننا نحن أبناء جنوب شرق آسيا على الأقل ، أصبحنا مرعوبين بشأن رأس المال الأجنبى ، لقد كنا نعتقد أنهم كانوا يساعدون على ازدهارنا ، وقمنا بحملات دعائية بالفرق التى تجوب الطرق لكى تشجعهم على الاستثمار فى أسواق الأسهم والأسواق المالية عندنا ، ولسوف نستمر فى عمل ذلك ، ولكن سيكون علينا أن نكون أكثر احتراسًا وحذرًا ، مازلنا نعتقد بوجود مستثمرين شرفاء هناك ، لكن هناك أيضا عددا غير قليل من الأوغاد الذين يمكن أن يتسببوا فى تيارات مفاجئة مؤذية تجبر الآخرين على الفرار بحثًا عن ملاذ يلجئون إليه .

مازلنا نؤمن بجعل آسيا فى حالة ازدهار لكى نجعل الجميع فى حالة ازدهار ، وقد تعرف وسائل الإعلام وخبراء المال الكبار ماذا ينبغى على البلد أن تفعل وكيف تفعل ذلك ، لكن لو فشل أى شىء ، فلن يتم التصويت على إخراجهم من العمل . إننا نعرف ، بل إننا نصر حقيقة بأننا نعرف بعض الأمور الخاصة بنمو بلادنا ، لقد أصبحت ماليزيا أحد البلاد التى أطلقوا عليها اقتصاديات النمور ليس عن طريق الاستماع لوسائل الإعلام أو إلى سحرة المال الكبار ، لقد طوّرنا أنفسنا فى الواقع بعمل عكس ما طلب منا السحرة ما ينبغى علينا القيام به ، ونحن نعتقد ، بكل بجاحة وصفاقة ، أن نفس هذه الصيغة يمكن أن تساعد عى نمو بلاد أخرى أيضا .

لقد كنا منتجين لسلع لا تبيع منها سوى سلعتين ، ثم قررنا الدخول فى التصنيع دون أن نتحلى بأية مهارات فى حرفيات التصنيع . ونفذنا قرارنا بالفعل ، وقيل لنا إن العمل الإيجابى لتصحيح الخلل الاقتصادى الاجتماعى لن يفلح ، لكن «السياسة الاقتصادية الجديدة» نجحت وخلقت مجتمعًا أجمل وأهدأ وبعيدًا عن أعمال الشغب ، كما قيل لنا إن الأغلبية من الملايو سيضطهدون الأقليّات ، وبدلاً من ذلك ، كان الملايون ، والصينيون ،

والهنود ، والإيبانيون ، والكدزانيون ، و٣٠ قبيلة أخرى يعيشون سويًا بتوافق وانسجام ، وقيل لنا أن البلد النامى لا ينبغى أن تطمح أن تقتحم مجال صناعة السيارات ، وفعلنا ذلك بعينه ، ولقد نجحنا فى ذلك .

وقد كانت الخصخصة شيئًا جديدًا عندما بدأنا برنامج الخصخصة الخاص بنا فى عام ١٩٨٢ ، وقد فشلت كثير من الدول المتقدمة فى الخصخصة ، أما نحن فخصخصنا أكثر من ٤٠٠ هيئة ، وشركة ، ومهنة حكومية ، ونجحنا ومازلنا مستمرين .

لقد أُدين شعار «اليابان المتحدة » ، أما نحن فجعلنا «ماليزيا المتحدة» عقيدتنا ، وهى التى ساعدت بلادنا على النمو والازدهار أسرع من معظم الدول الأخرى .

وسوف لا أصيبكم بالملل بسرد حكايات عن رفضنا للأمور التقليدية ، بما فى ذلك رفع سعر الفائدة عندنا من أجل حماية الرينجيت ، فلقد اتخذنا الطريق الآخر ، كما تعلمون .

ومن بين أحد الأمور غير التقليدية التى اتبعناها الدخول فى المشاريع الضخمة . ومن بين المشاريع الضخمة الكثيرة التى أكملناها والتى ساهمت جميعها فى تمويلنا وبناء ثروتنا «مشروع الطريق العام الشمالى الجنوبى» الذى يبغ طوله ٨٣٠ كيلومتر ، ومشروع رصيف تحميل وتفريغ السفن بطول ٦ كم فى «الميناء الغربى الجديد» ، ومشروع «قنطرة بينانج» ، ومشروع «برج كوالالمبور للاتصالات السلكية واللاسلكية» ، وكل هذه المشاريع ليست نُصب تذكارية ، لكنها بنية تحتية أساسية .

ونحن نبنى الآن أكبر ميناء جوى فى العالم فى كوالالمبور بسبب الحاجة الماسة إليه ، إن الميناء الجوى الحالى الذى تم بناؤه من ٣٣ سنة كان الغرض منه خدمة ٤٠٠,٠٠٠ راكب ، وهو الآن يخدم ١٦ مليون راكبًا ، وليس به مكان خال لتوسعته ، وتجد الحكومات فى كل أنحاء العالم صعوبات فى إيجاد مواقع لميناء جوى جديد وضرورى لها ومن الغباء

بناء ميناء جوى جديد يتسع لمليون راكب إضافى فقط لأننا لن نجد موقعًا آخر تظهر الحاجة لميناء جوى أكبر منه ، فإذا كان لابد من بناء ميناء جوى جديد ، فعلينا بنائه بحيث يكفينا لمدة ٣٠ سنة قادمة على الأقل ، إذا لم يكن ١٠٠ سنة ، ولكن يُقال لنا إننا لا ينبغى علينا أن نبنى ميناءً جويًا بهذه الضخامة / لماذا هذا؟ هل لأنكم تعتقدون أن هذا سيقوض اقتصادنا الذى استثمرتم فيه أموالكم؟ أنتم لا تريدون لاقتصادنا أن يهبط فتخسرون أموالكم ولكن نرجو أن تتفضلوا علينا بمعرفة شىء عن إدارة بلادنا ، نحن نحب أن يتجه تفكيرنا للأشياء الضخمة ، ولدينا أفكار عظيمة لجلب الثروة لدول نامية أخرى ، لقد اعتزمنا تطوير وادى ميكونج ، بدءًا من خط السكة الحديدية من سنغافورة إلى كانميج لأننا نعلم أن وسائل النقل سوف تدفع بالنمو الاقتصادى للأمام ، إنه مشروع كبير ، لكن المشاريع الصغيرة لها وقع بسيط على الاقتصاد .

نحن نريد أن نربط طرقنا بخطوط السكك الحديدية فى الصين ، وآسيا الوسطى ، ومنها لأوروبا ، إن أراضى آسيا الوسطى مُحوّطة ولا تستطيع التطور بسبب ذلك . أنتم تبنون طريقًا لنقل البترول والحمولات الضخمة الخاصة بكم ، فلم لا يمكن بناء سكك حديدية تكون المسافة بين قضبانها واسعة جدا بقطارات طولها كيلومتران ، وذلك لنقل البضائع داخل وخارج جمهوريات آسيا الوسطى؟ عند ذلك ستزدهر تلك الجمهوريات وسيصبح للعالم سوقًا كبيرة أخرى .

ولدينا أفكار أخرى كبيرة لازدهار جيراننا ، لازدهار الجميع ، بما فى ذلك الدول المتقدمة .

لكننا لن يُسمح لنا بعمل ذلك لأنكم لا تحبون أن يكون لنا أفكار كبيرة ، لا يصح هذا من وجهة نظركم ، من الوقاحة أن نحاول ، أو حتى أن نقول إننا سنفعل ذلك ، وإذا قلنا حتى إننا سنواصل تنفيذ مشروعاتنا الكبرى عندما نحصل على الأموال اللازمة لذلك ، فسوف تجعلوننا نتأكد من أننا لن نحصل على تلك الأموال ، وذلك بتخفيض قيمة عملتنا ، إن عبارة

«اجعل جارك متسولاً» هى شعار البعض وطريقة نظرتهم لعواقب الأمور ، إن أمثالهم يرفضون تقديم المساعدة ، والأسوأ من هذا ، مع ذلك ، أنهم يسدون الطريق ، ويضعون العراقيل ، ويخربون . إن قارة آسيا مليئة بالفرص العظيمة ، ليس للآسيويين وحدهم ، وإنما للجميع ، إن باستطاعتنا أن نزدهر لو حصلنا على نصف فرصة ، ولا نستطيع جميعا أن نكون بنفس قوة اقتصاد اليابان ، لكننا لا نقبل أن نكون فقراء بشكل حاد ، فإذا استطاعت بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية أن تكون فى حال ازدهار بشكل مُطرد ، فنحن لا نرى سببًا يمنعنا من أن نزدهر قليلاً .

لا نستطيع أن نتصرف بشكل جماعى منظم ضد بقية العالم ، فنحن غير مرتبطين عرقيا ببعضنا كالأوروبيين ، إننا من ألوان وظلال مختلفة ، ونعتنق ونمارس ديانات مختلفة ، ونتكلم لغات مختلفة ، ولنا ثقافات مختلفة جدا ، وسنظل دائما نختلف مع بعضنا ، بل ويُحتمل أن نتقاتل ، وهذا يترك لنا القليل من الوقت الذى نواجه فيه آخرين من أوروبا ، ليس هناك ما يجعلكم تخشون ازدهار ورفاهية الآسيويين ، إن لديكم كل شىء تكسبون من ورائه ، إذ أن ازدهارنا سيساهم فى ازدهاركم وازدهار بقية أنحاء العالم ، فكّروا إذًا فى الفرص الآسيوية وانتهزوها .

١٥-رُؤيَةُ عَامِ ٢٠٢٠؟ الطَّرِيقُ لِلأَمَامِ

إن «رؤية ماليزيا عام ٢٠٢٠م» عمرها الآن ست سنوات ، وهى الآن حقيقة من الحقائق ، درستها بلاد كثيرة ، وقلّدتها بلاد كثيرة ترغب هى الأخرى فى تقدم أوطانها ، وتوحيد شعوبها خلف مصير مشترك ، وتضامن جهودها خلف هدف مشترك .

لقد استقرت بلاد من بوتسوانا إلى السلفادور ، ومن كولومبيا إلى نيجيريا ، ومن موريشيس إلى فنزويلا على رؤيتها لعام ٢٠٢٠م . ويريد «نادى روما» رؤية عام ٢٠٢٠ لأوروبا ، وتريد أقطار جنوب شرق آسيا رؤية لعام ٢٠٢٠م ، لاتحاد دول جنوب شرق آسيا . وقد تبنت دول اتحاد شرق الپاسيفيك «أبيك» Apec رؤية لعام ٢٠٢٠ لدول الپاسيفيك . ويبدو أن عام ٢٠٢٠ ، الذى ذاع صيته وانتشر كمقياس لرؤية تامة وقد أصبح الآن هو التاريخ المحدد للجميع لتحقيق هدف تنموى ، أما فيما يخصنا نحن فى ماليزيا ، فإن رؤية ٢٠٢٠ أشعلت حماس جهود الأمة بالكامل وساعدتها على تحقيق نمو مستمر لم يسبق له مثيل ، ففى السنوات الست الأولى ، زاد نمونا بنسبة ٨,٦٪ ، وهى نسبة أعلى من نسبة النمو المستهدفة وهى ٧٪ سنويا والتى ينتج عنها مضاعفة إجمالى الناتج القومى عندنا كل عشر سنوات .

لم تكن مسيرة نمونا بلا أخطاء ، لكنها حققت بالتأكيد كثيرا مما شرعنا فى تحقيقه ، نحن عندنا الآن توظف كامل تام ، والثروة عندنا لم تتدل بشكل هزيل ورقيق وحسب ، لكنها انتشرت وتسللت لكل طبقات المجتمع حتى أنه قد تم القضاء على الفقر بشكل تام تقريبا ، كما ازداد الدخل بالنسبة للجميع ، وارتفعت الأجور دون الحاجة للجوء للعمل

* ورقة مقدمة فى «المؤتمر الوطنى ورؤية عام ٢٠٢٠» فى بيتالينج جايا ، فى ماليزيا ، فى ٢٩ أبريل عام ١٩٩٧م .

الصناعى ، وازدادت للضعف أو أكثر فى كثير من الحالات ، وكان الشىء الملحوظ حتى أكثر من ذلك هو انخفاض نسبة التضخم وهذا يعنى وجود قوة شرائية أفضل من زيادة التكاليف وتخفيض وضعنا التنافسى ، لقد أبلينا بلاء حسنا من الناحية الاقتصادية إذًا ، أفضل مما رسمنا فى رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ .

ومنذ البداية الفعلية ، منذ الوقت الذى تم الإعلان فيه عن رؤية عام ٢٠٢٠ ، يبدو أنها أسرت خيال الماليزيين من كل مهنة أو حرفة ، والمسألة أن هذه الرؤية ليست مجرد عبارة آسرة ، ولكن يبدو أنها هدف يسهل تصوره وإبداؤه للعيان ، كلنا نعرف ما هو شكل وحال الدول المتقدمة ، وكنا نحلم أن نكون مثلهم عندما كنا مستعمرين - مستقلين وأغنياء ، ولكننا ظللنا فقراء بعد حصولنا على الاستقلال واستمررنا فى التعرض لإهانات معينة ، ووعدت رؤية عام ٢٠٢٠ ليس فقط بالمساواة فى الثروة ، ولكن أيضا بالكرامة والشرف لنا بوصفنا دولة وشعبًا ، وهكذا اعتنقنا هذه الرؤية عن طيب خاطر وقدمنا قلوبنا وأرواحنا ثمنا لتحقيقها .

لقد كانت رؤية عام ٢٠٢٠ هى الرؤية التى يريدها شعبنا من أعماق قلبه ، فهى التى عبّرت بوضوح عن أعز أمانى مواطنينا ، وهى تنسجم وتتوافق مع أفضل تقاليد طريقة حياتنا بعينها نحن الماليزيين ، لقد قالت ما كنا نحتاج أن يُقال ، ودفنت العفاريت التى كانت تتربص لنا فى أحلك دهاليز تاريخنا ظلامًا ، وحلت الكثير من قضايا الماضى التى لم تُحل ، وأزاحت من فوق ظهورنا بعضًا من متاع وعادات التاريخ الثقيلة التى عاقت تقدمنا بشدة فى الماضى . ونقلت آفاق تفكير أمتنا من مراعى ماشية قليلة الإنتاج إلى صنع مستقبل أكثر إشراقا ، وأشارت إلى الأماكن التى نحتاج الذهاب إليها كوطن وأمة ، وأوضحت بكل جلاء ما كنا نحتاج فعله فى جيلنا الثانى كبلد مستقل حتى يصبح الجيل الحالى آخر أجيال الماليزيين الذى يعيش فى مجتمع يُسمى «ناميا» . ويصبح قبل نهاية عام ٢٠٢٠ بلدًا متقدما تقدما تاما .

وتجعل رؤية عام ٢٠٢٠ من الواضح كل الوضوح - ولابد أن يكون واضحا كل الوضوح فى عقولنا - أننا يجب أن نكون بلدا متقدما فى إطارنا الخاص بنا ، فأن تكون عصريًا ليس معناه أن تكون غربيا أو يابانيا أو شرقيا أو آسيويا ، إن الأرض التى يجب أن تنمو نموًا شاملا قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، لابد أن تكون عصرية بشكل فريد ، بمعنى أنها تجارى التقدم الذى يكون العالم قد وصل إليه فى كل مجال فى ذلك الوقت ، ومع ذلك تبقى ماليزيا فى إطار تنفرد به عن غيرها من الدول .

ومنذ البداية الفعلية ، تجعل رؤية عام ٢٠٢٠ هذه من الواضح كل الوضوح أنه لا ينبغى لماليزيا أن تصبح متقدمة من الناحية الاقتصادية فقط ، إنها لابد من أن تصبح دولة متقدمة تقدما تاما فى كل الأبعاد : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية والنفسية والثقافية .

وتؤكد رؤية عام ٢٠٢٠ على أهمية التقدم فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والترابط الاجتماعى ، فيما يتعلق باقتصادنا ، فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، والاستقرار السياسى ، ونظام الحكومة ، وصيغة الحياة ، والقيم الاجتماعية والروحية ، والاعتزاز بالوطن والثقة فيه .

لذا فإن رؤية عام ٢٠٢٠ تقدم جدول أعمال ليس اقتصاديا فقط ، وليس اجتماعيا فقط ، وليس سياسيا فقط ، وليس نفسيًا فقط ، ولا يختص بالعلم والتكنولوچيا وحدهما ، إنها تقدم جدول أعمال شامل و كامل للأمة ، ودعونى أذكركم مرة أخرى بالأهداف أو التحديات الاستراتيچية التسعة التى تعرضها رؤية عام ٢٠٢٠ .

أول هذه الأهداف والتحديات هو تحدى دولة ماليزية متحدة ، لها وعى وإدراك بالمصير المشترك الذى يساهم الجميع فيه ، هذه الدولة لابد من أن تكون فى حالة سلام مع نفسها ، وأن تتكامل وحدة أراضيها مع وحدتها العرقية ، تعيش فى حالة من التناسق والتناغم ومن المشاركة الكاملة والعادلة ومكونة من «بانجسا ماليزيا» واحدة تتمتع بالولاء السياسى والإخلاص للوطن .

والتحدى الثانى هو تحدى إقامة مجتمع ماليزى متحرر سيكولوچيا «نفسيا» ، وآمن ومتقدم ، ويتمتع بالإيمان والثقة بالنفس ، ويشعر بالفخر المستحق لما أصبح عليه ، وبما حققه ، ويكون قويا بالقدر الكافى الذى يجعله يواجه أى ضرب من ضروب الشدة أو المحن ، ولابد لهذا المجتمع الماليزى من أن يتميز بالسعى وراء الامتياز ، وأن يكون مدركا تماما لإمكانياته وطاقاته ، ولا يخنع من الناحية النفسية لأحد ، وأن تحترمه شعوب الأمم الأخرى .

والتحدى الثالث الذى واجهناه دائما هو خلق وتطوير مجتمع ديموقراطى ناضج ، يمارس شكلا من الديموقراطية الماليزية الناضجة ، المتفق عليها ، التى أنشأها المجتمع طبقا لظروفه الخاصة ، ويمكن أن تكون نموذجا لكثير من البلاد النامية .

والرابع– هو تحدى إقامة مجتمع أخلاقى ومعنوى كامل ، يكون مواطنوه ذوى قيم دينية وروحية قوية مصبوغين بأعلى المستويات الأخلاقية .

والتحدى الخامس الذى واجهناه دائما هو تحدى إقامة مجتمع ناضج ، ومتحرر ، ومتسامح يكون الماليزيون فيه من كل الألوان والعقائد أحرارًا فى ممارسة عاداتهم وثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية والتمسك بولائهم لها ، ومع ذلك يشعرون بأنهم جميعا ينتمون لأمة واحدة .

والسادس– هو تحدى إقامة مجتمع علمى تقدمى ، مجتمع يحب الابتكار ويتطلع للأمام ، مجتمع ليس مجرد مستهلك للتكنولوچيا ، ولكن مساهم أيضا فى حضارة المستقبل العلمية والتكنولوچية .

والتحدى السابع– هو تحدى إقامة مجتمع له اهتماماته التى يرعاها رعاية كاملة وثقافة واعية ، نظام اجتماعى يكون للمجتمع فيه الأولوية قبل الفرد ، والذى ترتكز رفاهية الشعب فيه ليس حول الدولة أو الفرد ، ولكن حول نظام عائلى قوى ومرن .

والثامن– هو تحدى ضمان وجود مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية ويكون توزيع

ثروة الأمة فيه عادلا ومنصفا ، مجتمع يشارك الجميع فيه فى التقدم الاقتصادى مشاركة كاملة . ولا يمكن لمثل هذا المجتمع أن يستمر فى مكانه مادام يُعتبر التخلف الاقتصادى والجنس أو العرق متلازمين أو مرتبطين ببعضهما البعض .

والتحدى التاسع- هو تحدى إنشاء مجتمع مزدهر وناجح ، ويكون اقتصاده منافسا قويا ، وديناميكيًا نشطا ، ومرنًا وسهل التكيف مع الظروف الطارئة .

ومنذ ست سنوات مضت ، عندما قُدمت رؤية عام ٢٠٢٠ ، أعطينا الاهتمام الأساسى لجدول الأعمال الاقتصادى ، للهدفين الثامن والتاسع من بين الأهداف الاستراتيجية : لتحدى إنشاء مجتمع عادل فى النواحى الاقتصادية ، وتحدى ضمان وجود مجتمع مزدهر ، اقتصاده منافس بقوة ، وديناميكى وقوى ومرن وسهل التكيف مع الظروف الطارئة .

وتذكر رؤية عام ٢٠٢٠ أنه واضح كل الوضوح أنه يجب أن تواجه أولويات أية لحظة من عمر الزمن الظروف المحددة لتلك اللحظة فى موعدها المناسب . فى بداية التسعينيات ، كانت أمامنا فرصة فريدة للقيام بقفزات عملاقة تختص ببرنامج عملنا الاقتصادى ، وبعد أن نجحنا بهذا الشكل الجيد ، وبتلك السرعة الفائقة ، وبشكل مُدوٍّ ، لم يكن هذا هو الوقت المناسب للترنح والتداعى ، والإعلان عن توقف النشاط ، والآن ليس هذا وقت إيقاف قوة الدفع الاقتصادية الجبارة التى نتحلى بها .

دعونى أكون واضحا تماما : يجب الإبقاء على الالتزام الجبار بمتابعة وتنفيذ برنامجنا الاقتصادى فى الماضى وامتداده للمستقبل ، فى الحقيقة لابد لنا من الاستمرار بتماسك وتشبث أكثر ، وبقدرة أكبر على الابتكار والخلق ، وفاعلية أكبر أيضا : من أجل القضاء على الفقر التام قضاء مبرما ؛ وضمان التوزيع العادل ، والمنصف لثروة الأمة ؛ وضمان المشاركة الكاملة فى التقدم الاقتصادى ، وضمان وجود مجتمع لا يحدث فيه مستقبلا ارتباط بين الجنس أو العرق والمهام الاقتصادية ، والقضاء على اعتبار التخلف الاقتصادى و الجنس أو

العرق متلازمين أو مرتبطين ببعضهما البعض .

و«السياسة الاقتصادية الجديدة» ليست أكثر من ذلك . لكن يجب ألا نهمل اليوم تحدى العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، كما يجب ألا نهمل مستقبلا مطالب العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، يجب مساعدة المتخلفين ، يجب عدم ترك أى إنسان قابع خلفنا . يجب أن نتقدم سويا مع بعضنا ، لابد من أن نحصد جميعا فوائد ومكاسب النمو السريع والوسائل العصرية المتقدمة ، ولو حدث أن نسينا الهدف الثامن لرؤية عام ٢٠٢٠ ، وهو كفاحنا من أجل عدالة اجتماعية فى النواحى الاقتصادية ، فنحن نفعل ذلك على حساب تعريض أنفسنا للخطر ، ودعونى أكرر : ولو حدث أن نسينا كفاحنا من أجل العدالة الاجتماعية فى النواحى الاقتصادية ، فنحن نفعل ذلك على حساب تعريض أنفسنا للخطر .

لابد لنا أيضا من مواصلة الطريق ونحن أكثر تماسكًا وتشبثًا ، وبقدرة أكبر على الابتكار والخلق ، وفاعلية أكبر أيضا : لضمان النمو السريع الذى يمكن دعمه وتقويته ، ولضمان وجود اقتصاد تنافسى تماما ، وديناميكى نشط ، ومرن وسهل التكيف مع الظروف الطارئة - سريع الخطى وقادر على التفوق فى أدائه على منافسيه .

ومنذ بداية الثمانينيات ، أعدنا ابتكار الاقتصاد الماليزى ، دعونا لا ننسى أنه منذ فترة غير بعيدة كنا نعتمد على المطاط والقصدير ، ثم على المطاط وزيت النخيل ، أين كان يمكن أن نكون اليوم لو كنا مازلنا نعتمد فى معيشتنا على المطاط والقصدير أو على المطاط وزيت النخيل أو على الموارد الطبيعية وحدها بما فى ذلك البترول التى تشكل فى مجموعها ٩ ,١٦ ٪ من العائد الكلى للصادرات .

لم يكن أمامنا خيار ، كان لزاما علينا أن نكتب التقارير ونعيد تشكيل اقتصادنا بالطرق الأساسية للغاية ، قدمنا «سياسة التوجه شرقا» والخصخصة ، والبعد عن الرقابة الإنتاجية ، وجعلنا القطاع الخاص ، وليس القطاع العام ، المحرك الأساسى للنمو ، وأسرعنا الخطى تجاه التصنيع ، وعملنا بجهد كبير من أجل التوسع فى صناعتنا صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم ،

واتجهنا بقوة نحو النمو الذى يعتمد فى المقام الأول على التصدير ، وبالتالى كان اعتمادنا على العالم كله باعتباره ساحة السوق الخاص بنا ، وسمحنا بانفتاح اقتصادنا وتحرره ، واندفعنا بقوة وراء الاستثمار الأجنبى ، فى نفس الوقت الذى كنا نندفع فيه بقوة أكبر للاستثمار المحلى ، وركزنا على تطوير المورد البشرى ، دعونى أذكّر الجميع لآخر مرة أن رؤية عام ٢٠٢٠ تذكر بشكل لا لبس فيه أنه ليس هناك ما هو أهم من تطوير الموارد البشرية . . إن شعبنا هو موردنا الأساسى .

لقد فهمنا أنه كان لابد من تطوير وتقوية البنية التحتية ، وأنه لابد من إثراء وتقوية أعمال المقاولات ، وآمنا بقوة بالرقابة اللصيقة على التضخم ، بل إننا تحدثنا بشكل جاد عن انعدام التضخم ومازلنا نتابع الموضوع عن كثب ، وإذا كان التقليل من التضخم أمرًا ممكنا ، فمن المؤكد أنه يمكن منعه من الظهور كلية ،إننا نحتاج أن نؤمن بانعدام التضخم وبأننا يمكننا العمل فى هذا الاتجاه ، ولا يمكن أن نعمل تجاه شىء لا نعتقد أنه يمكن تحقيقه ، وكفلنا سعر صرف سليم ومستقر .

وعملنا بجد على تطوير التكنولوچيا الصناعية ، وفهمنا ضرورة التحديث فى القطاعات الزراعية وقطاعات الخدمات ، وركزنا على الحاجة لتطوير المناطق الريفية لضمان التطوير الذى يمكننا من استمراريته ودعمه ، وعلمنا ، أو ينبغى أن نعلم ، أننا يجب أن نصبح مجتمعا غنيا بالمعلومات ، وأدركنا أنه كان من الواجب أن يكون لدينا برنامج عمل دبلوماسى نشط لمساندة حملتنا الاقتصادية القوية ؛ لذا سافرنا بعيدا فى كل أرجاء الدنيا بحثا عن الأصدقاء والأسواق ، وشدّدنا على الحاجة «الماليزيا المتحدة» ، للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ، ومع النقابات الآن أيضا ، فى مهمة تطوير الأمة من أجل الشعب .

كانت تلك عناصر أساسية لـ«الصيغة الرابحة» التى ساعدتنا أن نصبح على ما نحن عليه اليوم ، ، برغم كل الصعاب والأخطاء وحالات الفشل التى واجهتنا ، ولقد أثبتت هذه الإصلاحات ، أساسا ، قيمة تلك العناصر ، فيجب دعمها واستمراريتها ، بل وينبغى

زيادتها ، لم يستطع الكثير منها مواصلة الطريق ، ومازال على الكثير أن يشمر لنجنى ثماره وفوائده . ومازال علينا الاكتشاف والتطوير و السعى للحصول على كثير من الاستراتيجيات والأفكار الجديدة .

ودعنا نكون واضحين أيضا فى أن الأمة التى لا تصلح من نفسها على الدوام ولا ترغب فى تجربة أفكار واستراتيجيات جديدة ؛ أو اقتصاد غير قادر على استعادة أوضاعه بسرعة ، ثم استعادة أوضاعه مرة أخرى ، سيتخلف فى عالم اليوم السريع فى حركته ، عالم يتلقى صدمات عنيفة من خلال الأفكار والمفاهيم الجديدة من أمثال العولمة ، والاقتصاديات التى ليس لها حدود ، وعدم الاهتمام بسيادة الأوطان ، والمعلومات غير المحدودة والمشوّشة .

إن سوقنا الوطنية ليست ضخمة فى حجمها ، وهى بالتأكيد ليست بالحجم الذى يمكّننا من النمو بخطوات تجعلنا نلحق بالدول المتقدمة ، إننا نحتاج اقتحام السوق العالمية ، لكن ينبغى أن ندفع ثمن الحصول على إذن بدخولها ، علينا أن نتوقف عن حماية سوقنا ، وعلينا بفتحها للجميع لكى نحصل على إمكانية دخول الأسواق الأخرى بالتبادل ، وإذا كنا لا نريد أن يسحقنا عمالقة الاقتصاد من الخارج ، فعلينا أن نتعلم أن نكون منافسين جدا لغيرنا ، وعلى مؤسساتنا وشركاتنا أن تصبح كبيرة هى الأخرى ،وأن تفكر بما يتناسب مع حجمها الكبير .

وأود أن أتوسع هنا فى شرح استراتيجيتنا حتى تظل منافسة لغيرها ، الأمر فى الحقيقة سهل جدا ، نريد أن نحافظ على انخفاض سعر التكلفة عندنا بدون التضحية بمستوى معيشة شعبنا ، الذى يجب أن ينهض فى الوقت الذى ينمو فيه الوطن ، بهذه الطريقة سنظل داخل المنافسة .

وأول شىء جوهرى هو احتواء التضخم ، وينبغى عمل الكثير لاحتواء التضخم ، علينا الاستمرار فى السيطرة على أسعار السلع الضرورية ، ونحن نراقب تحديد الأسعار عمومًا لكى تكون ما يُسمى بالزيادات الحتمية حتمية ولا يمكن تجنبها بالفعل ، وأن تظل فى

أضيق الحدود .

ولكن أهم شيء هو زيادة الأجور ولكن على أساس زيادة حجم الإنتاج فقط ، وسواء كانت زيادة الإنتاج هذه ترجع لجهود الموظفين أو لتحسن وسيلة الإنتاج أو زيادات فى رؤوس الأموال ، يحق للعمال الحصول على زيادة فى الأجور تتناسب مع سعر التكلفة الحقيقية للزيادة فى حصص الإنتاج ، وبالطبع يحق للآخرين الحصول على أية زيادة فى العوائد التى ترجع لزيادة الطاقة الإنتاجية كنتيجة لجهود العاملين أو للإدارة أو لزيادة رأس المال .

وإذا سُمح بزيادة أسعار التكلفة بدون زيادة مماثلة فى الإنتاج ، فسنفقد القدرة على المنافسة ، وهنا يحدث التضخم ، وعندما يحدث التضخم ، تصبح أية زيادة فى الدخل ، سواء للموظفين أم المستثمرين لا معنى لها ، لأن القوة الشرائية للدخل الجديد لن تزيد ، بل إنها فى الحقيقة قد تشترى أقل من الدخل القديم ، وقد حدث هذا فى بلاد كثيرة يكسب فيها الناس أكثر لكن يقل إنتاجهم .

لابد من أن يفهم الجميع هذه الحقيقة البسيطة إذا شئنا أن نظل فى دائرة المنافسة ، وأن نضمن مستوى معيشة أعلى للجميع ، وأن ننمو ونتطور اقتصاديا ، وقد سُمح بزيادة الدخول فى كثير من الدول المتقدمة بدون زيادة فى طاقة الإنتاج ، ونتج عن ذلك انتشار البطالة وانحسار تدريجى فى الاقتصاد ، ولحسن الحظ بالنسبة لهم أن لهم أصولاً وموجودات مثل الأسواق المحلية الغنية ، والتكنولوچيا ، وإمكانية الحصول على رؤوس أموال ضخمة وقوة عاملة ماهرة ، ونحن لا نملك أيًا من هذه الأشياء ، وإذا تبنينا أى طريق من طرقهم التى تتسم بالإسراف ، فسوف نتقهقر اقتصاديا ، وبمعنى آخر ، سيزداد فقر العمال و الموظفين الإداريين الكبار والمستثمرين عندنا ، آسف أنى أهاجم هذا وأسخر منه لكن الكثير جدا من الناس مغرمون بالاستحواذ على نقود أكثر بدون التفكير فيما يمكن أن تشتريه هذه النقود .

ولو بدا أن تكون الحكومة صارمة بشكل مفرط أو غير ملائم وغير راغبة فى الموافقة على الطلبات المتعددة التى تقدمها جماعات متنوعة ؛ فهذا لأننا نريد خدمة أفضل لمصالح الشعب والأمة ، نحن لا نريد أن نندفع فى أمر ما يكون الثمن الذى ندفعه نتيجة لذلك هو فقر يطول مداه ، ولكى نتقدم نحو رؤية عام ٢٠٢٠ ، علينا بإدارة الاقتصاد بهدف النمو الثابت والمستمر .

يجب أن ننمو بمعدل ٧ ٪ سنويا لمدة ٣٠ سنة ما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ . ولكى نصل لهذا المعدل ، لابد من تحقيق نمو عال فى السنوات الأولى ، وعندما ينضج الوضع الاقتصادى سيتباطأ إيقاع النمو ، ولكن حتى لو انخفض معدل النمو فى العشر سنوات الأخيرة ، سيكون لا يزال من الممكن تحقيق معدل النمو بنسبة ٧٪ .

تلك هى استراتيچيتنا ، ويجب أن تفهم الأمة بأكملها ، من العمال إلى رؤساء مجالس الإدارات ومن يُطلق عليهم ملوك المال ، الاستراتيچية القومية ، وباستطاعة الحكومة أن تخطط وترشد فقط ، ولكن الشعب هو الذى يجعل الاقتصاد يؤدى دوره ، ونحن أيضا يجب أن نؤدى دورنا ، ونؤديه بشكل جيد إذا أردنا لرؤية عام ٢٠٢٠ أن تصبح حقيقة واقعة .

منذ عشرين سنة ، كنا لا نزال نعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة والتعدين ، وكنا نعلق آمالاً كبيرة على أن نصبح دولة صناعية ، ثم تعلقت قلوبنا بأن نصبح دولة صناعية ، واليوم ، أصبحنا فى أعلى درجات سلم الاقتصاد الصناعى العالمى ، وتشكل الصناعة ٤٤ ٪ من مجموع إجمالى الناتج القومى المحلى ، وتشكل المنتجات الصناعية أكثر من ٨٠ ٪ من إجمالى الصادرات ، ويعمل أكثر من ٣٤ ٪ من قوتنا العاملة فى قطاع الصناعة .

ونحن نحقق أعلى معدل زيادة فى الصادرات منذ عدة سنوات ؛ وحيث إن ٨٠ ٪ من صادراتنا عبارة عن سلع مُصنّعة ، ومقدار السلع المصنعة من الصادرات فى تزايد مستمر أيضًا ، فإن قطاع التصنيع هو أكبر قطاع يساهم فى مكاسبنا من التصدير ، لقد أصبحنا بحق

دولة صناعية ، وإذا كان من حقنا أن نسعد بهذا الأداء ، إلا أننا ينبغى أن ننظر نظرة جادة لقطاعات أخرى ، على سبيل المثال ، لماذا لا يساهم قطاع الخدمات بالقدر الكافى فى زيادة إجمالى الناتج القومى عندنا .

وينبغى علينا ، بالطبع ، مواصلة التوسع فى قدراتنا الصناعية بتحسين إنتاجية الفرد ، ويمكننا تحقيق ذلك من خلال إدارة الأجهزة بالوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية التى تحل محل حواس الملاحظة عند الإنسان وتوفر عليه عناء كتابة التقارير وبذل الجهد ، واستخدام الإنسان الآلى ، إلخ . ولكن يجب أن نضاعف مكاسبنا من التصدير لأقصى حد من خلال مضاعفة استخدام الموانئ وصناعة الشحن بالسفن والتأمينات لأقصى درجة ، لقد هيّأت الحكومة البنية التحتية لتحقيق ذلك ، ويبقى الدور على العاملين فى الاستيراد والتصدير لاستخدام هذه التسهيلات ، ويمكن من خلال ذلك عمل إضافة عدد أكبر من نقاط النسبة المئوية لنمونا الاقتصادى .

نستطيع أن نهنئ أنفسنا على التقدم الذى أحرزناه ، لكننا لا يمكن أن نركن لذلك ونترك الاقتصاد يسير فى طريقه ، يجب أن نكون فى منتهى اليقظة والنشاط و الحذر باستمرار للتغيرات التى تحدث من حولنا حتى نواصل النمو ، نحن الآن فى الطريق للانتقال إلى عصر ما بعد الصناعة ، نحن فى الحقيقة ننتقل من «المجتمع الصناعى» إلى «عصر المعلومات» الذى لا حدود له ، اقتصاد العولمة الذى لم تعد الحدود فيه قادرة على حمايتنا من اقتصاديات العالم القائمة على السلب والنهب .

وسنخسر بعض الأشياء ونكسب البعض الآخر ، ولكن يجب أن نحاول أن نكسب أكثر مما نخسر ، ومن أجل هذا الهدف قررنا القيام بتحرك جرىء للدخول فى عصر المعلومات وذلك ببدء العمل فى «معابر الوسائط المتعددة» . وهذا المنهج بالكامل منهج راديكالى أى نزّاع إلى إحداث تغييرات متطرفة فى العادات السائدة والأحوال والمؤسسات القائمة ، فإذا كان علينا أن نفكك ونفتح حدودنا الوطنية بأى شكل ، فعلينا فى المقابل

الحصول على شيء مما يدخل أراضى الوطن . وستعمل معابر الوسائط المتعددة فى ظل مجموعة من القواعد والقوانين المختلفة ، وسنرتكب أخطاء ، ولكن بجعل التغيرات مقصورة على منطقة محددة ، سوف نتمكن من الحد من الخسائر ومن اختيار ما يمكن قبوله لسائر أنحاء الوطن .

ولا ينبغى أن ننسى ولو للحظة واحدة البرنامج السياسى المُعد لرؤية عام ٢٠٢٠ : دولة ماليزية متحدة ومجتمع ديموقراطى متقدم وناضج ، إن النمو المطرد والسريع مخفف رائع للصدمات ، وهو يشبه النهر أثناء الفيضان ، فهو يُخفى الصخور فى حوض النهر ، ويجب ألا نرضى عن أنفسنا مطلقا ، لأن الأمة المتحدة هى الأساس الذى يُبنى عليه البيت الماليزى ، فإذا كنا غير متحدين وفى نزاع مع بعضنا البعض ، فسيكون الفشل التام من نصيب كل ما فعلناه .

لابد من أن نعى حقيقة أن الديمقراطية تزدهر عندما ترتكز على نمو اقتصادى وتقدم اجتماعى سليمين وصحيحين ، وبنفس هذا الوضوح ، بدون ديمقراطية ماليزية منتجة ، سيصادفنا الكثير من المُعوّقات .

لقد ظللنا أكثر من ٤٠٠ سنة بعد عام ١٥١١ ونحن لا نتحكم فى مصائرنا ، ولم نكن مؤمنين بقدرتنا على التفوق ، أما فى السنوات الأخيرة ، فقد أظهرنا للآخرين ، وأهم من ذلك لأنفسنا ، أن «ماليزيا فوق الجميع» (Malaysia Boleh) يجب أن نكون متواضعين دائما ، إن التواضع والحقائق تقول لنا إن الطريق أمامنا ما زال طويلا لاستكمال الرحلة .

ولا ينبغى أن نُسلّم جدلا فى أية لحظة بارتباط الحاجة للتقدم مع مهمة خلق مجتمع ناضج ومتحرر ومتسامح ، ذلك المجتمع الذى لا يكتفى بالتسامح ، ولكن يمكنه أيضا أن يُكن التقدير لطرق الآخرين ويحتفى بها .

وكما ركزت القول من قبل ، يجب أن نواصل المسيرة ولا نتخاذل أو نتباطأ فى تنفيذ

برنامجنا الاقتصادى ، لقد بدأ السباق الجاد لتوه لمستقبلنا الاقتصادى ، ولابد من أن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للفوز بهذا السباق للمستقبل ، لا يمكننا أن نتحمل نتيجة عدم استغلال هذه اللحظة من عمر الزمن .

لكنى أعتقد أنه يجب علينا فى هذه «اللحظة الخاصة من عمر الزمن» أن نعتزم أيضا اتخاذ خطوات عملاقة للأمام فى برنامجنا الاجتماعى .

وعلى وجه الخصوص ، أعتقد أن هناك هدفين اجتماعيين استراتيجيين يتطلبان اهتمامنا العاجل والمكثف والشامل ، لقد آن الأوان للتحرك للأمام بقوة ونشاط نحو ضمان إقامة «مجتمع أخلاقى ومعنوى كامل ، يكون مواطنوه ذوى قيم دينية وروحية قوية مصبوغتين بأعلى المستويات الأخلاقية» ، كما أعتقد أنه قد آن الأوان للتحرك بقوة للأمام نحو ضمان إقامة مجتمع له اهتماماته التى يرعاها رعاية كاملة وثقافة واعية أساسها نظام عائلى قوى ومرن .

وبالطبع يجب أن نحترس دائما من الفساد ، واليوم ، كما هو الحال دائما ، يجب ألا نأخذ أى قسط من الراحة من القيام بأنواع المسح التى تظهر أننا لسنا فقراء أكثر من اللازم على ما يُسمى بالمستويات «الآسيوية» ، أو مستويات الدول النامية ، أو المستويات «العالمية» ؛ أو أننا يُقال عنا إننا لم نعد أكثر فسادا من عدد كبير من الدول «المتقدمة» ، ونحمد الله أن الفساد فى ماليزيا ليس إحدى طرق الحياة فيها ، كما هو الحال فى معظم البلاد .

ولكن فى هذه «اللحظة الخاصة من عمر الزمن» ، فإن ما يبدو أنه أمر مُلح وعاجل هو الحاجة لضمان التوازن الصحيح بين التطور المادى والتطور الروحى ، يجب أن نتأكد من أننا لا نقع فى الحفرة المظلمة التى وقع فيها كثير من البلاد التى يسمونها «متقدمة» ، نحن لا نريد أن نكون مجتمعًا استهلاكيًا مسرفًا تثير المادية التى أطلقوا لها العنان أعمال الشغب فيه .

لقد جلب التحضر معه تغيرات شديدة فى طريقة حياة كثير من الماليزيين ، وهم

جميعا ليسو سيئين ، لكن هناك ضعف فى الروابط والتحفظات العائلية بشكل ثابت لا يتغير ، فنحن نرى زيادة فى الإدمان على المخدرات ، وزيادة فى معدلات الجرائم ، والزنا والطلاق ، والسطو على البيوت والأطفال الذين تخلى عنهم أهاليهم .

وتتجه الدول المتقدمة لاعتبار هذه الأنواع من الخلل والانحلال فى المجتمع أموراً حتمية ولابد من قبولها ، أما نحن فعلينا أن نحاول الاحتفاظ بقيمنا وأن نحارب هذه الشرور الاجتماعية ، وحتى لو لم ننجح فى ذلك نجاحا تاما ، فعلى الأقل ينبغى أن نحاول الإقلال من وقوعها ، لابد من أن نؤكد على حاجتنا للدين وللقيم الروحية ، يجب على الماليزيين التمسك بالقواعد الأخلاقية والأدبية ، وإلا سنفقد حاسة التوجيه ولا نحقق رؤيتنا .

يجب علينا ألا ننغمس فى السياسة ، ويجب ألا نتعصب لجماعات دينية أو عرقية ، يجب ألا نرفض كل شيء ، إن إهانة الأجيال الأخرى واحتقارها ليست هى الحل لمشاكلنا ، ولن يدلُنا التحيز لأجيال معينة على الطريق الصحيح ، يجب ألا يشجب كبار السن الصغار من الشباب ، كما يجب ألا يوجه الصغار اللوم للكبار .

ويجب أن نجد حلولا ، وليس كباش فداء ، ولابد من أن نكفل ونصون التقدم ، وليس عظمة الأحلام وفخامتها ، ولابد من أن تكون ردود أفعالنا جريئة ولكن متوازنة ، ويجب أن نكون أولى عزم ، ولكن باستخدام العقل والمنطق فيما نتخذه من قرارات ، الحاجة موجودة لقدر أكبر من التعاطف والحنان ، ويجب أن نكون واقعيين وعمليين وأن نفعل الشيء المفيد ، ويجب استنباط الحقيقة من الوقائع ، ويجب أن نتصرف على أساس الحقيقة وليس الخيال .

لقد تبنينا رؤية عام ٢٠٢٠ منذ ست سنوات ، وقد تم وضع الأهداف المصيرية بعناية . إن رسالتنا واضحة ، وهناك اتفاق شبه جماعى عليها ، إن وحدة الشعب الماليزى خلف رؤية عام ٢٠٢٠ عميقة وليس لها مثيل فى التاريخ .

ونحن نجتمع اليوم ليس من أجل مراجعة الرؤية ، وليس لكشف النقاب عما هو قريب جدا من قلوب الشعب ، ولكن لمناقشة الطريقة التى تساعدنا على التقدم بأسرع ما يمكن وبأكبر نتيجة مثمرة ممكنة لأهداف رؤية عام ٢٠٢٠ ؛ وذلك لكى نحققها لو أمكننا قبل عام ٢٠٢٠ .

١٦- الطريق للأمام لماليزيا وآسيا

في الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، تعرضت ماليزيا لتشويه سمعتها لمحاولتنا المكثفة فى الإصلاحات الاجتماعية العلمية المدروسة ، وفى محاولتنا لإعادة تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا ، وبعد عدة مئات من السنين من التطور المُشوّه وسياسة فرّق تسُد التى كان يمارسها الأسياد المستعمرون الذين عقدوا العزم على استغلال أراضينا بلا مراعاة لمشاعرنا أو لحقنا فى الاختيار ، ورثنا مجتمعًا متعدد الأعراق من سكان أهل البلد الأصليين وغيرهم منفصلين ومقسمين إلى فئات مردُّها التباين الاجتماعى والاقتصادى بين تلك الفئات .

لقد حاولت الحكومات فى كل مكان دائما ، عندما كانت ترغب فى ذلك ، تصحيح حالات الظلم البيّن فى مجتمعها ، وهذا ما كانت تنوى الشيوعية والاشتراكية أن تنفذه . وفشل المذهبان بالطبع فى تحقيق ذلك ، لكن كان السبب فى ذلك أنهما نسيا فى مسيراتهما الهدف من أيديولوجياتهما ، ورفضت ماليزيا الشيوعية والاشتراكية حتى من قبل أن يتضح فشلهما للجميع ، وقمنا بإعداد برنامج اقتصادى اجتماعى خاص بنا قابل للعمل الإيجابى بعنوان «السياسة الاقتصادية الجديدة» .

ولكن عندما تدخلت الحكومة للقيام بتصحيح حالات الظلم الأساسية ، والتى كان لابد من عمل بعض الأشياء الأقل إنصافا أثناء القيام بها ، قام الجميع بلا استثناء بالتشهير بنا .

وفى فترة العشرين سنة «للسياسة الاقتصادية الجديدة» ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، طوّرنا قاعدة الطاقة البشرية وقمنا بتعليم أفراد الشعب ، وحركنا أعدادًا ضخمة

* ورقة مقدمة فى عشاء المجتمع الآسيوى فى نيو يورك بالولايات المتحدة فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٩٦ .

من المواطنين لمستويات جديدة من الطموح والأداء ، وكان معدل النمو عندنا ٧ ,٦ ٪ سنويا ، ونجحنا فى إعادة تشكيل اقتصادنا بشكل حقيقى ملموس ، وكذلك السيكولوجية الاجتماعية وتوجهاتنا العرقية وسياستنا العنصرية بشكل جذرى .

ولكل تقدم ثمنه فى عالم الواقع ، ودفعنا الثمن الذى كان لابد من دفعه ، لكن القليل من الماليزيين اليوم هم الذين يقولون إنه كان ثمنا باهظا ، ويا للعجب ، إن كثيرا ممن أدانونا بالأمس هم الذين يمدحوننا اليوم ، وهم يتحدثون الآن عن النموذج الماليزى الجدير بالتقليد .

منذ عام ١٩٩١ ، تسابق مجتمع ماليزيا بالكامل حول ما نسميه برؤية عام ٢٠٢٠ ، وهذه الرؤية تحدد أهدافا كثيرة ، لكن الهدف الذى استولى على خيال الناس ، ويسرنى أن أقول ذلك ، حتى من هم فى جانب المعارضة ، هو هدف النمو بمعدل ٧ ٪ على امتداد السنوات من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٢٠ ، ونكون بذلك قد ضاعفنا من دخلنا القومى فى كل عشر سنوات ونخرج للوجود كدولة متقدمة بشكل تام قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، ربما نكون طموحين ، غير أننا نعتقد أننا قادرون على تحقيق ذلك .

ولكى نحقق هذا الهدف البطولى للغاية ، حددنا سلسلة من إصلاحات واستراتيجيات اقتصادية ، تلك التى نسميها «الصيغة الرابحة» ، ولقد أعطتنا هذه الصيغة الرابحة حتى الآن ، وعلى مدار السنوات الثمانى الماضية ، متوسط معدل نمو قدره ٩ ,٨ ٪ يصاحبه معدل تضخم قدره ٥ ,٣ ٪ .

وتتكون تلك «الصيغة الرابحة» من أشياء كثيرة ، أولا- قلنا : إنه ليس من شأن الحكومة أن تدخل فى مشاريع تجارية ، وبدأنا فى بداية الثمانينيات بالانتقال الاستراتيجى الأساسى بضمان أن يصبح القطاع الخاص آلة أساسية للنمو ، استغرق ذلك منا عدة سنوات صادفنا فيها أصعب الأوقات ، لكن القطاع الخاص - الأجنبى والوطنى الذى ربيناه وكبّرناه - أصبح اليوم نابضًا بالحياة و يدخل فى مشاريع ضخمة للغاية ، لقد أصبح بحق الآلة

الرئيسة لنمونا .

وفى بداية الثمانينيات ، عندما بدأنا إصلاحاتنا الجديدة ، كانت خدمتنا المدنية ضخمة جدا فيما يتعلق ببقية الأمور الاقتصادية ، وزاحمت القطاع الخاص فيما يتعلق بالقوة البشرية ذات المهارة ، والموارد المالية ، واحتكرت عددا كبيرا من الأنشطة التجارية ، وهنا أجبرنا الخدمة المدنية على الانسحاب ، وانخفض نشاطنا للدرجة التى أصبحت فيها الخدمة المدنية فى حجمها المناسب تقريبا ، ولابد من أن نستمر فى تحديث ورفع مستوى الكفاءة الإدارية ، لكننا سوف نعمل بشكل مستمر لضمان حجمها المناسب .

ثالثا- لقد اندفعنا بقوة فى الثمانينيات بلا رقابة أو سيطرة ، وتعاملنا بنشاط بمقص قوى مع الشريط الأحمر «أى قضينا تقريبا على الاهتمام الزائد عن الحد بالرسميات والقواعد والقوانين فى الأمور الاقتصادية» ، وسنستمر فى التحرر من الرقابة والسيطرة فى السنوات القادمة كلما لزم الأمر بصرف النظر عن النصائح المجانية التى تُوجَّه إلينا يوميا من أولئك الذين يزعمون أنهم يعرفون أحسن من غيرهم ، برغم أنهم من بلاد مسيرتها الاقتصادية لا تسر ؛ بلاد سبق لها أن عبثت باقتصادنا وأفسدته .

رابعا- لقد دخلنا فى الخصخصة بكثافة عبر السنوات العشر الماضية ، إن برنامج الخصخصة عندنا ، الذى بدأناه قبل أن تصبح الكلمة شائعة بمدة طويلة ، من بين أنجح البرامج فى العالم أجمع .

والمدهش حقا هو كيف تمكنت التسهيلات التى كانت تعتمد بشكل غير معقول على الإعانات ، وعلى المؤسسات التى كانت الحكومة تضطر لدفع مئات الملايين من الدولارات لها سنويا ، من تحقيق مثل تلك الأرباح الضخمة بمجرد ما تم خصخصتها فى الوقت الذى كانت تُدار فيه بنفس الإدارة السابقة تماما ، ويعمل بها نفس العمال الذين كانوا يعملون بها قبل الخصخصة ، لقد كان كل المطلوب لهذه التسهيلات إذًا هو تغيير مهمتهم ، أى جعل دورهم تجاريا ، ثم ندعهم ينطلقون .

واليوم ، وعلى عكس ما يحدث فى كثير من البلاد الأخرى ، نجد أن عمالنا أعظم ممن يؤيدون الخصخصة لأنهم يعلمون أنها تعنى أجورا أفضل ، وملكية للأسهم و علاوات إضافية ، وسوف نستمر فى برنامجنا المكثف للخصخصة فى السنوات القادمة ، رغم أن النقاد العظام فى الاقتصاد أدانوا الخصخصة عندنا بأعلى صوتهم لأنها ، طبقا لما يقولون ، تفيد القلائل من ذوى الامتياز فقط ، من الصعب عليهم أن يعتقدوا أن المواطنين من أهل البلد يمكن أن يكونوا عادلين لإخوانهم الذين هم من نوعهم ، لقد أفادت الخصخصة فى ماليزيا كل فرد من السكان بلا استثناء ، ولدينا الأرقام التى تثبت ذلك .

ومن البداية ، لم يكن عندنا أى شك خيالى فى قيمة التصنيع ، وكان للتصنيع دائما سحره الخاص عندنا ، فهو شىء لم يكن مسموح لنا القيام به عندما كانت تحكمنا قوة اقتصادية أرادت أن نكون سوقا دائما لبضائعها .

وتعلقت قلوبنا بالتصنيع منذ اليوم الأول ، ونجح دفعنا وتشجيعنا الأول للوظائف عن طريق العمل فى الصناعات المكثفة نجاحا باهرا لدرجة أننا الآن نعانى من نقص فى العمالة ، نحن الآن نريد صناعات كبرى وتكنولوجية لتقليل الاعتماد على العمالة ولزيادة أجورهم ، والبعض يقول إننا لا نستطيع عمل ذلك ، وأن عمالنا لا يستطيعون التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة الحديثة ، لكنهم قالوا نفس هذه الأشياء عندما تحولنا من زراعة الأرز للتصنيع .

فى الثمانينيات ، شكلت السلع الصناعية ٢١,٥ ٪ من صادراتنا ، وفى عام ١٩٩٥ ، شكلت ٧٩,٥ ٪ . ونتوقع فى هذه السنة أن تتكون ٨٣ ٪ من جميع صادراتنا من سلع صناعية ، واضح أننا نتقدم ، ويمكن أن نتقدم أكثر قليلا .

والعنصر السادس «للصيغة الرابحة» هو التوسع الأفقى والرأسى للصناعات ذات الحجم الصغير والمتوسط ، فهى تلعب دورا مهمًا فى دعم صناعاتنا الكبرى والتقليل من الاعتماد على الواردات .

سوف نستمر فى الاعتماد على النمو الذى يعتمد على التصدير ، فالسوق عندنا ضيق جدا ، ولابد من أن يكون العالم أجمع سوقًا لنا ، والدخول فى السوق العالمى يلقى بشركاتنا فى مواجهة جميع القادمين ويخضعها للقوة الكاملة للمنافسة العالمية ، فلابد لهذه الشركات من أن تبذل كل ما فى وسعها لإرضاء الزبائن ، وأن تتسم بالتواضع ، وأن تكون صلبة أحيانا ، وواسعة الحيلة ، وأن تتحلى بالمرونة وسرعة الارتداد ، ونحن لا نعرف طريقة لتحقيق هذا كله أفضل من إرغامهم على مواجهة القوة الكاملة للمنافسة المفتوحة .

ومن أهم بنود «الصيغة الرابحة» هو تحرر السوق الماليزى أكثر وأكثر ، لقد كان عندنا دائما سلع من كل أنحاء العالم ، وقبل ظهور فكرة «منظمة التجارة العالمية» بكثير ، كنا قد خفضنا ، أو حتى ألغينا ، بالفعل جمارك معينة على الواردات ، فعلنا ذلك لنفيد المستهلكين فى بلادنا ، لكننا الآن نريد للمنتجين عندنا أن يدخلوا حلبة المنافسة أيضا ، ونعرف أننا سنواجه اتجاهات أقل تحررا نحو صادراتنا ، وجارى اختراع عوائق عدم فرض تعريفات جمركية عن طريق البلاد التى تعودت على التصدير لأسواقنا ، لكننا سنجتهد بكل ما أوتينا من قوة أن ندخل المنافسة وأن نتغلب على التجارة المقيّدة والمُدارة .

لقد ركزنا دائما على أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ، ونحن ليس عندنا ارتياب أو رهبة من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ولا نعتقد أنهم سيستولون على الحكم كما فعلت شركات الموز من قبل فى أنحاء أخرى من العالم .

دعونى أكون صريحا ، إننا نحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تجلب للبلاد معها المقاولة الجاهزة والسوق و فن وذكاء التسويق والإدارة الحديثة والتكنولوچيا ، ونحن نقدر لكم خالص التقدير لمساهمة رأسمالكم ومساعدتكم فى ضمان المشاركة فى السوق وفى التأكد أن بلادكم لا تصبح مُقيّدة لنشاطنا التجارى ، وكما أصبحنا سوقا مزدهرةً نتيجة للاستثمار الأجنبى ، فنحن الآن نستثمر فى بلاد أجنبية لخلق الرفاهية التى ستقدم لنا أسواقا جيدة لصادراتنا .

إن حبنا للاستثمار الأجنبى لا يحول بيننا وحبنا المماثل المتعلق بالاستثمار المحلى ، وخلال السنوات القليلة الماضية ، ومما يدعو للسرور ، أننا نلاحظ النمو فى الاستثمار المحلى الذى طالما تفوق على النمو فى الاستثمار الأجنبى .

ونحن نعتقد أن البنية التحتية ينبغى أن تسبق النمو وتكون الدافع والحافز عليه ، ومنذ عامين ، حدث عندنا عجز فى الطاقة ، وقمنا بحل هذه المشكلة فى وقت قياسى .

وقد بدأنا العمل الآن فى مشروع «باكون» الضخم ، وقوبلنا بسيل من النقد من علماء البيئة الذين يعتقد بعضهم أنه ينبغى أن نعتمد على الشمس والرياح والأمواج ، وسوف نرحب بالأخذ بنصائحهم عندما يكونون قد قاموا بتدمير المحطات المائية والحرارية الخاصة بهم ، وإلى أن يفعلوا ذلك لابد من أن نفترض أن لهم دوافع أخرى ، ونحن نبنى أيضا مطارا جديدا ضخما ، ونوسع فى الموانئ ونمد فى الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية ، هذه ليست نصبًا تذكارية . إنها حقا بنية تحتية .

ونحن نعرف أن رأس المال البشرى أكثر أهمية للتطور السريع من رأس المال الفعلى ، وفى الواقع لا توجد دولة على ظهر الأرض تنفق أكثر من ماليزيا فى مجال التعليم لكل فرد ، ومع ذلك فنحن لسنا راضين بذلك ، إننا ندرك أننا يجب أن نبذل جهداً أكبر من ذلك بكثير لكى نعبر الأرض إلى عام ٢٠٢٠ . سنزيد من جهدنا نحو تعليم شعبنا .

وخلال ذلك الوقت ، لو أصبح عندنا نقص فى الأيدى العاملة ، فسوف نسمح باستيرادها ، وإذا حدث نقص فى الأشخاص ذوى المواهب والمهارات الخاصة الذين لا يمكننا إعدادهم فى الوقت المناسب ، فسوف نسمح بدخولهم البلاد بسهولة وسرعة ، ولو وُجدت مشاكل إدارية ، فسوف نتغلب عليها .

وهناك من يعتقد أن المقاولة لا يمكن إنتاجها ولا إنشاؤها ولا تطويرها ، وأقول ببساطة ، إن المقاولين يولدون ، وهم يتطورون بشكل طبيعى .

ونحن نعتقد أنه يمكن مد يد العون للطبيعة دائما ، كما نعتقد أن المقاولة عنصر مهم جدا حتى أننا لدينا وزارة لتطوير عمل المقاولين ، ويمتلك أولاد مزارعى الأرز وأولاد صيادى السمك اليوم شركات بملايين الدولارات ويديرونها بنجاح ، وقد انبثقت الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويديرها المقاولون الجدد الذين ظهروا بسبب التدريب والفرص التى حددتها الحكومة .

ونحن مصممون على محاربة التضخم بكل قوة ، والجدير بالملاحظة أن ما بين سنة ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، عندما نما اقتصادنا بمعدل ٧ ,٦ ٪ سنويا ، كان معدل التضخم ٩ ,٢ ٪ . وفى فترة التسعينيات ، وهى فترة النمو الهائل عندنا ، عندما اقترب معدل النمو من ٩ ٪ ، نجحنا فى تخفيض معدل التضخم إلى ٨ ,٣ ٪ .

ونحن نعترف أننا نعانى من فوبيا التضخم ، وقد ساعدت هذه الفوبيا بشكل كبير على المحافظة على انخفاض تكاليف المعيشة ، وجعل كثير من الشركات العاملة فى ماليزيا تنافسية بشكل مرعب ، وقد وضعنا الآن هدف القضاء التام على التضخم فى ماليزيا برغم ما قاله لنا كل علماء الاقتصاد من أن هذا أمر مستحيل إضافة إلى أنه شيء غير مرغوب فيه ، إن استراتيجيتنا بسيطة وهى : حافظ على انخفاض مستوى المعيشة حتى لا يترتب على المكاسب المنخفضة نسبيا مستويات معيشة منخفضة ، ومع ذلك ، ستكون تكاليف إنتاجنا من كل شيء منخفضة و تنافسية .

ونحن نؤمن أيضا بسعر صرف منافس يعكس قوى السوق طويلة الأمد ، وسوف نتدخل فقط لإحداث توازن للتقلبات غير المستحقة قصيرة المدى التى يسببها الإسراف فى المضاربة و مناورات السوق ، ونحن نوافق على أنه على الدول أن تتخلى عن حقها فى الرقابة على عملتها ، لكننا لا يمكن أن نقبل نوع المناورة الذى يمكن أن يتسبب فى إفلاس البلاد جملة وتفصيلا .

ومن الأشياء المهمة جدا أيضا فى « الصيغة الرابحة » التركيز المؤكد على تطوير التقنية

الصناعية وتأسيس مجتمع مولع بالهندسة والتكنولوچيا ، إن أمامنا بالفعل طريقا طويلا علينا أن نجتازه ، لكن مصانعنا اليوم لم تعد تعمل فى صنع المفكات والتجميع البسيط لأجزاء الآلات والمعدات كما كانت من قبل ، نحن الآن أكثر تطورا بمراحل ، ويمكن أن نزداد تطويرا فى «عصر المعلومات» ، إن شعب ماليزيا مشهور بسرعته الكبيرة فى التعلم .

لقد ركزت على التصنيع وعلى انبهارنا بصناعة التصنيع «السلع المصنوعة من المواد الخام» . لكننا نفهم أيضا الإمكانات الضخمة لقطاع الخدمات ، وقد وضعنا سياسات وقوانين محسوبة لتشجيع هذا القطاع .

وسيتم تصنيع زراعة التربة بغرض التقليل من الأعمال الزراعية لمستأجرى الأراضى الصغار ، وفى نفس الوقت ، سيتم تقديم محاصيل جديدة ، بما فى ذلك محاصيل أشجار جديدة مناسبة لصناعة خشب البناء والنجارة وأغراض صناعية أخرى ، والمفروض أن يزداد دخل أهل الريف عما هو عليه الآن بزيادة مساحة الأراضى التى يستأجرونها ، وبإدارتها بشكل أفضل وبوجود المحاصيل الجديدة .

إن ماليزيا ملتزمة بالتطوير ، ونحن ملتزمون بالتصنيع ، ولن يعوقنا شىء ، ولن نحيد عن الطريق .

وفى نفس الوقت ، إن لبيئتنا قيمة عظيمة جدا لنا – اقتصادية وغير اقتصادية ، وإنها لجريمة ضد مستقبلنا أن ندمر بيئتنا من أجل فوائد قصيرة الأجل ومتسمة بقلة التبصر ، إن هذا لغباء لن نسمح به ، لكننا لن نتسبب فى إفقار أنفسنا بإنكار طاقاتنا وإمكاناتنا ، إن أكبر سبب للتلوث هو الفقر ، وسوف نضمن ألا نقع فى مصيدة الفقر ، وسوف تتطور ماليزيا وهى تحدث توازنا بين الحفاظ على البيئة و احتياجات شعبنا .

ونحن نؤمن أيضا بتكوين مجتمع معلومات غنى ، ولذلك بدأنا الآن فى برنامجنا الممر السريع للوسائط المتعددة "MSC" ، وله «شهادة ضمان دولية» خاصة به ، وحوافز

خاصة أخرى داخل ممر مساحته ١٥×٥٠ كم يمتد من «البرجين التوأم» للمجمع التجارى «مركز المدينة» فى مدينة كوالالمبور إلى مينائنا الجوى الجديد مرورا بعاصمتنا الإدارة الجديدة واسمها «بوراجايا» . وهدفنا هو جذب جميع اللاعبين الدوليين فى مجال تكنولوچيا المعلومات والعاملين فى وسائل الإعلام متعددة الجوانب لهذا الممر السريع .

دعونى أنهى هذا العرض المختصر عن الإصلاحات الكبرى فى العشر سنوات الماضية ، وعن أهم الاستراتيچيات الاقتصادية للعشر سنوات القادمة ببضع كلمات عن «ماليزيا المتحدة» ، التى تشكل عنصراً آخر فى «الصيغة الرابحة» .

والغرض من «ماليزيا المتحدة» هو التأكيد على أن كل من يعمل فى ماليزيا يعملون كفريق واحد ، سعيا وراء تحقيق أهدافنا المشتركة ، ويجب أن يعنى هذا احترامًا متبادلاً ومساعدة متبادلة بين من يعمل فى القطاعين العام والخاص ، يجب أن ترقى الأعمال التجارية لمستوى آمال المواطنة الصالحة المتحدة ، ومن جانب آخر ، يجب ألا يعتبر موظفو الخدمة المدنية رجال الأعمال أشخاصًا انتهازيين طماعين ولا يهتمون إلا بالحصول على الدولار بسرعة ، فى الحقيقة ، يجب على الجميع أن يدركوا أن الأرباح - الأرباح المعقولة- تساهم فى خلق ثروة البلاد ، والأرباح لا تثرى رجال الأعمال فقط ، لكنها تثرى موظفيهم ، ومن يزودوهم بالسلع ، والتجار الصغار ، والحكومة بالطبع أيضا ، إن الحكومة تحصل على ٣٠ ٪ من الأرباح التجارية ، فمن المنطقى إذا أن يكون على الحكومة مساعدة الأعمال التجارية فى الحصول على أرباح معقولة حتى تحصل على نسبة ٣٠ ٪ ، وهى نصيب الحكومة من هذه الأرباح ، لذا فإن مفهوم ماليزيا المتحدة ، أو التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص مفهوم منطقى وصحيح .

ويمكن للأولويات التى توليها ماليزيا لكل سياسة من هذه السياسات الرئيسة أن تتغير وتصبح عرضة لتغييرات معينة لضبطها ولإعطائها النغمة الصحيحة ، وسوف تُضاف إليها إصلاحات ضرورية أخرى خلال السنوات القادمة ، ولكن قدمت لنا «الصيغة الرابحة» نتائج

باهرة ، وأنا أعتقد أن «الصيغة الرابحة» هذه سوف تستمر فى كونها مفتاح التقدم لماليزيا .

وبما أننى كان قد طُلب منى أن أتحدث أيضا عن آسيا ، ولم يبق أمامى إلا وقت قليل جدا ، فاسمحوا لى أن أختصر وأركز ملاحظاتى على ثلاث نقاط فقط ، أولاها - أن أستخدم عبارة يستطيع الأمريكان فهمها تماما ، وهى : أعطونا مهلة من الزمن .

والثانية - اتجهوا للبلاد الغربية ، تعالوا بكامل قوتكم لما تسمونه بـ«الشرق» ساعدونا على صنع آسيا المزدهرة ، ساهموا مساهمة كاملة واربحوا ربحا كاملا من خلال ازدهارنا المشترك .

ثالثا - دعونا سويا ومع بعضنا البعض نبنى كومنولث «جمهورية مشتركة» عالميًا لم يشهد له العالم نظيرا من قبل ، دعونا نجعل القرن الواحد والعشرين «قرن كوكب الأرض» القرن الذى يتم فيه تجاهل ألوان التحيز على أساس القارة أو البلد ، والجنس أو اللون ، وتصبح العقيدة العالمية فيه هى أن يعمل الجميع على ازدهار الجميع معه .

أرجوكم كونوا عادلين ، أرجوكم لا تتوقعوا منا أن نحقق فى عقد أو عقدين من الزمان ، أو فى سنة أو سنتين ، ما استغرق منكم قرنًا أو قرنين من الزمان فى تحقيقه ، أرجوكم لا تنسوا أن قرنين من الزمان وحربًا أهلية واحدة وقفوا بين «إعلان الاستقلال» (حيث ناديتم ، بكل حق ، بفضائل ومزايا الديمقراطية ، كما أعلنتم وناديتم بكل حق أن «الناس جميعا خلقوا متساوين») وبين قانون الحقوق المدنية فى يونيو عام ١٩٦٤ .

أرجوكم دعونا نكسب خبز يومنا بأمانة ، من عرق جبيننا ومن العمل الشاق الذى يقوم به مئات الملايين من شعبنا ، مثلما سمحت أوروبا قديما لأمريكا الشابة بأن تربح من كد ودموع وعرق الشعب الأمريكى ، لم تُجبَر أمريكا مطلقا أن تكون مثل أوروبا تماما ، ولم يُطلب مطلقا أن تتبنى قوانين وأعراف أوروبا ، قبل أن تسمح أوروبا للعالم الجديد بالاتجار مع العالم القديم .

ثانيا- لا تكتفوا بأن تكونوا عادلين معنا ، فلتكونوا شركاءنا فى التطور و النشاط ، هلموا وتعالوا إلى آسيا ، عودوا لحبكم القديم للمغامرة ، واتركوا وسائل الراحة فى وطنكم واذهبوا لمراعى أقل خضرة من مراعيكم ، استخدموا أدوات القوة الضخمة ، وقدرتكم على الابتكار والخلق ، وعبقريتكم للمساعدة فى بناء و صنع عالم فى آسيا - تماما كما غامرتم وقمتم ببناء عالم جديد فى الغرب الأمريكى .

لم يكن للجنس البشرى مطلقا ميزة تبادل المصالح ، أو التكنولوچيا أو الموارد لبناء كومنولث عالمى واحد ، وعندما نتحدث عن مكاسب السلام بنهاية الحرب الباردة ، فلا تفكروا فقط فى توفير إنفاقنا على الدفاع ، فكروا فيما وراء ذلك ، فكروا بأمانة فى خلق كومنولث عالمى واحد يتمتع بحالة من الازدهار المشترك والمتبادل .

دعونا ندفن للأبد انعكاسات طرق التفكير البدائية لمفهوم « اجعل جارك يتسول» ، ودعونا جميعا نضع بدلاً منها دوافع مفهوم «اجعل جارك مزدهرا» والذى يهدف أن يكون جميع جيرانك - البعيد منهم والقريب- مزدهرى الحال ، تخيلوا المكاسب لو أن أوروبا نابضة بالحياة والديناميكية ، ولو كانت كلتا الأمريكتين نابضة بالحياة والديناميكية ، ولو كانت أفريقيا بأسرها نابضة بالحياة والديناميكية ، إن ذلك سيكون بالفعل عالما جديدا .

قبل ألف عام بالضبط ، فى العالم الذى كان عبارة عن أوروبا ، كانت هناك حالة من الذعر عند ما اقترب عام ١٠٠٠ ميلادية ؛ لأن رجال الدين أولى العلم والثقافة فى ذلك العهد كانوا يعتقدون بإخلاص أن العالم سيصل لنهايته بعد ميلاد المسيح عيسى بن مريم بألف عام .

واليوم ، وبعد ذلك بألف عام ، أصبحنا أقل اعتقادا بالخرافات ، وأصبحنا واقعيين وعمليين أكثر ، دعوا فطرتنا السليمة غير العادية والعظيمة تسود ، دعونا نبنى بنفس العزم الذى يمكننا أن ندمر به .

لو استطاعت آسيا وأمريكا أن يكونا شريكين مغامرين متضامنين فى ازدهار الأوضاع الاقتصادية لكلا الطرفين ، وفى العمل من أجل كومنولث عالمى واحد الهدف منه الازدهار المشترك والمتبادل ، واضح أنه سيكون قد تم تحديد بداية جديدة ، وستكون بداية مناسبة للألفية الثالثة للجنس البشرى ، وستضمن تلك البداية ألفية ثالثة أكثر ازدهارا بشكل مطلق عن الألفيتين السابقتين .

١٧-الخطة الماليزية السابعة ١٩٩٦-٢٠٠٠

ماليزيا ليست بلدا شيوعيا ولا اشتراكيا ، لقد كانت دائما سوقا اقتصادية ، ومع ذلك ، فماليزيا تؤمن بالتخطيط الاقتصادى ، وهو الشىء الذى اعتنقه الشيوعيون ومارسوه على أنه أمر دينى أى بدقة بالغة ، هذا لو استطاع المرء قول شىء من هذا القبيل عن الشيوعيين ، ونحن نعرف الآن أنه رغم خططهم الخمسية ، فإن الشيوعيين فشلوا واضطروا إلى التخلى عن نظرية ماركس الاقتصادية لصالح اقتصاد السوق .

أعتقد أنكم متفقون معى فى أن ماليزيا لم تفشل ، حقا ، إن خطط ماليزيا الخمسية ، والخطط المنظورية طويلة الأجل ، وخطط القطاعات أسهمت كلها فى رفع معدلات النمو الاقتصادى فى ماليزيا ، وأسهمت حتى فى حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، وما يمكن أن نحسن السؤال عنه هو الفرق بين خطط ماليزيا وخطط كثير من البلاد الأخرى ، الشيوعية وغير الشيوعية .

والإجابة البسيطة هى أن ماليزيا تمتلك إرادة سياسية ، وقد اكتسبت مهارات خاصة فى تنفيذ الخطط المعقدة التى يرسمها المخططون وأصحاب النظريات ، إلى جانب وجود «وحدة التخطيط الاقتصادى» القوية الموجودة فى مكتب رئيس الوزراء ، فنحن لدينا «وحدة تنسيق تنفيذ العمليات» أيضا وتابعة لرئيس الوزراء .

وليس هناك ما يؤكد تنفيذ الخطط برغم وجود هذه الوحدات ، لكنها تحظى بالتأييد الكامل من جانب حكومة ملتزمة تؤمن بالاشتراك العملى فى الأمور ، وباعتراف الجميع ،

* ورقة مقدمة فى المؤتمر الوطنى عن الخطة الماليزية السابعة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فى كوالالمبور بماليزيا فى ٥أغسطس عام ١٩٩٦ .

فإن الحكومة تولى اهتماما بالغا للتأكد من تنفيذ الخطط ، ويستطيع جمهور الناخبين الإطاحة بالحكومة إذا فشلت فى أداء مهامها ، كما تضمن الطلبات التنافسية لأحزاب البارسان ناسيونال «الجبهة الوطنية» ألا يسمح أى شخص لأى شخص آخر أن يسرق منه الأضواء بتنفيذ شىء قبله ، ولو فشل أى وزير ، فسيقوم حزبه بطرده ، وبالتالى فعلى الحكومة أن تكون ملتزمة دائما .

وهناك عامل مهم آخر وهو قوة الحكومة ، إن جميع المشاريع مثيرة للجدل وقابلة للمناقشة ، وهناك دائما من هم ضد أى مشروع ، ومن هم ذوو أصوات صاخبة ، فى الوقت الذى يظل من هم فى صف المشروع المقترح عادة صامتين ، وغالبا ما ينتج عن الخوف من فقدان تأييد القليل من الأصوات تأجيل المشاريع ، وأحيانا التخلى عنها نهائيا . ويزداد الخوف عندما تكون الحكومة ضعيفة ، وبالتالى كثيرا ما تخفق الحكومة فى تنفيذ خططها .

فى ماليزيا ، كانت الحكومات قوية على الدوام ، ويتم تنفيذ المشروعات برغم معارضة محترفى إنقاص قيمة الأشياء ، ولو كنا قد خضعنا لاعتراضاتهم الصاخبة ، لما كان لدينا اليوم قنطرة بينانج ، ولا السيارة الوطنية ، ولا الخصخصة ، ولا الطرق التى يُدفع رسوم للسير عليها ، وغيرها الكثير . ولو كنا قد أجلنا أو أخرنا هذه المشروعات بسبب محترفى الاعتراض ، لتضاعفت تكاليف تنفيذها الآن عدة مرات وربما كنا لا نستطيع تحمل أعباء تلك التكاليف ، لكننا لا نتعلم مطلقا ، وما زال الكثيرون يحثوننا ألا نفعل هذا أو ذلك ، ونستمع لأصوات المنشقين ونوليها اهتمامنا ، ونحن نستمع فعلا لهم ، ولكن يجب أن نكون قادرين على أن نفرق لأن الاعتراضات الحقيقية والأخرى المصطنعة التى يقوم بالتحريض عليها أشخاص لهم مصالح أخرى ، غالبا ما تكون سياسية ، أو محلية أو اقتصادية من الخارج .

ونجحت خطة ماليزيا ، لم تنجح بنسبة ١٠٠٪ طبعا ، لكنها نجحت بشكل ملموس .

لقد نجحت الخطة الخماسية ، حتى العمل الإيجابى «السياسة الاقتصادية الجديدة» قد نجح هو الآخر برغم تنبؤات أنبياء القدر المشئوم الذين أصروا أنه قد يكون من الممكن إحداث نمو بلا عدالة أو عدالة بلا نمو ، وفى النهاية فلم نحصل على النمو مصحوبًا بالعدالة ، ولكننا أيضا حصلنا على النمو الكبير مصحوبا بانخفاض معدل التضخم .

وعندما يتم تحقيق أهداف كل خطة ، يصبح من الضرورى تغيير أهداف و أغراض من أجل جعل الخطط مناسبة ، ولا يكون التخطيط تخطيطا إذا كان يكرر ما فعله من قبل فقط ، إن التخطيط يتضمن إدراك التغيرات التى تحدث نتيجة للتنفيذ الناجح للخطط السابقة وتحديد خطط جديدة واختراع طرق واستراتيجيات جديدة .

والخطة الماليزية السابعة ، أكثر من خطط كثيرة سابقة ، هى استراتيجية وخطة موضوعية متغيرة ، لقد كانت التغيرات التى نتجت عن الخطط السابقة جوهرية جدا حتى أنه يجب عمليا أن يكون كل ما يخص الخطة الماليزية السابعة مختلفا وجديدا .

لقد غيرنا الاتجاه من قبل بالطبع ، فعندما تم تحقيق هدف تصنيع بدائل عن الاستيراد ، قررنا الدخول فى مجال الصادرات ، وعندما توقفت الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٨٥ ، تجاهلنا المشاركة المحلية واتجهنا لخلق الوظائف بدلا منها .

واليوم أصبح عندنا توظف كامل ، وواضح أننا لم نعد نريد الصناعات المكثفة التى تتطلب أيدى عاملة ، ومع ذلك ، فعلينا أن ننمو من الناحية الاقتصادية ، ويمكننا تحقيق ذلك باستيراد الأيدى العاملة ، لكن دخل الشعب لن يزداد رغم النمو بنسبة ٨٪ سنويا ، إننا نريد أن ننمو اقتصاديا فى الوقت الذى ينمو فيه دخل العمال أيضا .

من الأمور الانتحارية زيادة الأجور دون زيادة الإنتاج أو القيمة المُضافة ، وإذا أردنا ألا نرتكب جريمة الانتحار الاقتصادى ، فعلى عمالنا أن يعملوا بجهد أكبر أو أن يكون عليهم اكتساب مهارات أكثر من أجل زيادة الإنتاج ، وما ينطبق على العمال ينطبق أيضا على كبار

الإداريين ، فإذا أرادوا رواتب أكثر ، فعليهم ، إذا بذل مزيد من الجهد لتحسين مهاراتهم ، مهما كان نوع هذه الإدارات .

وهكذا تضع الخطة الماليزية السابعة أولوية للتعليم وللتدريب على المهارات ، وتم تعديل قانون التعليم واستنباط مناهج جديدة ، وأصبح مسموحا الآن بافتتاح جامعات خاصة و مزاوجة جامعات خاصة مع معاهد تعليمية أجنبية ، وطلبنا من المؤسسات الكبرى للمنافع العامة برفع تسهيلات التدريب لمستوى التدريب الجامعى ، وسوف يتم إقامة معاهد أخرى للتدريب على المهارات من جانبى الحكومة والقطاع الخاص . وسيقل عدد الطلبة الذين نرسلهم للدراسة فى الخارج حتى نجهز مبالغ مالية ليدرس عدد أكبر من الطلاب محليا وللمحافظة على النقد الأجنبى ، كل هذه التسهيلات وغيرها الكثير ستساعد على زيادة مستوى المهارات والمؤهلات ، لاسيما فى العلم والتكنولوچيا فى القوة العاملة .

ولكن ماذا عن العمل بجد؟ إن كل المعرفة والمهارات تصبح بلا قيمة أو تكون فائدتها قليلة جدا إذا لم يتم تطبيقها تطبيقا كاملا ، وأثناء تكوين سياسة التعليم ، أولينا اهتمامًا كبيرًا بالحاجة لتنمية أخلاقيات العمل الصحيح والاتجاهات المطلوبة فى العمل ، يظل العمل بجد هو الشرط الضرورى للنجاح فى كل مجال من مجالات المساعى البشرية ، لقد اشتهرت شعوب ودول العالم الناجحة بإخلاصهم وتفانيهم فى العمل بجد ، وإذا كان للخطة الماليزية السابعة أن تنجح ، فيجب أن يصبح الماليزيون مُكرهين على العمل ، ليس هناك عيب فى العمل بجد ، إن العمل مقابل أجر تحصل عليه أشرف من التسول ، والعمل بجد أكثر مقابل أجر أكثر شرفا ، ويجب أن يتجنب الماليزيون اتجاه الاعتقاد بأن العالم والمجتمع يدينون لنا بتوفير وسائل المعيشة ويعتبرون أن هذا أمر ممقوت ، إنهم لا يدينون لنا بشىء ، نحن مدينون لأنفسنا بأن نكسب عيشا شريفا .

لقد جعلتنا نسبة التوظف الكاملة عندنا نعتمد على العمالة المستوردة ، ولا يتطلب التحول لصناعة التكنولوچيا المكثفة مهارات فقط ، ولكنه يتطلب أيضا استثمارًا فى

صناعات تقنية عالية ، وهذه الصناعات عادة صناعات إنتاج كثيف ، وليس أمامنا خيار ، سنضطر ليس فقط إلى تثبيط الهمة تجاه الاستثمار فى الصناعات الكثيفة التى تعتمد على العمالة ، بل وعلينا أيضا تحويل مواقعها لبلاد أخرى .

وسوف يكون هذا أمرا مؤلما ليس للصناعات القائمة فقط ، ولكن للعمال أيضا ، والأسهل من هذا طبعا هو أن يطلبوا أجورا أعلى لأداء نفس العمل ، لكننا سوف نصبح غير قادرين على المنافسة إن عاجلا أو آجلا ، وقد يفقد عمالنا وظائفهم بالفعل ، وأفضل من الانتظار ، لابد من أن يقبل الملاك والمستثمرون التغيير الآن ، بينما ينبغى إعادة تدريب العمال لكى يؤدوا العمل الميكانيكى المتكرر ، إضافة إلى العمل الذى يتطلب ذكاء واتخاذ قرار ، ولا بد لرجال الصناعة من تحديث ماكيناتهم وآلاتهم ، وأن يُشغل الصناعات الكثيفة الجديدة تماما التى لا تعتمد على العمالة ويوظفها آليا أو يبدأ العمل فيها من جديد .

لقد تحولنا من بدائل الاستيراد للصناعات التى خلقت وظائف ، والآن لابد لنا ليس فقط تشغيل الصناعات آليا ، لكننا نريد لعدد أكبر من الصناعات أن يكون مملوكا للماليزيين وأن ينتج منتجات متطورة للتصدير ، إن الصناعات الحالية ، والتى يملك الأجانب معظمها ، تتجه لأن تصبح عمليات مضاف عليها قيمتها ، ويتم استيراد الأجزاء المُعالجة جزئيا بعمليات معقدة ثم تُعالج بشكل كامل للتصدير ، والبعض الآخر على شكل أجزاء معالجة بطريقة شبه كاملة بينما تكون أجزاء أخرى منتجات نهائية ، ومعنى ذلك أنه ينبغى زيادة الواردات كلما زادت الصادرات ، وبينما يساعدنا هذا عندما تزيد الصادرات ، فإن الهامش لا يكفى للمساعدة على التقليل من ميزان المدفوعات .

إننا نحتاج أن ننتج كل جزء من أجزاء العناصر أو المكونات الأساسية أو المنتج النهائى داخل ماليزيا ، وبهذه الطريقة ، لا ينتج عن زيادة الصادرات بالضرورة زيادة فى الواردات . وسنستمر فى الاستيراد ، ولكن سيكون معظم ما نستورده من المواد الخام .

والشركات الأجنبية يمكنها أن تفعل ذلك ، ولكن لو كان عندنا عدد أكبر من

الشركات المحلية التى تعمل من أجل التصدير ، فإن مكاسب التصدير ستبقى داخل البلاد ، كما سيهبط مقدار التسرب لحده الأدنى ، وسيقل ميزان المدفوعات أكثر وأكثر ، بل إنه سيقلب للاتجاه المعاكس .

وحيث إن «الخطة الماليزية السابعة» قد بُدء العمل بها أثناء فترة بها عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، فإن الخطة قد وُضعت أيضا بحيث تتغلب على هذه المشكلة : ويقول البعض إن طريقة التقليل من ميزان المدفوعات هى التقليل من النمو ، ويصح هذا الكلام فقط لو أن سبب النمو هو الإنفاق الضخم على مشروعات تحتاج إلى مُدخلات أجنبية من المواد ، والمعدات ، والمستشارين والخبراء ، لكن تقليل النمو فقط سيقلل فقط من ميزان المدفوعات ، لكنه لن يقلبه أو يجعله يذهب للاتجاه المعاكس ، وبالتالى فإن هذا الوضع يبقى على عجز الميزان كما كان فى الماضى .

وما هو أسوأ من ذلك هو أن نحاول أن نخنق النمو أو نعيقه عن طريق زيادة أسعار الفائدة ، سيقلل اتخاذ هذا الإجراء من الإنفاق بالتأكيد ، ولكن ستقل الاستثمارات الجديدة حتى فى التصنيع من أجل التصدير ، وقد تتدفق الأموال الأجنبية لتستفيد من مزية ارتفاع سعر الفائدة ، والأفضل من هذا بكثير أن نرفع ضريبة الاستيراد لو أمكننا عمل ذلك .

إن تعريف العجز فى ميزان المدفوعات هو أنه نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات ، سواء فى المنتجات أو الخدمات ، والحل البسيط لذلك لابد بالتأكيد من أن يكون التقليل من الواردات وزيادة الصادرات .

وينبغى التقليل من الواردات عن طريق الرقابة الحكومية اللصيقة و الحد الإرادى من الاستيراد ، وإذا كان ذلك أمراً غير ممكن ، سيتم فرض قيود على استيراد سلع معينة غير ضرورية من خلال الحصص و إذن الاستيراد ، ومن جانب آخر ، سنقوم بتشجيع الصادرات بشكل إيجابى ، لاسيما الصادرات المُصنّعة التى يملكها المواطنون ، ستدرس الحكومة هذا الأمر بعناية وتضمن أن تظل قروض مثل هذه الأعمال التجارية رخيصة .

وسـوف تدعم الحكومـة الأبحـاث والتطوير بشكل فعـال بغرض زيادة المحتوى المحلى ولتمكين الشركات المحلية من صناعة سلعنا بعلاماتها التجارية المميزة . . وستزداد ميزانية هذه الإجراءات فى «الخطة الماليزية السابعة» ، لكن الأبحاث والتطوير المحلى سيُعاملان معاملة طيبة من جانب الحكومة ، لابد من أن يزيد اهتمامنا بالأبحاث التطبيقية فى هذه المرحلة من عمر الزمن .

وسوف يتم تسهيل تجنيد الماليزيين العاملين فى الخارج فى مجال البحث والتطوير وتوظيف علماء البحث العلمى الأجانب ، وقد تم الحجز الكامل تقريبا لمقاعد «حديقة التكنولوچيا» الحكومية ، وينبغى على القطاع الخاص دخول مثل هذه الحدائق كما دخل تطوير الحدائق الصناعية التى أنشأتها الحكومة أيضا ، لقد كانت نتائج الأبحاث والصناعات الرائدة فى حديقة التكنولوچيا مشجعة جدا ، ولقد تم بحق إنتاج سلع تكنولوچية من الطراز الأول لاسيما فى الإلكترونيات الدقيقة ، وسوف يبدأ الماليزيون فى الاهتمام بالحق المسجل ببراءة الاختراع بطريقة لم تكن قائمة من قبل .

لقد بدأنا العمل بالخطة الماليزية السابعة فى وقت كان العالم يمر فيه بمرحلة انتقال من العصر الصناعى لعصر المعلومات ، وقد كثُر الكلام عن هذا الموضوع ، ولكن ما هو غير واضح للكثير ما هى الطريقة التى يمكن من خلالها استخدام المعلومات للتطور الاقتصادى للشعب ولرفاهيته ، لكن لا يمكن أن نشك فى أن عصر المعلومات سيكون له وقعه علينا ، ونحن الذين سنحدد إذا ما كان ذلك الوقع حسنا بالنسبة لنا أم لا .

والمعلومات ليست مجرد أخبار ، وهو موضوع من مسئولية وزير الإعلام ، وبرغم هذا فالأخبار ما هى إلا معلومات يمكن أن يكون لها صلة بالصناعة وبأوجه النشاط الاقتصادى ، فمثلا ، الحصول على الأخبار الخاصة بالفيضانات و الكوارث فى شتى أنحاء العالم يفيد فى إمكانية الحصول على منتجات معينة أو طلبات شراء لها وبالتالى فى زيادة أو

تخفيض كميات إنتاج هذه الأشياء ، وبما أن الأخبار تكون فى موعدها الحقيقى ، فإن رد فعلها السريع والتجاوب مع أحداثها يمكن أن يعنى أعمالاً تجارية وأرباحًا .

لكن المعلومات الخاصة بجميع أنواع المعطيات العلمية والتكنولوچية متوفرة لكل إنسان الآن من خلال الإنترنت مثلا ، ويمكن لهذه المعطيات أن تقلل من ريادة بعض البلاد والشركات فى إنتاج مواد معينة ، ويمكن أيضا أن تساعدنا المعلومات الخاصة بما يحدث لأية مادة وبما تقدمه لنا من أحدث النتائج العلمية فى أن تجعلنا متساوين مع الآخرين الذين كانوا فى مقدمة ركب التقدم بالنسبة لنا ، وفى التصنيع ، هناك حشد كبير من المعلومات التى تحدد أداء هذا الكيان بالانتفاع من تلك المعلومات وتحليلها ، منها : معلومات عن حالة خط الإنتاج ، وعن إمدادات المواد الخام أو أجزاء الآلات ، ونوعيتها ، ونتائج الاختبارات التى أُجريت عليها ، والمزايا النسبية التى تتحلى بها مقارنة مع مواد وأجزاء آلات أخرى ، ونوع المنتجات وأجزاء آلات المتنافسين ، والأسعار ، سواء بالجملة أم القطاعى ، والمصاريف غير المباشرة التى يتحملها المتنافسون .

وفى الآونة الأخيرة قمت بزيارة لجمهوريتى قيرغيزيا و كازاخستان ووجدت هاتين الجمهوريتين اللتين تبدوان بعيدتين ومنعزلتين مختلفتين تماما عما كنت أتوقع ، تلكما البلدتان جميلتان بحق ، وبهما موارد من معادن نفيسة وأخرى خسيسة أو قليلة القيمة ، ومواد معدنية ، وبترول وغاز ومواد كيميائية ، وجرانيت ورخام ، مما يجعلهما بحق كنوز الأرض فى هذا العالم ، وإنه لأمر مدهش حقا أن يظل بلدان بهذا الثراء مجهولين تماما ، وواضح أن ما ينقصهما هو المعلومات ، أما وقد أصبح لدينا معلومات عنهما ، فنستطيع أن نرى إمكانات هائلة للاستثمار والتجارة مع هذين البلدين ، وقد تم وضع بعض من هذه المعلومات فى الإنترنت بالفعل وسوف يستخدمها رجال ونساء الأعمال بلا شك .

إن عصر المعلومات لا يعنى أنه لن تكون هناك صناعة للسلع الإنتاجية ، فنحن لا يمكن أن نأكل ، أو نلبس أو نركب على المعلومات ، لكن المعلومات هى التى ستحدد أداء

صناعات المستقبل ؛ إنها معلومات وفيرة وثرية للغاية ، وستتوفر المعلومات للجميع ، وتكون مجانية فى حالات كثيرة ، والمهارات التى ينبغى أن نطورها الآن هى كيفية غربلة ، وتحليل وتطبيق هذا الكم الهائل من المعلومات .

وسوف يحدث عصر المعلومات صناعات معلومات جديدة لها نظمها وأدواتها الأكثر تعقيد وتقدما ، وستنشأ الرقائق الإلكترونية الدقيقة بطريقتها الخاصة ، بقدرات تتحدى الخيال ، وسوف يشكل إنتاج هذه الأشياء وإنشاء مجموعات متلاصقة من مبانى الكمبيوتر التى تنشر المعلومات صناعات جديدة بحق لعصر المعلومات .

إنها أوقات مثيرة ، سيكسر المجتمع الغنى بالمعلومات الحواجز السياسية والاقتصادية التى أقامتها الدول ، وسيصبح «العالم الذى بلا حدود» حقيقة واقعة ، إن حماية الصناعات والبيئة الاقتصادية لن تكون سهلة كما كان الوضع فى الماضى ، وحتى لو فشلت منظمة التجارة العالمية فى كسر الحواجز الوطنية ، فلسوف يستطيع عصر المعلومات كسرها .

إننا ندخل «عصر المعلومات» و« العالم الذى بلا حدود» «بالخطة الماليزية السابعة» . ولقد اتخذنا الخطوة التجريبية الأولى ببدء العمل فى معابر الوسائط المتعددة وسوف نتبنى قوانين جديدة تُسمى مؤقتا باسم «قوانين الضبط» (التحكم أوتوماتيكيا بالكمبيوتر) واتجاهات جديدة نحو انتقال العاملين بالمعرفة داخل البلاد ، نحن ليس أمامنا خيار آخر فى الحقيقية ، فإما أن نذهب مع التغيرات بالطريقة التى تتم بها الأشياء أو سنتخلف ويسبقنا الجميع .

وفى الوقت نفسه ، لا نستطيع أن نهمل الاحتياجات الرئيسة للشعب وللأمة ، وقد نضطر أن نتبنى طرقا وتكنولوچيا جديدة ، لكننا لا نستطيع التخلى عن القطاع الزراعى مثلا ، وسوف تستمر حاجتنا للطعام ، لكن الاقتصاد القروى الذى أنشأناه ورعيناه سيُرغَم على إخلاء الطريق للزراعة الصناعية ، وعلينا أن نتبنى ذلك لأن القوى العاملة فى الأرياف تُستنزف بشكل أسرع حتى من القوى العاملة فى المناطق الحضرية ، لابد من تجميع ودمج

قطع الأراضى الصغيرة المُستأجرة ، وأن يتم بعد ذلك تشغيلها كمزارع كبيرة يديرها مديرون مدربون مثلما يحدث مع مزارع المطاط الكبيرة إلى حد كبير ، وإذا استطعنا تطبيق هذا مع المطاط وزيت النخيل ، فأنا لا أرى سببا يمنعنا من تنفيذ الشيء نفسه مع الأرز ، والخضراوات ، ومزارع السمك وتربية المواشى .

وتعتبر صناعة السياحة صناعة تنموية ، وهى صناعة لم تنضج وتكتمل بعد ، ونحن لم نطور حتى الآن الإمكانات والمنتجات السياحية التى نملكها ، فما زالت وسائل النقل الجوية والبحرية والأرضية ، وكذلك وسائل النقل بالسكك الحديدية بدائية جدا عندنا ، وبالطبع لا نستطيع عمل كل هذه الأشياء فى الخطة الماليزية السابعة ، لكن لابد من البدء فى التنفيذ ، علينا برفع كفاءة المطارات ، ونطوّف فى محطات وصول الموانئ ، وأن نُحدّث نظام القطارات ونبنى المزيد من طرق السكك الحديدية للقطارات السريعة ، ويجب على القطاع الخاص أن يكون أكثر نشاطا وتفاؤلا . إن السائحين ، الماليزيين منهم والأجانب على حد سواء ، يتوقعون تسهيلات نوعية ، إن أماكن الإقامة أو تسهيلات الترويح عن النفس ذوات النوعية الرديئة لا تجذب الزبائن ، وعلى الجانب الآخر ، يجب علينا دائما أن نهتم بأهل البلد الذين لهم الحق بالاستمتاع بجمال بلادنا مهما كان دخلهم .

ويجب ألا نتجاهل التطورات السياحية وغيرها من التطورات البيئة الماليزية ، لقد اتضح أن الحفاظ على البيئة يعزز بالفعل من قيمة المشروعات والمكاسب المرتقبة منها ، ويجب على وجه الخصوص عدم قطع الأشجار اللهم إذا كان ذلك أمرا فى غاية الضرورة ، وقد يكون ضروريا أن نطالب الناس الذين يقطعون الأشجار ، سواء بدعوى الحاجة الضرورية لذلك أم لا ، بزراعة شجرتين أو أكثر فى أماكن أخرى .

إن الخطة الماليزية السابعة هى بالطبع جزء من عملية الوصول لوضع البلد المتقدم قبل نهاية عام ٢٠٢٠ . ولا تنطوى عبارة البلد المتقدم فقط على ارتفاع دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة فى ذلك البلد ، فلكى يكون البلد متقدما بالفعل ، فلابد من أن تكون ثقافته

متطورة أيضا ، وفى الوقت الذى نريد فيه الحفاظ على ثقافتنا ، فهناك نواح معينة فيها نحب أن نقوضها ، ومن بينها عادة إلقاء الزبالة فى كل مكان حولنا ، فبينما نحب أن نذهب للأماكن النظيفة ، كموقع من مواقع النزهات الخلوية أو الغابة مثلا ، نجد أننا نترك القمامة مبعثرة فى كل مكان من حولنا دون أن نهتم بمشاعر الآخرين الذين يحبوا مثلنا الذهاب لمكان نظيف ، ونحن نعتقد أنه يجب أن يكون هناك من ينظف المكان بعد أن نغادره ، ولا يمكن أن يكون هناك عدد كاف من العمال لتنظيف الأماكن لو أن السكان بالكامل بعثروا القمامة فى كل أنحاء البلد ، والعمال يمكنهم العمل خلال ساعات عمل محددة فقط ، وإذا وسّخنا المكان بعد أن يكونوا قد انتهوا لتوهم من تنظيفه ، فإن أناسًا آخرين سيُكتب عليهم المعاناة حتى اليوم التالى .

الماليزيون ليسوا متقدمين فيما يختص بمسألة إلقاء القمامة من حولهم ، فإذا أصبحنا بلدا متقدما فى عام ٢٠٢٠ ، فلا يمكن أن يكون لدينا أى شعور بالفخار لما حققناه إذا لم نكن قد تخلينا عن عادة تخريب ما يحيط بنا من أشياء ، علينا بالإقلاع عن هذه العادة ، وليس تدريجيا ولكن على الفور ، وإلا فنحن نصادر حقنا فى أن نكون ما يُسمى بالمثل الحى لبلاد نامية أخرى .

لقد أصبح التخطيط الاقتصادى جزءا من حياتنا القومية ، لقد أخذنا التخطيط على أنه شىء متوقع بصفته نتيجة طبيعية أو منطقية ، ويجب التخطيط له ويجب تنفيذه بدرجات مختلفة من النجاح ، لكن لابد من أن نذكر أنفسنا بتعقيدات التخطيط ، وبالإجراءات الأكثر تعقيدا فى التنفيذ .

إن الخطة الماليزية السابعة التى سوف تناقشونها عبارة عن وصف دقيق نسبيا بما نخطط لتنفيذه من سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠٢٠ ، وقد تم عمليا معالجة جميع المجالات التى تتطلب اهتماما والتى نخطط لتحديد مبالغ مالية لتنفيذ تطويرها .

لكن الخطط الاقتصادية لا يتم تنفيذها من فراغ ، إنها تحتاج مجموعة معينة من

الاتجاهات والمواقف البيئية ، ومع أن المخططين يعتقدون أنه ينبغى على الجميع معرفة ذلك ، وكيفية التفاعل مع الخطة وتنفيذها ، فمما هو جدير بالاهتمام أن نكرر ونشرح الظروف والبيئة المادية والعقلية ، التى يجب أن تكون فى مكانها الصحيح ، وفى الحقيقة ، ينبغى فهم معنى هذه البيئة ، والتغيرات والمواقف الجديدة التى تطفو على السطح ، ليس من جانب المخططين والمنفذين فقط ، ولكن من جانب الأمة بأكملها ، وإذا كانت الدولة ، أى الناس الذين سيتم إكراههم على قبول الخطة إلا إذا أفادوا منها ، فهم يحتاجون لأن يفهموا معنى هذه الخطة ، وكيف يستفيدون منها .

١٨- المُعجِزَةُ الآسيَويَّةُ : أُسْطُورَةٌ أَمْ حَقِيقَةٌ

لقد كثُر الحديث ، الذى يكون غير دقيق وفالت أحيانا ، عن « المعجزة الآسيوية » . ويصل الأمر بالبعض أنهم يصورون نهوض الجوانب الاقتصادية فى آسيا على أنه تهديد ، تهديد لأمريكا ، ولأوروبا ، وللعالم ، إنه تفكير غير صحى أن ترى فى هذه الظاهرة شبح «صدام الحضارات» ، والصراع والحرب ، ولا يملك أحد بالتأكيد حق احتكار الازدهار . إن لآسيا نفس حق أى قارة أخرى فى الازدهار ، والشىء الصحى أكثر هو الإسهام فى هذا الازدهار وليس وأده فى المهد .

وما يحدث فى آسيا فى الواقع أبعد ما يكون عن المعجزة ، والحقيقة أن الآسيويين ، أو على الأصح سكان شرق آسيا ، يعودون إلى رشدهم ، لقد حدث نهوض شرق آسيا نتيجة للعمل الشاق والإيمان بالحلول العملية والواقعية التى أقرت بفوائد الحكومات المستقلة ، والحكمة فى إدارة الشئون الاقتصادية ، والاعتراف بالسوق كقوة من قوى النمو ، وبالتعليم والانفتاح مع الأفكار ، كانت تلك بعضًا من مفاتيح التحول الاقتصادى فى شرق آسيا . ، وهى نفس المفاتيح التى أثرت الأداء الاقتصادى للأوروبيين فى الماضى ، وقررت ماليزيا النظر لشرق آسيا ، بعد أن راقبت «المعجزة» قبل أن يلحظها المفكرون العظام فى الغرب ، وقررت السير فى الطريق نفسه ، وأن تفعل نفس ما فعلوه ، وأن تكون مُقلّدة لشرق آسيا فى كل شىء فى الحقيقة .

وفى غضون أكثر من ثلاثة عقود بقليل ، حدث التحول فى ماليزيا ، من اقتصاد

---

* ورقة مقدمة فى افتتاح منتدى ماليزيا - الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية فى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة فى ٢٠مايو عام ١٩٩٦ .

يعتمد على تصدير سلعتين إلى دولة صناعية ذات مرتبة عالمية ، وفى خلال الثلاثين سنة الماضية ، سجلنا رقمًا قياسيًا فى متوسط معدل النمو بنسبة ٧ ٪ سنويا مع نسبة تضخم قدرها ٣٪ سنويا . وكانت الثمانى سنوات الأخيرة مبهرة أكثر - إذ حققنا متوسط نمو قدره ٥ ,٨٪ سنويا يصاحبه أقل قدر من التضخم بنسبة تقل عن ٤ ٪ . وبالنسبة لعام ١٩٩٥ ، حققت ماليزيا نموًا بنسبة ٥ ,٩٪ من إجمالى الناتج المحلى ، وهى نسبة أعلى من عام ١٩٩٤ الذى كانت نسبة النمو فيه ٢ ,٩ ٪ . ونتوقع نموًا قدره ٦ ,٨٪ لهذا العام ، لقد تغيرت الساحة الطبيعية فى البلاد الآن ، للأفضل أو للأسوأ ، إن الصورة الظليّة كما تبدو فى خلفية السماء لماليزيا يحيط بها مبان شاهقة الارتفاع ، فى الوقت الذى تحل مصانع حديثة فى الخلفية الأرضية محل المساحات الضخمة من المطاط وزيت النخيل ومواقع التنجيم عن القصدير ، وبالنسبة للأعوام من ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، صدّقت ماليزيا على استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣ ,٢٦ بليون دولار أمريكى (٧٨ ,٦٦ رينجيت ماليزى) لقطاع التصنيع وحتى شهر فبراير عام ١٩٩٦ ، وكانت اليابان أكبر المستثمرين (٩ ,٤ بليون دولار «٣ ,١٢ بليون رينجيت») فى مشاريع استثمارية تم التصريح بإقامتها ، وجاءت تايوان فى الترتيب الثانى (٢ ,٤ بليون دولار فى استثمارات تم التصديق عليها ، وكان ترتيب الولايات المتحدة هو الثالث بما قيمته ١ ,٤ بليون دولار (٣ ,١٠بليون رينجيت) فى استثمارات تم التصديق عليها .

تُرى ما الذى أثّر فى الشركات الأجنبية وجعلها تستثمر بكل ثقلها فى ماليزيا؟ أولاً وقبل كل شىء ، نحن نتمتع باستقلال سياسى فى ماليزيا ، وهذه قيمة يُكنّ لها المستثمرون تقديرا كبيرا ؛ حيث إنه لا يمكن أن تتوقع لأى استثمار أن يدرّ ربحًا فوريًا ؛ فالوقت إذًا مطلوب ، وماليزيا ، بحالتها الجيدة بضمان مرور الزمن ، قد مضى عليها ٣٩ سنة من الاستقرار السياسى مصحوبا بخطط عمل وسياسات ثابتة ، ثانيا- لدينا رؤية طويلة المدى ، وهى برنامج مدته ٣٠ سنة الغرض منه جعل ماليزيا دولة متقدمة بكل معنى الكلمة ، تقدم

اتجاهًا واضحًا ورسالة عامة ، ثالثا- لقد كنا دائما نستخدم اقتصاد السوق المفتوح ، ولكن ، وما هو أهم من ذلك ، أننا نتولى القيام بإصلاحات مستمرة من أجل تحرير الاقتصاد وإبعاده عن الرقابة والسيطرة الحكومية ، وفى الوقت الذى كانت بلاد أخرى لا تزال تتحدث عن التأميم ، كنا نحن قد بدأنا فى الخصخصة وما زلنا مستمرين فيها ، وقد أصبحت برامجنا للخصخصة من أنجح البرامج فى العالم ، ورابعا- حكومتنا تشجع المشاريع التجارية بلا حرج ، والإدارة تدعم القطاع الخاص بشكل صريح وتتفهم احتياجاته ، وقدْ تبنينا رسميا مفهوم ماليزيا المتحدة حتى يعمل المسئولون الإداريون عن كثب مع القطاع الخاص والعكس بالعكس ، وخامسا- نحن لدينا قوة عاملة يمكن أن تتكيف مع الظروف ومن السهل تدريبها ، وقد نتج عن الحملة الأولى لخلق وظائف أن أصبح لدينا توظيف كامل ، أى تم القضاء على البطالة تماما ، ونحن الآن نريد أن نرفع من مستوى قوة العمل لكى يزيد دخلهم بأداء أعمال إضافية أخرى لها قيمتها ، ومن أجل ذلك ، فنحن ننفق الكثير على إعادة تدريب العمال . . سادسا- نحن لدينا نموذج ماليزى للنمو يركز على النمو الاقتصادى المصحوب بالعدالة الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية فى ماليزيا المتعددة الأعراق معقدة أكثر بقليل عنها فى معظم البلاد الأخرى ، والشعب الماليزى ليس مجرد متعدد الأعراق ، إن هذا المجتمع متغاير الخواص أو العناصر أصبح منقسما أكثر لأن الاختلاف فى الأعراق يؤكده ويبرزه أكثر الاختلافات فى اللغة والثقافة والدين وحتى فى لون الجلد ، والناس هنا لا يمكنهم الجلوس حتى على نفس طاولة الطعام حيث إن الماليزيين يبغضون لحم الخنزير الذى يحبه الصينيون ، بينما يعترض الهنود على لحم البقر الذى يعشقه الماليزيون ، ولن أطيل فى الحديث عن الطرق التى استخدمناها لخلق الانسجام بين أفراد هذا الخليط من الأجناس القابل للانفجار ، ولكن تبقى الحقيقة وهى أن ماليزيا بلد مستقر من النواحى السياسية والاجتماعية ، ويحترم كل فرد فيها مشاعر وأحاسيس الآخرين ، فنحن الشعوب بنية اللون ، و الميّالة للون الأسود ، والصفراء اللون نجلس بالفعل على نفس المائدة لنستمتع بالوجبات الغذائية مع بعضنا البعض ، وامتدت حساسيات الأعراق للمجال الاقتصادى حيث نفّذنا بنجاح برنامج عمل

إيجابى قلّل من حالات عدم التوازن فى الوضع الاقتصادى للمجتمعات المختلفة .

ويمكن تقسيم التحول الاقتصادى فى ماليزيا إلى ثلاث مراحل من النمو ، المرحلة الأولى- من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٩ كانت فى الأساس مرحلة اقتصاد يعتمد على السلع الأولية البدائية ، وظلت ماليزيا مدة طويلة أكبر بلد منتج ومصدر فى العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية ، وكانت المرحلة الثانية للنمو من سنة ١٩٧٠ إلى حوالى سنة ١٩٩٠ تقريبا ، عندما بدأ التصنيع وبدأت بالتالى السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع فى صادرات ماليزيا ، إن تحرير الاقتصاد وإجراءات إلغاء الرقابة والسيطرة التى تبنيناها فى عام ١٩٨٥ جلبت تدفقًا جباراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى نتج عنها المنتجات المصنعة التى وصلت لأكثر من نصف مجموع صادرات ماليزيا .

والمرحلة الثالثة- للنمو من سنة ١٩٩٠ وما بعدها ، وهى الحقبة من الزمن لرؤيتنا حتى عام ٢٠٢٠ التى تبنينا فيها خطوات جسورة ، طويلة المدى لتحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما فى عام ٢٠٢٠ ، وستستمر هذه المرحلة من النمو فى الاعتماد الأساسى على التصنيع . . ومع ذلك ستولى اهتماما خاصا لقطاع الخدمات ، والتصنيع ذى القيمة الزائدة ، وصناعات التكنولوچيا العالية الموجهة للسوق العالمى .

وانطلاقا من هذه النقطة ، فنحن نتصور ماليزيا على أنها المحور الإقليمى للتكنولوچيا العالية ، وتكنولوچيا المعلومات وشركات برامج الكمبيوتر ، وقد أصبحت ماليزيا بالفعل أكبر مصدر فى العالم لرقائق الإلكترونات الدقيقة ، نحن نمنح الأولوية لتطوير البنية التحتية التكنولوچية لماليزيا ، وسوف يضاهى الممر السريع للوسائط المتعددة الذى نشيده الآن «وادى سيلكون» ويكون صورة مكررة له ، ولنا مزية التخطيط والعمل فى موقع أرض بكر مستخدمين أفضل الأفكار من اليابان والولايات المتحدة ، وندمجها مع بعضها لاستخدامها فى هذا المشروع الضخم . وسوف يضم الممر «مركز المدينة» بكوالالمبور ، وهو المركز الإدارى الحكومى ، و بوتراجايا ، وميناء كوالالمبور الجوى الدولى الجديد فى سيانج ، وفى الفواصل

بين مساحات الأرض الواسعة ، يكون متاحا لنا إقامة صناعات تكنولوچيا المعلومات ، والكمبيوتر والأجزاء التى تركّب داخله ، الأجزاء التى نضعها فيه كالأقراص وغيرها ، إضافة إلى مراكز عمليات للمشاريع التجارية العالمية .

لقد جئنا هنا ، إلى الولايات المتحدة لنتعلم منكم ونسمع منكم أيضا كيف نصنع نجاحًا أكبر للممر السريع للوسائط المتعددة ، إن حكومة ماليزيا سوف تدعم بكل قوتها الجهود المشتركة للتكامل والإفادة منه بلا حدود ، إننا نريد إدخال أفضل الأفكار الممكنة حتى يكون عندنا أفضل بنية تحتية تضمن نجاح وازدهار شركات التقنية العليا ، وأنشأت حكومة ماليزيا لهذا الغرض «المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات» وهو مجلس واسع النفوذ ، وذلك لإضفاء المنزلة العالية التى تليق بهذا المشروع ولضمان نجاحه ، وسوف يكون هذا الممر على أعلى مستوى من التطور ويمكن مضاهاته بأفضل الممرات الموجودة فى العالم ، والمقصود منه أن يُستخدم كمنبر للإعلاميين من مختلف الأقطار والصناعات من أجل تكوين أفكار ، ومنتجات ، واستراتيچيات جديدة ، ومن أجل تحقيق النجاح الكامل لهذا الممر ، ستقدم الحكومة حوافز ضريبية وحوافز أخرى ، وستقوم بتنفيذ خطوات سياسية معينة تجعله جديرا بأن يحجز المقاولون وشركات التقنية العليا أماكن عملهم فيه ، وسيقدم القطاع الخاص عندنا تمويلاً ماليًا للمضاربة فى المشروع ، وسوف نُعدّ لهذا المشروع البنية التحتية التقنية المادية والبشرية اللازمة التى ستكون الأولى من نوعها فى العالم .

وسوف تقوم الخطة الماليزية السابعة الحالية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بتشجيع ودعم وضع ماليزيا التنافسى فى المجال الدولى وتدفع بالأمة للقرن الحادى والعشرين بكل ثقة ، وسيكون خلق روابط صناعية قوية داخل مجموعات صناعية حجر زاوية آخر لقوة الدفع الاستراتيچية الجديدة .

وقد باشرنا العمل أيضا فى «الخطة الصناعية الأم الثانية» التى ستطور صناعات محددة ، وقد تم التخطيط لتكنولوچيا المعلومات ولمعابر الوسائط المتعددة باعتبارها

قطاعات استراتيجية لها أولوية عليا ، ومن بين المنتجات والخدمات التى سيتم تطويرها الإنتاج السينمائى ، ووسائل النشر الإلكترونية ، وأكشاك المعلومات العامة الدالة على الذكاء ، وتصنيع الرقائق الخشبية حسب الطلب ، وبرامج وأجهزة تشغيل الكمبيوتر عن طريق معابر الوسائط المتعددة والاتصالات ، إننا نحثكم على أن تعتبروا ماليزيا قاعدتكم التصنيعية ، ونوجه الدعوة لكم بالمجىء إلى ماليزيا ليس فقط للاستفادة من إمكانات سوقها النشط والقوى ، ولكن لكى تستخدموا ماليزيا كنقطة انطلاق لسوق اتحاد دول جنوب شرق آسيا مع حجم سوق موحد من حوالى ٤٢٠ مليون نسمة يزداد حالهم يُسرًا يوما بعد يوم ، إن لماليزيا موقعًا استراتيجيًا يسهل الدخول عن طريقه لسوق اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، بل وحتى لسوق شرق آسيا ، إن موقعنا الاستراتيجى يجعلنا نقطة الارتكاز لآسيا بوجود حكومة تقدمية ، وتشجع الأعمال والمشاريع التجارية .

إننا نحثكم أن تهتموا ببشائر نجاح اتحاد دول جنوب شرق آسيا حيث إنه بحلول عام ٢٠٠٣ ، سيكون العمل قد بدأ فى منطقة التجارة الحرة لاتحاد أقطار جنوب شرق آسيا التى ستكون التعريفة الجمركية لمنتجاتها لا تزيد عن نسبة ٥ ٪ ، كما أنه لن يتم فرض أى جمارك على عدد كبير من المنتجات ، وسيجعل هذا من ماليزيا قاعدة جذابة للتصدير لبقية دول اتحاد جنوب شرق آسيا بسوقها الكبير والطبقة المتوسطة من الناس التى يزداد عددها هناك .

إن ماليزيا تقدر صداقتها مع جميع الدول ، ولقد تطورت مشاركتنا فى مشاريع متعددة سويا بقوة متزايدة رغم بعض الحالات الطارئة من الضغط العصبى والتوتر التى صادفتنا على الطريق ، لتسمحوا لى الآن أن أستطرد فى الكلام عن علاقتنا الممتدة منذ زمن طويل ، فى مجال التعليم . استفاد من التعليم فى أمريكا أكثر من مائة ألف طالب ماليزى ، أما اليوم فقد وضعت الولايات المتحدة بريطانيا وأستراليا على أنهما البديلين المفضلين لطلاب ماليزيا ، لقد كان أربعة طلاب ماليزيين من بين كل عشرة منهم يأتون للولايات المتحدة ، ويوجد فى الوقت الحاضر ١٧,٠٠٠ طالب ماليزى هنا فى الولايات المتحدة ، مما

يجعل ماليزيا فى الترتيب السابع لأكبر مجموعات الطلبة الأجانب فى الولايات المتحدة ، وفى السنوات الأولى بعد استقلالنا ، استفادت ماليزيا من «فريق السلام الأمريكى» (منظمة حكومية أمريكية تم إنشاؤها عام ١٩٦١ لتدريب أمريكيين وإرسالهم للدول النامية للإسهام فى مشاريعها الصناعية والزراعية والتعليمية) فى تطورنا التعليمى والريفى .

وتزداد العلاقات قوة فوق قوة بيننا أيضا فى مجالات التجارة والاقتصاد ، وجارى تكوين شراكات جديدة ، ومضاربات تجارية مشتركة ، وتحالفات استراتيچية بين الشركات ورجال الأعمال الأمريكية والماليزية ، ويزداد التدفق التجارى والاستثمارى أيضا بين بلدينا بشكل مستمر ، وبالمثل ، شهدت صادرات واستثمارات الولايات المتحدة فى ماليزيا زيادات ملموسة ، وواضح أن الاقتصاديات الآسيوية-الپاسيفيكية المزدهرة أغرت كثيراً من الشركات الأمريكية على إعادة تقييم استراتيچياتها التجارية للاستفادة من هذا النمو الإقليمى النشيط والقوى ، وتنوع شركات أمريكية أكثر وأكثر بشكل متزايد فى سنداتهم الاستثمارية فى المنطقة ، وماليزيا من المستفيدين من هذا التحول الاستراتيچى بزيادة التجارة والاستثمارات الأمريكية الماليزية .

لقد خدم الإداريون الماليزيون الكبار فى مراكز رئيسة فى شركات أمريكية ليس فقط داخل ماليزيا ولكن عبر البحار أيضا ، إن مدير «الموتورولا» فى الصين ماليزى الجنسية ، وحتى عهد قريب كان شخص ماليزى هو المساعد الخاص لرئيس اللجنة الجمهورية القومية فى واشنطون ، وهناك أعداد كبيرة من المهندسين يعملون فى «سان چوس» و«كوبرتينو» .

وباصطلاحات علم السياسة الطبيعية ، نجد أن هناك عدة مصالح مشتركة بين ماليزيا والولايات المتحدة ، فكلانا يؤمن بالحفاظ على السلام العالمى ، والأمن والاستقرار فى الكون كله ، وكلانا يؤمن بأن يحقق نظام السوق الحرة الازدهار الاقتصادى ، ونؤمن بأن نظل على اتصال بالقوة الإقليمية التى خرجت إلى النور ، وهى الصين . وكلانا يؤيد المبادئ

الديمقراطية الأساسية ، وكلانا ينتمى إلى منتدى الاتحاد الاقتصادى الآسيوى الپاسيفيكى . ويرغم هواجسنا الأولية ، فإن ماليزيا تستريح الآن بما يتخذه منتدى الاتحاد الاقتصادى الآسيوى الپاسيفيكى من إجراءات . وفى الحقيقية ، سوف تستضيف ماليزيا مؤتمر القمة لهذا المنتدى فى عام ١٩٩٨ ، وتحمل ماليزيا وجهة نظر متماثلة تقريبا مع وجهة نظر الولايات المتحدة فى شرعية وصحة السماح لأهل البوسنه بأن يكون لهم الحق الكامل فى الدفاع عن أنفسهم إذا لم تكن الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطى على استعداد للدفاع عنهم .

وفى عملية التصنيع ، تطورت ماليزيا من بدايتها المتواضعة فى تجميع شبه الموصلات كثيفة العمل فى السبعينيات من القرن العشرين إلى التصنيع المعقد المتقدم ذى القيمة المضافة الذى يشمل التسويق ودعم العميل الذى بدأته الشركات الأمريكية ، ولقد استفادت ماليزيا من هذا التحول الذى قامت به مؤسسات أمريكية نحو التصنيع الممتاز ذى النتائج العالية ، والصناعات الخمس التى على القمة والتى تحظى بأعلى الاستثمارات الأمريكية فى ماليزيا هى : الإلكترونيات ، المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية ، وتكرير البترول ، ومعدات النقل والمنتجات غير المعدنية ، وفى الحقيقة ، نحن نرى اليوم شركات أمريكية مشغولة بالعملية الكاملة للسلسلة ذات القيمة فى عملياتها الماليزية ، و«إيتيل» هو أحد الأمثلة البارزة للسلسلة الكاملة ذات القيمة التى تم تنفيذها فى ماليزيا .

على الولايات المتحدة الاستمرار فى الارتباط النشط مع آسيا ، وذلك من أجل المصالح المتبادلة بين آسيا والولايات المتحدة ، إن عموم الآسيويين يرحبون بالاستثمارات والتكنولوچيا الأمريكية وبالسياح الأمريكيين ، لكننا نأمل ألا تعاملنا الولايات المتحدة بقسوة وباحتقار فيما يخص شئوننا الشرعية ، إننا أمم حرة ، ومثلما تقدر الولايات المتحدة ومواطنوها حريتهم ، فنحن أيضا نقدر حريتنا ، ولا ينبغى أن تبدو الشراكات بين الدول الحرة وكأنها بين دول زبائن أو عملاء مع قوة كبرى ، بل يجب أن يكون أساسها الاحترام

المتبادل ، وما ينطبق علينا يجب أن ينطبق على الجميع بالتساوى .

وتستمر ماليزيا فى الترحيب بدور اقتصادى تلعبه أمريكا فى آسيا ، وبالتحديد ، نحن نرحب باستثماراتكم وبالتجارة معكم ، إن ماليزيا مهتمة بجذب مستثمرين كثيرين لدفع عجلة التطور للصناعات ذات التقنية العالية فى البلاد ، ونأمل أن تروا إمكانيات ماليزيا ، وهى تقف عند مفترق طرق آسيا ، واثقة من مستقبلها ، وعازمة على تحقيق رؤيتها لعام ٢٠٢٠ ، كشريك يُعتمد عليه وجدير بالثقة التى أوليناه إياها ، شاركونا فى مسعانا لتحديث صناعاتنا ورفع مستواها ، اشتركوا مع رجال الأعمال عندنا وضعوا أياديكم فى أياديهم لتكونوا مقاولى التقنيات فى القرن الآسيوى .

١٩- اقْتِصَادُ السُّوقِ وَالْقِيَمُ الأَخْلاقِيَّةُ وَالثَّقَافِيَّةُ

لقد شق الاقتصاد الماليزى طريقًا للأمام منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٧ ، فبعد أن كنا منتجين للسلع الزراعية البدائية ، القصدير والمطاط بالتحديد ، أصبحنا بلدًا صناعيًا بشكل كبير ، يتكون حوالى ٨٠ ٪ من مجموع صادراتها التى تقدر قيمتها بحوالى ٧٠ بليون دولار أمريكى من سلع مصنعة ، وكان نمو ماليزيا الاقتصادى يزداد بمعدل ٧ ,٦ ٪ منذ الاستقلال ، بزيادة فى النمو قدرها ٨ ٪ خلال الثمانى سنوات الماضية ، وازداد دخل الفرد من ٣٠٠ دولار عند الاستقلال إلى حوالى ٤٠٠٠ دولار عام ١٩٩٥ ، وظل معدل التضخم منخفضًا طوال هذه المدة بنسبة حوالى ٣ ٪ ، حتى أن تعادل لدخل الفرد عام ١٩٩٥ القوة الشرائية واقعيا أكبر من ١٠,٠٠٠ دولار .

ولقد كانت ماليزيا على الدوام اقتصاد سوق حرة ، ولم تقم الاشتراكية ولا الشيوعية بنظرياتهما الاقتصادية المخطط لها مركزيًا بأية خطوة للأمام فى ماليزيا ، صحيح أنه كانت هناك بعض التجارب مع شركات تملكها الحكومة ومؤسسات اقتصادية تابعة للدولة ، لكن كان كل ذلك يحدث جنبًا إلى جنب مع المشاريع الخاصة ، وعلى النقيض من كثير من الدول حديثة الاستقلال ، فإن القومية الضيقة التى ينتج عنها باستمرار تأميم الشركات المملوكة من أجانب ، لم ترفع رأسها التى لا تعرف التسامح عاليًا فى ماليزيا .

لكن لابد من الاعتراف بأن الحكومة اشترت فعلاً عددًا من الشركات الأجنبية الكبيرة ، وخصوصًا شركات التعدين والشركات الزراعية . لكنها فعلت ذلك عن طريق

* كلمة فى كلية سانت كاترين ، جامعة أوكسفورد بالمملكة المتحدة فى ١٦ أبريل عام ١٩٩٦ .

السوق ، وذلك بشراء أغلبية أسهم شركة «جوثرى» فى سوق الأسهم بلندن على سبيل المثال ، وفى الحال تدخلت الحكومة البريطانية لتعلن أن «البدء فى محاولات تخفيض الأسعار» يُعتبر أمرًا غير قانونى ، وحيث إننا عملنا ذلك من قبل ؛ لذا اعتُبر أنه غير قانونى ، وكان ينبغى أن يُقبل بروح طيبة ، ومع ذلك ، اتُهمت ماليزيا بالتأميم بطريقة سرية .

ولكننا كنا ومازلنا نرحب بالأجانب دائما ليشاركوا فى النظام الاقتصادى على أرض الوطن ، وفى عام ١٩٨٢ ، عندما قررت الحكومة اختيار عدم المشاركة فى الأعمال التجارية ، وأن يتم خصخصة كثير من المهام الحكومية والشركات التى كانت تملكها ، ظل الأجانب أحرارًا فى شراء الأسهم من سوق الأسهم وفى المشاركة فى الخصخصة اعتبارًا من مراحلها الأولى ، وهذا هو اعتقادنا واتجاهنا التحررى تجاه اقتصاد السوق الحرة .

وجنبًا إلى جنب مع الخصخصة ، جاء مفهوم «ماليزيا المتحدة» ، أى مشاركة القطاعين العام والخاص لصالح الإسراع فى خطى التطور والنمو الاقتصادين للدولة ، ومن الصعب تحديد أيهما يساهم أكثر من غيره فى الأداء الجيد للاقتصاد الماليزى ، ولكن من العدل أن نقول أن كلاً من الخصخصة ومفهوم ماليزيا المتحدة يشتركان فى المساهمة الفعالة نحو ذلك النمو .

ويبدو من الأرقام الخاصة بالنمو التى ذكرتها كما لو كانت الرياح تأتى بما تشتهى سفن النمو فى ماليزيا المستقلة ، وهذا بعيد عن الحقيقة ، لم تكن ماليزيا هى الرهان الأفضل من بين المستعمرات البريطانية السابقة التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية لأن تنمو تزدهر ، وهى البلد المتعدد الأجناس ، والأديان ، والثقافات واللغات ، حقًا إنها بدأت بداية غير موفقة ، وقد أحدثت المحاولة التى قام بها البريطانيون لإقامة وحدة بين ولايات الملايو ومستوطنات المضايق ليكونوا اتحاد الملايو حيث كان المفروض أن يُعتبر جميع من تصادف وجودهم هناك من مواطنين ، شرارة التوتر بين السكان الأصليين لولايات الملايو والصينيين ، ولم يكن هناك الانسجام المطلوب فى العلاقة بين الأجناس عندما جمّع تنكو

عبد الرحمن أهالى ولايات الملايو والصينيين والهنود سويًا تحت راية التحالف وحصل على استقلال البلاد عام ١٩٥٧ وفى عام ١٩٦٣ ، تم إضافة أجناس وقبائل أخرى فى ولايات الصباح والسيراواك فى بورنيو إلى ذلك الخليط الهش ، غير المترابط من الأجناس .

وقد حافظت قوة جاذبية تنكو على تماسك ذلك الخليط غير المستقر لوقت محدود ، ونمت ماليزيا المستقلة اقتصاديًا بالاتجار فى المطاط والقصدير التى نشأت خلال فترة الاستعمار .

وفى عام ١٩٦٩ ، وعقب أداء حزب الحكومة ، التحالف ، الضعيف فى الانتخابات ، اندلعت أعمال الشغب العرقية فى كوالالمبور ، وقُتل الناس ، وأُحرقت الدكاكين والسيارات ، ولأن أهالى ولايات الملايو والصينيين وأحزابهم السياسية تأهبوا لقتال بعضهم البعض ، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وعلّقت العمل فى البرلمان .

وأظهرت الصحافة الدولية التى طالما تنبأت بكارثة للدولة متعددة اللغات ، جهرا الإعجاب الخبيث بصحة تنبؤاتهم ، لقد تم القضاء على ماليزيا ، ووُصفت تجارب اتباع سياسة الديمقراطية بالفشل ، وبعد الاستيلاء على الحكم ، فإن أهالى ولايات الملايو سيفرضون الحكم الفاشستى ، وسيتراجع الاقتصاد لوضعه البدائى القديم ، وستصبح ماليزيا فى الحالة السُلية ، «أى حالة العجز التام» .

وحقيقة ما حدث بعد ذلك أن ماليزيا استعادت الديمقراطية فى أقل من سنتين ، وتم استدعاء البرلمان لمزاولة نشاطه ، وصدّق على «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى أُعدت للقضاء على الفقر ودمج وتطابق الجنس أو العرق مع المهام الاقتصادية ؛ وذلك بهدف الإقلال من مخاطر التعرض لتكرار الصراعات العرقية ، وبمعنى آخر ، كان الشاغل الأساسى للحكومة والقوة الدافعة لها هى خوض تجربة جريئة فى هندسة الاقتصاد الاجتماعى ، من أجل التقليل من التفاوت والتباين فى الثروة بين الأجناس المختلفة ، ذلك التباين الذى وُصف بأنه السبب الرئيس لأحداث الشغب العرقية التى اندلعت عام ١٩٦٩ .

وكان الكثير من الشعب الماليزى وغيرهم من العالم الخارجى يسخرون من «السياسة الاقتصادية الجديدة» ويشككون فى جدواها ، لقد كان الفشل الحقيقى من نصيب الهندسة الاجتماعية ، حتى داخل مجتمع ليس به إلا جنس واحد من البشر ، ممثلاً فى المجتمعات الاشتراكية والشيوعية ، وكانت نتيجتها الوحيدة هى المساواة فى توزيع الفقر ، كيف نجح مبتدئون فى فن الحكم من أمثالنا فى إدارة برنامج معقد للهندسة الاقتصادية الاجتماعية فى مجتمع متعدد الأعراق مصحوبًا بتباينات كثيرة بينها كما كان الحال فى ماليزيا عام ١٩٧٠ عندما بدأنا تنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة»؟

لقد فرضت الحكومة قيودًا اضطرارية على نفسها ، لقد بُنيت الخطة بأكملها ليس بمنطق الأخذ من الصينيين الأكثر ثراءً من أجل إثراء أهالى ولايات الملايو ، ولكن على بث الحوافز لنمو كعكة الاقتصاد ، ثم توزيع الكعكة الكبيرة بعد نموها بغرض تصحيح حالات عدم التوازن الاقتصادى بين الأجناس ، وكانت الخطة برمتها فى الحقيقة تبدو بعيدة المنال ، إن نجاح النمو الاقتصادى لأى بلد – لا سيما لو كان بلدًا ناميًا– أمر صعب للغاية ، ولكن تحقيق التنمية مع إعادة الهيكلة فى الوقت نفسه أمر شديد التفاؤل .

إن الاستقلال السياسى من أهم مطالب النمو الاقتصادى ، ولم يتوقع أحد عند البدء فى «السياسة الاقتصادية الجديدة» عام ١٩٧٠عدم حدوث حوادث الشغب مثلما حدث فى عام ١٩٦٩ ، كيف إذًا كان يمكن لحكومة ماليزيا أن تفكر حتى فى إنجاز عدة أمور فى وقت واحد ؛ منها الاستقرار السياسى ، والنمو الاقتصادى ، وإعادة بناء وتشكيل المجتمع من خلال خطة معقدة من التحرك الإيجابى؟

لكن فعلتها ماليزيا ، يوجد استقرار سياسى وديمقراطية كسبت المعارضة عن طريقها مقاعد فى البرلمان ، وليس هذا فقط ، بل إنها أيضا أسقطت حزب الحكومة وتولت الحكم بعد حكومات الدولة ، أما عن السلام العرقى والتفاهم بين الأجناس المختلفة فهو أفضل عندنا بكثير عما يوجد فى أى بلد آخر يعيش فيه جنسيات متعددة ، بل إن هذا الوضع أفضل

عندنا مما هو عليه فى بعض البلاد الأوروبية ، حيث يتم سحق الأقليات العنصرية بين الحين والحين ، وأحيانا تحرق بيوتهم وسكانها ما يزالون بداخلها .

وقد أبلت ماليزيا بلاءً حسنًا فى النواحى الاقتصادية أيضا ، إذ حققنا معدل نمو أكثر من ٨٪ سنويا طوال الثمانى سنوات الماضية ، بينما حافظت على نسبة حوالى ٣٪ تضخم . ويزداد اقتصاد السوق ازدهارا بمساعدة الخصخصة فى التقليل من الأعباء المالية للحكومة وهى تتولى دعم وتقوية البنية التحتية ، والحكومة واثقة من نفسها للدرجة التى جعلتها تتقدم بخطة منظورية تنفذ على مدى ثلاثين عاما ، وتنادى هذه الخطة بمعدل نمو سنوى قدره ٧٪ حتى تصبح ماليزيا بلدا متقدما قبل نهاية عام ٢٠٢٠ . وبالنظر فى السجلات ، فإن نسبة نمو قدرها ٦,٧ ٪ فى عشرين سنة حتى عام ١٩٩٠ تثبت أنه ليس من غير المنطقى أن نتوقع تحقيق الهدف .

وتستحق «السياسة الاقتصادية الجديدة» بعض سطور من التعليق كأداة للهندسة الاقتصادية الاجتماعية ، فى البدء ، أدان الكثيرون هذه السياسة باعتبارها تمييزية ضد الصينيين لصالح أهل الملايو ، لكن معظم الصينيين ، الماليزيين لم يكتفوا بقبولها ، لكنهم أيضا تعاونوا على وضعها موضع التنفيذ ، وعندما وجد النقاد أنها لا تعوق النمو الاقتصادى ، سلكوا تجاهها مسلكا آخر .

وهم يدينون هذه السياسة الآن بسبب أنها تفيد عددًا قليلاً فقط من أبناء الملايو ، وخصوصا أولئك القريبين من الحزب الحاكم ، وهو المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، وهو حزب من ٢,٤ مليون عضو مستفيد وملايين كثيرة أخرى مؤيدة له ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أنه يوجد ٦ مليون ملاوى بالغين فقط ؛ لأصبح من المدهش أن يكون بعض من استفادوا من «السياسة الاقتصادية الجديدة» ليسوا من مؤيدى المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . لكن الحقيقة أن الكثيرين جدا من الملاويين الأعضاء فى المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أو قريبين من الزعماء ليسو أغنياء أبدا ، وهم يستفيدون فقط من التحسينات العامة فى الوضع

الاقتصادى مثلهم مثل أى شخص آخر .

و« السياسة الاقتصادية الجديدة» لا تُعنى بخلق مليونيرات من بين أهل الملايو فقط ، كما يشير من يهاجمونها بذلك ، إنها من أجل كل أهالى ولايات الملايو وكل المواطنين الأصليين على كل المستويات ، ومن خلال «السياسة الاقتصادية الجديدة» ، حصل مئات الآلاف من السكان الأصليين على بدايات نجاح مبكرة من خلال المنح الدراسية للتعليم العالى داخل الوطن وخارجه ، وعلى التدريب على جميع أنواع المهارات ، وقروض للاتجار فى الأشياء البسيطة ، وحتى المحركات الصغيرة بمؤخرات الزوارق للصيد داخل حدود شواطئنا ، وأهم ما فى الموضوع ، هو انخفاض نسبة الفقر من ٥٠ ٪ وأكثر إلى ٧ ٪ فقط للماليزيين جميعا بغض النظر عن العنصر أو الجنس لأى منهم ، وعندنا العمالة كاملة الآن . وتضاعف دخل كل فرد ، بما فى ذلك المواطنين غير الأصليين ، إلى أربعة أضعاف ما كان عليه ، بينما تظل تكاليف المعيشة منخفضة ، بمعدل نسبة تضخم قدرها ٣ ٪ فقط فى المتوسط ، ويوجد الآن عدد من الأغنياء من أبناء الملايو يساوى تقريبا نفس عدد الأغنياء من الصينيين ، وينطبق نفس الكلام على الطبقة المتوسطة والفقراء ، وبمعنى آخر خرج إلى الوجود مجتمع تسوده العدالة يساهم بدرجة معينة فى التوافق العرقى .

تلك هى النتائج والسجلات لـ«السياسة الاقتصادية الجديدة» المُفترى عليها ، والتى ربما تكون مشروع الهندسة الاقتصادية الاجتماعية الوحيد الذى نجح عن جدارة واستحقاق .

وعندما تتحدث ماليزيا عن كونها تصبح دولة متقدمة ، فهى لا تفكر فى التصنيع ودخل كل فرد فيها فقط ، فالثروة والنجاح لهما طريقتهما فى تقويض النسيج الأخلاقى للبشر ، وتظهر البلاد التى تُعتبر متطورة الآن دلائل انحلال القيم الاجتماعية ، الشىء الذى لابد من أن يؤدى فى النهاية لترديها وتقهقرها ، ويحكى التاريخ عن ظهور إمبراطوريات وأمم عظيمة بدأت وكأنها ستدوم إلى الأبد ، لكن الثروة والقوة أفسدتها ، وفقدت القوة الدافعة التى أنشأتها فى المقام الأول ، وانهارت جميعها بسرعات مختلفة وأصبحت مجرد

ظلال لماضيها السابق .

لقد كان السبب فى سقوط الإمبراطورية الرومانية الانغماس الزائد عن الحد فى الملذات والحياة المنحلة من جانب الطبقة الحاكمة ، وحلّت متع الحياة وملذاتها محل القيم البشرية الصالحة ، فنتج عن ذلك إهمال شئون الدولة ، وأفسدت السلطة الرومانيين فى جميع النواحى ، فتقهقرت الإمبراطورية وانهارت .

ونحن نرصد نفس الاتجاهات فى البلاد الحديثة المتقدمة ، إن فضائل العمل ، وما يُسمى بالأخلاقيات المسيحية اليهودية لم يعد لها وجود ، إن كل فرد يريد أن يعمل أقل قدر من العمل مقابل راتب أكبر ووقت فراغ أكبر ، وترتفع الأجور فى الوقت الذى يقل فيه الإنتاج ، وضاعت روح المنافسة .

وتلجأ الدول المتقدمة لاستخدام قوة الضغط للحصول على أهدافها عندما تتحداها دول صناعية جديدة فى السوق ، وطُلب من الدول النامية أن تعمل بشكل أقل وأن تدفع أجورًا ورواتب أعلى ، وتهدد الدول المتقدمة الدول النامية بفرض عقوبات عليها ، متظاهرة أن السبب فى ذلك انتهاك الحقوق البشرية أو بسبب تلوث البيئة ، وأصبحت الديمقراطية قضية ، فإذا كانت الديمقراطية موجودة ، فيقال إن المستويات غير صحيحة ، أو تحتاج للتصحيح ، وإلا واجهت قيودا على التجارة .

ولم تكن أخلاقيات العمل هى التى تدهورت وحدها ،وإنما يبدو أنه صاحبها انهيار فى العادات والعرف الطبيعى وهكذا نجد أن الزواج والأسرة فقدا شرعيتهما فى المجتمع ، وشُرّع الزواج من بنى الجنس الواحد ، ذكرا كان أو أنثى كما شُرع أيضا وجود عائلات بها أب أو أم غير متزوج أو غير متزوجة ، لقد انهارت الأسرة .

ويسعى الجميع وراء المتعة والملذات ، إن الملابس التى يرتديها النساء والرجال ، والموسيقى والغناء ، والأفلام والراقصات ، والفنون التخطيطية ، وأى شىء متعلق بالحياة

العامة يدور حول الجنس والمتع الحسية ، يبدو أن إبهاج الحواس أصبح الغرض الرئيس من الحياة .

وقد انحدرت منزلة الأديان ، ولو فرضنا وجود من يمارس الدين على الإطلاق ، فقد فسدت تلك الممارسات حتى أنها لم تعد تقريبا من الدين الحقيقى فى شىء ، وهكذا حللت السلطات الدينية الزواج من بنى أو بنات الجنس الواحد ، وأغمضت العين عن حياة رجل وامرأة فى بيت واحد بلا زواج ، وعن ممارسة الجنس بشكل غير رسمى ، وعن العرى وكل أشكال البعد عن الأخلاق الحميدة .

وربما يعكس نبذ القيم الأصيلة القديمة والقبول بالحرية المطلقة التفكير المتقدم لمجتمع ناضج جدا ، لكن الدول النامية ، مثل ماليزيا ، فى الوقت الذى ترغب أن تصبح فيه دولة متقدمة ، فهى غير مقتنعة أن انهيار قيمنا الأخلاقية فى صالح مجتمعنا ، نحن نريد أن نحتفظ بقيمنا ومستوياتنا الأخلاقية فى الوقت الذى نحقق فيه التطور الاقتصادى بمفهومه المادى .

وربما تكون ماليزيا بسيطة و ساذجة أكثر من اللازم ، إن ما يحدث عمليا هو أن جميع المجتمعات البشرية تتدهور بعد أن تحقق الثروة ، والقوة ، والنجاح . والجميع يعرف جيدا الدورة التى تمر بها الإمبراطوريات ، ونحن نشهد الآن فى الحقيقة انهيار إمبراطوريات ودول عظيمة أمام أعيننا ، ومع ذلك سنحاول .

لقد صممت الشعوب التى هى من أصل أوروبى نظما للحكومات ولإدارة الاقتصاد الذى جعلهم أغنياء وأقوياء ذوى نفوذ ، وفى وقت من الأوقات غطت إمبراطورياتهم الكون كله بكثافة ، ولم تترك أى جنس أو شعب حرا أو خارج نطاق نفوذهم .

ومن الطبيعى أن تأسر الإنجازات التى حققها الأوروبيون خيال شعوب الحضارات الأخرى ، وكان اليابانيون أول من قلّد الأوروبيين ، فهم لم يكتفوا بإعادة تشكيل نظام الحكومة عندهم ، لكنهم حاولوا حتى إقامة إمبراطوريات بنفس أسلوب الأوروبيين ، كما

قاموا بتقليد الطرق الأوروبية فى تنظيم وإدارة المشاريع التجارية وفى إتمام الصفقات التجارية جملة وتفصيلا .

وعقب انهيار الإمبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية ، كان من الطبيعى أن تتبنى البلاد حديثة الاستقلال النموذج الأوروبى فى إدارة الاقتصاد ، وربما كانت بلاد شرق آسيا أكثرهم مهارة فى ذلك ، فتبنوا نظام السوق الحرة الأوروبى فى الوقت الذى كانوا يتشربون فيه التكنولوچيا ويتحسنون فى استخدامها باستمرار .

وخلال فترة زمنية قصيرة جدا ، كانت أقدار شرق آسيا قد تطورت للحد الذى أصبحوا قادرين فيه على منافسة أوروبا ، والظاهر أن احتفاظهم بأخلاقيات العمل تعطيهم أفضلية على الأوروبيين .

وعندما كان الأوروبيون يشقون طريقهم نحو التقدم ، كان لهم أيضا أخلاقيات عمل ، وكانوا يعتبرون العمل شرف ، وكان الوفاء للنظام والدولة يُعتبر خصلة حميدة . ومع أن المهارات لعبت بدون شك دوراً مهمًا فى النجاح الاقتصادى الذى حظى به الغرب ، غير أن العمل الشاق والولاء والانضباط ساهموا مساهمة كبيرة فيما أنجزوه .

ونحن فى ماليزيا لا نستطيع إلا أن نلاحظ كل هذه الأشياء ، لقد تبنت ماليزيا نظام اقتصاد السوق الحرة بشكل تام ، ولم يحدث أن نفذ أى بلد فى العالم نظام الخصخصة كما نفذته ماليزيا ، وتعتبر الحكومة عندنا أنه من واجبها ضمان إنجاح العمليات التجارية والحصول على أرباح منها ، لقد أعادت آلية الحكومة بالكامل توجهاتها من أجل دعم أوجه النشاط التجارى .

وهكذا أصبحت ماليزيا اليوم أحد أسرع الدول نمواً فى العالم ، نحن سعداء وفخورون بأنفسنا ، بل وقد أصبحنا مغرورين إلى حد ما طبقا لما يقوله من تخصصوا فى نقدنا ، ويشير الكثيرون إلى أننا أخذنا نبنى نُصبًا تذكارية فى الآونة الأخيرة ، منها على سبيل

المثال أعلى بناية فى العالم ، وأكبر ميناء جوى فى العالم ، وعاصمة إدارية جديدة ، وطرق حديثة ، وسكك حديدية جديدة للقطارات ، إلخ .

ولكن هل بدأنا فعلا طريقنا للاضمحلال ، حتى بعدما أعلنا خطتنا الطموحة بأن نصبح دولة متقدمة تقدما شاملا؟

وقد يكون من المرضى أن نتمكن من القول إننا بعيدون تماما عن دلائل الاضمحلال . ولكن لابد من الاعتراف بأن هناك علامات معينة لذلك .

لقد استمر تعاطى المخدرات رغم القوانين القاسية التى صدرت ضد تعاطى المخدرات . وانخرط الشباب فى التسكع والسعى المجنون وراء المرح ووسائل المتعة ، وانكمش الولاء للنظام والدولة ، وزادت الجرائم التجارية ، وما زال هناك دلائل كثيرة على الفساد ، وإن كان ليس بالدرجة التى يرددها النقاد الأجانب .

ومن أجل أن نحقق وضع الدولة المتقدمة ، كما حددت ذلك روية عام ٢٠٢٠ ، سيكون من الضرورى ليس فقط الإبقاء على الأخلاقيات الجيدة للعمل وعلى الفضائل ، ولكن علينا أيضا وضع بعض عناصر ثقافتنا الوطنية التى لا تقودنا للتقدم المنشود فى طى النسيان ، ولكى نحقق ذلك ، لابد من أن يكون النظام القانونى مناسبا وكافيا للتعامل مع أى انهيار فى القانون الأخلاقى ، وليس هذا فقط ، بل لابد من القيام بحملة نشطة من أجل التعريف بالقيم الطيبة والدعاية لها ، وهذه الأشياء لا يوافق عليها المتحررون من البلاد الغربية ، لكن المجتمع الماليزى مازال يعتقد أن الحرية يجب ألا تكون مطلقة ، وأن الحكومة عليها واجب دعم القيم الحسنة وأن تحمى الشعب من انهيار المبادئ الأخلاقية .

والحكومة تقوم بهذه الأمور بنشاط ، ويتم تقوية ودعم الأديان ، كما يتم تحديد وتعريف أخلاقيات العمل والقيم الثقافية وغرسها فى النفوس بشكل متعمد ، ويتم القيام بحملات وعمل شعارات ،وأحاديث وندوات فى موضوعات لم يعد الغرب يعيرها أية

أهمية .

ونحن قد ننجح ، وقد نفشل ، وقد نكون بالفعل مخطئين فيما نفعله من أشياء . وعلى أية حال فلابد للثروة والنجاح من أن يضعفا أخلاقياتنا ، وفى النهاية قد ننهار كما حدث للآخرين ، ولكننا سوف لا نركن ونتكاسل ولا نفعل شيئا ، لكننا سوف نحاول ، وسنحاول بكل جد .

ونحن نعتقد أن اقتصاد السوق هو الصيغة الرابحة ، ونحن مقتنعون تماما بها ، ولكن ما فائدة الازدهار الزائل أو العابر؟ ما فائدة الازدهار إذا كنا فى النهاية سنعود للوضع الراهن السابق ؛ أن نرجع للمربع رقم واحد من جديد ، أن نعود للفقر والشقاء مرة أخرى؟

لقد اختارت بعض المجتمعات أن تظل فقيرة وقوية من الناحية الأخلاقية ، كما يعتقدون وبعد ما تحققوا من التأثيرات المؤذية للثروة والقوة والنفوذ ، لكن بالنسبة لنا ،فإننا نعتقد أنه لا توجد فضيلة للفقر والضعف حتى لو ظل نسيجنا الأخلاقى قويا ، لقد مارسنا مرارة وذل الفقر ومهانته ، ونحن لا يجذبنا أبداً منظر الأقوياء من النواحى الأخلاقية وهم يتنقلون فى الشوارع وفى أياديهم سلاطين تسول الطعام وهم يسجدون للأقوياء والأغنياء من الناس .

لذا سنستمر فى المحاولة وتحقيق المستحيل ، ولابد من ذلك ، لكى نحتفظ بشرفنا وكرامتنا ، وإحساسنا بقيمنا وبكبريائنا حتى عندما نصبح متقدمين ومعرضين للفساد الناتج عن الثراء .

لقد نجحت ماليزيا حتى الآن ، حتى لو قلنا ذلك لأنفسنا ، ونحن نعتقد أنه بإمكاننا تحقيق حلمنا ، وبإذن الله ، سوف نصبح بلدا متقدما بكل معنى الكلمة قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، متقدمًا ماديًا ، وروحيًا ، وعلى الدوام .

وعندما تستمر ماليزيا فى تحولها للاقتصاد الصناعى الذى يدفع السوق به للأمام ،

فنحن نرى الحاجة المهمة للاحتفاظ بأساس نجاحنا الرئيس حتى الآن ، أى وهو قيمنا الأخلاقية والثقافية ، وفى الوقت الذى نسعى فيه جاهدين من أجل التقدم ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا بعض النواحى الإيجابية الأساسية فى مجتمعنا - المجتمع الماليزى ، إننا نحتاج لتقييم القيم الإيجابية للدول المتقدمة ، وربما نتبناها ونقومها ، وأن نحتفظ بقيمنا وثقافتنا الخاصة التى نعتقد أنها جيدة وبنّاءة .

إن رؤية عام ٢٠٢٠ لا تختص فقط بالوصول لمعدل معين من النمو فى فترة محددة من الزمن من خلال اقتصاد السوق ، وهى لا تختص فقط بكوننا نصبح دولة متقدمة بسرعة خرافية ، وهى ليست عن التطور بأى ثمن ، بل هى عن التطور كما نُعرّفه ونحدده ، تطور متقدم ويعيش طويلا .

وأتمنى أن يقف فى سنة ٢٠٢٠ ، زعيم من الجيل القادم للمجتمع الماليزى الجديد مكانى هنا ، ويقدم تقريره بفخر وتواضع عن وضع تلك الرؤية ، وأن يكون ذلك الوضع كما تصورناه .

٢٠- الاقتصاد الماليزى وسوق الأسهم الرأسمالية

منذ حوالى شهر ، احتفلت ماليزيا بعيدها الثامن والثلاثين للاستقلال ، لقد خطونا خطوات طويلة منذ الأيام التى شكل فيها قطاعا الزراعة والتعدين حجر الزاوية فى اقتصادنا . . أما اليوم فإنه يمكن مقارنة إنجازات ماليزيا الاقتصادية بإنجازات كثير من دول شرق آسيا .

ومنذ سبع سنوات ونحن نحقق نموا اقتصاديا تزيد نسبته عن ٥ ,٨٪ سنويا ، ووصل النمو فى إجمالى الناتج المحلى لهذا العام إلى ٩ ,٩٪ بالنسبة للربع الأول من السنة ، و٣ ,٩٪ للربع الثانى ، ومن الواضح أن نمونا الاقتصادى تفوق فى خطواته على اقتصادات منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وتم تحقيق هذا النمو السريع مصحوبا بمعدلات تضخم متوسط نسبتها ٢ ,٣٪ فقط سنويا .

وتسير الأمور على ما يرام فى ماليزيا ، ولكن يقول الكثيرون : إنه من المستبعد أن يستمر الوضع على ما هو عليه ، لابد من أن يتبع النمو حمية أكثر من اللازم ، ويقولون : إن الاقتصاد سوف يهبط معدله بشكل عمودى فى أقرب وقت ، وقد أكون مخطئا ، غير أننى أعتقد أن بإمكاننا إدارة اقتصادنا بشكل أفضل من معظم البلاد ، فى ماليزيا ، ليس بالحظ وحده تسير كل الأمور .

ومنذ أن حصلت ماليزيا على استقلالها فى عام ١٩٥٧ ، تبنت الحكومة توجها مؤيدا للأعمال التجارية ، وبدلاً من تأميم الحوزات الخاصة ، فقد شجعت ماليزيا فى الواقع ، وهى

---

* خطاب ألقى فى الحوار عن «الاقتصاد الماليزى وسوق رأس المال» فى لندن بالمملكة المتحدة فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٥ .

المفضلة عن غيرها من جانب معظم الدول حديثة الاستقلال ، الاستثمارات الخاصة ، بما فى ذلك استثمارات الأجانب ، ومنذ البداية المبكرة وما تلاها ، قُدّمت الحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص ، ولقد أصبح تشجيعنا للأعمال التجارية جزءًا من ثقافتنا القومية ، ليس هناك ما يدعو للدهشة إذا كنا نتلقى عروض استثمار ضخمة سنويا ، وأن يكون النمو الاقتصادى دائما مرتفعا ، ومن المتوقع لسنة ١٩٩٦ أن تستمر القاعدة العريضة للتوسع وأساسها قطاعات التصنيع ، والبناء ، والخدمات .

وبارتفاع الدخول ووجود فرص وفيرة للعمل والتوظف ، انخفضت نسبة حدوث حالة الفقر فى البلاد لتصبح ٨ ,٨ ٪ . وجنبًا إلى جنب مع حالة الرغد من العيش هذه ، تأتى الحاجة لغرس عادة الادخار بين عامة الشعب ، فهى التى تساعدنا على مواجهة المتطلبات المالية للدولة ، كما أنها تساعد أيضا على الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم ، وما زالت معدلات التوفير التى وصلت نسبتها إلى ٣٤ ٪ مع كونها عالية نسبيا ، إلا أنها أقل من متطلبات الاستثمار فى البلاد .

ويعود نمو الاقتصاد الماليزى لقوة الدفع الكبيرة للاستثمارات ، فعلى المستويات الدولية ، كان معدل الاستثمار عاليا كما تعكس ذلك نسبته التى وصلت ٥ ,٤٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى عام ١٩٩٤ ، وأنا اعتقد بشدة أنه فيما يخص تدفق الاستثمار داخل البلاد ، فإن العلاقة بين المستثمرين والمجتمع من حولهم لابد من أن تكون تكافلية ، وفى الوقت الذى تقرر فيه أن تدخل فى عمل تجارى فى ماليزيا ، فإن مصلحتك ورفاهيتك تصبح من اختصاص الحكومة ، فإذا نجحت فى عملك ، فسنكون سعداء بذلك ؛ وإذا لم تنجح ، نحب أن نعرف ما إذا كان باستطاعتنا أن نقدم لك العون .

وما أقوله الآن منسق مع «سياسة ماليزيا المتحدة » التى تكونت فى بداية الثمانينيات وباختصار فإن هذه السياسة تشجع شركات القطاع العام – الخاص من أجل فائدة الدولة ، وعلى المستوى الوزارى ، يتم حدوث حوارات سنوية مع القطاع الخاص ، الذى يمكنهم من

عمل إضافات بناءة فى تكوين سياسات الحكومة ، كما تساعد على تفهم طموحات المجتمع فى الوطن بشكل أفضل ، ولكى نشرح مفهوم «ماليزيا المتحدة» ، نشرت الحكومة مؤخرا كتاب ، «ماليزيا المتحدة» الذى سيوزع اليوم على كل الضيوف .

إن خطة الخصخصة فى ماليزيا ما هى إلا فرع من فروع هذه السياسة ، لقد تمت خصخصة ١٠٩ من الوكالات والشركات الحكومية حتى الآن ، متضمنة قطاعات متعددة ، بما فى ذلك البنية التحتية ، والإمداد بالطاقة ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ولقد تولد عن استراتيچية الخصخصة أفكارا جديدة ومبتكرة نتج عنها زيادة فى الكفاءة الخاصة بالخدمات والإسراع فى تطورنا الاقتصادى ، وقد تم دفع ودعم رسملة سوق الأسهم الرأسمالية دفعات قوية عن طريق عمل قوائم بمؤسسات المنافع العامة التى تمت خصخصتها ، هذه هى الصيغة الرابحة ونحن نتحرك لمواصلة جهودنا .

وإلى حد كبير ، توضع السياسات والإجراءات التى نتخذها لمواجهة تحديات اقتصاد عالى النمو فى مكانها الصحيح ، وسيتم تقوية تلك السياسات أكثر من ذلك عندما تدخل ماليزيا فترة الخطة الماليزية السابعة التى تبدأ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وستعجّل هذه الخطة من بناء البنية التحتية المادية والمالية اللازمة كما ستدعم قطاع الخدمات .

وهناك نقطة فى صميم الموضوع وهى هدف ماليزيا الخاص بتحويل «لابوان» إلى واحد من أكبر المراكز المالية الدولية عبر الشاطئ ، ومنذ بدء العمل فيه كمركز مالى دولى فى أكتوبر ١٩٩٠ ، أصدر البنك المركزى الماليزى ٤٤ ترخيصًا بنكيًا عبر الشاطئ ، وتم منح ٣٧ من هذه التراخيص لبنوك أجنبية ، مما يعكس اهتمام المجتمع البنكى الدولى بلابوان .

إضافة لذلك ، خصصت الحكومة مبالغ مالية لدعم مركز لابوان هذا ، كما أعدت خطة رئيسة نموذجية لتطويره ، ونحن نبحث أيضا اقامة سوق دولية للأوراق المالية و«تحويلات كمبيو نقدية» فى «لابوان» ، مما يزيد فى التوسع من حجم خدمات سوق الأسهم الرأسمالية الذى تعرضه هذه الجزيرة .

وقد سجل «سوق الأسهم الرأسمالية الماليزى» نموًا عظيمًا خلال السنوات القليلة الماضية ، تمشيا مع ارتفاع النمو الاقتصادى للبلاد ، ونحن الآن على عتبة التطوير الذى يجعلنا مركزا إقليميا لسوق الأسهم والأوراق المالية .

إننا نخطط لعمل ذلك بإطار عمل إدارى وتنظيمى عصرى وانسيابى وفى ظل بيئة سوق قيادى ، ولقد قدمنا فى الآونة الأخيرة مجموعة خطط تحررية من ثمانى عشرة نقطة تهدف إلى خلق بيئة تنافسية وذلك لجذب المؤسسات المالية الأجنبية لاختيار قواعدها الإقليمية فى ماليزيا ، ونشمل بعض النواحى وثيقة الصلة بالموضوع فى هذه المجموعة ما يلى : مشاركة أكبر من جانب «صندوق الاحتياطى أو الطوارئ الخاص بالموظفين» فى تطوير سوق الأسهم الرأسمالية ، وهذا الصندوق ، برأسمال يزيد عن ١٠٠ بليون رينجيت حوالى ٢٥ بليون جنيه إسترلينى هو أكبر صندوق نقد فى ماليزيا) ؛ وشركة استثمار جديدة بالوحدات مفتوحة لجميع الماليزيين ؛ السماح لسماسرة بورصة الأوراق المالية المقيدين وذوى الأهلية بالعمل كسماسرة بتشغيل أموال شركة الاستثمار بالوحدات ؛ و تقديم نظام عمولة متدرج للتقليل من مصاريف ورسوم العمولة وللسماح لشركات إدارة النقد الأجنبى بإدارة ١٠٠٪ من مبالغهم المالية محليا . ؛ جدولة مشاريع البنية التحتية ؛ وإقامة وكالة تقييم أخرى لمواجهة الطلبات المتزايدة لسوق ضمانات الديون الخاصة .

وفى الحقيقة ،لقد تطوّر سوق ضمانات الديون الخاصة عبر السنين ، بمستنداته المالية مثل السندات والضمانات والكمبيالات ليصبح مصدر مبالغ مالية بديلاً مهمًا جدا ، وبالنسبة للنصف الأول من هذا العام تم جمع مبلغ ٢٢,٧ بليون رينجيت ماليزى بالاكتتاب والتبرع من سوق ضمانات الديون الخاصة ، وقبل نهاية أكتوبر من هذا العام ، سيُبدأ فى الضمانات المالية التى تسندها الأصول ، التى ستوسع من قاعدة الاستثمار وفى نفس الوقت تطور من كفاءة التثمين والاتجار فى سوق ضمانات الديون الخاصة .

وقبل نهاية العام ، نتوقع أن يبدأ العمل فى «اتفاقيات كوالالمبور (للخيار) بأجل

وعمليات الصرف (التحويل) المالى آجلة التسليم ، و«ماليزيا للتحويل النقدى» ، وستعرض اتفاقيات كوالالمبور (للخيار) بأجل وعمليات الصرف (التحويل) المالى آجلة التسليم اتفاقيات (الخيار) التحويل المالى بأجل و دليل عمليات الصرف آجلة التسليم ، بينما سيعرض «ماليزيا للتحويل النقدى» سعر الفائدة للعمليات آجلة التسليم ، وتلقى التطورات الأخيرة فى تجارة المشتقات الضوء على الحاجة لتعليم المستثمرين وتعرفهم على هذه الوسيلة الجديدة ولضمان وجود وسائل رقابة داخلية صارمة على المؤسسات المالية .

وفى نفس الوقت ، وفى الصناعة المالية ، من المتوقع من البنوك التجارية مواصلة رسم خطط لحالات النمو ، وذلك بتقديم تسهيلات بنكية جديدة واختيار مجالات جديدة لإدارة الأصول .

إن لماليزيا سوق ضمانات تم تأسيسه على هيئة بورصة كوالالمبور ، وفيما يخص رسملة السوق فإن ترتيب بورصة كوالالمبور هو المركز الرابع عشر فى العالم والثالث فى المنطقة الآسيوية - الباسيفيكية ، أما فى منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، فهى أكبر بورصة مالية وتسبق بورصتى سنغافورة وبانكوك فى الترتيب ، وفى الحقيقة كان يمكن أن يتم إهمال سوق سنغافورة دون تجارتهم فى الأسهم الماليزية التى تتم خارج السوق الرسمية .

وبعد أن أدركت بورصة كوالالمبور دورها الحيوى فى تعبئة الأموال ، كثّفت من جهودها لتقديم سوق قيادى أكبر لتصل لمستوى أعلى من التقدم والاحتراف تمشيا مع عولمة تجارة الأوراق المالية .

إن أولوية مجالات العمل بالنسبة لبورصة كوالالمبور تشمل رفع مستوى البنية التحتية للسوق ، وتقديم أدوات سوق متنوعة ، وغرس الاحتراف المميز فى شركات السمسرة فى بورصة الأوراق المالية وجدولتها ، وتكثيف أوجه نشاط تعزيز السوق وتفوقها ، وتطوير مواردها البشرية أكثر وأكثر .

وتشمل بعض جهود البورصة الآن ما يلى : السرعة فى تنفيذ «نظام الإيداع المركزى» وقد تحددت نهاية عام ١٩٩٦م لتبدأ جميع الشركات «التجارة بدون سندات أو صكوك» ، وسينتج عن هذا تسوية أوضاع الأسهم بكفاءة وبطرق ملائمة ومريحة أكثر ، وحينئذ سوف يُقصّر سوق الأوراق المالية بكوالالمبور (أو البورصة) دورة تسويته للأوضاع من خمسة أيام إلى ثلاثة أيام تمشيا مع الاتجاهات الدولية ؛ وقد أدخل مؤخراً التجارة بكميات صغيرة من ٢٠٠ وحدة لبعض الشركات ، وسوف يؤدى هذا لجذب عدد أكبر من المستثمرين للسوق ويزيد من إمكانية بيع الأسهم الغالية ؛ وفى جهوده لتقديم فرص اختيار أكبر لأدوات الاتجار فى السوق ، تم إدخال طلبات اكتتاب للضمانات مؤخراً وتم الاتجار بها فى سوق كوالالمبور ، وسيستمر سوق الصرف فى تقييم الأدوات المالية الجديدة لإدخالها السوق ؛ وتعمل بورصة كوالالمبور عن كثب مع «هيئة الأوراق المالية» بغرض تكوين ودعم أنشطة إقراض الأوراق المالية فى السوق ، وتمشيًا مع هذا ، تدرس السلطات أيضا جعل البيع على المكشوف أقل تقييداً ، بهدف مضاعفة مشاركة المستثمرين فى البورصة المحلية ، وتعد السلطات إرشادات لتمكين جدولة المبالغ المغلقة (المقفلة) فى سوق كوالالمبور ؛ ولتمكين بيوت السمسرة من التوسع فى أنشطتهم ، فإن البيوت التى تعلن أهليتها وصلاحيتها سيتم السماح لها بتشغيل أموال شركات الاستثمار بالوحدات . وبالإضافة لهذا ؛ بحيث إنه قد تم رفع الحد الأعلى لجدولة شركات السمسرة على الأموال ، فمن المتوقع ضم بيوت سمسرة أكثر فى البورصة .

وأعظم ميزة لماليزيا بوصفها مركز استثمار مربح تكمن فى استقرارها السياسى ، فقد تم انتخاب التحالف الحاكم للسلطة عن طريق الشعب ، وفى انتخابات ديمقراطية منتظمة ومتكررة ؛ ونتيجة لهذا ، لا يرى المرء سببًا لحدوث ذلك النوع من التغيرات المفاجئة فى سياسات الحكومات ونقض أحكامها الذى يحدث مصحوبًا بتغيرات جذرية للحكومات ، ولم تتغير السياسة نحو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، على سبيل المثال ، ولو حدث تغيير على الإطلاق ، فإن ظروفه وشروطه تكون دائمًا أكثر جاذبية من سابقاتها .

فهرس

١- الأعلام

٢- الأماكن

٣- المنظمات والهيئات

٤ - الأحداث الكبرى

٥ - مصطلحات وتعبيرات مهمة

Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad
Prime Minister of Malaysia
Volume 5

Encyclopedia

Of

Dr.Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia

Volume 5

Malaysia

Publishers

DAR AL-KITAB AL-MASRI-CAIRO   DAR AL-KITAB ALLUBNANI- BEIRUT

DAR AL-KITAB – MALAYSIA   DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR

Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad
Prime Minister Of Malaysia

Translation & Revision
A committee of Drs. & Profs. From universities of Cairo, Alexandria, Hallwan, Ein-Shams and Al-Azhar
Dr. Abd El Rahman El Sheikh
Dr. Tawfik Ali Mansour
Dr. Ramadan Bastawisi
Dr. Yasir Shaban
Prof. Ahmed Mahmoud
Prof. Ahmad Abd El Hamid
Prof. Farouk Lokman
Prof. Abd EL Hamid Dabouh
Prof. Mohamad Rushdy
Prof. Talaat El Shayeb

Editor In English Language : Datuk Hashim Makaruddin
Editor In Arabic Language : Talaat El Shayeb.

DAR AL KITAB AL MASRI
33, Kasr El Nile St., Cairo
Tel: 3922168 – 3934301 – 3924614
P.O.Box 156 Atabah – Cairo Zip-Code 11511 Cairo – Egypt
Fax: (202) 3924657 Cairo Att: Mr. Hassan El-Zein

DAR AL KITAB ALLUBNANI
Madame Kuri Street In front of Bristol Hotel – Beirut
Tel: (9611) 735732 P.O.Box: 11/8330 Beirut – Lebanon
Fax: (9611)351433 Beirut Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR.
Address:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H **I.S.B.N 977-238-738-7**

Malaysia
PART I

Contents

CHAPTER 1

A Government for Malaysia

When the Federation of Malaya achieved independence in 1957, the form of Government chosen was that of a Parliamentary Democracy with a Constitutional Monarchy. This of course was not the traditional form of Government which existed previously in the Malay states of the Malay Peninsular. The Malay States were feudal monarchies in which the hereditary rulers ruled as feudal lords over a people who owed loyalty by virtue of tradition and also from fear of the absolute authority of the rajas.

Obviously, the rulers would have opted for a return to absolute monarchy when independence was achieved. But their position was weakened when they were forced to cede the Malay states to the British through the infamous MacMichael treaties. The struggle to regain and liberate the Malay states and the so-called colonies of the Straits Settlements was mounted largely by the people and their political party, the United Malays National Organisation (UMNO).

The British were forced by the agitations of the UMNO to rescind the Malayan Union and replace it with the Federation of Malaya or the Persekutuan Tanah Melayu. For the first time the British accepted the participation of popular leaders in the Government, although they were still nominated.

This only whetted the appetite of the Malays for greater control over their own country. They wanted nothing less than full independence. Sensing that the British would not grant independence without some participation of the non-Malays, UMNO under the leadership of Tunku Abdul Rahman set out to have some working relations with the major Chinese organisation, the Malayan Chinese Association (MCA). An alliance was formed for the purpose of contesting the Kuala Lumpur Municipal elections in 1952.

The alliance did extremely well, defeating the multi-racial Independence of Malaya Party (IMP) led by Dato Onn Jaafar, the former President of the UMNO. This success resulted in a consolidation of the Alliance Party, with the Malayan Indian Congress (MIC) joining in to represent effectively the majority of the Indians.

In 1955 the first Peninsular-wide election to the Federal Legislative Council was held. The Alliance made independence from British rule their principal platform. Dato Onn's IMP and the Pan Malayan Islamic Party (PMIP) clearly did not favour independence. Other parties were equally non-committal.

The result was a clear-cut victory for the UMNO, MCA, MIC alliance which contested under one symbol, that of a sailing ship. The Alliance won 51 of 52 seats contested. The remaining one seat went to the PMIP.

The stage was thus set for a serious negotiation for full independence. Urged on by the UMNO Youth, the hesitant leaders, who initially wanted some kind of interim arrangement, demanded full independence in 1957 instead of 1959.

To cut a long story short, Malaya became independent in 1957. In 1963 when Singapore, British North Borneo and Sarawak opted for independence through joining the Peninsular States to form Malaysia, the Alliance Party was enlarged to cater for the Sabah, Sarawak and those Singapore parties which wanted to join. This

enlarged coalition became loosely known as the Grand Alliance.

The Alliance Party won the first post-independence general elections in 1959 but with a reduced majority. Not only were some PMIP, Labour Party, and Perak Progressive Party members elected but Kelantan and Terengganu were lost to the PMIP. Still the Alliance had a strong two-thirds plus majority in the central Government. This enabled it to change the Constitution in order to admit Singapore, Sarawak and Sabah in 1963. Terengganu was returned to the Alliance fold through defection of PMIP members to UMNO.

The 1964 elections again saw the Alliance winning a two-thirds majority in the Federal Parliament, now enlarged to include members from Sabah and Sarawak. Singapore was represented wholly by the People's Action Party, a party that was opposed to the Alliance although it was supportive of the inclusion of Singapore in Malaysia.

The strength of the Alliance Government both at the centre and in the states, with the exception of Singapore and Kelantan, appeared to

have made the leaders complacent. Suggestions that neither the Malays nor the Chinese were happy, particularly with regard to the security of their positions and the sharing of the wealth of the nation, were ignored or dismissed. The largely Chinese opposition stirred up Chinese and Indian racial sentiments while the younger Malays in the Government party were restless. The Malays felt that the Government was not paying attention to their needs, despite an extensive rural development programme.

The Government's view was that the Malays should be happy because the administration was dominated by them, that they really had no aptitude for business and should leave this field to the Chinese. This Government's thinking was reflected in the composition of the Cabinet. The Minister of Finance and the Minister of Commerce were both Chinese. The Malays filled the Agriculture portfolio and the Ministry of Rural Development along with other non-economic Ministries.

The effect of racial politics was to weaken the support for the Alliance. In the 1969 elections the Alliance won again but with less than two-thirds of the seats in Parliament. Kelantan went again to the PMIP. But it was the loss of Penang to the

Chinese-dominated Gerakan Party, and the inability to form Governments in the state of Perak and Selangor, which caused the Malays to feel completely insecure.

The non-Malay opposition Parties were elated and celebrated what they deemed to be their victory in a most provocative way in Kuala Lumpur. The result was the first and hopefully the last race riots which erupted almost exclusively in the capital. Some two hundred people were killed and a number of cars and houses were burnt and destroyed. Although the Emergency Regulations were in force because the Communist insurgency was still widespread, another Emergency Declaration was made. Parliament was suspended and the nation placed under the National Operations Council.

Law and order was restored relatively quickly. Within a few days the rioting was stopped. Within about two months there was peace, although the different races regarded each other with suspicion and distrust. It was felt that there will always be antagonism between the different races. The concept of the Alliance coalition was under tremendous strain. The MCA voiced a desire to leave the Coalition and the Government.

This view was welcomed by many "young" voices in the UMNO.

It would be reasonable to assume that the Alliance would collapse eventually. At best, it could only be a shadow of its former self. There could be no real trust between the component parties and the different races they represent.

But in fact the very opposite happened. The Tunku was disillusioned and resigned as Prime Minister after Parliament was reconvened. Tun Razak took over and began a remarkable programme of reconciliation between political parties and between the races. The net result was an enlarged coalition party which admitted the most bitter opposition parties as full partners.

The National Front or Barisan Nasional formed by Tun Razak had as its components all the previous members of the "Grand" Alliance as well as the all-Malay Pan Malaysian Islamic Party, the Chinese-dominated Gerakan Party and the Ceylon-Tamil led People's Progressive Party (formerly the Perak Progressive Party).

Clearly, the May 13th 1969 riots had shocked the leaders at least into retreating from

blatant racial politics. All parties supported an amendment to the Constitution which proscribed racial agitation of the kind that could lead to public disorder and riots. The position of the Rulers, the rights of the indigenous people and the freedom of the non-indigenous people to learn their own languages, practise their own customs and profess their own religions were all enshrined and entrenched in the Constitution. So was the right of the non-Malays to have primary schools teaching in Chinese or Tamil, aided financially by the Government. Confidence in the system of Parliamentary democracy was rapidly restored. The anniversary of May 13 went by without any untoward incident. And when the next elections were held in 1974, well within the five year term of the 1969 Parliament, the Barisan National coalition won with an overwhelming majority.

Despite the Pan Malaysian Islamic Party quitting the Barisan Nasional, in successive elections in 1978, 1982, 1986, 1990, the Coalition won comfortably, invariably with more than two-thirds majority. Thus, throughout 37 years of independence the Federation of Malaya and the enlarged Malaysia came to be ruled effectively by the same political parties.

A Government which rules a country for 37 continuous years must understand something of the art and science of Government. A Government which has been elected for eight times consecutively must know something about democracy and how it can be made to work for itself and for the people.

Democracy is not the easiest way to govern a country. More often than not it fails to bring about stability, much less prosperity. It is disruptive because it tends to encourage sudden changes in policies and directions with each change in Government. While a change of Government may be for the better, it may also be for the worse, or at the very least it will require wholesale adjustments by the people and the administrative machinery, in other words disruptions in the life of almost all.

Consistency, even if it involves a bad policy, can be adjusted to. Within the limits of a consistent policy, people and business can function. Of course a bad Government will be bad for the country but, at least the people will know whether to do something, for example to invest, or not. A good Government which is not certain of remaining in power does not encourage long term planning on the part of its people, particularly business people.

Fanatical democrats do not care whether change is for better or for worse, as long as there is a right to change and changes actually do take place. Even when a good Government is in place, diehard democrats will not be happy if an election does not bring about a change in Government. In their view there is no democracy unless the incumbent, even when perfectly good, is not thrown out. Democracy to them is not a means to an end, i.e. the installation of a good Government. To them democracy is an end in itself, regardless as to whether the result is good Government or bad Government.

The Barisan Nasional Government is democratic but does not belong to that group that worships democracy as an end in itself. The Barisan Nasional Government regards democracy as a means to choose a Government. The people can choose to return the same Government repeatedly if they want. But they must have that right of choice. They must have elections at stated intervals or earlier. Whom they choose to represent them and to form the government is their right. If they choose the same party eight times consecutively it is their democratic right to do so.

As for the Government, it is its duty and right to govern in a way which pleases the people and to persuade them to continue placing their faith in the Government party. It would be wrong for the Government and the governing party to, deliberately or through some misguided interpretation of democracy, cause the people to throw it out and install a new party as Government merely to prove that democracy is being practised.

As much as the people must know how to use democracy to get the best Government for themselves, the Government must know how to govern so as to retain and promote democratic support by the people for the continuation of its right to rule.

After 37 years of continuously ruling Malaya and Malaysia the Alliance/Barisan Nasional Government should have learnt something about what constitute good Government and what a good Government should do for the nation and the people.

Experience is the best teacher. Thirty seven years of experience should have taught the Alliance/National Front party a whole lot of things about Government; the administration and the

policies that Government should follow at least in Malaysia, a multi-racial country where the races do not share the wealth equitably.

If experience is a good teacher, it is also a dangerous teacher. One can learn from mistakes but then mistakes can be as fatal for the Government as it is for the individual. A mistake by the Government may result in its being thrown out. It may never return to power after that to benefit from its "better" experience.

The Barisan Nasional must therefore rely not just on experience but also on the assiduous study of the history of other Governments in Malaysia and in other countries of the world throughout history.

But first, the history of the National Front and the Alliance Party which preceded it. Is there much to learn from their history? Most certainly there is. A political party that has ruled continuously for 37 years must have quite a lot of lessons for those interested in the art of Government. It should certainly be studied by those in the Malaysian Government, presently and in the future.

CHAPTER 2

Pragmatism versus Ideology

To begin with, the Alliance and its principal member, the UMNO, has no ideology to speak of. At least they cannot be identified with Capitalism, Socialism or Communism, the three major ideologies during the existence of the Alliance/National Front.

The only word to describe the political philosophy of the Alliance/National Front is pragmatism. They are always prepared and willing to borrow the differing elements of the current ideologies which in their estimation can help them and the nation they rule.

Malaysia has always been a capitalist free-market economy. It has never been communist or socialist. People who wish to earn a living by doing business, whether as a roadside occasional food hawker or a multi-million ringgit industrialist or trader, have always been free to do so.

The Malays and other indigenous people have in the past never been good at business.

Even as hawkers they had never been very good. Their business never grew. Consequently, they almost never grow rich doing business. They have always preferred salaried jobs, especially with the Government where there is usually job security. Here they can never become rich even though they may be promoted to the highest post. Highly paid government jobs are not numerous. And so very few can be in the group of higher middle class. The vast majority would be in lowly paid jobs.

Those unable to get salaried jobs either in the Government or in the private sector would become small-time farmers, earning a pittance by comparison to the business people in the same class.

With the indigenous people generally poor and those of immigrant-origin being rich, the situation was perfect for communist or socialist ideologies to spread. The fact that the indigenous people were also in the majority and had political power makes the socialist and even communist principle of equal distribution of wealth and authoritarian rule associated with the Communist very attractive to them. But at no time was there support among the Malays, in particular the people who really had political clout in the Government, for

either Communism or even Socialism. Generally, they believe in continuing with the free-market capitalist system and trying to upgrade their participation in this very competitive type of economic system.

The rejection of the Malays for Communism was partly due to their belief that it was an atheistic ideology and therefore against the teachings of Islam. The fact that the Malaysian Communists were mainly Chinese and that they had mounted an armed insurrection to overthrow the Government the Malays lead, convinced them that Communism was not an acceptable ideology.

What about Socialism? Some Malays saw merit in the principle of wealth redistribution and the equitability of socialism. But they were never convinced that they should accept socialism in toto. They were, however, willing to use some of the methods of the socialists in order to correct the more blatant inequities in the Malaysian society.

And so the Malay-dominated Governments at the centre and in the states legalised the formation of state - owned enterprises to hold shares on behalf of the Malays and other Bumiputras. Some activities such as the

exploitation of the oil reserves were to be state monopolies. Most utilities were to be state-owned. Trust agencies were set up in which the Government advanced the capital through grants or soft loans for the Malays and Bumiputras. These trust agencies bought foreign-owned estates and some land suitable for development owned by both Bumiputra and non-Bumiputra alike.

But the Malays never advocated socialistic nationalisation as a policy for achieving equity among citizens of all races. This is despite the fact that such nationalisation would benefit the Malays largely.

Since the Malays dominate Malaysian politics and the majority of them support the UMNO, the main component of the Alliance/National Front coalition, their attitudes towards the current ideologies affect the policies and the course of the Governments. Communism as an ideology was totally rejected. But, as has been pointed out, some elements of the socialist methods were adopted and adapted to the needs of Malaysia's unequally developed multi-racial society.

Otherwise, the free market economy was not tampered with. What the Malays and other indigenous people wanted was to acquire skills and the means to participate in the market economy and to achieve equitable wealth through the system. For the largely peasant Malays this was not easy. But through education and specific training and through specially created opportunities they have fairly succeeded. Indeed such is their success that they are quite ready to jettison the few socialist methods their leaders in Government had adopted. And so they welcome generally the privatisation of a large number of Government monopolies and agencies. As it turned out, they were able to seize the opportunity afforded by privatisation to advance their position in the economic field.

Obviously, the word to describe the non-ideological attitude of the Malaysian Governments since independence is pragmatism. Unfettered by any kind of ideological dogmatism they were free to adopt what will work and discard what seems to be unsuitable. In the process they made a number of mistakes. But correcting these mistakes posed no problem since they were not fanatical adherents of the ideology which advocated the method. Thus, they were able to adopt what looked like a variation

of nationalisation. Later when it seemed that privatisation would yield better results, the same Government was able to adopt this approach with no real objection from anyone.

It would seem that having no ideology is beneficial to the governing of a nation. Capitalism, socialism and communism all have their good points. But they also have their bad points.

In the contest between the major world ideologies it would seem that capitalism has triumphed. But this is not really true. The capitalism we see today is much modified. Elements of the socialistic welfare states are very much in evidence in capitalist countries. Unemployment benefits, old age and disability pensions, union rights, minimum wages and limits on exploitation of labour all serve to modify the extremely exploitative and oppressive capitalism of the early industrial age. Indeed the serfdoms of the age of large landed proprietors too have been abolished. Large farms and estates have largely been broken up or if they still exist the work on these estates is subject to more humane labour laws.

But when capitalist free markets adopted elements of the welfare state there is evidence to show that they have actually gone too far. The dole system for example has reduced the desire to work. Minimum wages were set so high that they affect competitiveness in the global market. Yet they may not be reduced as the workers have come to consider any reduction as a denial of their rights. Instead they prefer to force the wages in the developing countries to go up in order to reduce competition from them.

The current recession in Europe and America, the high unemployment rate, the reliance on low-wage but diligent non-European immigrants, are largely due to the adoption of socialistic ideas in the capitalist free-market economies of these developed countries.

Capitalism has not triumphed over Communism and Socialism. What has apparently, and only apparently, triumphed is an adulterated version of Capitalism, in which are to be found many features of Socialism and even some Communist flavour. There is, therefore, no such thing as true Capitalism being practised in modern times. The capitalists too have had to be pragmatic in order to succeed.

The Malaysian Government is, therefore, right in being pragmatic. Its acceptance of the capitalist free-market system is not total. It is conditional; an adaptation of the system to suit local conditions. In the event it has worked rather well. Still, it continues to be flexible, modifying its practices as it goes along. The absence of rigid ideological tenets frees the Government to do what is practical and beneficial rather than what is ideologically proper. And this it does in the political, economic and social fields.

Of course it is not just a question of the people rejecting ideologies only. The Government has to constantly defend and sell to the people its unique policies and methods. This is essential and this must be done with some degree of skill if it wishes to have the continued support of the people and to remain in power. It can be said that to the Malaysian Government, i.e. the Alliance/National Front Government, no ideology is good ideology.

CHAPTER 3

A Unique Political System

Having rejected the current ideologies, what is the politics of the Malaysian Government? Although it does not believe in Capitalism, Socialism or Communism, this does not mean that it is absolutely free to do what it likes. In accord with modern ideas of Government, the Malaysian Government subscribes to the concept of democracy, i.e. government by the people, for the people and of the people. This is a very simple definition of democracy. But it is impossible to have the people governing themselves when there are millions of citizens. Even in the Greek city-states only a few people, roughly l0 percent, actually participated in governing. The rest were women, children, old people and slaves. They were not eligible to participate.

If the millions of citizens are to govern themselves then they can only do so through representatives, the number of whom must be limited yet would roughly represent the different segments of the people.

Malaysians and the Malaysian Government subscribe to a system of representative government by elected legislators. To lead, the legislators have to choose a smaller group from among themselves to form a Cabinet headed by a Prime Minister.

While the Prime Minister and his Cabinet are actually legislators, they must hold some executive authority over the administrative machinery. Here the separation of the Legislative from the Executive becomes slightly hazy. It is impossible to have a total separation between the Legislative and the Executive wings of the Government. The Cabinet must have control over the administration or else the latter would simply ignore the wishes of the people as spelt out by the elected Government.

The Judiciary constitutes the third wing of the Government. Again the Judiciary has to be separated from the Legislative and the Executive. But the elected Government must have a say in at least the choice and appointment of the members of the Judiciary. It is not a full say since the head of the Judiciary has a right to nominate judges and confirmation of the appointment is by the Yang di Pertuan Agong. Once appointed the judges of the High Courts and Supreme Courts cannot be

removed except by their peers through a tribunal set up in accordance with the provisions of the Federal Constitution. Judicial review cannot be unlimited. If it is, then again it will not be the elected representatives who will govern, but the Judiciary. Since the Judiciary is not chosen by the people, then Government by the Judiciary will negate the democratic concept of Government by the People.

It is sufficient for the courts and the judges to be free from interference by the Executive or the Legislative bodies. Pressure, in the form of threats to remove them, cannot be applied in order to influence their decisions. In Malaysia in several cases, the courts judged against the Government or the Government Party.

Briefly, this is the system of Government of the people as practised in Malaysia. This of course is not the only way to have a Government of the People. In some countries legislators are elected separately from the head of Government. The head of Government appoints whoever he deems fit to be members of his Cabinet and to head various ministries or departments. These Cabinet members are not elected legislators. They are of

course not really concerned about support by their constituents. They do not represent the people.

In the presidential system of Government, the members of the courts are appointed by the President. In other systems the judges may be elected. In some cases the candidates chosen by the President are subjected to scrutiny by members of the legislative body.

The merits and demerits of other systems of Government by the people need not be discussed here. Suffice to say that in the Malaysian system membership of the Cabinet by elected representatives ensures that at all times they will be concerned with public opinion, and certainly the opinion of their own constituents. To the extent possible they represent the wishes of the people. If their interpretations of the wishes of the people are wrong, the people may reject them at the next election.

The Malaysian political system allows for direct representation of the people at the highest level of Government. Whenever elections are held the members of the Government or the whole Government may be brought down. Obviously, this is the most important feature of a democracy.

There cannot be democracy if the people cannot change their Government. However, if they choose not to change this is also their democratic right.

The superiority of democracy over all other systems or forms of government is the right and the ability of the people to choose the Government they want. And because they can do this, the Government has to be responsible in the eyes of the majority of the people.

Still for democracy to really work the people must know the limitations of the system. Since an effective Government can only function if the majority can overule the minority, it is important that the people choose a sufficient member of like-minded legislators to make up the majority. This is best done through the formation of parties of like-minded people.

But if there is a big number of political parties with none big enough to field a sufficient number of candidates to make up the majority, or if none of the big parties win a majority of seats, a majority Government cannot be formed.

In such a case there may have to be a minority Government or a coalition Government. Such hasty post-election coalition parties cannot form strong Governments. If a minority Government is formed, it can be defeated any time in Parliament. In the case of a weak coalition, defection even by a junior partner may bring about its downfall. Clearly, a nation with a minority or coalition Government can seldom be governed properly.

In order to ensure that a majority Government can be formed following elections, some countries have a two-party system. It is almost certain that one of the parties will win a majority of the seats contested and so form a majority Government. But if the majority is very small, it is again possible for a few members, or even one member to bring down the Government through defection. A Government threatened by defection of a few cannot be strong and decisive. Such Governments cannot be effective. Besides, a two-party system denies the rights of those people whose opinions and interests differ from the two parties concerned. Their views, however logical or good, cannot be heard in the legislative chambers.

In order to be even more democratic the number of elected legislators in some countries are made proportional to the number of votes won by the contesting parties. Again if there are many parties contesting it is possible for none of them getting a majority of the votes cast. Weak minority or coalition governments will result. Again a strong Government cannot result from proportional democratic elections.

When voting is not compulsory the chances are that only a minority of the citizens will be represented in the Legislature and in the Government. Effectively, a minority of the people govern and decide policies, etc., for the majority. This is hardly democratic. But in most cases this is still considered as democratic and compulsory voting is avoided. It is said that in the United States of America, a vaunted democracy, only 25 percent of the voters cast their votes. Effectively, the United States has a minority Government.

It is clear that the democratic system of Government is far from perfect. Indeed, it is entirely possible for a minority to rule the majority. In Malaysia this imperfection is recognised. Without proportionate representation the Malaysian Government could well be a minority Government.

But practically all the systems of elections in the democratic countries present this possibility. Indeed, as has been pointed out, some of the biggest and most established democracies in the West are actually ruled by Governments elected by the minority. Strictly speaking, these countries are not real democracies.

So far, despite the multiplicity of parties in Malaysia, coalition Governments, supported by a majority of citizens, have been in place. Voter turnout in Malaysia is particularly high, being as high as 80 percent most of the time. Besides, the Malaysian National Front Coalition is a coalition before election and contests as one party with only one symbol even though the candidates are from different component parties.

The Alliance Party which contested the election in 1955, i.e. before independence, was made up of three national parties, the UMNO, MCA and MIC. The three parties formed a pre-election coalition which contested under the coalition flag and platform. They did not contest against each other. Effectively, they formed one party. Their affairs were directed by a High Council where each party was equally represented. But there was a

tacit acceptance that UMNO was first among equals.

Theirs is not a coalition of convenience formed after an election in which no party wins a majority. Although in theory UMNO can field and presumably win a sufficient number of seats in order to form a Government by itself, it invariably fielded less than half the total number of candidates for Parliament. Even if it won all it still could not form a Government by itself. UMNO actually gave up many Malay majority constituencies in order to help the MIC because there has never been a constituency in which the majority of the voters are Indians.

The enlarged Grand Alliance following the inclusion of Sabah and Sarawak parties and the National Front had an even smaller proportion of UMNO candidates. However, with the recent establishment of UMNO in Sabah, it may be possible for UMNO to field more than half the candidates for Parliament.

If the National Front is, to all effect and purpose, a single party, why should it not form a pure multiracial party? The thirteen party coalition seems unwieldy.

But the fact remains that throughout 37 years of independence the Coalition has worked and apparently worked well. There is more unity and harmony in the Alliance/National Front than there is in most unitary parties in Malaysia and indeed in other democracies. The question that begs to be asked is why this unique Coalition is able to survive some 42 years since the first alliance of UMNO and MCA contested the K.L. Municipal Elections in 1952.

There can be no denying that the strength and size of the UMNO plays a major role in keeping the Alliance/National Front parties together. A weak UMNO would not have succeeded in attracting partners. If UMNO has only one partner, defection by the partner would bring the UMNO-led Government down. But there are many partners and the majority is considerable. Defection by any one partner would not affect the Government's majority. This deter parties from defecting as their joining the Opposition would not give the latter a majority to form a Government. If they defect they will be in the opposition, i.e. outside the Government and not inside a new Government formed by the Opposition.

Malaysians seem to be pragmatists by nature. The UMNO, when it was formed in 1946, was an exclusively Malay party set up to oppose the dual citizenship provisions in the British-initiated Malayan Union; a provision which would benefit non-Malays. The Chinese MCA was pro-Malayan Union because of this provision. It would be in favour of all the Chinese in Malaya getting Malayan citizenship privileges while still remaining citizens of China. China at that time advocated jus sanguines i.e. citizenship by virtue of being born of Chinese parentage or of Chinese blood.

The stage was, therefore, set for direct confrontation between the Malays and the Chinese; between the biggest Malay party and the biggest Chinese organisation. It was unthinkable that after their bitter confrontation over the Malayan Union that the two parties would become reconciled to each other, much less work and support each other.

But in any event they did. The manner whereby they came to cooperate with each other was quite unique. It was rendered even more unlikely because UMNO had only just rejected Dato Onn's proposal to open UMNO to the non-Malays despite the UMNO's stand against the Malayan

Union. Such was the objection of some of the UMNO leaders and supporters against opening UMNO to the non-Malays that Dato Onn had to resign as Yang di-Pertua (President) of UMNO and to form a multiracial party together with a few UMNO leaders loyal to him. The Presidency of the UMNO was offered to Tunku Abdul Rahman by the remaining leaders of UMNO led by Tun Abdul Razak bin Hussain (then Dato).

It was UMNO under Tunku Abdul Rahman which found a modus vivendi with the Chinese without actually negating the Malayness of UMNO. A coalition is not a union. The UMNO and the MCA were still able to identify themselves with their respective communities while being members of the Alliance. They felt safe and their members felt safe that their communal interest would not be neglected in favour of a non-racial policy.

Later when the much smaller MIC joined the Alliance, it was given equal representation in the High Council of the Coalition thus reducing the fear of the Indians of being a minority in a single non-coalition party.

But equal representation in the Council does not mean equal allocation of seats. The realities of

the composition of the electorate was recognised and the seats were allocated roughly in proportion and in accord with the domination of the constituencies by the different racial groups.

As has been pointed out, the Indians, who made up I0 percent of the citizens of Malaya, had no constituency in which they made up the majority. To give them 10 percent of the seat would mean that UMNO or the MCA have to give up some of the constituencies in which their communities dominate. This they were prepared to do because the minority Indian voters could still play a decisive role.

This is because the opposition parties are also communal even if they claim to be non-racial. In order to win they have to field candidates of the same race as the majority of the voters in a constituency. Thus, in a majority Malay constituency the Alliance/National Front would field a Malay candidate from UMNO. The Opposition candidate would usually be a Malay from PAS.

The Malay votes would be roughly split into two. The determining votes would be from the Chinese and the Indians. Similarly, in Chinese majority constituencies the Chinese voters would

be divided between an Alliance/National Front Chinese candidate and the Democratic Action Party (DAP) Chinese candidate. Again the Malays and the Indians determine who gets the majority.

Since the Alliance/National Front gets the support of all the racial component parties, where there are substantial minority communities in a constituency, the chances for Alliance/National Front candidate from the majority race in the particular constituency to win with the support of voters from other races are better. The Indian voters, thus, contribute substantially to the chances of Chinese or Malay candidates winning in constituencies where their own communities make up the majority. For this support the Malay and Chinese-based parties are willing to sacrifice a sufficient number of constituencies to the MIC and to give their support to the MIC candidates. Thus, membership of the MIC in the Alliance/National Front is beneficial both to the MIC and to the UMNO, MCA and Gerakan.

Of course this arrangement is blatantly racial. But the reality is that the average Malaysian still cannot overcome his race loyalties and his fears of not being represented in Parliament, and more importantly, in the Government. The coalition

arrangement has enabled all the major races to be in every Alliance/National Front Government which has been formed since independence.

CHAPTER 4

Racial Politics

The "racial" politics of the Alliance/National Front may be condemned by people who insist that it is not right and democratic. Racism is a bad word. It is associated with racial intolerance which can be very extreme. We see this in Bosnia-Herzegovina and, until recently, in South Africa. We see the horrors of ethnic cleansing and the unbelievable massacres in Rwanda. It is right that these manifestations of racialism must be condemned.

But that does not mean that those who condemn racialism are themselves free from racial sentiments. Those who condemn Malaysia's open acceptance of racially-based political accomodation should look at themselves first. The Europeans in particular (and they include all those of European origins wherever they are) should have a closer look at themselves. They are all racialist, if not racist. Worse still they are colour-conscious.

It is well-known that while white immigrants are easily accepted and accorded citizenship, non-

whites may not easily pass the immigration barrier in European countries. They are often harassed. Non-white Muslims are particularly unwelcome. Thus, while Haitians and Cubans and Chinese and Indians are prevented from entering certain countries, whites continue to be welcomed even as Cubans and Haitians drowned in the open sea trying to reach the land of the free (sic). On the other hand, the Malays had accepted the massive influx and presence of non-Malays in Malaysia. By comparison a mere 5 percent presence of non-whites in the population of any European country results in all kinds of discriminatory practices.

Western Governments usually make a great show of being racially tolerant but the people are not so subtle. Non-whites are murdered, their houses burnt, frequently with the occupants still inside, and in many ways the populace make it known that the non-whites are a race apart and not welcome.

In Malaysia with less than 10 percent of the population made up of Indians, they are well represented in Parliament and in the Cabinets. In European countries with a fair percentage of Indians in the population the Indians are not represented at all as Indians. Occasionally, after

culturally rejecting their roots they may be elected as legislators.

The excuse is that the members are chosen without regard to racial origins. Scattered as they are over the whole country it is not likely that they will be nominated, much less elected. This is considered a virtue as it disregards the existence of race. But the fact is that when the non-whites are discriminated against they have to depend on the charity of white representatives to have their case heard in Parliament.

Admittedly, white representatives do try to take up the complaints of the non-whites. But they can never be as vehement as non-whites representing non-whites.

The ongoing attempt to introduce social clauses into international trade is yet another manifestation of racialism. It may be a coincidence that all the developing countries who would have to submit to the restrictions resulting from the enforcement of the social clauses are non-European. But such coincidences are too frequent to be regarded as coincidence.

Whether coincidence or not the social clauses would definitely affect adversely the economic development of non-European countries. It may be argued that it is in the interest of the workers in the non-European countries to raise their social standards. But this is negated when the immediate result is to stop foreign investments and indeed to pull out European investment in countries which,for example, employ child labour. Such action will reduce employment opportunities and the income of the family of the children. If the child supports a divorced or widowed mother of many smaller children, the loss of income will be quite unbearable, if not quite inhuman. Remember, poor Asian countries have no old-age pensions or unemployment benefits. They just cannot afford. The social clauses would not better the lot of non-European workers. They would impoverish them.

The better thing to do if the Europeans are appalled at the use of child labour is for them to invest more and to pay higher wages. But by stopping or pulling out the Europeans would merely worsen the situation and make the people and the countries poorer.

It is argued that the world is different now. Investments by the developed countries should be

used as an instrument for social reforms in the developing countries. The Europeans had no leverage before and, therefore, they could not do the humane thing.

The fact is that in the past practically all the present developing countries were colonies of the European powers. And they know very well that they exploited the cheap labour in these countries in order to develop their own countries. European countries are developed today because they benefitted from their former lack of social conscience which enabled them to derive the maximum advantage from the misery of the people in their colonies. If they had had the conscience that they profess today, they would have paid the same wages to the workers in their colonies as they paid their workers during the corresponding period. To say that the situation now gives them leverage and so differ from the old days is quite untenable. If at all, they were in a better position to practise social justice in the colonial period than they are now.

Examine the background and the practices of those who claim not to be racialist and who condemn Malaysian race politics, in particular the European press. Invariably, one finds that beneath

the sophisticated veneer of racial tolerance, there is a very high degree of racism. Indeed, the tendency to criticise Malaysia and other non-white countries for being racially bias is in itself a manifestation of deep-rooted racism. It gives expression to their assumption that non-whites cannot be as tolerant as the whites, that all non-white races are incapable of understanding the higher human values which they, the Europeans, have. In other words, Europeans, by assuming that they are always right and that they know the right values and standards, are in fact being racist.

Malaysians are merely being realistic when they recognise the role of the different races in Malaysia and the need to provide for them in managing the affairs of the country. By having a coalition of basically racial parties and by the races helping each other they have been able to minimise racial animosities. No one, admittedly, is fully satisfied with the arrangements made. But then, this in itself, is indicative of the correctness and the fairness of the approach. In a multiracial country, there is no way to satisfy everyone. If, on the other hand, any one race is completely satisfied then one can be sure that the others are not getting a fair deal. You cannot fully satisfy one race without denying something to the other races. And when

one race is fully satisfied and the others feel deprived, the seeds of tension will be there. And eventually this tension will lead to racial clashes.

It is when every race is equally dissatisfied that one can be sure that every one is having a fair deal. Then there will be relative harmony. As has been noted it is quite impossible to ensure that every race will be satisfied. If this can be made to happen then race becomes irrelevant. At this stage racial politics would become superfluous. Until then it is far better to recognise the fact of race and to provide for as much fairness as possible for all. This is what Malaysia has done. And if we compare Malaysia's record of long periods without racial clashes, if we acknowledge that the races actually work together in the work place and in politics, we must admit that Malaysia is far better off where race relations are concerned than most other multi-racial nations in the world. Only the blind and the bias would insist that Malaysians are worse off than other multi-racial countries. Indeed they are better off than even the so-called developed and mature European countries where Asian and African racial minorities have often been the target of violence by street gangs and at times by ordinary citizens. The Government may sound

fair and non-discriminatory but that is only a facade.

Except for the peculiarity in the treatment of racial problems, Malaysia is as democratic as can be. Admittedly, it is not a slavish copy of the kind of liberal democracy that has developed in the West in recent years. Whereas the West worships individual and personal freedom as a fetish, Malaysia believes in the rights and freedom of the community and the people as a whole.

Is it true that if there is no absolute personal freedom then there is no democracy and indeed no freedom for anyone? Actually, if personal freedom becomes absolute it will result in denial of personal freedom itself.

Take the exercise of free speech by an individual. What one person says may hurt another person. The victim may not be able to do the same to the person who has vilified him. He may seek redress through the courts but this is both costly and uncertain. In other words he has lost his freedom to defend himself because someone else has exercised his own freedom of speech to attack him.

If freedom of the individual is sacrosanct, then surely the victim, too, must have his freedom from unjustified attacks on his own person. But it is clear that the attacker has his rights but the victim has none.

Freedom of the press, an article of faith with the liberal democrats, is even less democratic. It subjects people to vilification without any hope for real redress. Lately, the liberal democratic Governments actually defended the right of the press to tell lies. Indeed, the press insists that it has a right to deny space for the victim to defend.

Legal redress is much touted by the liberal democrats. In actual fact legal redress is not within the reach of most people. The cost is prohibitive and there is no guarantee that justice will be done. Much depends upon the personal beliefs and values of the judges.

A very liberal judge will permit a lot of things as a matter of right. Where before a judge would uphold the right of an individual from being vilified by the press, now the judge might believe in the right of the public to be informed, especially if the complainant is a public figure. As to the press telling lies, the judge may feel that it is justified or

it is difficult to determine if they can be considered lies or not. In which case the defendants, the press that is, should be given the benefit of the doubt. The right of the individual may be sacrosanct, especially when it comes to the individual against the government, but the right of the press, even to tell lies is superior. Knowing the degree of uncertainty when seeking legal redress, it would be a brave person indeed who will try to seek this solution. The court proceedings can in fact be a forum for more painful and inaccurate exposes. For most people there is no legal redress in a liberal democratic society.

In Malaysia we choose to place the rights of the people above those of the individual. The exercise of personal freedom under our democratic concept is possible but it must not result in the loss of the freedom of other members of the community or the community as a whole. Certainly where the exercise of individual personal freedom endangers the security of the nation then freedom to do so may be denied.

In a landmark case in the United States a man put up a cinema in suburban community with the express purpose of showing pornographic films. This outraged the sensitivity of the community.

They felt that their values are being undermined. They felt that their children would be corrupted. Accordingly they protested. But a court decided that it is the right of the individual to operate his cinema and show whatever film he likes.

In Malaysia the case would never reach the court at all. Our democracy does not permit the individual to go against the general values of the nation. This nation still regards pornography as undesirable and must be proscribed. And nobody, individual or group, may go against this rule. They will just not be given permission. If they transgress they will be arrested and their premises closed. If they go to court they can expect little sympathy from the judge. If the judge tries to be liberal and to accept western standards of behaviour, he will find himself in hot water. Indeed he faces the likelihood of being removed, even though the process is subjected to complicated constitutional provisions.

Malaysian democracy accords the freedom to choose representatives of the people, and by extension, the Government. But it is not a liberal democracy. Certainly, it does not hold itself bound to accept every new interpretation of democracy that comes out of the West.

In the Malaysian democracy the checks and balances are maintained as between individual rights and public good. The Government of the moment determines what constitutes public good. If the people thinks the Government is wrong in its interpretation, then they can change the Government. If the people choose to return the same Government then it must be assumed that they endorse the Government's views.

It may be that the people support, for example, the economic policy but not the moral values of the Government. But having chosen the Government they have, colloquially, to lump it. If they really feel strongly that the interpretation of public good by the Government is wrong then they must be prepared to forego the good economic policies and throw out the Government. You just cannot have your cake and eat it as well.

The Government's attitude to the press is predicated by the same concern for public good. The press is free but that freedom may not be abused. Certainly telling lies by the press will not be tolerated. Because the courts cannot be resorted to by the average person, the Government must oversee the behaviour of the press.

In Malaysia race is a very sensitive issue. In 1969 the open and provocative discussion of racial problems led to race riots in which about 200 people were killed. In addition the nation and the people lost billions of dollars because of disruptions to the economic activities and the loss of confidence by investors. The losses were borne both by the rich and the poor. Jobs were not available and even hawkers lost their means of livelihood.

Two hundred people died who would not have died but for the riots. These people had a right to live. Why should they be made to pay the supreme price? Why should their loved ones and their families be made to pay a price? Riots and the killings incidental to riots benefit no one. The instigators may achieve their objective but why should they have this freedom to sacrifice other people's properties and well-being, indeed other people's lives, in the interest of the freedom of the instigators to achieve their objectives?

Clearly, the cost to the nation and the people of this kind of freedom for the instigators is too high. No one should have the right to bring about economic disruptions, loss of property and lives in the pursuit of their personal or even group

objectives. A responsible government cannot allow this. It has to protect the public and the nation. And so it must deny the right of anyone, individual or group, to instigate, to agitate and to disrupt.

But how is this to be done? Normally due legal process takes place only after the event. But can the government knowingly allow properties to be destroyed, lives to be lost and the national economy to suffer before it acts? A responsible government cannot. In truth, even the public does not want disasters to befall them before the Government acts. And so in Malaysia we have the controversial Internal Security Act, the ISA, which allows for preventive detention, for arrest and detention before a "crime" is committed.

The ISA is a powerful instrument and the Government can very well abuse its use. Also the Government may be genuinely wrong in its assumptions and assessment of the situation. It may act too precipitately. It may in fact be unintentionally oppressive.

Despite the ISA there are still means and opportunities for genuine grouses to be aired. The news and the readers' letter columns in the local press will attest to this. The television channels

frequently conduct investigative reporting about the complaints of people. Again, some of these reports are genuine, some not quite. Sensationalism is common with media reports. It is a means to get attention and to make money.

A totally repressive government would allow no criticism of itself at all. They are wont to allow only praise from the media and from everyone. In fact in their elections, if they are to go through with the charade 99.9 percent would vote for the Government.

But in Malaysia the ISA is used only very infrequently. At this moment there are no political detainees and there has not been for quite some time. The only people under detention are drug traffickers who, for one reason or another, cannot be brought to court.

The fact is that the ISA cannot prevent the people from voting the Government out of office. Government candidates can lose elections. Indeed, whole states have been lost by the Government party. At no time is there no Opposition members in Parliament. And Opposition members elected by the people are not hounded so

that they become unable to serve their electorate or to pursue their crusade.

If in fact the people feel that the ISA is oppresive and undemocratic, they can always vote the Government out of power. The Opposition can always make abolition of the ISA as a part of their platform in any election. But they have never really done so. They have never really campaigned for its abolition.

A curious thing about Malaysia is that people who have been detained under the ISA by the Government have joined the Government. They did not make the abolition of the ISA as a precondition for their joining the Government. They are happy to be in the Government and to accept the continued enforcement of the ISA.

Democracy is not diminished by having the ISA. Indeed, it is rendered more workable. In many liberal democratic countries people and even leaders fear the extremist agitators who make use of democratic freedom to undermine the well-being of the society and nation. They feel helpless to stop the extremists and the terrorists. Frequently, these people are allowed to threaten and harm other individuals before some legal action is taken.

Frequently no action is taken at all as there is insufficient evidence that is admissable in courts.

There must be a limit to any kind of freedom. And there must be someone to determine when the limit has been reached and to take action to stop it. What better authority than an elected Government to determine and to enforce the limit.

The Government is not above the law. And it can always be brought down by the people. There are, therefore, sufficient safeguards against abuses by the Government. It is not perfect but no one, not even the liberal democrats, have invented the perfect system which can ensure freedom for all and a perfect democracy.

The western liberal democratic system has not worked really well. Governments have fallen without being able to improve the lot of the people, to be replaced by new governments which are equally powerless to help the people or the nation. Some western countries have had fifty Governments in as many years. Others have had Governments which are completely powerless to do anything. In effect anarchy prevails. Why a

country should spend so much money to elect a non-government is a mystery.

The Malaysian system of Government is not perfect. But it has served the nation well. The leader of the party with the biggest number of seats following an election is asked by the Yang di Pertuan Agong to form a Government. He can only pick elected members for his Cabinet, not some cronies. He may, when necessary, have a potential Cabinet member appointed to the Senate before making him a minister. But a senator can serve only for six years in his lifetime. Obviously, if he is to continue as a Cabinet member, he has to contest for a seat in the Lower House. The people can then decide whether he is a suitable candidate or not.

Clearly, it is the people in Malaysia who determine who governs them. And this is what democracy really means: government by the people through their elected representatives. In the final analysis it is the understanding of the people of the workings of the government that counts. No system is perfect. Every system can be abused. Every system can fail. It is up to the people to ensure that the system works at its maximum efficiency.

Systems have been changed and governments have been changed but the problems of governing a country and its people have not been eliminated even in the most sophisticated of western democracies. We would do well not to fall too easily for the kind of propaganda about liberal democracy that is being touted by the West. We should have sufficient belief and confidence in our system to sustain it and to educate our own people about how to make it work.

CHAPTER 5

Workers' Rights

How about our social creed? Is it compatible with democracy, with the universal values of this age? Here again it is important to remember that no one has a monopoly of human virtues. Values differ as between societies and peoples, as between religions and creeds and even between individuals.

The obvious is only obvious because we are brought-up to think it is so. Thus, in the days before Islam the Arabs killed their female children. It is unthinkable for modern-day Malaysians. It is inhuman. It is not right. But in the days of the pre-Islamic Arab society the killing of a female child was accepted as normal. At any time a human society could accept certain values which at a later period it rejects totally even with a degree of horror at the wrongness of that value. The fact is that values change with time and values differ between societies at any given time.

Today there is such a hue and cry about child labour in Bangladesh. But when the industrial

revolution was taking place in Britain, i.e. when Britain was at the level of Bangladesh in terms of development, child labour was common. It was accepted and tolerated. There was nothing wrong with it, nothing wrong in paying hardly anything for it, while the employers, the lordly capitalists made huge profits, wallow in luxury, built stately homes and expanded their industry. Oliver Twist was the child who contributed to the industrialisation of Britain until it became the most advanced industrial nation in the world. Dickens took a long time to change this abominable aspect of British industrialisation.

Slave labour helped to make the United States the greatest cotton producer and, eventually, a great industrial power. In the colonies indentured labour was transported from India in order to open up rubber estates and sugar plantations in the other colonies. Huge numbers died of malaria and other diseases.

In the Malay states Chinese coolies were imported to work the tin mines. Their employers, both European and Chinese, exploited them shamelessly. To keep them docile and to add to the coffers of the Government, an opium monopoly was set up by the Government and the coolies

used up what little they earned in the unsavoury opium dens.

All these and more contributed towards the wealth of the West. There was no Amnesty International, no ILO and other do-gooders. There was no media campaign against the inhuman treatment of the people in the colonies. There was no report of the thousands of Indians who died of malaria clearing up Malaysian jungles for rubber plantations. There was absolutely no conscience and no conscientious objectors.

This was, in part, at least how the developed countries came to be developed. All those palatial buildings and wide streets, those beautifully manicured lawns and picturesque countryside were the results partly of the blood, sweat and toil of the labourers in the colonies.

We are not suggesting that the developing countries should apply these methods in order to develop. What we are saying is that they should not be forced to suddenly pay the current wages of developed countries together with the considerable social benefits to the workers in their countries. We are saying that the process should be gradual. No child labour, no slave labour, no indentured and

convict labour and no opium-drugged coolies. Decent pay by local standards must be given which will ensure a reasonable livelihood for the workers.

Where during the colonial days estate workers were paid $12/- a month or less, today their wages are more than $400/- per month. They have holidays, decent quarters and overtime pay. Even with the inflation, $400/- in Malaysia still go much further than the paltry $12/- in colonial times.

Today we have unions. During the colonial days unions of workers were not permitted. There was no means of redress. There was no avenue for agitation. As the saying goes if you cannot take it you can lump it.

Malaysian Labour Unions of today are active. Unfortunately, through their contacts with foreign unions, they are sometimes persuaded to work against their own interest. In fact, they may, inadvertently, be working for the western workers, as their forefathers did during the colonial days.

Lower wages in Malaysia is about the only comparative advantage that we have in order to attract investments, particularly foreign investments. With a rapidly growing population, job creation

becomes critical. Failure to create employment can mean political instability and other disruptive activities. These will make the country even less attractive to investors.

Do lower wages mean exploitation of workers? It does not in Malaysia. This is because the cost of living is about one-third that in most developed countries. Also, of course, the expectations of the workers are less. Still in Malaysia the wages are far higher than in many other developing countries. That is why out of a population of 19 million there are 1 million foreign workers, legal as well as illegal.

What is clear in Malaysia is that wages and working conditions can improve without resort to industrial action. Merely by making conditions attractive to investments, it is possible to create a labour shortage which in turn will force employers to offer better wages and working conditions. In Malaysia the shortage has forced Government and manufacturing companies to upgrade the skills of their workforce so as to fit in with more technology-intensive production methods. Theoretically, new technologies and investments in better production engineering should reduce the need for labour and cause redundancy. But in Malaysia this has not

happened. It has not simply because industrial peace continues to attract more job-creating investments.

Workers have not been displaced and sacked. Instead after being trained for higher skills they operate the new production lines which produce multiples of their previous production quotas. All that happens is that the same labour force produces many times more in quantity or value than what they used to produce prior to upgrading. There is in fact a labour shortage still, but the skills and wages are higher.

In Penang wages of workers increase by 10 percent to 15 percent a year in the past five years because of the demand for workers. This is far higher than any wage demand by organised workers. Not only have working conditions improved but periodical training and upgrading enable even workers with low academic qualification to do very sophisticated work. Naturally their wages go up with the higher skills that they acquire through training and working experience.

In the meantime there is industrial peace. Investors, whether domestic or foreign, feel reassured that their investments will not suffer because of unexpected and unwarranted wage demands accompanied by threats of industrial action and, more disruptively, actual strikes and loss of man hours, as well as at times, possible damage to their production facilities.

As has been pointed out more investments mean more demand for workers and consequently improved wages and working conditions.

Industrial action is an outdated concept. At best it is an instrument of last resort. At its worst it becomes a political weapon, quite unconnected with the rights and the welfare of the workers. Labour parties merely make use of workers in order to gain power. But as Governments, they have not been able to do anything for the workers. That is why there are as many strikes under a Labour Government as there were under other Governments.

In a world which believes in the settlement of disputes between nations, between groups and between individuals through negotiations or through arbitrations and judgements in courts which involve

third parties, it is strange to see the continued advocacy of settlement by confrontation and tests of strength in cases of disputes between employers and employees.

In the early years of the industrial revolution there was ground for settlement of labour disputes through tests of strength. Then the laws were discriminatory, favouring the employers. Exploitation of workers was rife. Unions were in most instances illegal, as were any form of industrial action. There was literally no avenue for legal redress.

But we have come a long way from the practices of those days. Liberal views on the rights of all citizens now prevail. The numerous laws which have been enacted protect the rights of the workers. Governments in the West guarantee job security and numerous unemployment benefits. An unemployed worker need not starve although his lot may not be as good as the employed worker. In some western countries unemployed wage and salary earners have to be paid by the state almost as much as when they were employed.

This concern for workers is laudable. But in order for the state to be able to finance the huge

unemployment benefits, it has to raise money from the people. The price of goods and services has to be high in order to include taxes required to finance unemployment benefits. The cost of living goes up and wages cannot pay for the goods and services.

The high cost of services and goods increase the cost of goods and services needed to produce goods. Exported goods become uncompetitive. Inflation becomes impossible to curb. While incomes may appear to be high, the cost of services and benefits (entitlements) gobble away most of the earnings. Do-it-yourself is glorified as a way to overcome high costs. But what it means is that the middle-classes and below have to service themselves. They have to do their own repairs and attend to all their personal and family needs. They are in fact spending their valuable time doing work for which their qualifications are wasted, and do this without pay. If they have to pay the people whose job it is to do all these chores they would really be less well-off than they are classified, i.e. their standard of living would really not be high. They may have the high income but that income is the result not just of the pay for the work they are employed for but the work they have to do for themselves. If you add all the work they have to do, their wages are not really

high. Their pay is as low as that in less developed countries.

It is a mistake to think that all the social benefits which every citizen is entitled to are being paid by the Government. They are being paid by the people including the highly-paid workers.

Despite all the benefits, it takes only a minor ailment to impoverish a man. The free health service is a casual service devoid of the human touch. Health insurance has to be paid for. Even then if he needs special treatment his insurance would be inadequate.

The reason for the high unemployment rates in Europe is the very high salaries and perks that employees are entitled to. The law insists on this high salaries and wages irrespective of productivity. Italian industrialists know that the workers in Southern Italy are less productive than those in the North. They are prepared to invest in the South if wages can be related to productivity in some way. But the law does not permit them. And so they site all their manufacturing facilities in the North where the productivity is higher. Even then they are not quite able to compete in the world market. In the

meantime the workers in the South remain unemployed.

The average unemployment rate in Italy is about 11 percent. But the rate in southern Italy is about 20 percent. And this rate will remain high for as long as employers have to pay the same wages as in the North.

Malaysia cannot afford to get into this situation. We have no unemployment benefits. We expect families to look after their unemployed members. When they think they should not burden their family, then they should quickly find work. We do not have to tax the people so much to finance the dole and other perks for the unemployed. Certainly, workers get to keep practically all that they earn. The low wages not only help to make our goods competitive, but it keeps the cost of living low. Low wages go a longer way in a low cost of living environment than high wages and high taxes in a high-cost environment. Because services cost little, people do not have to do things for themselves. They can afford to pay for repair work, etc., and not use up their leisure trying to save money by doing work best done by other professionals.

The cost of health treatment remains low and affordable to most. The low income people get free or subsidised medical treatment. Doctors and other professionals are highly paid but only relative to the incomes of the people. Generally, the average incomes are low, in fact the professional fees are low and affordable to those who expect to be catered to by them.

Unemployment benefits seem a very charitable solution to the problem of the unemployed. The unfortunate thing is that more money is needed when the economy is not doing well because at such times more people are unemployed. When the economy is doing well and the Government is flushed with revenues, unemployment is low and the amount of dole required to be paid out is less.

It is in a recession that Government revenues are low and yet it is then that more money is needed to pay the bigger number of unemployed. It is also at this time that Government has to expend more money in order to stimulate the economy and to create jobs while reducing taxes. How can a Government pay out more unemployment benefits as well as stimulate the

economy through expansionary budgetting when a recession adversely affect its revenue?

At the best of times unemployment benefits tend to reduce the incentive to work. No one will work if the pay is not sufficiently higher than the unemployment pay. For the lazy and the indolent living on the dole seems very attractive. They become hard-core unemployment, a heavy burden to society.

A developing country cannot afford this kind of luxury. It will impoverish the country and impose a burden beyond the capacity of the people to pay. It will make the country a perpetual debtor and totally dependent on aid.

Even though Malaysia is better off than most developing countries, it is still not able to afford this kind of treatment for its workers. In fact Malaysia should not adopt the Western welfare-state approach even when it becomes a developed country. It is already obvious that this 'security from the cradle to the grave' philosophy is debilitating and tends to destroy the society and economy of even the strongest nation.

For Malaysia the philosophy should always be fair reward for fair work. Fair here relates to the situation in the country. Fixed minimum wages, employment benefits and a multiplicity of entitlements may sound fair, but in the long run they will prove not only unfair to the people as a whole, but to the workers in particular.

Worker wage rise must be linked with productivity. This will reduce the tendency for the cost of living and inflation to rise. The duty of Government is to create a climate that is conducive to investment by domestic as well as foreign investors. The incentives should be such that in the end a situation of total or near total employment would prevail. Everyone should then be able to earn a fair living. Wages would go up simply because there is a shortage of labour. The use of automation and robots at this stage would enhance the productivity of workers, as is the switch to higher technology and greater value-added industries. Workers will not really be replaced by machines but instead would become supervisors and maintainers of production machinery. Because of this new role they would be given higher pay.

And so the process will go on, with the workers earning progressively more and more,

without the strains and disruptions caused by labour disputes, confrontations and disruptions in productivity, with the consequent inflation.

This may sound a bit idealistic. Total harmony in the relations between employers and employees cannot be truly achieved. But if disputes are settled through negotiations, arbitrations and court decisions, there will be less loss of productivity as compared to the settlement of disputes through industrial action. Cost and the consequent inflation will not go up so much, and the competition edge will be retained.

Workers' rights is fine and should be protected but workers and their unions must be able to evaluate accurately whether they achieve more through industrial action or without it. Workers must realise that when they stop work, the loss caused by it is borne as much by them as it is by the employers. The idea that they lose nothing or less than their employers is erroneous.

Stoppages of work and higher salaries as well as working benefits without a compensatory increase in productivity will contribute to an increase in the cost of living. An increase in the cost of living will negate the increase in income

gained through industrial action: in other words the workers have not really improved their purchasing power. After a short period of time demands for an increase in wages will have to be made again. Even if it is not accompanied by industrial action, it will cause yet another bout of inflation.

If the numerous industries are faced with some kind of demand at different times of the year, and the industries concede to the demand, then the pressure on prices would be continuous. Inflation would therefore be a continuous process. And this in turn will cause more demands, more industrial action and of course more inflation. Nothing has been gained or resolved.

Truly, the settlement of disputes between workers and employers through industrial confrontation, is not a solution to the problem of the workers. Differences between workers and the unions with their employers should be settled by negotiation or arbitration or by a third party making the judgement as to the demand being justified or not. The courts must take into consideration the numerous factors which have been referred to and not just the rights and wrongs of the workers' demand. The courts must also weigh carefully the effects on the employers and the nation.

The worst thing that can happen is dogmatic pandering to the so-called workers' rights and misplaced sympathy. Such pandering will not help the workers in the long run. But the damage it can do to the economy of the nation is immeasurable. The third party arbitrating or judging must not look at the easy way out. The common view is that the workers are the underdogs every time and that they are more numerous. It is easier to submit to them than to the employers or owners.

If we all remember that the nation's prosperity will benefit everyone then this would get the necessary weightage in all judgements. It has been amply demonstrated in European countries that upholding the so-called workers' rights has resulted in their economic decline and to a large percentage of the workers becoming unemployed. It should be noted that the biggest and the most intractable problem facing the European Union today is high unemployment.

The communists and the socialists have now discovered that their egalitarian ideologies did not work. Indeed their blind adherence to their ideologies had resulted not in a workers' paradise but a workers' hell. The environmental and other diseases that workers and their children suffer in

the Eastern European countries are ample testimony to the misplaced egalitarian principles in their system and the blind adherence to their dogmas.

The liberal ideologists of the West who are so faithful to their so-called human rights, including workers' rights, should cease to be fanatics. As the communists and socialists are wrong, the western liberals can be equally wrong. The damage that their liberalism has caused may not be as horrendous as that in the communist/socialist countries, but the damage is there for everyone to see.

To preach and force the acceptance of western liberalism on the rest of the world is no better than the attempt to forcibly spread the Communist ideology. Had the Communist succeeded in shaping the whole world in their mould there would be nothing to compare between its results and those of the free market system. All would be equally miserable and would assume that that is the normal state of human affairs.

Similarly, if the whole world is forced to convert to western liberalism then when the faults and the disastrous results of these liberalism show

up, it would be assumed that these are the normal state of affairs. There would be nothing to compare with to show whether the philosophy is good or bad.

When values are accepted they evolve eventually into articles of faith. To challenge articles of faith is heretical. In these days heretics may not be burned at the stake, but there are other ways of 'burning' them. Heretics are vilified and crucified in the media, the most powerful of the four estates, if it can be said that there are still four estates. Sanctions can be applied to whole nations. Various methods of arm twisting including starving the recalcitrant people, can and have been used. No gunboats are needed simply because the threat can be made from thousands of miles away. Might is still very much right.

CHAPTER 6

Malaysian Values System

Malaysia does not wish to accept western ideas about workers and their rights or for that matter human rights as interpreted by the West. This does not mean that we reject human rights altogether. It simply means that we do not agree to the western interpretation of human rights.

Where do we differ? Simply put, we believe in the well-being of the majority while respecting the rights of the minority or the individual to do as they wish as long as they do not negate the rights of the majority. The West believes in the rights of the individuals, even if in the exercise of these rights they negate the rights of others.

In the West, the individual's right to free speech is exemplified by the famous saying, "I disagree with what you say but I will defend your right to say it." This sounds very noble. At the time this statement was made the difference was about minor political beliefs. No real harm was done simply because one differed from the other.

But what if individuals instigate violence through inflamatory speeches? What if these individuals destabilise society? What if these individuals subvert segments of the community? What if these people act in concert to violently overthrow legitimate Governments?

They can be tolerated as long as they are mostly rejected by the people. But, human nature being such, they can, and do, gain influence among the gullible. In a democracy, the majority does not always determine the outcome of an election. They are often divided and fragmented. And frequently, it is the organised minority which determines the outcome of election, throwing their votes behind those willing to pander to their wishes for the sake of nominal power.

Whole nations can go astray, and the political, social and economic fabric destroyed by the activity of one or two or a small group of scheming criminals who intend to seize power. Hitler, Mussolini, Lenin, Stalin and a lot of South American dictators achieved power that way. Because of them millions were killed and the economies and the well-being of most countries totally wrecked.

To defend the right of an individual to speak his mind is generous, tolerant and noble. But to allow an individual to seize power and destroy a country is a different matter. It is not noble, nor is it an expression of generosity and tolerance. It is sheer irresponsibility on the part of a Government. It is not easy of course to foresee what an agitator has in mind. But Governments must try to read the signs even if inaccurately.

In Malaysia we do not intend to allow people to seize power through manipulation of the democratic process. There is a good chance that such people do not care for democracy. That is why we have never allowed the Communist Party of Malaya to participate in democratic elections. We have not yet had the occasion to act against other fanatical subversive groups in this manner but we will certainly act if the need arises. In the meantime we intend to nip in the bud such possibilities by acting against individuals suspected of having such intentions. We are not going to allow the well-being of the majority, the people, to be endangered by individuals who see in democracy a way to seize power and impose authoritarian rule. Individual freedom has its limits. Governments have a serious responsibility to protect the majority. The Government may be

wrong sometimes. The Government may even abuse its power. But then the people, if they really so wish, can throw out the Government. Even before that, there are ample means in Malaysia to make their displeasure with the Government known. There are adequate safeguards for the people and for democracy. But the interest of the people, the nation, of democracy itself demands that individual freedom should not be absolute. The kind of unlimited liberal democracy preached by the West now is not for us. They only preach unlimited democracy because they do not think they will be threatened by it. But when threatened they will do exactly what they tell others not to do. Thus, they condemned Malaysian action to discourage Vietnamese refugees. When the Haitian blacks and the Cuban Hispanics began to land on their shores, they pushed these poor people back into the sea.

We in Malaysia have nothing to be ashamed of. Our democracy and our concepts of human rights and freedoms are as honourable as any. Indeed in many ways we are more liberal. For example we allow the setting up of schools using other than the national language and we finance them even. But in practically all these liberal democracies of the West other languages and

other religions are effectively obstructed. In one 'liberal' country even wearing a head scarf by Muslim girls in school is forbidden.

Malaysia not only puts the welfare of the majority above that of individual freedom, but it also believes in the institutions of the family, of marriage and of conservative moral values.

As a result of pandering absolutely to individual freedom the West permitted attacks by these individualists on established institutions. It was once regarded as immoral for men and women to have sexual relations outside marriage. But then they felt that the demand for sexual satisfaction by men should be met. And so prostitution was legalised or at least tolerated.

Then came the pill and the women of the West felt they had been truly liberated. Now they could behave exactly as the men behaved, i.e. enjoy sexual life outside marriage.

But it did not stop there. They wanted to be totally free. They wanted to be everything that they considered men were. A 'Women's Liberation' campaign was launched. They must no longer be regarded as the wives of men. They discarded the

term 'Mrs' or 'Missus'. They did not want to be 'Miss' either. This might suggest they were unmarried and therefore available for marriage. They invented the term 'Miz' or 'Ms', to be used both by married or unmarried women. With this they destroyed the bonds and the oath of marriage.

Once launched on this course there is no stopping them. At whatever cost they must establish equality with men. They must do all jobs hitherto done by men. They must look like men. As men assuage their lusts with professional sexual partners, they too must do the same.

Why is it necessary to have men as companions? Women should partner women, live together and be husbands and wives to each other. But what about children? Lately, lesbian couples seem to yearn for children of their own. This is simply solved. The 'wife' sleeps with just about any male and got a child that way. Who the father is is not relevant. The child need not know. The child is to be fatherless, a bastard. But then there is no more dishonour in being a bastard. So the bastard is brought up by the lesbian couple as their very own. One day the grown up child may marry. There is a possibility of 'marrying' another child

'sired' by the same father or even the father himself. That is alright. Incest is 'normal' and acceptable too.

Of course it is not only the women who 'marry' each other. Just as the women were getting 'liberated' the men too wanted to be liberated. They want to break away from all the codes of behaviour governing their lives. Why should only women have long hair, wear a bun or pony-tail, and wear earings? So the men keep long hair, tie it up in a pony-tail or bun and pierce their ears for earings.

And of course they must exhibit their preference for each other. They pair off as loving couples and 'marry' (legally in some countries) with each other. Having children is a little bit more difficult as few women, however promiscuous, are willing to part with their own children. But there are sufficient mindless and insensitive women with wombs for hire. They are hardly human. They are always prepared to sell themselves.

But why be confined only to each other? Heterosexual married couples have for a long time been exchanging partners and having group sex. So the homosexuals of both sexes have group sex

and orgies. If the woman gets pregnant and does not know who impregnated her that is alright. Who the father is is not important anymore.

Marriage and the 'family' as we have always known have lost their places as society's institutions. The 'family', as is generally accepted, is no longer the basic unit of society. To accommodate the new mores the family in the permissive society can be made up of single parents of either sex, or lesbian couples with a fatherless child or children by different but unacknowledged fathers or male couples with adopted or self-sired children.

In a situation where fathers or even mothers may not be known the chances of incestuous relations among the grown-up children are of course high. But then this does not matter because the permissive society accepts incest as normal.

If homosexuality becomes rampant the birth rate will be drastically lowered. This does not matter. Raising children is a chore and should be avoided as much as possible. The most important thing is the right to enjoy life, particularly sexual life. Nothing should be allowed to stand in the way

of life's pleasures. There seems to be widespread confusion in the West between happiness and pleasure. Satisfying the senses is equated with happiness.

It is true that there are still many 'normal' people in these permissive societies who get married and raise families. But even among these people pre-marital sex and occasional extra-marital sex are very common. Tolerance towards these practices is general. Legally married mothers supply condoms and contraceptive pills to unmarried daughters as a sign of their understanding and acceptance of modern mores.

The use of drugs has become almost universal. 'Pot' or marijuana must be smoked by everyone at some stage in his/her life. Valium and other synthetic chemicals tranquilise whole societies. The use of hard drugs is quite widespread.

The liberal Governments are very understanding. The criminal smugglers and pushers are given light sentences if they are caught. The addicts are humanely treated, i.e. they are supplied with needle and syringes, and in some cases, get free drug injections at clinics.

The spread of AIDS has only resulted in a campaign to use condoms and fresh needles, often supplied by the Government. Sexual freedom must not be curbed in any way.

All these have not reduced the abuse of drugs. Families lose their children who join groups of addicts, indulging in drugs and group sex. The need for drugs has pushed many into petty crimes and major crimes. The towns and cities have become unsafe. To wander around at night in the deserted business districts or parks in the big cities in America or Europe is to court assaults and sometimes death. Killing for fun is carried out by thrill-seeking teenagers.

It is true that not all the people in the liberal permissive societies are unmarried, have no orthodox families and indulge in homosexual relation and take drugs. But by being permissive or just tolerant and accepting aberrant practices, they actually encourage these practices to the point where they become widespread. These aberrations then become the norms of society. They are now no longer aberrations but a part of the moral standard of the society. Bad is now good and good has become quaint, square. To be 'normal' requires acceptance and practice of the

very things that were once regarded as morally wrong.

The paradox is that in these societies the elected leaders are expected to be free from having previously indulged in what are accepted values and practices. Thus, the press would rake up the past of a leader and expose him for having had sexual relations premaritally or extramaritally or having taken 'pot'. How any leader could be expected to be free from these common and accepted practices of the society he lives in is quite incomprehensible. He would be considered a 'square' if he had practised the old and discarded values. And 'squares' cannot be popular and chosen to lead even a small community, much less a whole nation.

Should the Malaysian society, the Malaysian people accept these social values of the developed nations of the West since it aspires to be a developed nation too? Can the developed Malaysian nation avoid what Malaysians still think of as moral degradation? Are the moral values of the West a form of decadence or modern sophistication? If the Malaysian nation is to be modern and sophisticated, should it not accept the 'decadent' values and cease to regard them as

decadent? More important still should Malaysians accept the seemingly noble values and practices which have led to or at least contributed towards the current moral decay?

There can be no doubt that what started the process of moral decay is the glorifying of freedom within a society: absolute freedom. When men live in the company of his fellow-men, he has to observe certain codes of behaviour which would enable the society to achieve at least a tolerable degree of harmony. If individual members of a human society are totally unrestrained in their behaviour the society would be chaotic and would break up.

Even the most primitive of human societies have codes of behaviour. And, almost invariably, they develop a system of enforcing the codes. It may be the strongest or the cleverest member who is accorded the right to decide and enforce by himself or through his cohorts. From this, chiefs and the system of chiefs emerged which eventually graduated to kings and emperors and presidents and dictators.

All these hierarchical systems develop and exist because human society needs law and order

in order to exist as such. And law and order must necessarily restrict the freedom of the members of the society to do what he likes to do or to follow his own selfish and base desires.

There is no doubt that in some societies the laws became very restrictive and served only the people entrusted with law enforcements. In many instances the power of life and death rests with kings or dictators. They built enforcement machines which were very oppressive. Instead of law and order protecting the people and enabling them to exist as a society, law and order in fact endangered the life and well-being of the people. When law and order becomes instruments of oppression the members of society lose their means of redress or protection.

The fact that this could happen and has often happened does not mean that law and order are bad for human society. They are still essential and good. It is the abuse of the power to enforce law and order which is bad. The answer is to provide the people with means to curb abuses of the law, and eventually the removal of these entrusted with the power to enforce.

The swing to the other extreme to remove all restrictions imposed by the law, or to blunt totally the enforcement function of the people vested with the authority to exercise the power of enforcement is to create anarchy. And anarchy, even in a limited area of human activity, is bad for the society and members of the society.

The liberal democrats advocate an extreme degree of freedom in social behaviour which has led to social anarchy. Beginning with the idea of freedom it has extended to individual freedom to go against all accepted mores. Then came the total liberation from sex-based restrictions for both males and females. Freedom of speech extended to unlimited freedom of the press even to tell lies. Everything and anything done in the name of freedom has now become sacrosanct.

The collapse of the institution of marriage and the family, the widespread practice of homosexual relations and marriages, incest, pornography in magazines, television and cinemas, group sex and a host of other 'deviant' practices can be directly attributed to the excessive veneration of freedom. No law which restricts freedom even slightly may be enacted or enforced. Indeed in some cases new laws are enacted in

order to permit what was before not permissible. Thus, in some countries, homosexual marriages have been legalised and lesbian and homosexual 'families' accepted.

CHAPTER 7

Freedom and Democracy

Moral decay in the West is a direct result of the total worship of the notion of absolute freedom. It began innocently enough with the desire not to discriminate against women as voters and in certain types of work. But then there followed a host of campaigns to stop any differentiation between men and women. Women's liberation was perceived as a quest for freedom from traditional values. Soon all traditional values were attacked by both men and women. Then the laws that seem to restrain or restrict the 'freedom' of any member of society became the target and were discarded or not enforced. And so we come to the present state of affairs in the West which amounts almost to anarchy. Governments become hamstrung and are quite unable to enforce any law. Indeed governments become weak and unstable and exist in fear of the 'liberated' public and public institutions.

For a time, the courts appear to be above criticism. They can still hand out judgements. But,

they too, are under attack now. Retrials and reversal of judgements are getting more frequent.

The problem with trends in human society is that once a momentum is achieved, it cannot be easily stopped. And so what began with the legitimate and the fair has deteriorated into a swing towards anarchy.

The problem is to know how far to go, when to stop; indeed when to swing the pendulum back. We do not even really know where the midpoint is. In other words we do not know the true ideals. It is only when the situation has deteriorated almost irreparably that the realisation comes that the trend has to be stopped.

But communities which are not yet involved have the advantage of being able to observe, to analyse and to act. Malaysia and Malaysians are fortunate in that they are not fully involved. They subscribe to the move towards greater freedom, even towards the equality of the sexes and the need to be fair in the treatment of women. But, having seen the collapse of morality in the societies which have pioneered uninhibited freedom in all forms, Malaysians should be able to tell how far they should go and how to balance freedom with

responsibility for the true well-being of the Malaysian society.

We have indeed treaded very carefully. No one can deny that we are a free people. The greatest freedom in a democracy is the freedom to elect the legislators and thus the Government of choice, i.e. the Government which is supported by the majority. This, as has been pointed out, will enable the abusers of power to be dealt with.

Governments perform a vast variety of functions. It would be a mistake to judge government only on one function. It would be a big mistake to assess solely the degree of freedom granted by that government and ignore its achievements in other fields.

In Malaysia we frankly do not believe in absolute and irresponsible freedom. Freedom must be predicated on the need to avoid denying the freedom of others within society. Thus while workers must have the freedom to strike against their employers, their action should not result in a high degree of discomfort for the general public. Similarly employers cannot threaten the public in order to retaliate against their workers. This is in contrast to some countries when the public is made

to suffer in order for it to force the employers or employees to submit to the demands.

Similarly, while a citizen is free, the exercise of his freedom should not be at the expense of other members of the society. Just as society is given the right to object to the noise of construction or the development in its neighbourhood, the society must have the right to object to individuals who offend the sensitivities of the society.

And so the practice of blatant homosexualism or nudity or vandalism will not be permitted in Malaysia. The press is free to report and to express an opinion but the reports must at least be true and the opinion should not be libellous or subversive or tending to instigate racial or any other cause of violence, etc.

It is right for the people to criticise or even attack the Government on whatever issues but violent attempts to topple the Government or instigating violence against the Government will not be permitted in Malaysia. If the Government is unpopular or oppressive, the election process can be used to unseat it.

By comparison to many developing countries, Malaysia is politically liberal but its liberalism does not extend to a licence to abuse freedom at the expense of the people and the nation. Freedom has to be exercised with responsibility.

It may seem old-fashioned for the Government to be the guardian of the people's morality. The liberals would like to think that the people know what is good for them and Government supervision is superfluous. But an elected Government is more representative of the people's viewpoint than the intellectually progressive liberals. The liberals really represent only themselves, a minority. If they wish to represent the people, they can set up their own political party and contest in the elections.

If the people know fully their platform and still elect them to form the Government, then it can be assumed that they truly represent the majority view of the people. But to agitate and to threaten the Government with censure, especially by foreigners and other Non-Governmental Organisations (NGO), is no way to force their views on the elected Government.

The media is an institution in a democratic society. There is no doubt that it plays a very important role in the democratic process. It informs the people about what is happening so that the people may be able to make informed judgements about events around them, and in particular the activities of the Government they had elected. In fact, it can help in deciding the people's choice of their representatives during an election.

Because of its ability to influence the choice of Government the media has become a power which must be reckoned with by everyone, including the Government of the day. Over time media support has become crucial to the future or the Governments.

Strictly speaking, a "good" Government should get the support of the media. But unfortunately this is not always so. The people who actually control the news contents of the various organs of the media, and they may be the owner, or the editor and sub-editors, or the reporters or sometimes the big advertisers, have their own political views and agenda. Far from being impartial certain sections of the media have a blatant tendency to be biased in their reports, leaders and articles. Obviously, they want to

shape the opinion of the public so as to be consistent with their views and beliefs.

Thus, some papers are socialists while others are capitalists while yet others are just pro their own views on whatever subject. Because of their access to the public their views and bias tend to influence the people's thinking. The media of today has become extremely adroit in the manipulation of their influence.

There is another factor which influences the exercise of freedom by the media. As more and more of the media come under private control their commercial interests have relegated to the background any allegiance to good journalism that they might have. In the effort to increase their circulation or their listeners and viewers they have begun to appeal to the basest of human instincts. And so now sex, violence, racial prejudices are promoted. If there is not enough material of this nature, they can always be invented. And so lies and innuendos have become the common fare for those who control the contents of the media.

Media tycoons have now emerged who want to control the media worldwide. These tycoons buy up newspapers, radio stations and television

networks throughout the world. The satelite has expanded their area of control until all the world news and views can be manipulated by just one man.

If the man is a Government man he would have been condemned thoroughly. But he is an independent entrepreneur and is therefore above censure. That he may have personal crusades and support certain Governments and their ideologies are regarded as a part of his personal freedom in a democracy.

The effect of this ownership of the world media is to give a few people who are responsible to no one but themselves the opportunity and the right to influence world opinion on just about anything. Through slanted reporting, which includes censorship of news, these people can distort the minds of millions of readers, listeners and viewers.

They may claim that it is not their intention to abuse their power over the media. But since they are almost always Westerners, and they employ mostly Westerners, it is the Westerners views and angles that are aired. Asian and African views are

not given any space. Even if there are Asians or Africans on the staff, they are 'Westernised' people.

As a result, stereotyping of Asians, Africans and Muslims has become the norm for the world media. These people have done and can do nothing good. They are incompetent, corrupt, cruel and given to unmitigated terrorism.

Since the world media is powerful and controls all the news which the world has access to, their owners have become very powerful. No one dares to criticise them. Other views will either be totally blacked out or will be twisted and counter-opinions spread.

In the age of feudalism the power of feudal hereditary kings was strengthened and perpetuated not only by legitimacy in a feudal society but also by invoking divine blessing. Thus, the idea of the divine rights of kings was invented and spread throughout the kingdom. The king was the defender of the faith and was above man-made laws and above criticism. The kings and their successors were sacrosanct.

Naturally, having risen above the law, kings ignored the law and the rights of the people under

the law. Even when the kings were decent individuals, the power they wielded corrupted them and, almost without exception, they oppressed the people.

Because of the aura of kingly rights and the acceptance of society that these rights were divine and proper, it was almost impossible to correct improper behaviour by the kings. It was even more difficult to dethrone tyrant kings. Even if they were removed through assassination, usually by other pretenders to the throne, the institution of kingly rule remained, together with the traditionally accepted authority. Naturally the succeeding kings within a short space of time began to abuse their position in the same way and to the same degree.

Attempts to curb the abuses of power such as forcing the British king to sign the Magna Carta and the execution of King Charles failed to debunk the idea of kingly rights and the unwritten constitution under which they had absolute authority. It was not until the French Revolution that the feudal authority of kings was finally debunked and discarded, and kings, if they exist, were regarded as neither divine nor above the laws of the land.

Clearly, when an institution is established and subscribed to by society, it is difficult to remove it no matter how bad or how deleterious it has proven to be. In modern democracy many new institutions have been established and have been accepted as basic and essential to the democratic system. And as such they may not be trifled with. Indeed many have become sacrosanct and quite 'divine'. They may not be criticised and certainly they may not be done away with. Even when they prove to be somewhat harmful to society, they are still vigorously upheld because that is the price that has to be paid for democracy. And among these invitations of democracy is the free press. No one may question the abuses of press freedom, just as no one may question the divine rights of kings in the heyday of feudalism.

CHAPTER 8

Cost of Living

There was a time not so long ago when inflation was practically unknown in Malaysia. In the Malay States about 60 years ago this was the situation. The same amount of money was used to buy the same amount of goods year in and year out. Salaries were fixed except for the yearly increments paid because it was assumed that workers' performance improve with experience. After some years of employment in the same position no more increments were given, as it was also assumed that there was a limit to increasing the productivity of employees. Fixed pensions were paid which did not increase with time. If the pensioners wished to take a part of their pensions as gratuity, the sum was simply deducted from total pensions expected to be paid to him for the rest of his natural life.

The exchange rate, at least with the British pound was fixed at $8.30 (Straits Dollars) and this too was constant. The Malay States and the Straits Settlements were completely insulated against the currencies of other countries principally

because trade was conducted largely by British firms. Imperial preference ensured that trade was confined to countries within the British Empire, the so-called Sterling Area. The massive inflation in the Weimar Republic (Germany) was of no concern to the Malaysians.

Perhaps it could be said that commerce was simple then and inflation was avoidable. But even today there are situations where inflation does not take place or negative inflation occurs. On the other hand there are countries where massive inflations take place year in and year out, inflations of the order of 1000 percent per annum.

It is clear that inflation is reversible and that it can be negative as much as it can be extremely high. It is clear also that very high rates of inflation result from the acceptance by everyone that inflation is unavoidable, a fact of life. And since it is a fact of life it has to be accepted and adjustments made in order to live with it.

In Malaysia, inflation did reach absurd figures once. This happened during the period of Japanese Occupation. It ran into more than 100 percent per year. People generally lived at subsistence level during the Japanese period. The

wage earners had great difficulty in adjusting. They had to moonlight in order to supplement their income. But even small-time traders waxed "rich" through profiteering.

The collapse of the Japanese banana currency was due to two factors; lack of public confidence and gross profiteering in a situation of a shortage of supply of everything.

Whereas the "legal tender" as represented by the dollar issued by the Board of Currency of the Straits Settlements and the Federated Malay States had clearly written on it a guarantee of its value by the British Colonial Government, the Japanese Banana Currency merely stated the face value of the notes. The quality of the paper was very poor and it was generally believed by the people that the Japanese Military Administration printed the money whenever they were short. There was, therefore, no backing and consequently no confidence in the paper money.

The second factor was brought about by a real shortage of food and other material needs of the people. Slowly at first, but gaining momentum as the shortages became widespread, the profiteers raised their prices. As the shortage

problem did not resolve itself through price increases, the rate of price increase accelerated. Soon there was galloping inflation.

The profiteers may earn a lot of money but what they could buy in a situation of shortage was no more than what they did before their prices and profits increased. They may be richer than the wage-earners but they were no richer than before the prices went up. The more they try to increase their profits, the more they had to pay for supplies to replace what they had sold. The figures they dealt in increased tremendously but the volume of goods they dealt in remained practically the same or, in many instances, actually decreased.

By the time it became obvious that the war was nearing its end and the Japanese were going to lose, the inflation had reached such high levels that money had to be carried in gunny sacks. The demand for more money was so urgent that at times the Japanese Administration merely overprinted the new value on the old notes.

At that stage the old Malayan dollar note surreptitiously reappeared on the black market. Huge amounts of Japanese banana notes were exchanged for each British Malayan dollar. But

actually only a few people managed to buy these, and that too in very limited amounts.

The war ended and the British returned to set up the British Military Administration. The old pre-invasion Malay States dollar was again recognised as legal tender and new currency notes were issued by the Board of Currencies of Malaya. The value of the old and the new currency was the same. To get the new currency into circulation, the British Military Administration paid back-pay to all Government servants.

Magically, the prices of goods still in short supply plummeted. The banana money was not convertible to British currency and banana billionaires suddenly found themselves as poor as everyone else. Those who had goods to sell were able to earn the new currency.

This phenomenon deserves to be studied extensively in order to understand the phenomena of inflation and disinflation. If we can understand how a galloping inflation can suddenly be stopped and replaced by what amounts to disinflation, as happened when the Japanese money was replaced by the Malay States British- issued money, we may be able to control inflation. Of course the

'disinflation' during the British Military Administration involved the resurrection and issuance of a new currency. But it could well be without changes of currency notes, because these were mere tokens. It is what is perceived by the public that counts.

If we take the last exchange rate at say 10,000 Japanese Malayan dollar to one British Malayan dollar then the percentage of shrinkage would be $\frac{100 \times 10{,}000}{1}$ = 1,000,000 percent. But the more important thing to note is that the BMA $1 bought as much as the Japanese $10,000. Effectively there was disinflation at a very high rate. There was some disruption in the life and the economic activities within the Malayan population. But it was so insignificant that people who went through that period, including this writer, really cannot remember any panic or economic disaster. It would seem that the British Malayan dollar came back as if there had been no interregnum due to Japanese Occupation. The economy seemed to have resumed almost without a pause.

Wage earners went back to work on their pre-occupation pay. About one and a half years after the end of the Japanese Occupation (1945)

the writer was engaged as a clerk in the office of the Custodian of Enemy Property at $80 per month. Since this was a temporary job the pay was higher. Other clerks who resumed work after the war or who were newly engaged on a permanent basis were paid at the rate of $60 Malayan as was the scale before the Occupation. Economic life seemed to have gone on quite smoothly even one and a half years after the Japanese had left. There appeared to have been no inflation over that period at least or for that matter between the pre-Japanese occupation period and the post-occupation period, i.e. some four years. Pre-occupation and pre-War prices appeared to have returned despite the experience of high inflation rates during the Occupation. Confidence seemed to have returned completely; confidence in the currency and the economy.

In effect, as has been pointed out there was a million percent disinflation. Yet people did not feel any pain and did not complain. In numerical terms everyone was having one million percent less money to spend than what they had during the Japanese period, yet they were no poorer. They were able to buy as much as they used to buy with the huge amount of Japanese currency. In other words, the amount of money does not mean

anything. What mattered was the amount of goods or services that could be bought with it.

The switch from Japanese to British Malayan currency amply illustrates that it is purchasing power that counts, not sums of money.

It has been pointed out that we have presently countries with very high rates of inflation and others with low rates of inflation. Indeed at certain times negative inflation rates have been experienced by some countries. Noting this phenomena can we not manipulate inflation so as to achieve negative inflation or disinflation?

It was suggested that disinflation can be brought about by a deliberate general reduction in the cost and prices of everything, i.e. wages, prices of goods and services, taxes and everything that has a monetary value including loans, etc. It has also been pointed out that this reduction in numerical value has actually happened during recessions. Even in Malaysia it has happened. The question is can we deliberately make it happen?

But before contemplating reducing the costs of everything, i.e. disinflating, let us study whether it is beneficial or not. It would be pointless if it is not economically beneficial. After all in some countries where the unit value of their money is low, all prices are high in numerical amounts, e.g. in Italy where US$1 = Lira 1412. Thus, the per capita income of Italy is said to be US$17,500 or Lira 24,710,000. But because the purchasing power of the Lira is $\frac{1}{1412}$ of a U.S. dollar the 24,710,000 Lira will buy goods and services valued at approximately US$17,500. Or Lira 1412 will buy US$1 worth of goods. If 1 Lira is increased by 1412 times, then 1 Lira would be equal to US$1. Incomes and prices could then be reduced by 1412 times without affecting the per capita income in U.S. dollar or the purchasing power.

However, the purchasing power of the Malaysian Ringgit in Malaysia is very much higher. One Malaysian Ringgit is equal to US$0.36 cent. Or US$1 is equal to RM2.57. But the purchasing power in Malaysia of RM1 or US$0.36 cent is much more than the purchasing power of US$0.36 cent in the United States. This is because the cost of living in Malaysia is much lower than the cost of living in the United States. Indeed although the per

capita income in Malaysia is US$3,230, in terms of the purchasing power of goods and services, the per capita income is equal to US$8,050.

What does this mean to a Malaysian worker for example? If he earns RM400 per month his income is actually worth more than the US$155.64 which is the exchange rate equivalent of RM400. In terms of purchasing power the worker's pay is about US$390, which makes RM1 almost equal to US$1. If the cost of living in Malaysia is the same as that of the United States then the Malaysian worker would be very badly off indeed by comparison to the American worker. But because the cost of living in Malaysia is low, the Malaysian worker is much better off than the US$ equivalent (US$155.64 cent) of his income would seem to imply. It is still low of course, but not as low as the actual exchange rate seems to indicate. The advantage to Malaysia of its low cost of living is that labour cost can give it comparative advantage without unduly exploiting Malaysian labour.

A developed Malaysia should pay its workers enough pay to sustain a life-style that is comparable to the average standard found in the developed countries at the time. If the cost of living

in Malaysia remains lower than that in developed countries, the wages of the Malaysian worker could still remain low and give Malaysian products a competitive edge. If, for example, the cost of living in Malaysia is half that in developed countries, then wages in Malaysia should be only half the exchange rate equivalent of wages in developed countries. The Malaysian worker would be as well off in Malaysia as his counterpart in the developed countries.

However, if the Malaysian worker were to travel or spend his holiday in the developed countries he would be able to afford only half his home standards in terms of goods and services. The opposite is true of the worker from the developed countries spending a holiday in Malaysia. He is going to be 100 percent richer. But in effect this will not happen. This is because only a small percentage of low income workers will travel either way.

Although the cost of living index already includes the cost of imported goods, a worker in Malaysia with low wages would find imported goods more costly. On the other hand a worker with higher wages in a high cost of living country would find goods from Malaysia cheap.

Now Malaysia is a trading nation. Obviously if its goods are cheaper than equivalent goods in the international market place, it is going to be more competitive. It will be able to export more, earn more foreign exchange, attract more investments both by locals and by foreign investors. All these must help healthy economic growth. This in fact is what is happening now.

The opposite is happening in the developed countries. Their costs are higher and they are less able to compete in the international market. They are attracting comparatively less investments and earning less foreign exchange. Their economic growth is sluggish, or even negative at times. However, their inflation rate is usually lower.

If the Malaysian inflation rate is always higher than the inflation rate in the developed countries, and if the exchange rate remains constant, theoretically, a time will come when the cost of living will achieve the same level. But such is the disparity in cost of living between Malaysia and the developed countries that it will take a very long period of continuously high inflation before the cost of living will reach that of developed countries. Although Malaysia's inflation rate is higher than that in some developed countries, it is not much higher.

The cost of living in Malaysia is not likely to be as high as that in any of the developed countries.

What should be the economic strategy of Malaysia? Obviously it has to sustain its competitive edge when producing goods for the international market. As a country which lags behind the developed countries in terms of technological know-how, capital, worldwide business network, management skills and a big domestic market, the only real comparative advantage it has presently is lower wages.

If we are to depend entirely on lower wages to be competitive it means that we are making our workers pay to remain competitive. This is obviously unfair to the poorer segment of Malaysian society. However if the cost of living remains low, the smaller wages of the Malaysian worker (by comparison to the exchange rate equivalent of the worker in developed countries) would actually support a standard of living not much different from the workers in developed countries. We have shown that although a Malaysian worker earns only RM400 per month, his purchasing power is actually equal to about US$390 per month.

If we can sustain the present low cost of living we should be able to remain competitive without penalising our workers. Their income should, of course, increase gradually. This can be done by improving on productivity either through their improved efficiency or through new technology. Even if the improved earnings of the business is due to capital investments in new technologies, a part at least of that increase in earnings must be given to the workers. This is only fair as the increase in productivity and profits due to improved worker efficiency is also shared by the enterprise.

But eventually, greater earnings for the workers must come from new higher value-added industries. Labour intensive industries which initially created jobs in a situation where labour is plentiful are usually unable to afford higher wages. As industries become more and more sophisticated as a result of new capital investments and technologies the labour contents of the cost become proportionately lower. Technology and capital-intensive industries need only a small labour content.

However, workers must accept to be retrained in new skills for high-tech jobs. Perhaps

workers above the age of 40 might find it difficult to adjust to new jobs and new ways of working. But younger workers should find no difficulty if they are willing to learn and to be trained all over again. The reward must be better wages and benefits.

In Europe workers and their unions object to changing jobs. Whether their skills are relevant or not they want to continue doing the same things, and they want to have ever-increasing pay for doing these irrelevant work. This is a sure way to disaster in a world where technological changes take place by the hour almost. For as long as European workers and their unions refuse to accept the need to change their work, for so long will they be unable to compete in the market.

Malaysian workers and thus unions must be prepared to accept changes. They must learn new skills all the time and they must try to excel at them in the shortest possible time. By doing so they will ensure that Malaysia produces the right kind of products for the market at all times.

Assuming that the cost of living in Malaysia remains lower than the cost of living in developed countries, the increase in the wages for high-tech and highly skilled workers need not be as high as

wages of workers with similar jobs in developed countries. Malaysia would still remain a relatively low-cost producer and Malaysian goods will always remain competitive. In time Malaysia will become a developed country where workers have a fair living standard, comparable with living standards in developed countries elsewhere, although their wages would remain low.

******

Malaysia
PART II

The MALAYSIAN CURRENCY CRISIS

Books by Dr Mahathir Mohamad

The Malaysian Currency Crisis
A New Deal for Asia
The Way Forward
The Challenges of Turmoil
The Voice of Asia: Two Leaders Discuss the Coming Century (with Shintaro Ishihara)
The Challenge
The Malay Dilemma

Contents

Preface

FOR ten consecutive years, Malaysia, a multiracial country which had always believed in the free market, grew by 8 per cent plus annually. It had always been politically stable and economically resilient. Its currency was strong and its international debts were well within accepted limits. Indeed, it was able to prepay loans repeatedly. It was certainly not a candidate for severe recession. A slowdown in growth perhaps, but not economic and financial turmoil.

Yet in July 1997, its currency began to devalue rapidly and its stock market plunged to extremely low levels. The pundits aver that this sudden downturn was due to bad governance and the contagion effect of the fall of the Thai baht. The fall in the value of the ringgit and stock-market capitalisation looked likely to be continuous and could not be arrested. Malaysians were bewildered as they found themselves suddenly impoverished.

The country and the government were completely unprepared to deal with the seriously deteriorating economy. But government leaders quickly identified currency traders and short-term investors as the culprits responsible for the turmoil. But knowing who were responsible for the turmoil was not enough. It was necessary to under-

stand how they operated and how to counter their attacks on the Malaysian economy.

It is my sincere hope that in detailing the country's experience in handling the economic and financial turmoil, Malaysians will understand the very serious difficulty the country was in and appreciate the measures taken by the government to overcome the turmoil. It is also hoped that Malaysia's experience will provide invaluable lessons to other countries which might face similar situations.

DR MAHATHIR BIN MOHAMAD
PUTRAJAYA
August 29, 2000

1. Strong Economic Fundamentals

WHEN the Malaysian ringgit came under speculative attack in July 1997, the Malaysian government was totally unprepared to deal with the turmoil which ensued. No one seemed to understand what was happening and why the ringgit was depreciating so rapidly against the US dollar. For a long time the ringgit had been trading at around 2.50 against the US dollar and the trading range was narrow and reasonable.

The ringgit was considered a strong and stable currency. Some, in fact, felt that it was slightly undervalued. The government did not officially peg the ringgit to the US dollar. The rate of 2.50 per US dollar and the narrow trading range around it were determined apparently by the market. Any volatility in the exchange rate was easily moderated by Bank Negara Malaysia (the Malaysian central bank) through minimal intervention and such interventions were few and far between. The Malaysian government had always believed in the importance of stability in all sectors, and the ringgit exchange rate was no exception. Stability is vital for development and growth and for the business sector to manage their businesses successfully. The government wants to see businesses profitable because it has a 28 per cent stake in the profits made through corporate tax.

The ringgit's exchange rate was also generally stable against regional currencies. Against the currencies of two of Malaysia's neighbours, Thailand and the Philippines, the ringgit was stable at 1 ringgit to 10 Thai baht and 1 ringgit to 10 Philippine peso. The ringgit did appreciate against the Indonesian rupiah but this was due to the rupiah's weakness against most currencies, including the ringgit.

The Thai baht, unlike the ringgit, was fixed by the Thai government at about 25 baht against the US dollar. Since the baht rate against the ringgit was steady at 10, there was a wrong perception amongst some that the ringgit was also pegged against the US dollar at 2.50.

On the back of the currency stability (at 2.50 against the US dollar) Malaysia was doing very well. At the end of 1996, real Gross Domestic Product (GDP) grew at almost 8.5 per cent per annum for ten consecutive years and it looked like this rate of growth was going to continue for many more years. By 1997 total external trade reached more than US$158 billion, making Malaysia according to the World Trade Organisation (WTO), the 18th biggest exporting nation and the 17th biggest importing nation in the world. The government was enjoying a fiscal surplus. The external debt was generally low, at 40 per cent of the Gross National Product (GNP). The current account of the balance of payments had narrowed from a deficit of 10 per cent to 5 per cent of GNP, and was expected to improve further. Inflation was at its lowest at 2.1 per cent.

On the financial front, the banking system was sound, as reflected in the strong capitalisation and the high asset quality. The average risk-weighted capital ratio (RWCR) of the banking system was more than 10 per cent, compared to the minimum international standard of 8 per cent. Non-performing loans (NPLs), even using the stringent three-month classification, was only 3.6 per cent of total loans outstanding. The banking system was already subject to strict international prudential standards. Almost all the 25 Core Principles for Effective Banking Supervision recommended by the Bank for International Settlements (BIS) had been adopted. Malaysia's savings rate, at 38 per cent of GDP, was one of the highest in the

world. The national savings was sufficient to finance 95 per cent of total investment outlays.

Given the happy environment, the thought of revaluing or devaluing the ringgit never occurred to the government..Malaysia was therefore content to allow the market to determine the exchange rate. With a rock steady economy, political stability and strong business-friendly government, Malaysia believed that the market would not destabilise the ringgit exchange rate.

2.
Fair Distribution of Wealth

SINCE 1970, Malaysia was actively restructuring its economy in order to give every community a fair share in the wealth of the country. The New Economic Policy (NEP) had been in place since 1970 and had been followed by the National Development Policy (NDP) in 1990. The NDP was intended to further balance the economic well-being of the different communities, this time with emphasis more on quality then quantity.

The privatisation policy had resulted in catapulting a core of *Bumiputeras* or indigenous people into the realm of big business. Many of them were doing well. Over time, we were confident that more *Bumiputeras* would be elevated to this level of business. True, there were some foreigners, a few disgruntled non-*Bumiputera* Malaysians and some Malay socialist politicians who suggested that the NEP only benefited a few friends and family members of the government but few took this allegation seriously.

The Malaysian government is avowedly business-friendly. We think that a business-friendly approach is good for economic development and for increasing the government's revenue. Western commentators, who dismiss the Malaysian policies and practices as crony capitalism, miss the financial rationale for cooperation, for long-term reciprocal relations between firms, banks and the govern-

ment in a system which intermediates high savings into high corporate debt/equity ratio. A government, which is business-friendly, cannot help but know all the members of the business community. We knew who was good and who was not. When bids were made for contracts or for the privatisation of government entities, the government could not just look at the proposals without looking at the track records of the proposers. In any case, whatever the criteria, in the end only one bidder would win. Labelling anyone who won as a crony of the government placed the government in a no-win situation, since whatever decision that it made would be considered wrong, as the winner, whoever he might be, would, by definition, be branded a crony.

Unlike other countries, Malaysia did not need to sell off government assets to foreigners to raise foreign exchange to pay external debts. Therefore, in Malaysia's privatisation programme, government entities were sold to Malaysians, particularly to *Bumiputeras*, so as to help them make a quick entry into big business. Foreigners were allowed only a minority share in the privatised companies. Given the tremendous potential for profits from privatisation, foreigners were naturally frustrated and unhappy at not getting the lion's share. Their accusation that the Malaysian government was playing favourites was to be expected, and the government's refusal to take notice of this criticism should be understandable.

No one would deny that there had always been some corruption in Malaysia, but the practice was neither widespread nor blatant. Officers and politicians caught for corruption were charged and punished under the relevant provisions of the laws. Corruption in Malaysia had never been such that development or investments were hampered. Foreigners know that they could get their approvals in reasonable time with few hassles. In fact, Malaysia's high rate of growth is the best testimony to the low level of corruption, since in countries where corruption is rife, development, investments and growth would be very slow. Foreign direct investments (FDIs) in Malaysia was one of the highest in the world. In many instances the companies expanded and invested repeatedly. They would have

gone elsewhere if the government was corrupt or practised cronyism. They knew very well that had corruption and cronyism been rife, they would have to give free shares in their enterprises to selected personalities. It was not so in Malaysia when many FDIs were wholly foreign-owned, often getting their tax-free licences in less than a week.

The management of Malaysia's finance was applauded by the IMF as late as the second quarter of 1997. Although Malaysia had launched several big infrastructure projects costing billions of ringgit, there was no noticeable increase in foreign borrowings. Malaysia was able to finance most of these projects from domestic sources. The government's external borrowings were low and in many cases Malaysia even prepaid its foreign loans. There was, therefore, no pressure on the government to stop large projects even during the turmoil due to problems in servicing external loans. On the contrary, foreign banks were always anxious to lend more money to the Malaysian government before the turmoil, considering Malaysia as highly creditworthy.

The Malaysian private sector was also free from the burden of large external debts. Given that the Malaysian financial system was flushed with liquidity which meant low interest rates, the major portion of the private sector's financing needs were met through domestic borrowings. The liquidity situation was so strong that even the FDIs were borrowing a significant portion of their capital needs from local sources.

The external reserves were maintained at a high level, capable of financing more than four months of retained imports. This high level of external reserves meant that all of Malaysia's import requirements, whether for capital goods, intermediate goods or consumption goods, could be met without resorting to external borrowings. All in all, at the end of June 1997, the financial situation in Malaysia was very sound. Malaysia was certainly not a candidate for financial or economic turmoil.

When the baht was attacked in June 1997, Malaysia was not unduly worried. We knew that the Malaysian financial situation was

much healthier than that of Thailand. In the case of Thailand, the residents had been borrowing large amounts of short-term offshore funds to finance long-term domestic projects in Thailand. This strategy made sense to them since the interest rate of the US dollar was much lower than the baht interest rate. However, this strategy depended entirely on the assumption of a stable baht exchange rate against the US dollar. The attack on the baht forced the Thai central bank to go off the dollar peg and to let the market determine the rate. Immediately the baht was repeatedly devalued.

It was for this reason that the Thai central bank tried to defend the baht during the initial stages of the speculative attack on the currency. The Thai central bank knew that once the peg goes, large companies with heavy external borrowings would suffer substantial currency losses. This is bound to cause a sharp downturn in the economy. The central bank tried very hard to intervene in the foreign exchange market to support the baht, but it failed. The government then decided to float the baht and immediately the baht went into a free fall. When contacted, Malaysia promised to help Thailand overcome its financial crisis with a loan of US$1 billion (RM3.8 billion), of which US$862 million was quickly disbursed. Such was the confidence of Malaysia that it would not be affected by the Thai currency crisis, that it was even willing to provide financial assistance to its neighbour.

3. Speculative Attack on the Ringgit

A MONTH or so later, i.e. in July 1997, there were ominous talks of contagion. We were told that if the Thai baht fell, then the ringgit would fall too. Why? Well, the fortunes of currencies are infectious, it seems. According to this 'logic', if the baht falls, the production cost in Thailand would be cheaper than in Malaysia. To counter this, Malaysia must devalue the ringgit. And so the currency traders moved in, ahead of the 'expected' devaluation, to shortsell the ringgit which had not been officially pegged to the dollar. The result was rapid trading which induced devaluation. There could have been a little devaluation due to contagion, but it would not have been so rapid and severe. The steep fall in the ringgit exchange rate against the US dollar and other currencies was due to the currency traders' shortselling activities.

A currency has no sensors and cannot possibly know that other currencies are sick. Neither can currencies know that the government is corrupt or practises cronyism. Currencies cannot depreciate themselves. The currency traders depreciate the currencies, not because they fear the currency they hold would depreciate and they would lose their money, but because they see profit in shorting the currencies. Greed, rather than fear, was the motivating factor.

The currency manipulators with large amounts of borrowed funds were not interested in recognising Malaysia's strength. They decided to make a profit on the back of this nebulous concept of 'contagion'. When the crisis hit Thailand, Malaysia's strong economic fundamentals were totally ignored by the market participants. It was the refusal on their part to recognise the important differences that existed amongst regional economies that caused the so-called contagion to spread rapidly. Despite stronger fundamentals, the waves of speculation on the ringgit exchange rate caused it to depreciate sharply against the US dollar. Then the short-term investors in the share market pulled out their capital and caused share prices to fall rapidly, aggravating the economic turmoil through rapid falls in market capitalisation.

When the ringgit began to depreciate against the US dollar, Bank Negara initially intervened to support the ringgit, but quickly stopped intervening as it realised that it was up against forces with very much superior resources. Defending the ringgit could result in a serious depletion of foreign exchange reserves and this would undermine further the value of the ringgit. The free fall, which could follow, would spell economic and financial disaster for the country.

The leadership of the country felt helpless. They correctly identified the currency traders as the culprits behind the depreciation of the ringgit. As can be expected, Malaysian leaders condemned the currency traders for the rogues that they were. The Malaysian leaders were in turn condemned by just about everyone, from the managers of international agencies to self-proclaimed experts and currency traders. All these people maintained, at that time, that the cause of the currency devaluation was bad governance and all that was required to restore confidence and ensure recovery of the currency value and the economy was to replace bad governance with good governance. They completely absolved the currency traders from any responsibility for the problems faced by the former economic tiger. These experts were convinced that the turmoil was temporary. Malaysian leaders were told that they knew nothing

about international finance, herd instincts, etc. The Prime Minister was described as a menace to his country.

The currency traders saw themselves as powerful forces in the market and did not take kindly to criticisms of themselves. They claim to be doing a duty to discipline recalcitrant and erring governments. Every time they were criticised by the Malaysians, particularly the Prime Minister, they depressed the value of the ringgit further, along with those of other East Asian currencies. The condemnation of the Malaysian leadership became widespread. At one stage, other East Asian leaders were urged to condemn the Malaysian leader, who had accused the currency traders of currency manipulation. They claim that the Malaysian leader, with his loud mouth, was bringing down not only the value of the ringgit, but also the value of all East Asian currencies.

Leaders of the tiger economies of East Asia, therefore, dissociated themselves from the views of the Malaysian leader. Malaysia was fast becoming a pariah nation to be avoided by everyone.

However, not criticising the currency traders did not spare the other East Asian leaders from having their currencies devalued. It appeared that the future of the East Asian tigers was in the hands of the currency speculators. They were all going to go into an economic and financial free fall which could only be stopped if they handed over the governance of their countries' finance and economy to foreigners, specifically the IMF. There would be no more independent tigers and dragons in East Asia. The 21st century was not going to be the Asian Century.

Many chose to call in the IMF. The loans the IMF gave and the reforms proposed by it were supposed to ensure recovery. Malaysia, however, very early on saw the danger in resorting to the IMF for financial help. We were not willing to surrender the management of our economy to the IMF. We believed the IMF did not understand local conditions and that the problems of different countries were not the same and would not benefit from the same remedy.

More than any other country, Malaysia needed to have control over its economy. Malaysia's economic focus was not only on GDP

growth, but also the distributive aspects of growth. We wanted growth with equity, i.e. all the communities in Malaysia must enjoy equitably the economic wealth of the country. Malaysia was involved in a very complex socioeconomic restructuring. In the hands of the IMF, the need for equitable distribution of economic wealth between the races would not receive the attention that was needed. Merely recovering would not be enough for Malaysia. Recovery must be accompanied by the equitable distribution of the economic pie between the *Bumiputeras* and the non-*Bumiputeras*. Failure to do so could result in the kind of race riots which broke out in May 1969. What good would recovery do if the whole country is thrown into perpetual political turmoil and race riots?

There was no way Malaysia would surrender its economy to the IMF, even if that was the only way for the country to achieve economic recovery. Malaysia had to find its own solution to the problems of the devaluation of the ringgit and the shrinkage in market capitalisation which could lead to the destruction of its economy. Hence, Malaysian leaders had to rack their brains to find an alternative solution.

One of the factors which led to Malaysia's rapid growth is its ability to innovate, to plan and to implement its plans effectively. Malaysia had regular five-year plans, long-term 20-year perspective plans and even a 30-year Vision of the future. These were not idle dreams but were clear and practical roadmaps, which were all seriously implemented. It is this ability to plan innovatively and implement the plan on a practical and pragmatic basis that enabled Malaysia with its multiracial population and serious interracial disparities to become stable and to achieve remarkable economic development.

Faced with the traumatic race riots of May 1969, Malaysia set up the National Operations Council (NOC) which devised and implemented the New Economic Policy for growth with equity. To speed up growth, Malaysia conceived the idea of Malaysia Incorporated and very early on discarded state ownership in favour of privatisation.

Now faced with the economic and financial turmoil caused by external forces not within its control, Malaysia came up with the National Economic Recovery Plan (NERP) and set up a National Economic Action Council (NEAC). Opposition leaders were brought into the NEAC. Regular briefings and discussions threw up ideas on how to manage the turmoil.

Meanwhile, the currency continued to be subject to speculative attacks and kept depreciating. Despite shortselling being disallowed by the Kuala Lumpur Stock Exchange (KLSE), the price of Malaysian shares continued to plunge, resulting in margin calls by banks and an increase in non-performing loans. The foreign media gleefully reported the rapid devaluation of the ringgit and the steep plunge in the KLSE Composite Index. It appeared that Malaysia must in the end go to the IMF for help.

The government was getting desperate. It had made a request to Michel Camdessus of the IMF to call for a meeting of finance ministers from developed and developing countries to discuss methods to stabilise the currencies and curb the activities of currency traders. Camdessus told the Malaysian Minister of Finance at that time that he would hold the meeting in April 1998. But nothing happened. No meeting was held.

4.
Virtual IMF Policy Failure

AS the financial crisis continued, it became apparent that the Minister of Finance, aided by the central bank, was implementing policies which were making a bad situation worse. The Minister of Finance and the central bank implemented a number of measures beginning in October 1997 which appeared to reflect the views of the IMF. A credit squeeze was announced by Bank Negara which resulted in banks withdrawing credit and creating a credit crunch. The interest rates were repeatedly increased from single-digit levels to more than 12 per cent per annum. Even companies with viable projects and confirmed export orders found it difficult to obtain financing for operations from the banks. The central bank shortened the default period for the classification of non-performing loans from six months to three months, creating further problems for banks and businesses. The prudential requirements of banks were further tightened by requiring them to increase the general provision for bad and doubtful debts from 1 per cent to 1.5 per cent of total loans.

The Minister of Finance and the central bank further restricted consumer spending by imposing a maximum margin of 70 per cent for financing the purchase of passenger vehicles. In addition, the

maximum repayment period for hire-purchase loans for vehicles was restricted to five years.

Construction activities, which were very important for GDP growth, were also restricted by the Minister of Finance and the central bank. The banks were not allowed to grant loans for any property project, where construction had not yet started. Even in the case of property projects where construction had started, the banks were urged by the central bank to review the viability and reduce the amount of financing.

The central bank, in continuing to maintain a high statutory reserves ratio (SRR) in the face of a tightening liquidity situation, was pushing even profitable banks into a loss-making situation. RM52 billion worth of SRR was kept in the central bank earning nothing. If it lent to the banks it charged a rate of 12 per cent per annum, creating unnecessary losses for the banks.

The government requested the central bank to ease the liquidity situation by reducing the SRR from 13.5 per cent to 10 per cent. The central bank complied, but immediately sabotaged the objective by withdrawing an equivalent amount from the interbank market so that on a net basis there was no additional liquidity in the system. The central bank even went further, a few days later, by instructing the banks that whatever extra funds they had, following the reduction of the SRR from 13.5 per cent to 10 per cent, had to be used to reduce their interbank borrowings rather than lending to their clients. Therefore, the reduction in the SRR, which was intended to have a positive affect on the liquidity of the banks, was manipulated by the central bank to worsen further the credit crunch situation in the country.

It was pointed out to the Minister of Finance that his Ministry and the central bank were causing the economy to shrink and the government may not get sufficient revenue to run the administration. But he was certain that his "virtual IMF" policy would save the economy.

By April 1998, the economic crisis in the country had worsened, with the ringgit continuing to depreciate towards 4.80 against the

US dollar. The stock market was continuing its downward slide and the credit crunch situation was becoming unbearable due to the central bank's tightening measures. The Prime Minister's view, at that time, was that action should be taken by the Minister of Finance and the central bank to provide relief to the banks and their clients through measures that would ease the situation. However, instead of providing relief, the central bank, on April 27, 1998, announced the following measures to tighten the situation even further:

1. The minimum risk-weighted capital ratio of finance companies (who were the worst affected by the crisis) was raised from 8.5 per cent to 9.00 per cent.
2. The minimum capital funds of the finance companies was raised from RM5 million to RM300 million to be complied with by the end of June 1999 and subsequently to RM600 million by the end of 2000.
3. The single-customer limit of the financial institutions was reduced from 30 per cent to 25 per cent of the financial institutions' capital funds.

On the fiscal side, the Minister of Finance reduced government expenditure by 21 per cent, which virtually stopped development work altogether, as salaries, which made up 80 per cent of the government's budget, could not be cut. No developmental expenditure meant no contracts for many construction companies and their suppliers. This, together with the other measures of the central bank, meant bankruptcy for many companies.

The sum effect of all the measures above was that the banks and businesses which were already suffering from the currency crisis were pushed into a situation of dire distress. What the Minister of Finance, together with the central bank, had done was to implement a virtual IMF without the IMF loans; namely, a combination of tight monetary and fiscal policies, raising the interest rate to defend the exchange rate, attempting to strengthen the banking system

through more stringent prudential standards and cutting down public expenditure to improve the current-account balance. As a result of the implementations of these standard IMF prescriptions, Malaysia's economy plunged deeper into recession. Business was almost at a standstill and the government revised downwards the expected revenue from corporate taxes for the following year. The foreign media praised the Minister of Finance for implementing a virtual IMF policy. Everyone was gleefully predicting that the time was near for Malaysia to go to the IMF for help and to surrender economic control to the IMF. Malaysia, it was felt, had no choice but to open up its economy to foreigners without conditions. There would be rich pickings for foreign capitalists, including those who had invested in the hedge funds.

The 'recalcitrance' of the Malaysian leader was also now coming under criticism by a segment of the local population, who wanted the leader to bow out and give the reins to his deputy, who was also the Finance Minister. Supporters of the Deputy Prime Minister accused the government and by implication the Prime Minister of cronyism, nepotism and corruption. The message for the Prime Minister was clear. The economy would not recover unless he stepped down and handed the reins of government to his Deputy. However, the Prime Minister did not seem to get the message.

The government was desperate, but it was not about to capitulate. It undertook certain measures to prevent further deterioration of the economy. All salary increases were stopped; travel abroad for Ministers and other government staff was curtailed and allowances were reduced. There was even an attempt to reduce sugar consumption and the import of food and other products. All these measures were not at all effective. They merely lowered the consumption level and the standard of living of the people. The importers, dealers and retailers all suffered. In the end, the government too would feel the crunch through reduced revenue.

Construction, retail sales, purchases of property and motor vehicles went down very badly. Fortunately, Malaysian workers were not laid off in a big way, as demand for Malaysian-manufactured

goods, mainly electronics, remained high. For many years Malaysia had become short of workers and was forced to allow almost two million foreign workers into the country. Although a number of Malaysians lost their jobs, the brunt of the slowdown was felt by the foreign workers, many of whom could not find employment and had to return to their countries.

The fact that the economies of the developed countries were not affected and were actually doing better during this time helped the Malaysian economy by enabling Malaysia to increase its exports. Exports of palm oil (sold in US dollars) earned more ringgit because of the weaker exchange rate as well as higher demand. In ringgit terms, and even in foreign currency terms, Malaysia very quickly achieved a current-account surplus, something that it could not achieve before because of the large deficit in the services account.

The Prime Minister came up with a wild idea to resolve the crisis. To counter the devaluation, he toyed with the idea of raising income by increasing salaries and wages and allowing prices of goods and services to be increased proportionately. He was aware that this would lead to an inflationary spiral, but he felt that the government would be able to manage the inflation so as to be less than the devaluation of the ringgit. The downside of such a move was that the cost of production in Malaysia would increase and affect exports, as well as profit from exports. The concept was shot down by other members of the government on the grounds that it was not practical and was likely to lead to galloping inflation.

The NEAC had set up an Executive Committee consisting of the Prime Minister, Deputy Prime Minister cum Finance Minister, the Minister with Special Functions, the Deputy Governor of Bank Negara Malaysia (for some reason the Governor never attended), the Director-General of the Economic Planning Unit (EPU), the head of a Malaysian think-tank and a person from the business sector. Subsequently, the Adviser to the central bank and the Second Minister of Finance were also appointed to the Committee. The Committee was charged with overseeing the economic and financial performance of the country, and to decide and act when neces-

sary. The Committee met every morning during the crisis to review all relevant financial, economic and trade figures. Briefings were made by government agencies. The Committee was empowered to act quickly, where necessary, without waiting for Cabinet approval.

One of the measures decided upon by the Committee was to revive trade with the Asean neighbours. All the Asean countries were in financial trouble and did not have enough foreign exchange to finance imports. The mechanism of bilateral payments arrangement was to be utilised, in which the gross two-way trade flows are netted off every three months and the net balance settled in the exporters' currency. The payment was to be made between the two respective central banks. The exporter would be paid in local currency by his central bank immediately on export and the importer will pay his central bank also in his local currency. The mechanism of bilateral payments arrangement had already been in place for many years between Malaysia and many developing countries. The arrangement was pioneered by Malaysia and had helped to increase Malaysia's trade with its non-traditional trading partners by up to 400 per cent. The only difference between the existing practice and the proposed arrangement for Asean countries was that, while previously settlement of the net balance was in US dollars, now the Asean countries which were in turmoil and short of foreign exchange, would settle their payments in local currencies.

The Prime Minister travelled to Bangkok, Manila and Jakarta to put this proposal to the Prime Minister and the Presidents of the countries concerned. The proposal was accepted, subject to the laws and practices of the countries concerned. Unfortunately, the bureaucratic process took too long and the proposed bilateral payments arrangement was not implemented.

In the meantime, the economy continued to deteriorate and the ringgit kept getting further devalued along with the currencies of Indonesia, Thailand, the Philippines and South Korea. It seemed at times that this devaluation would go on and on and Malaysia would sink deeper into economic recession. There appeared to be no limit

to the power of the hedge funds to destroy any economy in order to make the much touted 30 per cent return for their investors.

5.
Understanding the Complex Forex Market

MALAYSIA continued to believe that the root cause of the economic and financial turmoil was the currency trading by the hedge funds and banks. If something was to be done by the country on its own to counter the hedge funds, the mechanism of currency trading had to be fully understood, and a plan devised to beat the currency speculators at their own game. Unfortunately, the person in the central bank (with the rank of Adviser) who had international experience in foreign exchange trading had left the central bank in 1994.

Perhaps, at this stage, the story of the foray of Bank Negara into the foreign exchange market between 1985 and 1993 needs to be told. Up to 1985, Bank Negara did not actively manage its external reserves. However, this situation changed after the Plaza Accord of 1985 when the G7 countries decided to strengthen the Japanese yen in order to make Japan less competitive. Malaysia, which had significant borrowings denominated in yen, suffered heavy losses. In order to offset losses arising from the decisions of the G7 countries, Bank Negara started to manage its external reserves actively, including taking foreign exchange positions. Bank Negara's senior adviser was put in charge. The foreign exchange activities were limited to the currencies of the G7 countries. It did not deal in the currencies of

the developing countries. Given the large liquidity available in the currencies of the G7 countries, Bank Negara's transactions did not have any material effect on the exchange rates of the G7 currencies. Bank Negara did very well in its foreign exchange trading activities and made large profits. It became very well known in the international foreign exchange market as a savvy foreign exchange trader. Its trading activity was, however, condemned by some financial experts who later supported the currency trading activities which damaged the economies of the Asian tigers. Clearly, it is not what is done which is wrong but who is doing it.

Unfortunately, during the international currency turmoil following the non-ratification of the Maastricht Treaty by Denmark in 1992, Bank Negara suffered losses. The Adviser resigned from Bank Negara Malaysia. The government instructed Bank Negara to discontinue foreign exchange trading. It is indeed a strange twist of history that this costly experience in the foreign exchange market provided Malaysia with the knowledge and skill required to implement the selective exchange control regime in order to frustrate the currency traders and help the country's economic recovery.

The former Adviser of the central bank was summoned by the Prime Minister for a briefing. Following a series of meetings between the Prime Minister and the Adviser, the Prime Minister understood, for the first time since the crisis, the complex and complicated workings of the foreign exchange market, including the way the prices were quoted, the psychological factors that motivate the currency traders (greed and fear) and the concept of offshore currency. The Prime Minister's understanding of the foreign exchange market was essential in devising a plan to save Malaysia from currency speculators and the IMF.

It now became obvious that some of the information that was presented by the Minister of Finance to the government, including figures on large outflows of ringgit in the form of cash to Singapore, was misleading. The Minister of Finance did not fully understand the concept of offshore ringgit. He thought that the term 'offshore ringgit' referred to the physical ringgit overseas, mainly in Singapore.

The central bank either did not enlighten him or it too did not understand. In any case, the central bank did not stop the Minister and the government from instructing Customs officials to search travellers crossing the border for cash on their persons. This silly action did not stop the ringgit from going abroad and being traded.

The difference between offshore ringgit and domestic ringgit is not whether the ringgit is physically in Malaysia or outside Malaysia. Except for small amounts of cash held by moneychangers and banks, the ringgit will always be in Malaysia physically. When the ringgit is sold by a non-resident to another non-resident, all that happens is a change in ownership from the seller to the buyer in the accounts of the Malaysian bank and the foreign bank. No cash changed hands, only book entries in the banks of the buyer and seller changed.

When the currency trader borrows the ringgit, the same thing happens. The lender, usually a foreign international bank, merely transfers the ownership of the ringgit to the borrower in the books of the bank and the Malaysian bank holding the ringgit. The trader can then short the ringgit, delivering only after the ringgit has devalued, again through transfer to the accounts of the buyer.

Being able to leverage by 20 times their capital explains the strength of the hedge funds, i.e. they use a geared position to fight the central banks which use only their cash position. The hedge funds also tend to act together, buying and selling to each other and appreciating or depreciating the ringgit as they wish in order to maximise their profits. They do not buy the ringgit or any other currency in order to pay for goods or services. They really have no use for the money except to speculate and manipulate it. For them, money is a commodity like any other commodity traded on commodity exchanges. As in commodity futures, the physical existence of the currency is not important.

It became a matter of urgency for Malaysia to do something drastic to protect itself from the currency speculators. Borrowing from the IMF was not an option. The money would largely be used to repay debts to foreign banks. It was just transferring the debt to the IMF and Malaysia would still have to find money to pay off the

IMF later. 'Graduating' from this would take decades, and during that time the country would have to take orders from the IMF, losing its financial independence.

The first serious attempt made by Malaysia to combat the greedy currency speculators, who were having a one-way bet, was to make them aware that selling the ringgit need not be a one-way bet all the time. There was a need to identify some sources of supply of US dollars which could be sold for ringgits to offset the purchase of US dollars against ringgits by the currency speculators. A decision had already been made that the central bank should not use its external reserves to intervene. Fortunately, Malaysia has a number of companies with large export proceeds and these companies are natural sellers of US dollars. All that was required was to coordinate their sales of US dollars in such a way as to catch the shortsellers offguard, and trigger the element of fear in them, so that they would buy back the ringgit that they had shortsold, fearing that it would appreciate and cause them to lose money. Of course, when they buy the ringgit it would appreciate further.

When this strategy was put into effect, it worked initially. The slide of the ringgit stopped and subsequently the ringgit began to appreciate towards the rate of 3.00 against the US dollar. It looked as if the ringgit could go back to its original level of 2.50. At this point, the hedge funds, realising what was afoot, came back with a vengeance. They sold larger and larger amounts of the ringgit. Malaysian companies could not sustain their defence of the ringgit against the multibillion-dollar hedge funds and the large foreign banks which allowed them to leverage up to 20 times their capital. Considering that the Quantum Fund and the Long-Term Credit Management (LTCM) Fund were capitalised at around US$10 billion (RM38 billion), leveraging by 20 times really means that they have virtually unlimited capital resources to counter any attempt by locals to roll back the devaluation. Very quickly the companies gave up the attempt to defend the ringgit.

Since the first strategy did not work, something else had to be tried. The government considered a proposal to peg the ringgit

against the yen, but pegging was not possible as long as the ringgit was freely available to the currency traders to manipulate.

Finally, it was decided that the only remaining option was to impose selective exchange control. Early in 1998, a proposal was made for a broad framework of exchange-control measures.

The most crucial element in ensuring that currency control would work was to prevent the ringgit from getting into the hands of currency traders.

The ringgit, as had been explained, never leaves the country. This is because the ringgit is not valid tender in other countries. The physical ringgit outside the country is only useful for exchanging with other currencies by people who want to take it back into Malaysia where it can be used to purchase things. Moneychangers and foreign banks may keep small amounts of cash for changing with travellers wishing to visit Malaysia.

Larger amounts to be taken into Malaysia may be by a bank order which can be drawn on a Malaysian bank. The foreign bank would receive from the buyer the equivalent amount in foreign currency before issuing a bank order to transfer the ringgit to the buyer's account in the Malaysian bank.

The manner with which the currency traders buy and sell ringgit have already been explained. Such transactions are anything but transparent. They are also very fast now as they are done on the banks' computers. Literally hundreds of millions of dollars can change hands within a few seconds across numerous borders.

If we have to prevent the currency traders from getting their hands on the ringgit, we can only do so through the Malaysian banks which are subject to directives by the Malaysian central bank. After studying the *modus operandi* of the currency traders, it was decided that since any ringgit transaction abroad must be reflected in the books of Malaysian banks where the physical ringgit is held, these Malaysian banks and foreign banks operating in Malaysia should be instructed not to transfer the ringgit from one account to another. The legal ownership of the ringgit would remain with the owner of

the ringgit at the time the controls were imposed, regardless of his sale of his ringgit. The buyer will not be entitled to the ringgit he has bought. Effectively this meant no offshore transaction in ringgit was possible.

The sales of ringgit outside Malaysia stopped abruptly. There were some last-minute purchases of the ringgit by the currency traders in expectation of the government revaluing the currency. As a result, the ringgit appreciated slightly. The other Asian currencies also appreciated as there was general fear that other countries would follow Malaysia's example. But of course these countries were under IMF control and could not take independent action.

When the ringgit was traded at 3.80 to the US dollar, the government announced that that would be the rate of exchange between the ringgit and the US dollar.

But all was not smooth sailing in developing this strategy to fix the ringgit exchange rate by depriving the currency traders of access to the currency. The proposal was debated at length in the NEAC Committee. Initially most of the members were against it. The Deputy Governor of the central bank contended that the International Financial Institutions (IFIs) and even the rich countries would retaliate in some way.

Malaysia would be a pariah, shunned by the world's banks. It would not be able to borrow should it need money for whatever reason. Interest rates on such loans would be raised to prohibitive levels. It was hinted that sanctions might be applied against Malaysia.

Additionally, Malaysia had to pay for imports. Would there be sufficient foreign exchange to pay for these? Dependent as it is for capital and intermediate goods in order to manufacture for exports, inability to pay for imports would reduce Malaysia's exports and inflow of foreign exchange.

What if all the investors, both short and long term, were to pull out. Malaysia's economy would collapse. There was the possibility of legal action being taken against Malaysia by a host of people ad-

versely affected by the controls. Malaysia would not be able to defend itself.

One member of the Committee came up with 32 reasons why Malaysia should not attempt to control the exchange rate in the way that was proposed. Although all the arguments were demolished the fear was real and the possible problems which the country would be faced with were frightening.

At that time the political situation in Malaysia was still stable. The Deputy Prime Minister and Finance Minister was still with the government. Nevertheless, if the proposed controls failed, then the government's credibility would be shattered and the government party might lose in the next election.

Throughout the discussions, the Deputy Governor of the central bank was unconvinced and opposed the controls. When it was pointed out that China has such restriction on trading of its currency he argued that whereas China had never freed its currency, the ringgit had been floated a long time and controlling it would be a step backward.

Eventually, with various degree of reluctance, it was decided that the controls should be imposed. The central bank was naturally given the task of implementing the various measures, the principal of which was to instruct banks in Malaysia not to transfer ringgit to any account when instructed to do so by their client's banks abroad. Bank Negara was to supervise the management of ringgit owned by foreigners very strictly to prevent any leakage. The ringgits owned by foreigners could, however, be used to buy anything within the country and to export the goods purchased. This simply meant releasing the ringgit into the market and increasing liquidity. In this way, much of the money which was being used to speculate would be returned to Malaysia, enabling Malaysian banks to lend to locals.

The ringgit could not be taken out of the country in any form. However, dividends or proceeds from the sale of assets in the country was allowed to be taken out in foreign currency at 3.80 to a US dollar to be obtained from the banking system or central bank. The sale of assets during such times would not be easy as there were few

local buyers and the prices would not be good. Sales to foreigners would involve inflow of funds and would not affect the reserves when the foreign exchange is taken out.

6. The CLOB Factor

IT has been mentioned that the economic turmoil was also the result of short-term investors pulling out their investments in the KLSE. Shares had plummeted, resulting in a very serious reduction in market capitalisation. At the time the currency turmoil began, the market was worth more than RM800 billion or about US$320 billion, at 2.50 ringgit per US dollar. As soon as the ringgit was subjected to attacks and was devalued, share prices on the KLSE started to fall. The Composite Index was at about 1,000 points in early 1997. By the end of 1997 it had dipped to around 600.

The government tried to stop the slide by making shortselling illegal. But still the share prices went down. It was apparent that there was a leakage and that leakage could only be due to shares being sold on the Singapore over-the-counter market called CLOB (Central Limit Order Book), set up by the Singapore authorities to market Malaysian shares when the Stock Exchange of Singapore (SES) was separated from the KLSE in 1989.

Sales of shares on the KLSE have to be registered with the Central Depository System (CDS) accounts in Malaysia. Such sales are subjected to conditions imposed by Malaysian authorities. Malaysian brokers and the KLSE benefit from commissions charged. Sales

in Singapore would not of course benefit Malaysians or the government.

Although the Malaysian government objected to the setting up and the operation of CLOB, no serious attempt was made to stop the activities of this over-the-counter trading in Malaysian shares in Singapore. Even when frequent rumours were started in Singapore which caused share prices to dip and then to recover when the rumours were found to be unfounded, the Malaysian authorities did nothing. Obviously, speculators in Singapore were making a lot of money from these rumours and the subsequent fluctuation of the share prices.

But when the currency turmoil started, the drop in share prices became more acute despite the ban on shortselling. Suspecting CLOB for the failure of the ban, the former central bank Adviser was requested to study in detail the mechanism through which Malaysian shares were traded on CLOB. It was discovered that CLOB was owned by the Central Depository (Pte) Ltd in Singapore (CDPL). All shares purchased through CLOB goes into the CDPL, which had CDS accounts with Malaysian brokers, but the bulk of the custody was with Hwang-DBS Bhd in Penang. The beneficial owners of CLOB shares in Singapore did not have legal ownership of the shares as far as the Malaysian CDS is concerned. What they had was a statement from the CDPL, which confirmed to them on a monthly basis their stockholdings, including Malaysian shares purchased at CLOB.

Since the trustees of the share owners remained the same, transactions on CLOB would not be reflected on the CDS. The CDPL of Singapore could also lend the shares for shortselling in CLOB and the Malaysian CDS would not be any wiser.Yet the prices on CLOB affects the KLSE share prices.

In order to stop CLOB, registration of ownership through trustees was disallowed. Owners of shares must all register in their own name. Shares acquired through CLOB were not allowed to be traded until the owners register with the CDS. This meant that registration in the name of trustees could not be made and the buyer of

shares would not be entitled to the shares bought until they were registered in the owners' name with the CDS. Effectively this stopped the operations of CLOB.

Having decided what to do to stop the trading in Malaysian currency and the activities of CLOB, there remained the need to implement these measures. Naturally the central bank had to be the principal implementing authority. A last-minute bid was made by the Governor of the central bank and his deputy to stop the control measures. Both of them resigned. The government had to quickly authorise the Assistant Governor to act as head of the central bank and to implement the measures.

7. How Selective Exchange Controls Work

ON September 2, 1998, the controls came into effect. The world was shocked and practically everyone, including, of course, the great economic and financial experts predicted the total collapse of the Malaysian economy. It was madness for Malaysia, a small developing country, to go against the rest of the world, almost.

What exactly were the selective exchange control measures? Actually the measures were minimal. There were only three measures, namely:

1. The offshore ringgit market was eliminated and currency speculators no longer had access to ringgit funds. This was done by 'freezing' the external ringgit accounts of the non-residents in Malaysia. They were not allowed to sell or lend the ringgit to another non-resident but could invest their funds freely in Malaysia. Thus the currency traders were unable to shortsell the ringgit and change its exchange rate. Only the government could determine the exchange rate.
2. The government fixed the exchange rate at RM3.80 to the US dollar.

3. A "twelve-month rule" was imposed prohibiting the repatriation of portfolio funds for twelve months. This "twelve-month rule" was necessary given the prevailing instability of the financial market. There was the possibility that the bad publicity following Malaysia's "unorthodox" measures could result in massive short-term capital outflows. A twelve-month restriction was therefore considered necessary. However, when the situation stabilised six months down the road, this "twelve-month rule" was replaced (for new funds) with a levy and subsequently even this levy was diluted further to apply only to dividends repatriated. Interestingly, when the twelve-month rule expired in September 1999 there was no massive outflow. The market perception had obviously changed dramatically between September 1998 and September 1999. Foreign investors were happy with the appreciation of their shares in the KLSE and the general performance of the Malaysian economy.

The primary objective of Malaysia's selective exchange control regime implemented in September 1998 was for Malaysia to regain control of its economy from the currency speculators and manipulators, so that Malaysians can decide the destiny of Malaysia. The measures implemented were very carefully crafted so as to optimise the positive aspects of globalisation and remove the negative aspects of globalisation. The positive aspects of globalisation that were retained were the complete freedom in matters of international trade and FDIs. The liberal regime that governed trade transactions and FDIs were left unchanged. The negative aspects of globalisation that were eliminated were the offshore market for the trading of ringgit and the free flow of short-term funds that destabilises the economy.

The government fixed the ringgit exchange rate at 3.80 to the US dollar, the rate which prevailed at the time the controls were imposed.

The government could have fixed the ringgit at the old rate of 2.50 against the US dollar. This would have enriched Malaysia and Malaysians. However, such a strong level for the ringgit would have made Malaysia less competitive relative to its neighbours. The ringgit's exchange rate of 3.80 against the US dollar restored the previous rate of 1:10 against the baht and the peso. True, imported goods priced in US dollars would be more expensive at RM3.80 compared to RM2.50, but this is actually good for the Malaysian economy. While imports would be reduced, exports would increase, and, therefore, a trade surplus would be easier to achieve. Indeed, Malaysia's trade surplus has never been bigger than now.

Once CLOB was put out of action by the new rules in September 1998, the prices on the KLSE rallied strongly. The KLSE CI rose quickly from 262 to above 800 and market capitalisation increased substantially. Malaysian investors of listed companies saw the value of their shares appreciate significantly, and the margin calls became a thing of the past. Those who needed to raise cash had no problem in selling their shares at very much higher prices then before.

The holders of shares bought through CLOB were not able to sell their shares immediately after the closure of CLOB in September 1998 as logistical arrangements had to be worked out to migrate the shares to the CDS in Kuala Lumpur on an individual basis. The migration was completed in the middle of the year 2000. During the period, the value of shares had increased by more than 300 per cent. The holders of CLOB shares should really be grateful to the government of Malaysia for delaying the sale of their shares.

The same is true with the "twelve-month rule" imposed on the non-resident investors in the KLSE, which prohibited them from repatriating their capital for twelve months. If the "twelve-month rule" was not imposed, the non-residents would have sold their shares at very much lower prices and repatriated their funds. As a result of the "twelve-month rule", most foreign investors could not sell their shares and today, they are able to enjoy the greatly appreciated prices of the shares they hold. Given that their holdings accounted for 30 per cent of the KLSE's capitalisation, had they sold their

shares in 1998, this would have resulted in a sharp downturn in the KLSE and a depletion of Malaysia's external reserves. This would have destabilised the Malaysian economy and would have made the subsequent recovery that much more difficult. The "twelve-month rule" therefore created a win-win situation for both the non-resident investors and the Malaysian government.

An important point that needs emphasising is that FDIs were not subject to the selective exchange control measures in any way. They were allowed not only to repatriate their profits but were also allowed to repatriate the proceeds from the sale of their assets, if they chose to do so. It must be noted that the rules for FDIs in Malaysia do not require the FDIs to bring in 100 per cent of the capital to meet all their financing needs. For every ringgit they bring in, they are allowed to borrow RM3 from the banks in Malaysia. The selective exchange control measures did not change this policy. Malaysia is able to be liberal in this respect because it has large external reserves, as well as ample liquidity in the domestic financial system. The most important consideration in Malaysia's policy towards the FDIs is job creation and technology transfer. The foreign exchange inflow aspect of the FDIs was never an important consideration in Malaysia's policy towards FDIs. In order to ensure that the local borrowing of the FDIs is not entirely with the subsidiaries of foreign banks operating in Malaysia, a 60:40 rule was imposed which requires the FDIs to meet at least 60 per cent of their domestic borrowings from Malaysian-owned banks in Malaysia.

This liberal policy of allowing the FDIs to borrow from banks in Malaysia has also brought about a win-win situation. They are good paymasters, and banks in Malaysia, including Malaysian-owned banks, make good profit by lending to them. Given that Malaysia has a high savings rate of 38 per cent of GDP, the banks have a need to lend a significant portion of the national savings.

However, an interesting phenomenon of FDIs in Malaysia is that they invariably add on to their investments in Malaysia either through new capital or through the retention and ploughing back of

their profits. Even during the bad patch of the 1997-1998 financial crisis, the FDIs in Malaysia continued to increase their investments.

Malaysia's policy on the repatriation of export proceeds need to be explained, as this was an important factor in Malaysia's ability to implement the selective exchange control regime in September 1998. Government regulation requires exporters (including FDIs) to repatriate their export proceeds back to Malaysia immediately when the export proceeds are received. There are some exceptions given to this repatriation requirement, but these exceptions are very minor. Exporters are allowed to give credit to their importers for a maximum of 6 months. This means that, within 6 months after the date of export, at the latest, all export proceeds are repatriated back to Malaysia and sold to banks in Malaysia. The banks in Malaysia, after meeting the demands from the importers, will sell the net balance to the central bank daily. This policy has resulted in a convincing build-up of Malaysia's external reserves over the years, and gave Malaysia the confidence to implement the selective exchange control regime in September 1998 on the basis of a strong external reserves position. It should be noted that the combination of a liberal attitude of allowing the FDIs to borrow from the domestic financial system and strictly forbidding them to retain their export proceeds overseas has resulted in Malaysian banks being able to recycle the high level of Malaysian savings and the central bank to build up its external reserves.

Having stabilised the currency market through the selective exchange control measures and having stabilised the KLSE through the closure of CLOB, the government had the opportunity, from September 1998 onwards, to focus more directly on reviving the economy.

8
Reviving the Economy

THE non-performing loans (NPLs) of the banking system by that time had risen from 4.7 per cent at the end of 1997 to 13.2 per cent. The capital strength of banking institutions had been severely tested with eleven of them requiring new capital injection. The performance of the banking system was badly affected with 46 banking institutions registering losses. The total loss registered by the banking system amounted to RM2.3 billion.

The following chronology of events reflect the fast gear that was engaged by the Executive Committee of the NEAC to revive the economy:

- *September 1, 1998*
  The statutory reserves requirement was reduced from 8 per cent to 6 per cent, injecting RM8 billion into the financial system.
- *September 3, 1998*
  The BNM intervention rate was reduced from 9.5 per cent to 8 per cent per annum to bring about an equivalent lowering of interest rates across the board in the financial system. The liquid asset ratio requirement was also reduced from 17 per cent to 15 per cent, freeing RM8

billion of liquid assets that could be sold by the financial institutions to fund their operations. The requirement for commercial banks to maintain their *vostro* balances with the central bank was uplifted and this provided extra liquidity to the banks of more than RM1 billion.

- *September 8, 1998*
  Loans for the purchase and construction of houses costing RM250,000 and below were exempted from the 20 per cent limit on lending to the broad property sector to further stimulate the construction sector.
- *September 15, 1998*
  The maximum margin over the quoted Base Lending Rate (BLR) was reduced from 4 percentage points to 2.5 percentage points to lower the lending rate for companies and individuals so as to facilitate viable projects and encourage consumption as well as reduce the interest servicing burden of companies.
- *September 16, 1998*
  The SRR was reduced from 6 per cent to 4 per cent, releasing another RM8 billion into the economy.
- *September 23, 1998*
  The limit for financial institutions on lending for the purchase of shares and unit trust funds was increased from 15 per cent to 20 per cent of total outstanding loans so as to encourage investment in the KLSE.
- *September 25, 1998*
  The non-performing loan classification was lengthened from 3 months to 6 months to provide borrowers with some breathing space to regularise their accounts.
- *October 5, 1998*
  The BNM intervention rate was reduced from 8 per cent to 7.5 per cent per annum, to lower further the general interest rate level in the system. The maximum margin of financing of 60 per cent imposed on loans for the purchase of residential properties and land was abolished, so as to

give a boost to the property sector which had a serious overhang as a result of the crisis.

- *October 13, 1998*
  The Loan Complaints and Monitoring Unit (LCMU) was established in Bank Negara Malaysia to assist borrowers facing difficulties in securing financing.
- *November 10, 1998*
  The BNM intervention rate was reduced from 7.5 per cent to 7 per cent per annum to reduce further the interest rate level in the financial system.
- *November 19, 1998*
  The government established a RM750 million "Rehabilitation Fund for Small and Medium Industries", to provide financial assistance to viable small and medium industries (SMIs) which were facing temporary cashflow problems.
- *November 20, 1998*
  The minimum monthly repayment of credit cards was reduced from 10 per cent to 5 per cent to promote consumer spending.
- *November 21, 1998*
  Every banking institution was required to set up a "Special Loans Rehabilitation Unit" to assist borrowers who had problems repaying their loans. The maximum margin of financing of 85 per cent for passenger cars costing RM40,000 and below was abolished.
- *December 5, 1998*
  BNM reduced the maximum lending rate under the Small and Medium Industries Fund and the Special Scheme for Low and Medium Cost Houses from 10 per cent to 8.5 per cent.

The Executive Committee of the NEAC gave particular attention to the operations of Danaharta (Assets Management Company), Danamodal (Bank Refinancing Company) and the Corporate Debt Restructuring Committee (CDRC) which had all been set

up during the crisis, to address the problems of non-performing loans and bank recapitalisation. The role of Danaharta was to carve out the NPLs from the banking system so that the banks could re-focus on their function of lending to revive the economy. The role of Danamodal was to recaptilise the financial institutions and thereby restore the capital strength of the banking system to a much healthier level. The role of CDRC was to provide a platform for companies and banks to come together and work out a debt restructuring programme in an informal manner.

Once the selective exchange control measures were implemented, the three organisations went into high gear. By March 31, 1999, Danaharta had acquired NPLs amounting to RM16 billion, Danamodal had recapitalised ten banking institutions amounting to RM6.2 billion, and the CDRC was fully focused on the restructuring of a number of large companies.

The Executive Committee of the NEAC scrutinised every aspect of the economy daily. Figures on trade performance, external reserves, interest rates, lending by banks, sales of property and motor vehicles, retail sales, tonnage and containers handled by the ports, passengers and freight at the airports, details of goods manufactured and exported, details on imports, new businesses registered and bankruptcies, unemployment and job vacancies, wages, government projects and contracts, electricity consumed, etc, were all laid out daily before the Committee for discussion. Quite often specific actions were immediately taken. When motor vehicles were not selling well the Committee decided on special hire-purchase terms and ensured that the prices were right.

Two property ownership campaigns were held to reduce the large overhang in the property sector. The first campaign was held in December 1998 and the second in October 1999. The developers participated enthusiastically in the property fairs, bringing in their models and brochures and equipping their booths with many sales people. Banks, insurance companies, lawyers and government officers concerned with registration of property sales and other legal procedures were all brought under one roof. A total value of RM6.4

billion of properties were sold during the two campaigns. This result was gratifying for everyone, including the government, which knows very well the adverse side effect of a big property overhang.

When retail sales were low, the government gave a temporary allowance of RM600 to all its employees. The allowance was disbursed at RM100 per month to ensure that it is spent in the country for the purchase of daily necessities. The local retailers benefited from this extra purchasing power of government employees.

Complaints of the business community were heard by the Executive Committee and frequent briefings were given by various government agencies and by the private sector. Very often immediate actions were taken, always with the objective of ensuring that nothing stood in the way of a quick turnaround towards a path of rapid growth.

It is now two years since Malaysia imposed selective capital controls and the signs are clear that the controls have successfully stopped the currency traders and the short-term investors from doing any more damage to the Malaysian economy. The exchange rate of the ringgit has remained fixed at 3.80 to the US dollar and the composite index of the KLSE has risen from 262 points in September 1998 to around 800 now. The companies and the banks have nearly all recovered. Confidence has returned and people have money to spend once again.

All the economic activities have revived, and the construction cranes are moving again. Motor vehicle sales have returned to pre-turmoil levels. Indeed all signs indicate a robust economic recovery.

In 1997, when the recession began, growth of the GDP was still high at 7.5 per cent as the downturn affected only the second half of the year. 1998 was the most serious year when the GDP shrank by 7.2 per cent. But 1999 showed distinct recovery with the GDP returning to 5.6 per cent. It is expected that this year the GDP will achieve at least 5.8 per cent as projected by the government.

9.
Strong Recovery and Lessons Learnt

MALAYSIA has recovered and recovered very fast and very strongly. The experts who had predicted disaster for Malaysia when it imposed selective capital controls are now either silent or have grudgingly admitted that the controls work and enabled Malaysia to recover strongly.

Lately the IMF has commended Malaysia for solving its economic problem through the selective capital controls devised by itself. Even George Soros who had condemned Malaysia and its leadership for singling out the currency traders as the culprits responsible for devaluing currencies and damaging the economies of countries, now admit that Malaysia had done the right thing in not submitting to the IMF and the standard formula that it prescribed for all economic ailments.

Strangely enough, Soros, the archetypal rogue currency trader, has actually agreed that currency trading needs to be regulated and that the market is imperfect and cannot be relied on to determine exchange rates. But the IMF and the economically and financially powerful countries of the West are still adamant that the freedom to trade in currencies must be maintained. Freedom is sacred and must in no way be curbed. It is an article of faith that must never be questioned.

There can be no doubt that currency trading had caused terrible damage to the economies of the countries whose currencies were devalued by the traders. In several instances, the financial and economic turmoil due to devaluation was accompanied by massive unemployment, shortages of food and fuel, demonstrations, riots, the burning of business premises, looting, rape and murder. Governments were overthrown to be replaced by shaky governments which not only submitted to the IMF and Western control, but were unable to restore law and order or to bring about a turnaround of the economy. And these are countries whose governments previously demonstrated their ability to develop their countries until they became known as economic tigers. Still the currency traders are not blamed for the damage done to these economic tigers. The blame is put squarely on the shoulders of the governments. They are accused of corruption, of cronyism and nepotism, of lack of transparency and generally of bad governance.

For as long as there is this refusal to admit that it was currency trading and the greed of the currency traders which caused the unnecessary destruction of the economies of many countries, for so long will the damage continue to be done to even healthy economies by currency trading. Even the powerful countries will not be free from the threat as the failure of the LTCM Fund demonstrated.

There is no hope that currency trading will be banned or even curbed any time soon. Too many influential people are making too much money from it. That the currency is coming from the misery of poor people in poor countries is just unfortunate.

As one Frenchman said, the genie has been let out of the bottle and no one "in the world" can put it back in. This is a remarkable admission considering that the people who let out the genie are the same people who have appointed themselves as the policemen of the world, the champions of human rights and justice for the oppressed people in the world. The poor and the weak should take note. They are less important than the currency traders, whose freedom must be upheld at all cost.

Malaysia's experience in handling the economic and financial turmoil will stand it in good stead for future turmoils and crises. The most important lesson learnt from the experience is the need to know the true causes of the downturn, how they work and the interrelationship between different factors. Once the details become known, it will be possible to design a strategy to combat the forces causing the problem. Several solutions may present themselves for any one problem, and these solutions need to be debated and tried out. Back-up solutions must be ready should the chosen method fail. The implementation of a strategy or solution requires hands-on monitoring by the decisionmakers, at least in overseeing the implementation process and in taking corrective action.

Complete and continuous information on what is happening on the ground is absolutely essential. Figures, graphs and charts tell a better story than wordy reports. Explanations must be made orally by those reporting. Of course, those getting the reports must be sufficiently knowledgeable on the subjects to be able to make assessments and to decide on what courses of action need to be taken. The system is important but the people working the system are more important. In fact, a good system by itself will only deliver partial solutions at best. The people manning the system are the ones who make the system work.

An important lesson learnt is that Malaysia must always be careful in the management of its economy. It must never allow itself to be weakened by carelessness in the maintenance of its financial and economic strength. Only with absolute vigilance can we ensure that Malaysia's rate of growth will be sufficient to achieve developed country status as envisaged in Vision 2020.

The currency crisis is an unnecessary crisis and need not have happened if the objective of the international financial system is really to facilitate trade and other economic interactions between nations, including FDIs. But the big capitalist powers want more than that. They want to promote their political agenda as well, and it is because of this political agenda that the international financial system not only permitted but at times even encouraged currency trad-

ing, a totally unnecessary activity, which destroys more wealth than it creates.

Index

About the Author

DR MAHATHIR MOHAMAD, one of the most durable and outspoken figures on the world political stage, has been prime minister of Malaysia since July 16, 1981. He first came to prominence in 1969 when he was expelled from the ruling party, Umno, for writing a letter critical of the then prime minister, Tunku Abdul Rahman. Before being readmitted to Umno in 1972, he wrote his famous, highly controversial work, *The Malay Dilemma* (1970), which examined the economic backwardness of the Malays, and advocated the intervention of the state to bring about their rehabilitation. The book was promptly banned in Malaysia. In his recent books, *The Way Forward* and *A New Deal for Asia*, Dr Mahathir reflects on Malaysia's fight for independence and rails against those who blindly worship the free market.

As Malaysia's fourth prime minister, Dr Mahathir has played a pivotal role in the confident march of his people towards Vision 2020, his blueprint for Malaysia's advance towards fully developed status. Born in 1925, Dr Mahathir studied medicine in Singapore, where he met his future wife, Dr Siti Hasmah Mohd Ali. After working as a doctor in government service, he left to set up his own private medical practice in his hometown, Alor Setar. In 1974, he gave that up to concentrate on his political career. Dr Mahathir and his wife have seven children and ten grandchildren.

what they say about
A NEW DEAL FOR ASIA

A NEW DEAL FOR ASIA looks at whether Asia can reinvent itself for the new millennium after the chaos and turmoil of the Asian crisis. According to Dr Mahathir Mohamad, now is not the time for recriminations, but to reexamine the way the global economic system functions. Now is also the time to look ahead, move on and try to focus on the future again. None of these, however, can be done in isolation. The lesson we must learn from the crisis is that we all share a common fate, and that there must now be a willingness to challenge some of the most fundamental tenets of global capitalism. This book also reflects on the major themes in Dr Mahathir's political agenda. As the architect and strategist of modern Malaysia's phenomenal growth and development over the last quarter of the 20th century, Dr Mahathir seems to thrive on unfashionable ideas, controversial policies and a contentious diplomacy: an enigma baffling to both his detractors and supporters alike.

A NEW DEAL FOR ASIA is as thought-provoking as Dr Mahathir's highly controversial *The Malay Dilemma*, *The Challenge* and *The Way Forward*, all of special interest today as he is at the helm of a nation striving for racial balance and religious sanity.

ISBN 967 978 697 8

THE SUN, MAY 8, 1999

"... Dr Mahathir Mohamad's *A New Deal for Asia* is a very practical book. It shows a practical man with practical ideas applicable not just for Asia but for the rest of the world."

DATO' SERI ABDULLAH AHMAD BADAWI
DEPUTY PRIME MINISTER, MALAYSIA, MAY 24, 1999

"The proposals in the book could be compared to the famous interwar [June 16, 1933] New Deal of US President Franklin D. Roosevelt, which essentially transformed the US, giving hope and actual progress, cutting across racial and economic lines."

THE STAR, JUNE 6, 1999

"As we pick up the pieces, Dr Mahathir's book is timely reading. Those of us who did not want to hear him speak up at that time for fear of further fluctuation in the value of the ringgit, would appreciate his reasoning now."

ASIAWEEK, JULY 23, 1999

"... a chastening read ... Dr Mahathir says much that needs to be said. ... [He] is about the only leader of a democratic, developing country who has the mettle to contradict the big powers. Where others waffle, he cuts to the quick. ... He says publicly what many leaders think, but don't have the guts to enunciate. ... The book's strength is the long section dealing with Malaysia's seemingly inexorable rise during the 1980s and 1990s—and its abrupt fall due to the Crisis. And he is largely right. Indeed, the evidence for his argument grows as time passes. His attacks on the IMF were initially ridiculed as the rantings of a man who was a few sandwiches short of a full picnic. Then others began to echo his criticisms, until the IMF acknowledged a 'slight mistake'. ... he is worth listening to and he does provoke. The prime minister's capacity for provocation is perhaps his greatest attribute."

FAR EASTERN ECONOMIC REVIEW, JUNE 17, 1999

"For those who vehemently opposed to Malaysian Prime Minister Mahathir Mohamad's world view, don't expect his book to be any sort of deviation. For those who consider his anti-Western convictions vindicated by the Asian economic crisis, *A New Deal for Asia* offers a timely and readable reaffirmation. ... What comes through loud and clear is Mahathir's utter dismay at the power of global economic sentiment, and his unflinching belief that Malaysia and the rest of Asia are victims of a new form of imperialism."

MEN'S REVIEW, SEPTEMBER 1999

"... we should seek truth from experience, and as we can't always trust the filters of either the local or foreign press, I would recommend that Dr Mahathir's *A New Deal for Asia* is worth picking up."

Malaysia
PART III

MANAGING the MALAYSIAN ECONOMY

CONTENTS

PREFACE

IT WAS CERTAINLY a difficult task for the Malaysian government, under the leadership of Prime Minister Dato Seri Dr Mahathir Mohamad, to manage an economy that was devastated by attacks on the Malaysian currency and stock market. Forty years of hard work simply vanished because of the greed of currency traders when they forced the devaluation of the ringgit by nearly 50 per cent and impoverished Malaysians by reducing their per-capita income from US$5,000 to US$2,500.

The bulk of Dr Mahathir's collection of speeches outlines his views on the financial crisis which engulfed Asia, including Malaysia. Blaming rogue currency traders and arguing for the need to regulate the activities of currency speculators to protect developing countries from having their limited wealth destroyed, Dr Mahathir shares his thoughts on Malaysia's experience in handling the crisis and why Malaysia had to impose selective currency control.

Despite almost universal condemnation when the control was introduced on September 1, 1998, Dr Mahathir was steadfast in defending Malaysia's action as spelled out by him in several speeches. Brickbats were hurled at Malaysia and Dr Mahathir. We were told that we would fail or at best the relief would be temporary. Now that the measures taken have succeeded and the economy is well on the road to recovery, the nicest praises are being heaped on Malaysia and Dr Mahathir.

This book also includes Dr Mahathir's speeches on the Malaysian economy, the Asian economic miracle and the progress of the country's Vision 2020 since its implementation in 1991.

This collection of speeches provides a useful insight into and a better understanding of how Malaysia dealt with the financial crisis and achieved economic recovery.

Hashim Makaruddin
Editor

1
MALAYSIA'S ECONOMIC AND POLITICAL PRIORITIES

MALAYSIA'S 10th general elections are said to be only weeks or months away. It is no surprise, therefore, that I have been asked to speak on Malaysia's political priorities today. I have also been asked to speak on Malaysia's economic priorities in the wake of the great East Asian economic crisis that has devastated the region—especially the more open and more liberalised dragon and tiger economies—following the Thai baht crisis of July 1997.

Before I do so, please let me first put Malaysia in context. Context is always critical. Unless you understand our context, many things that we do may appear puzzling. Very much in the way that we would misunderstand America if we did not have an appreciation of the American context.

Bereft of context, many might have agreed with the famous Samuel Johnson near the end of the 18th century when he said, perhaps only half jokingly of the Americans that "they are a race of convicts, and ought to be thankful for anything we allow them short of hanging".

Bereft of context, many in Europe might at the time have agreed with Robert Southey, who wrote in 1812: "See what it is to have a nation to take its place amongst civilised states before it has either gentlemen or scholars. They [the Americans] have in the course of twenty years acquired a distinct national character for low, lying knavery."

A speech delivered at a luncheon talk at the US Council on Foreign Relations in New York, United States, on September 28, 1999

In 1820, 44 years after the foundation of the United States of America, a passionate Scottish observer of the United States by the name of Sydney Smith wrote: "In the four corners of the globe, who reads an American book? Or goes to an American play? Or looks at an American picture or statue? What does the world yet owe to American physicians or surgeons? What new substances have their chemists discovered? What old ones have they analysed? What new constellations have been discovered by the telescopes of Americans? What have they done in mathematics? Who drinks out of American glasses? Or eats from American plates? Or wears American coats or gowns? Or sleeps in American blankets? Finally, under which of the old tyrannical governments of Europe is every sixth man a slave, whom his fellow creatures may buy; and sell, and torture?"

What a difference a hundred years or two makes!

Malaysians were colonised by three different Western powers for more than four hundred years. We were then occupied by another imperial power, this time Asian, a country called Japan. In exploiting us for their own good, they also left us some good things. But they robbed a whole nation and people of something priceless—their freedom and their dignity.

Many might have difficulty understanding the importance of these seemingly abstract things: freedom and dignity. I am sure that your founding fathers and all those who fled to the shores of the United States would have had little difficulty in understanding how much they mean.

After four decades of independence, many might say that it is time for Malaysians to forget the shame and the trauma of colonialism. Perhaps. But it is a little difficult for Americans of African origin to forget slavery and the struggle for civil rights even with the passage of substantial time. It is difficult, even after more than half a century, for Jews everywhere to forget Auschwitz.

When the colonial powers left us, they also left us with a huge ethnic-religious problem. Whereas before, Malaysia was mostly Malay and mostly Muslim, we had become a multiracial, divided society of many religions and many tongues, uncertain loyalties and conflicting identities. The indigenous Malays, who were numerically in absolute majority and who made up the preponderant majority of voters—whom the

British had said that they had come to help and save—also found themselves the poorest and the most backward community. The country was a tinderbox, held in the vice of absolute poverty, poorer than even Haiti, caught in the grip of ethnic prejudice and bigotry, thrown into the violent cauldron of the Cold War between communism and capitalism. To many, including many Malaysians, we were clearly destined for the thrash can of history.

In our past, we had no experience with democracy. We were just so many little indigenous kingdoms where the rulers had absolute power and their subjects none. Then for over four centuries, the new rulers continued to have absolute power—only, they were Portuguese, Dutch, British, Japanese and British again. Yet when we became independent we chose the democratic system. Our governments are elected by the people. We have had nine free elections during 42 years of independence, elections in which opposition candidates won and even captured several states.

We made it work despite a deeply divided society, despite a communist terrorist insurrection lasting 33 years, and despite more than four decades of struggle between extremist Islamic deviates and fundamentalist Islam—which elsewhere has brought violent results.

After adding up all the pluses and minuses, anyone with an objective mind will concede that we have been a great success in a developing world of few successes. Our only relapse was thankfully brief: an 18-month interregnum beginning in May 1969, when the country erupted with communal riots in the capital. I will return to this event later, for it is indelibly marked in the psyche of our nation. It is a turning point in our short history.

We were and are a very small country with very limited resources. There are now only 22 million of us. Although in purchasing power parity terms our standard of living is one-fourth yours, our gross domestic product in 1997 was just one and a quarter per cent of your GDP. You can but we cannot withstand the onslaughts of currency traders and hedge-fund manipulators. They command resources out of all proportion to ours. They are Goliath and we are not even David on a pebbleless beach. We are merely the scurrying crabs awaiting the trod of giant feet.

If I can bring you back to your own history, please do not forget that whilst you are no longer so, we are still very young. We are only 42 years old. Perhaps you will appreciate my point better if you place yourself in the year 1818, 42 years after you so gallantly won your independence against the same colonial power, more than four decades before you tore yourself apart in one of the most bloody civil wars in history. We are now where you were in 1818, close to the time when Samuel Johnson thought that Americans should be thankful for not being hanged, when Smith thought that America was good for nothing, and when Southey believed that America and Americans were a disgrace to civilised society. Many outsiders today have a view of Malaysia very close to these people's views of America then.

Despite what anyone thought of you, you managed to stumble through obstacles and overcome them. The world today is much more complicated than ever before. Malaysia at 42 cannot afford too many assaults and cannot fumble through.

Let me now turn to what I consider to be some of the political priorities for Malaysia today. For reasons of length, I will touch on only three: first, transforming a population divided by ethnicity, language, religion and culture into a united nation of Malaysians; second, ensuring that Malaysia remains progressive and liberal in its outlook and in all its policies at home and abroad; and third, ensuring that Malaysians are able to enjoy peace, harmony, stability and prosperity at all times.

Until the Malays, the Chinese, the Indians, the Kadazans, the Ibans and all the others see themselves and each other as Malaysians first and as members of their ethnic grouping second, our primary challenge will remain. Until all our communities live in fair and full partnership with one another, with no feeling of subordination, marginalisation or alienation, our task is yet to be over.

I believe that the balanced, just and equitable policies that we have adopted in every sphere—politics, education, poverty eradication, economic development and so on—policies which have their onerous costs as well as their profound benefits, have helped Malaysia to achieve significant progress in building a united nation since the racial riots of May 1969. The affirmative-action programmes we have adopted to remedy inequities in the economy and the extension of political participation amongst the races have served us well and will continue until racial origins no longer influence our thinking excessively.

The progress we have achieved so far has led many to hold us up to the world as an example of a successful multiethnic polity. Maybe we are. But I have no illusions regarding the continuing challenges that confront us. Our fault lines are still our ethnic and religious cleavages. Religious dogma and racial sentiment are still powerful forces in Malaysia, and if we allow ourselves to be misled into lending our support to the wrong cause, we may yet witness the utter unravelling of the Malaysia that we know. We have no wish to be another Kosovo or Bosnia-Herzegovina.

This brings me to the second political priority confronting Malaysia. We need to ensure that Malaysia remains progressive, tolerant and liberal in its outlook. We need to see to it that our moderate, tolerant and accommodative policies remain in place. I believe that we need to ensure the continuity of this outlook and the accompanying policies because Malaysia's very survival depends upon this.

Malaysia will soon go to the polls. The people—and their supporters and sympathisers outside—have two choices: support the stable, very broad-based 14-party Barisan Nasional or opt for a loose alternative coalition of parties whose most powerful core member is the supposedly Islamic party, PAS. The other parties in this alternative coalition are not expected to do particularly well. The main beneficiary from the fallout of the Anwar Ibrahim affair is not the party of his wife: the Keadilan party. The main beneficiary will be Keadilan's coalition partner, PAS.

PAS is the party which has most skillfully exploited the situation and gained the greatest strength. It is a party noted for its misusing and misinterpreting Islam to its political advantage. It is sometimes regarded as an Islamic fundamentalist party. But this it is not. If the fundamentals of Islam are adhered to, love of peace and tolerance towards others would be the result. My party, the United Malay National Organisation believes in peace and tolerance which is the true teaching of Islam. We claim we are fundamentalists in the true sense. The main promise that PAS makes is that when it governs it will chop off hands, legs and heads, something that the *Quran* prescribes only under very special circumstances. Certainly the *Quran* does not prescribe it in a multiracial society where non-Muslims are subjected to English Common law and Muslims to Islamic law because it will result in injustice. And, believe it or not, true Islam abhors injustice.

PAS is obsessed with keeping women, especially pretty women, out of sight. They should not only be covered up but should not work outside their homes. PAS has no recognisable economic policy other than to say it should be Islamic. What it means by being Islamic is not clear though.

Please understand that whilst in Malaysia there are corporations that can take on the world, whilst there are hordes of Malaysians who are eager to be in the vanguard of the IT and multimedia age, there are also quite a number who believe that television sets should be thrown into the river because they are an instrument of Satan.

In the run-up to Malaysia's 10th general elections, we see a level of foreign intervention not witnessed since the 1964 general elections when Indonesia and the communists sought to abort the birth of Malaysia. Foreigners, including many in the United States, who now seek to promote and support the opposition, should have a clear understanding of the strategic options: either the modernist, progressive, tolerant, liberal, tried and tested UMNO-led Barisan Nasional stable coalition with a spectacular track record or a loose coalition of parties dominated by a deviationist Islamic PAS, whose record of performance as a government is there for all to see in the state of Kelantan, a political party with a clearly and openly stated agenda for the establishment of its particular version of an Islamic state.

I can only hope that when support is given to the opposition parties, the foreign supporters know what they are doing. The governing National Front party does not solicit foreign support but it can do without the continuous distorted reports about it. I have said that our third political priority is to ensure that Malaysians are able to enjoy peace, harmony and stability at all times. In Malaysia, we attach an especially passionate value to them, because we learned their worth the hard way. For many years, beginning in 1948, Malaysia was threatened by armed communist insurgents. We were forced to live under guerrilla attacks for 32 long years. We defeated the communist insurgents only after enormous misery and at great cost. In addition, for three years from 1963 to 1965 we endured confrontation or *konfrantasi* from Indonesia.

But our greatest peace and stability lesson was drawn from the incidents of May 13, 1969, when for several days buildings were razed, dwellings were gutted and there was blood on the streets of Kuala Lum-

pur. Parliamentary democracy was suspended for a year and a half and rule by decree was imposed.

We learned then, and learned well, what a great president of yours, Abraham Lincoln, learned 131 years ago when he said, "There is no grievance that is a fit object for redress by mob law." He was speaking to a gathering of young people then. His words are as meaningful as ever, particularly to the young people of Malaysia today. All of them were born after May 13, 1969, more than 30 years ago. The under-30s have been the great beneficiaries of the post-1969 transformations. They have no personal or deep recollection of the nightmare that their elders went through.

The vast majority of Malaysians today are in agreement with Lincoln. There is no grievance, imagined or real, that cannot be redressed through the relevant processes in a democracy. Dissent my government not only tolerates; dissent it welcomes, for the right to dissent is at the heart of democracy. But street agitation, intimidation, violence and disorder we will not countenance. Dissenters have rights but the government is also responsible for keeping the peace for the majority.

We know that the flames of racial violence, once ignited, are difficult to douse. We in Malaysia have seen the tragic events amongst our brothers in neighbouring Indonesia. Malaysia makes no apology to anyone for being firm in maintaining law and order.

Allow me now to turn to Malaysia's economic priorities, namely domestic structural reforms, ringgit stability and international currency reform. Even before we imposed selective capital controls on September 1, 1998, we had launched a most comprehensive and far-reaching National Economic Recovery Plan (NERP). The NERP set out over 200 specific measures and dozens of structural reforms. We will passionately pursue these to ensure a speedy, sound and sustained economic recovery.

In the light of the dozens of structural reforms and the actual steps we have taken, it is a little puzzling that we continue to be hammered every day for a lack of commitment to structural reform.

Malaysia is excessively dependent on external demand and exports as a source of economic growth. Domestic demand in the immediate, short and medium term is too under-developed. Our exports are also

too dependent on manufactured goods, which account for more than 82 per cent of all our exports. This is excessively high.

With the lowest prices in the world for Big Macs (according to the MacDonald Index), with the cheapest, highest quality hotels in the world, we will proceed to make Malaysia a tourist haven and a shopper's paradise. We must vigorously expand and make more productive our services sector, even as we deepen and enhance the value-added quality of our industries. We must achieve much higher levels of local content. All these things require the most fundamental and difficult structural reform.

Yet we hear practically not a word on these critical areas for structural reform. Instead, each and every day, we are bombarded by unceasing advice and great intellectual discourse on the need to sell our banks to foreigners—to ensure their adequate capitalisation, to ensure the benefits in efficiency that come from having foreign banks which would introduce the state of the art in banking, which can ensure productivity-enhancing competition, etc.

Do these great foreign intellectuals, these great foreign economists, these great foreign capitalists, these great foreign journalists not know that Malaysia has a problem of excess capital and liquidity? Do they not know that the banks have been fully recapitalised? Do they not know that for years Malaysia had foreign banks, a total of 13 now? They own one-third of all banking assets. Are the efficiency and competition gains to be achieved only when 100 per cent of all the banks in Malaysia are foreign owned? I suspect that 50 per cent of the attacks on our so-called neglect of structural reform would simply and miraculously disappear if we agreed to sell all our banks to foreigners. The other half would disappear if we gave the fullest encouragement to foreign capital to buy up the rest of productive Malaysia.

We see no reason to sell our family silver when we do not need foreign cash. Some 41 per cent of our total GDP is saved—something that makes Japan's savings rate look rather low. Yet great experts who know their textbooks and who have vast experience in capital-starved Latin America and Eastern Europe and elsewhere keep telling us we must adopt policies that will ensure the inflow of foreign funds.

We see no reason to sell Malaysian corporations, which we have spent a generation to foster, at fire-sale prices, especially since we were

able to put out the fire before it got completely out of hand. Our selective capital controls did that.

When we did so, we took the greatest care to leave foreign direct investment untouched. These selective capital controls became even more selective in February when we allowed the repatriation of equity capital (subject to a repatriation levy). As of September 1, 1999 all old money which could not bolt after we closed the stable gates, can now leave without any condition whatsoever. We are very gratified that since we opened what many commentators called "the floodgates" on September 1, 1999, very very little foreign capital has left.

The single and only reason why we adopted the September 1, 1998 selective measures was to stabilise the ringgit. It was not to buttress the ringgit. It was not to hold the ringgit at some unsustainable level. It was not to strengthen the ringgit exchange rate.

Without the very bold and laboriously-calculated selective measures to guarantee currency stability, we were certain that the crazy currency gyrations of the Malaysian ringgit would continue. The IMF measures did not stabilise Asian currencies until banks stopped lending to highly leveraged funds after the LTCM debacle and Asian countries ignored the IMF directions. The recent attacks on the baht shows that it is still not safe out there.

But we were told by the keepers of the holy writs that we were plain stupid or crazy. A senior Clinton administration official was quoted as telling the *New York Times* that the measures would be a "spectacular failure". Although all that we did was to declare a peg of 3.8 ringgit to the US dollar and to no longer allow the Malaysian ringgit to be bought and sold offshore, we were said to have abandoned the market system. The great *International Herald Tribune* said that "Malaysia last week shut the door on the global economy".

As the 17th biggest trading nation in the world, we would be committing suicide if we were to shut the door on the global economy. We are of course not very bright, but we are not that stupid either. Our trade with the world has actually increased while foreign direct investment and foreign tourists are still coming in in droves.

Michel Camdessus has now said: "I praise the way in which Malaysia has been able to adopt a soft system of controls." I would like to place

on record our thanks for the kind words now coming from the IMF and elsewhere.

The favourite question now being asked by foreign currency traders, foreign portfolio investors and the know-all foreign media who think that "investment" means foreign equity investment and "global capitalism" means currency trading, is this: when will Malaysia lift all the measures and allow the ringgit once again to be furiously traded on international markets.

We have said often enough that the controls will not be lifted until the international financial regime is made safer through reforms. There is absolutely no reason why the interest of a few rich currency traders should be allowed to prevent reforms for making currency attacks less destructive from being made. While waiting for this, we will continue with our controls because we are not doing anyone any great deal of harm and we are doing ourselves a great deal of good.

Some have argued that this planet has a choice between making the world safe for global capitalism or making global capitalism safe for the world. I think that we must do both. I am not against global capitalism *per se*. But I do believe passionately that we must make currency speculation—a small but dangerous part of global capitalism—safe for the world.

All this talk about global financial architecture is so much hot air. The powers that be are enjoying unprecedented prosperity and they see no reason to do anything. They see benefits from being able to push currencies up here and down there. So who cares about millions being thrown out of jobs, not being able to afford food and medicine, looting and rioting and overthrowing governments. They are all happening to other people in other countries.

We in Malaysia have seen the devastation wrought on our country and on our neighbours. They are very real to us. And we are not about to return to the good old ways until the good old ways are changed.

Malaysia has managed its heterogeneous people and its complex economy relatively well. We must be doing something right. We are not asking the world to follow us. All we are asking is to be left to do things in our own way.

2

MALAYSIA'S SELECTIVE CURRENCY CONTROLS AND WHY THEY WORKED

EXACTLY A YEAR ago, Malaysia imposed strong but selective currency controls. After such an incredibly momentous year, I can make no better introduction than to remind you that what is now the past was once the future. That future then was a most uncertain one. For all of Southeast Asia and most of East Asia it was a most threatening, devastating and gloomy future. Many had been driven to desperation and despair. Confidence then was in even shorter supply than capital. Many believed that we would all collapse. We were told each and every day, many times a day—sometimes by the very same people who had so shortly before told us that we were either dragons or tigers—that we had suddenly all become either lame or dead ducks.

I can do no better than to start by turning your minds back to this time just a year ago. After more than a year of devastation, much of East Asia was in ruins. There was little hope for the future. There was no light at the end of the tunnel. In fact, the tunnel seemed to be without end. Every day brought news worse than the day before. When something bad happened in Thailand or China, our stock markets fell and our currencies shook. When something unfortunate occurred in Indonesia or Hongkong, our stock markets took a beating and our currencies were pummelled. When something untoward happened in South Korea or Japan, our stock markets quaked and our currencies were hammered.

A speech delivered at the international symposium on *Currency Controls and Asian Monetary Cooperation* in Kuala Lumpur, Malaysia, on September 2, 1999

When Malaysia contributed its own share of bad news, the stock markets of its regional neighbours fell; their currencies shook. The explanations were simple. Seldom were more than two words necessary: "regional contagion", "herd instinct", "crony capitalism", "corporate governance", "vicious circle", "financial panic".

Malaysia was least liked by certain quarters for some reasons which I do not understand. Besides the attacks against our economy, it was made obvious to us that the government should either be overthrown or the prime minister should get lost. But for Asia, Alan Greenspan, the chairman of the US Federal Reserve and the most powerful man in the world, issued a "blunt warning" that Asia's economies were continuing to weaken. "The evidence we have to date," Greenspan said on July 22, 1998, "still exhibit no evidence of stabilisation." Indeed, he noted, "The most recent data still exhibit deterioration." The man who warned about "irrational exuberance" when the Dow Industrial Average was at 6,600 also warned that a sharp US stock market drop was inevitable at some point. Not "possible", not "likely", but "inevitable".

A day after we unveiled our National Economic Recovery Plan (NERP), which set out more than 200 reforms and transformation measures, on the eve of the departure of the Malaysian road show intended to raise US$2 billion (RM7.6 billion) in bonds—Moody's Investor Service showed its immaculate timing and not-so-immaculate predisposition by downgrading Malaysia's sovereign debt rating to just above junk-bond status.

The next day, Standard & Poor's (S&P's) did the same. It was no surprise that the Kuala Lumpur Stock Exchange (ELSE) plummeted to a nine-year low. The ringgit came under heavy pressure. The bond exercise was, of course, aborted.

Let me paint for you the background of news and events against which the decision to impose our strong if selective currency controls was made. To simplify, I will merely quote you some of the headlines of the international press, starting from July 3, 1998. For obvious reasons, I am unable to quote you the much more colorful and punchy television headlines.

On August 3, Japan's *Nikkei Weekly* reported that "Looting, destruction stagger Indonesia". London's *Financial Times* headlined "Gloom over the Philippines' short-term prospects". The *International*

Herald Tribune reported that "South Korean exports fell by 13.7 per cent in July—concern grows that recession may deepen". In the same issue, the *ITT* carried a feature which suggested that China would devalue its currency if the yen collapsed, if China's growth rate were to falter, and if there was pressure from Chinese exporters. Many news reports and analyses from the world media followed on the collapsing yen, on the faltering Chinese growth rate and on China's loss of export competitiveness.

On August 3, the *ITT* also ran a story headlined "What if the worst happens in Asia? Not so bad". This article reported the finding of "respected economists" at S&P's that under a "worst-case scenario" in which Japan's economy shrinks by 10 per cent, in which China's economic growth rate falls from 8 per cent to 1 per cent, and in which Indonesia lapses into default on its foreign debts, the United States would experience only a "mild recession".

On the same day, the *Asian Wall Street Journal* reported that "Japan's jobless rate rose to a record 4.3 per cent in June". *BusinessWeek*'s story on Malaysia was headlined "Suddenly, companies are falling like coconuts—a rising tide of bankruptcies threatens to engulf the Malaysian economy". Whether we would die from brain concussion arising from falling coconuts or from mere drowning by the "rising tide of bankruptcies" was not made clear though.

On August 4: "Tokyo (stock market/currency) fall hits Asia markets"—The *Financial Times*. "China demands Indonesia act on riot racism"—The *Financial Times*. "Hongkong hurtles towards recession"—*IHT*. "China to fight deflation with spending"—*IHT*. "Yen falls to 7-week low against dollar"—*Asian Wall Street Journal*. "[Malaysian] Stocks face fall if Malaysia is axed from [Morgan Stanley] CAFE Index" *Asian Wall Street Journal*.

On August 5, the *ITT* reported: "Concern over yuan hits stocks in China" and "Seoul earmarks state-owned firms to be sold".

On August 6, the *ITT* reported that the "East Asian trade slump adds to economic woes". The *Asian Wall Street Journal* reported "Thailand ... surge in business failures". The *Financial Times* announced that "Japanese consumption slumps by 3.1 per cent" and that "Shanghai foreign currency rise highlights fears of [yuan] devaluation".

Against this background, on August 6, 1998, after months of detailed discussion and more than two dozen meetings, full and complete consensus was finally reached that Malaysia had to abandon 30 years of committed currency orthodoxy.

On August 6, during the regular daily morning meeting of the Executive Committee of the crisis-management National Economic Action Council (NEAC), the decision was finally made to impose strong but selective currency control. The date of implementation was still open but it was decided that the Malaysian currency should no longer be made available to currency traders to manipulate the exchange rate. The government would fix the rate according to its own wisdom. Since the stock market was also being manipulated through shortselling activities, it was decided that the repatriation of foreign-equity investments should not be allowed until a year after the investments are made.

However, it would not be possible to implement this decision if the illegal market in Singapore, the Central Limit Order Book (CLOB), was not stopped. By using nominee companies, sales of the CLOB could avoid registration with the KLSE. Thus shares could still be borrowed and shortsold. To stop CLOB all shares are required to be registered in the name of the actual owners with the KLSE. Ownership by nominee companies was not recognised and any change of ownership not registered on the KLSE would be considered illegal. However, direct foreign investments in productive capacities in the country were exempted from the ban on repatriation of either capital or profits.

After August 6, the unanimous decision could have been changed or amended. But there was absolutely no reason for doing so. Indeed, everything seemed to justify the urgent necessity for insulating the Malaysian ringgit from currency speculation and attack and of guaranteeing rock-solid currency stability.

On August 7, the *IHT* reported that "Fears grow of Beijing devaluation—Yuan falls to five-year low in black-market trading". The *Financial Times* reported that "Hongkong stockmarket at three-and-a-half-year low worry over authorities commitment to US dollar peg and China's pledge not to devalue."

In the weekend issue which came out on August 8, the *Asian Wall Street Journal* reported that "In Asia, worst for economies is seen

ahead". On its leader page, the *ASWJ* ran a feature on "Beijing's choice: preserve stability or the yuan".

The *IHT* argued: "Financial crisis straining Asian neighbours' political ties". On another page, the *IHT* headline read: "Vietnam devalues dong by 7 per cent": and "Speculators intensify attack on Asian money—Yuan and Hongkong dollar face pressure". The *Financial Times* had the following: "Dealers in China rush to US dollars".

Thank goodness for Sundays, when the global news media takes a break. But by Monday, August 10, the horrible news was back. The *Financial Times* reported: "Malaysian race rumours spark fears". Those who were not here but who know Malaysia might be reminded that this was a story not on Malay-Chinese or on Chinese-Indian or on Malay-Indian problems but about a possible outbreak between Malaysians and illegal Indonesian workers; hardly "racial" I would have thought.

On August 10, the cheerful news from the *Asian Wall Street Journal* was that: "Investors expect that Asia stocks will drop more". This despite the fact that in the preceding week stocks plunged a further 12 per cent in Jakarta; a further 9.9 per cent in Manila, a further 9.6 per cent in Kuala Lumpur; and a further 7.2 per cent in Hongkong. The *AWSJ* noted that Tokyo fell by only 3.4 per cent.

Let me give you some other news headlines which appeared on August 10, 11 and 12: "Obuchi issues call to action on the economy—First policy statement generates scant praise; Financial markets fall". "Obuchi admits to prolonged slump"; "No confidence in Japan"; "Critics attack Japan banking plan"; "Korean earnings reports won't be pretty"; Currency worries: attack by hedge funds has run into domestic factors [in Hongkong]"; "Hard time for HK—And set to get worse"; "Yen hits eight-year low as fears mount"; "Concern grows over Hongkong dollar"; "China's central bank says it won't devalue yuan".

I sincerely apologise for not citing the headlines which chronicle the human and social costs of the Asian crisis. To make an economic, financial or monetary decision without considering the grave human and social consequences is more than stupid. It is criminal. And I say this no matter how many economists, PhD holders and financial whiz-kids say that they cannot be concerned about non-economic, non-financial and non-monetary matters.

I am surprise how merely reading the headlines of a year ago provides eloquent testimony to the dire economic and financial and monetary uncertainties of this time last year.

On August 14, 1998, Hongkong, the bastion of free-market *laissez-faire* capitalism, decided to frustrate the stockmarket and currency manipulators by buying heavily on the Hongkong stockmarket.

Currency turmoil hit Latin America, Russia defaulted on its debts and some famous people lost billions of dollars. LTCM, the world's largest hedge fund in terms of leverage capital, despite having two Nobel Prize-winning economists on its board, a while later also lost a great deal of money and had to be bailed out by friends in high places. And Russia went through further hell before it could embark on the road to recovery.

I have sketched for you the international background against which the decision was made: the sea of turbulence from which it was natural for small tempest-tossed boat to seek refuge—by retreating to a quiet bay of tranquillity.

Let me now recount to you Malaysia's own background of experience, failure and crisis. The fact is that we tried practically everything. And everything we tried failed. At the beginning of the Crisis, along with the rest of the world, we underestimated the severity of the effects following the baht crisis which started on July 2, 1997. Everyone from the IMF downwards did not foresee the severity of the so-called regional contagion.

In mid-June, 1997, Malaysia had received an A+ report card from Michel Camadessus himself. We were, understandably, very confident we were not "Mexico" or "Thailand". We were so confident that we quickly and without reservation pledged US$1 billion in financial assistance to Thailand, doubling Australia's initial US$500 million pledge. We later pledged another US$1 billion to Indonesia.

Then the stockmarket began to collapse in earnest as did the Malaysian ringgit. The real economy—those who produce real goods and services rather than financial instruments—followed suit. When the real economy began to collapse, we made a horrible mistake. We adopted what was called the "IMF package without the IMF". It was rather macho. I felt that I should not comment on other people's economic risk management. Now I wish I had not resisted my gut feelings.

But then this was the way the great minds had devised to deal with such a crisis.

Once crisis struck, domestic demand and investment had to be buttressed. So what did we do? Under the finest IMF advice, we decided not to buttress but to cut government fiscal spending by 21 per cent. This was the single most devastating mistake we made, but we were so obedient.

We should have decided on a deficit budget, something we could well afford after years of budgetary surpluses. Instead, we again followed the finest IMF advice: we went for another budget surplus. We should have left the banks alone. Instead, we told them to stop using the six-month non-performing loan regime and adopt a three-month NPL regime. With that we helped strangle business earlier. But that was not quite enough. We told them not to lend money for so-called non-productive activities. And the banks somehow stopped lending altogether. It seems nothing was productive anymore to them.

We were told that the market would not see the return of confidence until they saw blood. They want to see our business crushed. We obliged but it was never enough. Blood, more blood must be spilt. Bleeding profusely, we nevertheless wondered why we were getting weaker and weaker. And why was there still no return of that precious commodity called confidence.

Instead of holding or even reducing interest rates, we decided to raise the costs of borrowing to levels no business could survive. Not surprisingly, many businesses ground to a halt. When business grind to a halt and the economy drops like a stone, this is what happened. The Malaysian economy dropped like a stone.

From the very beginning, I was accused by the foreign press of "being in denial". I must admit that I did harbour different views as to the causes of the economic turmoil. Not accepting the accepted views apparently translates into being "in denial". Of course, I must not single out the foreign press. Some local pundits too echoed the "being in denial" accusation.

What were the choices before us? If we did not push interest rates further to the sky, large amounts of Malaysian ringgit would move to Singapore, where depositors could secure up to 35 per cent returns. De-

positors apparently did not mind their ringgit getting devalued by speculators as long as they earn high returns on their deposits.

And so the ringgit flowed out, leaving local banks without money to lend. The speculators borrowed, shortsold and devalued the ringgit further. But if we try to compete with Singapore and push interest rates higher, the real economy will go through the floor.

This was exactly what happened. When we made the decision to institute currency controls on August 6, we knew that our GDP in the second quarter of 1998 would contract massively to a level not seen since the birth of Malaysia in 1957.

Our currency had already fallen from RM2.5 to the US dollar to RM4.8 to the US dollar at one time. Unprecedented inflation set in. And even as the cost of living shoots up, more people will lose their jobs and incomes. Social turmoil must follow and obviously political instability as well.

Malaysia imported almost US$80 billion worth of goods and services. At RM4.8 to US$1, the loss of purchasing power was US$48 billion. The stockmarket index plunged from more than 1,000 to 262 by the end of August 1998. Market capitalisation of more than RM800 billion was reduced to under RM300 billion. For the banks and the companies, this loss was real. Margin calls could not be met and banks stopped lending to strickened companies, aggravating an already bad business situation. The foreign observers almost openly gloated over the corporate failures. It was good. They were bleeding. Soon the government, bereft of corporate taxes, would bleed as well. And what will it do? Turn to the IMF for help, of course. But the IMF had not done anything worthwhile for other beleaguered economies in East Asia. All it did was to change creditors. They still owed money and their currencies could still devalue, their stockmarkets plunged. Additionally they have to surrender the direction of their economies to foreign masters, people who could only see revival of the ability to pay foreign debts as the sole objective of having a government.

The people may starve, riot, loot and kill. These are irrelevant as long as foreign debts are paid. The IMF with its limited stock of remedies is no alternative.

We wanted to borrow from the market, but the great rating agencies in their desire to protect us from being permanent debtors,

downrgraded our credit ratings so that borrowing from the market would simply aggravate our problems.

In a free-market economy, the well-being of the government and thus the nation depends on the success or failure of the private sector. If a company or a small group of companies fail, governments can find ways and means to compensate. But when all the banks and companies fail, there is no way the government can finance itself. It will also fail. There would be social and political instability and probably anarchy.

Governments cannot therefore allow businesses to fail *en masse*. Yet that was what happened consequent upon the devaluation of the currency and the plummeting of share prices.

The free market is a great system. It can contribute towards economic growth and the betterment of the people. But it can also be abused and when it is abused, the economy can be totally destroyed and innocent people made to suffer.

Malaysia subscribes to the free-market system but it is not a religion with us. It is just an economic system devised by imperfect men. While we should try to adhere to it closely, we see no reason to accept anything done in its name when we no longer reap any benefit from it. A system is only as good as the result it delivers. After all, it was the belief that the system would deliver the result which led to its formation. If it does not deliver, must we still blindly adhere to it?

When the free-market system was evolving, no one designed it for currency traders to make massive windfall profits overnight. It was designed for fair competition between equals, for trade in real goods and services, for the free flow of investments to where capital was needed and profits from commercial activities can be made.

No one declared that currencies should be regarded as commodities and traded like sugar, wheat or coffee. Currency was just a facilitator of trade, a way of doing away with the cumbersome barter trading or payment in precious metal. Without currency trading the free market can still function. Indeed, for a long time there was no currency trading while the world traded and grew economically.

Fixed exchange rates enabled values to be attached to goods and services. Occasional disruptions can occur when governments change the exchange rate of their currencies but the damage to world trade was nothing compared to the last two years of economic turmoil worldwide.

We feel that we are not being disloyal to the free market if we disallow currency trading. Our real trade should not be affected nor should foreign investment in productive capacities suffer. But the Malaysian economy also suffered from excessive manipulation of the stockmarket, in particular shortselling. This particular stockmarket activity is normally acceptable but when bit players with the capacity to move the prices of stocks up or down at will become involved, it is no longer speculation. It is nothing more than manipulation. Just as insider trading is not allowed, we do not see any reason why market manipulation should be allowed.

The government had stopped shortselling on the KLSE but Singapore had set up an illegal offshore market over which the Malaysian government had no control. If the Malaysian economy was to be stabilised, then the operation of CLOB had to be stopped. And so on September 1, 1998, Malaysia stopped the trading in the ringgit and the operations of CLOB. Ringgit resident outside Malaysia in whatever form would become invalid unless repatriated within a month of the date. Capital invested in Malaysian shares may not leave the country for a year, although other capital invested in Malaysia may move in and out freely. Profits may also be repatriated freely.

From the foreign currency speculators, foreign-equity investors, foreign free-market economists, and the English-language world press there were only three types of reaction: abuse, undiluted and constant, abuse in the guise of intellectual discourse, and abuse in the form of unsolicited and free advice.

George Soros called Malaysia's September 1 measures "outrageous". Given his worldview and the need to make money from large currency movements, it was no doubt "outrageous". *BusinessWeek* labelled Malaysia a "regenade economy". The *New York Times* quoted a senior Clinton administration official as calling the turn of events in Malaysia "a tragedy". Our measures would, he said, be a "spectacular failure". *Time* magazine quoted a Bangkok-based expert as saying: "Mahathir is turning Malaysia into a Burma. It will create a black market for the currency, and there will be a panic in the country to buy US dollars." The erudite *BusinessWeek* said that the measures could "run down foreign reserves, making devaluation likely and prompting trade restrictions". The great economist, Dr Milton Friedman, told the world that Malaysia's move was the "worst possible choice". The *International*

Herald Tribune proclaimed that "Malaysia last week shut the door on the global economy". Pretty strong stuff. A London-based analyst said that Malaysia was suffering from an "IQ crisis". This, I am sure, must be a reference to the fact that we do not have two Nobel Prize-winning economists advising us. It cannot be a reference to the suggestion, very often made, that "What Dr Mahathir knows about economics can be written on the back of a postage stamp".

Abuse from the foreign currency speculators and manipulators who could no longer make money out of the misery of the ringgit, I can understand. Abuse from the foreign-equity investors who had to wait a year, I can understand. Abuse from the free-market economists I can also understand. After all, we were challenging a sacred commandment. But the abuse from the English-language world press is a little puzzling.

As you will no doubt have noticed, the first line of argument marshalled against us was that we were absolute idiots. Disaster would immediately strike us. Malaysia was going *kaput*. Finished.

Then, when it was clear that disaster had not struck, that Malaysia had not gone *kaput*, we saw the argument that whilst death was not in hand, the Malaysian economy would be crippled. The medium-term effects could be enormous.

The latest line of argument now that Malaysia had succeeded and was well on the road to recovery is that the IMF-assisted economies have done as well as Malaysia without having to resort to currency controls. The proponents of this line of argument seem to have had a blind logical spot. If they can argue that the others have achieved comparable results without having to adopt currency controls, can it not be argued that we have achieved what others have achieved without having had to go through the misery of massive unemployment, the tragedy of children thrown out of schools, the decimation of the middle class which we have spent a generation to build, blood on the streets and political turmoil throughout the land.

We have been able to achieve what others have achieved without having to go into massive debt and saddling future generations with massive debt-servicing burdens, without having to sell our family silver and other precious heirlooms, without having to auction off our pre-

cious corporations to foreigners at fire-sale prices, and without having to bend and bow to anyone. Without having to kiss anyone's feet.

Most assuredly, what we think are deeply important to us may not be equally important to others. The economies of East Asia are all different. Comparisons are often difficult and unfair. But most surely each country has the right to decide on its priorities and to choose its own path to recovery. And most obviously, the unorthodox, bold and strong measures which we implemented a year ago has borne fruit.

We were told that there would be a massive capital flight one way or another and that people would be breaking down doors, trying to get their hands on US dollars. Interest rates would be forced up because of a severe shortage in liquidity. There would be a black market in every nook and corner. There would be massive over-bureaucratisation as an army of civil servants would be needed to administer the system. Corruption would run rampant as Malaysians and Malaysian businesses buy their needed supply of hard currencies, which would, of course, be in short supply. Exporters would under-declare their exports. Importers would over-declare their imports. Transfer pricing would run riot. The ringgit would not be able to stabilise. Indeed, it would be forced to devalue. Needless to say, the stockmarket would go into a further tailspin. Malaysian shares would not be worth a sen.

To this day, there are the most erudite economists who can find in their imagination the currency black market that none of us have been able to find. The ringgit has remained rock solid. In fact, if there are "fears", the "fear" and the widespread expectation is that the ringgit would strengthen.

As for the stockmarket, I might just mention that at the end of August 1998, before anyone got a whiff of our currency measures, the Composite Index of the Kuala Lumpur Stock Exchange stood at 302. By the first week of July 1999, it had shot past the 870 mark. It has since corrected. I have every confidence that it will shortly begin its upward march once again.

A year ago, the market capitalisation of shares on the KLSE was under RM300 billion. It now stands at more than RM500 billion. More than RM250 billion has been created. The "wealth effect" has found its way through the economy. As for the crucial interest rate, in August

1998, the base lending rate was 11.7 per cent. Today, it is below 7 per cent.

In August 1998, our exports stood at US$5.79 billion, minus 17.8 per cent on an annualised, year-on-year basis. In June 1999, it rose to US$6.9 billion, plus 17.8 per cent on an annualised year-on-year basis. Our export performance has surpassed that of any other economy in East Asia.

In August 1998, our external reserves stood at US$20 billion. By the end of July 1999, this has increased to US$32 billion, an increase of 60 per cent over a period of 11 months.

In August 1998, we had enough to finance four months of retained imports. By July 1999, our external reserves were sufficient for seven months of retained imports.

I hate to disappoint our critics. We were, we are, and we do not expect to be short of foreign exchange. We were, we are and we do not expect to be short on liquidity either. And with the third highest savings rate in the world—in excess of 40 per cent of GDP—we are in no way dependent on straight foreign capital, although we love foreign direct investment.

In August 1998, our inflation rate stood at 5.6 per cent. In June 1999, this had plummeted to 2.1 per cent. The Producer Price Index was a plus 14.5 per cent in August 1998, plummeting to minus 6.7 per cent in June 1999.

The number of new monthly job retrenchments has fallen from 7,125 in August 1998 to 1,580 in July 1999—four-and-a-half times lower. On the other hand, the number of job vacancies jumped from 6,005 in August 1998 to 9,711 in July 1999.

As for the banking sector, the average risk-weighted capital adequacy ratio of the banks in Malaysia stood at 8.2 per cent in August 1998, which is within the international standards set by the Bank of International Settlements. In June 1999, the ratio stood at 12.7 per cent.

Non-performing loans (NPLs) of the banking system on a six-month basis stood at 11.4 per cent in August 1998. Contrary to the expectations of foreign experts, it did not shoot through the roof. Indeed, NPLs fell to 7.9 per cent in May this year. On a three-month basis, NPLs stood at 12.8 per cent in September. I hate to confound those who think they know better. But NPLs on a three-month basis stood at

only 12.7 per cent in May. Compare this with the 30, 40 or 50 per cent seen elsewhere.

The Manufacturing Production Index recorded a minus 14.5 per cent in August 1998. In June 1999, it recorded a plus 12.4 per cent.

Sales of passenger cars have jumped from 13,701 in August 1998 to 20,141 in June 1999. Sales of motorcycles have jumped from 19,369 to 21,225. Sales of new commercial vehicles have jumped from 1,681 in August 1998 to 2,691 in July 1999.

I can go on and on with the statistics. If you do not trust statistics, just visit the shops and restaurants. Only give yourself a little extra time because I am afraid the traffic jams are back in full force.

In the third quarter of 1998, we suffered massive negative growth. In the fourth quarter of 1998, we improved but the contraction was still in double digits.

By the first quarter of 1999, we have achieved a massive turnaround to minus 1.4 per cent growth, a remarkable turnaround when it is remembered that if not for a large minus 7 per cent in January, when production was hit by the Muslim *Eid-il-fitri* celebrations and the Chinese New Year, the first quarter would have seen positive growth.

I can tell you today that in the second quarter, we achieved 4.1 per cent growth. We know we have made a massive recovery. Technically, because a recession is defined as two consecutive quarters of negative growth, we can now say that the great Malaysian economic recession of 1998 has come to an end.

We now receive the nicest praises, sometimes from the unlikeliest of places. Michael Dee, Managing Director of Morgan Stanley Dean Witter's Asian debt capital markets said: "The measures taken have ... reduced its vulnerability to external shocks. Malaysia should be proud of its achievement as it did not use IMF's recovery measures but stayed from it." Ann Ginsberg, Morgan Stanley Vice-President and Senior Sovereign Credit Analyst, says that: "The controls have been used properly. In fact, it has made the country—which has a healthy balance of payments—more competitive." Margaret Kelly, Senior Adviser in the IMF's Asia-Pacific Department, has said that Malaysia had widely used "the breathing space provided by the controls". Her boss, Michel Camdessus, has said: "I praise the way in which Malaysia has been able to adopt a soft system of controls." Camdessus' comment suggests a rea-

son why our strong but selective currency controls were successful. Because it was indeed a soft system.

Contrary to what our critics assumed, our measures were in no way "draconian", heavyfisted, punishing or inconvenient. No bureaucracy was needed because the commercial banks did most of the work in the normal course of their business.

A second very important reason is the fact that we were successful in our export drive. The foreign exchange came in by the buckets. Contrary to the warnings of our detractors, there was no shortage of foreign exchange and there was no liquidity problem. We had to be firm but we had the wherewithal to operate what Camdessus called "a soft system of controls". Malaysia was flush with funds. I would not recommend any country to try exchange controls if they are going to fail to generate substantial trade surpluses.

A third reason for our success is the fact that we sincerely tried to guarantee the stability of the Malaysian ringgit, *not* its value. We wanted a fixed rate—not a high rate—for the ringgit.

Fourth, we succeeded because we deliberately sought to stabilise the ringgit at a reasonable level, not at an over-valued level, for technical stabilisation reasons and because we always had our export and national competitiveness at the forefront of our minds.

We certainly did not try to achieve a rate for the ringgit which the fundamentals could not justify. Because the ringgit was reasonably valued, there was never a rush or a reason to convert to a foreign currency unnecessarily. Another reason for the success of the measures we took was the fact that with this single bold step, confidence in the stockmarket, in the Malaysian ringgit and in the real economy was quickly restored. Without this rapid, almost overnight restoration of confidence, we could not have succeeded. Had we seen riots in the streets, had we suffered political instability, confidence could not have returned.

Tied to the confidence and the optimism was the fact that our controls were selective. They took the most meticulous care not to, in any way, hinder trade or the repatriation of profits. Foreign direct investors did not pull out. In fact, more foreign direct investment flowed in. Not surprising since exports were booming. Investors laughing their way to the bank do not close or reduce their operations. Even foreign-equity

investment recorded a substantial net increase as they chased profits on a fast-rising stockmarket.

Some external factors too had helped a great deal. The hedge funds have beaten a hasty and forced retreat after the LTCM fiasco. Their backers and bankrollers have become much more cautious. The currency stability in East Asia and the economic recovery of the East Asian economies have been a great help.

We were and are fortunate that no one has followed or said that they intend to follow Malaysia's example. A heretic can be tolerated. But a heresy cannot. We would have been punished by global capitalism and by the powers-that-be had we spawned an intolerable heresy.

Though we are thankful for some external developments, the fortuitous external factors do not detract one bit from what we have been able to achieve on our own. I cannot lavish enough praise on the experts and technicians whose commitment to Malaysia and belief in Malaysia never wavered and who made sure that there were no devils in the details.

Last but not least, I must acknowledge the pragmatism, the unity and the will of the Malaysian people—from the worker to the entrepreneur, from the farmer to the civil servant—all of whom knew that we were fighting for our lives, who found the will and the way to stay united, to work and to fight together on the same team for the common objective of rapid national economic recovery. They are Malaysia's greatest secret of success. I salute them all.

3

MALAYSIA-CHINA RELATIONS: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES IN THE 21ST CENTURY

LET ME BEGIN by saying that it is indeed a pleasure to be back in Beijing again. In a way, I can truly say that I feel at home in China. Why? Because, unlike going to other parts of the world, including to nearby Indonesia or Thailand, I do not have to adjust the time on my watch. Despite the great distance between China and Malaysia, both nations share the same time zone. So we can enjoy good times together and commiserate with each other during bad times.

Humour aside, I have been asked to speak on "Malaysia-China Relations: Challenges and Opportunities in the 21st Century". However, before I start looking into the 21st century, I wish to recall that in May 1999, both Malaysia and China commemorated the 25th anniversary of bilateral relations between the two countries. Much has changed for Malaysia and China during the period between 1974 and 1999. Much has also changed for the East Asian region as a whole.

I am reminded that my country was the first amongst the Asean nations to establish diplomatic relations with China in 1974. Since then, China's relations with Malaysia and with Asean have been vastly different compared to the pre-1974 era. The bold step taken by our two countries paved the way for new directions for China-Southeast Asia ties for the last quarter of the 20th century.

On our bilateral relations, I am pleased to say that both sides have maintained very good ties during that period. The many important

---

A speech delivered at the 3rd Malaysia-China Forum in Beijing, China, on August 19, 1999

trade and investment agreements reached helped propel our economic linkages forward. Although we have different political and social systems, we did not allow differences to obstruct our relationship. Instead, we focused on what could bring us closer together for mutual benefit. Besides trade and investment, we moved into other areas in the last decade of the century. For example, the Agreement on Cooperation in Science and Technology of July 13, 1992 encouraged joint research and technological exchanges between the two countries. In the field of education, the Memorandum of Understanding of June 20, 1997 promoted academic exchanges.

Indeed a sure sign of closer relations between the two countries is that of people-to-people exchanges. Before 1990, very few Chinese visited Malaysia. However, by 1996, the figure totalled 135,743, and this grew to 158,679 the following year. And in the first two months of this year, Chinese arrivals increased by 137 per cent. From a few thousand at the beginning of this decade, the number of visa applications by Malaysians to visit China increased to 205,000 in 1996 and 239,000 in 1997.

By 1996, our relationship had been elevated to that of a "partnership". In that year, 250 Malaysians joined me and 450 Chinese to participate in the Beijing Dialogue on the Malaysia-China Partnership. Indeed, the mutually beneficial ties have convinced both sides of the need and desirability to forge ahead for an even closer relationship into the new century. The joint statement between the Government of the People's Republic of China and the Government of Malaysia on the Framework for Future Bilateral Cooperation signed by both our Foreign Ministers on May 31 this year rightly calls for a "multi-directional relationship" in the years ahead.

As we continue to build and enhance our bilateral ties, I wish to take this opportunity to propose that our close relationship—our "partnership"—to become more outward-looking so as to involve the region which continues to be better integrated through the years. Just as Malaysia and China took the bold step 25 years ago to change the situation between China and Southeast Asia, I would like to propose that our partnership embark on a new era-setting endeavour for the region. The financial and economic crisis that struck our region during the last two years of the century has clearly warned us that there are major chal-

lenges that Malaysia, China and other regional countries must meet in the 21st century.

China's concern for the well-being of East Asia in financial crisis has been most laudable. The regional economies and the global community at large greatly appreciate China's decision not to devalue the yuan despite strong pressures. Beijing's cooperation and high sense of responsibility has spared the region of a much worse consequence. A yuan devaluation would almost certainly result in a new round of currency devaluation by the affected economies.

However, while hard challenges exist, I prefer to view them as welcome opportunities to enhance our bilateral relations. In recognising the need for and acceptance of a positive and proactive approach, we can secure further benefits for East Asia as well.

The immediate challenge is to ensure economic recovery. In the wake of the greatest crisis to hit the region after several decades of unprecedented growth and development, there is now a need for both Malaysian and China to work together—as well as with our neighbours—to ensure solid economic recovery for East Asia. Apart from bilateral consultations on trade and investment, both sides could lead in proposals at the end-of-year Informal Heads of State and Government Summit of the Asean 10+3 (China, Japan and South Korea).

In the medium term, we must make the Asian Monetary Fund (AMF) a reality. The unprecedented economic crisis has demonstrated the vital need for the setting up of a regional fund so that the economies encountering critical financial problems can turn quickly for assistance so as to prevent the rapid deterioration of their economies. For the medium term, therefore, China and Malaysia should examine how together with our neighbours we can realise the Asian Monetary Fund proposed by Japan. You may recall that the original Japanese proposal was shot down by the United States and the International Monetary Fund (IMF). Tokyo recently revived the idea and Malaysia believes that it is a concept worthy of support and it would also be good to solicit the backing of the Chinese for the idea. Both Beijing and Kuala Lumpur could discuss the matter to see how we could, together with the other countries in the region, encourage Japan, endowed with the largest financial resources, to realise the funding. Whatever areas that might require ironing out could be done, so that East Asian economies encountering crisis can resort to the fund for assistance.

The long-term challenge is to strive for a new international financial architecture. A major lesson of the regional and global financial crisis is that the present global financial system is simply not adequate to protect small economies from the onslaught of hedge funds and currency traders. Since the currency crisis began in mid-1997, Malaysia has frequently appealed for international action to stop the destructive currency trade and to discourage short-term investment in the stockmarket. In the autumn of 1997, I spoke in Hongkong of the need to regulate the activities of currency speculators to protect developing countries in particular, but mine then was a voice in the wilderness. My views were regarded as ridiculous in a world moving rapidly towards ever greater globalisation, deregulation and liberalisation. It was said that any kind of regulation would stifle foreign investment, thus bringing further damage to the developing economies.

Although China has not been spared the fallout of the crisis, it nevertheless did not suffer the rapid depreciation of its yuan because of the protection derived from non-tradebility in the international currency market. Yet the experience of China's neighbours have shown how devastating hard-earned national wealth built up over several decades can be reduced to a fraction because of attacks on the local currencies mainly by Western rogue currency traders.

While China was able to avoid such a catastrophe, Hongkong, which only a year earlier had reverted to Chinese sovereignty, was not so fortunate. We have seen what happened to Hongkong. Even the world-famous free-market economy's currency and stockmarket were not spared such destructive attacks. The Special Administrative Region's authorities had no choice but to intervene to save the economy. And how the government was condemned for doing so. It seems it is all right for attackers to attack but defenders may not defend.

From Asia, the contagion spread to Russia, and, in the beginning of 1999, to Brazil. Clearly, what was regional had become global. Malaysia has not stopped urging the international community to undertake urgent measures to check the merciless profiteering by a small group of hedge-fund and currency traders. World trade in goods and services creates wealth and incomes for millions of people throughout the world. But currency trading, which is said to be twenty times bigger than world trade, profits only a few thousand people. Worse still, it destroys wealth and impoverish millions of people in the countries under

attack. Clearly, the present international financial system is inadequate to prevent destructive abuses and tragic consequences. Reforms must therefore be undertaken to ensure that the international financial system will be good for everyone.

Once again, China's position during the crisis has been salutary. Its support for the crisis-hit regional economies has demonstrated the Chinese people's concern for its neighbours. Your most notable contribution has been not to devalue your currency. You did not do so throughout 1998. We believe that you will not do so this year, although you have every reason and right to do so. The price that China has to pay to help East Asia is high and we in Malaysia truly appreciate the stand you have taken.

Just as important, to avoid a recurrence of such devastation, Malaysia and China could cooperate for a stronger voice and to work with other East Asian countries to urge developed nations for a concerted effort to create a new global financial architecture.

Malaysia is not under any delusion that the challenge can be readily met and overcome. The road to reform is long and winding, an uphill task. But the opportunity is right before our nose. We must seize the moment and forge ahead. The benefits are clear, especially for the developing countries.

We must also formalise the East Asian Economic Caucus (EAEC). The regional financial and economic turmoil of the past two years has, in my view, brought into focus the necessity for an East Asian economic caucus, a consultative body where East Asian countries can gather to deliberate on matters of regional concern. True, for the past few years, China and for that matter the region as a whole did not hear much about the EAEC. To a large extent this was due to attention being drawn to the APEC processes as well as the World Trade Organisation (WTO). Understandably so. And, even in the first year of the crisis, there was no mention of the EAEC. In fact, I would venture to say that the crisis-hit economies did not want to bring up the matter as many people feel that it will not please the IMF or the United States. It is not the time to displease such entities.

At the same time, however, I cannot help but feel that had there been an EAEC comprising the Asean countries plus China, Japan and South Korea meeting frequently to discuss issues pertinent to the re-

gion, the first recourse for Thailand, Indonesia and South Korea would not have been the IMF but the EAEC. The reason is that these economies are fully aware of the harsh conditions that the IMF would exact from them in return for financial assistance. Events of the past two years have proved so. While it is true that in such critical situations, the IMF and the United States cannot be completely out of the picture, nevertheless, a group consisting of members from the region would have understood the problems and needs of the troubled economies better, especially the imperative to avoid social disruption that would cause further and faster deterioration of the economy. The IMF intervention in Indonesia is a classic case to be avoided at all costs by economies in future crises.

While the EAEC concept had been realised informally as the Asean+3 in the Informal Heads of State and Government Summit in the last three years and in the Asia-Europe Meetings (Asem), I personally feel that it is inadequate to meet the pressing needs of the region. In the last few months, calls for closer cooperation amongst East Asian countries are a distinct recognition of this fact. Most recently, no less a person than Japan's serving ambassador to South Korea, Kazuo Ogura, commented on the matter. In a most stimulating essay, "Creating a New Asia" (*Japan Echo* 26: 3, June 1999), Ambassador Ogura wrote: "The fact is that we have entered an age in which Asia must act in a unified way and in which Japan must shoulder a large part of the leadership needed to achieve that. One reason has to do with America's world dominance, the concentration of power in the hands of the United States. To make America's world leadership truly effective and thus easy for the world's nations to accept, it is essential for other international forces that can supplement the United States economically and politically to cooperate with it and support its leadership. At present only Western Europe and Asia are economically and strategically capable of taking on this role.

"It is necessary for a united Asia, along with Western Europe, to be prepared to check America so as to ensure that its leadership is free from self-righteousness and prejudice and that it does not lapse into protectionism and a narrow egoism. America, for its part, should stop obstructing Asian countries' attempts to get together and exchange views amongst themselves."

Malaysians also remember that China was the first Northeast Asian country to openly declare its support for the EAEC. Japan and South Korea have hesitated because, I believe, of pressure from the United States. But, as indicated by Ogura's observation, Japan has become more open and receptive to Malaysia's and Asean's proposal.

It might well be that prospective members of the East Asian forum would desire a change of name for the grouping. This should not be a problem. What is important is that we must move the process forward. I would like to take this opportunity to urge China to join Malaysia and other Asean countries to consult with Japan and South Korea so that the EAEC or any East Asian body with a different name can be formalised and acknowledged as a regional grouping representing the interests of East Asian countries. There is no doubt that a legitimately-recognised EAEC would allow for more consultations on issues vital to the region. With an EAEC, the region's interests can be better promoted in Apec, Asem and the WTO.

In identifying the challenges that our economies will encounter in the 21st century, high on the list is the necessity for cooperation in science and technology. As the cutting edge in global competitiveness, for advances in communications, medicine, energy resources and defence know-how, science and technology calls for a 'smart partnership' between Malaysia and China for the 21st century. Both sides must maximise cooperation in this critical aspect of national and regional development.

East Asia's credibility and testimony as an engine of growth for the region and the global economy in the 21st century can best be attained if during that period the regional states can become as technologically advanced as the Western nations, or if they can substantially narrow the gap between the two regions. While in the 20th century, we have clearly been recipients and consumers of Western technology, in the next century, we must collectively determine to become contributors to global technological development. The Asean 10+3 need to adopt a wholly new mindset of not only becoming strong industrialised nations in the 21st century but also possessing strong scientific and technological attributes. This calls for the overhauling of our respective educational systems. The biggest obstacle to becoming science and technology-strong nations is not in our stars, as Shakespeare would remind us, but in our thinking, in our mindsets. Change them and we will see great

changes in scientific and technological advancement by East Asia in the next century. This is not Mission Impossible but Mission Possible.

Another important challenge and opportunity for Malaysia and China in the 21st century is the urgent need to work together with other regional states for the setting up of an Asian media. This is due to the overwhelming dominance of Western media reporting on regional and global affairs throughout the present century. The major concern amongst East Asian nations has been the slanted and distorted reporting of global events to Asian audiences and similar reporting of Asia to other parts of the world. This has led to attempts by some Asian media circles to stem the tide by providing alternative sources of newsreporting and dissemination. In the 1990s, East Asian English-language newspaper editors have met twice in Kuala Lumpur to discuss the need for informing Asia about Asia by Asia. Although since 1995, the Bangkok-based *Asia Times* had sought to do just that, unfortunately, it was shortlived. The newspaper folded two years later. Highly commendable though these initiatives have been, Asia has still a long way to go before it can provide the media balance hoped for. While individual country efforts can be undertaken, owing to the necessary technology and capital, regional joint efforts would undoubtedly be far more effective. It would be most helpful if Malaysia and China could jointly lead in such a significant endeavour.

Vital reforms in the United Nations are long overdue. If the world body after the end of the Cold War is truly to become the central organisation for promoting world peace and stability as it should, it must restructure itself. Unfortunately, with the exception of China and Russia in the United Nations Security Council (UNSC), for a body comprising other nations keen on championing democracy for the developing countries, other permanent members of the UNSC have shown little interest in practising it in that body itself.

China and Malaysia share the common desire for an undominated United Nations to be the highest authority on matters affecting the international community. As Asia's only member in the UNSC, China together with Malaysia can work to promote reforms in the United Nations. Expanding the membership of the UNSC to reflect the interests of developing countries in vastly new circumstances since the United Nations was established more than five decades ago will help create a more equitable political world order. Recently, while concurrently serv-

ing as president of the United Nations General Assembly as well as chairman of the Working Group on Security Council Reform, Malaysia's Tan Sri Razali Ismail worked hard at advancing the reform process. It is time for Malaysian and China to jointly consider some bold initiatives for transforming the United Nations.

The Asean Regional Forum (ARF) should also be assiduously promoted to ensure lasting peace and stability in East Asia and the wider Asia-Pacific. While discouraging the formation of alliances in the region, both China and Malaysia are clearly very much in favour of promoting multilateral efforts for regional peace and security. The ARF promotes confidence building and trust which are sorely needed, especially amongst the major members of the regional forum.

Some ARF members are critical of the forum for not moving faster in resolving regional security issues. From Malaysia's perspective, given the great diversity amongst the 21 members, the forum which met in July for the sixth time, should be credited with successfully providing an avenue for the member countries to voice their concerns about regional security. While it still has a long way to go in fulfilling its goals of promoting preventive diplomacy and formulating approaches to conflict resolution, Asean members of the forum strongly believe in the efficacy of "gradualism" in resolving contentious issues amongst members. Presuming that certain countries would be our potential enemy and forming alliances against them is certainly not going to contribute towards lessening tension and ensuring peace for the future.

We must also promote the building of an East Asian community of common peace and prosperity. Over the last three decades, the Asean Peace or *Pax Aseana* has successfully brought down the ideological barriers between the two divided parts of Southeast Asia for the attainment of One Southeast Asia (Asean 10) as the end of the 20th century approaches. This is a truly remarkable achievement for the subregion because for the first time in its long history, Southeast Asia is united under one body and will enter the new century as a single entity.

Malaysia and China can also strive together to promote peace in East Asia as a whole based on the *Pax Aseana*. Along with the other regional countries, we can boldly begin to build an East Asian community, which can secure lasting peace for the region in the 21st century. In fact, the EAEC would be an ideal instrument for this purpose.

Malaysians still remember the inspiring words of President Jiang Zemin when he participated in the Informal Asean+3 Summit at the end of 1997. Indeed, the desired East Asian community could be created based on the principles he set forth. President Jiang noted: "It has become the shared understanding of East Asian countries to maintain regional peace and stability, develop the economy, science and technology, expand mutually beneficial cooperation, and promote common prosperity. East Asian countries are committed to the development of their relations on the basis of mutual respect, treating one another as equals and non-interference in one another's internal affairs and properly addressing some existing differences through friendly consultations. With political stability, East Asian countries enjoy good relations amongst themselves. This has provided an important prerequisite for the sustained economic growth for East Asian countries and the development of their economic cooperation."

It should be noted that President Jiang never mention any military alliance or cooperation against anyone, whether within or without the region.

While the last decade of this century has witnessed phenomenal economic growth and development in East Asia, it has highlighted a contentious issue anmingst several regfional countries, including China and Malaysia, namely, the dispute overt the loosely-named Spratly Island. Overlapping claims of sovereignty by many countries have rendered it an extremely complex matter. Nevertheless, in order to defuse the problem, it was China which first proposed that the rightful ownership issue should be set aside, and that the countries involved could jointly develop the area for mutual benefit. That proposal is still most practical and needs to be studied and realised.

Malaysia and China, having good if the best relations in the South China Sea should courageously cooperate to transform the area from one of potential confrontation and conflict into an area of cooperative peace and prosperity. It is incumbent on all the claimant states to the isles and shoals there to achieve this goal in the 21st century. Malaysian and China can lead the way for peaceful resolution of the problem so as to avoid external intervention.

Cooperative development of the Spratlys would not only be a spectacular achievement for East Asian regionalism, it would be a positive lesson for other regions with similar situations. Actually Malaysia and

Thailand have already cooperated in this way because of overlapping claims. China's cooperation on this issue will testify most positively to the relationship between a rising big power and its small neighbours.

Sceptics are of the view that as a big power, China will not cooperate with the other claimants, and any cooperation that comes about will not last. We must prove the sceptics wrong. We must rise to the challenge by welcoming it as a unique opportunity for cooperation, no matter how contentious the matter may be.

Exactly a hundred years ago, the 19th century drew to a close and ushered in the dawn of the 20th. East Asia then had nothing to show to the world except that the whole region was practically under colonial rule. British administration, by the end of the century, was firmly established in Malaysia. China at the same time saw the infamous imposition of spheres of influence with the country carved up by foreign powers possessing extraterritorial rights. Economic development then was mainly aimed at serving the needs of the colonial powers.

Now, a hundred years later, as the 20th century also draws to a close, and we are on the threshold of the 21st century, the situation has changed drastically. Having cast off the yoke of foreign dominance, China, Malaysia and their neighbours rose to achieve unprecedented economic growth and development. But the very last years of this century have shown how vulnerable East Asia can be to external threats bent on exploiting our weaknesses.

Therefore, for mutually beneficial bilateral interests and that of the wider East Asia, both Malaysia and China must rise to these challenges for the 21st century. Viewed positively as golden opportunities and spurred on by the need to be proactive at all times, both can seek the cooperation of the other regional countries. The successful meeting of these challenges will bring untold benefits to the citizens of Malaysia and China, and for those of other regional states as well. An East Asian community enjoying prosperity and at peace with itself in the new century is indeed a noble endeavour worthy of our cooperative efforts.

Inspired particularly by a quarter century of close relations, Malaysia and China can now embark on meeting the challenges of the next 25 years and beyond. Assisted by our fellow East Asians, I am confident that we can further elevate our region in the eyes of the world.

4

MALAYSIA: BOUNCING BACK FROM THE BRINK

MALAYSIA HAS GONE through three great crises since World War II. We have bounced back twice. We will bounce back again, God willing. The first was a war against communist guerrillas bent on setting up a communist republic in Malaysia. We defeated them. Malaysia's second great post-War crisis occurred with race riots in Kuala Lumpur on May 13, 1969. Parliamentary democracy had to be suspended. But within 18 months everything was back to normal. And to ensure there would be no recurrence of such riots we implemented the New Economic Policy (NEP) aimed at eradicating poverty regardless of race and the elimination of the identification of race with economic functions.

As with all Southeast Asian countries, Malaysia has citizens of Chinese origin who dominated the economy almost entirely. The NEP helped the indigenous people to catch up with the Chinese. It was not a Robin Hood operation. Redistribution was to be from new wealth created through well-planned economic growth policies of the government. As for poverty, it was reduced from 50 per cent to 7 per cent in 30 years of the NEP.

We did not choose the socialist or the communist approach. We could have nationalised by expropriating from the rich Chinese. But we preferred the free market and affirmative action; something that is not easy to implement. The NEP has benefited every single indigenous people of Malaysia, each according to his capacity. Naturally some seem to benefit more than others. But there is no society in the world

---

A paper delivered at the World Economic Forum's Annual Meeting in Davos, Switzerland, on January 29, 1999

where there is absolute equality—not even in the communist world. The non-indigenous people, including the Chinese, also benefited.

Let me now turn to our third great crisis, which we are still experiencing now. Two weeks before the crisis, Michel Camdessus of the IMF had praised Malaysia for "managing the pressures that result from high growth and of maintaining a sound financial system amidst capital flows and a booming property market". Yet the country went into financial turmoil together with other East and Southeast Asian countries as its currency was rapidly devalued by the currency traders.

Instead of blaming the currency manipulators, the government was blamed. The governments of East Asia are all said to be corrupt, practised cronyism and nepotism and are not transparent. There is no doubt that to varying degrees they were. But despite this, these governments were able to develop their countries so fast that they were described as miracle economies. If their weaknesses were the cause they could never have performed these miracles. They would have collapsed long ago. But they collapsed only in July 1997 when their currencies were deliberately devalued by currency traders bent on making money for themselves.

We are not taken by the claim that the market is disciplining governments. If there is money to be made, currency traders would not care less if these governments are run by bandits. The market is made up of very greedy people who just want to make money for themselves without regard for the misery they cause the poor people in developing countries.

Devaluing currencies can give huge profits for the currency traders but it is a sure way to impoverish people and countries and destroy economies.If deliberate currency devaluation is accompanied by attacks on the stockmarket the result is even worse. Even the great United States would go under if the dollar is devalued by 50 per cent and Dow Jones plummet to two thousand points. Someone should do a sensitivity analysis of some of the giant corporations of the United States under these conditions.

In Malaysia, the ringgit was devalued by as much as 80 per cent at times and KLSE's Composite Index went down from 1,200 to as low as 260, wiping out almost US$300 billion in terms of market capitalisation. When this happened, the IMF used its Malaysian cronies to raise

interest rates, tighten credit and shorten the period of classifying non-performing loans. It was suggested that high interest rates would keep our money out of the hands of the currency traders. Instead it flowed massively to Singapore, where even higher interest rates were offered. The currency traders needed to borrow the money only for short periods and did not mind the high interests. They kept on devaluing the currency while Malaysia ran short of credit.

The Malaysian economy went into a tailspin and was almost on the verge of bankruptcy at one time. Foreign observers happily predicted that Malaysia would soon be forced to seek IMF aid and accept IMF control, which would mean allowing foreigners to take over Malaysian banks, privatised utilities and firms. The longer Malaysia balked the lower will the shares fall and the cheaper will it be for foreigners to pick up the distressed Malaysian corporations.

When we appealed to the IMF and the World Bank to curb the activities of currency traders, Camdessus merely wrote to say that currency trading is so huge and involved the great banks of the West that nothing could be done to regulate currency trading.

We could not understand it. To us, it was obvious that currency trading is at the root of practically all financial turmoils. With hundreds of billions in terms of purchasing power of the East lost, world trade and the world's economy must suffer. But it seems the rights of the currency traders are more important than the economy of the world. They must not be frustrated in any way.

It would seem that the system has become more important than the result. It has become a religion and must be upheld even if it destroys everything. The world's economy is not as important as the free markets and the rights of currency traders.

Malaysia is small. Its economy is not important to the world. Whether we are destroyed or not does not matter. Whether our people are hungry or they riot and self-destruct is of no concern to the world. Since this is the attitude of the world, Malaysia would be wasting its time hoping for the world community to restructure the international financial system merely to help us out. We Malaysians have to take independent action in order to protect our interests.

Since we believe that the currency traders and the stockmarket speculators were responsible for what happened to our economy, the

logical thing to do would be to put a stop to their activities as they affected our country. And so we put in place selective exchange controls designed specifically to prevent the currency traders from getting hold of our ringgit. The ringgit was therefore made worthless outside Malaysia and may not be brought back into Malaysia one month after controls were imposed.

Trade is to be conducted in foreign currencies. Exports must exceed imports if there is to be enough foreign currencies to pay for imports. Within the country the foreign currency can be converted to ringgit at RM3.80 to US$1.00 or equivalent and vice versa. Conversion is only for payments for imports. Within four months of controls, reserves rose by 35 per cent to US$27 billion. As all export earnings are sold to the central bank, the money in circulation has also increased.

The Malaysian stockmarket was peculiar in that much of the trading was done in Singapore through an over-the-counter market operated by the Stock Exchange of Singapore. Although shares traded there were illegal according to Malaysian law and were not recorded in the Kuala Lumpur Stock Exchange (KLSE) they nevertheless affected the Kuala Lumpur Composite Index.

Shortselling in Singapore rapidly pushed down the Composite Index. All the Malaysian banks and corporations went into a state of distress, unable to repay loans or to borrow money to finance their businesses. Unless the trading in Singapore is stopped, Malaysian banks and companies would go bankrupt and we would be forced to let foreigners take over all our businesses. We Malaysians would be mere workers in foreign-owned companies.

To stop this we required all share trading to be made through the KLSE. In addition capital invested in the stockmarket must stay in the country for at least one year. This effectively stopped share manipulations. At the time when the controls were imposed, the Kuala Lumpur Stock Exchange's Composite Index (KLSE CI) had slipped to 260 points from 1,200 points. But the KLSE CI has now risen to about 600 points and companies are now able to service their loans and borrow again and businesses have largely been revived.

Interest rates have been lowered now that the ringgit is free of the threat of devaluation by the currency traders, while the return of the ringgit from abroad has helped to increase liquidity. An asset manage-

ment company has bought the non-performing loans while a special purpose vehicle was set up to recapitalise the banks.

When Malaysia introduced selective controls on September 1, 1998, there was almost universal condemnation. We were told that we would fail or at best the relief would be temporary. The international media as usual accused the Malaysian government of imposing controls to save the cronies and family members of the Prime Minister. They even hinted that the people would rise and overthrow the government.

I would like to invite you to visit Malaysia to see the situation for yourselves and whether controls have harmed Malaysia. Talk to the average Malaysians, not just to the few who are anti-government. Find out if the people are interested in rioting and overthrowing the government. Meet the managers of 100 per cent foreign-owned companies and ask them how they are doing.

I ask you to come and see for yourself because apart from currency traders and stockmarket raiders, we also have to contend with a hostile Western media which distort facts about Malaysia and are not above fabricating stories if they are against you. If you depend on them, you will never know the truth. And they do not like countries which refuse to *kowtow* to them. In other words, they deny others free speech while they preach the sanctity of free speech for themselves. We know of hundreds of cancellations by foreign tourists because Malaysia was described by them as a war zone. Power, it seems, has corrupted the press. Ironically, in the Information Age, the only way to get real information is to go see for yourself.

However, if you care to believe, since controls were imposed on September 1, 1998, the results have been very gratifying. Businesses have been revived and are doing fairly well. Share prices have gone up and non-performing loans (NPLs) have been reduced, with banks and companies becoming healthy again. The repatriation of the Malaysian ringgit has also enabled us to recapitalise the banks and purchase NPLs without foreign loans while retrenchment had been minimal. In fact, statistically, we still have zero unemployment.

Inflation is only around 1.5 per cent above the average yearly inflation rate and there is no shortage of food, medicine or fuel. The supermarkets are well-stocked with everything, including imported foods. There are no riots and you can travel anywhere in safety.

Whereas for almost a decade there had been a deficit in the balance of payment, now there is a huge surplus. Foreign reserves had also risen by 35 per cent within four months from US$20 billion to US$27 billion, which is equivalent to sustaining over five months of retained imports. Property and motor vehicle sales have shot up and all the other indicators show an economy which is recovering.

There may be other reasons for recovery but there can be no doubt that imposing selective currency and capital controls played a major role. It cannot be a coincidence that the healthy economic indicators began to show almost immediately after controls were instituted in September 1998.

Those who do not condemn the controls outright ask us when we would lift them. They admit that controls have helped to stabilise and revive the Malaysian economy, but they insist that they are retrogressive steps. Now that stability has been achieved, the controls should be removed, they say.

We see no reason to remove the currency controls now. The experience of Latin American countries shows that as soon as their economies recover from the effects of attacks on their currencies, the currency traders would launch another attack with equally disastrous results. Clearly, as long as the international financial regime allows the currency traders to devalue currencies, there is no guarantee that they will cease and desist simply because financial reforms have been carried out faithfully by governments. Currency traders are not interested in the good behaviour of governments. They are only interested in countries where there is wealth to be robbed. Countries with worse governments are left alone if they are too poor to be robbed through currency devaluation.

The controls will therefore remain in place until the international community devises a new financial regime which curbs the activities of currency traders. Currency trading has served no good purpose as far as the world's economy is concerned. It only enriches a few capitalists in developed countries at the expense of poor countries and their people. Millions of East Asians today are starving or unable to afford medical treatment or milk for their children. You may want to blame the governments for this catastrophe, but before the currency devaluation, these things did not happen.

The IMF, the Western media and the rating agencies are also culpable, though not initially. It is the currency traders who are the true culprits in causing the destruction of the economies of East Asia, of Latin America, of Russia and of the world. Trillions of dollars in terms of purchasing power and in real terms have been lost. The currency traders have destroyed huge amounts of the wealth of the world in order to make a relatively small profit for themselves.

I have no reason to change my mind over what I had said in Hongkong in 1997 that currency traders were responsible for ruining the economies of East Asia, Latin America and Russia. The world can do without their destructive cattle-like behaviour. If they cannot be done away with, they should at least be regulated. governments which harbour them and claim that they cannot control them should resign or be overthrown.

The 21st century should see a better world than the 20th. In the 20th century, we saw the invention of ever more destructive weapons of war. We are now seeing newer weapons of war, namely financial and economic weapons. And they are no less destructive, no less lethal than rockets and bombs.

If the world really believes in peace, democracy, and justice for all, then currency trading should be destroyed or curbed. Then and then only will we see a revival of the world's economy and an equitable distribution of wealth.

Malaysia is bullish on bouncing back from the brink of economic disaster. But I must admit that as a small trading nation, the extent it bounces back depends on the world's economy. We will not recover fully until the global economy is revived, but the world would not be able to do so until it destroys or curbs currency trading and stop regarding capitalism as a religion.

5
MANAGING THE ASIAN FINANCIAL CRISIS

DISMISSED INITIALLY AS an Asian problem when it began in July 1997, the East Asian financial crisis has now ballooned into an economic upheaval of global proportion. The financial crisis has since spread to Russia, where the IMF has again failed to rescue. More recently, the financial shockwaves have reached the American shores. Several Latin American countries, facing massive capital outflows and currency devaluations, may need to resort to the IMF soon. With the contagion now spread across three continents, the threat of a global recession looms large. What went wrong? Is something amiss or different about this crisis? Or is it just the scale and the speed? Has technology advanced beyond human control? To know this we have to know the root causes and the secondary and even tertiary causes if there are any.

We have to remember that the East Asian countries before their financial collapse were amongst the most successful economies in the world. The economic success is real although attributing it to miracles was quite wrong. These countries grew fast economically because they had apparently found the formula for growth. The formula is not the same but certain elements were common.

South Korea was ultra-nationalistic. It did not want foreign companies to invest and develop its industries. It preferred buying technologies and breeding its own entrepreneurs and industrialists. Japan was its model and a source of its technologies. South Koreans with any

A paper delivered at the international conference on *Managing the Asian Financial Crisis: Lessons and Challenges* in Kuala Lumpur, Malaysia, on November 2, 1998

potential at all were given protection and funds by the government to go into practically any industry they chose. Those who succeeded would get even more help. Very quickly huge counterparts of the Japanese trading houses emerged.

Although these *chaebols* were largely privately owned, it did not prevent them from contributing tremendously to the rapid development and industrialisation of South Korea. They may be considered as cronies of the government but the cronyism came mostly after the government recognised their potential to succeed and to help propel the country's industrialisation. Besides, their success brought employment to the South Korean workforce and helped the small and medium industries. It would be wrong to say that nobody except themselves gained from their success. It is also doubtful if public limited companies were floated in order to venture into the unknown territory of the large-scale industries, such public limited companies would succeed. Certainly rapid success would not have been possible as the management and decision-making process of public companies are complex, tedious and cautious. Companies with strong leadership by the proprietor chief executive are much more able to make forays into unknown territories and to take bold actions to overcome obstacles.

Obviously, any lack of skill would result in early failure and dropping out. So a few would survive and succeed. And these would grow very rapidly, especially as the government with nationalist objectives extending helping hands. Within a very short space of time a number of *chaebols* emerged which seem capable of unlimited growth in every direction.

Rapid growth necessitates borrowing huge funds, first from domestic sources and then from foreign sources. Cashflow for the servicing of loans was important. Profits were not too important. The South Koreans were in the game of catching up. They had to grow. All earnings must go into expansion. In no time at all the South Koreans emerged as an economic powerhouse. The foundation may seem weak but as long as they can grow and generate cashflow they were safe. As the *chaebols* grew and expanded South Korea prospered. The per-capita income qualified South Korea for membership of the OECD.

There was no doubt that South Korea was a success story. Its way of doing business is obviously not the same as the mature economies of the West or even Japan but it was an economic success. The people as a

whole prospered, were well educated and quickly became highly skilled. There was no reason to think that if they continued to employ their strategy they would become a developed country fairly soon.

The South Koreans may be said to be practising crony capitalism par excellence. Apparently only a selected few benefited and emerged as great tycoons owning *chaebols*. But if others are given the same kind of selective support by the government would they not be regarded as the government cronies also? If a great many were to get the same support indiscriminately would the strategy work? The capacity of the government would be much stretched and it is likely that none would really succeed. They would all be small- or medium-sized companies which would not contribute much towards South Korean nationalistic developmental targets. South Korea would be just like any other developing country, struggling for years to feed its people. The most talented or adventurous would migrate. The less enterprising would stay put in a perpetually developing country. But South Korea created the tycoons and the *chaebols* and achieved tremendous growth to become a Newly Industrialising Country. It must be remembered that Japan did the same even more thoroughly during the Meiji Restoration.

In Southeast Asia, the Asean countries decided to depend on foreign investments for their development and industrialisation. Unless the domestic markets are involved, the foreigners were free to do anything, including owning 100 per cent of the industries. Their gains were less and slower in coming than in the South Korean case. It took them a long time to acquire the technologies and the skills of industrial management and investments. It took them a long time to build up the capital they needed to grow big.

But eventually they did produce their smaller versions of the *chaebols*. Certain industries, mainly those serving the local markets, were kept out of the hands of foreigners. When privatisation became acceptable the state enterprises and the big utilities were handed over to those local businesses which had grown big enough to handle these state-owned entities.

It must be remembered that most of the state-run businesses were moribund. They were regarded as the services to be provided by the state due to the taxes paid by the people. Thus the roads were built and maintained by the state for the use free of charge mainly, by the tax payers. No return was expected by the state. Since the state had inade-

quate funds the roads were badly constructed and even more badly maintained.

Privatisation removed most of the responsibility of the state to build and maintain roads. But since the state continues to collect taxes, the state must return the taxes to the people in some way. And so the state subsidises the construction and maintenance of the public utilities by selling off at a much discounted price. That way the charges, road tolls in the case of some highways, would remain low.

Again some people have to be selected for whatever enterprise or industry that the government wished to promote. It does not matter who was selected, whether they are friends of the government leaders or not; whoever gets selected for anything at all, will be labelled cronies of the government. Even when public companies are selected the charges of cronyism would still be made. Just about any businessman who benefits in anyway from government decision would be labelled a government crony. That the selections were made through open tenders made no difference. They would still be considered as cronies.

Only if foreigners get the project unconditionally, without regard for national benefits would the accusation of cronyism not be made. The foreigners must be allowed to take everything for themselves without any restriction. Their claim is that they, because of their absolute superiority, were doing a favour to the countries concerned because they would provide the best services and goods at the best cost, though not necessarily the lowest cost. That they make huge profits for themselves is totally acceptable even though they provide unfair competition for the locals.

In both South Korea and Southeast Asian countries there is probably some degree of true cronyism and nepotism. There must be some who have been given opportunities and help because they were cronies or members of the families or connected. But it is not correct or fair to assume that everyone who had been 'favoured' were cronies. Even members of the families may have legitimacy in their dealings involving the government.

Whether the practices and the strategies of these countries were good or bad, no one can say that they had failed to develop their countries well and fast, have given their people ever higher standards of living, increased their technological, educational and other skills and gen-

erally put them and their countries strongly on the path of progress way ahead of other developing countries. In fact left to themselves these countries would catch up with the developed countries in a relatively short span of time.

Would these countries practising what they have been practising collapse economically? They may not be able to keep up the pace, they will have hiccups. Some of their businesses and their banks would fail. But it is doubtful that they will suffer total collapse. Certainly not suddenly and simultaneously—one moment hale and hearty and the next moment tottering aimlessly about in a state of total collapse.

Should anything happen to their bank or institution or business, no matter how big, efforts could be made to turn them around. Rescuing companies is something that everyone does. The idea that companies which fail must not be rescued is not a matter of religious injunction. Too many innocent people would be punished if businesses are allowed to fail. Punish the wrongdoers by all means but killing the company serves no good purpose. The innocents would be the one to suffer most. And so if there are failures, the companies could be resuscitated and the country go on prospering. The countries of East Asia would not collapse suddenly and simultaneously. There would be no massive contagion, only some temporary flu.

But we know that the countries of East Asia suddenly collapsed together. If it is not because of their bad governments, their corruption, their crony capitalism and nepotism, then what?

They collapsed because their wealth was taken away from them, through currency devaluation. They collapsed because they were suddenly made extremely poor. They were not able to pay their debts, not able to borrow, not able to finance their business activities, not able to do anything. They were financially paralysed.

When their currency is devalued the cost of buying foreign currency to pay debts or to buy raw materials, components or services became unaffordable. Interest rates and credit squeezes do not help either. Simultaneous attacks on the share markets render the companies insolvent as banks call for margins. Non-performing loans (NPLs) increased drastically.

The collapse is caused by currency being devalued. There may be other reasons but it is devaluation which precipitated the collapse.

How does the currency get devalued? Did the currency sense that the government was corrupt and decide to devalue itself? Obviously not. Did the government devalue the currency? The government obviously did not. Then who did? The currency traders did.

Why did they do it? Is it because they feared they would lose money? No. There is no evidence that they were holding large quantities of the currencies concerned. So a fall in the value of the currency was not going to cost them anything, neither would a revaluation give them any profit. But by borrowing the currency and then selling it they could cause the currency to depreciate. And when it had depreciated sufficiently they could buy the currency and deliver to those who had bought at the higher prices and so make handsome profits. No lack of confidence or fear of losing money on their investments are involved. It was the possibility of making huge profits through shortselling that motivated the currency traders. It was greed, a greed that cares nothing for the destruction caused, for the collapse of perfectly healthy and prosperous economies, greed that thrives on the misery of others.

These currency traders control and manage huge funds invested in by the very rich in the very rich countries. On top of that they could leverage by, in the case of the Long-Term Capital Management, up to 200 times. They are well connected. They are the cronies of the bankers who manage huge funds belonging to the public. They believe that if they are big no one can stop them from manipulating the market any way they wish. The central banks of developing countries with their puny reserves would be bankrupt long before they, the funds, have risked even a fraction of the huge sums at their disposal.

The fact that by devaluing the currencies they create financial turmoil, impoverish the countries and their people, throw millions out of jobs and deprived them of food, medicine, and so on, cause them to riot and destabilise previously stable governments and even cause these governments to be overthrown—all these bothered them not a bit. They merely claim that these governments were bad and they had lost confidence in them and so pulled out their money. That they had not invested at all in these countries and really did not have anything to pull out, did not bother them. That their loss of confidence would not cause them to lose anything also did not bother them. If the act of pulling out their money would earn them handsome profits, then they would borrow the money in order to pull it out. The important thing is

to make money from the opportunity which they could create based on their alleged lack of confidence. If the fundamentals are good and there is no reason for losing confidence, thèn contagion can be a good reason for loss of confidence. Any reason is good enough for borrowing the currencies in order to pull out, to shortsell and to reap huge profits.

And so one after another the tiger economies of Asia had their currencies devalued by the currency traders and all their governments were accused of corruption, nepotism, crony capitalism and mismanagement. Everything they had done before which enriched and developed their countries were now blamed for creating the loss of confidence and the devaluation of their currencies. The whole world joined in the chorus, accusing the governments of East Asian countries of causing their countries to descend into financial and economic turmoil.

No mention was made of the role of the currency traders except that they had lost confidence and like herds of cattle they rushed off with their money. This is their right. Why should they put their money at risk? They invested in order to make money, not to prop up corrupt governments. But one might point out that they never really invested in these currencies. That is irrelevant. Since they saw an opportunity to make money by borrowing the currency, selling it down and profiting by it, why not?

They also attack the stockmarket, selling off the shares they hold or the share they borrowed. The share indices plummeted. The companies lost their capital and became unable to meet margin calls or pay debts. The share value went below the asset value. These companies can be bought for a song. They no longer pay the government any tax on their profits. They were not making any profits. They were losing. The government cannot make ends meet now.

Here is where the IMF comes in. Loans are offered on condition the countries allow foreign companies to acquire businesses or start businesses without any condition. Other conditions imposed such as higher interest rates and credit squeezes ensured that more banks and companies go into failure. The turmoil worsened. But not to worry. The companies and banks failed because they were bad and should be got rid off. Only good companies would remain and when the economy recovers it would be healthier. But the currency refused to recover. It became worse instead.

Eventually the IMF is blamed. Still the currency traders are not blamed. They were left free to rape other countries. So long as they do not disturb the economies of the rich countries no blame was attached to them.

Feeling safe and not being conscience-striken by the tragedies they have wrought all over the world, the fund managers grew bolder. They borrowed more and they directed their attacks against every country that they could make profits from. Only the countries where their main investors like were left free.

But then Russia collapsed totally under their attacks and the Russian rouble became totally useless. The Long-Term Capital Management Fund lost a huge sum of money. Nobody really knows how much they lost as transparency is demanded by them only of others but not of themselves.

But transparent or not the lenders to the fund cannot hide the huge losses they had sustained. We know some of these individual losses by banks and various funds exceed billions. We know that the Federal Reserve had to force banks to bail out the LTCM with some US$3.5 billion. But we will never learn the full story because surreptitious rescues are being mounted to bail out the others. The investors in the LTCM are VIPs and unlike the millions who are starving in the poor countries raped by the funds, they must be saved.

Cronyism is extensive in the operations of the banks and the funds. They all know each other and they talk all the time to each other. In many instances they had previously worked together in the same institutions or companies. Subscription to the funds are by invitation only and obviously those invited are known to the managers of the funds. Although the funds may compete with each other, there are enough indication that they also collude.

Whenever any currency is sold, there must be someone who bought. If buying a currency would revalue it, then it should be revalued as often as it is devalued. There cannot be any sale without any purchase. There must always be a willing buyer and a willing seller. They would neutralise each other. But it would seem that sometimes there were only sellers who devalue the currency without there being any buyers to revalue the currency.

Sometimes the market is thin, where only very small amounts were being bought or sold. Yet on the basis of these small deals the whole currency gets devalued or revalued. How can such small transaction result in billions being lost or gained by whole nations? People, millions of them get impoverished, starved, lost access to medical treatment because a few people sold a small amount of currency in some faraway place.

The governments of many East Asian countries may be bad, may practise cronyism, nepotism, and so on. They may provide an excuse for loss of confidence by the so-called market force. But these governments did not devalue their currencies nor did the currencies sense the wickedness of the governments and devalue themselves. The currency traders devalued the currencies by their speculation and manipulation. The IMF did not devalue but they helped the process and they provide additional excuses for the currency traders to devalue the currencies further. If the countries failed to implement the strictures of the IMF, then the currency traders would cause the currencies to devalue further. The IMF is not quite culpable but it used the threats of the currency traders to extract the maximum compliance from the subject governments.

The currency traders are no doubt the people responsible for devaluing the currencies. They are the cause of the currency turmoil. They spread it worldwide. They precipitated the current recession in every country. They are well on the way to bringing about a worldwide recession.

If we are going to manage the Asian financial crisis with any possibility of success we have to deal with currency speculation and manipulations.

It is said that the volume of currency trading is 20 times that of world trade. It is perhaps even bigger now. But what is there to show for the amount of money involved? World trade creates wealth and jobs and industries and all and every kind of economic activities. Without world trade good growth for any country would not be possible. The transportation industry, the shipping, air freighting, land transport of every kind, insurance, stevedoring and a host of other commercial activities would not be there without world trade. The world is as developed as it is today because of world trade in goods and services of every conceivable kind.

If world trade is 20 times its present value, then the wealth and the well-being it creates would be unimaginable. Every country, rich or poor, backward or advanced would be considerably enriched. But we know that the wealth of the world is due largely to the trade in goods and services, while currency trading despite being 20 times bigger has not contributed anything to the well-being of the world, to economic development. Indeed we know for a fact that currency trading has destroyed the economies that world trade had built, has impoverished millions and now threatens to cause a world depression. A few very rich investors may have made huge profits for themselves from the trading in currencies by the so-called hedge funds but their combined profits could add up to only a fraction of the amount of wealth they have destroyed. And now we see that they can fail too and drag down with them the rich investors, the banks and other hedge funds. Despite bail-outs the collapse of just one hedge fund involved in currency trading is likely to cause worldwide recession.

It is clear that currency trading has not done any good for the world, in fact has been the cause of the present financial and economic turmoil, has impoverished the world. Unless currency trading is recognised as the root cause of the present problem, corrective actions cannot be made. Cosmetic adjustments, correcting peripheral causes, and so on, will not do any good at all. Nor would an admission that currency trading is too big and too powerful to be regulated help overcome the problem.

Exchanging one currency for another is necessary for world trade. But currency trading in the present form is not essential. If currency trading cannot be done away with, then it should be properly supervised and regulated. This is possible if the big rich economic powers are willing to cooperate, to enact laws and rules and to enforce them.

Currency trading must be forced into the open. The world acted in concert to prevent money laundering. There is no reason why the world cannot act in concert to regulate currency trading. Such trading must be registered and licensed in the countries where they operate. Banks must be made to reduce the money they lend to these funds to reasonable multiples. The basis for changing the exchange rate must be regularised. So long as there are buyers, there should be no change in the rates. Only a certain percentage in the change of exchange rates should be allowed for a given time. Any rate exceeding the percentage

allowed should result in stoppage of trading. The sellers must deliver within a specified period the money sold. An amount not exceeding a certain percentage of the trade of the country concerned must be fixed as the maximum limit for any deal on any day.

Obviously the rules and regulations and laws will prevent the traders from making the kind of profit they are used to making. But if trade in goods and services are limited by what the market can bear, why should it not limit trade in currencies? Must we protect the excessive profitability of currency trading to the extent of plunging countries, regions and the world into economic turmoil and recession?

Free trade is good only if it brings about wealth and benefits to the peoples and the countries involved. Free trade is not meant to profit one at the cost of the destruction of the other partner. If free trade means that the rich can rape the poor, then we might as well resort to conquest and colonisation of the poor by the rich and the powerful. If this is what the world economic order is going to be like, then we might as well not talk about the independence of nations and human rights. It would be the height of hypocrisy if we accept the exploitation of the poor by the rich as the norm, when we all talk about a brave, humane new global society. We are actually backsliding and returning to the Dark Ages, the age of superstition in which economic and political exploitation must be subscribed to by everyone on pain of being declared a non-believer and being burnt at the stake.

We are here to identify the lessons and challenges of the finacial crisis so as to manage it more effectively. We are not here to indulge in academic exercise. Pussyfooting around will get us nowhere. We will have to face the problems head-on and must be willing to accept the condemnation of the rich and the powerful if our findings are to contribute anything at all to the solution of the financial crisis faced by the world. We must be willing to face up to the challenge of turmoil.

6

MALAYSIA'S RESPONSE TO THE CURRENCY TURMOIL

THE WORLD IS now heading towards a recession. Everyone acknowledges this. While we are all aware that the world has shrunk into a village and we are all close neighbours, there is really no attempt to deal with the impending recession as a common problem. The remedies taken so far are piecemeal, unintegrated and isolated from each other. There has been much rhetoric but no agreement on what to do and certainly no concerted action taken.

The greatest impediment to solving the economic and financial turmoils assailing the world is the unwillingness to acknowledge the root cause of the problem and therefore deal with it in a coherent manner. Everything else is blamed except the real cause of the problem.

The problem has been with us for a long time. One country after another, and sometimes one region after another, has experienced sudden and massive collapse of its economy. Certain remedies were applied and some recovery was achieved. But the recovery was not permanent. The collapse recurred, again and again.

Thus the countries of Latin America repeatedly underwent severe recession. It costs them and it costs the world a lot of money to resuscitate them. No sooner have they recovered, they suffered another bout of economic turmoil and collapse. The same remedies were applied and recovery of a kind would be achieved.

A paper delivered at a seminar organised by *Mainichi Shimbun* in Tokyo, Japan, on October 20, 1998

European countries are not immune from these bouts of depression caused by sudden devaluations of their currencies. Financial reserves were called up and the strength of the currency restored. Some even claim that they become stronger after their bouts of economic depression. But whether they are stronger or not they can and very often they do suffer from currency devaluation again and again.

The instability of the currencies hampered economic growth worldwide. The halcyon days of the fixed exchange rates under the Bretton Woods regime, when the world experienced steady and rapid economic recovery from the devaluation of World War II did not impress the advocates of the *laissez-faire* market economy. They did not believe that governments should again fix exchange rate. The market should do so since the market knows best what is good for it. When economies fail it is because the market is reacting to some fundamental weakness or malpractices in that economy.

What motivates the market? Obviously, it is the desire for profits. Basically, it is greed, a desire for more. The suggestion that markets have other objectives, that it wants to see a better government is ridiculous. What is a better government for the market is one which can satisfy its greed more and faster. An equitable world, a just world, a world where everyone is well-off and happy is not the concern of the market. Only if such a world affords the market a means of making more for itself will it want such an idealistic world.

Thus the current preoccupation of the market forces is to ensure that the financial systems of the countries which they wish to raid are open to them, are without any obstruction to their exploitation to the maximum. Any policy or practice which might get in the way of their operation for maximum profit will be regarded by them as wrong and unfair.

Their ideal is a situation where the government ensures that law and order is maintained while they carry on their businesses in any way they like. They must not be regulated even if their activities destroy the economy and the livelihood of the people.

Presently market forces really mean the people who have under their control vast sums of money which are used for trading in currencies and shares. Since no one regulates them, they are free to devise their own rules of trading. According to their rule, every time they sell

any currency that currency depreciates by a few points. By repeated selling they can devalue any currency to whatever level they wish. There is no limit to which they can devalue a currency. Thus they devalued the Malaysian ringgit by 60 per cent while they devalued the Indonesian rupiah at one time by 600 per cent.

To revalue, the currency has to be bought with US dollars. Thus central banks may defend their currency by buying their own currency also with US dollars. But since the central banks have usually less money than the currency traders, defending the currency would be futile.

Another rule of the currency traders is that they can leverage their capital apparently as much as they like. Usually they leverage by as much as 20 times. But the Long-Term Capital Management Fund (LTCM) actually leveraged by 30 times and then leverage this amount by a further eight times. Thus, with a mere US$4-billion capital, the LTCM could invest as much as US$1 trillion.

It may be true that the governments of the countries of Southeast Asia are corrupt, practise nepotism, crony capitalism, and so on. But no one can deny that these governments had developed their countries much better than any other developing country. Such was their development that they were labelled Economic Tigers. Yet suddenly these countries collapsed and experienced the worst recession ever.

The currency traders and stockmarket raiders alleged that they pulled out their money because they had lost confidence in these countries. Is it true that they lost confidence or is it that they saw an opportunity to make a lot of money for themselves by selling down the currencies and the shares? Would they have lost confidence if they could not make any money for themselves by pulling out? Did they actually put money in these countries to back the currencies or have the exchange rates of these currencies been there in the past without any help from the currency traders?

If the currency traders lost confidence in the tiger economies, why is it that they have not lost confidence in those developing countries which are badly administered, corrupted and extremely poor? Surely they should lose confidence in these basket cases rather than in the tiger economies.

The fact is that confidence has no part in the decision of the currency traders and stockmarket raiders to devalue the currencies and the shares. It was greed that motivated their people.

What happens when the currency of a developing country is devalued along with the share prices? The country becomes very poor. Their capacity to import goods is reduced by the percentage of the devaluation. Their cost of living rises. Their wage earners cannot make ends meet. Many will lose their jobs. In one country almost 20 million workers lost their jobs. Their banks fail and their businesses go bankrupt.

Within a short while people who had been prosperous will be starving. They will have no medicine or milk for their children. They will have to scrounge or scavenge for food in the rubbish dumps. They may have to eat cats or rats to survive.

The IMF will then come in to offer loans. But there are conditions. These conditions, such as increasing interest rates, squeezing credit, bankrupting banks and businesses merely make matters worse. High interest rates and credit squeezes at a time of economic strain and general impoverishment only cause more business failures. Eventually the governments will fail too as corporate and personal taxes dry up. Paying for the IMF loans would become impossible. Economic recovery would be beyond any government.

Should the IMF be blamed? Yes, for making matters worse. But the IMF only came in later, after the recession had set in following currency devaluation. The primary cause is the currency traders and their greed. They are the ones who inflicted the misfortunes on the previously prosperous countries.

Initially the blame was placed squarely on the "corrupt and incompetent" governments of East Asia, on the way they develop their countries and the way business in these countries were conducted. Slowly a few voices began to blame the IMF because after the IMF moved in the situation worsened. The IMF remedy was blamed. It did not take into consideration the different situations in the different countries. It was too heavy-handed.

Everyone avoided blaming the currency traders. How can anyone blame them when the free flow of capital across borders is one of the principles of free trade, of a borderless world, of a deregulated liberalised world. Everyone must accept capital flows in and out of countries with-

out hindrance because it epitomises the free trade creed, the new religion which must be submitted to by all. Not only must capital be free to go anywhere but no one should know where it comes from, where it goes to, who controls it and how much of it is around. Others must be transparent but not the activities of capital.

But in the meantime the contagion was spreading. After East Asia came Latin America and Russia. Europe and the United States confidently predicted that they would not be affected by the East Asian disease. They are too clean and incorruptible. They do not practise crony capitalism or nepotism. They would never lose the confidence of the currency traders. They would never pull their money out. After all, their money came from their own countries. Where can they park the money if it is pulled out of the countries which provide the capital to attack the other countries?

But Europe and America cannot go on being well when the rest of the world is unwell. After all, the countries of East Asia make up the biggest market of Europe and the United States. If they are poor they cannot buy the goods and services from Europe and the United States. If Europe and the United States lose their East Asian market their economies must be affected. There are certain things which only East Asia buys from Europe and the United States, for example, long-range large aircrafts, computers and sophisticated electronics, and weapons.

When East Asia becomes poor, Europe and the United States must become poor also—not so much perhaps, but certainly less rich than before.

Blaming the IMF and not giving it funds has got the United States and Europe nowhere. Eventually timid eyes were focused on the currency traders, the hedge funds with their billions and their shadowy activities. But it was not until the LTCM debacle that the United States and Europe awoke to the danger posed by the hedge funds and currency trading.

When LTCM failed, the powers-that-be in America suddenly realised that their own financial system can collapse too. No time was wasted in asking about government corruption or crony capitalism. Too many people, too many banks, indeed too many other hedge funds had invested in the failure-proof Nobel laureate led Long-Term Capital Management Fund. Each of them had invested huge sums of money,

running into billions over in one or two cases. They cannot be allowed to lose this kind of money. They must be saved. It does not matter that they would in fact be using public funds to save themselves. The banks were told to put in money, US$3.5 billion in all to save LTCM, i.e. to save the investors.

Clearly, currency trading can go wrong and threaten the rich and powerful countries too. If only the poor will be the victims nothing should be done. Now the rich may also suffer from currency trading. Therefore currency trading must be regulated so that the rich would not be threatened.

This is the world in which we live. This is the future that we see descending upon us in the next century, in the next millennium. In Malaysia we see these things clearly. We see that no one cares what happens to us. We are a small country struggling to catch up with the developed countries. We can expect no help, no hand stretched out to pull us up. It is in this challenging world that we seek to protect ourselves with the little strength that we have.

When Malaysia decided to cut itself off from the new religious creed as represented by the free market, we know that we would be regarded as heretics and we will have to face the possibility of being burnt at the stake. But we really have no choice. Being a heretic is better than being colonised by people who believe in greed as the sole motivation for their actions, who worship greed, who declare that greed is great. Such people have no compassion. We see how they have destroyed countries and regions, thrown millions out of jobs, precipitated starvation, riots, political unrests and the overthrow of governments. We see them doing this and yet they not only disclaim responsibility but they blame others for what they have done. We would rather be heretics, be pariahs even, than be dominated by these people.

The only way for Malaysia to avoid colonisation is for us to protect our currency and shares from being manipulated by these people. To do this we have to illegalise offshore ringgits. Under normal circumstances the ringgit has no purchasing power outside of Malaysia. But offshore ringgits can be borrowed, bought or sold outside the country. To give value to the offshore ringgits, it is actually held in banks in Malaysia, in *Vostro* accounts, reflecting the ownership and amount of ringgits held offshore. Changes in the ownership of the offshore ringgit must be reflected in the *Vostro* accounts of the owners.

The Malaysian action is limited to stopping the currency traders from having access to offshore ringgits. All offshore ringgits have been made illegal or valueless unless transferred back to Malaysia within one month.

Ringgits in the *Vostro* accounts in Malaysian banks cannot be moved to reflect dealings in offshore ringgits. Banks must inform the central bank of any movement in their *Vostro* accounts. Unless the ringgits are put into circulation in Malaysia for normal business, such ringgit must be deposited with the central bank.

This is about the only thing that the Malaysian Exchange Control does. Since the ringgit has no value outside Malaysia, it cannot be taken out of the country. But foreign currency, i.e. foreign capital, can move in and out of the country freely. Settlement of all trade bills will be done in foreign currencies. Capital coming into the country for Foreign Direct Investment (FDI) will be in foreign currencies.

Since the ringgit is only available in the country, all exchange between the ringgit and the foreign currency can only be done within Malaysia. There will be no speculations on the ringgit exchange rate but conversion of the ringgit into foreign currency and vice versa can be done in order to finance business. The rate is fixed by the government taking into account the need to be competitive in the world market.

The rate fixed presently is RM3.80 to US$1.00 or RM1.00 equals US$0.26. This fixed rate will be maintained for as long as possible even if the currencies of competing countries get devalued.

Of course, certain rules and regulations have to be put in place in order to prevent abuses of the fixed exchange rate regime. Many say that a fixed exchange rate will lead to abuses and corruption. No doubt there is this danger. But Malaysia is a small country and the people are largely law abiding. The government has strong popular support and can enforce the policy easily.

So far the Exchange Rate Control Mechanism has worked well. The people, especially the business people, foreign and local have accepted it and have found no difficulty conducting their business. Indeed they found the elimination of the need to hedge against fluctuation in exchange rates a decided advantage when pricing and budgetting.

The Malaysian economy is already showing early signs of turning around. Reserves have gone up and the balance of payment is in surplus. Inflation is going down below the 5 per cent that prevails now. The sale of motor vehicles and houses have gone up, stimulating the transport and building material industries.

There are many other signs of improvements in the economy of Malaysia. Although there is some political problem arising from the dismissal of Dato' Seri Anwar Ibrahim, the Deputy Prime Minister amd Minister of Finance, and his being charged in court for a number of offences, the country is generally calm. The attempt by the followers of the former DPM to resort to mob rule to bring about his release is not working. The people still adhere to the rule of law and democracy. They reject mob-rule totally.

Malaysia is settling down well after the country regained control of the currency and the stockmarket. We are not out of the woods yet. Our detractors have done their best to undermine the country. I heard that the Japanese believe there is continuous rioting in Malaysia and it is a dangerous place to go to. I would like to assure you that Malaysia is as safe as ever. You not only can come to Malaysia, but you can do business there, you can invest there with good legitimate profits.

I would like to invite Japanese journalists to come to Malaysia and see things for themselves. Do not trust CNN or CNBC. They have a different agenda and they tell lies in order to promote their agenda. They too are motivated by greed and the power they wield has corrupted them absolutely.

7
MANAGING AN ECONOMY IN TURMOIL

HARVARD, OF COURSE, is the seat of liberalism. It is where the struggle against the role of governments in the market has been carried out. But I would like to maintain that governments are definitely more than just a necessary evil. As I see it, governments create and maintain the framework, without which tolerably free markets cannot survive. In addition, governments deal with the market's unwanted "excesses" to ensure that society's interests are protected always and to ensure that the impact of what academic economists call "externalities" (most often arising from the blind pursuit of individual self-interest) does not collectively lead to the exploitation of the weak. The happiness of the greatest number should always prevail, and this goal cannot be achieved without some measure of government supervision.

Adam Smith (1723-1790), the Scottish economist-philosopher, is often credited as being the founding father of modern political economics. In his most famous treatise, *An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, published in 1776, Smith talks about the "invisible hand" which regulates prices and control markets. This "invisible hand" has become a sacred ghost, so to speak, to free-market advocates, who see any kind of government intervention as interference—virtually a pact with the devil.

Although Smith does discuss the "invisible hand" in his treatise, it should be remembered that he is also acutely aware of the crucial sig-

---

A speech delivered at the 6th Prime Ministerial Lecture of the Harvard Club of Malaysia in Kuala Lumpur, Malaysia, on October 5, 1998

nificance of the state. Smith, I believe, tried to establish in his work a balance between the market and the government. Indeed, he had clearly indicated his willingness to depart from his *laissez-faire* strategy whenever there were compelling reasons for government regulation, as in the case of banking, currency and even interest rates. He also argued that by providing defence, social justice and infrastructure, governments can create the preconditions for a market economy and for "that universal opulence which extends itself to the lowest ranks of the people."

Nor did Smith believe that wealth was all that mattered. Quite the opposite, in fact. He worked at creating an ideal society, one that would be more stable and more civil, and one that tempered "people's worst passions" for greed and gain. Greater wealth, by relieving suffering, enabled people to be more "benevolent". Clearly, his emphasis on the positive role of government in his economic treatise, *An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (1776), has often been downplayed.

The spirit of Adam Smith embedded in his lofty vision of a decent society combined with an efficient economy is not dissimilar to Malaysia's own long-term goals. The market mechanism is but one means to that end: civility and stable growth; government is the other. Not unlike the world Smith envisions, we need to constantly probe for the best mix of government and the market, a balance where one does not get the better of the other. I believe that markets, so long as they are not run to benefit only a few ultra-rich capitalists in a developed country, when regulated well and prudently supervised, whether domestically or globally, can be an enormous force for social good. Much of Malaysia's Vision 2020 is dependent upon the exertions and creative energies of individuals and enterprises and the dynamic forces of the market.

More than a year has passed since the Asian financial crisis first began. To be fair, no one at the beginning envisaged that what started as an isolated situation in Thailand could be the turmoil that now engulfs not just most of Asia but Russia and many parts of Latin America as well, and possibly the world as recent events seem to indicate. In US dollar terms, indications are that world output could fall between 2 and 3 per cent in 1998, reflecting the impact of the turmoil in Russia and East Asia, and pressuring debtors and corporate earnings as well as living standards worldwide. As we enter the final quarter of 1998, the risks

of global deflation seems more real than ever. Neither the IMF nor the G7 group of leading industrialised countries have been able to deal effectively with the twin problems of the artificially strong dollar and the large and spreading manipulated devaluations. For the affected nations, the combination of massive short-term capital flight, stockmarket collapses, sharp devaluations, high interest rates and austerity programmes had led to a tragic destruction of hard-earned wealth and a severe contraction of living standards. Certainly, we do not see market forces creating Smith's "universal opulence which extends itself to the lowest ranks of the people". In a world of six billion people, only about a thousand currency traders and a few rich investors in their funds seem to enrich themselves further through the unbridled manipulation of the free-market paradigm.

The standard IMF prescription for all economic ills of nations—high interest rates, balanced budgets and current external payments adjustment—are shortsighted and lacking in consideration for the great differences in the economies of different countries. To these were added banking reforms calculated to increase failure rates. To the IMF the means matters while the results are regarded not just as secondary but quite irrelevant. Thus after implementing the IMF prescriptions the economic downturn of their protégés worsened to the point where recovery may take decades, and that too if some of the medicine is withdrawn. The IMF has now admitted that it had made a "slight mistake" in dealing with the Asian economies. It may be slight for the IMF but the cost to the countries of Asia is horrendous. Trillions of dollars of hard-earned assets and economic capacities have been destroyed, lost forever. In fact, lives have been lost, governments have fallen and racial animosities intensified. The partnership between neighbouring countries has been undermined and regions destabilised. Clearly, the result of the small mistake by the IMF is anything but small. It has destroyed the work of decades of a huge chunk of the world.

The abuse of the free-market paradigm by a few capitalists in the developed countries may have earned them quick and mind-boggling profits amounting to billions of dollars but the destruction they wreak on their victims is far greater than what they make for themselves. There is a massive nett loss for so little gain on the part of the capitalist manipulators.

It may be that their objective is more than just making profits for themselves. It may be that their mission is to reform the way Asian governments manage their economies. But even if this is their objective the cost is indefensible, even unjust. There must be better ways to promote an economic system than to destroy whole countries and regions and to cause untold misery for millions of people.

The so-called "creative destruction" indulged by the powerful Western countries is not creative at all. It is nothing more than an attempt to explain away a destructive self-serving act, an attempt to justify the unjustifiable.

The governments of East Asia may not be the best of governments. There is no doubt that there are corrupt practices. But can America and Europe claim that they are totally free of governmental corruption, of crony capitalism, of lack of transparency? Besides, the level of corruption in East Asian countries has clearly not gotten in the way of their economic and social development. Unlike developing countries in other regions, East Asian countries had all grown at a rate well above that of the developed countries of the West. And their growth can be shown to have benefited their people as a whole. Only the blind and the prejudiced would insist that only a few cronies and family members benefited.

Per-capita incomes had grown by leaps and bounds, standards of living had improved for all, employment rates were high, a huge middle-class had emerged, there was better housing and ownership of motorcars, and more money for leisure and even for investments in the booming economies. Certainly, the people as a whole were well-fed and well-clothed, and living in better houses. Contrast this with the recent picture of a woman boiling a cat for food, or the food riots, or the return to searching for food in rubbish dumps.

Obviously the devaluation of the currencies and shares of these economies by the West has resulted in destroying everything that these supposedly corrupt Asian governments had built. From being economic tigers they are now more impoverished than even the least developed countries. Decades of hard work by their governments and their people to develop their countries have been destroyed. Their development has been pushed back 20-30 years.

Can anyone in his right mind say that the present situation of these countries is better than before they were hit by the economic turmoil? Even if the destruction is intended to change the practices of these governments and these practices will lead to a healthier economic recovery, there can be no justifying the massive damage that has been wrought. It is certain that economic recovery, if it happens at all, will take a very long time and will cause prolonged sufferings by their people. Only the distorted in mind will be able to justify the destruction for a very uncertain recovery.

The Western media and their economic and other experts seem to believe that Asian governments must all be corrupt and incompetent. Whatever success that they may achieve in developing and enriching their countries must be due to criminal acts involving corruption, nepotism and crony capitalism. That such practices on a scale implied will certainly prevent economic development from becoming successful is ignored. That, in fact, the benefits of economic development are clearly enjoyed by the majority of the people of these Asian nations is brushed aside. Consistently and repeatedly any mention of Asian governments must be accompanied by derogatory remarks about their corruption, and so on. Clearly, the view taken by the Western media is racist. But such is their power that no one dares to state this obvious fact. Malaysia's New Economic Policy (NEP), designed to reduce economic and social disparities between races and to achieve a harmonious society, is also regarded as cronyism by Western economists and their press. Obviously they want to perpetuate economic inequalities and racial animosities. That this will result in instability and poor development is perhaps their aim. Then they would be saved from having to compete with these countries.

Asian values and Asian ways of doing business are different from those in the West. That does not mean that Asian ways and values must be inferior or wrong. Thus with high savings Asian businesses can borrow much more. What are savings for if not to be put to use through lending. The important thing is whether the loans are serviced or repaid. Apparently they were. Such was their servicing that foreign banks rushed to offer very attractive terms for them to borrow.

But when they borrowed from abroad, Asians did not expect that they could have their capacities to repay foreign loans undercut. When the currency traders deliberately devalued Asian currencies, the Asian

borrowers found themselves owing more than they borrowed. And so they could not repay or even service their foreign loans. Eventually they could not service even local loans. Is this their fault? Is this the fault of the Asian way of doing business?

High loans to equity ratio are not bad for business if the projected cashflow allows the borrowers to service and repay the loans. The Asian borrowers fully intended to repay what they borrowed. And indeed they could for their expected cashflow would allow them to do so. However, when their currencies are devalued they would need much more of their own currencies to repay. With economic recession forced upon them, there is no way they can make enough money to service their debts.

Are the Asians wrong in having high gearing? They are not. What is wrong is the undermining of the value of their currencies by the greedy currency traders. Any business however good will fail if suddenly their borrowings are increased well above tolerable levels. Matters are made worse when interest rates are increased and credit lines are withdrawn. Yet the IMF insists that interest rates must be raised and a tight monetary policy imposed in order to restore recovery. Far from helping, the IMF regime not only makes loan repayment higher than projected but earnings from business actually diminished.

Another common Asian practice is to give lifetime employment in exchange for loyalty to the business entity concerned. But ethnic Europeans believe in dismissing employees whenever business is bad. The employees have to be taken care of by the government through unemployment benefits. This is the social safety net that Western sociologists boast about. Their people consider this as their right, as their entitlement. As a result, a large number of workers prefer not to work, but to be "on the dole" (to receive unemployment allowance) instead. They believe that the government is paying their allowance but in fact the other workers and the consumers have to pay their allowance through taxes and higher prices for goods and services.

To remain competitive the developed countries try to force their competitors in the developing countries to raise wages and to pay unemployment allowance. Of course, their explanation is that they care for the unemployed in the developing countries. The fact that lifetime employment obviates the necessity for costly social safety nets is ignored.

The Asian system of lifetime employment and low wages is in fact superior. When workers have a lifetime income what need is there for employment benefits? When taxes on incomes are low why is there a need to pay high wages? The fact is that the Western countries are stuck with their uneconomical system and want others to be similarly burdened.

But the Europeans are not about to leave Asians, their values and their systems alone even though these have proven effective in developing their economies and have rendered them competitive against the West. Asians must be forced to accept Western methods so as to render them less successful and less competitive. When attempts to use GATT and its successor organisation, the WTO, failed, the West found an effective way of impoverishing the Asian countries by devaluing their currencies.

The West vehemently deny that they conspired to prevent the Asian countries from developing and catching up with them. They swear that it is the Asian governments and their cronyism and nepotism which caused a loss of confidence on the part of the Western capitalists, caused them to withdraw their money and precipitated an economic and financial crisis. But the fact is that where before they were unable to get the Asian countries to accept their practices, now, through the impoverishment of these countries and forcing them to seek IMF help, the Asian countries have been forced to adopt effete and burdensome Western concepts and practices. More than that, the Asian countries have been forced to open up their markets and to allow Western takeovers of their businesses and banks.

It is not even true that opening up their own countries is something the ethnic Europeans believe in and practice. Obstacles have always been put in the way of Asian businesses wishing to participate in their economies or taking over their businesses. In one classic case, a club bought by Asians refuse to allow Asians to use the facilities of the club. And many brand name ethnic European companies were prevented from being sold to Asians.

The so-called loss of confidence resulting in the withdrawal of capital and the impoverishment of Asian countries are not due to Asian values or practices but are motivated by Western capitalist greed and a desire to dominate Asians and stop them from developing. Ethnic Europeans will deny this of course but the fact is that today Asian

countries have become economically emasculated and are definitely being dominated by the Europeans.

Malaysia has been independent only slightly more than 40 years. Whatever may be the way we achieved this independence, we still value that independence highly. Our development since independence has been largely due to our own efforts. We have not been dependent on handouts from anyone. True, our industrialisation depended to some extent on direct foreign investments. But we paid for this. We paid through foregoing taxes, something which we impose upon our people. We paid by actually providing the larger proportion of the capital needed for these investments. We accepted low wages to ensure the profitability of these foreign-owned industries. We accepted transfer pricing because of the threat of losing these industries to other low-cost countries. Even after the period of pioneer status is over hardly any foreign companies pay taxes on their profits. They somehow manage not to make profits.

We are not about to reject direct foreign long-term investment in productive capacities. We will still welcome them. But let us be truthful. Malaysia pays a high price for foreign direct investments. With our shortage of labour much of the money gets expatriated, leaving us with very little by way of earnings.

If Malaysia tends to be prickly about things, it is because we have reasons to be. If Malaysia tends to do things on its own it is because we have learnt that we can rely only on ourselves, our own efforts. And so after appealing for international action to stop the destructive currency trade and short-term investment in the stockmarket and getting no response, Malaysia decided to take the bull by the horns and work out our own solution.

When we decided to internalise our currency we were not doing something unusual. Control of the flow of money across borders is common even now amongst the developed countries. Malaysians have been arrested and charged in developed countries for failing to declare the money they carried with them while crossing certain borders. For the greatest country in the world there are strict regulations about how much money can be taken in and out of the country.

Malaysia is more liberal than most countries in this world. You could take any amount of money in and out of the country without

having to fill forms or declaring anything. It is this excessive freedom which has resulted in our money flowing out of the country to be used by currency traders to devalue the currency. Foreign countries actually offer attractive interest rate in order to lure the ringgit, leaving our banks without funds.

To keep the money within the country, we tried offering higher interest rates. But this was not effective at all. In the meantime the high interest and low liquidity rendered our companies incapable of servicing debts to continue to do business, to make any profit. Their shares plummeted making them even less able to meet margin calls. Eventually they must fail.

They were thus ripe for the plucking by foreigners. Between the rock-bottom share prices and the devalued ringgit, foreigners could literally buy Malaysian companies for a song. But the government remained insistent that foreign shares in local companies be limited to a certain percentage only. And so the pressure against the currency and the share prices was kept up so as to force us to seek IMF help and be subjected to market-opening conditions imposed by it.

It is to avoid this that we decided to enforce foreign-exchange controls and to prevent Malaysian shares from being traded in illegal markets. This way the manipulation by the so-called "market forces" would be stopped. By legalising the ringgit only within Malaysian borders the government regained control of the exchange rate. Today, the exchange rate against the US dollar is fixed at RM3.80. That with other currencies depend on their cross rates against the US dollar. At the same time the abuse of the provision for nominees was stopped by insisting that all shares must be registered with the KLSE in the names of the beneficial owners. No transaction by the beneficial owners outside the KLSE would be recognised.

With the ringgit rendered valueless outside Malaysia, offshore ringgit has been forced to return and circulate within the country. Much of the liquidity problem has now been resolved as billions of offshore ringgit return.

Interest rates can now be lowered to reasonable levels without the ringgit and the share market being attacked by currency traders and stockmarket raiders. Businesses which could not service loans and

could not borrow because of high interest rates can now service their loans from their cashflows and budget with confidence for the future.

Businesses had suffered when Bank Negara reduced the period for unserviced loans to be classified as non-performing from six to three months. Even in normal times this would have increased the number of non-performing loans (NPLs). But at a time when the economy was being forced into recession and share prices as well as other collaterals have been devalued, the reduction in the period by half increased the number of NPLs considerably. Good profitable companies faced with inflated costs and an impoverished market just failed. Additionally, Bank Negara insisted that if a company has a non-performing loan with one bank then its loans with other banks, even if regularly serviced must be regarded as non-performing as well. And with that the number of NPLs and failed businesses increased tremendously.

When the asset management company was formed to buy out these NPLs, international rating agencies immediately lowered the credit-rating of the country, making it extremely costly to raise funds in foreign markets. That way they hoped that the asset management company will fail to resolve the problem of NPLs. It would be naive of us to believe that the rating agencies were only doing a good service to potential lenders. The timing of their downgrading bears all the marks of deliberate sabotage. But the problem of NPLs and the liquidity crunch was initiated largely by Bank Negara's attempt to please the IMF. Today, with the exchange controls and a return to a more sensible financial regime, the problem of NPLs had been mitigated.

As for the stockmarket and the plummeting share prices, action was taken to make trading in shares more transparent. Instead of having a huge number of shares registered in the name of a few nominee companies, the KLSE now requires them to be registered in the names of the beneficial owners. Any trading within the nominee companies will not be recognised. This has stopped the operation of illegal share markets and forced the shares to be returned to the KLSE. The immediate effect is to cause the share prices to recover to more reasonable levels.

Of course, all the measures that we have taken to revive the economy have been immediately condemned as attempts to help members of the leaders' families and their cronies. It is impossible for our non-Asian foreign detractors to believe that Asian government leaders

could be honest at all. If they do anything at all for the good of their countries it must be because they are corrupt and want to help their cronies and their families. These racist views will persist. It must be remembered that these racists are the descendants of the old white-supremacist colonialists. They cannot get rid of their spots and stripes no matter how far their civilisation has advanced. We cannot expect justice and fair play for Asians and Africans from these racists. We have to ignore them and get on with rebuilding our economies. We have to uphold Asian traditions and values; traditions and values which are in no way inferior to those of the ethnic Europeans.

When the hedge fund Long-Term Capital Management lost almost US$1 trillion, the Federal Reserve Board ordered Western banks to bail out the Fund. Since the shareholders and directors of the banks actually invest in the fund, they were actually using the banks' money to bail themselves out. Of course, this is not cronyism in their eyes. But using public money to bail yourself out is worse than nepotism or cronyism.

It must be admitted though that what Malaysia is doing is not guaranteed to succeed. There are weaknesses and flaws and there is every possibility that we ourselves will undermine what we are doing. Of course, the West will try to break us, to find faultlines which can be widened and prised apart. We must be prepared for all these, to protect ourselves and our strategies and to innovate. We must not be excessively rigid in our approach and in solving problems.

Neither should we gloat because some people have already admitted that we have done the right thing, and that it is they who are wrong. We cannot afford to pat our backs too soon, though. Difficult days lie ahead, but we must strengthen our resolve to face and overcome every move and attempt to frustrate and make us fail.

Malaysia will prevail. We will succeed. We will preserve our independence. It is not just on the playing field that we should shout "*Malaysia Boleh*". We must carry this spirit, this faith in our abilities wherever we go. And certainly in the management of our economy and our politics, we must believe that "*Malaysia Boleh*". We must and we can manage our economy in a crisis.

8

INSTITUTING CURRENCY AND CAPITAL CONTROLS

THE CURRENCY TURMOIL that engulfed Southeast Asian countries in mid-1997 was initially expected to last only a couple of months. More than a year down the road, far from being resolved, the turmoil has spread throughout the world. No one has really benefited except possibly the currency traders and share-market speculators.

One must ask why this is happening? Is it part of the usual economic cycle? Is it because the economic system and practices of all the affected countries are wrong? Is it because of corruption, of crony capitalism and nepotism? Everyone must concede that, prior to the turmoil, the countries of East Asia were amongst the most dynamic and prosperous in the whole world. Their progress and prosperity were real. Employment rates were high. Per-capita income increased steadily. From poor agricultural countries, they had become highly industrialised nations, producing quality high-tech goods for markets worldwide. They were set to grow and grow.

Advocates of free markets might be reminded that countries do not grow and develop by accident. The environment must be conducive to growth. For this, the government must play a role. All governments are corrupt to one degree or another. But what's certain is that, if a country does well, the government cannot be totally corrupt and incompetent. The governments of East Asia are far from perfect, but no one can say they did not bring prosperity as well as real, tangible and personally felt benefits to their people. Such was the progress and po-

---

An article first published in *Time* magazine dated September 14, 1998, 152 (10): 21

tential that investors came in droves to get a share of that prosperity. And they all profited hugely from their participation.

What do we see today? These countries and their peoples are suffering. It takes a distorted mind to say that the present situation is better than the prosperity of the past. Yet we are being told that the destruction of our economies will be good for us in the long term. How do we tell the unemployed millions, the bankrupted banks and busted companies that their misfortunes are good for them and their nations? How do you tell a man being devoured by a tiger that he is really helping to preserve a treasured species?

The fact is that the economic disaster would not have happened if the speculators had not attacked the currencies and the share markets. If it could happen without their attacks, it would have happened long ago. The same systems and practically the same governments had ruled these countries for forty long years. But far from being economically recessive as they are now, these countries grew by leaps and bounds. Surely these governments were responsible for the so-called "miracles". And surely these governments alone cannot be the cause of their economic collapse. Yet these governments are being blamed while the currency traders, foreign capitalists and "hot money" stockmarket raiders are being praised for their efforts to discipline these governments, to force them to change their ways and to adopt the ways of Western governments and business.

Are we only interested in the means and consider the ends irrelevant? Systems developed by every human society are meant to benefit society. And so tribal, feudal, democratic, socialist, communist and other systems were devised. Almost invariably the followers of these systems forgot the objectives in their desire to be seen as true believers. Extremism followed and, far from creating ideal societies, millions were killed, tortured and impoverished. It took a long time before someone dared to challenge the faith and break away.

Now we are being told that the only system allowed is that of capitalist free markets, of globalisation. Everyone must accept this system or be considered a heretic and punished accordingly. Not the slightest modification is allowed. That the unfettered, unregulated free market has destroyed the economies of whole regions and of many countries in the world does not matter. The important thing is that the system is upheld.

There was a time when Christians believed in the Inquisition, in the killing of Christian non-conformists, Muslims and Jews. It went on for 300 years before it dawned upon the inquisitors that what they were doing was not Christian at all. Many ideologies took decades, even centuries, to be acknowledged as wrong. So the question must be asked: how long will it take before we reject the infallibility of free-market dogmas? Some are already timidly criticising the International Monetary Fund (IMF), the speculators, the capital flows across borders, the right of self-appointed market forces to discipline elected governments. Can we wait 300 years? The damage is already extensive. It will take decades to restore the economies. Should we fiddle?

Malaysia cannot wait. Malaysia has chosen to become a heretic, a pariah if you like. Our appeal to the world community to regulate and bring order to the market has gone unheeded. If the international community cannot change, then Malaysia must undertake its own reform. We may fail, of course, but we are going to do our damnedest to succeed, even if all the forces of the rich and the powerful are aligned against us. God willing, we will succeed.

9
REVITALISING THE EAST ASIAN ECONOMIES

LET ME BEGIN by noting what a difference a year makes. Last year, at this time, there was some concern about the Thai economy, which had successfully repulsed two attacks on its currency. But there was still much talk about the East Asian miracle, a characterisation invented, if I am not mistaken, in the impressionable West. All of us, we thought, were not Thailand, a unique, special case.

Many foreigners—including the toughest, hard-nosed personalities and organisations—told us the most flattering things, which strengthened our conviction that our fundamentals were strong indeed.

The annual *World Competitiveness Yearbook*, issued by the prestigious International Institute for Management Development (IIMD), told Malaysians, for example, that we had some problems here and there, some quite serious. But on the basis of what it called the "overall evaluation of the strength of the domestic economy at the macro level", Malaysia was the second most competitive economy in the world. We were in the best of company. At number one was the United States. At number three was Singapore. At number four was Luxembourg.

Most of the other economies which have been so severely hit since the IIMD issued its 1997 report also scored highly according to the 244 criteria, or fundamental factors, that were used. I wait with great interest their annual report for 1998.

A paper delivered at the 5th Symposium of the Institute for International Monetary Affairs in Tokyo, Japan, on June 2, 1998

I hope the IIMD will stand by its analysis of the fundamentals and not change its analysis of the 200-plus fundamentals, which so convincingly argue that the turmoil of the last year are not the result of fundamentals but of forces that have very little to do with economic fundamentals. I hope the IIMD will not alter the facts so that they will fit into some sacred truth, some hallowed theology.

It is so easy for some analysts to slip into the view that currency movements are purely the function of fundamentals. The market fundamentalists tell us this is so with incredibly sincere conviction, however loudly the speculators chuckle all the way to the bank. Since, according to the theology, currencies cannot fall unless the fundamentals are weak, and since the Asian currencies have fallen so dramatically, then *ipso facto* the fundamentals must be weak even if you have said that they were strong immediately before. The truth is that the currencies plummeted even though our fundamentals were strong. The truth is that, *ipso facto*, the fall of our currencies were not a function of our basic fundamentals.

The IIMD was not the only one with such a good impression of Malaysia a year ago. In mid-June 1997—in fact, on June 17, 1997—just two weeks before the July 2 collapse of the Thai baht which resulted in the horrendous collapse of regional currencies, Michel Camdessus, Managing Director of the International Monetary Fund (IMF), was handing bouquets to Malaysia for our sound economic management, for our superb economic fundamentals. He told an international conference on Global Capital Flows in Los Angeles, and I quote: "Malaysia is a good example of a country where the authorities are well aware of the challenges of managing the pressures that result from high growth and of maintaining a sound financial system amidst substantial capital flows and a booming property market."

Camdessus noted: "Over the last year, output growth has moderated to a more sustainable rate, and inflation has remained low. The current-account deficit—which is primarily the result of strong investment spending—has narrowed substantially. The increase in the fiscal surplus targeted for this year is expected to make an important contribution towards consolidating these achievements."

There had been complaints that we were growing too fast. So we brought our growth rate down very substantially. There had been complaints that our current-account deficit was too high. So we halved it;

to the obvious delight of the IMF, which rightly noted that in any case our high current-account deficit was not because of excessive consumption but was the result, in Camdessus' words, "of strong investment spending".

You may say there is no need for more testimonials. But how about the banking and financial sector? If you can believe Camdessus, again I quote: "The Malaysian authorities have also emphasised maintaining high standards of bank soundness. Non-performing loan ratios of financial institutions have fallen markedly in recent years; risk-weighted capital ratios are above Basle recommendations."

You might just wish to note that in 1988, the non-performing loans in the Malaysian banking system had stood at 32.5 per cent. In June 1997, just eight years later, as luck and a tremendous amount of sweat would have it, our non-performing loans stood at a historic low of 3.5 per cent. This is as dramatic a performance as you can get. Perhaps this was why the IMF was so impressed and so complimentary.

They is much talk about transparency today. I do agree that transparency is important, but too strong a focus on transparency as the supposed prime reason for our economic decline may obscure other more important factors. But I suspect that when so many today complain about a lack of transparency in Asia, what they are complaining about is simply their own ignorance of the true state of affairs. Such ignorance should perhaps not come as a surprise since most of the younger money movers and so-called investors only four or five years ago or even five months ago just as well might have thought that Malaysia was somewhere in the Himalayas. As for the transparency of the Malaysian financial system, let Camdessus speak once more for Malaysia. In the same Los Angeles speech of June 1997 mentioned previously, he said: "In an effort to increase the flow of comprehensive, up-to-date and reliable information to markets, Malaysia was also amongst the first to subscribe to the IMF's Special Data Dissemination Standard." What this means was that we had actually been following IMF prescriptions to improve transparency in the financial system. And, again, we were virtually put on a pedestal as the IMF's most diligent student.

So, on June 17, 1997, just two weeks before the currency hurricane struck, the IMF gave Malaysia not just a clean bill of health but praised Malaysia's economic fundamentals. The IMF had the best of things to say about our economic management. And the IMF commended Ma-

laysia to investors as an economy that justifies the confidence of the markets.

I cite all this in order to address all those extremist market fundamentalists who believe that the market is always right and that the reason why so many of us are in desperate straits today is because we mismanaged our economies and because all our fundamentals were rotten to the core.

If all our fundamentals were wrong, why were the foreign investors so eager and so foolish as to pour billions upon billions of investment dollars in our region? Of course, all the international banks kept on lowering interest rates in order to persuade us to borrow even when we were without need for additional funds. Obviously they, as the definitive market, had a lot of confidence in Malaysia, its economic management and its future.

If our fundamentals were rotten to the core, why did all the clever analysts not say so? Why is it that not a single economist, financial analyst or economic soothsayer has dared to come out to say that he or she had predicted what has happened? Not a single one. And yet these same people continue to predict, to be believed in and to influence the market. If it is wrong for insiders to leak information which can affect share prices, why is it not wrong for forecasters to forecast something which influences the market to their advantage?

Dr Paul Krugman has for years been arguing that the East Asian miracle was not a miracle at all and was bound to hit a brick wall. Many Western journalists credit him with forecasting the Asian Crash of 1997. He has in fact publicly stated that he did no such thing; that he could not in his wildest dreams have imagined anything like it. In Hongkong on March 26 this year, Dr Krugman admitted: "I was 90 per cent wrong about Asia's future. The only consolation is that everyone else was 150 per cent wrong."

The analysts and all those who are obviously cleverer than us simple elected leaders must know that we have had not ten years but forty years of economic growth unparalleled in human history. Since some of them are young enough to be our grandchildren, perhaps we should remind them that many of the things that they complain about and which they say are the reasons why we are in such difficulties today were things that we ourselves started complaining about when we our-

selves were their age. So many of the so-called fundamentals which are now listed as the main causes of the currency and financial turmoil of the last 12 months—corruption, monopoly, crony capitalism, inadequate human resources, very far from perfect banking systems and practices—have always been with us. Yet we were able to grow faster and longer than anyone before in human history.

All of Asia must obviously work on its numerous weaknesses, to get rid of the stones around our necks and the chains on our feet. We must do this not because they are the causes of our economic turmoil but because they are bad and they weaken our capacity to compete and to succeed. We must do this because we cannot allow corruptive influences to determine who supplies us with what. But the true causes of why our currency plummeted and why we are facing an economic crisis must be sought elsewhere.

However, we should not just focus on the causes nor the consequences. Our task is to focus on the remedies, the things which must be done if we are to revitalise ourselves, if we are to ensure the revitalisation of all of Asia. So let me concentrate on the things that must be done in order to ensure the quickest, healthiest and sustainable revitalisation.

Quite obviously, there is a need for short-term imperatives as well as medium-term measures and longer-term strategies. At this stage, although we must not neglect the medium and longer term, we must remember the admonition of J.M. Keynes that in the long run we are all dead. Seldom has the short-term been as important. This is why I speak of the "short-run imperatives".

Quite obviously also, there are three principal theatres of operation: first, the things that we should aspire to achieve internationally; second, the things that we should try to achieve regionally; and third, the things that we must achieve at home, within the confines of our own borders.

At the international level, I believe that the time has come to deal with the entire issue of reform of the international financial system to ensure currency stability and to contain the activities of those who buy and sell money for no other purpose than to make profits. Let me hasten to say once again that currencies need to be changed if there is going to be international trade. That is why the leaders of the Western na-

tions met to draw up the Bretton Woods Agreement, the purpose of which was to agree on a mechanism for determining the value of one currency against another. The system worked very well and enabled the countries bankrupted by the war not only to recover but to prosper as well. Of course, the Marshall Plan and the opening up of the American market to Japan played a role. But if there had been no system for stabilising currency values, all the plans in the world would not have succeeded. But then some countries in the West decided to devalue their currencies in order to enhance competitiveness. Very quickly a currency market emerged which took advantage of the mildly unstable exchange rate. True speculation took place because the funds were relatively small and depended on intelligent guesswork as to the movements of the exchange rates.

But soon the funds grew huge and were in fact able to move the exchange rates through their interventions. The famous herd instincts replaced economic fundamentals. With the invention of arbitrage and futures trading, the need for exchange-rate stability for the purpose of trading gave way to the desire of currency traders to make massive amounts of money in the shortest possible time. An artificial system of devaluation and revaluation of currencies was devised which enabled currencies to be appreciated or depreciated literally within seconds. Thus the Indonesian rupiah was at one time devalued by more than 600 per cent, then in the space of a few days recovered by 200 per cent. It is still moving up and down by 100 per cent to 200 per cent in the space of one day or even half a day.

Volcker in a speech in Hongkong stated: "An exchange-rate system that produces a 60 per cent swing in the yen/dollar rate over a period of 18 months cannot reflect the fundamentals in any sensible sense." Well, the Indonesian rupiah moved 600 per cent in the space of five months. Can it be that all the assets of that huge country with 220 million hardworking people are suddenly worth only one-sixth of its previous value? What indeed is the worth of a nation if suddenly someone can devalue and even bankrupt it?

If currencies can be made useless so easily then, what is the point in a country issuing its own money? We should go back to barter trading.

It is said that the currency will strengthen if confidence is restored. But there is no certainty as to what will bring back confidence. Who is monitoring what and who determines whether confidence should re-

turn or not. There is much talk about market forces. But who constitute market forces and how do market forces determine what value to give to each act of a government or an economy under attack.

All in all, the present system, if there is a system at all, is messy, unreliable and destructive. Can world trade depend on these shadowy market forces whose methods are not known to anyone except themselves? True, through hedging the effect of the fluctuation in the exchange rates can be minimised. But again, this hedging profits only the hedge funds, adding to the cost of goods and services. If exchange rates are minimally volatile, hedging and the profits for the hedge funds, would not be necessary at all.

There is nothing to indicate the need for currency trading other than the vast profits that can be made by currency traders. On the other hand, we now know the extent of the damage to the economies of whole countries and regions that currency trading can inflict.

The excuse that currency trading provides market forces with the means to discipline governments is totally unacceptable. Currency traders thrive on unstable currency. It is ridiculous to suggest that they would discipline governments and reward them with exchange-rate stability when such stability will deprive the traders of the opportunities to make money. Governments do need to be disciplined but the international financial regime must be bankrupt of ideas if it cannot find other ways which are less destructive to discipline governments.

Everything points to the need for an international financial system which will bring about stability of exchange rates, amongst other things. Admittedly we cannot bring back the Gold Standard or the Bretton Woods system. It would be a sad commentary on the ability of the world's financial and economic experts if they cannot come up with proposals on a new international financial system. Their habit of merely trying to explain the present turmoil as being due to bad practices by the governments concerned sounds too much like an apology and a defence of currency traders. Money does not know whether a government is good or bad and react by adjusting their rates of exchange. Somebody is doing that and is evidently making much profit. Do we need to protect these people's interest at the expense of world trade?

Fixed exchange rate is no longer possible or realistic. Obviously the political, economic and social performance of a country will have an ef-

fect on the value of its currency. If a country is having a revolution it is likely that its currency would be less acceptable and therefore should be devalued. As for the economy, there are various indices which can be given points indicating the strength of the economy and therefore the currency. It is not beyond the capacity of the world's great economists to devise a measurement of the economic performance of a country using the political, economic and social indicators and then determine the relative values of currencies. The currency traders can still speculate but whether they buy or sell should not affect the value of a currency.

This is of course only a suggestion. The financial experts and the economists may laugh but it will stop the currency traders from laughing all the way to their banks.

There is a belief that when currency depreciates the goods produced by the country concerned become cheaper and more competitive in the world market. It may do so but the reduction in cost is always far less than the percentage of depreciation. This is because all imported inputs will cost more in local currency and will negate the devaluation of the currency. Imported inflation will push wages and other domestic costs up reducing further the advantage of currency depreciation. In the end the lowered cost is hardly detectable. The products of countries with a depreciated currency are no more competitive than they were before. In at least one case the capacity to import foreign inputs is lost altogether because of the extreme depreciation of the currency.

Devaluation or revaluation are not the answers to the world's economic problems. Improvements in productivity are and such improvements can be achieved through greater skills, better management and continuous technological improvements.

Nations depend on different factors for competitive advantage. Low labour cost is one, but capital, management skills and technology are more important. While those with capital, technology and management skills are loath to share these advantages freely, they are demanding that low labour cost should be nullified by raising wages.

We are moving inexorably towards globalisation. Like the proposal to link human rights, the environment and labour practices to trade, globalisation, liberalisation and deregulation are ideas which originate

in the rich countries ostensibly in order to enrich the world. But so far the advantages seem to accrue only to the rich. True the poor countries can gain access to the markets of the rich, but then they do not have many things to export to these markets. The raw materials which they produce are controlled by commodity markets in the rich countries. The terms of trade for these keep on deteriorating.

In preparation for globalisation the pace of mergers and acquisitions has been stepped up. Super large banks and corporations are being formed in the developed countries which will dominate the world. There will be no room for the small companies in the poor countries to exist, much less to expand and spread into the rich markets now opened to them.

Perhaps the peoples in the developing countries should be happy because they will be served by the most efficient and biggest companies of the world. They will have the choice of three giant banks, four makes of cars, five hotel chains, ten fast-food chains, and so on. But it is going to be a dull world and I suspect some people would be stupidly nationalistic and feel unhappy without their poor quality national brands.

In a globalised world should there be national governments? We have seen that market forces can change governments. What is the need for national elections if the results have to be approved by the market?

These are some of the international issues which have either to be attended to immediately or at least debated seriously. Far too often decisions on these issues are far from democratic, yet the same people insist on democracy for everyone. It is about time that international democracy be recognised as being as important as national democracy.

Whether we acknowledge it or not, East Asia is a region, a closely linked region. It is not an accident that the fastest growing economies are found in this region. Nor is it an accident that the most serious economic crisis the world has seen since the Great Depression involves this region. The fact is that this region grew together because we worked together. It is reasonable to expect us to get out of our present economic morass by working together.

Japan is the richest depressed country in the world. The capacity to grow and to be the locomotive of growth for the region is still there in Japan. You need to clean up the bad practices of the past and

largely,you have done so. Your government, businessmen and people should now rehabilitate your confidence and rebuild your economy as quickly as possible.

You have the capital, the technology, the skills and everything else needed to grow the economy. You should employ all these assets and provide the lead that the region needs. You should invest in the countries of East Asia as you did before. You should buy their products in order to enrich them. You should help in making East Asia a market for itself and the world.

Malaysia is still looking East. Many have asked us why, when it is so obvious that Japan has failed. We admit that in several areas Japan has failed. But even failures provide lessons for us. There are still many things we can learn from you. Your exceptional skills, your technology, your discipline and work ethics are still worth emulating.

What Malaysia and the rest of the region needs is a revival of Japanese investments, to create jobs, to enrich the people, stimulate economic growth and incidentally to create good markets for Japan. Some of the money the Japanese government is pumping into the economy could very well be pumped into the troubled economies of East Asia. As before when Japanese investments created prosperity for East Asia and in turn provided good markets for Japan's products, Japanese money to revive East Asian economies would benefit these countries and Japan. Japan has the means to resuscitate East Asia, if only it thinks less about what others will say if Japan frustrates them.

As for Malaysia, the only way we can overcome the instability in the exchange rate and to rebuild our economy is to do away with currency in trade as much as possible. We will revert to bartering. We would want to balance our trade with countries which have a trade surplus with us and Japan is the country with the biggest trade surplus. Where we have to pay we will pay in the currency of the trading partner concerned.

Regionally, we have agreed with the Asean countries that trade between us should be enhanced as the devaluation of our currencies is approximately at the same rate. We will also use our own currencies and balance our trade. This arrangement will probably be permanent, unless of course a new international financial architecture is put in place

which will reduce or minimise the violent fluctuations of exchange rates.

Malaysia intends to revitalise its own economy through several local measures. It will take note of the various criticisms directed at it by market forces and will study their alleged effect on the Malaysian economy, including the recent devaluation of the ringgit.

I have tried to itemise the factors which need to be corrected in order to revitalise the economies of Japan and East Asia. I am no expert in this area but I have had some success in my own country. I think I know what I am talking about more than the theorists who have never managed any country, much less help it grow. Left to themselves the economies of East Asia will grow again. But the chances are they will never be left to themselves. And so the process of revitalisation will be far from easy.

10

SOUTHEAST ASIA AFTER THE CRISIS: FUTURE CHALLENGES AND PROSPECTS

WHAT ARE THE future challenges and prospects of Southeast Asia after the economic crisis. The focus on the future is certainly appropriate. Whatever may have happened to us in the past, whatever may assail us now, the future is really where all of us will be spending the rest of our lives. But to foresee the future, to plan for the future, we need to look back and learn from the past and understand and manage our present.

During the period the peoples of Southeast Asia were subservient to their colonial masters, their role was to produce raw materials for export to the metropolitan countries and to be a captive market for the latter's industrial goods. They were not allowed to industrialise and to compete with their colonisers. They were also not allowed to trade with the neighbouring colonies belonging to different powers.

Some forty years ago the countries of Southeast Asia gained independence. They soon realised that the independence was nominal. They were all still dependent on foreigners, mainly European for all their manufactured goods. They continued to produce the raw materials that they used to produce under colonial rule. However the terms of trade deteriorated. They had to export more and more raw materials in order to buy less and less of the manufactured goods they needed.

Naturally they became poorer, especially as their population was multiplying rapidly.

A paper delivered at the Malaysian-German Business Forum in Hanover, Germany, on March 19, 1998

It looked like they were to continue to be client states, the receivers of aid forever. Mostly their governments were incompetent and their administration chaotic.

Then some thirty years ago the independent countries of Southeast Asia began to change. Whatever may be the type of government and administration they formulated, they all seemed to want to develop their countries. Instead of political ideologies and narrow nationalism, which had characterised the early years of their independence, they opted instead for development and the improvement of the life of their people.

They accepted elements of the market economy and laid the welcome mats for foreign investors. They strove to improve their administration, to introduce new economic policies, to provide incentives for foreign investment, etc.

Slowly at first, but speeding up with the passage of time, these poor ex-colonies began to develop. Jobs were created, new skills introduced and poverty gradually reduced. Lacking management skills and technical know-how they accepted foreign industrial investments. Starting with simple processes they graduated to more sophisticated technologies. Soon they were producing the latest manufactured products for the world markets. And their products competed successfully against the same products from the developed countries.

By the late 1980s and early 1990s they had become a credible competitor in the world market. They had emerged as the Tiger economies. They were not yet classified as newly-industrialising countries but it was clear that they were heading that way. Indeed they announced their target to become developed countries. There was even wild talk that together with the faster growing Northeast Asian countries they were going to dominate the world, they were going to make the 21st century the Asian Century. Carelessly and arrogantly they talked of Asian values. They claimed that Asian values were superior to Western values, and that these values had contributed towards the success of their economies.

The governments of these countries were far from being the ideal as conceived by the West. The most successful of them had long serving leaders whose influence and authority was palpable. They tended to work closely with the business leaders in their countries. This resulted

in huge corporations emerging which were comparable with the older giant business establishments of the developed world. They went into every field of trade and industry. And they all seemed to succeed rather remarkably.

It looked like these former poverty-stricken ex-colonies were going to gallop ahead and achieve their ambition to become developed countries and to realise the Asian Century. Then suddenly they began to stumble and to totter, to shrink visibly and to collapse. Within months the economic wealth they had created began to disappear. Their banks and industries folded up, their workers thrown out of jobs by the millions, while those who still worked earned only a fraction of their old purchasing capacity.

Their governments, the very same governments which had engineered their so-called economic miracle, were suddenly found to be incompetent, corrupt and given to crony capitalism. The policies and strategies they had developed which had apparently contributed towards their rapid growth and general wealth, were suddenly found to be the cause of their downfall. The foreign investors lost confidence in their economy and began to pull out taking their capital and their profits with them.

It is strange that the same governments by the same leaders with the same strategies and practices which had for thirty years created the so-called economic miracles are now causing economic collapse, massive unemployment and poverty, and social and political unrest. Can it be that something which worked in the 1980s and early 1990s should fail because it is 1997? Nothing else had changed except the time.

One would be able to understand if in July 1997 the government changed and new policies were introduced. One would understand if suddenly a number of madmen took over the leadership of these Southeast Asian countries. We have seen radical changes take place when the leadership of governments change as for example when Hitler became the Chancellor of Germany.

But in Southeast Asia there was no change of governments or leaders or policies or the system or ideology either gradually or suddenly. Yet within less than a month the tigers of Southeast Asia were reduced to whimpering bedraggled kittens ingloriously begging for help. Gone were the pride and the ambition about becoming developed, about Asian domination and the Asian Century.

Something happened, something must have happened. One day a great historian will study this mystery and will write on the Rise and Fall of the Great Asian Tigers.

I am sure the historian will have very important lessons for us based on hindsight. But unfortunately we cannot wait for this erudite work. We have to work to recover now. People, millions of them are already suffering from food shortages, from lack of medicine, from uncertainties about what is going to happen to them. We need action now.

Having reviewed the past, and having noted the state of the present, we have now to look at the future, to try to create a future that will be better than the present of course, but somehow different if we are not going to have this kind of crisis repeatedly.

There are several courses open to us. Firstly we can follow unquestioningly the advice given us to integrate fully into the globalised world economy. For quite some years since independence we had tended to protect our economy. Some of us believed that we should keep our markets to ourselves. This we did through tariff and non-tariff barriers.

By the simple imposition of differential tariffs on imported and locally produced goods we had been able to persuade foreign investors to locate their production facilities in our country if they wish to have access to our domestic markets. Additionally as an incentive we gave tax-free status for foreign manufacturers producing for export.

The strategy enabled us to industrialise, to increase exports and the revenue of the government. So successful was this strategy that even a sophisticated automotive industry could be nurtured. Because of the high duty on imported cars, and lower duties on locally assembled cars, automotive assembly plants became viable. Through the same mechanism the so-called national cars became feasible and profitable.

Perhaps the strategy can be interpreted as subsidising both foreign and local companies. But developed countries too offer almost similar subsidies. It is not unusual for governments or municipalities in developed countries to offer land free or at nominal cost and even to provide a substantial part of the capital to foreign companies investing in job-creating enterprises. What the developing countries of Southeast Asia were doing was not so unusual.

When socialism was popular governments believed that the state should go into business and take all the profits instead of just the corpo-

rate tax. After years of state ownerships of the means of production it was finally admitted that they were inefficient, wasteful and unprofitable. Private ownership and management was considered to be the answer to the failure of state ownership.

And so privatisation became popular. Successful private companies were allowed to bid for the takeover of government companies and public utilities and to go into major industries. But the governments could not just wash their hands from their responsibilities to the public.

Although the utilities now belong to the private sector, government continues to collect taxes of all kinds. The government is therefore obliged to continue to support the people through some form of direct or indirect subsidy. The objective is to reduce the cost to the users and to render the privatised entities viable.

Whether there are two or two thousand bidders for the privatisation of any entity there can only be one winner. No matter who becomes the winner he is immediately labelled as a crony. Hence "crony capitalism" was coined and labelled as an abuse of government authority.

The fact that many governments of developed countries promote certain companies by diplomatically or otherwise influencing the decisions on contracts and supplies by the governments of developing countries is not regarded as "crony capitalism". In the purchase of arms for example governments of the arms supplier often provide loans to countries in order to influence their decisions and enable them to buy what they really cannot afford. But these are for some reason not considered crony capitalism.

Whatever may be the merits and the results of the strategies and policies followed by the countries of Southeast Asia, the fact is that they are not going to be allowed to continue with them. They are now required to accept globalisation, liberalisation and deregulation.

We in Southeast Asia are ready to open up our countries to the free flow of capital across borders. We agree that there should be little or no discrimination against foreign companies and goods through differential duties. We also agree, in the interest of greater efficiency and the reduction of prices for our people, that 100 per cent foreign-owned banks and companies should be allowed free access to our countries.

It is recognised that all this would contribute towards the rapid development of our countries. Keeping the domestic markets closed will only result in the people being burdened with high-cost poor quality goods and services.

However, the free access of tax-free foreign products is likely to reduce investment in our countries. Our workers will not be able to get employment especially if the levelling of the playing field involves levelling the wages of workers worldwide. government revenues are likely to decrease, economic growth stunted and eradication of poverty slowed.

In order for a borderless unregulated world to be meaningful our jobless workers must be allowed to move across borders freely. Their skills and their willingness to work hard are as valuable as the management and technological skill of the people from the developed countries. They can contribute to lowering costs and increasing productivity in the developed countries.

We are of course already seeing this migration of workers from the developing to the developed world. That they have contributed towards the economies of their new domiciles cannot be denied. In fact if migrant workers are all repatriated the economy of many developed countries is likely to collapse.

Malaysia has a wide experience of playing host to immigrants. In fact almost half of our population is of immigrant origin. They have contributed greatly to our economy. But we cannot afford to have too many migrants in our country. To reduce unwanted immigration we invest and create jobs in the countries where the workforce is not fully engaged. But today because of currency devaluation there is widespread poverty in many Asian countries. We hope that in a borderless globalised world these workers can cross borders freely to look for work.

For the countries of Southeast Asia with a population of half-a-billion, one solution to their present problem could be greater deregulation, liberalisation and globalisation. It should result in higher standards of living for the reduced population after the out-migration of their workforce. The foreign investors, on the other hand, should be allowed to settle in their countries, thus making their skills and capital indigenous.

Alternatively Asia can become more Asian. To resolve the problems of currency devaluation and shortage of dollars they may have to

devise a new form of barter trading. The members of the Association of Southeast Asian Nations have already decided to trade with each other in their own currencies.

Obviously there will be difficulties as their currencies are very volatile. But it has been noticed that they devalue by roughly the same rate. In other words, the exchange rates between them are roughly the same. This reduces the risks of exchange rate fluctuation between them.

It is entirely possible for the trade between two countries to be settled without having to pay for every transaction. Thus at the end of the day the imports and exports between two countries can be totalled up and only the balance is paid to the country with a higher export. The rest of the payment is made in local currency between the exporters and importers of each country. This will eliminate the need for large holdings of the currencies of the trading partners. It will certainly do away with the need to buy the currency of a third country in order to settle the payment.

Effectively this is bartering. The arrangement can be extended into multilateral trading in which a payment is made after all the balances in the trade have been accounted for.

With computers a modern clearing house can be set up which can actually follow the trade and make the necessary payment on the same day. This will reduce the impact of exchange rate fluctuations.

The system can actually be extended beyond the Southeast Asian nations. Already talks are being held for trade with the Northeast Asian countries in each other's currencies. No third currency will be needed: The value of the goods will be determined through a willing buyer and willing seller mechanism. Thus if the currency of one partner appreciates then the other partner will have to use more of its own currency in order to buy. But at the same time it can be assured that when it is selling in its own currency it will get more.

When the imports and exports of the two countries are tallied, it will not matter whether these currencies have appreciated or depreciated. The figures may change but the value of the goods or services will remain. If subsequently the exchange rates change again, the value of the goods will still not change. Besides, the risks of currency fluctuations are shared by both parties.

It is wrongly assumed that devaluation of a currency results in cheaper goods for export. This does not always happen because everything that is exported has some imported contents is now more costly. Besides a country with a devalued currency must experience inflation for a number of different reasons. Then buyers from other countries would demand that prices be reduced because they assumed the cost of production had gone down due to devaluation. In the end the country with the devalued currency gains nothing at all.

In the present case because all the countries of Southeast Asia have had their currencies devalued, none has gained any competitive advantage. Their exports will not grow. Their earnings may even shrink. Devaluation is far from being an economic blessing.

There is therefore some merit in Asian countries promoting intra-Asian trade in their own currencies.

There is a third route that the countries of Southeast Asia can take and that is to go back to the system that had brought prosperity to them. Adjustment will have to be made of course. But certain protective barriers can be retained. The likelihood is that strong pressures will be brought to bear upon them. Those who have accepted IMF conditions will not be able to do this.

The banking sector is a good example. The indigenous banks of these countries are still too small. If foreign giants are allowed in unrestricted, the local banks would not be able to compete. Foreign banks can afford to lose in the country, local banks cannot.

But if the local banks are given time to merge, to acquire expertise, they can become strong enough to withstand the onslaught of the giant foreign banks. If at that time the foreign banks are allowed in, the local banks may be able to survive.

This third approach to the management of the economy of the Southeast Asian countries will be sufficient to cater to a mild degree of nationalism, a desire to preserve national identity and pride. Perhaps in a globalised world this kind of nationalism is anachronistic. It is perhaps better if we all forget our race or nationality in favour of giving our people unlimited access to the best and the cheapest of goods and services. There is no doubt that if the giant corporations from the most developed and advanced countries are allowed free access, the people in the developing countries will not only get the best goods and services but

they would be freed from their corrupt governments. But people are perverse. They might prefer their own products and services inefficient and inferior though these may be.

Maybe the third choice is not compatible with a globalised deregulated world. But it may be less disruptive and may reduce migration and the problems these can cause the developed world. We should therefore not dismiss this alternative.

Whatever may be their choice, the road back for the Southeast Asian nations will be long and painful. Damage has been done, perhaps irreparable damage. In the name of justice and fairness Southeast Asia should at least be allowed to choose its own way back.

The recent slight strengthening of their currencies and share prices indicate that they have the capacity to bring back confidence. Provided that there is some stability in terms of exchange rates they can make their choice of the route for a come-back. I am sure that when they do they will recover and contribute to the well-being of the world.

In the meantime they need help in the form of foreign long-term investments. With their currency so cheap it is the time to invest. The cost of construction is low in terms of foreign currency. So are the companies and properties which are in trouble and are up for sale. There may still be some restrictions but the Southeast Asians have learnt their lessons. They now know what is good for them and knowing this they will be able to face the challenges of the future, whatever they may be.

11

OUT OF CRISIS OPPORTUNITIES EMERGE

THE TURMOIL THE nations of Southeast Asia face today is one of their greatest challenges since World War II. For that matter Northeast Asia is also facing the same crisis which extends beyond South Korea.

Before we talk about how to get out of the crisis it is necessary to try and understand what the crisis is all about. In very simple terms it is about the impoverishment of whole nations and indeed whole regions through what is now euphemistically called 'market forces'.

Since the demise of the command economy, the free market has become the economic creed of the world. Like all creeds and ideologies it must be practised unquestioningly. Heresy is not allowed even if the practice results in losses and misery as we are seeing today. In the free market, the drive and the policing is through what is described as 'market forces'. The force ensures that no one strays beyond what is thought proper in the conduct of governments. If governments are recalcitrant then market forces will take necessary actions to bring the recalcitrant back in line.

The way the market forces work is through enriching or impoverishing a country's economy. This can be done by moving either the stockmarkets or the exchange rates up or down. To avoid becoming impoverished and to be enriched it is necessary that countries and their leaders say and do things that will create confidence in the market. Unfortunately like beauty being in the eyes of the beholder, market confi-

---

A paper delivered at the Emirates International Forum in Dubai, United Arab Emirates, on March 18, 1998

dence too lies in the perception of those who move and shake the market. What may be done or said to create confidence may in fact not result in confidence being created. It is necessary to tread very carefully in this minefield and to expect that a wrong step might bring about unpleasant results, usually in the form of currency devaluation. Leaders of countries must be especially careful when making speeches or talking to the press. A wrong word might prove fatal.

The impoverishment of a country is very painful for the people, even for the government. Presently we are seeing millions of people being thrown out of work in Southeast Asia. The rest who are still working earn only a fraction of what they used to earn in terms of purchasing power. In terms of living condition this means no food or not enough food, no milk for the children, no medicine and obviously no fun and joy in life. The impoverished people take to the streets and loot the shops. They urge the government to step down. They migrate to neighbouring countries and at times to countries which may not be so near. All these must be accepted because that is how market forces operate.

Impoverished countries make poor markets. Their needs are there but they just don't have the money to buy. This must affect the economies of their trading partners eventually. A single country becoming poor will not do much damage to world trade. But when whole regions, and rich regions at that, become poor, the effect on world trade and the economies of the trading partners can be considerable.

How impoverished are the countries of Southeast Asia in the present crisis? It is not easy to trot out the numbers which economists can recognise. But in the case of Malaysia the ringgit has been devalued from 2.5 to US$1.00 to 4.0 to US$1.00, i.e by approximately 60 per cent. Since Malaysia purchases or imports about US$80 billion of goods and services a year, its capacity to purchase has obviously been reduced by about US$48 billion. In addition the share market prices have been reduced to less than half. Since prior to the crisis market capitalisation was around US$400 billion, the loss would be slightly more than US$200 billion. It is worthwhile to note that other countries have their currency devalued by 400 per cent and market capitalisation totally wiped out.

By any measure the loss incurred by the countries of Southeast Asia and Northeast Asia is massive. The crisis is serious. Submitting to the IMF is not sufficient. Even after abject submission the currency can

still be further devalued. If a country becomes disillusioned because submission has brought no relief, and it tries to do something else, it would be condemned by the whole world and the currency will devalue again. This is the nature of the crisis that has hit the countries of Southeast Asia. The economic tigers of eight months ago have now become whimpering kittens.

So how do we create opportunities out of the misfortunes which have befallen Southeast Asia countries? The answer lies in the experience of the past when these countries were almost all basket cases. They were commodity producers very dependent on the vagaries of the market place for their products. After they achieved independence they found that the terms of trade were steadily deteriorating. Their earnings from their products were fetching less and less of the manufactured goods they needed. Their growing population could not be gainfully employed because the production of commodities created very few jobs.

On the other hand, they had no indigenous capacity to industrialise. And so they opened up their countries for foreign investment. And here they succeeded so well that their economic growth surpassed those of developed countries and they actually found that their people could not take up all the jobs that were created.

And so even though the crisis is far from over the countries of Southeast Asia are already embarked on programmes and strategies to attract foreign investments. And in this they have a lot going for them. The share prices of their companies are so low that they are below net assets value. True, many investors foreign mainly, as locals have no money, are still waiting for the fall in share prices to bottom out. But there is some indication that the stockmarket is back on the growth path.

Better than this, the devaluation has actually made many businesses extra-profitable. The plantation sector is particularly attractive. While the products retain their international prices in foreign currency terms, in local currency the prices are actually higher. Profits have risen in some cases by 100 per cent.

As has been pointed wages have not risen despite the devaluation. This is because there is a shortage of jobs now. Inflation has not been as high as the devaluation seems to justify. The increase in the profits of

the plantation and commodity sectors is very meaningful in the domestic economy.

Eventually when the economy recovers the value of these plantation shares and the plantations and commodity-based industries must appreciate. Through foreign investment the recovery would be hastened. Clearly the share markets in the crisis-hit countries are very attractive. Foreign buyers snapping up the underpriced shares will push up their value, besides reaping windfall profits. In the process the stockmarket will recover and so will the economy.

But even more attractive is foreign investments in manufacturing. Due to the depreciation of the currencies the cost of investment and production in the countries affected by the crisis is very low indeed. Yet the products fetch the same prices in foreign currency when exported. Earnings by manufacturing companies are higher today and will become even higher if the investments are new. There are signs that investors are already taking advantage of this situation and are either expanding or putting up new facilities.

But the countries of Southeast Asia are not relying entirely on foreign investors. Although the money is tight and interest rates have gone up, higher earnings from exports in terms of local currency means that certain businesses remain good. Production capacities for a whole range of manufactured goods have been expanded as new markets are developed which can accept the now more competitively priced goods. Export earnings are already increasing and the balance of trade has been reversed and is giving these countries trade surpluses.

There can be no doubt that the indigenous as well as the foreign-owned exporting industries will expand and grow as a result of the crisis. Although the currency may appreciate and their cost of production may go up, their present investment cost will be lower especially in foreign currency terms. As usual during bad times more effort is made in finding new markets. Once these markets are opened and expanded they are not likely to be allowed to shrink in the future. Brands and products which these markets were not familiar with in the past will become known and popular now. The popularity will not be confined to these products alone. They will extend to the countries concerned. And this will certainly help the crisis-hit countries to recover and prosper again.

There was a time when Japanese products were synonymous with poor quality. After the Pacific War the Japanese made special efforts to get rid of this image. Over time they succeeded in gaining the recognition that their products, though still cheaper than European products, are actually of superior quality. Once this reputation was established all Japanese products came to be associated with quality and value for money. Japan's rapid economic success in the sixties and seventies was due to this reputation. To a certain extent their reputation rubbed off on the other Asian countries. The perception now is that the products of other countries in the East are at least acceptable.

The countries of East Asia can use this opportunity to export more and to show that their quality is second to none. Of course price-wise they are competitive due to the devaluation of their currency. With the effort they are making they are bound to gain acceptance for the products and to increase their export earnings.

While increasing exports will earn them more foreign exchange, and they need the foreign exchange in order to buy capital goods and raw materials for the increase in the production of export items, these countries are also trying hard to reduce imports. This will not be difficult as all they need to do is to produce their needs at home.

These needs have resulted in a switch in the type of domestic business. Once again import substitution has become important. Food, especially processed food has always been a major import item. The need to reduce food import has actually resulted in changing eating habits. Wheat, sugar, beef, and so on will be consumed less than before. Instead rice, flour and locally available meats will be more in demand. Already every available land is being used for vegetable and fruit farming, for animal husbandry involving such exotic animals as ostrich, quails, geese and ducks. Aqua-culture, always a lucrative industry in the Southeast Asian countries, will acquire added importance as the export demands augments domestic demands. New business opportunities are being created in this field.

Timber plantations and the cultivation of bamboo and rattan show much promise. Research has already resulted in new fast growing species being identified. Where before the forest were logged and left to regenerate itself, it will now be replanted seriously. So will all land which had been left idle or had been earmarked for certain industries and housing estates which can no longer be proceeded with because of the

reduced demands. A whole lot of new agro-based industries will provide opportunities for investments which will fuel the post-crisis economy.

Because of the need to reduce imports, a number of industries which were not attractive before have been reconsidered. The industrial character of the countries of Southeast Asia will change as new technologies, research and development are applied to old industries.

The countries of East Asia have always shown that familiarity breeds greater skill and efficiency. After all they had always succeeded in taking assets from other countries and turning them into much more valuable products. Malaysia took the rubber tree, the oil palm and the cocoa plants from South America and Africa and created unbelievably profitable industries. Research and development have converted these foreign plants into little factories yielding more rubber latex, edible oil and cocoa than they were capable of in their native land.

With the crisis research and development have once again been given a boost. The government and the private sectors are busy doing research in making the local substitutes every bit as good if not better than the import they replaced. If our performance in the past is anything to go by, there is going to be a lot of enhanced value for the new crops, animal husbandry and renewable sources of raw material which we will be capable of producing in the future.

But the most important opportunity presented by the crisis is in the improvement to the financial management of the country. We have since found that both in the public and private sectors there was much waste. Too many people were employed in doing too few things. There was a lax attitude towards the spending of money.

The crisis has prompted all of us to look at our costs. Every item of expenditure is now scrutinised closely and where there is no absolute necessity, severe cut backs will be made. The financial base of the countries will be much strengthened as a result of the crisis.

For decades the government and the peoples of East Asia have been sending their young people to study abroad, particularly in the developed western countries. The drain on the national coffers was very big. Malaysia has 50,000 students studying abroad at any one time. The cost of foreign education has been going up every year. But because there has always been high regard for education, the peoples of East

Asia have never looked at the cost. They felt that good education was worth the money spent.

Today they cannot. But because they still regard education as of prime importance they have to find alternatives which cost less. Education has now become an important business as demands for local institutions of learning mount. Students are being brought back home to new universities and educational institutions, largely private, which are spreading throughout East Asia. The quality of education has always been high before and are being maintained. Apart from students returning before their studies are completed, new students are also going to be educated at home.

It is believed that the financially strapped countries of Southeast Asia will not only save money by bringing back their students but they will also become new centres of excellence which can cater for foreign students.

One of the decisions of the Asia-Europe Meeting (ASEM) in Bangkok last year was to have European students study in Asian universities. For centuries Asian students have been going to European countries for their higher education. In the process they not only acquired knowledge but also an appreciation of European culture. It enabled them to handle relations with Europe and Europeans when later on they do business or they carry out their government's business involving Europe and the Europeans.

Europeans, on the other hand, never having lived in Asian countries as students, find themselves quite unable to handle relations with Asian countries and people. By studying in Asian universities the future business and government leaders of Europe would be better able to understand and handle their relationship with Asia and the Asians.

With the expansion of educational institutions in Southeast Asia brought about by the present crisis, there will be ample room for a lot of European students to study in Asia. The educational field therefore looks very promising. It is an area that can contribute much towards the post-crisis growth of the East Asian countries. The potential is really enormous. If we only think of the billions of dollars now being spent in Europe and elsewhere for education coming back to Southeast Asia, then the future economic prosperity of Southeast Asia seems assured. Of course the change would be almost irreversible. After all if the ma-

jority of European students never left their country to get an education, why should Southeast Asians leave their country for the same.

Trade between the countries of East Asia has mainly been transacted in US dollars. Seventy per cent of Malaysia's trade is in US dollars although only 18 per cent of Malaysia's trade is with the US. The devaluation of the Southeast Asian currencies is mainly against the currencies of the developed world. There is practically no change in the exchange rates between the countries of Southeast Asia. For these countries the cost of imports from each other has not changed much.

Because foreign exchange is not easy to come by and are intended for capital goods, trade between the countries affected by the crisis must now rely on local currencies. Instead of paying for every transaction it is possible for the total exports and imports of the trading partners to be computed and payment made only on the difference. This way not much money will change hands. The balance to be paid to the country with more exports than imports will be very small and can be settled in the currency of that country.

The magic of the computers will enable daily settlements to be made through a clearing house. It is expected that the trade between the countries of Southeast Asia will grow very considerably. Of course it may be at the expense of other trading partners. But the growth of trade between these countries will be only natural considering that they cannot buy their needs from others as much as before.

Southeast Asia will overcome the problems of the devaluation of the currencies through taking up and exploiting new opportunities surfacing as a result of devaluation and impoverishment. It will do so partly by insulating the domestic economy, by reducing the need for foreign exchange, by strengthening internal resilience. In the process new directions will be taken and new practices devised. Southeast Asia will probably not return to the old pattern of economic growth based largely on foreign investments. They will continue to want such investments but they will depend more on their domestic capacities and intrinsic strength.

For most of us the recovery will take a long time. This is acceptable. After all when we started we were basket cases. We had pulled ourselves up by our own bootstraps. Now that we know that the route we took infringed on the interest of others we will avoid that route.

Southeast Asia has a population of half a billion in a region which has a total population of more than two billion. These are very hard working people used to all kinds of hardship and challenges. Although we may not say it, I still believe Asian values will pull us through. We will be very patient. After all it took many centuries for us to gain our independence. We will overcome. And in the process we are going to spawn such opportunities for ourselves and for others as have never been seen before.

When we do come back we will contribute to a better world, a world in which people will not be impoverished in order to enrich a few people. We in Malaysia believe in smart partnerships, a partnership in which the partners all gain. Despite what has happened to us we still believe in sharing fully with our partners. And the opportunities that we have created and will create as a result of the crisis will be shared with everyone.

12

REGULATING CURRENCY TRADING

FOLLOWING THE END of the Pacific War and the decolonisation process that followed, we have been witnessing commendable development and increasing economic prosperity amongst most of the newly-independent countries of the world.

In Southeast Asia, a regional grouping was formed 30 years ago which displayed remarkable unity and capacity to manage economic development. Elsewhere after some initial fumbling and tentative experiments with centrally-planned economies, political stability was achieved and the process of economic development instituted and progressed.

By the late 1980s and early 1990s, most of the countries of East Asia, Africa and Latin America had achieved tangible development with or without help from the developed countries and international agencies. The Southeast Asian countries had progressed so much that they were dubbed "economic dragons and tigers", and were held up as examples of how developing countries could govern themselves well and manage economic growth with great skill. They had become quite rich and made very good markets for the products and expertise of the developed industrialised countries of the North. In fact, they contributed to the wealth of the developed countries and that of the world. Their continued growth promised to make the world community prosperous and contribute towards the eradication of poverty worldwide

---

A paper delivered at the opening of the Meetings of the Finance Ministers of Asean and Asean+6 and Conference on "Financial Initiatives for the 21st Century" in Kuala Lumpur, Malaysia, on December 1, 1997

and to the banishment of hunger and other scourges which plagued the world.

Yet in July 1997, these prosperous countries were thrown into an unprecedented and rapid economic regression. Their currencies devalued rapidly and continuously. Their stockmarkets collapsed with unwelcomed consequences. Thriving and profitable companies became insolvent and tycoons as well as small-time investors became bankrupt. Construction projects were halted and completed offices and houses found no occupants or buyers, causing developers to lose money and compounding their debts. Banks foreclosed companies unable to come up with margin payments and sold off collaterals at give-away prices, further depressing the stock and property markets.

Huge loans raised from foreign banks could not be repaid and pressure was applied on the governments to devalue and float their currencies. And when they did, the currencies rapidly depreciated against the US dollar and the other currencies of the developed countries.

The devaluation impoverished the country and the people, in particular the business community. They found themselves almost totally unable to pay foreign debts as they needed more of their own currencies in order to make up for the loss of value. It looked like they would never be able to repay their debts at all. It looked like the foreign banks which loaned them money would never be able to recover their loans. It looked like the devaluation would be borne heavily by the foreign lenders. And all the time the currencies in the countries of Southeast Asia kept depreciating at a rapid rate, making adjustments quite impossible.

The governments of Southeast Asia, which until then had been praised for performing economic miracles, for their skills in administration, for their liberal investment policies and the incentives they had invented, were blamed for the depreciation in the exchange value of their currencies.

They were told that they had caused a loss of investor confidence because they had engineered unsustainable levels of growth (why it was assumed that the growth was unsustainable is not quite clear since until currency traders moved in they had sustained their growth all through the years that they were told it was unsustainable), they had external payments deficit, and had allowed their banks to be overexposed to the

property sector. They were told their policies were bad and their institutions were weak.

Despite their record of growth, their success in reducing poverty, their investments in infrastructure and in capital goods for growth in productivity, they were told that their spending was excessive and lacking in prudence and was weakening their economy. All these things, it seemed, were eroding investor confidence, and therefore, they pulled out. As a result, the currencies of these countries depreciated and their stockmarkets plunged. And when this happened, it was pointed out that their critics and investors were right in their prediction and had warned about this happening.

We admit that we have been guilty of some of these things, but not all of them. A few countries did have one or two of these problems, but these could be remedied. Malaysia's only identifiable weakness was a deficit in its balance of payments, which reached a peak in 1995. Though by 1996, it had been almost halved. And in the early months of 1997, the deficit had decreased further. Some of Malaysia's infrastructure and development projects were big, but past experience had shown that they were manageable. But the so-called investors insisted that they could not maintain confidence in Malaysia.

They pointed out that the Thai currency which had devalued would make Thailand more competitive than Malaysia and this would erode Malaysia's trade. It hadn't happened yet, but it would. So would the competitiveness of Indonesia and the Philippines. Never mind that the economies of these countries are not exactly duplicates of each other; never mind that the markets for their products are growing; it was suggested that Malaysian, Indonesian and Philippine factories would close down because the Thais would render them uncompetitive and redundant. It was implied that this would happen overnight, unless the other Asean countries also devalued. Since they would not devalue voluntarily, then the so-called investors would dump their currency holdings in order to avoid a loss when devaluation occurs.

Lo and behold. The moment the currency traders sold off the currencies of these countries, the currencies depreciated. It would seem that by pulling out quickly the currency traders had saved themselves some losses.

But is this really true? Were the currencies about to depreciate on their own or did they depreciate because the currency traders dumped

huge amounts of these currencies? Were the currencies actually invested in by the currency traders, i.e. were they holding huge quantities of these currencies and were running the risk of losing money from impending devaluations?

Since currency trading is not open, not transparent, but very secretive, it is difficult to ascertain how much of the so-called exotic currencies were held by the traders. But what is certain is that the countries concerned never had so much offshore funds as were traded in the so-called currency market. Yet there seems to be an inexhaustible supply of offshore money, running into billions and billions of dollars, in the hands of the currency traders, for them to sell in the market.

Actually, of course, this offshore currency did not exist. Currency trading as devised by the currency traders is such that they can borrow offshore money and sell, in most cases, to each other. And every time they sell, the currency devalues by a number of points. By repeatedly selling a currency, its value can be depressed almost indefinitely. And when the currency has been depressed it can be bought back at the lower price and delivered to the buyers, who incidentally had already sold the paper amount that they had bought which they themselves had delivered. No real money was moved, except probably at the final stage, if ever the currency stops being sold.

The only way the currency can recover is when someone purchases the currency by selling US dollars. Central banks with dollar reserves can do this but their funds are limited and they deal in cash. Against the limited funds of the central banks, the currency traders can leverage their funds by more than twenty times. It is estimated that between them the currency traders have funds amounting to some US$180 billion. Twenty times this would be some US$3.6 trillion. No central bank, no developing country, can match this. And the currency traders work in concert.

Clearly, the devaluation of the currencies can be easily manipulated by the traders. They never did invest or hold the currencies which they asserted would depreciate. They never ran any risk of losing money. All they did was to borrow the currency from banks, sell and resell it repeatedly and take their profits from the difference in the initial high price that they sold and the lower price money that they delivered. It is a classic case of shortselling, only this time the movements were

caused deliberately by them, and not by anything that the governments did or any weaknesses in their fundamentals.

And since the movements were caused by them, there really was no real risk when compared to ordinary speculative activity. They have discovered or rather invented a sure-fire way of making billions in a few short days through the selling and buying of currencies and they can use this against any country they choose. As a bonus, they also depress the stockmarkets through their attack on currencies.

The reaction of central banks to such attacks is to raise interest rates. A rise in interest rates stifles the trading in shares. The share prices go down and through shortselling, the currency traders make more money. Sometimes they have been able to lend out the money they had earlier borrowed but at a higher rate to take advantage of the central bank's interest rate increases. More money was thus made.

It is the operations of the currency traders which had caused the devaluation of the currencies of Southeast Asian countries. There may be some inherent or fundamental weaknesses in their economies, but these have had only a minimal effect on the value of the currencies. Without the currency traders, the currencies may devalue slightly but may regain their values later. Indeed, the currencies of many Southeast Asian countries, including Malaysia, had in the past revalued upwards against the US dollar when the United States was not performing well economically. But such currency movements were never extreme. The operation of currency traders, on the other hand, had caused a devaluation of between 30 and 50 per cent of the currencies of Southeast Asian nations.

It is clear that with the huge resources at their disposal, the currency traders can attack any country no matter how strong their economy may be. Having attacked Southeast Asia, they looked for other victims. There is no shortage of reasons for subverting the economy of any country. The currency traders publish and circulate analyses of the financial futures of every country. Through constant releases of unfavourable news and rumours about the markets, they have been able to create grounds for devaluation. In the absence of information to prove otherwise, their prophecy becomes self-fulfilling. From then on, the so-called herd instinct amongst them takes over.

A favourite gambit is contagion. Thus, because of the devaluation of their currencies, the Southeast Asian countries were said to have become more competitive than Hongkong, Taiwan and South Korea. To regain competitiveness, the currencies of these countries must fall in value. The traders then in turn proceed to declare that they have lost confidence in these countries, and loudly reveal their desire to pull out and sell their investments in these currencies.

Through the same process of borrowing and selling these currencies repeatedly, they are able to say that their prediction was correct. The currencies have indeed devalued and the stockmarkets have nosedived as well.

Another gambit was to say that since the countries whose currencies have been devalued have now become poorer, their capacity to buy goods from their trading partners have also been reduced. These trading partners must now face a recession and their currencies, too, could be devalued. And, indeed, countries like Australia faced the prospect of losing its big markets in the Far East. And so the Australian currency was devalued, although not by very much.

What is the effect of devaluation? Basically, it reduces the purchasing power of imports. And since all countries have to import goods, foods and services, they will not be able to sustain the standards of living they were accustomed to. In other words, they would become poorer. For Malaysia, a 40 per cent devaluation of the Malaysian ringgit is tantamount to a reduction of per-capita income from US$5,000 to US$3,000. In GDP terms, this amounts to approximately US$40 billion yearly. At the same time, more than US$100 billion were wiped out from our stockmarket which had tumbled by almost 60 per cent. Altogether we have lost about US$140 billion.

The other countries of Southeast and Northeast Asia between them must have lost more than US$500 billion in terms of purchasing power of imports.

How much have the currency traders made from their impoverishment of these countries? Quite a lot, but still only a fraction of the total loss of the countries attacked. We see some of them posting good profits, but on the whole, the wealth transferred to them falls far short of the wealth lost by the countries they attacked. There is, therefore, a huge

nett loss of wealth not only of these countries but actually of the world, given that the rest of the world has lost a good size of its market.

And we all know that it is not only the countries of Asia but the countries of Latin America and even Africa which had been attacked. The countries which have been spared are those which have no money to be worth attacking. Strangely, the currencies of some of these poor countries have appreciated against those of the richer countries which had been attacked. These poor countries must have good fundamentals or else how can we explain the performance of their currencies.

We accept the need to exchange money. We cannot trade otherwise. But currency trading which we have seen destroying the economies of many developing countries have really no direct connection with trading in goods and services. Currency trading treats money as a commodity. But money is nothing more than tokens with no intrinsic value. Money is not like rubber, tin, copper or gold. The value that money has is what we agree to confer it. Its value can, therefore, be depreciated or appreciated at will. The unfortunate thing is that when it is devalued people and countries suddenly become poorer, and sometimes very poor, through really no fault of their own. They really do not deserve the misfortune inflicted upon them by those who fiddle with currency values.

Would trade in goods and services contribute tangibly to economic development and the well-being of people? They create jobs, businesses, industries, freight, insurance, the building of roads, railways, port and airports and a lot of other amenities which benefit mankind.

Currency trading is said to be twenty times bigger in money terms than world trade in goods and services. Yet what benefits do we derive from it? Apart from a few people making huge sums of money and losing it sometimes, it has created no increase in employment, no growth in business or the wealth of nations and people. On the other hand, it has obviously impoverished millions of people. It has impoverished countries and regions. It has wiped out decades of hard work, of sweat, toil and tears.

But the worse is yet to come, unfortunately. An Associated Press report pointed out that, "Turmoil in Asian economies and the weakness in Japan ... have led to volatile stock swings on global financial markets ... Investors fear the Asian troubles will hurt North American and European companies that export into the region."

In the face of these currency troubles, and a deterioration of the ability to repay loans, what has the IMF to offer? It offers to lend money with which to repay loans to foreign lenders. But the loans come with a string of conditions attached, principal amongst which is the opening of the financial sector to full foreign participation. It is likely that this will result in foreign banks eventually dominating the finances of the country concerned.

For this reason, South Korea hesitated. Seoul, according to the same report, "sees that route—with its accompanying economic control—as a last resort, one that would reduce a proud country to a beggar surrendering its sovereignty." That hesitation caused the Korean won to depreciate by another 10 per cent.

There is no conspiracy to dominate the economy of the developing countries of East Asia but obviously their trouble have afforded an opportunity to force open their economies and lead to possible domination by strong and powerful nations.

The assaults by the currency traders against the emerging economies of the South have done nothing good for these target countries. Much has been made about the eventual recovery of these countries, but even if they do recover, they would have lost much of their wealth and the fruits of their struggle. In addition, they may have lost their economic sovereignty as well.

Surely no one can argue that the right of the currency traders to make huge profits override the well-being and the wealth of millions of people and of countries and regions. True, the countries themselves may be at fault, but without the manipulation of currency traders, they would not be in such dire straits.

If currency trading is to be allowed, then it should be made transparent and it should be monitored and regulated. It is ridiculous that at time when governments and all other businesses are being exhorted to be open and transparent, currency traders must be allowed to do their trading in almost absolute secrecy. We do not know who they are, how much capital they have, how much they have borrowed, what currency they hold, whom they sell to, and who they buy from? What and to whom do they pay taxes on the profits they make from their target countries? Certainly, these countries collect no taxes from them.

While trade in stocks and shares and in commodities are carried out in the open and in properly designated markets, there is no proper market for currency trading, no membership, no rules and no government regulations to stop abuses. Who decided that the traders can leverage up to twenty times or more of the funds they deposit with their bankers? Who are these bankers who can make available trillions of dollars to their clients? What is the capital resources of these banks? Who invested in them and how much? How can these banks become richer than most countries of the world?

We believe in globalisation and the liberalisation of trade, in dismantling national laws and rules which hamper trade and cross-border flows of capital. But surely liberalisation and deregulation of national entities should not result in exposure to an anarchic world. Haven't we been told to abide by the rule of law? How come the abolition of national laws should lead to the absence of the rule of law in the enlarged world market?

If globalisation and open markets are to contribute to growth and enrichment, there must be the rule of international law for everyone to respect. Without laws, the strong and the corrupt will rule and dominate. Is this what is being advocated?

International trade is being regulated by principles and policies agreed to in the World Trade Organisation (WTO). Why should currency trading be exempted from the purview of the WTO? Why can't the WTO discuss and formulate rules and regulations for international currency trading, rules which the rich and the poor alike have a hand in drawing up, rules which are fair and just and designed to create wealth and prosperity for all? Since currency trading is twenty times bigger than world trade, is it logical to control the world trade in goods and services which make up only 5 per cent of world trade and leave unregulated a trade that is twenty times bigger and beyond the purview of those who are responsible for achieving fairness in world trade?

The IMF should continue to supervise, but if currency trading is trade, then the WTO must be the one to formulate the regulations. Why are regulations considered objectionable for currency trade when it is good for trade in goods and services? Is there something sacred about currency trading, or is there something about it that does not bear public examination? In a world which believes in the right to know, a world which pries and probes into the private affairs of very pri-

vate people, are we not all allowed to know of the people and the activities of currency traders whose decisions can inflict all kinds of misery on millions of people and a large number of countries?

It is normal for people who make money from what they do to pay taxes to the governments of the people they make money from. The money these currency traders make is from trading in the currencies of many countries. As far as it is known, these countries receive no payment of taxes. Is it fair for the countries of their domicile alone to collect the taxes? Certain countries impose taxes on profits made in other countries. Don't the countries which provide the currencies for the traders to make money from no right to impose taxes on them?

Looked at from any angle, currency trading demands to be regulated in the interest of everyone. Every country would be affected adversely by their activities, even the developed countries, even the countries of their domicile. They have left a trail of shattered and disoriented economies wherever they have been. These nations and others not yet visited by them live in fear of their attacks. And for so long as they are not regulated, for so long as they can have trillions of dollars at their disposal, their capacity to attack and to damage economies will remain, and they will strike fear in the hearts not just of governments and finance ministers, but of businessmen and people, rich and poor alike.

Any one of us may be victims of currency traders. We must give thought to and consider the need and the substance of the regulation that have to be brought into force to reduce the anarchy in currency speculation.

13

MALAYSIA: A BUSINESS-FRIENDLY GOVERNMENT

FIRST, I WOULD like to say how delighted I am to be here today in Tokyo to address this gathering of prominent members of the Japanese business community. Japanese investors have always played an important role in the economic development of Malaysia and for this we are very grateful.

Malaysia has always been foreign investment-friendly. The government encourages foreign direct investments (FDI) since the early 1960s as we believe FDI can and will always contribute much to the rapid development of the Malaysian economy. This policy will continue to play a key role in our effort to become a fully industrialised society by 2020. Foreign Direct Investments in manufacturing sector alone in Malaysia has been on the increase and from 1991 to October 1997 FDI amounted to US$34.78 billion (based on average exchange rate of one US$ to RM2.5). By country, Japan was the largest with total approved investment of US$7.39 billion (or 21.2 per cent). Other important investors were the United States (US$5.92 billion or 17.0 per cent), Taiwan (US$4.66 billion or 13.4 per cent), Singapore (US$3.93 billion or 11.3 per cent), Korea (US$1.74 billion or 5.0 per cent), and France (US$1.71 billion or 4.9 per cent). These six countries together accounted for US$25.35 billion or 72.8 per cent of total approved foreign investment. This high level of investment reflects investors' confidence in Malaysia's economic potential.

A paper delivered at the Business Leaders Dialogue in Tokyo, Japan, on November 28, 1997

Malaysia has prospered through opening itself early to direct foreign investments. Indeed the industrialisation and rapid growth of Malaysia is largely due to foreign investments.

When Malaysia became independent in 1957 it was a producer and exporter of tin and rubber. To be honest, Malaysia was quite rich due to this commodity-based economy, much richer than most other colonies which at that time were gaining independence. But rubber and tin fluctuated in price to a great degree because they depend on such factors as war and the motor industry in order to create demand. Wars cannot be continuous and the motor industry and its usage was still confined to the few rich countries then. Besides substitutes for rubber and for tin as packaging material began to erode the market for these commodities.

In addition, as the markets are in the rich industrialised countries of Europe and America (Japan not having emerged yet) the prices of these two commodities were determined solely by them. We the producers and exporters had no say at all. Consequently, the prices were often depressed and we had to sell more and more of the two commodities in order to buy less and less of the manufactured goods. The growing population of Malaysia was finding difficulty in finding employment and poverty was not becoming less.

To grow economically, Malaysia had to turn to the manufacturing industry. Unfortunately, we had no expertise, no capital and too small a domestic market. To overcome these drawbacks, we decided fairly early in comparison to other newly-independent countries to invite foreign direct investments. It was common sense and not international pressure which made us accept foreign participation in our economy. Investments by the Japanese mainly but also by other countries enabled us to achieve our objective of becoming an industrialised country with jobs for all our people and earnings in foreign exchange mounting every year. By 1996, out of our total export of US$70 billion, 80 per cent was made up of manufactured goods.

We are therefore among the early proponents of open economy and crossborder flows of capital. We needed no encouragement and certainly no force to open up our country. We believed in the good that could result from foreign capital and the ease of capital flows across borders.

No poor country can ever grow rapidly enough in order to cope with a growing population and the need to improve living standards without industrialisation. Without foreign capital inflows, their knowhow and the jobs they create, poor countries would stagnate and wallow in poverty. Poverty only breeds poverty, while wealth leads to greater wealth. To break the cycle of poverty, poor countries must seek the involvement of rich countries in their development. Eventually through foreign direct investments the poor can become rich and then be capable of propagating growth from within. Still the need for foreign direct investments especially in the production of goods and services remains and helps to continue as well as accelerate the pace of growth.

As a corollary to foreign direct investment, world trade is equally crucial. A country as small as Malaysia with a population of only 20 million cannot grow based on its domestic market. It must export to the rest of the world if the earnings are to grow. World trade is therefore very important to Malaysia as indeed it is to almost every country. By providing a huge market for exported goods, world trade make economies of scale possible and ensures the viability of modern mass production industries.

With the world market open to its products, the industrialisation of Malaysia succeeded and even surpassed expectation. Suddenly, along with other developing countries of Southeast Asia, Malaysia achieved what was described as an economic miracle. It was labelled as one of the tigers and dragons of Asia and was apparently set to become a fully developed country in two or three decades.

But as you know, our progress has been halted and even rolled back. Today there is turmoil in the economy of Malaysia and in the other Southeast Asian countries. The tigers have stopped roaring and the dragons' fire-breathing apparatus no longer belch fire through their nostrils. There is no more talk of the 21st century as the Asian Century.

Due to devaluation of its currency, in GDP terms, Malaysia has lost approximately US$40 billion in purchasing power. This means that the country is poorer and the people who had hoped to rise above their unfortunate situations now have no hope, not in their lifetime at least to emerge and shake off their poverty. Instead their poverty is greater and more have joined their ranks from among those who had before lifted themselves above the poverty line. Unless something dramatic hap-

pens, Malaysia's growth which has been put back 15 years will lag behind by that space of time in terms of economic growth.

But apart from devaluation, Malaysia is also seeing a grave and massive loss of capitalisation of its stockmarket. The share prices have nose-dived and wiped out 60 per cent of the capital amounting to approximately US$100 billion. Banks are faced with liquidity problems as margin calls were not met by clients and collaterals have to be sold at give-away prices.

True, despite all these, Malaysia's economy is said to be still strong. Malaysia hopes never having to resort to loans from the IMF. But the pressure on Malaysia is very very great. The currency continues to be attacked along with the stockmarket.

The sad thing is that all these troubles are due to the very thing that Malaysia had always welcome—cross border flows of capital and world trade. Because we had opened up and because we allowed our currency and shares to be bought by foreigners and traded outside our country, today we have to face the full force of international currency manipulation and stockmarket assaults.

The rules of currency trading have been devised by the currency traders themselves and they give themselves unbeatable advantages over their victims. There is no way the target country can fight back.

I will not insult you with explaining the mechanics of currency trading but I would like to point out how, between manipulating currency values and assaulting the stockmarket, the manipulators ensured they would profit all the time.

Before an assault is to be mounted on a currency, they would acquire large sums of that currency. When they attack, the central bank would defend the currency by raising interest rates. The traders would then lend the currency they had earlier acquired at high interest rates. The high interest imposed by the central banks also depress share prices and the traders would engage in short selling in order to profit from the fall in share prices.

Clearly they profit from the currency depreciation, the rise in interest rates and the fall in share prices. It is a wonderful way of making huge profits and it is all within the rules of the free-market system and world trade.

The unfortunate thing is that countries and people lose a lot of wealth in a very short space of time, wealth which they had worked hard to acquire over many many years. Worse than that, the loss of wealth by the nations and the people is far greater than the profits made by the manipulators. In the case of Malaysia, for example, while the GDP loss is estimated at US$40 billion, the profit made by the manipulators cannot be more than US$5 billion. There is a disappearance of some US$35 billion worth of wealth and purchasing power.

Now if we add up the losses sustained by all the countries of Southeast Asia and Northeast Asia due to devaluation, the total loss runs into hundreds of billions yearly. On the other hand, the gains by the manipulators are small and once only. There is thus a great deal of waste of wealth in order to give the traders their profits. In a zero-sum gain what the loser lose is gained by the winner. In the case of currency trading the loser loses very much more than the gain made by the winner.

It would seem that unfettered world trade can destroy as much as it can build. World trade, i.e. the trade in goods and services has created wealth for everyone throughout the world. Jobs, contracts, freight, insurance, transportation, port handling—all these and more accrue from world trade. But who and how many people benefit from currency trading and stockmarket manipulations—a very few indeed. They create no substantial employment, use no tangible services, produce and consume no goods and benefit the world not at all—indeed as has been pointed out currency trading and stockmarket manipulations result in a shrinkage of wealth, real wealth. The trade in services and goods creates wealth and reduces poverty, but the trade in currency and portfolio investments across borders diminish wealth and increase poverty. Wherever the currency traders go they leave a trail of poverty and destabilised economies in their wake.

It is said that the trade in currency is 20 times bigger than world trade in services and goods. Imagine if world trade in goods and services is 20 times bigger than it is now, how much wealth it can create and how successful would be poverty eradication. The world would be literally 20 times richer and poverty worldwide would have been totally eradicated. But currency trading which makes up about 95 per cent of world trade has increased poverty instead.

I have taken this opportunity to talk about the damage caused by currency trading in order to differentiate and highlight the benefits of cross-border flows of funds for productive activities. Malaysia is trying to manage the difficult economic situation that it is faced with now. We think we may be able to manage but we need new foreign long-term productive investments even more urgently. We had looked at the proposed Asian Fund but now that it is going to be an extension of the IMF it has become much less attractive. If we need that kind of aid we might as well resort to an IMF bail-out. But such a bail-out does not guarantee our economic recovery. What is certain is that it will restrict our freedom to design and initiate new ways of stimulating foreign direct investments in our country and the implementation of new economic policies and strategies. Malaysia has always been innovative and that is why we have progressed. Restriction on us will limit the introduction of innovations in our economies management.

Normally a fall in the value of the currency would lead to inflation as wages rise in order to regain purchasing power. As is well-known imports constitute a significant portion of goods and services consumed locally. These imported items will appreciate in terms of the devalued currency. Again this will negate the positive effect of devaluation.

If there is any gain at all in terms of cost of production due to devaluation, it is likely to be temporary. In time whatever cost reduction would be negated as wages rise and goods and services go up along with it. If inflation does not run wild the best that can be expected is a return to the original cost levels.

In Malaysia however, the local cost and prices have not gone up until now. Wages are still at the old levels even though in foreign currency terms their purchasing power had decreased. Workers have not demanded for wage increases simply because they are still able to buy the same goods and services that they were able to buy before the devaluation. It is the intention of the Malaysian government to keep wages at the old level through a campaign against waste, against unnecessary luxuries and through belt tightening. The consumption of non-essentials, especially imported ones will be reduced to the minimum. The campaign has received the support of all strata of the people including the unions and the workers. As a country with a relatively small and disciplined population it is possible for the government to monitor receipts and expenditures closely to ensure that imported inflation will

be minimised. The people have pledged their full cooperation towards a program to make Malaysia more competitive globally.

What does this mean for foreign investors? It means that they can produce goods and services in Malaysia actually at a much lower costs than before. They would either earn more profit or become more competitive in the world market. As you know investors have always found Malaysia a good manufacturing centre because of its efficiency and lower cost. Now the cost will be even much lower.

At the same time Malaysia will continue to provide the efficient handling of investors' needs. Bureaucratic processes would be reduced to the barest minimum. All the old tax incentives and privileges will be continued.A business-friendly government will make itself readily available even at the highest level to resolve any problem that may arise.

For some time now Malaysia has been promoting high-tech industries and discouraging labour intensive industries. This is because we are short of workers and have to allow foreign workers to come in. We want to reduce dependence on foreign workers while increasing the income of our better trained citizens through hi-tech industries.

However we have decided to call a halt to this policy. We will now allow for labour intensive industries dependent on foreign labour if the industries are for export. We now have about 1.7 million foreign workers. We will allow a gradual increase if export-oriented industries require a bigger workforce.

A number of hotels in Malaysia are Japanese-owned. We notice that Japanese visitors prefer to stay in Japanese-owned hotels. They also prefer Japanese tourist guides and operators. We are quite prepared to allow more Japanese tourist operators if they can bring in additional tourists or prolong their stay in Malaysia.

Apart from these, we are willing to listen to and consider other ideas that you may have for increasing Japanese investments in Malaysia.

At this moment despite the so-called currency turmoil and lowered growth, there is still full employment for Malaysians in Malaysia. We are thus able to reshape the economy without too much cost to our people. Traditionally our people are very disciplined and easily trained. They are not prone to wild action which may undermine our economy.

They are also fully supportive of the government they had elected with a huge majority. In fact the attack on Malaysian currency and certain action directed against the country's leaders have only strengthen their unity and support for the government. Even opposition members are quite supportive.

This renders the country politically stable and the government fully effective. New policies and approaches proposed by the government will not disrupt the equanimity of the people.

We believe that the steps we have taken and our invitation for more foreign investments will be welcome by them. Indeed all our people will be ready to provide your investors with the best service. You will find living and working in Malaysia inexpensive and pleasant.

I would like to invite all of you to visit Malaysia and check whether what I say is true. You will find that there is no haze in Malaysia and with the agreement of Indonesia we can assure you that there will be no haze in future in Malaysia. You will find our bureaucrats attentive and ready to consider all your needs. And you will find Malaysians as friendly and hospitable as ever.

So do come to Malaysia to invest and to enjoy its salubrious climate. And now it would cost you even less in terms of yen, for the yen has also appreciated against our ringgit.

14
THE CHALLENGES AND OPPORTUNITIES IN ASIA

WHEN I WAS invited to speak at this World Bank-IMF gathering more than three months ago things were going very smoothly indeed for Asia, in particular East Asia, the part which the nave thought it was logical and easy to bring together in an economic caucus, the East Asia Economic Caucus.

East Asian countries were at peace, within and without. Even the fracas in Cambodia had not happened. The certainty was that the nations of Southeast Asia and Northeast Asia would be growing economically and would gradually become economic powerhouses for the rest of the world. There was much talk then of Asian dragons and tigers and, of course, the East Asian miracle. We were quite flattered. We thought they were admiring our strengths and our skills.

We had forgotten the experience of Japan and South Korea. When these two countries seemed about to catch up with the developed world, things began to happen to them. The Japanese yen was yanked up in order to reduce the competitiveness of Japanese goods, while South Korea was designated an NIC, a newly-industrialising country, and must be stopped in its track.

We had even forgotten the lesson of Mexico whose economy was suddenly blighted when foreign funds were suddenly withdrawn. Mexico was forced to borrow US$20 billion in order to tide over and restore its fractured economy. Someone made a packet from this loan.

A paper delivered at the annual meetings of the World Bank-IMF on *Asian Economies: Challenges and Opportunities* in Hongkong on September 20, 1997

And, of course, we in Malaysia had laughed at the suggestion that our country would follow the fate of Mexico. How could that happen when our economy was sound. We had practically no foreign debts. Our growth was high, our inflation low. Politically we were stable and socially harmonious. We had put in place, tried and tested strategies for a continuous thirty-year growth plan.

We dismissed the rumour that Malaysia would go the way of Mexico. And indeed it did not. We did not realise how close we were to a manipulated economic crisis. We blithely sailed on. And we were convinced that Mexico, South Korea or Japan and their fates were irrelevant as far as we were concerned. We felt totally insulated against events in other countries.

But now we know better. We know why it was suggested that Malaysia would go the way of Mexico. We know now that even as Mexico's economic crash was manipulated and made to crash, the economies of other developing countries too can be suddenly manipulated and forced to bow to the great fund managers who have now come to be the people to decide who should prosper and who shouldn't.

I did not know all these when I accepted the invitation to speak, to speak of our hopes and aspirations, of sharing our prosperity with others. I had wanted to speak about "prosper-thy-neighbour" policies, about strategies, about the multitude of opportunities in Asia for everyone.

In case you are wondering about what is meant by "prosper-thy-neighbour", I would like to explain again that it simply means if you help your neighbour to prosper you will prosper along. When countries are prosperous they become more stable and their people need not emigrate to your country. Instead their prosperity provides you with a market for your goods, with opportunities to invest and to enrich yourself even as you create jobs and wealth for them.

Poor neighbours are a source of problems for everyone, for themselves and for you. Their problems tend to spill over your borders and undermine your peace and prosperity.

When Japan invested in Malaysia it created jobs and wealth for us and enabled us to industrialise rapidly. Japan, of course, gained directly from its investments but more than that we have become one of Japan's best markets.

Clearly, Japan has prospered by helping us to prosper. This is what is meant by "prosper-thy-neighbour" as opposed to "beggar-thy-neighbour". Everyone gains from "prosper-thy-neighbour" policies while only one side gains from "beggar-thy-neighbour" mindsets.

Malaysia is a developing country but we expend much money in helping others. I will not elaborate on what we have done, but we really do, in the spirit of "prosper-thy-neighbour".

The old mindset can be summarised by the term "zero-sum game". You win if others lose, you prosper at the expense of other's impoverishment.

Malaysia had prospered because we believed in being open when others seemed paranoid about foreigners and were ultra-nationalists, wanting to keep their country's economy to themselves. But in Southeast Asia ultra-nationalism very quickly gave way to pragmatic open economies.

Asean and, for that matter, the whole of East Asia, seems to subscribe to the "prosper-thy-neighbour" philosophy. Now South Asia seems to be picking it up, together with countries in Africa. Imagine how wonderful the world would be if we all help each other to prosper, something that really is entirely possible. But it would seem that the old "beggar-thy-neighbour" instinct is still around, it is still the guiding principle of a group of ultra-rich people. For them wealth must come from impoverishing others, from taking what others have in order to enrich themselves. Their weapon is their wealth against the poverty of others.

For almost half a century, the countries of East Asia have toiled day and night, to improve the lot of their people. When Malaysia became independent in 1957, the per-capita income of its five million people was US$350. By June 1997, after 40 long hard years of toil and sweat, the per capita of its 20 million people was almost US$5,000. After July, you know what happened.

All along we had tried to comply with the wishes of the rich and the mighty. We have opened up our markets, including our share and capital markets. On the other hand, most foreign companies operating in our country, do not allow local participation. They are not open, but we have not complained. Their profits accrue to their shareholders in their home country. They pay practically no tax.

We were told that we must allow our money to be traded outside our country. We were told to permit shortselling, even to let trading in borrowed shares to be legalised. We must allow for speculation. We did all that we were told to do. But we were told we have not done enough. We were told to slow down our growth. We were told that it could not be sustained, that it would be bad for us, that we would overheat. In particular, we should not venture into big projects, the so-called mega projects, even if only to provide the necessary infrastructure that we were told we needed. And, of course, we were told that if we don't provide the infrastructure then we will not be able to grow. Quite confusing, really, if you think about it.

But Malaysia and its Southeast Asian neighbours continued to grow and to prosper. Disobedient, recalcitrant and at times impudent, these upstarts, Malaysia, in particular, had the temerity to aim higher than the developed countries, the powerful, the so-called movers and shakers of the world.

I don't know about the average men in the street but quite a few people who are in the media and in control of big money seem to want to see these Southeast Asian countries and in particular Malaysia stop trying to catch up with their superiors and to know their place. If they don't then they will just have to be made to do so and these people have the means and the wherewithal to force their will on these upstarts.

There may be no conspiracy as such, but it is quite obvious that a few at least, media as well as fund managers, have their own agenda which they are determined to carry out.

We have always welcomed foreign investments, including speculative activities. They can come in to buy shares and to get out if they wish to for whatever reason. But when the big funds use their massive weight in order to move the shares up and down at will and make huge profits by their manipulations then it is too much to expect us to welcome them, especially when their profits results in massive losses for ourselves—in the classic zero-sum game theory.

International trading makes currency exchange necessary. Otherwise, we may have to resort to barter. Buying and selling currency to finance trade is fine. But out of this evolved pure trade in currency as a commodity.

We are told that the trade in currency is actually twenty times bigger than real trade in goods and services. Other than profits and losses to the traders involved, there really is no tangible benefits for the world from this huge trade. No substantial jobs are created nor products or services enjoyed by the average people. The whole trading is secretive and a bit shady as huge sums are apparently moved about from banks to banks. No real money is involved, only figures. A billion ringgit would need a big truck to move from place to place. Obviously, this is physically impossible if the Great Train Robbery is not to be repeated hundreds of times over.

The traders apparently make billions with each transaction. But when the funds at their disposal is huge and they are in a position to influence the values of the currencies with their investments and divestments then the currency market become cash cows to them. They cannot fail to make a profit whichever way the index goes.

Unfortunately, their profits come from impoverishing others, including very poor countries and poor people. Southeast Asian countries have now become their target simply because we have the money but not enough to defend ourselves.

In the case of Malaysia, the ringgit is devalued by 20 per cent. What this means is that we, everyone of us, including the government, have lost 20 per cent of the purchasing power of whatever money we have. The poor have become poorer and there are now more poor people in Malaysia. The rich have become poorer too but we will not waste any sympathy on them of course.

But the currency traders have become rich, very rich through making other people poorer. These are billionaires who do not really need any more money. Even the people who invest in the funds they operate are rich. We are told that the average return is about 35 per cent per annum.

And we are told that we are not worldly if we do not appreciate the workings of the international financial market. Great countries tell us that we must accept being impoverished because that is what international finance is all about. Obviously we are not sophisticated enough to accept losing money so that the manipulators become richer.

We are also warned that these are powerful people. If we make a noise or we act in any way to frustrate them they would be annoyed.

And when they are annoyed they can destroy us altogether, they can reduce us to basket cases. We have to accept that they are around, that they will always be around and that there really is nothing we can do about it. They will determine whether we prosper or not.

Once upon a time, the United States allowed monopolies. Then John D. Rockefeller cornered the oil industry in America and destroyed the small players and squeezed the consumers. The US government decided that this was not right and outlawed monopolies through the anti-trust laws.

A few decades back, some enterprising people hit on the idea of acquiring controlling interest in companies and then stripping their assets. The shell left by them was incapable of giving any return to the small shareholders. Thousands of people lost money.

Again the government stepped in and required anyone acquiring more than a certain percentage of shares to make an offer for the rest. That way the small shareholders were able to dispose of their shares at the offered price. They were relieved of the possibility of owning shares in useless companies. To prevent other abuses, anyone buying more than 5 per cent of the shares have to declare them.

When insiders made use of inside information to sell or buy their own shares it was regarded as unfair advantage and was made illegal.

I mention all these because society must be protected from unscrupulous profiteers. I know I am taking a big risk to suggest it but I am saying that currency trading is unnecessary, unproductive and immoral. It should be stopped. It should be made illegal. We don't need currency trading. We need to buy money only when we want to finance real trade. Otherwise we should not buy or sell currencies as we sell commodities.

We cannot go back to Bretton Woods and the fixed exchange rates although we should be honest enough to admit that fixed exchange rates did not hold up the economic recovery of the world in the post-World War II period. It was wrong only because it did not really reflect the economic performance of the nations concerned.

Sovereign nations were allowed to devalue at will. But the float resulted in nations losing their sovereign rights. Currency traders emerged who made killings tracking the snake, etc. But they were rela-

tively small players. They were not the movers and shakers who ruled the market. They were mere speculators.

No one, I believe, would want to return to the fixed exchange rates. But if anarchy is abhorred by good citizens everywhere, there is no reason why we should not abhor anarchy in the world financial system. A certain degree of uncertainty is fine but an absolutely uncertain financial world is no good for anyone, except of course for those who deliberately create the uncertainty. But then these people know for certain what they are going to do and could take cover or take advantage. For them there is no uncertainty. They are dealing in absolute certainty and they cannot possibly lose. If insider trading is unfair, outsiders who know exactly what is going to happen and then trade, can it be said to be fair?

If trade is to grow then currency values must be linked to the economic performance of the countries concerned. There are enough indices which can help indicate the value of the currencies, and the rates of exchange. A country that is doing reasonably well at a certain exchange rate should be allowed to maintain the rate. If the country is doing badly, devaluation can help the country by making their costs lower and their products more competitive. On the other hand, if the country is too competitive it is safe to assume that the currency is undervalued. Since many factors are involved, many rates are possible. Traders can then take the risk and trade in the currency, if they must.

This way there will not be a fixed rate but the range of fluctuation will not be too wide. There will be enough uncertainty for genuine traders but there will not be violent swings as to cause financial crisis for the country concerned. Trade would not be too disrupted and would in fact be enhanced, increasing the wealth for everyone. It would be a win-win situation.

The countries of Southeast Asia have prospered because by and large they have managed their economy better than most other developing countries. Their prosperity has contributed to the prosperity of their trading partners. In fact, they have contributed to the economy of many developing countries by their willingness to serve as models for other developing countries.

In Malaysia, we have always believed that we are better able to convince other developing countries, and in particular ex-communist

countries wanting to liberalise, of the benefits of a market economy. When these countries look at Europe or North America they would feel that the free-market economy is beyond their capacity to manage. Europe had taken over two centuries to achieve what they have achieved. These developing countries always feel put off by the complexity and the time required. The centrally-planned socialist system had always seemed easier. But as we all know, socialism and communism had failed. Their economic system did not work. The ex-socialist countries need to adopt at least a part of the evidently successful free-market system.

When they see that a country like Malaysia, a former colony of Britain, 40 years ago very much like them, fairly successfully managing a market economy, they feel more confident that they can do the same. Some of the other countries of Southeast Asia are also attractive and convincing models for them. A number of these countries are willing to open their books and even to train personnel from developing countries in economic development and management.

We did not spend as much money as the rich aid-giving countries; we did not lend money, but we believe that we are more effective in helping many developing countries in Southeast Asia, Africa, Central Asia and the South Pacific to make the transition from the centrally-planned command economy to the free-market economy.

Additionally, the Southeast Asian countries learnt about administrative measures and development strategies by observing each other. We adopt what seems right and discard what fails to work. It is no coincidence that we have prospered together. We are each other's models.

Given half a chance, the countries of Southeast Asia can become the systems and strategies, the engine of growth for a lot of countries in Asia and indeed in other parts of the developing world.

What would happen to the rest of the world if these developing countries become developed? If it is a zero-sum "beggar-thy-neighbour" world, then we can assume that the presently developed world would become poorer, weaker and ready for colonisation by the New Emerging Developed World. If this is to be the end result then the developed countries should prevent others from ever developing. Northeast and Southeast Asia must be impoverished and rendered perpetually unstable. And, of course, the Indian subcontinent which seems likely to be

the next growth region must be undermined. Under no circumstances must the 1.2 billion people of South Asia together with the two billion increasingly wealthy people of the East Asian region be allowed to become developed.

To the yellow peril of yesteryear will be added the brown peril. The Europeans will be overwhelmed. Genghis Khan will ride again and so on and so forth.

But the zero-sum game theory is an invention of the pessimists, the xenophobic, the "clash of civilisations" people. Whether it will come about or not depends very much on our present attitudes and what we do now. The attempt to deprive Japan of the raw materials for its industries resulted in Japan launching the Pacific War.

But supposing we all espoused the "prosper-thy-neighbour" policy, supposing we see in the prosperity of others opportunities for enriching ourselves, then we need not be so afraid of the growing wealth and technological advancements of the developing countries of the world.

I repeat, when Japan invested in manufacturing in Malaysia, we became not only prosperous but also one of Japan's biggest markets. Today, the trade balance is hugely in favour of Japan. And, of course, Japan reaped huge profits from its investments in Malaysia.

Foreign Direct Investments (FDI) have helped Malaysian per capita to increase by almost 1,000 per cent over a period of 30 years. Better still we have now acquired the capacity to manufacture and export our own branded goods.

This was obviously no zero-sum game. This was a win-win formula. By helping us, Japan and the others had helped themselves. They have not lost one little bit.

Even the rest of the world benefited because we helped to reduce cost and make goods available to poor people everywhere, particularly in the poor countries. And, of course, Malaysia is not a market for Japan alone. With our wealth and our ever growing needs, we have become a good market for all kinds of products from all the other developed countries. In other words, Malaysia's prosperity has helped to prosper developed countries everywhere.

It is the same with all the Southeast Asian countries. We have helped to prosper many countries, including the rich countries of the North. The trade figures will bear testimony to this.

There are many developing countries which are still very poor. They contribute almost nothing to the wealth of the rich. They need financial support continuously. They are unstable. They have incessant civil wars, famines and disasters of every kind. Tourists run the danger of being killed in these countries. Huge sums have to be expended on peacekeeping in these countries.

Prosperous countries, on the other hand, are more likely to be peaceful and less of a burden to the rest of the world. A "prosper-thy-neighbour" policy would therefore give a better return than a "beggar-thy-neighbour" policy.

There is therefore no need to fear the prosperity of the developing countries. They are not going to be a threat to the prosperous. There is no profit in trying to contain them, to undermine them, to prevent them from talking to each other or to their richer neighbours. They cannot be a threat because they will be too busy competing amongst themselves to gang up against the developed countries. Asians in particular are more ethnically different than Europeans. They can never work together. The "clash of civilisations" will not take place.

There will not be a totally peaceful world, of course. There will be local wars. Arms can still be manufactured and sold profitably to these people. But by and large, a generally better developed and prosperous world would be better than one which is divided into the very rich and the very poor.

Despite our bitterness over the attempts to push us back by a decade through forced devaluation of our currency, through the rape of our share market, we in Southeast Asia and in Asia are still keen to receive investments from Europe and America. There has been a lot of talk about our scaring away foreign (meaning Western) capital. But you should also appreciate that we of Southeast Asia at least, are now very scared about foreign capital. We thought they were helping to prosper us. We conducted roadshows to encourage them to invest in our share and financial markets. We will continue to do so. But we will have to be more circumspect. We still believe there are sincere investors out there. But there are also quite a few rogues who can cause an avalanche forcing others to run for cover.

We still believe in prospering Asia in order to prosper everyone. The media and the great financial experts may know how or what a country should do, but then if anything fails they are not going to be

voted out of office. We are, and we do claim to know a few things about developing our countries. Malaysia has become one of the so-called tiger economies not by listening to the media or the great financial wizards. We have in fact developed ourselves by actually doing the opposite of what the wizards told us we should do. And we think, outrageously and impudently, that the same formula can help develop other countries as well.

We were a commodity producer with only two commodities to sell. Without any skills in the manufacturing industry we decided to industrialise. And we did. We were told that affirmative action to correct the socioeconomic imbalance is not fair and will not work. Our New Economic Policy (NEP) worked and created a fairer society with no race riots. Similarly, we were told that the Malay majority would oppress the minorities. Instead Malays, Chinese, Indians, Iban, Kadazan and 30 other tribes work harmoniously together.

We were told that a developing country should not aspire to go into the automobile industry. We did just that and we have succeeded.

Privatisation was a newfangled thing when in 1982 we launched our privatisation programme. Many developed countries failed in their privatisation. We have privatised more than 400 government departments, companies and functions. We have succeeded and we are still going on.

Japan Inc was condemned. We made Malaysia Incorporated our creed and it has helped our country to grow and prosper faster than most other countries.

I will not bore you with tales of our rejection of the conventional, including raising our interest rates in order to protect our ringgit. As you know we went the other way.

One of the unconventional things we did was to go big. Our 830km North-South Highway, our 6km wharf at the new West Port, our Penang Bridge, the Kuala Lumpur Telecommunication Tower, the Petronas Twin Towers and many more big projects we have completed have all contributed to our growth and our wealth. They are not monuments but basic infrastructure.

We are building the biggest airport in Asia for Kuala Lumpur because of sheer need. Out present airport built 33 years ago was for 400,000 passengers. It now handles 16 million and has no room for ex-

pansion. All over the world governments find difficulty in locating new and necessary airports. It would be stupid to build a new airport to handle one million more. We will never find another site when the need arise for a bigger airport. If you must build a new airport, build it big enough at least for the next 30 years if not 100 years. But we were told that we should not build a mega airport. Why is that? Because you think it would undermine our economy in which you have invested. You do not want our economy to go under and you will lose your money. But please give us some credit for knowing something about managing our country. We like to think big. We even have great ideas for bringing wealth to other developing countries. We proposed the development of the Mekong Valley, beginning with the railway from Singapore to Kunming because we know that transportation will stimulate economic development. It is a big project but small projects make little impact on the economy.

We want to link up with the railways of China, Central Asia and on to Europe. Central Asia is landlocked and cannot develop because of it. You build VLCC to transport oil and bulk cargo for yourselves. Why can't an ultra-wide gauge railways with trains of two kilometres be built, to move goods in and out of the Central Asian Republics? They can then prosper and the world will have another big market.

We have other big ideas to prosper our neighbours, to prosper everyone, the developed countries included.

But we are not going to be allowed to do this because you don't like us to have big ideas. It is not proper. It is impudent for us to try, or to even say we are going to do it. If we even say that when we have the money we will carry on with our big projects, you will make sure we won't have the money by forcing the devaluation of our currency. "Beggar-thy-neighbour" is the mindset of some people. They will not help. Worst still they will block, obstruct and undermine. Asia is full of great opportunities not just for Asians but for everyone. Given half a chance we can prosper. We cannot all be as big economically as Japan, but we will not be excruciatingly poor. If the countries of Europe and of North America can be almost uniformly prosperous we don't see why we cannot be allowed to be a little prosperous.

We will not act in concert against the rest of the world. We are not ethnically related as are the Europeans. We come in various colours and shades, practising different religions, speaking different tongues

and with very different cultures. We will always disagree with each other, possibly fight against one another leaving us little time to confront others from Europe. You have nothing to fear from the prosperity and well-being of the Asians. You have everything to gain, for our prosperity will contribute to your prosperity and the prosperity of the rest of the world. So think of Asian opportunities and seize them.

15

VISION 2020: THE WAY FORWARD

MALAYSIA'S VISION 2020 is six years old. It is now a reality, studied by many countries, copied by many who also wish to move their nations, to unite their peoples behind a common destiny and to solidify their efforts behind a shared purpose.

Countries from Botswana to El Salvador, from Colombia to Nigeria, from Mauritius to Venezuela have decided on a Vision 2020 of their own. The Club of Rome wants a 2020 Vision for Europe. The countries of Southeast Asia want a 2020 Vision for Asean. Apec has adopted a 2020 Vision for the Pacific. 2020, which as a measure of perfect vision seems to have caught on and is now the definitive time for everyone to achieve a development objective. As for us in Malaysia, Vision 2020 has definitely galvanised the effort of the whole nation and helped it to achieve unprecedented and continuous growth. In the first six years, we have grown at 8.6 per cent, higher than the targeted growth of 7 per cent per annum which would result in doubling our GDP every decade.

Our growth run has not been without flaws. But certainly it has achieved much of what we set out to achieve. We have more than full employment. Wealth has not just trickled down but has spread and permeated every strata of our society so that poverty has been almost completely eradicated and incomes increased for all. Without having to resort to industrial action wages have risen, doubled or more in many cases. Even more remarkable is the low rate of inflation which has meant better purchasing power without increases in cost and lowering

---

A paper delivered at the National Congress Vision 2020 in Petaling Jaya, Malaysia, on April 29, 1997

of our competitiveness. Economically we have done well, better than our vision.

From the very beginning, from the time when Vision 2020 was announced it seemed to have caught the imagination of Malaysians in every walk of life. It is not that it is just a catchy phrase, it seems that the vision is an objective that is easy to visualise. We all know what a developed country is like. When we were colonised we had dreamed of being like them—independent and rich. But having achieved independence, we had remained poor and continued to suffer certain indignities. Vision 2020 promised not just equality of wealth but also dignity and honour as a nation and as a people. And so we readily embraced the Vision and we have put our hearts and soul into its realisation.

Vision 2020 was what our people, deep in their hearts, had always wanted. It articulated the best aspirations of our citizens. It is harmony with the best traditions of our very Malaysian way of life. It said what needed to be said. It laid to rest the gremlins that lurked within the darkest corridors of our history. It settled many of the unresolved issues of the past. It took from our backs some very heavy baggage of history which had greatly hindered us in the past. It shifted the mindset of our nation from less productive pastures to the making of a more promising future. It pointed to where we needed to go as a nation. It made perfectly clear what we needed to do in our second generation as an independent country so that this present generation of Malaysians will be the last generation of Malaysians to live in a society that is called "developing". By 2020, we must be "a fully developed country".

Vision 2020 makes it perfectly clear—and we must have it perfectly clear in our minds—that we must be a "developed country in our own mould". Modernisation is not Westernisation or Japanisation or Easternisation or Asianisation. The land that must be fully developed by 2020 must be uniquely modern, i.e. in keeping with the progress that the world has made in every field by then and yet remain uniquely Malaysian.

From the very beginning, Vision 2020 also makes it abundantly and explicitly clear that "Malaysia should not be developed only in the economic sense. It must be a nation that is fully developed along all the dimensions: economically, politically, socially, spiritually, psychologically and culturally."

Vision 2020 stresses development "in terms of national unity and social cohesion, in terms of our economy, in terms of social justice, political stability, system of government, quality of life, social and spiritual values, national pride and confidence".

Vision 2020 therefore sets out not only an economic agenda, not only a social agenda, not only a political agenda, not only a psychological agenda, not only a science and technology agenda. It sets out a comprehensive and rounded agenda for the nation. Let me remind you once more of the nine strategic objectives or challenges set out by Vision 2020:

The first of these is the challenge of establishing a united Malaysian nation with a sense of common and shared destiny. This must be a nation at peace with itself, territorially and ethnically integrated, living in harmony and full and fair partnership, made up of one "Bangsa Malaysia" with political loyalty and dedication to the nation.

The second is the challenge of creating a psychologically liberated, secure, and developed Malaysian society with faith and confidence in itself, justifiably proud of what it is, of what it has accomplished, robust enough to face all manner of adversity. This Malaysian Society must be distinguished by the pursuit of excellence, fully aware of all its potentials, psychologically subservient to none, and respected by the peoples of other nations.

The third challenge we have always faced is that of fostering and developing a mature democratic society, practising a form of mature, consensual, community-oriented Malaysian democracy that can be a model for many developing countries.

The fourth is the challenge of establishing a fully moral and ethical society, whose citizens are strong in religious and spiritual values and imbued with the highest of ethical standards.

The fifth challenge that we have always faced is the challenge of establishing a matured, liberal and tolerant society in which Malaysians of all colours and creeds are free to practise and profess their customs, cultures and religious beliefs and yet feeling that they belong to one nation.

The sixth is the challenge of establishing a scientific and progressive society, a society that is innovative and forward-looking, one that is

not only a consumer of technology but also a contributor to the scientific and technological civilisation of the future.

The seventh challenge is the challenge of establishing a fully caring society and a caring culture, a social system in which society will come before self, in which the welfare of the people will revolve not around the state or the individual but around a strong and resilient family system.

The eighth is the challenge of ensuring an economically just society in which there is a fair and equitable distribution of the wealth of the nation, in which there is a full partnership in economic progress. Such a society cannot be in place so long as there is the identification of economic backwardness with race.

The ninth challenge is the challenge of establishing a prosperous society, with an economy that is fully competitive, dynamic, robust and resilient.

Six years ago, when Vision 2020 was launched, we gave the primary emphasis to the economic agenda, to the eighth and ninth strategic objectives: to the challenge of establishing an economically just society, and to the challenge of ensuring a prosperous society, with an economy that is fully competitive, dynamic, robust and resilient.

"Most obviously," Vision 2020 says, "the priorities of any moment in time must meet the specific circumstances of that moment in time." In the early 1990s, we had the unique opportunity to make giant strides with regard to our economic agenda. We put our heart and soul into our economic agenda. Having succeeded so well, so fast and so resoundingly, this is not the time to falter, to call a halt. Now is not the time to stop our massive economic momentum.

Let me be perfectly clear: the massive commitment to the pursuit of our economic agenda of the past must be sustained into the future. Indeed, we must proceed with even greater tenacity, even greater creativity, and even greater effectiveness. We must proceed with even greater tenacity, with even greater creativity, with even greater effectiveness: to eradicate absolute poverty absolutely; to ensure a fair and equitable distribution of the wealth of the nation; to ensure full partnership in economic progress; to ensure a society where there no longer will be identification of race with economic function; and to eradicate the identification of economic backwardness with race.

The New Economic Policy is no more. But we must not neglect the challenge of economic social justice today. And we must not neglect the demands of economic social justice in the days to come. Those who are backward must be helped. No one must be left behind. We must all advance together. We must all reap the benefits of rapid growth and advancing modernity. If we ever forget the eighth objective of Vision 2020, our struggle for economic social justice, we do so at our own peril. Let me repeat: if we ever forget our struggle for economic social justice, we do so at our own peril.

We must also proceed with even greater tenacity, with even greater creativity, with even greater effectiveness: to ensure very rapid and sustainable growth; and to guarantee an economy that is fully competitive, dynamic, robust and resilient—fast on its heel and able to outperform its rivals.

Starting from the early 1980s, we reinvented the Malaysian economy. Let us not forget that not so long ago we depended on rubber and tin, and then on rubber and palm oil. Where would we be today if we still relied for our livelihood on rubber and tin or on rubber and palm oil or on natural resources alone including petroleum which together make up only 16.9 per cent of total export earnings.

We had no choice. Over the last fifteen years, we have had to report and remake our economy in the most fundamental of ways. We introduced the Look East Policy, privatisation, productive deregulation. We made the private sector, not the public sector, the primary engine of growth. We accelerated our industrialisation drive. We worked hard to expand our small- and medium-scale industries. We turned forcefully to export-led growth, thus relying on the whole world as our marketplace. We opened and liberalised our economy. We pushed hard for foreign investment, whilst pushing even harder for domestic investment. We emphasised human resource development. Let me remind everyone once and for all that Vision 2020 states unequivocally: "nothing is more important than the development of human resources ... Our people is our ultimate resource."

We understood that infrastructure had to be developed and fortified, that entrepreneurship had to be enriched and strengthened. We held firmly to the tightest control on inflation. We even talked seriously of zero inflation and we are still pursuing it. If inflation can be reduced, surely it can be prevented from growing altogether. We need to believe

in zero inflation and that we can work towards it. We cannot work towards something that we don't believe is achievable. We ensured a proper and stable exchange rate.

We worked hard on industrial technology development. We understood the necessity for modernisation of the agricultural and services sectors. We stressed the need to develop the rural areas, to ensure sustainable development. We knew, or we should know, that we must become an information-rich society. We realised that we had to have an active diplomatic agenda to back our vigorous economic drive. And so we travelled far and wide in search of friends and markets. And we pressed the need for Malaysia Incorporated, of cooperation between the government and the private sector, and now the unions as well, in the task of developing the nation for the people.

These were key elements of the "Winning Formula" which, despite all the difficulties, faults and failures, has helped to bring us to where we are today. These reforms have basically proven their worth. They must be sustained. And they have to be augmented. Many have not gone far enough. Many have yet to bear fruit. And many new strategies and ideas have yet to be discovered, developed and pursued.

Let us also be clear that a nation that does not constantly reform itself and is not willing to try new ideas and strategies; an economy that is unable to quickly reinvent itself and then to quickly reinvent itself again, will soon be left behind in today's fast-moving world, a world buffeted by new ideas and concepts such as globalisation, borderless economies, disregard for sovereignty of nations and unlimited as well as confusing information.

Our national market is not continental in size. It certainly is not big enough to enable us to grow at a pace to catch up with the developed world. We need the world market but we have to pay a price to gain access to it. We have to stop protecting our market. We have to open it up in order to gain reciprocal access. If we are not going to be overwhelmed by the economic giants from outside, we have to learn to be very competitive. Our corporations will also have to grow big and think big.

I would like to elaborate here our strategy to remain competitive. It is really quite simple. We want to keep our cost low without sacrificing

the standard of living of our people, which must rise as we grow. That way we will remain competitive.

The first essential is to contain inflation. A lot of things have to be done to contain inflation. We have to continue controlling the prices of essential goods. We oversee pricing generally in order that the so-called unavoidable increases are truly unavoidable and kept to the minimum.

But the next important thing is to increase wages only on the basis of an increase in productivity. Whether productivity is due to the effort of the employees or to the improvement in the method of production or increases in capital, the workers are entitled to an increase in wages commensurate with the true cost of the increase in productivity. Of course, others too are entitled to any increase in returns due to higher productivity as a result of workers' effort or management or capital injection.

If costs are allowed to go up without commensurate productivity, then we will lose competitiveness and there will be inflation. When there is inflation any increase in income, whether of employees or investors, becomes meaningless, as the purchasing power of the new income would not increase. Indeed, it may even buy less than the old income. This has happened in many countries where people earn more but could afford less.

This simple fact must be understood by everyone if we are to remain competitive, to ensure higher living standards for everyone, and to develop and grow economically. In many developed countries incomes have been allowed to increase without increase in productivity, resulting in widespread unemployment and regression of the economy. Fortunately for them, they have assets such as a rich domestic market, technology and access to huge capital and skilled manpower. We do not have any of these. If we adopt their profligate ways, we will regress economically. In other words, our workers, executives and investors will all become poorer and poorer. I am sorry to be belabouring this but far too many people are fond of having more money without thinking of what the money can buy.

If the government seems to be unduly strict and unwilling to accede to various demands made by various quarters, it is because we want to serve the best interest of the people and the nation. We do not want to have a fling only to pay for it with prolonged poverty. In order

to progress towards Vision 2020 we have to manage the economy for steady and continuous growth.

We must grow at 7 per cent per annum for 30 years between 1990 and 2020. To attain this average, we must go for high growth in the early years. As the economy matures, growth will slow down. But even if growth slows down in the last ten years, the average of 7 per cent would still be attained.

This is our strategy and the whole nation, from workers to top executives and the so-called tycoons, must understand the national strategy. The government can only plan and guide. It is the people who make the economy perform. And we must perform and perform well if we want Vision 2020 to become a reality.

Twenty years ago, we were still highly reliant on agriculture and on mining. We set our hearts on becoming an industrialised country. Today, we are high on the rungs of the world's industrialised economies. Industry accounts for 44 per cent of our total GDP. Manufactured products account for more than 80 per cent of our total exports. More than 34 per cent of our workforce is employed in the industrial sector.

For several years now we have been achieving the highest growth rate for exports. Since 80 per cent of our exports is made up of manufactured goods and each year the manufactured goods portion of the export had increased, it follows that it is the manufacturing sector which contributes most to our export earnings. We have indeed become an industrialised nation. While we should be happy with this performance, we should look seriously at other sectors. For example, why is our services sector not contributing enough to our GDP growth?

We should, of course, continue to expand our manufacturing capability by improving productivity per capita. This we can do through automation, use of robots, etc. But we must maximise our export earnings through maximising the use of our ports, shipping and insurance. The government has readied the infrastructure. It remains for the importers and exporters to use these facilities. A few more percentage points can be added to our economic growth through this.

We can congratulate ourselves for the progress that we have made. But we cannot lie back and let the economy take its course. To continue growing we must be constantly vigilant and alert to the changes taking place around us. We are now moving into the post-industrial

age. We are in fact shifting from the Industrial Society into a borderless Information Age, a globalised economy where borders can no longer protect us from the predatory economies of the world.

We are going to lose some and win some. But we must try to win more than we lose. It is for this reason that we decided to make a bold move into the Information Age by launching the Multimedia Super Corridor (MSC). The whole approach is radical. If we have to take down our national boundaries anyhow, we might as well get something from what will be coming in. The MSC will function under a different set of rules and laws. We will make mistakes. But by confining the changes to a specific area we will be able to limit the damage and select what we can accept for the rest of the country.

At no moment in time should we forget the political agenda set out in Vision 2020: a united Malaysian nation and a developed and mature democratic society. Massive and rapid growth is a wonderful buffer. Like a river in flood, it hides the rocks on the river bed. We must never be complacent for a united nation is the foundation on which the Malaysian house is built. If we are disunited and at odds with each other, all that we have done will come to nought.

We must be mindful of the fact that democracy flourishes best when it is founded upon healthy economic growth and social progress. Just as clearly, without a productive Malaysian democracy we will be greatly handicapped.

For more than 400 years after 1511, we were not masters of our own fate, believers in our capacity to excel. We have in recent years shown to others, and more importantly, to ourselves that "Malaysia Boleh". We must always be humble. Humility and reality tells us our journey is far from completed.

At no moment in time should we take for granted the need to progress with the task of creating a matured, liberal and tolerant society which not only tolerates but can also appreciate and celebrate the ways of others.

As I have stressed, we must proceed and not falter over our economic agenda. The race to our economic future has only just begun in earnest. We must act forcefully to capture that future. We cannot afford not to seize the moment.

But at this particular "moment in time", I believe that we must resolve to also take giant steps forward on our social agenda.

In particular, I believe that two social strategic objectives require our urgent, intensive and extensive attention. It is time to move vigorously forward with regard to ensuring "a fully moral and ethical society, whose citizens are strong in religious and spiritual values and imbued with the highest of ethical standards". And I believe that it is time to move forcefully forward with regard to ensuring a fully caring society and a caring culture founded on a strong and resilient family system.

Of course, we must always be on the guard against corruption. Today, as ever, we should take not an ounce of comfort from surveys which show that by so-called "Asian" standards or developing country standards or "world" standards we are not too badly off; or that we are said to be no more corrupt than quite a few "developed" countries. Thank God corruption in Malaysia is not, as it is in most countries, a way of life.

But at this particular "moment in time" what seems particularly pressing is the need to ensure the correct balance between material and spiritual development. We must make sure that we do not fall into the dark hole that many countries which are called "developed" have fallen into. We do not want to be a wasteful consumer society where unbridled materialism runs riot.

Urbanisation has brought with it drastic changes in the way of life of many Malaysians. They are not all bad but invariably there is a weakening of family ties and restraints. We see an increase in drug addiction, crimes, promiscuity and divorce, broken homes and abandoned babies.

Developed nations tend to consider these social breakdowns as inevitable and to accept them. But we cannot. We have to try to retain our values and to fight these social evils. Even if we do not succeed completely we should try to reduce the incidence. We must emphasise the need for religion and good spiritual values. Malaysians must cling to good moral and ethical systems. Otherwise, we will lose our sense of direction and not achieve our vision.

We must not politicise. We must not ethnicise. We must not finger-point. Generational outrage is not the answer. Generational prejudice will not point the way. The old must not denounce the young. The young must not blame the old.

We must find solutions, not scapegoats. We must ensure progress, not the grandeur of dreams. Our responses must be bold but balanced. We must be resolute but rational. There is need for a great deal of sympathy and even more empathy. We must be pragmatic and do what works. Truth must be deduced from facts. And we must act on the basis of fact, not fiction.

Six years ago, we adopted our Vision. The destination is well set. Our mission is clear. The consensus is wide. The unity of the Malaysian people behind Vision 2020 is profound and historically unprecedented.

Today we meet not to revise this Vision, not to unravel what is so close to the hearts of our people, but to discuss how we can progress as quickly and as productively as possible to the targets set for 2020. To reach 2020, if possible, before 2020.

16

THE WAY FORWARD FOR MALAYSIA AND ASIA

IN THE PERIOD between 1970 and 1990, Malaysia was vilified for our massive attempt at social engineering, for trying to restructure our economy and our society. After several hundred years of distorted development and divide and rule policy by colonial masters bent on exploiting our land without regard for our feelings or freedom of choice, we inherited a multiethnic society of indigenous and non-indigenous people separated and compartmentalised by social and economic disparities.

Governments everywhere, when they care, have always tried to right perceived injustices in their society. That was what communism and socialism intended to do. They failed of course but that was because somewhere along the way they forgot the purpose of their ideologies. Malaysia rejected communism and socialism even before they became clear failure. We devised our own affirmative action-like socio-economic programme called the New Economic Policy.

But when the government intervened to right the fundamental injustices, in the course of which some less than equitable things had to be done, we were vilified by all and sundry.

In the 20 years of the New Economic Policy between 1970 and 1990, we developed our manpower base and educated our people. We moved massive numbers of our citizens to new levels of aspiration and performance. We grew by an average 6.7 per cent per year. We managed

---

A paper delivered at the Asia Society Dinner in New York, United States, on September 25, 1996

to truly and substantially restructure our economy, our social psychology, our ethnic mindsets and our racial politics quite radically.

In real life, all progress has a price. We paid the price that had to be paid. But few Malaysians today will say that it was too heavy a price. And surprise surprise, many of those who condemned us then commend us now. They now talk of the Malaysian model as worthy of emulation.

Since 1991, the whole society of Malaysia has rallied around what we call Vision 2020. This Vision sets many targets. But the target that has captured the imagination of the people, and I am glad to say, even that of the opposition is that of growing by an average 7 per cent over the years 1991 to 2020, thus doubling our national income every ten years and emerging as a fully developed nation by 2020. Ambitious perhaps, but we believe we can.

In order to achieve this most 'heroic' of goals, we have set in place a series of economic reforms and strategies, that we call "The Winning Formula". So far, this Winning Formula has given us, over the last eight years, an average growth rate of 8.9 per cent with an average inflation of 3.5 per cent.

Many things make up the Winning Formula. First, we said that it was not the business of government to be in business. We began in the early 1980s a fundamental strategic shift to ensure that the private sector would be the primary engine of growth. It took years and we went through the hardest of times. But the private sector—both foreign and domestic which we nurtured and fostered—is today vibrant and enormously enterprising. It has become truly the primary engine of our growth.

In the early 1980s, when we started our new reforms, our civil service was huge in relation to the rest of the economy. It crowded out the private sector in terms of skilled manpower, financial resources and it monopolised a host of business activities. We forced a retreat. We downsized to a point where the civil service is just about the right size. We must continue to modernise and upgrade administrative efficiency. But we will continually work to ensure its rightsizing.

Third, we pushed hard in the 1980s with deregulation. We went at the red tape with a powerful pair of scissors. In the years ahead, we will continue to deregulate where deregulation is necessary regardless of the

gratuitous advice we get daily from the those who assume they know better, despite being from countries which do not do so well; countries which messed up our economy in the past.

Fourth, we have over the last ten years privatised massively. Our privatisation programme, begun long before the word was popular, is amongst the most successful in the world.

It is amazing how facilities which were incredibly dependent on subsidies, organisations into which the government had to pour hundreds of millions of dollars every year, have been able to make such huge profits immediately they were privatised—even when they were run by exactly the same management, manned by exactly the same workers. All that was needed was to change their mission, to commercialise their role and then off they go.

Today, unlike in many other countries, our workers are the greatest supporters of privatisation because they know that privatisation means better pay, ownership of shares and frequently bonuses. We will continue our massive privatisation programme in the years to come, even though the great economic critics loudly condemned our privatisation for, according to them, benefitting only a privileged few. It is difficult for them to believe that the natives can be fair to their own kind. Malaysia's privatisation has benefited every member of the population, with no exception. We have figures to prove this.

From the very beginning, we never had any romantic doubts about the value of industrialisation. We always had a certain fascination with industrialisation, something we were not allowed to do when we were ruled by an industrial power which wanted us to be a permanent market for their goods.

We set our hearts on industrialisation from day one. Our initial drive for jobs through labour intensive industries succeeded so well that we are now short of workers. Now we want capital and technology intensive industries to reduce dependence on labour and to increase their wages. Some say we cannot do it. Hi-tech is beyond our workers. But they said the same thing when we switched from planting rice to manufacturing.

In 1980, manufactured goods accounted for 21.5 per cent of our exports. In 1995, it accounted for 79.5 per cent. This year, we expect

that 83 per cent of all our exports will consist of manufactured goods. Obviously we are progressing. We can progress some more.

A sixth element of our Winning Formula, is the horizontal and vertical expansion of small and medium scale industries. They play an important role in supporting our major industries and reducing dependence on imports.

We will continue to rely on export-led growth. Our market is far too small. The whole world must be our marketplace. Entry into the world market throws our companies against all comers and subjects them to the full force of global competition. They must be lean and mean, tough, resourceful and resilient. And we know of no better way to achieve this than to force them to face the full force of open competition.

Central to our Winning Formula is the further liberalisation of the Malaysian market. We have always had goods from all over the world in our market. Long before the idea of WTO we had already reduced or even abolished certain import duties. We did this to benefit our consumers. But now we want our producers to compete also. We know we are going to meet with less than liberal attitudes towards our exports. Non-tariff barriers are being invented by those who used to export to our markets. But we will fight tooth and nail to be competitive and to overcome restrictive and managed trade.

We have always emphasised the importance of foreign direct investment. We have no qualms about FDI. We don't think they will take over our government as the banana companies did in other parts of the world before.

Let me be honest. We need FDI because they bring the ready-made entrepreneurship, the market and the marketing savvy, the modern management and the technology. The contribution of your capital and your assistance in ensuring market access and in making sure that your countries do not become restrictive are also much appreciated. As much as we have become a prosperous market as a result of foreign investment, we are now investing in foreign countries to create the prosperity which will provide us with good markets for our exports.

Our passion for foreign investment does not divert us from a similar passion with regard to domestic investment. And in the last few

years, it is gratifying to note the growth in domestic investment, which has often surpassed the growth in foreign investment.

We believe that infrastructure should precede and act as catalyst for development. A couple of years ago we ran short of power. We resolved that in record time.

Now we have embarked upon the huge Bakun project and we have run into a barrage of criticism, from the environmentalists, some of whom think we should depend on the sun, wind and the waves. We will gladly take their advice when they have destroyed their own hydro and thermal stations. Until then we must assume that they have other motives. We are also building a huge new airport, enlarging our ports and extending our roads, railways and telecommunication network. No monuments these. They are really essential infrastructures.

We know that even more important than physical capital for fast development is human capital. Practically no nation on earth spends more on education per capita as Malaysia does. We nevertheless are far from satisfied. We realise we must do much more to traverse the ground to 2020. We will do more to educate our people.

In the meantime, if we are short of labour we will allow their importation. If we are short of the people with special talents and skills whom we cannot produce in time, we will allow for their easy and speedy entry. If there are administrative difficulties we will overcome them.

There are some who believe that entrepreneurship cannot be bred, fostered or developed. Entrepreneurs are simply born. They develop naturally.

We believe that nature can always be given a helping hand. And we believe that entrepreneurship is so important that we actually have an entrepreneur development ministry. Today the sons of rice farmers and fishermen own and manage billion-dollar companies successfully. Small and medium industries have sprouted, run by the new entrepreneurs who have emerged because of training and opportunities identified by the government.

We are most determined to fight against inflation. It is worth noting that between 1970 and 1990, when our economy grew on average by 6.7 per cent per year, our average inflation rate was only 2.9 per cent. In the mega-growth 1990s, when we averaged close to 9 per cent, we have managed to hold it down to an average 3.8 per cent.

We confess to having a phobia about inflation. This phobia has helped enormously in keeping our cost of living low. It has made many of the companies operating from Malaysia awesomely competitive. And we have now set the target of zero inflation for Malaysia even though all the learned economists have told us that this is neither possible nor desirable. Our strategy is simple; keep our cost of living low so that our comparatively low earnings do not result in low standards of living. Yet our production cost of everything will be low and competitive.

We also believe in a competitive exchange rate which reflects the long-term market forces. We will only intervene to even out unmerited short-term fluctuations caused by excessive speculation and market manipulation. We accept that nations have to abdicate control of their own currency but we cannot accept in toto the kind of manipulation that can bankrupt countries.

Also central to our Winning Formula is a determined emphasis on industrial technology development and the establishment of a society that has a fascination with engineering and technology. We do have a long way to go. But our factories today are no longer the screwdriver operations and simple assembly they used to be. We are more sophisticated now and we can be even more sophisticated in the Information Age. Malaysians have a reputation for learning very quickly.

I have emphasised industrialisation and our fascination with the manufacturing industry. But we also understand the enormous possibilities of the services sector and we have put in place policies and laws calculated to stimulate this sector.

Agriculture will be industrialised in order to reduce smallholder farming. At the same time new crops will be introduced, including new tree crops suitable for timber and other industrial uses. With bigger holdings, better management and new crops the rural people should earn much more than they do at present.

Malaysia is committed to development. We are committed to industrialisation. We will not be deterred. And we will not be diverted.

At the same time, our environment is of enormous value—economic and non-economic—to us. To destroy our environment for the sake of short-sighted and short-term benefit is a crime against our future. It is a stupidity which we will not allow. But we will not impoverish

ourselves by denying us our own potential. The greatest cause of pollution is poverty. We will ensure that we do not fall into the poverty trap. Malaysia will develop, striking a balance between the preservation of the environment and the needs of our people.

We also believe in the establishment of an information rich society. Accordingly we have now launched our programme to establish an MSC (Multimedia Super Corridor) with its own 'International Bill of Guarantee' and special incentives within a 15 kilometre by 50 kilometre corridor stretching from the Twin Towers of the Kuala Lumpur City Centre to our new airport with Putrajaya, our new administrative capital in between. It is our intent to attract all the top international players in IT and the multimedia game to this Multimedia Super Corridor.

Let me end this brief exposition on the major reforms of the past decade and the key economic strategies for the decade to come with a few words on 'Malaysia Incorporated', another component of our Winning Formula.

Its purpose is to ensure that all who work in Malaysia work as one team, in pursuit of our common objectives. This must mean mutual respect and mutual help between those in the public and private sectors. Business must live up to the expectations of good corporate citizenship. Our civil servants, on the other hand, must not see businessmen as avaricious opportunists interested only in the quick buck. Indeed, all must realise that profits, reasonable profits, contribute to wealth creation. Profits enrich not just the businessmen but their employees, their suppliers, petty traders and of course the government. Thirty per cent of business profits belong to the government. It stands to reason that government should help businesses make reasonable profit in order to get the 30 per cent that is the government's share. The concept of Malaysia Incorporated, or government/private sector cooperation is therefore logical and right.

The priorities that Malaysia will accord to each of these key policies or strategies at any point in time can change and be subjected to fine-tuning. And they will be augmented by other necessary reforms in the years ahead. But so far, our Winning Formula has yielded spectacular results. I believe that the Winning Formula will continue to be the way ahead for Malaysia.

Since I have been asked to speak also on Asia and I have so little time left, permit me to be brief and to focus my remarks on only three points. First, to use a phrase Americans can fully understand, give us a break.

Second, Go West. Come out in full force to what you call 'the East', help us in the making of a prosperous Asia. Partake fully in and profit fully from our common prosperity.

Third, let us all, together, build a global commonwealth in the 21st century, a single global commonwealth such as the world has never seen. Let us make the 21st century the Century of Planet Earth, the century when prejudices on the basis of continent or country, race or colour are ignored and prospering each other becomes the universal creed.

Please be fair. Please do not expect us to achieve in one or two decades, still less in one or two years, what it took you one or two centuries to achieve. Please do not forget that two centuries and one civil war stood between the Declaration of Independence (where you so rightly proclaimed the virtues of democracy, where you so rightly proclaimed that "all men are created equal") and the Civil Rights Act of June 1964.

Please allow us to honestly earn our daily bread, through the sweat of our brow and the hard work of hundreds of millions of our people, very much in the way that old Europe allowed young America to profit from the toil, the tears and the sweat of the American people. America was never forced to be exactly like Europe, never required to adopt the institutions of Europe, before Europe allowed the New World to trade with the Old.

Second, don't just be fair to us. Be our partners in development and dynamism. Come out to Asia. Be adventurous once again and leave the comforts of home for pastures less green than yours. Use your enormous strengths, creativity, and genius to help build and make a new world in Asia—very much in the way that you ventured forth and built a new world in the American West.

Mankind has never before had the mutuality of interest, or the technology or the resources to build a single global commonwealth. When we talk of the peace dividend with the end of the Cold War, think not only of the savings on our defence expenditures. Think be-

yond it. Think honestly of creating a single global commonwealth of common and mutual prosperity.

Let us forever bury primeval and primordial 'beggar-thy-neighbour' reflexes. Let us all put in their place prosper-thy-neighbour impulses aimed at ensuring that all our neighbours, far and near will prosper. Imagine the dividends if Europe is vibrant and dynamic, if all of the Americas is vibrant and dynamic, if all of Africa is vibrant and dynamic, if all of Asia is vibrant and dynamic. It would indeed be a new world.

Almost exactly one thousand years ago, in the world that was Europe, there was near panic as the year 1000 A.D. approached—for the learned clerics and intellectuals of that time sincerely believed that the world would come to an end one thousand years after the birth of Jesus Christ.

Today, one thousand years later, we are less superstitious, more pragmatic and more scientific. Let our uncommon common sense prevail. Let us build as determinedly as we can destroy.

If Asia and America can be joint venture partners in prospering each other and in working for a single global commonwealth of common and mutual prosperity, clearly a new beginning will have been made. It would be a fitting beginning to mankind's third millennium. And it would guarantee a third millennium infinitely more fruitful than the first two.

17

THE 7TH MALAYSIA PLAN, 1996-2000

MALAYSIA IS NEITHER a communist nor a socialist country. It has always been a market economy. Yet Malaysia believes in economic planning, something which the communists espoused and practised religiously, if one can say such a thing about communists. We know now that despite their five-year plans, the communists failed and had to abandon Marxist economic theory in favour of the market economy.

I think you will agree with me that Malaysia has not failed. Indeed Malaysia's five-year plans, long-term perspective plans and sectoral plans have all contributed towards Malaysia's high economic growth rates. They have even contributed towards solving social and political problems. What we may well ask is the difference between Malaysia's plans and those of many others, communists and non-communists.

The simple answer is that Malaysia has the political will and has acquired certain skills in implementing complex plans which theorists and planners draw up. Apart from having a powerful Economic Planning Unit located in the Prime Minister's Department, we also have an Implementation Coordination Unit, likewise located in the Prime Minister's Department.

Even with these departments there is no certainty the plans can be carried out. But they are fully supported by a committed government which believes in hands-on involvement. Admittedly the government has a vested interest to see that the plans are carried out. Their elector-

---

A paper delivered at the National Convention on the 7th Malaysia Plan, 1996-2000, in Kuala Lumpur, Malaysia, on August 5, 1996

ates can throw them out if they fail. Also the competing demands of the parties of the Barisan Nasional ensure that no one allows anyone else to steal a show over him. If any Minister fails, his own party will throw him out. And so the government has to be committed always.

Another important factor is the strength of the government. All projects are controversial. There will always be people who are against, who will be vociferous, while people who are for a proposed project usually remain quiet. Fear of losing the support of the vocal few often results in procrastination and sometimes abandonment of projects. When the government is weak the fear is greater. And so plans often fail to be carried out.

In Malaysia, governments have always been strong and plans are carried out despite opposition by the professional detractors. If we had succumbed to their loud protest today we would not have the Penang Bridge, the national car, privatisation, toll roads and many others. And if we had delayed these projects because of the professional objectors, the costs would be many times more and we probably would not be able to afford them. But we never learn. Many are still urging us not to do this or that, to listen to the voices of dissent and to heed them. We do listen but we must be able to distinguish true protests from those artificial ones instigated by people with other interests, usually political, locally and economic from abroad.

Malaysia's plan has worked. Not 100 per cent of course but substantially. The five year plans worked. Even the affirmative action New Economic Policy worked despite the prophets of doom who insisted that it may be possible to have growth without equity or equity without growth. In the end we not only had growth with equity but we had high growth with low inflation.

As the targets of each plan are achieved, it becomes necessary to change targets or objectives in order to make the plans relevant. Planning is not planning if it only repeats what had been done before. Planning involves taking cognisance of the changes brought about by the successful implementation of previous plans and determining new targets and inventing new strategies and methods.

The 7th Malaysia Plan is, more than any previous plans, a strategy and objective changing plan. The changes brought by previous plans

have been so radical that practically everything about the 7th Malaysia Plan must be different and novel.

We had changed course before, of course. When the objective of import substitution manufacturing was achieved, we decided to go into exports. When in 1985 foreign investments were not coming in we ignored local participation and went for job creation instead.

Today we have full employment. Obviously we don't want labour intensive industries any more. Yet we have to grow economically. We can do so by importing labour. But the income of our people will not increase despite 8 per cent growth yearly. We want to grow economically while the incomes of our workers also grow.

It would be suicidal to increase wages without increasing output or value added. If we do not want to commit economic suicide then our workers will have to work harder or they will have to acquire more skills so as to increase productivity. What applies to workers, applies also to the executives. If they want more pay then they have to work harder to improve their skills, whatever these may be.

And so the 7th Malaysia Plan puts a premium on education and skills training. The Education Act has been amended and new approaches worked out. Private universities and twinning of universities with foreign institutions are now allowed. Major utility corporations have been asked to upgrade their training facilities to university status. More institutions for skills training will be set up by both the government and the private sector. Less students will be sent abroad in order to make funds available for more students to study locally and to conserve foreign exchange. All these and many more facilities will help increase the level of skills and qualifications, particularly in science and technology amongst our workforce.

But what about working hard? All the knowledge and skills would come to nothing or to very little if they are not thoroughly applied. In the course of formulating the education policy, attention had been drawn to the need to develop the right work ethics and the attitude towards work. Hard work remains the sine qua non of success in every field of human endeavour. The successful people and nations of the world have all been known for their dedication to hard work. If the 7th Malaysia Plan is to succeed, Malaysians must become workaholics. There is nothing wrong about working hard. Working for pay is more

honourable than begging. Working very hard for more pay is even more honourable. Malaysians must avoid and regard with distaste the attitude that the world or the community owes us a living. They owe us nothing. We owe it to ourselves to earn an honest living.

Our full employment has made us dependent on imported labour. To switch to technology intensive industry does not only require skills but investment in high-tech industries as well. These are usually capital-intensive. There is no choice. We will have not only to discourage investment in labour intensive industries but we have actually to relocate them to other countries.

This will be painful not just to the existing industries but to the workers as well. It is easier of course to demand to be paid more for doing the same work. But sooner or later we will become uncompetitive. Our workers may actually lose their jobs. Rather than wait, both owners and investors as well as workers must accept change now. While the workers have to be retrained in order to do not only mechanical repetitive work, but also work that requires intelligence and decision making, the industrialists must upgrade their machinery, automate and robotise or start entirely new non-labour intensive industries.

We had moved from import substitution to industries which created employment. Now we must not only automate but we want more and more industries to be Malaysian-owned and to produce sophisticated products for exports. The present industries, owned largely by foreigners, tend to be value-added operations. Partly processed components are imported and processed for export, some in the form of semi-finished parts while others into the final products. This means imports have to grow as exports increases. While it helps when exports grow, the margin is not enough to help reduce the balance of payment.

We need to produce every part of the component or the final product in the country. That way, increases in exports need not result in similar increases in imports. There will still be imports but these will be largely low-value raw materials.

Foreign companies can do this. But if we have more local companies manufacturing for exports, not only will export earnings stay in the country but leakages would be minimal. The balance of payment will be reduced more or will be actually reversed.

Since the 7th Malaysia Plan has been launched during a period when there is a large deficit in the balance of payment, the Plan is also designed to overcome this problem. Some say that the way to reduce the balance of payment is to reduce growth. This is only true if the growth is due to massive spending on projects which need foreign inputs in materials, equipment, consultancies and experts. But mere reduction in growth will only reduce the balance but not reverse it. Deficits of the past would remain.

The worse thing to do is to try and stifle growth by increasing interest rates. It would certainly reduce spending but new investments even in manufacturing for export will be reduced and foreign money might flow in to take advantage of high interests. It is far better to raise import duty if this can be done.

The balance of payment deficit by definition is the result of excess of imports over exports, whether products or services. The simple answer to it must surely be to reduce imports and increase exports.

Imports should be reduced through close government monitoring and voluntary restraint. If this is not possible, restrictions on the import of certain non-essential goods will be imposed through quotas and import permits. On the other hand, exports would have to be positively encouraged, especially locally-owned manufactured exports. The government will look into this and ensure that loans for such businesses remain cheap.

To increase local content and to enable local companies to manufacture our own branded goods, the government will actively support research and development. The budget for this will be increased in the 7th Malaysia Plan. But local research and development will receive favourable treatment by the government. We must be more interested in applied research at this point in time.

Recruitment of Malaysians working abroad in R&D and employment of foreign researchers will be facilitated. The government Technology Park is now almost fully-booked. The private sector should go into such parks even as they went into the development of industrial parks which were also initiated by the government. The results of researches and pioneer industries in the Technology Park have been very encouraging. Truly new technological firsts have been achieved par-

ticularly in micro-electronics. Patent rights will now be of concern to Malaysians in a way that it had not been before.

The 7th Malaysia Plan has been launched when the world is undergoing a transition from the Industrial Age to the Information Age. This is much talked about but how the information can be utilised for the economic development and well-being of the people is not too clear to many of us. But there can be no doubt that the Information Age will have an impact on us. Whether it is to our good or not will be determined largely by us.

Information is not just news, the subject that is the responsibility of the Ministry of Information. News is still information that can be relevant to industry and economic activities. For example availability of news about floods and disasters worldwide will be useful for determining availability or demands for certain products and so for increasing or decreasing production of these items. Since the news can be in real time, quick reaction and response can mean business and profits.

But information on all kinds of scientific and technological data are now available to everyone through the Internet for example. And these data can reduce the lead which some countries or companies have on the production of certain items. Information on the behaviour of material and the latest experimental results can also help put us at par with others who have been ahead of us. In manufacturing, information on the state of the production line, supplies for raw material or components, their quality, the results of tests on them, the comparative advantages they have as compared to other materials or components, the quality of the products and components of competitors, the prices, wholesale and retail, the overhead borne by competitors and a host of other information will determine the performance of the entity making use of the mass of information and analysing them.

Recently, I visited the Kyrgyz Republic and Kazakhstan and found these seemingly remote countries quite different from what I had expected. These countries are truly beautiful, with resources of precious and base metals, minerals, oil and gas and chemicals, granite and marble which truly make them treasure houses of the world. It is amazing that countries which are so rich should remain quite unknown. Obviously what is lacking is information. Now that we have information we can see tremendous potential for investment and trade with these

countries. Some of the information have already been put in the Internet and will no doubt be used by business people.

The Information Age does not mean there will be no industry producing goods. We cannot eat, wear or ride on information. But information will determine the performance of industries of the future; information that is abundant and very rich. Information will be available to everyone in many cases at no cost. The skills we need to develop is how to sieve through, analyse and apply this massive amount of information.

The Information Age will spawn new information industries with ever more sophisticated systems and hardware. The microchip will come into its own, with powers that defy the imagination. The production of these and many other building blocks of the information disseminating hardware will constitute truly new industries of the Information Age.

These are exciting times. The information-rich society will break the political and economic barriers erected by nations. The 'Borderless World' will become a reality. Protecting industries and the economic environment will no longer be easy. Even if the World Trade Organisation fails to break down national barriers, Information Technology will.

With the 7th Malaysia Plan we move into the Information Age and the Borderless World. We have taken the first tentative step by launching the Multimedia Super Corridor. New laws tentatively called 'cyber laws' and new attitudes toward the movement of knowledge workers into the country will have to be adopted. We really have no choice. Either we go with the changes in the way business is done or we will be left behind.

In the meantime we cannot neglect the basic needs of the people and the country. We may have to adopt new methods and technology but we cannot abandon the agricultural sector for example. We will still need food. But the peasant economy we had nurtured will have to give way to industrial agriculture. We have to adopt this because the workforce in the countryside is depleting even faster than in the urban areas. Land holdings must be amalgamated and operated as large farms run by trained managers very much like the large rubber estates. If we can do this with rubber and oil palm, I do not see why we cannot with rice, vegetable, fish farming and cattle rearing.

The tourist industry is a growth industry. It has not yet matured. We have not yet developed all the tourist potential and products that we have. Our air, rail, sea and land transport is still very primitive. Of course we cannot do all in the 7th Malaysia Plan. But the beginning must be made. We have to upgrade our airports, cruise passenger terminals at our ports, modernise the train system and build more expressways. The private sector must be more active and optimistic. The tourists, both Malaysian and foreign, expect quality facilities. Low quality accommodation or recreational facilities will not draw clients. Besides, when we have very attractive locations it would be foolish to reduce earnings through poor facilities. On the other hand, we must always cater to locals who have a right to enjoy the beauty of our country whatever may be their income.

Touristic and other developments must never ignore the environment. It has been shown that preservation of the environment actually enhances the value and the potential earnings from the projects. Trees in particular must not be cut unless absolutely necessary. It may be necessary to require people who cut trees, whether from necessity or not, to plant at least two trees or more elsewhere.

The 7th Malaysia Plan is of course a part of the process to achieve the status of a developed country by 2020. A developed country implies not just higher per-capita income and living standard. To be truly developed, the culture must also be developed. While we want to preserve our culture, there are aspects of our culture which we would like to demolish. Amongst these is the habit of throwing rubbish all around us. While we like to go to a place that is clean, as for example a picnic site in the park or forest, we leave rubbish strewn all around without caring for the feelings of other people who, like ourselves, would like to go to a clean place. We think that someone should be around to clean up after us. There can never be enough workers to clean up if the whole population scatter rubbish all over the country. The workers can only work at specified hours. If we dirty the place after they have just cleaned, others will have to suffer until the next day.

Malaysians are not developed where throwing rubbish around is concerned. If we become a developed country in 2020, we cannot have any pride of achievement if we have not discarded the habit of destroying our surroundings. We have to stop this habit, not gradually but right

now, or we forfeit the right to be the so-called model for other developing countries.

Economic planning has become a part of our national life. We take planning as a matter of course, to be drawn up and to be implemented with varying degrees of success. But we must remind ourselves of the complexities of planning and the even more complex process of implementation.

The 7th Malaysia Plan which you will be discussing is a relatively clear cut description of what we plan to carry out from 1996 to year 2000. Practically all the areas which need attention and which we plan to allocate funds and carry out developments have been dealt with. And in due time they will be implemented.

But economic plans do not get implemented in a vacuum. They need a certain set of attitudes and environmental situation. Although the planners assume that everyone should know this and how it interacts with the plan and its implementation, it is worthwhile to repeat and to explain the circumstances and the environment, both physical and mental, which must be in place. Indeed the meaning of this environment, in particular the changes and the new situations emerging have to be understood, not just by the planners and the implementors, but by the whole nation. If the nation, i.e. the people who are going to have a plan foisted on them expect to benefit from the Plan, they need to understand what it means and how it will affect them.

18
THE ASIAN MIRACLE: MYTH OR FACT?

THERE HAS BEEN a lot of talk, loose talk sometimes, about the Asian Miracle. Some even picture the rise in economic terms of Asia as a threat, a threat to America, to Europe and to the world. It is not healthy thinking to see in this phenomenon the spectre of the "clash of civilisations", of conflict and war. Surely no one has a monopoly of prosperity. Asia has as much right to prosper as anyone else. It is much healthier to participate and to share in this prosperity than to strangle it at birth.

Actually what is happening in Asia is far from being a miracle. It is just Asians, or more correctly East Asians, coming to their senses. The rise of East Asia was brought about by sheer hard work and pragmatism which acknowledged the benefit of stable governments, prudence in economic management, recognition of the market as a force for growth, education and openness to ideas. These were some of the keys to East Asia's economic transformation, the same keys which in the past influenced the European economic performance. And Malaysia decided to look at East Asia, having noticed the 'miracle' earlier than the great thinkers of the West did, and decided to take the same route, do the same thing, be copycats in fact.

In just over three decades Malaysia was transformed, from a two-commodity economy to a world-class manufacturing nation. During the last 30 years we recorded an average growth rate of 7 per cent with

---

A paper delivered at the opening of the Malaysia-United States Business Technology Forum in San Francisco, United States, on May 20, 1996

inflation of 3 per cent. The last eight years have been even more remarkable—achieving average growth of 8.5 per cent with minimal inflation capped below 4 per cent. For 1995, Malaysia achieved 9.5 per cent GDP growth up from 9.2 per cent in 1994. We expect 8.6 per cent GDP growth this year. The landscape has now changed. For better or worse, Malaysian city skylines are now framed by tall buildings, while modern landscaped factories replace the huge rubber and palm oil estates and tin-mining sites. For 1991-1996 Malaysia approved foreign direct investment worth US$26.3 billion (RM66.78 billion) for the manufacturing sector up to February 1996. Japan is the biggest investor with US$4.9 billion (RM12.3 billion) in approved investments projects. Taiwan is second with US$4.2 billion approved investments and the United States in third place with US$4.1 billion (RM10.3 billion) in approved investments.

What is it that has influenced foreign companies to invest heavily in Malaysia? First and foremost we have political stability, a commodity which is much valued by investors, for no investment can be expected to yield instant profits. Time is needed. And Malaysia, as good as guarantees the time, having had almost 39 years of political stability with consistent policies.

Second, we have a long range vision, a 30 year programme to make Malaysia a fully developed nation, thus providing a clear direction and a common mission. Third, we have always been an open market economy. But more than that, we are continuously undertaking economic reforms to liberalise and deregulate our economy. While others were still talking about nationalisation, we were already privatising. Today our privatisation programmes is one of the most successful in the world. Fourth, government is unabashedly business friendly. The administration openly supports and understands the needs of the private sector. A Malaysia Incorporated concept was officially adopted in order that the administrative officials work closely with the private sector and vice-versa. Fifth, we have an adaptable and easily trainable workforce. The initial drive to create employment has now resulted in full employment. Now we want to upgrade our workforce in order for them to earn more by doing more value-added work. For this we are investing heavily in retraining our workers. Sixth, we have a Malaysian paradigm of development which emphasises economic growth with social justice. Social justice in multiethnic Malaysia is slightly more complicated than the

same thing for most other countries. The Malaysian people are not just multiethnic. This heterogeneous society is made more divided because ethnic differences are accentuated by differences in language, culture, religion and even the colour of the skin. They cannot even sit at the same table as the Malays abhor pork which the Chinese love, while the Indians object to beef which the Malays enjoy. I will not elaborate on how we brought about harmony in this explosive racial mixture, but the fact is that Malaysia is politically and socially stable, and respecting each other's sensitivities, we brown, blackish and yellow people do sit at the same table to enjoy our meals together. The sensitivities of the races have extended to the economic field where we have successfully implemented an affirmative action programme that has reduced the imbalances in the economic status of the different communities.

Malaysia's economic transformation can be divided into three phases or stages of growth. The first stage, from 1957 to 1969, was basically primary commodities-led. For a long time Malaysia was the world's largest producer and exporter of rubber, palm oil, tin and tropical hardwoods. The second stage of growth was from 1970 to roughly around 1990, when industrialisation began and manufactured goods began to outstrip commodities as Malaysia's exports. The liberalisation and deregulation measures adopted in 1985 brought in substantial inflow of foreign direct investments that has resulted in manufactured products accounting for more than half of Malaysia's total exports.

The third stage of growth is from 1990 onwards. This is the era of our Vision 2020 when we adopted bold, long-term measures to transform Malaysia into a fully developed nation by the year 2020. This stage of growth will continue to be manufacturing-led. However, greater emphasis will be accorded to the services sector, value-added manufacturing and high technology industries targeted at the world market.

In this regard, we envision a Malaysia that is a regional hub for high-technology, information technology and software companies. Malaysia is already the world's largest exporter of microchips. We are according priority to developing Malaysia's technological infrastructure. The multimedia supercorridor (MSC) which we are building will hopefully replicate Silicon Valley. We have the advantage of planning and working on a greenfield site, taking the best ideas from Japan and the United States, to incorporate in this massive project. The MSC will encompass the Kuala Lumpur City Centre, the new government ad-

ministrative city, Putrajaya and the new Kuala Lumpur International Airport at Sepang. In between large tracts of land will be available for IT industries; hardware and software as well as operations centres for worldwide businesses.

We have come here to the United States to learn from you and to hear from you how to make a greater success of our multimedia supercorridor. The Malaysian government will fully support corporate efforts to integrate with and make use of the MSC. We want to incorporate the best possible ideas in order to have the best infrastructure for high technology companies to succeed and thrive. In this regard, the government of Malaysia has established a high-powered National Information Technology Council to give this project the necessary status and to ensure its success. This multimedia supercorridor will be a state-of-the-art development that will be benchmarked with the world's best. It is intended to be used as a platform for multimedia people and industries to develop new ideas, products and business strategies. To make the MSC a success, the government will offer tax and other incentives and implement other policy measures to make it worthwhile for entrepreneurs and high technology companies to locate in the multimedia supercorridor. Our private sector will offer venture capital financing. We shall put in place the necessary physical and human technological infrastructure that will be second to none in the world.

The current 7th Malaysia Plan (1996-2000) will enhance Malaysia's international competitiveness and thrust the nation confidently into the 21st century. The creation of vital industrial linkages within industrial clusters will be another cornerstone of our new strategic thrusts.

We have also embarked on our Second Industrial Master Plan that will promote specific industries. Information technology and multimedia have been designated as high priority strategic sectors. Cine-production, electronic publishing, intelligent information kiosks, custom-chip manufacturing and multimedia communication software will be amongst products and services that will be promoted. We urge you to consider Malaysia as your manufacturing base. We invite you to come to Malaysia to not only benefit from the potential of the dynamic and robust Malaysian market but to use Malaysia as a springboard to the Asean market with a combined market size of some 420 million increasingly affluent people. Malaysia is in a strategic position to enter the

vast Asean and even the East Asian Market. We are strategically located to be the fulcrum of Asia with a progressive, business-friendly government.

We urge you to look at the promise of Asean as by the year 2003, the Asean Free Trade Area (AFTA) would have been in place in which Asean manufactured products will have tariffs of not more than 5 per cent, with a large number of products having zero tariffs. This will make Malaysia an attractive base to export to the rest of Asean with its large market and growing middle class.

Malaysia values its friendship with all nations. Our numerous partnerships with the United States have grown from strength to strength despite occasional stresses and strains along the way. Let me now elaborate on our longstanding relationship. In education, over a hundred thousand Malaysian students have benefited from an American education. Today, the United States has replaced Britain and Australia as the favoured destination of Malaysian students. Four out of every ten Malaysian students have come to the United States. There are presently 17,000 Malaysian students here in the United States, making Malaysians the seventh largest group of foreign students in the United States. In the early years, Malaysia has benefited from the US peace corps in our educational and rural development.

In business and economic terms our relationship is also growing from strength to strength. New partnerships, joint ventures and strategic alliances are being established between US and Malaysian companies and businessmen. Trade and investment flows between our two countries have also been growing steadily. Likewise, US exports and investments in Malaysia have shown substantial increases. It is clear that the booming Asia-Pacific economies have induced many US companies to reassess their business strategies to take advantage of the robust regional growth. Increasingly, more and more US companies are diversifying their investment portfolios in the region. Malaysia is a beneficiary of this strategic shift with the increase in US-Malaysia trade and investment.

Malaysian executives have served in senior positions in US companies not only within Malaysia but also overseas. A Malaysian is President of the Motorola in China. Until recently, a Malaysian was Special Assistant to the Chairman of the Republican National Committee in

Washington DC. There are significant numbers of Malaysian engineers working in San Jose and Cupertino.

In geopolitical terms, Malaysia and the United States have several common interests. We both believe in the preservation of global peace, security and stability. We believe in the free-market system to achieve economic prosperity. We believe in staying engaged with the emerging regional power, China. We subscribe to basic democratic principles. We belong to the Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) forum. Despite our initial misgivings, Malaysia is now fairly comfortable with the APEC process. In fact in 1998, Malaysia will host the APEC Summit. Malaysia holds roughly similar view with the United States on the legitimacy and correctness of allowing the Bosnians to have sufficient capacity to defend themselves if the UN and Nato are not prepared to defend them.

In the process of industrialisation Malaysia has progressed from the humble beginning of labour-intensive semi conductor assembly of the 1970s to today's sophisticated, valued-added manufacturing that includes marketing and customer support which have all been initiated by US companies. Malaysia has benefited from this shift to higher-end manufacturing by American firms. The top-five industries with highest US investments in Malaysia are Electronics, Chemical and Chemical Products, Petroleum Refining, Transport Equipment and non-Metallic products. In fact, today we see American companies engaged in the entire value-chain process in their Malaysian operations. Intel is one such outstanding example of the whole value-chain carried out in Malaysia.

It is in the mutual interests of Asia and the United States for the United States to continue to stay actively engaged in Asia. Asians by and large welcome your investments, technology and tourists. But, we hope the United States will not ride rough-shod over our legitimate concerns. We are free nations and as much as the United States and its citizens value your freedom, we value ours. Between free nations, partnerships should not be as between client states and a big power. They should be based on mutual respect. What applies to us must apply equally to all.

Malaysia continues to welcome an active US economic role in Asia. Specifically, we welcome your trade and investments. Malaysia is keen to attract more investors that can enhance the development of high-technology industries in the country. We hope you will see the po-

tential of Malaysia, standing at the crossroads of Asia, confident of its future, determined to achieves its Vision 2020, as a reliable and trustworthy partner. Join us in our quest to upgrade our industries. March with us towards our Vision 2020 goals. Participate with our businessmen and join hands with them to be techno-entrepreneurs of the Asian Century.

19

MARKET ECONOMY AND MORAL AND CULTURAL VALUES

THE MALAYSIAN ECONOMY has come a long way since its independence in 1957. From being a producer of primary commodities, namely tin and rubber, it has become a fairly heavily industrialised nation with almost 80 per cent of its total exports valued at about US$70 billion made up of manufactured goods. Its economy has been growing at an average of 6.7 per cent since independence, with 8 per cent plus growth sustained during the last eight years. The per-capita income grew from US$300 at the time of independence to about US$4,000 in 1995. Inflation rate has remained low throughout, averaging 3 per cent, so that the Purchasing Power Parity of the 1995 per-capita income is actually well over US$10,000.

Malaysia has always been a free-market economy. Socialism and communism with their centrally-planned economic theories never made any headway in Malaysia. True, there were experiments with government-owned companies and State Economic Corporations, but these existed side by side with private enterprises. Unlike many newly-independent countries, narrow nationalism which invariably results in the nationalisation of foreign-owned companies, did not rear its intolerant head in Malaysia.

But it must be admitted that the government did buy a number of large foreign companies, particularly mining and plantation companies. But it did this through the market, buying up a majority of the shares of

---

A speech delivered at St Catherine's College, University of Oxford, in Oxford, United Kingdom, on April 16, 1996

Guthrie Corporation in the London share market for example. The British government immediately stepped in, declaring that 'dawn raids' were henceforth to be regarded as illegal. Since we did it before it was declared illegal, it should have been accepted in good spirit. However, Malaysia was accused of backdoor nationalisation.

But at home foreigners have always been welcome to participate in the economy. When in 1982 the government decided to opt out of business and to privatise many of the government's functions and the companies it owned, foreigners remained free to purchase shares in the stockmarket and participate in privatisation from the initial stage. Such is our faith and liberal attitude towards the free-market economy.

Along with privatisation came the concept of Malaysia Incorporated, i.e. the partnership of the private and public sectors in the interest of speeding up the development and economic growth of the nation. It is difficult to identify what contributes most to Malaysia's good economic performance. But it is fair to say that privatisation and the Malaysia Incorporated concept contribute a significant share towards this growth.

From the growth figures mentioned, it seems as if all was smooth sailing for the economy of independent Malaysia. This is far from true. A multiracial, multireligious, multicultural and multilingual country, Malaysia was not the best bet amongst the former colonies of Britain which gained independence after World War II, to grow and prosper. Indeed, it started off on the wrong foot. The attempt by the British to unite the Malay states and the Straits Settlements into a Malayan Union where all who happened to be there would be considered citizens, sparked off tension between the indigenous Malays and the Chinese. Race relations was far from harmonious when Tunku Abdul Rahman brought the Malays, Chinese and Indians together under the Alliance banner and gained independence for the country in 1957. To this fragile mixture was added in 1963 the other races and tribes in the states of Sabah and Sarawak in Borneo.

For a time the Tunku's magnetism held this unstable mixture together. Independent Malaysia grew economically on the rubber and tin trade developed during the colonial period.

Then in 1969, following poor performance of the government party, the Alliance, in the election, race riots broke out in Kuala Lum-

pur. People were killed; shops, houses and cars were burnt. As Malays and Chinese and their political parties glared at each other, the government declared a state of emergency and suspended Parliament.

The international press which had always predicted disaster for the polyglot nation, visibly gloated over how correct they had been. Malaysia was written off. The experiments at democracy were described as a failure. Having taken over the government, the Malays would impose authoritarian rule. The economy would regress and Malaysia would become a basket case.

In the event, democracy was restored in less than two years, Parliament was recalled, and in the interest of reducing the risk of recurring racial conflicts, approved a New Economic Policy (NEP) designed to eradicate poverty and the identification of race with economic functions. In other words, a bold experiment in socioeconomic engineering was to be the main thrust of the government, so as to reduce the disparity in the wealth between the different races, a disparity which was identified as the basic cause of the race riots of 1969.

Many Malaysians and the outside world were quite cynical of the NEP. Social engineering even within a single racial community, as represented by the socialists and the communists, had not really succeeded. The only result was to equalise the distribution of poverty. How could novices in the art of governing manage a complex socioeconomic engineering programme involving such an unstable pluralistic society with large disparities between them, as was found in Malaysia in 1970 when the NEP was launched, succeed?

The government imposed many constraints on itself. The whole scheme was premised not on taking from the richer Chinese in order to enrich the Malays, but on stimulating the growth of the economic cake and then distributing the enlarged cake to correct the economic imbalances between the races. The whole scheme really appeared far-fetched. Getting the economy to grow in any country, especially a developing country, is difficult enough. But to cause it to grow and to restructure it at the same time is really hopelessly optimistic.

Political stability is a prerequisite for economic growth. In 1970 when the NEP was launched nobody expected that the riots of 1969 would not occur. How then can the Malaysian government even think of achieving so many things simultaneously; political stability, eco-

nomic growth and the restructuring of its society through a complex scheme of affirmative action?

But Malaysia has done it. There is political stability and a democracy in which the opposition has not only won many Parliamentary seats but has actually toppled the government party and taken over state governments. Racial peace and harmony is far better than found in any other multiracial country. Indeed, it is better than in some European countries where off and on racial minorities have been bashed and their houses burnt sometimes with the occupants still in it.

Economically Malaysia has done quite well too, achieving more than 8 per cent growth every year for the past eight years while maintaining inflation at about 3 per cent. The market economy is flourishing, with privatisation helping to lessen the financial burden of the government while boosting the infrastructure. Such is the confidence of the government that it has actually dared to launch a 30-year perspective plan. The Plan calls for average yearly growth of 7 per cent so as to become a developed country by 2020. Looking at the record, 6.7 per cent growth in the 20 years up to 1990, it is not unreasonable to expect the target to be achieved.

As an instrument for socioeconomic engineering, the New Economic Policy (NEP) deserves a few lines of comments. Initially, it was condemned by many as discriminatory against the Chinese in favour of the Malays. But most Malaysian Chinese not only accepted it but actually cooperated in its implementation. When it was found not to dampen economic growth, the critics turned on a new tack.

They now condemn the NEP for benefitting only a few Malays, particularly those close to the ruling party, UMNO. It is true that some of those who succeeded in business are close to UMNO, a party with 2.4 million paying members and many millions more supporters. Considering that there are only six million adult Malays, it would be amazing if some of those who benefitted from the NEP are not UMNO supporters. But the fact is that very many Malays who are in UMNO or close to the leaders are far from being rich. They merely benefit from the general improvement of the economy like everybody else.

The NEP is not about producing millionaires amongst the Malays only, as the detractors imply. It is for all Malays and other indigenous people at all levels. Through the NEP, hundreds of thousands of the in-

digenous people gained a headstart through scholarships for higher education at home and abroad, training in all kinds of skills, loans for petty trading, even outboard engines for in-shore fishermen. Most importantly, poverty was reduced from 50 per cent plus to a mere 7 per cent for Malaysians irrespective of race. There is now full employment. Everyone's income, including those of the non-indigenous citizens, have more than quadrupled while the cost of living remains low with only 3 per cent inflation on the average. There are today almost as many rich Malays as there are rich Chinese and ditto for the middle class and the poor. In other words, a more equitable society has emerged, contributing to a degree of racial harmony.

These are the results and the record of the much-maligned NEP, perhaps the only socioeconomic engineering project that has truly succeeded.

When Malaysia talks of becoming a developed country it is not thinking of industrialisation and per-capita incomes only. Wealth and success have a way of undermining the moral fibre. Countries which are regarded as developed now show evidence of decay in societal values which must eventually lead to their retrogression. In history, great empires and nations have emerged which looked as if they would last forever. But wealth and power corrupted them. The drive that built them in the first place was lost. With varying speeds they all collapsed and became mere shadows of their former selves.

The fall of the Roman Empire was due to overindulgence and loose living on the part of the ruling class. The pleasures of life, hedonism, replaced good human values. The affairs of state were neglected. Power corrupted the Romans in all ways. And the Empire regressed and collapsed.

We detect the same trend in modern developed countries. The virtues of working, the so-called Judeo-Christian ethics, are no more. Everyone wants to do less and less work for more pay and more leisure. Wages go up while productivity lagged behind. Competitiveness is lost.

When challenged in the market place by new industrialising countries, the developed nations resort to arm twisting. The developing countries were told to work less and pay higher wages. Sanctions are threatened ostensibly because of human rights violation or pollution of the environment. Democracy is made an issue. If there is democracy,

then the standards are said to be not right, and need to be corrected or face restriction in trade.

Not only have work ethics deteriorated, but the normal institutions of society seem to collapse. Thus marriage and family have lost their legitimacy in society. Homosexual marriages and unmarried single parent families have been legitimised. The family has broken up.

Hedonism is pursued by all. The clothing worn, music and songs, films, dances, the graphic arts and everything about daily life is centred on sex and sensual pleasures. Gratification of the senses seems to be the main purpose of life.

Religions have been downgraded. If at all religion is practised, it has been so corrupted that it is hardly the religion that was originally preached. Thus religious authorities sanctioned homosexual marriages and turn a blind eye to live-in mates, casual sex, nudism and all kinds of immorality.

Perhaps the discarding of old values and the acceptance of absolute freedom reflect the advanced thinking of a very mature society. But developing countries like Malaysia, while desirous of being developed, are not convinced that the collapse of our moral values are good for our society. We want to retain our values and our standards of morality while achieving economic development in the material sense.

Perhaps Malaysia is too naive. Practically all human societies deteriorate after achieving wealth, power and success. The cycle which empires go through is well-known to everyone. Indeed, we are witnessing the deterioration of great empires and nations taking place today right before our eyes. But still we will try.

The peoples of European origins have devised systems of government and management of the economy which have made them rich and powerful. At one time their empires smothered the globe, leaving no race or country free or outside their sphere of influence.

The achievements of the Europeans naturally captured the imagination of the peoples of other civilisations. The Japanese were the first to emulate the European. They not only restructured their system of government but they even tried to set up European-styled empires. And European ways of organising business enterprises and doing business were copied wholesale.

Following the break-up of the empires after World War II, the newly-independent countries naturally adopted the European model of economic management. The East Asians are perhaps the most adept. They adopted the free-market system of Europe while imbibing and improving on the technology. However, they retained their work ethics.

In a very short space of time, the East Asia nations had developed to the extent that they were able to compete with Europe. The retention of their work ethics apparently gives them the edge over the Europeans.

When the Europeans were on their way up they too had good work ethics. Work was regarded as honourable. Loyalty to the establishment was regarded as a good trait. Although the skills no doubt played an important part in the economic success of the West, hard work, loyalty and discipline contributed much to their achievements.

We in Malaysia cannot help but notice all these. Malaysia has embraced the free market economic system fully. No other country in the world has implemented privatisation as Malaysia has. The government considers that it is its duty to ensure businesses succeed and are profitable. The whole government machinery has been reoriented in order to support business activities.

And so today Malaysia has become one of the fastest growing countries in the world. We are elated and have become somewhat egoistic according to our detractors. It is pointed out that of late we have been building monuments. The world's tallest building, the world's biggest airport, a new administrative capital, new roads, new railways, etc.

But have we already started on the road to decay even as we announce our ambitious plan to become a fully developed country?

It would be satisfying to be able to say that we are totally free of the early evidence of decay. But it must be admitted that there are some signs.

Drug taking has continued despite severe anti-drug laws. Young people are given to loafing and the mindless pursuit of fun and pleasure. Loyalty to the establishment has diminished. Commercial crimes have increased. Corruption is still very much in evidence though not to the extent that is made out by foreign critics.

To achieve developed nation status, as defined by Vision 2020, it will be necessary not only to sustain good work ethics and morality but to actually roll back some elements of the national culture which are not conducive to good progress. To do this not only must the legal system be adequate to deal with any breakdown in the ethical code but an active campaign has to be mounted in order to define and propagate good values. These things will not be approved by Western liberals. But Malaysian society still believes that freedom should not be absolute, that government has a duty to promote good values and to protect the people from the breakdown of moral and ethical standards.

These the government is actively doing. Religions are promoted. Work ethics and cultural values are defined and deliberately cultivated. Slogans and campaigns are carried out, as are talks and seminars on subjects which are no longer valued by the West.

We may succeed or we may fail. We may actually be doing the wrong thing. Wealth and success will probably undermine our morals anyhow. In the end we may decay like the others. But we are not going to just sit back and do nothing. We are going to try, and we are going to try very hard.

We think the market economy is a winning formula. We are convinced by it. But what is the good of prosperity which is transient? What is the good of prosperity if in the end we are going to return to the status quo ante; to be back to square one, to be poor and miserable again?

Some societies, realising the deleterious effects of material wealth and power, have chosen to remain poor and, so they think, morally strong. But to us there is no virtue in poverty and weakness even if our moral fibre remains strong. We have experienced the indignity of poverty. Morally strong people going around with begging bowls and *kowtowing* to the powerful and the rich hold no attraction for us.

So we will continue to try and achieve the impossible. We must, in order to retain our honour and dignity, our sense of values and our pride even when we become developed and exposed to the corruption of wealth.

Malaysia has succeeded so far, even if we say so ourself. We think we can succeed in achieving our dream. God willing, by 2020 we will be a developed country in the true sense of the word—developed materially, spiritually and enduringly.

As Malaysia continues its transformation into a market-driven industrial economy, we see the important need to retain the very basic foundation of our success thus far, and that is our moral and cultural values. While we strive for progress, we must not lose sight of some of the basic positive aspects of our society—the Malaysian society. We need to assess the positive values of the developed nations, adopt and modify them perhaps and retain those of our own values and culture which we think are good and constructive.

Vision 2020 is not just about attaining a certain rate of growth over a specified period of time through the market economy. It is not about becoming a developed nation at breakneck speed. It is not about development at all cost, but development as we define it, progressive and more durable.

My hope is that in the year 2020, a leader from the next generation of the new Malaysian society would stand here and, with pride and humility, report on the status of the vision and that status is as what we have envisioned.

20

THE MALAYSIAN ECONOMY AND CAPITAL MARKET

ABOUT A MONTH ago, Malaysia celebrated its 38th year of independence. We have come a long way since the days when the plantation and mining sectors formed the cornerstones of our economy. Today, Malaysia's economic achievements are comparable to those of many countries in East Asia.

For seven years, we have experienced economic growth of more than 8.5 per cent. GDP growth for this year was 9.9 per cent for the first quarter and 9.3 per cent for the second. It is clear that our economic growth has outpaced the economies within the Asean region. This rapid growth is achieved with inflation rates averaging only 3.2 per cent.

Things are going well in Malaysia. But many are saying that it cannot possibly last. Growth must be followed by overheating. And the economy will soon nosedive. I may be wrong but I think we can manage our economy better than most. Not everything is fortuitous in Malaysia.

Right from the time when Malaysia gained independence in 1957, the government had adopted a pro-business attitude. Instead of nationalising private holdings, a favourite with most newly-independent countries, Malaysia actually encouraged private investments, including those by foreigners. Very early on, incentives were provided for private investors. Being business friendly has become a part of the national cul-

---

A speech delivered at the Dialogue on *The Malaysian Economy and Capital Market* in London, United Kingdom, on September 26, 1995

ture. It is not surprising therefore that huge investment proposals are received every year, and the economic growth has always been high. The expansion in 1996 is expected to continue to be broad-based, coming from the manufacturing, construction and service sectors.

With higher incomes and ample employment opportunities, the incidence of poverty in Malaysia declined to 8.8 per cent. Along with this affluence comes the need to inculcate the savings habit amongst the general population, which would not only help meet the nation's financial requirements but also assist in maintaining low inflation rates. Still our savings rate of 34 per cent, although relatively high, falls short of our investment requirements.

The growth of the Malaysian economy has been largely investment driven. By international standards, the level of investment has been high as mirrored by its ratio to Gross National Product (GNP) of 40.5 per cent in 1994. I strongly believe that as far as investment inflow to Malaysia is concerned, the relationship between investors and the community should be a symbiotic one. Once you have decided to do business in Malaysia, your interest and welfare becomes the concern to the government. If you do well, we would be happy; if you do not, we would like to know whether we can do anything to help.

This is in line with the Malaysia Incorporated Policy which was formulated in the early 1980s. Briefly, this policy encourages public-private sector cooperation for the benefit of the nation. At the ministerial levels, annual dialogues lasting several days are held with the private sector, which enables them to make constructive contributions to the formulation of government policies as well as help better understand the social aspirations of the country. To explain the workings of the Malaysia Incorporated concept, the government has recently published a book, "Malaysia Incorporated" which will be distributed today to all guests.

Malaysia's privatisation scheme is an off-shoot of this policy. To-date, 109 agencies and government companies have been privatised, involving various sectors, including infrastructure, energy supply and telecommunications. The privatisation strategy has generated new and innovative ideas, resulting in greater efficiency of services and acceleration of our economic development. The capitalisation of he stockmarket has been much boosted by the listing of the privatised utilities. This is a winning formula and we pan to continue our efforts.

To a large extent, policies and measures to meet the challenges of a high growth economy are already in place. These will be further strengthened as Malaysia enters the 7th Malaysia Plan period beginning 1996 until the year 2000. This plan will accelerate the building of the necessary physical and financial infrastructure as well as support services.

A case in point is Malaysia's aim to convert Labuan into one of the world's largest international offshore financial centre (IOFC). Since its inception as an IOFC in October 1990, 44 offshore banking licences have been issued by the central bank. Of these, 37 were given to foreign banks, reflecting the interest of the international banking community in Labuan.

In addition the government has set up a fund to promote Labuan IOFC and has also drawn up a master plan for its development. We are also looking into the setting up of an International Stock Exchange and Monetary Exchange in Labuan, further expanding the scope of financial and capital market services that the island offers.

The Malaysian Capital Market registered impressive growth in the last few years, in tandem with the country's high economic growth. We are at the threshold of developing into a regional capital market centre.

This we plan to do with a streamlined regulatory and administrative framework and conducive market environment. We have recently introduced an 18-point liberalisation package that aims to provide a competitive environment to attract foreign financial institutions to site their regional base in Malaysia. Some pertinent aspects of this package include: greater participation by the Employees Provident Fund (EPF) in developing the capital market. (The EPF with well over RM100 billion, roughly 25 billion pound is the biggest fund in Malaysia); new unit trust that is open to all Malaysians; allowing qualified stockbroking houses to operate unit trust funds; introduction of a graduated commission system to reduce brokerage charges and allowing foreign fund management firms to manage 100 per cent of their funds locally; listing of infrastructure projects; and setting up another rating agency to meet the growing demands of the Private Debt Securities (PDS) market.

In fact, the PDS, with its financial papers, such as bonds, warrant and notes, have grown over the years to become an important alternative source of funds. For the first half of this year, RM22.7 billion was

raised from the domestic PDS market. Asset-backed securities, which will broaden the investment base and concurrently enhance the efficiency of pricing and trading of PDS, will be launched before the end of October this year.

The Kuala Lumpur Options and Financial Futures Exchange (KLOFFE) and Malaysia Monetary Exchange (MME) are expected to be operational by year's end. KLOFFE will offer stock options and stock index futures while the MME will offer interest rate futures. The recent developments in derivatives trading highlight the need to educate investors on this new instrument and also ensure that financial institutions have stringent internal controls.

Meanwhile, in the financial industry, commercial banks are expected to continue charting growths with the introduction of new banking facilities and tapping new areas like asset management.

Malaysia has an established securities market in the form of the Kuala Lumpur Stock Exchange (KLSE). In terms of market capitalisation the KLSE is ranked fourteenth in the world and third in the Asia-Pacific region. In the Asean region, the KLSE is the largest bourse ahead of Singapore and Bangkok. Indeed the Singapore market would be negligible without their over-the-counter trading in Malaysian shares.

Recognising its vital role in mobilising funds, the KLSE has intensified its efforts to provide a more conducive market place and bring itself to a greater level of sophistication and professionalism in line with the globalisation of securities trading.

Priority areas of action for the KLSE include upgrading market infrastructure and offering diverse market instruments, instilling greater professionalism amongst stockbroking companies, listing them, intensifying market promotion activities and developing further its human resources.

Some of the KLSE efforts todate include: accelerated implementation of the Central Depository System (CDS). The end of 1996 is targetted for all companies to begin "scripless trading". This will result in more efficient and convenient share settlement. KLSE will by then shorten its settlement cycle from five to three days, in line with international trends; the KLSE has recently introduced trading in small lots of 200 units for certain companies. This will attract more investors to the

market and increase saleability of expensive shares; in its effort to provide a wider choice of trading instruments in the market, call warrants were recently introduced and traded on the KLSE. The exchange will continue evaluating new financial instruments to be introduced to the market; the KLSE is working closely with the Securities Commission towards formalising and enhancing securities lending activities in the market. In line with this, the authorities are also looking into making shortselling less restrictive; with the objective of increasing investor participation in the local bourse, guidelines are being drawn up by the authorities to enable close-ended funds to be listed on the KLSE; and to enable broking houses to expand their activities, those qualifying will now be allowed to operate unit trusts funds. In addition, as the ceiling on the listing of stockbroking companies has now been lifted, more broking houses are expected to be listed on the KLSE.

Malaysia's greatest advantage as a profitable investment centre is its political stability. The ruling coalition has been voted to power by the people in regular democratic election repeatedly. Consequently one does not see the kind of abrupt policy changes and reversals that take place with radical changes of governments. The policy towards foreign private investments, for example, has not changed. If at all, conditions are repeatedly made more attractive.

Since investments usually have long gestation periods the constancy of policies over long periods must be good for investors, both domestic and foreign. That the people endorse this constancy of policies is made amply clear by the National Coalition winning with the biggest majority ever in the General Election held in April this year.

The business-friendly government is aware that investor interest and confidence in the market, as well as financial stability, are of paramount importance for the success of any capital market. In this respect, regulations must be balanced to give confidence to the market without being so excessive as to hinder development.

In Malaysia, the relevant authorities and industry players are working together to further develop the financial market. Everyone is welcome to profit from one of Southeast Asia's most dynamic and stable economy and financial centres.

21
TOWARDS ZERO INFLATION: A NEW NATIONAL AGENDA

MALAYSIA CONTINUES TO record impressive rates of growth averaging more than 8 per cent per annum over the last eight years. This high growth is also forecast to continue over the next few years. Like all countries, Malaysia faces inflationary pressures, with inflation around 4 per cent per annum. It is assumed of course that since we have growth there must be inflation, the higher the growth the higher the inflation. But countries not experiencing growth also suffer from inflation, in some cases very much higher, running into more than a thousand per cent per annum. One may therefore be permitted to question whether growth and inflation must always go together.

Inflation has been variously defined but it is generally accepted to mean an increase in the price of goods and services over time. However the Consumer Price Index (CPI) recognises that the increase in prices *per se* does not concern us as much as the increase in the prices of certain essentials. Thus in the CPI, food, ordinary food, is given high weightage. Obviously the increase in the price of caviar, smoked salmon or a Martini will mean little to the everage consumer. Other than food, clothing, shelter and travel receive high weightage in the CPI.

When we talk of inflation we are concerned with the rise in prices of the essential needs of the average citizen. We are not really concerned with luxuries although as the standard of living rises, more and more items become essential to the life of the people and must be included in the determination of the CPI.

A speech delivered at the National Summit on "Achieving Zero Inflation" in Kuala Lumpur, Malaysia, on September 12, 1995

The fault of the CPI arises from the need to make worldwide comparisons. Obviously this is quite meaningless because the essentials in a developed country may be regarded as luxuries in a developing country. The items in the CPI basket cannot be the same for all countries. But as Malaysia is a member of the world community it must accept world standards, however irrelevant it may be. Still, for the purpose of our campaign for zero inflation it would be better if we determine what should be in our CPI baskets. These items must reflect the real needs of the average Malaysian. If the prices of these necessities remain stable then we can say we have achieved zero inflation. This is more relevant to our people although the rest of the world may not agree. They will still say our inflation is up because the prices of items in the CPI basket have gone up in Malaysia.

We are now familiar with the MacDonald Hamburger Index, renamed the Purchasing Power Parity. Finally economists have accepted that it is not how many US dollar equivalent you earn that counts, but the purchasing power locally of what you earn. Again purchasing power has nothing to do with the number of units of the local currency which you earn. Big numbers mean little if the purchasing power or value of each unit is small. On the other hand, if the Purchasing Power value is high, small amounts of the currency is much more meaningful. Thus three years ago the Serbian government issued a note of 50 billion dinars. The actual value at the time of issue in exchange rate terms was US$0.12 or RM0.30. It does not need an economist to tell us that dinar billionaires are poverty stricken. Yet such is the glamour of big figures that most people still believe that higher incomes in terms of figures can enrich them. That such incomes can only be had if the cost of living goes up, and therefore the purchasing power of the income goes down, is still not appreciated. And so when the cost of living goes up more income is demanded, giving rise to the now less often quoted wage-price spiral, which really refers to the income-price spiral, for prices also go up when profit margins or executives' pays go up.

All that I have said is known to everyone of us. But we still persist in ignoring these facts when we think about wages, salaries and profits. If we are to aim for zero inflation, we can only do so if we can overcome our obsession with incomes in figures or exchange rates, but instead focus on purchasing power. It is just not worthwhile to have more money only to be able to buy less goods and services.

If prices remain static, who gains and who loses? Obviously the consumer gains. And it must always be remembered that we are all consumers, even though we may be the suppliers or sellers. Any increase in the consumers income will enable him to consume more, not necessarily of the same thing of course. If he does not have an increase in income he will not be worse of. If his income shrinks he will not be as badly of as when the prices go up, i.e. inflation. Of course if prices go down he would be better off. Even the supplier would eventually be better off, for although his profit may decrease, the cost of replenishing his stock would also go down and his cost of living too would go down. Clearly static prices or zero inflation benefits all of us, for we are all consumers. Even when we function as suppliers we can still benefit from zero inflation.

All these may sound rather idealistic if not pure flights of fancy. But although inflation is a fact of life, deflation has occurred before. In fact deliberate and successful deflation has been achieved. In 1962 France decided to drop two zeros from the French franc and call it the Nouveau Franc. The effect was to reduce the prices and the wages by 10,000 per cent. It worked. If deflation (and massive deflation at that) is actually possible, zero inflation should also be possible. However, the deflation or revaluation of the French franc caused the Nouveau Franc to be valued upwards by the same percentage in terms of exchange rate. There was no gain in competitiveness in the international market but it made the French franc less cumbersome and more credible as a currency unit.

Other countries devalued their currencies against gold or other currencies in order to be internationally competitive but did not achieve deflation. Indeed all that happened was to impoverish their people. The early gains in terms of competitiveness was soon lost as workers demand increases in wages and imported inputs cost more, pushing production costs up.

There is also a belief that economic growth, especially high growth, must cause inflation. This is said to be due to too much money chasing too few goods. If this is true than surely the answer lies in increasing the supply of goods, including the variety. The other strategy is to increase the interest rates, the effect of which is to increase cost and actually to cause inflation. If we do not want inflation induced by growth, why should we prefer inflation induced by a deliberate increase in interest

rates. In any case what good is an increase in income if it cannot increase the purchasing power. It would be far better if the prices and the income remain static.

The management of a country's economy through fiddling with the values of the currency or interest rates have never really worked satisfactorily. If they can work then the economies of every country should be good because it is really a simple matter to devalue money or to raise interest rates. They only need the government to make a decision.

So, if one really cannot control inflation through currency devaluation or revaluation, or through manipulating the interest rates or indeed through limiting growth, what can one do, especially when the target is so ambitious as to achieve zero inflation.

Perhaps the most important thing is the knowledge of the people as a whole and the workers and businessmen in particular, about the meaning of inflation, the methods of containing it, and above all the roles that all must play. In the first place we must be realistic and limit zero inflation to those goods and services which are really basic necessities for a reasonable standard of living.

Secondly, it is necessary that everyone, in particular wage-earners and traders, to understand that more money does not mean more wealth. It is the purchasing power of what is earned that counts. In an inflationary situation purchasing power will diminish. Only when there is zero inflation will an increase in income result in an increase in purchasing power. It is therefore important that income increases should not cause inflation, whether the income is in the form of wages or profit margins, or earnings in whatever form. This is possible if income increases are accompanied by a comparable increase in productivity, i.e. increase in income does not affect unit cost.

Growth increases wealth. Again if the increase brings about inflation, the wealth gained will be diminished or may become totally meaningless. Again growth need not cause inflation if it is due to productivity increases. Profits can increase but through higher volume of business rather than higher margins.

With increases in earnings all round through higher productivity and increased volume of business, consumption would go up. It is assumed that there will be more money chasing less goods. But in the pre-

sent world of plenty, there should really be no shortage of goods or services. There should therefore be no increases in prices, remembering of course that we are concerned only with basic necessities, not luxuries.

What about increases in the cost of imported goods. Actually the inflation rate in the country of origin, particularly for necessities included in the Malaysian CPI should cause minimum effect on our rate of inflation. If the raw sugar from Fiji goes up 10 per cent, the increase in sugar price in Malaysia should not be by 10 per cent. This is because the retail price in Malaysia includes a lot of Malaysian costs which have not gone up.

The government has a big role to play here. Price control of certain necessitive must go on even if there is no shortage. Taxes and other instruments of the government should be used to limit price movements in whatever direction. A strong Ministry of Domestic Trade is absolutely necessary as traders are usually not self-regulating and need supervision. The Ministry of Human Resources must ensure industrial peace by promoting fair and affordable wages based on productivity. Price tagging, particularly of necessities as listed in the Malaysian CPI must not only continue but be computerised for quick comparison in terms of locality and time.

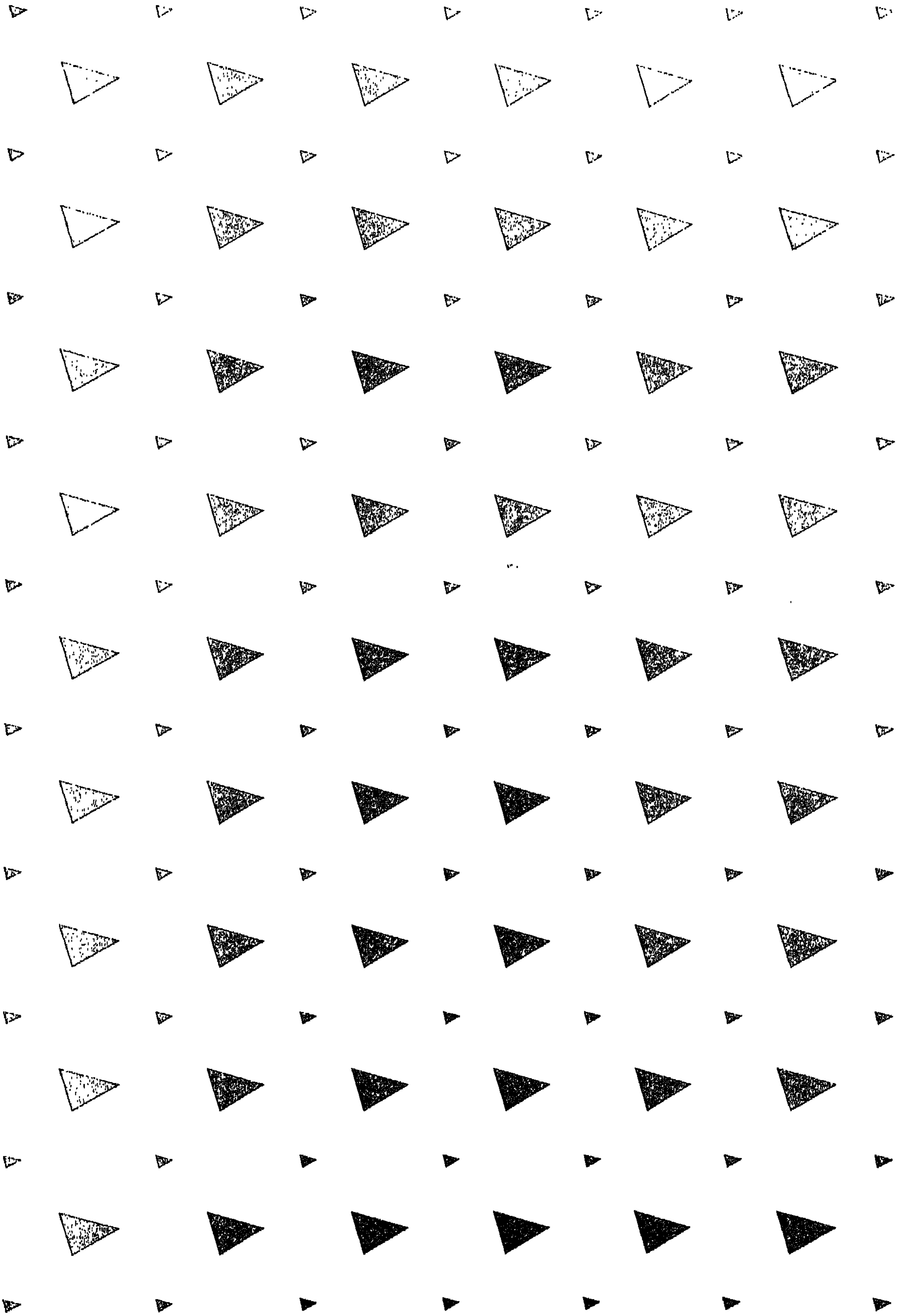
Zero inflation is not only desirable but also achievable. Indeed there is no reason why there should be inflation for inflation and currency devaluation are really one and the same thing. No wage-earner or trader would deliberately demand for his earnings to be devalued in terms of purchasing power. Yet they could be willing to contribute directly towards devaluing their incomes by demanding for wage increases without productivity or profit increases without proper justification, all of which will cause inflation and the effective devaluation of their earnings.

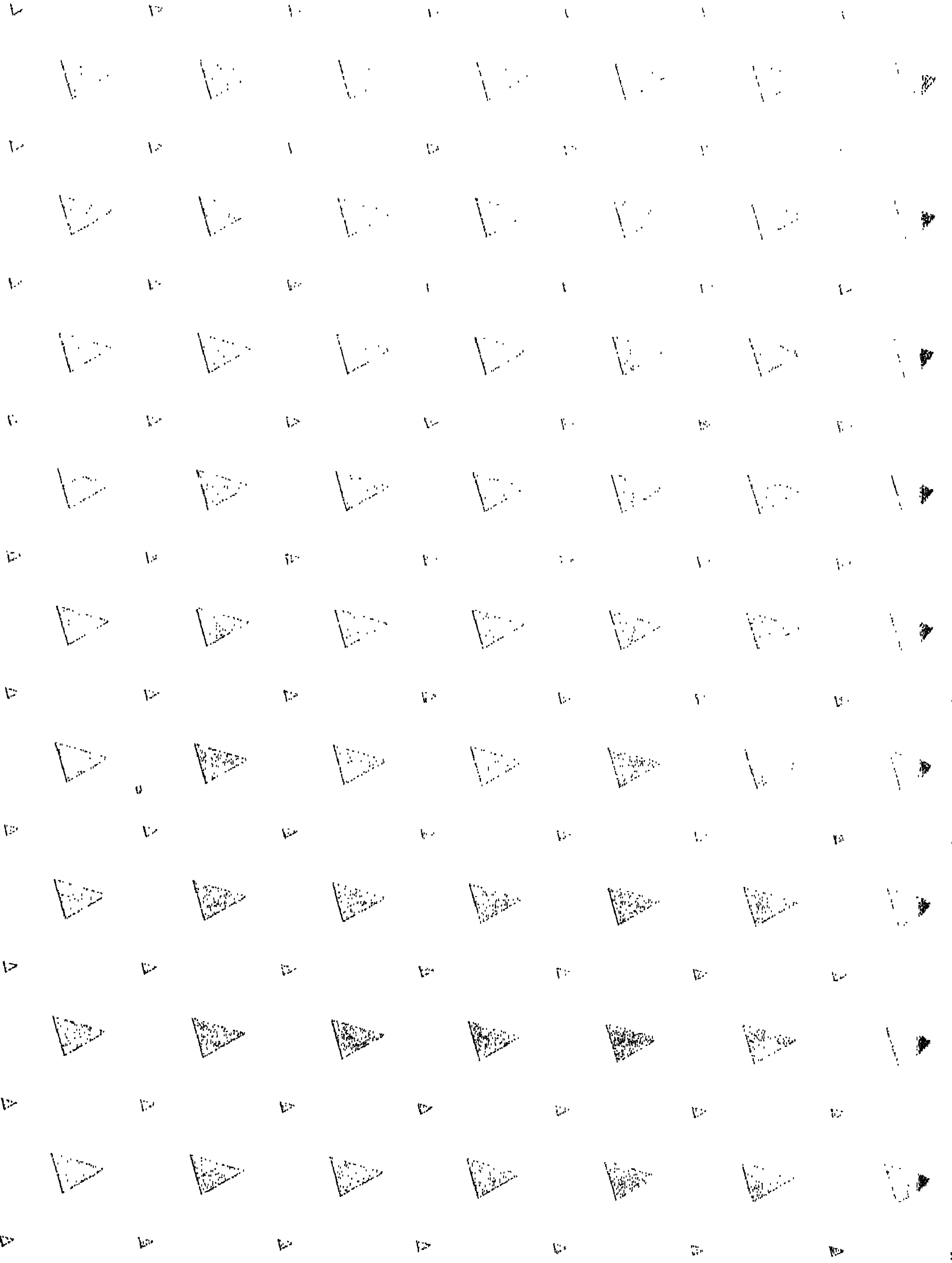
When we talk about zero inflation we must understand that we are demanding for a stable currency, not so much in terms of exchange rates but in terms of domestic purchasing power. If we appreciate this then the road to zero inflation will be facilitated by good cooperation from all parties, wage-earners, traders and the government.

INDEX

DR MAHATHIR MOHAMAD, one of the most durable and outspoken figures on the world political stage, has been prime minister of Malaysia since July 16, 1981. He first came to prominence in 1969 when he was expelled from the ruling party, Umno, for writing a letter critical of the then prime minister, Tunku Abdul Rahman. Before being readmitted to Umno in 1972, he wrote his famous, highly controversial work, *The Malay Dilemma* (1970), which examined the economic backwardness of the Malays, and advocated the intervention of the state to bring about their rehabilitation. The book was promptly banned in Malaysia. In *A New Deal for Asia* (1999), Dr Mahathir reflects on Malaysia's fight for independence and rails against those who blindly worship the free market.

As Malaysia's fourth prime minister, Dr Mahathir has played a pivotal role in the confident march of his people towards Vision 2020, his blueprint for Malaysia's advance towards fully developed status. Born in 1925, Dr Mahathir studied medicine in Singapore, where he met his future wife, Dr Siti Hasmah Mohd Ali. After working as a doctor in government service, he left to set up his own private medical practice in his hometown, Alor Setar. In 1974, he gave that up to concentrate on his political career. Dr Mahathir and his wife have seven children and ten grandchildren.





Encyclopedia

Of

Dr. Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia

Volume 5